جامعة الملك سعود
King Saud University 1957 ١٣٧٧

نحو المعنى

بين النحو والبلاغة

أسلوب التقديم والتأخير أنموذجا

دراسة نصية تطبيقية في نثر الرسائل العربية

تأليف
د. خلود الصالح



من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية و آدابها ٩

جامعة الملك سعود
King Saud University
١٣٧٧ 1957

نحو المعنى

بين النحو والبلاغة

أسلوب التقديم والتأخير أنموذجا

دراسة نصية تطبيقية في نثر الرسائل العربية

تأليف

د. خلود الصالح

كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها

من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية و آدابها ٩

ح

جامعة الملك سعود، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، ١٤٣٣هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

الصالح، خلود بنت صالح

نحو المعنى بين النحو والبلاغة: أسلوب التقديم والتأخير أنموذجاً./ خلود بنت صالح الصالح.- الرياض، ١٤٣٣هـ .

... ص؛ ... سم

ردمك: ١-٠٢٠-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

١- الشعر العربي

أ-العنوان

ديوي ٤١٠ ١٤٣٣/٤٧٠٥

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٤٧٠٥

ردمك: ١-٠٢٠-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

جامعة الملك سعود

كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها

هاتف: ٤٦٧٣٣١٦ فاكس ٤٦٩٦٤٢٠

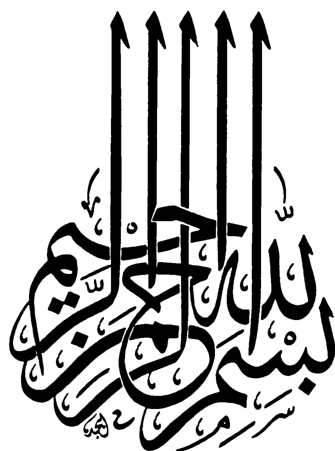
ص.ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١

الموقع: http://almanichair.ksu.edu.sa

البريد الإلكتروني: almanichair@ksu.edu.sa

الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

جميع الكتب التي تصدر عن كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها محكمة


بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

منذ بدء العمل في هذا الكرسي البحثي المعنيّ بدراسات اللغة العربية وآدابها استقرت هيئته العلمية على أن يكون من محاور فاعلياته نشر الدراسات والبحوث العلمية ذات الجودة المعرفية الرفيعة.

ومن ثم فإن المأمول من نشر الكرسيّ لسلسلة متتابعة من هذه الدراسات أن يكون كلٌّ منها محققاً إضافة معرفية ملموسة في مسار خدمة اللغة العربية التي هي مكوّن رئيس في تشكيل الهوية الثقافية للأمة، وفي مجال تعميق الوعي بالأدب العربي الذي هو حامل رئيس لآفاق الطاقة الوجدانية وأبعاد رؤية العالم لدى هذه الأمة نفسها.

وبالنظر إلى اتساع الفضاءين –الحضاري والعلمي– اللذين تتحرك فيهما اللغة العربية، واللذين يجسدهما تنوع اتجاهات الآداب العربية والدراسات النقدية والبلاغية والأسلوبية التي قامت حولها، وبالنظر إلى امتدادات مجالات هذين الفضاءين في الأزمنة التاريخية المتعاقبة، والبيئات الحضارية المتنوعة، أقول: بالنظر إلى كل ذلك فإننا نريد أن تكون هذه السلسلة من الدراسات محاولات جادة لتحقيق أكبر قدر ممكن من تجسيد هذه الأبعاد.

كذلك فإن من التوجهات المهمة التي عنيت الهيئة العلمية للكرسي بأن ينهض تجسيدها في سلسلة هذه الإصدارات التوجهَ إلى نشر جملة من المخطوطات العربية المهمة وفق أصول التحقيق العلمي ومعاييره.

وعلى ضوء ذلك كله فإننا نأمل ونسعى لأن يكون هذا الإصدار، وما سيتبعه –بإذن الله– من إصدارات، مما يعزز من المكانة العلمية

لجامعة الملك سعود وهي تبادر إلى تحقيق إنجاز مرموق في تجسيد معايير الجودة الجامعية.

وفي المحصلة فإننا نتطلع إلى أن يكون كل عمل يقوم به الكرسي إسهاماً في القيام بأعباء المسؤولية تجاه اللغة العربية العريقة المتجددة، وتجاه الآداب العربية المتنوعة المبدعة، وتجاه أعمال مرموقة يكتنز بها تراث المخطوطات العربية وما تزال تستشرف أن ترى نور التحقيق والنشر.

وفق الله جميع العاملين على هذه اللغة وعلى آدابها وعلى تراثنا الأصيل بكل مجالاته.

المشرف على الكرسي

أ.د. عبد العزيز المانع

المقدمة

الحمد لله الذي شرّف اللسان العربي بكتابه العزيز وشريعته الهادية، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فتعد اللغة منظومة عرفية رمزية يعبر المرء بها عن أغراض نفسه، ويقرأ فيها أمجاد السابقين وأفكار اللاحقين، فيرى طبائع المجتمعات وخصالها التي تتسم بها، ويتلمس مقومات نجاحها ومعاول نكوصها، ويتحرى أسس بنائها ومشروعية بقائها، فيسهم بذلك في بناء مجتمعه، كما يسعى مجتمعه إلى بنائه والتفاعل معه. فتكون اللغة ترجمان الأفكار والمعاني ووسيلة البناء المتفاعل، بل هي أداة تحقيق الإنسانية وتكوين الحضارة البشرية(١). فيتحقق وجود المجتمع بوسيلتين متكاملتين، هما: المعاني، ووسيلة التعبير عنها(اللغة).

---

(١) See: **Jan Blommaert,** 2005, *Discourse, Key topic in sociolinguistics*, Cambridge university press, p.63. **John J. Gumperz,** Hymes, Dell (edited), 1972, *Direction in Sociolinguistics,* The ethnography of communication, Holt, Rinehart and Winston Inc., p.35.

فالمعنى يُترجَم باللغة، واللغة لا تنهض بدون الأفكار والمعاني، وقد عبّر القدماء عن هذا التلازم الثنائي، فقال ابن حزم: " لا سبيل إلى معرفة الأشياء إلا بتوسط اللغة"[1]، وقال عبد القاهر: " اعلم أن الكلام هو الذي يعطي العلوم منازلها، ويبين مراتبها، ويكشف عن صورها...فلولاه لم تكن تتعدى فوائد العلم عالِمَه، ولاصح من العاقل أن يَفْتُق عن أزاهير العقل كمائمه، ولتعطلت قوى الخواطر والأفكار من معانيها"[2]، وقال الشهرستاني: "كل الحروف والكلمات مجالها اللسان، وكل المعاني والمفهومات محاله الجنان، وبمجموع الأمرين معاً سمِّي الإنسان ناطقاً ومتكلماً"[3]. فكان بين الفكر واللغة تلازم عجيب لم يتمكن الدارس لهما من رسم نقطة بداية البحث في أحدهما، فغدت هذه الثنائية ميداناً خصباً لدراسات الفلاسفة منذ أمد بعيد في تاريخ اللغة الإنسانية المعروفة. فتعددت المدارس التي تبحث في الفكر واللغة، وفي المعنى واللغة، وفي الإنسان والفكر واللغة[4].

---

(١) **أبو محمد علي بن حزم الأندلسي**(١٩٥٩م)، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ص١٥٥.

(٢) **عبدالقاهر الجرجاني**، (د ت)، أسرار البلاغة، تعليق: محمود شاكر، دار المدني: جدة، ص٣.

(٣) **محمد الشهرستاني**، (د ت)، نهاية الإقدام في علوم الكلام، بغداد (د ن)، ص٢٢٣.

(٤) ينظر: **خليل عمايرة**، (٢٠٠٤م)، *المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي*، دار وائل، ص٣١١، **تمام حسان**، (١٤٠٧هـ) ، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة: الدار البيضاء، ١٩٨٦م، ص٣٨، **تمام حسان**، (د ت)، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة: الدار البيضاء، ص٣٢.

فنهجت كل مدرسة منها منهجاً يسعى إلى تفسير رحلة المعاني التي تنشأ في خلد الضمائر لتصل إلى مرحلة الإبلاغ باللغة[١].

وقد أجاد علماء العربية التنسيق بين المبنى اللغوي والمضمون الفكري، أو المعنى الدلالي، وتأملوا العلاقة التي تعكس التلازم بين الفكر واللغة، فشغلت هذه الثنائية بال العلماء العرب منذ زمن بعيد، فغدت مداراً للحوار والخلاف، وميداناً تمخضت فيه مسائل اللغة في المعاني والأفكار، فكانت مسألة البحث في الفروق اللغوية بين التراكيب أوضح شاهد يصور إدراكهم العلاقة بين المتلازمين الدلالي واللغوي، فضلاً عن أن مسألة اللفظ والمعنى والخلاف في أيهما يسبق الآخر أو أيهما أكثر أهمية من الثاني يعد شاهداً آخر يصور الاهتمام بهذه الثنائية الفكرية. كما كانت محاولة عبدالقاهر في ترجمة العملية الذهنية في إنشاء الجمل وتأليف التراكيب في إطار نظرية النظم، والبناء، والتعليق[٢]، من خير ما توصل إليه العقل البشري في تفسير عملية الكلام الذي تتعاضد فيه ازدواجية الفكر واللغة[٣]، فغدا تحرك عبدالقاهر من خلال مستويي: البناء العقلي الباطني، والبناء اللفظي الملموس إرهاصة

(١) See: **Noam Chomsky,** ٢٠٠٦, *language and mind*, third edition, Cambridge university press, p.٥٦. **Adrian**, **Belleti,** Rizzi, Luigi, (edited), ٢٠٠٢, *Noam Chomsky*, on natural and language, Cambridge university press, p.٤٥. **Laurence R. Horn,** and Ward, Gregory (edited), ٢٠٠٤, *the handbook of Pragmatics*, Blackwell publishing Ltd. p.٣٦٩.

(٢) ينظر: **عبد القاهر الجرجاني**، *دلائل الإعجاز*، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة: بيروت، ص٦٣ وما بعدها.

(٣) ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٣١٧.

توافقت معها أهم نظريتين في تاريخ علم اللغة، وهي نظرية الفكر اللغوي عند دي سوسير في تفريقه بين(اللغة) أو اللسان Language و(الكلام)Parole، الذي طوره تشومسكي بعد ذلك في تفرقته بين الكفاءة Competence والأداء Performance. ونظرية تشومسكي في تفسير البنية المضمرة Deep Structure والبنية الظاهرة Surface Structure.

إلا أن هذه الثنائية قد تفرغ لكل طرف منها فريق من علماء العربية، فازدادت عناية فريق منهم باللغة فاستدعت اللغة ميداناً توضع فيه ضوابطها لتتقي به اللحن أو الخطأ فكان لها ميدان النحو. واعتنى فريق آخر منهم بالمعاني، فاستدعت الدلائل والأفكار ميداناً آخر تبحث فيه فكان لها ميدان البلاغة وعلم المعاني. ولما كان الفكر واللغة متلازمين اقتضى ذاك تلازم ميدانيهما ؛ أعني تلازم ميدان النحو وعلم المعاني. ومن هنا نشأت فكرة الموضوع الذي أسعى فيه إلى الربط بين الدرس البنيوي والدلالي من خلال الربط بين علم النحو وعلم المعاني، وأنهما ميدانان يكمل بعضهما بعضاً وما كان انفصالهما إلا أثراً من آثار التقسيم العلمي في زمن انفصال العلوم وتصنيف أطرها، فانفصل النحو عن المعاني وأصبح لكلٍّ منهما ميدان يغاير الآخر، فخلا النحو من الوجه الدلالي الذي كان مقترناً به في تصنيفات النحاة الأوائل، وغدا عند المتأخرين مادة جافة كانت مثاراً للخلاف ومركزاً لمحاولات التأويل والتقدير والتعليل، وموضعاً يُتعقب فيه مخالفة الشعراء والأدباء للموضوع من القواعد، وقد نقلت لنا الروايات طرفاً من القصص التي تبين تبرمهم من النحاة وضيقهم من القواعد التي وضعوها. بل نقلت لنا الروايات ضيق النحاة أنفسهم مما آل إليه النحو بعد ذلك من درس لغوي

جاف، فكان أبو العباس ثعلب يغبط أهل المعرفة من غير النحاة، ويتساءل عن عاقبة أمره، إذ قال: "اشتغل أهل القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو فليت عمري ماذا يكون حالي في الآخرة"[(١)]. ويروي الأصمعي أن عيسى بن عمر أنشده بيتاً في هجاء النحويين، فقال: [(٢)]

إذا اجتمعوا على ألفٍ وواوٍ وياءٍ هاج بينهمُ جدالُ

فاستدعى ذاك الجفاف النحوي الذي آل إليه النحو عند المتأخرين دعوات جادة في إصلاح النحو أو تجديده، وهي نداءات استمرت نفحاتها إلى يومنا هذا.

فنشأت لدي فكرة تلازم الدلالة والتركيب أو المعنى والمبنى؛ ترجمان الفكر واللغة، وهو تلازم قد تحريته في مصنفات الأوائل من النحاة، وأن الأقدمين منهم قد عدوا الدلالة من أسس تفسير الجمل، كما عنوا بالعناصر غير اللغوية في تفسير المسألة من النحو، نحو اهتمامهم بعلم المخاطب، وبالسياق، وبالتنغيم في تحديد الجملة الاستفهامية التي تخلو من أداة الاستفهام، ... وغير ذلك. فكانت هذه المنهجية هي التي أشعلت فتيل فكرة الكتاب، ومنها كان انتقاء الموضوع الذي ارتضيت فيه الربط بين الدلالة والتركيب في التحليل، وكانت وسيلتنا فيه الربط بين علم التركيب: النحو،

---

(١) **أبو البركات الأنباري**، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، (١٩٨٨م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ص٢٩٨.

(٢) **عبد القادر البغدادي** (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي:القاهرة، ط.(٣)، ١/١١٠.

وعلم الدلائل: علم المعاني. ولما كان هذا مشروعاً ضخماً وعملاً جبّاراً لما يحويه العلمان من مسائل جمة وقضايا عديدة، إذ كان العلمان يشتركان في عدد من المسائل، نحو التعريف والتنكير، الذكر والحذف، التقديم والتأخير، الفصل والوصل، ...الخ. رأيت أن انتخب مسألة من هذه المسائل، وهي: التقديم والتأخير، ليكون ميداناً أطبق عليه منهجية الربط بين العلمين في إطار ما ارتضيت تسميته (نحو المعنى).

وقد انتخبت مسألة (التقديم والتأخير) لما وجدته منطوياً فيها من أسرار عظيمة وأغراض بديعة، ولعل كثرة دورانها في كتاب الله عز وجل خير شاهد على دورها الجليل في التعبير عن المعاني.

وبناء على ذلك، فإن الكتابة هنا لم تكن قائمة على دراسة مسألة التقديم والتأخير لذاتها فتدرس أسس بناء الجملة معها والأغراض التي يتلمسها الكاتب منها، فتكون تكراراً للدراسات التي درست أسلوب التقديم والتأخير دراسة بنيوية نحوية، أو دلالية بلاغية، أو جمعت بينهما معاً، إنما كانت أنموذجاً يطبَّق عليه أسس المنهجية التي هي الغرض في اقتران النحو بالدلالة، أو ربط معطيات النحو بعلم المعاني، أو بعبارة أخرى فيما تسعى إليه من رد علم المعاني إلى حقله الأول الذي أُثر عنه في مؤلفات النحاة الأوائل وهو حقل النحو. وقد اقتضت هذه المنهجية إجراءاً تطبيقياً في مقابل المنحى التنظيري فكان في انتقاء نصوص من نثر الرسائل العربية ورد في عناصر جملها تقديماً وتأخيراً، فدُرِست الجمل، وفق هذه المنهجية، دراسةً نحويةً تتجاوز كون النحو علماً قائماً على المنهج التعليمي فحسب، إنما هو علم تندمج فيه المنهجية التعليمية مع المنهجية الدلالية. كما تسعى إلى

النظر فيما يرد مع التقديم أوالتأخير من ظوهر لغوية أخرى لها أثرها في تشكيل المعنى وإتمام الدلالة، إذ إن اللغة كيان واحد لا يتجزأ وأن دلالة ظاهرة ما قد لا تتضح إلا بتعاضدها مع أختها أو ربما نقيضتها من مسائل اللغة وظواهرها، وأن ورودها في الجملة يقتضي قراءتها في إطار النص الذي ترد فيه. كما تعنى هذه الدراسة التحليلية بالأثر الدلالي للمعطيات التأليفية الإخبارية أو الإنشائية أو المتغيرات الصوتية في النص، بل تأخذ في الاعتبار كل العناصر التي تحقق تمام الفائدة للجملة سواء كانت عناصر تحقيق الدلالة من صلب اللغة أو أنها عناصر غير لغوية، نحو الإفادة التي يمنحها السياق الذي تقال فيه الجمل والنصوص، أو العناية بنفسية المتكلمين وردود أفعال المتلقين تجاه ما يُلقى إليهم من الكلام، وهي عناصر مهمة لها دورها في الكشف عن الدلالة سواء كانت دلالة في محيط الجملة الضيق أو فهمها مقترنة مع ما يسبقها ويليها من الجمل، أو أنه فهم في محيط واسع يتحرى بلوغ الدلالة وفق تفاعلات النص الواحد أو النصين في إطار الخروج بالنحو من حدوده الضيقة في إطار الجملة إلى إطار النص. وبناء على ذلك فقد اقتضت منهجية التحليل النصي في تلمس بدائع تأليف نصوص الرسائل الإفادة من معطيات العلوم اللغوية والأدبية والنقدية الحديثة، فتفيد من الدرس البلاغي الحديث الذي يسمى اليوم بـ(علم الأسلوب stylistic)، ومن علم النص Textual، مع الأخذ بالمعطيات التي يقدمها الدرس التداولي Pragmatic، ومايقدمه علم النقد من أسس في تفسير النص، يقول روجيه فايول: " فإما أن نفسر العمل متأولين كل العلاقات الداخلية في النص، وإما أن نفسره باحثين عن الروابط التي تربطه بمؤلفه، وإمَّا أن نفعل

ذلك موضحين علاقاته بالمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه مؤلفه، وإما أخيراً أن نفسره معتمدين على الآثار التي يتركها على قارئه"[1]. فيكون الجمع بين هذه المعطيات وتمييع الحواجز التي تؤطرها أساساً عاماً ينهض عليه التحليل النصي. ومن ثم تشكل لي فكرة الكتاب وارتضيت له عنواناً هو:

(نحو المعنى)، بين النحو والبلاغة، أسلوب التقديم والتأخير أنموذجاً، دراسة نصية تطبيقية من نثر الرسائل العربية.

وقد رأيت أن أتناول هذا الموضوع في أربعة فصول، مسبوقة **بمقدمة** تحدثت فيها عن موضوع الكتاب، وأهميته، والدافع لاختياره، ومنهجي فيه، وخطته. وقد وضعت له **خاتمة** ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج.

وقد استهليت هذه الفصول بـ(علم المعاني بين النحو والبلاغة) وتناولت فيه أهمية إفادة علوم العربية بعضها من بعض ودورها في دمج أقطاب المعرفة لاستكناه الظواهر وإبراز مضامينها، وبيَّنت أن ما يهمنا من دمج العلوم إيجاد منهجٍ يجمع بين علم النحو وعلم المعاني البلاغي، بعد اكتمال ملامح كلٍّ منهما في عصر انفصال العلوم، وما لهذا الدمج من دور فعّال في إعادة روح المعنى إلى جسد النحو، مما يتيح للنحو أن يدرس الظاهرة اللغوية دراسةً تركيبيةً دلاليةً. وقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث، هي:

---

(١) **روجيه فايول**، (٢٠٠٤)، *(نحو علم النص، اتجاهات النقد المعاصر)*، تر: محمد البقاعي، دراسات في النص والتناصية، مركز الإنماء الحضاري، ص١٥٠.

المبحث الأول: أثر الدرس اللغوي والنحوي في نشأة البلاغة العربية.

المبحث الثاني: مواطن الالتقاء بين النحو وعلم المعاني.

المبحث الثالث: النظم بين النحو والبلاغة.

المبحث الرابع: الملامح الدلالية في مؤلفات النحاة واللغويين الأوائل.

وخصصت **الفصل الثاني** لدراسة (الجملة عند النحاة والبلاغيين)، فيما يعد لازماً يتطلبه الفصل الذي يليه؛ لأن البحث في المقدَّم والمؤخَّر لا يكون إلا في إطار النظر في الجملة. ولما اختلفت وجهة نظر علماء العربية في دراسة الجملة، فكانت عند فريق منهم بحثاً في أركانها وأسس بنائها، وكانت عند الفريق الآخر بحثاً في دلائلها وأغراض تحقق تمام المعنى منها، اقتضى هذا التشعب في بحث قضاياها وفق منهجية كلٍّ من الفريقين، فجاء الفصل في ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: الجملة عند النحاة العرب.

المبحث الثاني: الجملة عند البلاغيين.

المبحث الثالث: الجملة عند العلماء المحدثين.

وأما **الفصل الثالث** فقد تناولت فيه (التقديم والتأخير عند النحاة والبلاغيين)، وكان هو الأنموذج المختار لدراسة ما بين النحو وعلم المعاني من علاقة. وقد تناولت موضعاً منه وهو ما نصَّ علماء العربية فيه على ما يجوز فيه التقديم أو التأخير، إذ به تظهر الدلالة وتتجلى المقاصد وتنبري عنها الأغراض والغايات. وبناء على هذه الغاية فإننا لم نعرض للتقديم فيما حقه التقديم على الأصل، ولا التقديم في الواجب التقديم أو التأخير، ولا التقديم فيما يسمى بـ(الرتب المحفوظة). وقد جاء الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: وهو على شقين:

- التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية في الجملة الخبرية المثبتة، نحو: تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم خبر كان، وتقديم خبر إن، وتقديم الفاعل.
- التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية في حال النفي وفي الاستفهام.

المبحث الثاني: التقديم والتأخير في العناصر غير الإسنادية، نحو: تقديم المفعول به (وقد اقتصرت بذكره عن تقديم المفاعيل الأخرى: المفعول المطلق، والمفعول لأجله...؛ لأنه أم باب المفاعيل)، وتقديم الحال على عامله أو صاحبه، وتقديم التمييز على عامله، وتقديم المستثنى على المستثنى منه.

وقد جعلت **الفصل الرابع** في دراسة (أثر التقديم والتأخير في النص، دراسة تطبيقية).

ويمثل هذا الفصل الشق الثاني من الدراسة وهو المنحى التطبيقي، ويقوم على دراسة ظاهرة التقديم والتأخير في بناء الجملة العربية في أمثلة وشواهد جديدة غير مكررة، وكانت في أمثلة من النثر العربي في إطار نثر الرسائل، ضمن ماورد من نصوص في(جمهرة رسائل العرب)، وقد انتُخبت مادة الدراسة من النصوص التي أنشئت في عصر الاحتجاج دون ما يليه؛ لأن الرسائل الواقعة ضمن عصر الاحتجاج تفيد في الوقوف على الصورة الواقعية لمدى تمثيل قواعد النحاة لنصوص تنتمي إلى الفترة الزمنية التي استنبطت منها تلك القواعد، ليبرز إلى أي مدى تمثل هذه القواعد واقع الاستعمال. وكنت أسعى في تحليل هذه النصوص إلى الربط بين الدرس

النحوي التركيبي والدرس البلاغي الدلالي لإيجاد مادة تكون شاهداً لما يسمى(نحو المعنى)، كما سعيت إلى تخطي هذين العلمين وحدهما للإفادة من معطيات الدرس الحديث الذي ينادي بدمج الدرس التركيبي مع الدلالي، في إطار الإفادة من معطيات علم الأسلوب، وعلم النص، وعلم النقد، وعلم التداولية.

وقد حرصت في كل هذا على أن أبدي الرأي بوضوح في كل ما أبديت مناقشته ومعارضته، فإن كنت قد تجرأت في مخالفة تصنيف نحوي أو رفض رأي أو تأييده، أو سعيت إلى محو الحدود الفاصلة بين علمين أو أكثر سعياً لمنهج جديد في النحو أو اتباعاً لآراء متناثرة في مؤلفات القدماء، فإن ذلك كان في إطار محاولة اقتفاء أثر العلماء الذين يمكن الإفادة من أقوالهم في محاولة قراءة دلالية للنحو العربي في إطار ما يلائم اللغة ومناهج الدراسة فيها استناداً إلى ما قاله طائفة من السلف الصالح من العلماء العرب، قال عبدالقاهر: " قال الجاحظ: وكلام كثير قد جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة وثمرةٌ مرّة، فمن أضر ذلك قولهم: لم يدع الأول للآخر شيئاً، (قال): فلو أن علماء كل عصر مذ جرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لِمَا لم ينته إليهم عمن قبلهم لرأيت العلم مختلاً"[1].

وبعد، فقد اقتضى الكتاب التشعب الكبير في المصادر والمراجع، حيث استلزم الأمر في كثير من الأحيان تتبع آراء العلماء أو جزيئات من آرائهم في مظانها، مما استلزم قراءة طويلة متأنية وعميقة في عدد من أهم المصادر والمراجع النحوية، و كثير من كتب اللغة. كما وقفت على آراء علماء البلاغة وأقوالهم، ومسائل الدلالة في أبواب مؤلفاتهم، فاقتضى ذلك

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٢٢٦.

الاستعانة بكتب البلاغيين لرصد أقوالهم في مظانها الأصلية. كما اقتضى التعرض لبعض الآيات القرآنية الرجوع إلى كتب التفسير والقراءات مما أثبتها جميعاً في قائمة المصادر والمراجع.

كما حرصت في هذا الكتاب أن أعرض ما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، فيما كان لهم قول في بعض المسائل، مما اقتضى أن ارجع إلى كتبهم ومقالاتهم وتعليقاتهم أو أن أناقش المسائل مع من كانت هناك إمكانية الاتصال بهم، فقد رأيت أن جهودهم تحتاج إلى وقفة، نأخذ منها ما يفيد وينفع، وقد كان جل التركيز على أبرز العلماء المحدثين، وأخص منهم الدكتور تمام حسان، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور خليل عمايرة، والدكتور عبدالرحمن أيوب، والدكتور محمد حماسه عبد اللطيف؛ لما لآرائهم من ذيوع بين الباحثين، ولما لهم من تأثير في الدرس اللغوي والتوجه النحوي المعاصر.

ولما كنت باحثة في علم اللغة فقد اقتضت الدراسة التحليلية النظر في العلوم التي تهتم بالدراسات النصية، فقمت بدراسة هذه العلوم في مظانها، فاطلعت على ما كتب من مؤلفات في علم النص، وعلم الأسلوب، وعلم النقد الحديث، وعلم التداولية أو البراغماتية، وما كتب في علم الدلالة عامة. ولما كانت هذه العلوم قد ذاع صيتها في الدراسات اللغوية الغربية اقتضى الأمر الرجوع إليها في لغتها التي كتبت فيها فاطلعت على كثير مما ترجم من هذه الكتب إلى العربية مع اجتهادي في ترجمة نصوص كثيرة منها فيما اقتضته الدراسة ولم يصل إلينا مترجماً، فأخذت من هذه الأقوال ما يفيد ويجدي في الدرس اللغوي العربي، وتركت غيرها مما لا يتسق مع

طريقتنا في دراسة العربية.

وقد ذيلت هذا الكتاب بعدد من الفهارس شمل أولها فهرس الآيات الكريمة، ثم تلاه فهرس الحديث الشريف، ثم أتبعتهما بفهرس الأشعار والأراجيز، ثم فهرس الأمثال، ففهرس المراجع والمصادر، وأخيراً فهرس الموضوعات.

وأشير هنا إلى أن هذا الكتاب هو البحث الذي نلت به درجة الدكتوراه عام ٢٠٠٨م بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، ولم أغير فيه إلا بعض التعديلات التي تتسق مع كونه كتاباً للنشر.

وإنه من الجدير بالذكر هنا أن أشيد بمعاني الوفاء والعرفان لهؤلاء الذين تركوا بصمة على منهجيتي العلمية، فأعترف بالفضل لفقيدنا بل فقيد اللغة العربية الأستاذ الدكتور/ خليل عمايرة، إذ غرس في أبنائه المتعلمين حب العربية والجرأة على الدفاع عنها، والارتكاز على المنهجية البحثية السليمة، وقول الحق ومناقشة الأمور، والإفادة من الحديث مع احترامٍ رفيع للتراث وما جاء فيه. وللأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبداللطيف، لما أبداه لي من توجيه ولما أعانني في الوصول إلى كثير من المراجع مما تعسر عليَّ الوصول إليها. وللأستاذ الدكتور عليان الحازمي الذي تحمل عني هموم البحث بما بذله من يد العون في تسهيل الأمور.

وأود أن أقدم الشكر العميق لكرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود الذي يرجع إليه الفضل في ظهور هذا الكتاب للقارئ العربي.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفِّقتُ في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت لبنة جديدة إلى لبنات الدرس النحوي، فإن كنت أصبت فلله الحمد

والمنة، وإن كانت الأخرى فجلَّ من لايخطيء. واللهَ أسألُ أن ينفِّعني بهذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العاملين.

خلود الصالح

١٤٣٣/١/٦هـ

٢٠١١/١١/١م

الفصل الأول

علم المعاني بين النحو والبلاغة

تمهيـد الفصل:

إن سلف الأمة العربية كان لها تصور كلي للحياة الفكرية لاسيما في ميداني اللغة والدين، وكان لبزوغ نور القرآن الكريم سبيل لاستكناه العقل البشري وتفجير طاقاته للبحث في معجزاته وصور بيانه، فظهرت عدد من العلوم المرتبطة به هادفة خدمته، غايتها فهم دلائله واستكشاف المعاني التشريعية من بواطنه، فارتبطت أواصر العلوم الإسلامية، التي ترمي إلى فهم القرآن وتشريعاته، بالعلوم اللغوية التي تبحث في أداة التواصل وهي اللغة، فكان التواصل جلياً بين دراسة النحو واللغة والتفسير والتوحيد وغير ذلك من العلوم. فتداخل بعضها ببعض وتواصلت أركانها تواصلاً مثمراً انعكس على فروع المعرفة الإسلامية والعربية بالثراء والخصوبة التي أفسحت مجال البحث فصبغته بصبغة الاتساع والترابط.

وكان نتيجة لهذه اللحمة بين العلوم أن أصبح كل واحدٍ منها مبيِّناً للآخر وإلا انعكس ذلك سلباً على الفهم الصحيح لمحتوياتها. فارتبط علم القرآن بالنحو، كما ارتبطت علوم العربية بعضها ببعض، فتداخلت دراسة اللغة بالنحو تداخلاً واضحاً، ولعل خير ما يفسر حقيقة التداخل ما نجده في مؤلفات تراجم العلماء، إذ إن من يقرأ في كتب الطبقات والتراجم يجد أنها تجمع بين دفتيها النحويين واللغويين في صعيد واحد، كطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، وإنباه الرواه للقفطي، وبغية الوعاة للسيوطي وغير ذلك[1].

---

(١) ينظر: **عبد القادر حسين**، (١٩٩٨م)، *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، دار غريب: القاهرة، ص٢٣. **محمد محمد أبو موسى**، (١٤١٦هـ،١٩٩٦م)، *خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني*، مكتبة وهبة: القاهرة، ط.(٤)، ص٤٦. **رشيد بالحبيب**، (جماد الآخرة١٤٢١هـ/ سبتمبر٢٠٠٠م)، "*النحو والبلاغة مقاربة في الاتصال والانفصال*"، جذور"التراث"، النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد الرابع المجلد الثاني، ص٣٧٢.

وقد نجم عن هذا التلاحم بين العلوم التناظر الفكري بين العلماء في المنهج والمصطلح، فمنهج الأصول النحوية مبنيٌّ على الأصول الفقهية في دعائمها المرتكزة على السماع والقياس والتعليل[(١)] واستصحاب الحال[(٢)]. فضلاً عن التداخل المصطلحي بين العلوم كاستخدام مصطلح التأويل الذي يشترك فيه التفسير والنحو وأصول الفقه. ومصطلحات الجنس، والعدد، والاستثناء، والشرط، والأفعال وأحكامها، والأمر والنهي وحدودهما، والملكية، والتعيين، والخبر والإنشاء، والفصل والوصل...وغير ذلك[(٣)]. فغدا الامتزاج العلمي والتداخل المعرفي هو سمة القرون الخمسة الأولى،

---

(١) **حسن خميس سعيد الملخ**، *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*، دار الشروق: عمّان، الأردن، ط.(١)، ص١٦٩.

(٢) لقد قدمت الباحثة دراسة، في بحث مستقل، عن الأصول النحوية، واسفرت نتائج الدراسة عن أن النحو قد أقام دعائم أصوله على الأصول الفقهيه. وقد فصَّلت القول فيما يدعى بـ(استصحاب الحال) في النحو. ينظر: **خليل عمايرة، خلود الصالح**، (١٩٩٨م) "*القبائل الست والتقعيد النحوي*"، اللسان العربي، الرباط، المغرب، العدد ٤٥، ص٧٧،٩٠.

(٣) وتتجلى صور هذا التداخل بين علم أصول النحو وأصول الفقة فيمن ينظر في: **الغزالي**، *المستصفى في علم الأصول*. **الآمدي**، (١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، *الإحكام في أصول الأحكام*، دار الكتب العلمية: بيروت،لبنان،ط.(٥). **محمد بن حزم**، *الإحكام في أصول الأحكام*، تحقيق: محمود عثمان، دار الحديث:القاهرة. **محمد بن عبدالحميد الاسمندي**، (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م)، *بذل النظر في الأصول*، تحقيق: محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث: القاهرة، ط.(١). **أبو حامد محمد الغزالي**، (١٩٩٩م، ١٤٢٠هـ)، *شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسائل التعليل*، وضع الحواشي: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية: بيروت، ط.(١). **صفي الدين محمد الأرموي الهندي**، (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م)، *نهاية الوصول في دراية الأصول*، تحقيق: صالح اليوسف، سعد السويح، مكتبة نزار الباز: المملكة العربة السعودية،ط.(٢).

فاقتضت العلوم بعضها بعضاً، وأفاد كلٌ من الآخر، فاختلط النحو واللغة والمعاني والبيان. وقلّما تجد كتاباً في النحو يخلو من طائفة قليلة أو كثيرة من الملاحظات التي تنتمي إلى علم غير النحو، فامتلأ كتاب سيبويه بالملاحظات الدلالية والبيانية والصوتية، ومثل ذلك مقتضب المبرد، ومؤلفات ابن جني وغيرهم. فظلت مؤلفات القدامى تحمل شعار الاتصال بين العلوم التي لم تنفصل إلا في المؤلفات المتأخرة حين وُضِع لكل علمٍ منها حدوده، وامتاز بمنهجه، واستقل بأبوابه وفصوله، يقول عبدالقادر حسين في هذا الصدد: "وأصبح التخصص الدقيق سمة القرون المتأخرة والعصور الحديثة، فالنحاة يهتمون بالمسائل النحوية وتخريجها، ويقتصرون على بحث مشاكلها، واللغويون يقصدون فحسب إلى الدراسات اللغوية دون أن يتجاوزوها إلى إعراب الكلمات، وتصريف الأفعال أوالاسماء، ولو أن الباحث اليوم سوّلت له نفسه أن يمزج علماً بآخر لاتُّهم بفساد المنهج وسوء المأخذ"(١).

ومما لاشك فيه أن عمل المتأخرين في فصل العلوم، لاسيما اللغوية منها، له دوره في تمييز مادة كل علم منها، وحل التشابك والتداخل فيها، وإبراز مضامين وموضوعات كل علم على حده، فضلاً عن إفساح المجال للخوض في دقائق كل علم وصغائره، إلا أنه من جهة أخرى حرم الدرس اللغوي من منافع تداخل العلوم اللغوية وإفادة كل فرع منها من الآخر. فغدا النحو درساً بنيوياً يعنى بالشكل دون الدلالة مما نجم عنه جفاف المادة وغموض المضمون، فحرض ذلك على انفصال روح اللغة ودلالتها عن جسد اللغة وتركيبها، وقد علق ابن الأثير قديماً على استقلال النحو بعلم

(١) *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٢٣، ٢٤.

مستقل عن علم المعاني، ونظر فيما ساد في الدرس النحوي بعد الخليل، وسيبويه، والفراء حتى عصره، من اقتصار النحو على معرفة الإعراب وإحكام صنعته، والإغراق في التعليل، والإيغال في التأويل والتقدير، وكثرة الآراء في المسألة الواحدة، فقال: " فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني"(١). وقد عقَّب أحد الباحثين على كلام ابن الأثير فقال: "صحيحاً، فقد جمد الفكر النحوي وغدا نظماً وشرحاً وحاشية، وضاقت حدود الدرس النحوي بعد فصل علم المعاني عنه"(٢). وقال آخر: " وعلى نفس المنوال الذي سار عليه سيبويه سار بقية النحاة الأولين؛ فقد كان دأبهم الاهتمام بكل ما يتصل بالعربية إن في المبنى أو المعنى، كيف لا وهم الذين كانوا يرون في النحوعلماً شاملاً لجميع قضايا العربية من نحو، وصرف، وأصوات، وقراءات، وتجويد، وعروض، وبلاغة، حتى جاء المتأخرون فجعلوا لكلٍّ منها علماً خاصاً: وفي ظل هذه النزعة إلى تخصيص علوم العربية كان نصيب النحو عندهم تركيز الاهتمام بالمبنى، أما دراسة المعنى فقد تركوها للبلاغيين"(٣).

---

(١) **ابن الأثير**، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م)، *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، صيدا، ٢٩/١.

(٢) **سعيد جاسم الزبيدي**، (١٩٩٨م)، *قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد*، دار أسامة للنشر والتوزيع: الأردن، عمّان، ط.(١)، ص١٩. وينظر: **منية الحمامي**، (١٩٩٠م)، "التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة"، التواصل اللساني، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص١٢.

(٣) **الطيب دبه**، ١٤٢٧هـ (مايو، يوليه ٢٠٠٦م)، "في المسار التطوري للنحو العربي، قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى"، مجلة الدراسات اللغوية: الرياض، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع الآخر، جماد الآخرة ص٦٤.

من هذه الإرهاصة، أردنا أن نسلط الضوء على سمة التأليف في القرون الأولى من تاريخ العربية، وأن نستجلي مناقب تداخل العلوم وتكاملها، وأن نقتبس من تلك القرون خيطاً من منهجيتها في دمج أقطاب المعرفة لاستكناه الظواهر وإبراز مضامينها، وإيضاح محاسن ومزايا ذلك المنهج دون أن نُتَّهم بفساد المنهج وسوء المأخذ، خلافاً للمنهج الذي شاع في عصر المتأخرين، عصر انفصال العلوم وبتر أوصالها، وتعدد ألوانها وميادينها، "ذاك التدفق العلمي والمصطلحي الذي غدا معه تحديد هوية كل علم صعباً"(١). وما يهمنا من دمج العلوم إيجاد منهجٍ يجمع بين علم النحو وعلم المعاني البلاغي، بعد اكتمال ملامح كلٍّ منهما في عصر انفصال العلوم، وما له من دور فعّال في إعادة روح المعنى إلى جسد النحو، مما يتيح للنحو أن يدرس الظاهرة اللغوية دراسةً تركيبيةً دلالية، فيما كان له جذور في قسم من مؤلفات النحو الأولى، وهي الغاية التي تنشدها اليوم الدراسات اللغوية الحديثة التي تسعى إلى الربط بين الدلالة والتركيب، واستكناه عناصر النص الداخلية والخارجية لفهم المعنى، وإقالة عثرة سوء الفهم بين المتكلم والسامع، وفهم العلاقات بين هذه المعطيات، يقول بيكر Baker في هذا الصدد: "إن أفضل طريقة للوصول مباشرة إلى تحليل سليم للجملة يكمن في التعامل مع المعنى والمبنى في الجملة الواحدة على حدٍّ سواء"(٢). وهو المنهج

---

(١) **Hoey, Michael**, 1991, *Patterns of lexis in text*, Oxford university press, p.211.

(٢) **Baker, G.P.** & Hacker, P.M.S, 1984,*Language Sense and Nonsense,* Great Britain by T.J. press LTD, Pad Stow, p. 107. **Moravcsik, A.** (ed.), 2006, *an introduction to syntax, fundamentals of syntactic analysis*, Continuum p.151.

الذي تدعو إليه اللسانيات الوظيفية التداولية والذي يتحقق تطبيقه على اللسانية العربية بمدى دمج علوم العربية، فتؤخذ الفروع التراثية في مجموعها لا بأجزائها، يقول أحمد المتوكل: " إن الإنتاج اللغوي العربي القديم يؤول، إذا اعتبر في مجموعه، إلى منظور ينتظم مبادئ وظيفية"[١]، ويقول علي أبو المكارم: " ثمة اتصال وتشابك لامجال لإغفاله إذن في دراسة أصالة كل فرع من فروع الفكر العربي، بحيث تعد محاولة فصم العلاقة بين فروع هذا الفكر وتحليل بعضها بغض النظر عن العلاقات المتداخلة بينها، عملاً غير علمي"[٢]. وعليه، فإن تفسير الوظيفية العربية على هذا الإطار تتجلى، فيما نرمي إليه في هذه الدراسة، بمدى إظهار الصلة الوشيجة بين النحو وعلم المعاني، وقد أجلى عبد القاهر الجرجاني طرفاً منه في إطار نظرية النظم التي فسَّرها على مقتضى أن المعاني تترتب في النفس أولاً ثم يتبعها ترتيبها في اللفظ وفق معاني النحو وضوابطه، وقد اعتنت بهذه النظرية عدد كبير من الدراسات التي تعنى بالربط بين المبنى والمعنى في دراسة اللغة وتحليل نصوصها، وما قام به عبدالقاهر الجرجاني في هذا الميدان يعد عملاً شامخاً يحتاج إلى وقفة تأمل، وهو ما ننوي تفصيله في مبحث قادم من هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقلاً عن: **مسعود صحراوي**، ١٤٢٤هـ(ابريل، يونيه ٢٠٠٣م)، "*المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي*"، مجلة الدراسات اللغوية:الرياض، المجلد الخامس، العدد الأول، محـرم، ربيع الأول، ص١٥.

(٢) **علي أبو المكارم**، *تقويم الفكر النحوي*، دار الثقافة: بيروت، لبنان، ص٥.

المبحث الأول

أثر الدرس اللغوي والنحوي في نشأة البلاغة العربية

نعلم أن علوم العربية قد ارتبطت قديماً فيما بينها، وأفاد بعضها من بعض، فضلاً عن أن الدرس اللغوي والنحوي منه خاصة قد أسهم بنصيب وافر في إرفاد عدد كبير من العلوم، فأفاد منه أصحاب المعاجم، وأَثْروا مادتهم المعجمية مما جمعه الخليل بن أحمد، يرحمه الله، في رحلاته لجمع اللغة من البوادي، فضلاً عن إفادتهم من دراسات ابن جني بصفة خاصة. كما أفاد أصحاب علم التجويد من دراسات الخليل وتلاميذه فاستخلصوا منها قواعد مادة علم التجويد، وألّفوا في ذلك كتبًا تعلّم الناس كيف يؤدون تلاوة القرآن أداء صحيحاً[1]. كما أفاد علماء التفسير من كتاب سيبويه، يقول أبو حيان الأندلسي في مقدمة كتابه: " فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقّت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو من الفن المعوَّل عليه، والمستند في حل المشكلات إليه"[2]. كما أفاد علماء الفقه من الكتاب، يقول أبو عمرو الجرمي: " أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس بالفقه من كتاب سيبويه"[3]. كما أفاد أصحاب علم الأصوات من دراسات سيبويه، إذ إن كتابه يعد من أقدم المصادر التي وصفت الأصوات

---

(١) ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٢٤.

(٢) **أبو حيان الأندلسي**، (١٤١٣هـ،١٩٩٣م)، *البحر المحيط(المقدمة)*، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط.(١)، ١/١٠١.

(٣) **الزجاجي**، (١٩٦٢م)، *مجالس العلماء*، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، ص٢٥١.

العربية وصفاً تفصيلياً[1]. كما أفاد علماء الأصول من النحو إفادة بالغة لحبهم له وتوغلهم في مسائله، قال الغزالي: " حَمَل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول فذكروا فيه معاني الحروف ومعاني الإعراب جملاً هي من علم النحو خاصة"[2]. ونص الشاطبي على أن شرط المجتهد في الأصول الفقهية أن يتقن علوم العربية المتعلقة باللسان، وقد نقل قول الجرمي في أهمية كتاب سيبويه للمجتهد، حين قال: أنا منذ ثلاثين سنة أُفتي الناس من كتاب سيبويه. وقد فُسِّر ذلك بأن كتاب سيبويه من المكانة بحيث يُتعلم منه النظر والتفتيش[3]. أما علماء البلاغة فقد أفادوا من الدراسات اللغوية حق الإفادة، لاسيما أن موضوع علم البلاغة يقوم على دراسة الألفاظ من حيث الحسن والقبح، والتلاؤم والتنافر، وهي موضوعات قد سبق إليها علماء النحو واللغة، وقد بحث الدارسون والباحثون المحدثون في المواد التي أفاد علماء البلاغة فيها من النحويين واللغويين، منها على سبيل المثال، إفادة الرماني من الخليل وأخذه برأيه في التنافر والتلاؤم في الألفاظ، وأفاد منه أيضاً في فصاحة الكلام وبلاغته. كما أفاد ابن سنان الخفاجي من الخليل ومن ابن جني في رصد صفات اللفظ الفصيح المفرد ومخارج حروفه. ولايخفى إفادة عبدالقاهر الجرجاني صانع

---

(١) ينظر: **عبد الصبور شاهين**، (١٤٠٥هـ،١٩٨٥م)، *في التطور اللغوي*، مؤسسة الرسالة، ط.(٢)، ص١٨٢.

(٢) *المستصفى في علم الأصول*، ص١٨.

(٣) ينظر: **أبو اسحاق الشاطبي**، *الموافقات في أصول الشريعة*، تعليق: عبدالله درَّاز، المكتبة التوفيقية: القاهرة، ٩٤/٤، ٩٥. وينظر: **محمد بن حزم**، *الإحكام في أصول الأحكام*، ٧٣٠/٥.

علم البلاغة العربية، وإمام البلاغيين، من الدراسات اللغوية[(١)]، ومن الخليل وسيبويه بصفة خاصة[(٢)]. وحسبك ماتناوله في إطار معاني النحو أو ما تناوله في غرض التقديم للأهمية التي استقاها من إمام النحو سيبويه[(٣)].

ويبدو من المفيد هنا أن نستطرد قليلاً لرصد بعض الملاحظات البلاغية التي كانت للنحاة واللغويين في مؤلفاتهم مما أسهمت في بناء صرح علم البلاغة العربية:

يتصدر **الخليل بن أحمد** قائمة اللغويين والنحاة الذين كان لهم أثر بيِّن في صناعة البلاغة. إذ لم يكن الخليل صاحب عروض ولغة ونحو فحسب، إنما جمع إلى ذلك بعض الملاحظات البلاغية التي أحرز بها قصب السبق، فنقلها عنه سيبويه فيما بعد[(٤)]. وآراء الخليل فيها لم تكن محصورة في كتاب

---

(١) ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٢٤. **مصطفى ناصف**، (يناير١٩٨٩م، ١٤٠٩هـ) "اللغة بين البلاغة والأسلوبية"، النادي الأدبي الثقافي بجدة، جمادى الآخرة، ص٢٤٦، علي النجدي ناصف، *سيبويه إمام النحاة*، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ص١٩٠.

(٢) ينظر: **محمد عبد المنعم خفاجي**،عبدالعزيز شرف، *نحو بلاغة جديدة*، مكتبة غريب: القاهرة، ص٧، **مصطفى الصاوي الجويني**، (١٩٧٥م)، *البلاغة والنقد بين التاريخ والفن*، الهيئة المصرية العامة للكتاب: فرع الاسكندرية، ص١٨٨.

(٣) ينظر نص سيبويه في فائدة التقديم للأهمية: *الكتاب*، ٣٤/١. وينظر: **محمد محمد أبو موسى**، (١٤١٨هـ،١٩٩٨م)، *مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني*، مكتبة وهبة، ط٠(١)، ص٢٤ وما بعدها، **محمد فضل ثلجي الدلابيح**، (١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، *دليل القاعدة النحوية عند سيبويه*، دار الكتاب الثقافي: اربد، الأردن، ص٤٤.

(٤) ينظر: **السيوطي**، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت، ٥٥٧/١.

سيبويه إنما كانت موزعة في بعض الكتب الأخرى. ومما يُذكر له في هذا الميدان تعريفاته للبلاغة، فضلاً عن أثره الذي ذكرناه قبل قليل في الألفاظ المتلائمة والمتنافرة التي نقلها عنه الرماني. كما لا تخفى ملاحظات الخليل في الإيجاز وخفة الكلام الذي ينشأ عن الحذف[1]، وحديثه عن القرينة في غضون اشتراط علم المخاطب بمكان الحذف، ومن ذلك تفسيره نصب(خيراً) في قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[2]، فنقل سيبويه عنه: "وقال الخليل كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: انتهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبته...وحذفوا الكلام لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب"[3]. وقد ذكر الخليل أيضاً ما يفيد مراعاة مقتضى الحال، فإذا كان المخاطب خالي الذهن عن شيء يسأل عنه، فله مقام في الكلام، وطريقة في الجواب تختلف عنها مع شخص يعلم الشيء ويتوقعه، ودليل ذلك ما ينقله عنه سيبويه في(باب عدة ما يكون عليه الكلم)، فقال: " وأمَّا (قد) فجواب لقوله لَمَّا يفْعَل، فتقول: قد فَعَل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخَبَر"[4]. ولم يغفل الخليل ذكر بعض الألوان البلاغية التي

---

(١) وقد قام عبدالقادر عبد الجليل بدراسة واسعة لجهود الخليل بن أحمد في البلاغة. ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٥٥.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) ينظر: **سيبويه**، (١٣١٦هـ) ، *الكتاب*، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١/١٤٣. وطبعة عبدالسلام هارون، ١/٢٨٣.

(٤) **سيبويه**، (١٤٠٨هـ) *الكتاب*، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط.(٣)، ٤/٢٢٣.

أدخلها المتأخرون على علمهم فيما يسمى بخروج الكلام على غير مقتضى الظاهر، كوضع غير العاقل في موضع العاقل، ووضع المثنى موضع الجمع[1].

كما تحدث الخليل عن الزيادة، منوِّهاً بالسر البلاغي لزيادة الحرف كأن تكون زيادته للتوكيد على المعنى[2].

وللخليل ملاحظاته في الدرس البياني أيضاً، فتحدث عن التشبيه[3]، وما يسمى بالتنويع[4]. علاوة على أنه ضرب بسهم ساطعٍ في البديع، وقد نقل عنه ابن المعتز في باب التجنيس أو المطابقة[5]. وبذا فإن الخليل قد تناول عدداً غير يسير من فنون البلاغة مما كان لملاحظاته أثر في إثراء دراسات علم البلاغة فيما بعد.

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ٤٧/٢.

(٢) ينظر: *الكتاب*، ٢٦/٢ .

(٣) ينظر: *الكتاب*، ٣٦٠/١.

(٤) ومثال ذلك ما نقله سيبويه عن الخليل في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ (النساء: ١٥٧).وفي قول الأيهم التغلبي:

ليسَ بيني وبين قَيسٍ عتابٌ   غيرُ طعنِ الكِلى وضربِ الرقابِ

يقول سيبويه:" وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله:

وخيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بِخيْلٍ   تحيَّةُ بينهم ضَرْبٌ وَجيعُ

جَعَل الضرب تحيتهم، كما جعلوا اتِّباع الظن علمَهم" *الكتاب*، ٣٢٣/٢. ويعلق عبدالقادر حسين على هذه اللفتة البلاغية عند الخليل، فيقول:" فالخليل هنا لم يجعل التحية شبيهة بالضرب، ولا العلم شبيهاً باتباع الظن، وإنما جعل الضرب هو نفس التحية، واتباع الظن هو عين العلم". *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٦٤.

(٥) ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٦٥ وما بعدها.

أما **سيبويه** فإن من ينظر في كتابه يجد أن له أثراً واضحاً في نشأة البلاغة العربية، وأن طريقته في الدراسة كانت طريقة فذة، لم يستطع تقليده أحد ممن اشتغلوا بالنحو بعده، فقد كان يفهم من(النحو) ما نفهمه نحن الآن من(علم التراكيب) Syntax، وهو مفهوم يدرس في إطاره فن التعبير، وعلاقات أجزاء الجملة بعضها ببعض، وعلاقات الجمل فيما بينها، وهو تفسير لما يسمى بالنظم[1]. ومن ثم وجدناه يعتمد في دراسته على تقديم نماذج التعبير المأثورة كما سمعها من العرب، أو من شيوخه دون أن يلجأ إلى الأمثلة المصنوعة إلا لإيضاح الفكرة، أو تجريد القاعدة.

كما قدَّم لنا مباحث في فن التعبير لا تدخل الآن في نطاق النحو، بل هي من أبواب علم المعاني، على النحو الذي يدرسها فيه البلاغيون، مع أنها من وجهة النظر اللغوية الحديثة من صلب(علم النحو).

ومن أبرز موضوعات سيبويه ذات الطابع البلاغي بابه الذي سماه(هذا باب اللفظ للمعاني)، قال فيه: " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين..."[2]. فهو في هذا النص يتحدث عن الترادف والاشتراك اللفظي. فضلاً عن أنه قد تناول في الباب الذي يليه الاستقامة من الكلام والإحالة، فقدم شرحه بطريقةٍ نجدها عند علماء المعاني في مبحث الخبر،

---

(١) وسنتحدث في مبحث قادم عن إرهاصات نظرية النظم في فكر سيبويه.

(٢) *الكتاب*، ٢٤/١.

واحتماله الصدق والكذب[1]؛ وهو موضوع قد تفرَّد فيه سيبويه في حين تجنَّب الحديث عنه أئمة النحو بعده.

كما تناول سيبويه في كتابه أبواباً في مسائل الشعر نحو: (باب ما يحتمل الشعر) و(باب وجوه القوافي في الإنشاد)[2]. علاوة على أننا نجده قد أوقف أبواباً كاملة في مواضع متفرقة منه على مسائل من صميم علم المعاني، فنص على أغراضٍ يتوخاها في الحذف، مثل: التخفيف والإيجاز والسعة[3]. كما بحث في أغراض ما يقابل الحذف، وهو الذكر، فوجد له عللاً ودواعي يحسن بها الكلام، فالفعل عنده لا يحذف إذا كان لا يخطر على بال المخاطب بأن يكون غافلاً عنه، أو أن الحال لا تلتفت إليه، أو إذا كان داعي النظم يقتضيه، فقال: " وذلك إن من الحروف حروفاً لا يُذكر بعدها إلا الفعل ولايكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضمراً. فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً: قد، وسوف، ولّما "[4].

---

(١) يعد أبو هلال العسكري من علماء البلاغة الذين أفادوا مما قاله سيبويه في هذا الباب، ومما يصور إفادة أبي هلال منه قوله:" والمعاني بعد ذلك على وجوه: منها ما هو مستقيم، نحو قولك: قد رأيت زيداً، ومنها ما هو مستقيمٌ قبيح نحو قولك: قد زيداً رأيت...ومنها ما هو مستقيم النظم، وهو كذبٌ؛ مثل قولك: حملتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر. ومنها ماهو محالٌ، كقولك: آتيك أمس وأتيتُكَ غداً..." ثم زاد عليه بذكر الكلام المحال والغلط وصور الخطأ . ينظر: **أبو هلال العسكري**، *كتاب الصناعتين*، تحقيق: البجاوي وأبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت، ص٧٠.

(٢) *الكتاب*، ١/٢٦، ٤/٢٠٤.

(٣) ومن أمثلة ذلك ما تجده في *الكتاب*، ٢/٢٣٩،١/٢٤،٢٢٦،٢٩٤ وغيره كثير في كتابه.

(٤) *الكتاب*، ١/٩٨.

كما فصَّل سيبويه القول في الأسرار البلاغية لزيادة الحروف، ومن ذلك قوله في زيادة(مِنْ) للتأكيد، فيشير إلى " أنها دخلت للتوكيد كما تدخل الباء في قولك: وكفى بالشَّيبِ والإسلامِ"[1].

ومن الجدير بالذكر في إطار الملاحظات البلاغية عند سيبويه أسبقيته في التنبيه على غرض التقديم والتأخير، وسنفرد له فصلاً مستقلاً في هذا الكتاب إن شاء الله، مما كان له صدى واسع على الوعي البلاغي عند البلاغيين من بعده ولاسيما عبدالقاهر الجرجاني[2].

ولا يخفى سبق سيبويه في النظر إلى أدوات الاستفهام والتفريق بينها، إذ إنه ألمَّ بها إلماماً كبيراً يُسجَّل له بالفخار، كما تعرَّض لخروج أدوات الاستفهام عن أصل معناها وأغراض ذلك؛ كالتقرير، أو التوبيخ، أو التعجب، أو التنبيه[3]. ولا غرو أن هذا من صميم مباحث علم المعاني.

كما تحدث سيبويه عن النداء وخروجه عن أصل وضعه كأن يخرج من النداء إلى الاستغاثة[4]، وهو موضوع قد أفاض فيه البلاغيون كثيراً فيما بعد.

---

(١) *الكتاب*، ٢/٢٦.

(٢) ينظر: ***دلائل الإعجاز***، ص٨٤. *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٨١. **عبد الكريم الأسعد**، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، دار العلوم: الرياض، ص٢٧، **عبد الفتاح لاشين**، (١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م)، *المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم*، دار الفكر العربي: القاهرة، ص١٥، **شوقي ضيف**، *البلاغة تطور وتاريخ*، دار المعارف: القاهرة،ط.(٨)، ص٢٩. كمال بشر، *صفحات من كتاب اللغة*، دار غريب: القاهرة، ص١٠٠. *سيبويه إمام النحاة*، ص١٨٩.

(٣) ينظر: *الكتاب*، ١/٣٤٣.

(٤) ينظر: *الكتاب*، ٢/٢١٥.

كما اعتنى سيبويه بمسألة إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر، فذكر عدة أساليب فيها، ومن مسائل هذه الظاهرة التعبير بلفظ الماضي عن المستقبل وعكسه، والقلب، ووضع الظاهر موضع المضمر وعكسه، واستعمال الطلب في موضع الخبر، والخبر في موضع الطلب، وغير ذلك مما يتجاوز أصل معناه ويمتد إلى معنى جديد(١). وتلك كانت من أبرز الموضوعات التي بحث فيها البلاغيون في علم المعاني.

كما تحدث سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب عن لون بلاغي آخر، وهو الفصل والوصل، ولم يذكر هذا المصطلح صراحةً إذ لم يكن يُعرف في زمنه، ولكن الذي ذكره، كما ينص عبد القادر حسين، هو ما يفيد كمال الاتصال وإن لم يصرح باسمه، ففي باب(ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً) تحدث عن هذا الأسلوب في تقدير السؤال والإجابة عنه، فقال: " وأما قولهم نِعْمَ الرجلُ عبدُالله...، وعبدُالله نعمَ الرجلُ...، كأنه قال: نعم الرجل فقيل له: من هو؟ فقال: عبدالله، وإذا قال: عبدالله، فكأنه قيل له ما شأنه؟ فقال: نعم الرجلُ"(٢). وقد علق عبد القادر حسين على هذا اللون البلاغي عند سيبويه في هذا الباب أحسن تعليق، فقال: " ونلاحظ هنا أن سيبويه ضمَّن الجملة الأولى سؤالاً، واعتبر الجملة الثانية جواباً لهذا السؤال المقدر، بل نلاحظ أنه نص أيضاً على أن الجملة الثانية استئناف، والذي نعرفه من كتب المتأخرين أن هذا من مواضع الفصل؛ لأن الجملة الثانية

---

(١) وقد استقصى عبدالقادر حسين مسائل سيبويه في الخروج عن مقتضى الظاهر. ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٩٢.

(٢) *الكتاب*، ١٧٥/٢.

فصلت عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال ويسمون هذا النوع شبه كمال اتصال، أو يسمونه استئنافاً"(١).

كما تناول سيبويه ما يسمى بالمجاز العقلي والمجاز الحكمي، وقد كان يعبر عنه بمصطلح(السعة) أو(سعة الكلام)، ومن هذا قوله: "ومما جاء به على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾(٢)، إنما يريد أهل القرية فاختصر"(٣). ومن ذلك ما ذكره في (باب ما جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى) وهو قول الراجز:

❖ يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدارْ ❖

ثم أشار إلى أنك " تقول على هذا الحد سرقتُ الليلة أهلَ الدارِ، فتُجري الليلة على الفعل في سعة الكلام كما قال: صِيدَ عليه يومان، ووُلِدَ له ستون عاماً، والمعنى: إنما هو في الليلة، وصِيدَ عليه في اليومين غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام"(٤). وأمثلة سيبويه على هذا كثيرة، يقول أحد الباحثين معلقاً على كثرة هذا اللون البلاغي في كتاب سيبويه: "وهذه الأمثلة التي لها جولان ودوران في كتاب سيبويه هي عينها أمثلة البلاغيين

---

(١) ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٩٧، ٩٨.

(٢) يوسف : ٨٢.

(٣) *الكتاب*، ٢١٢/١. وقد رصد الباحثون المحدثون لسيبويه مسائل عديدة من هذا الباب. ينظر: **أحمد سليمان ياقوت**، (١٩٩٤م)، *أبحاث في اللغة*، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية، ص٧٨، **محمد عبد الجليل**، (٢٠٠٣م)، تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية:الاسكندرية، ص١٧٧.

(٤) *الكتاب*، ١٧٥/١.

المتأخرين التي عقدوها تحت لواء المجاز العقلي"(١). وهذا يدل على أن سيبويه قد سبق عبدالقاهر الجرجاني في الإشارة إلى المجاز بخلاف ما فهمه كثيرون، يقول علي العماري في هذا الصدد: " فمن الغريب أن نرى أن الدكتور طه حسين ينسب المجاز العقلي إلى عبدالقاهر...ويفتر باحث آخر[يريد شوقي ضيف] يقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه طه، إذ يقول: " والذي لاشك فيه أنه، عبدالقاهر، يعد مكتشف المجاز الحكمي". وقد بينا أن أول من أشار إلى هذا المجاز الإمام سيبويه في(الكتاب)، ثم تبعه(المبرد) فردد نفس الأمثلة التي ذكرها سيبويه، ثم جاء عبدالقاهر فذكر أمثلة سيبويه وزاد عليها"(٢).

ومما هو جدير بالاهتمام في هذا المقام أننا نلمح أن سيبويه قد تناول في مواضع كثيرة من كتابه ما يتصل بمسألة النظم التي نضجت على يد عبدالقاهر الجرجاني(٣)، فاهتم بالعلاقات بين الكلمات وتأليف الجمل، وما يكون فيها حسناً وما يكون منها قبيحاً، يقول عبدالقادر حسين في هذا الصدد: " وحقيقة لا مجال للمقارنة بين النظم عند سيبويه وعبدالقاهر. فالنظرية تطورت بتطور الأزمان، ومرور القرون، حتى أصبحت كما نعرفها اليوم من(دلائل الاعجاز) ولكنها على كل حال كانت وليدة في مهدها عند سيبويه"(٤). وسنعرض لمسألة النظم عند سيبويه وأسبقيته إليها في مبحث قادم

---

(١) **عادل هادي العبيدي**، *التوسع في كتاب سيبويه*، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ص١٣٤.

(٢) **علي محمد حسن العماري**، (١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، *قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية*، مكتبة وهبة: القاهرة،ط.(١)، ص٣٨٧.

(٣) ينظر:**محمد همام**، (سبتمبر٢٠٠١م، ١٤٢٢هـ)، "*النظم بين سيبويه والجرجاني*"، المنهل، العدد ٥٧٥ جمادى الأولى، جمادى الآخرة، أغسطس، ٣٨،٤٣.

(٤) *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص١١١. وينظر:*اللغة بين البلاغة والأسلوبية*، ص٨٤.

من هذا الفصل إن شاء الله.

وبيت القصيد من هذه الملاحظات التي نتتبع فيها البلاغة في كتاب سيبويه، أننا نجد منهج صاحبه فيه كان قريباً من منهج علماء البلاغة المتأخرين في علم المعاني، وقد التفت علي النجدي ناصف إلى منهج سيبويه هذا، فقال: " ويبدو أن النسق الذي أخذ به سيبويه هو الذي ألهم علماء المعاني فكرة انحصار مباحثه في أبوابه الثمانية المعروفة. وليس يسع المرء وهو يقرأ كلامهم في ذلك إلا أن يتبين اقتباسهم منه واقتداءهم بهداه"[١]. والأبواب الثمانية التي تنحصر فيها مباحث علم المعاني هي: أحوال الإسناد الخبري، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة. يقول عبدالقادر حسين معلقاً على هذه اللفتة من الدكتور النجدي: "وهذه لفتة ذكية من الدكتور النجدي؛ لأن علماء المعاني قد اعتمدوا في مباحثهم على المسند والمسند إليه، وما يتبع ذلك من بقية الأبواب الأخرى. وهذا النهج الذي ساروا عليه لم يكن معروفاً عند علماء النحو وقت تحديد العلوم وتقعيد القواعد، وإنما الطريق الذي سلكه النحاة في ذلك الوقت ينحصر في أثر العوامل وما يعقبها من حركات الإعراب، وما فيها من رفع ونصب وخفض وجزم وليس إلى العوامل نفسها، وهذا النهج مخالف لنهج سيبويه الذي حصر اهتمامه بالعامل نفسه فتولدت عنه هذه الأقسام وانتفع بها البلاغيون بعد ذلك في وضع علم المعاني، وحصر أبوابه"[٢].

---

(١) *سيبويه إمام النحاة*، ص١٨٠.

(٢) *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص١١٥،١١٦.

وقد امتدت ملاحظات سيبويه البلاغية لتشمل مباحث في علم البيان، كالتشبيه، والاستعارة، والكناية، والتنويع وغير ذلك[1]. ومن أقواله في التشبيه ما ورد في (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)، إذ قال: " ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [2]، فلم يُشبهوا بما ينعِقُ، وهو الراعي، وإنما شُبِّهوا بالمنعوق به وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لايسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"[3]. فضلاً عن أن الكتاب لا يخلو من ذكر بعض أدوات التشبيه، ومن ذلك قوله: " سألت الخليل عن(كأنَّ) فزعم أنها (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع(إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة"[4]. ومن أمثلة الكناية في كتاب سيبويه أنه قال: "وأما قول العرب(يا فُلُ أقبلْ) فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين... وهذا الاسم اختُص به النداء، وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء لأنه جُعل اسماً لايكون إلا كنايةً لمنادًى، نحو: يا هناهْ، ومعناه: يا رجلُ. وأما فلانٌ فإنما هو كنايةٌ عن اسم سُمِّي به المحدّث عنه، خاص غالب، وقد اضطُر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى، قال أبو

(١) وقد فصل عبدالقادر حسين القول في هذه المسائل. ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص١١٦وما بعدها.

(٢) البقرة: ١٧١.

(٣) *الكتاب*، ٢١٢/١.

(٤) السابق، ١٥١/٣.

النجم:

◆ في لَجّةٍ أمْسِكْ فلاناً عن فُلِ ◆[1]

ولم يكن الكتاب قصراً على أنواعٍ من المعاني والبيان، بل تجاوز ذلك إلى بعض ألوانٍ من البديع، وقد صرَّح أحد الباحثين إلى أن سيبويه قد سبق ابن المعتز في وضع علم البديع؛ "لأنه كان أول من تعرض لمباحث هذا اللون البلاغي الذي عرف بعلم البديع"[2]. ومن ذلك: تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو يرتبط بالاستثناء في مضمونه الفني، فعلى سبيل المثال نجد سيبويه يورد في باب(ما لا يكون إلا على معنى لكنّ) قول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفَهُم ... بهِنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتَائبِ

أي: ولكن سيوفهم بهن فلول[3]. وقد علّق الأعلم الشنتمري على هذا البيت وشرحه، فقال: "الشاهد فيه نصب(غير)على الاستثناء المنقطع؛ لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، وهو على معنى: ولكن سيوفهم بهن فلول، وتفلل سيوفهم ليس بعيب لأنه دال على الإقدام ومقارعة الأقران. فالنابغة مدح آل جفنة ملوك الشام من غسان، فنفى عنهم كل عيب، وأوجب لهم الإقدام في الحرب، وهو ضربٌ من البديع يعرف بالاستثناء"[4]. وهذا مثال قد استخدمه علماء البديع فيما بعد فأوردوه شاهداً على تأكيد

---

(١) السابق، ٢/٢٤٨.

(٢) *التوسع في كتاب سيبويه*، ص١٤٥.

(٣) *الكتاب*، ٢/٣٢٦.

(٤) **الأعلم الشنتمري**، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م) *تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب*، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط.(٣)، ص٣٢٦.

المدح بما يشبه الذم.

تبين لنا فيما سبق طرف من ملامح الملاحظات البلاغية عند سيبويه في كتابه، تلك الملاحظات التي تحتاج إلى دراسة بحثية تتقصى مواطنها في الكتاب، يقول عبدالقادر حسين في هذا المقام: " لم يحاول الباحثون المحدثون في جدية نفض التراب عنها وتصنيفها، حتى تبدو أمام العيون ظاهرة جلية، ولكن اكتفى بعض الباحثين بما قرأوه في كتابي عبد القاهر، دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ومن آراء يشير فيها إلى سيبويه، فردوها إلى صاحبها، وبذلك ظهر عندهم أثره في عبدالقاهر وحاز قصب السبق في هذه الأبواب وحدها دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث والنظر في كتاب سيبويه القيم لاستخراج ما فيه من مباحث بلاغية"(١). ويقول أيضاً في رده الواعي على السكاكي الذي زعم أن سيبويه حين نثر هذه المسائل البلاغية لم يقصد إلى علمٍ غير النحو، ولم يرد علماً خاصاً هو علم البلاغة أو أحد فنونها الثلاثة: "والرد على هذا الزعم سهل ميسور فإن سيبويه لم يكن يفرِّق بين النحو والبلاغة، ولم يكن النحو عنده مجرد النظر في أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء وما فيهما من حركات وسكنات، وإنما النحو عنده يشمل هذا كله، ويشمل أيضاً تأليف الجملة ونظمها، وسر تركيبها، وبيان ما فيها من حسن أو قبح، ولاشك أن هذا لا يشمل علم النحو فحسب، وإنما يشمل أيضاً البلاغة كما نعرفها اليوم"(٢). وقد نص الشاطبي قديماً على ما يفيد هذا، فيما يمكن أن نعده بمثابة الرد على قول السكاكي السابق، فقال

---

(١) *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص١٢٨، ١٢٩.

(٢) السابق، ص١٣١.

الشاطبي عن نهج سيبويه في كتابه: "وإن تكلم، يعني سيبويه، في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"(١).

ويعلق علي النجدي ناصف على منهج سيبويه في كتابه، فيقول: "إن سيبويه بما عرض له في الكتاب من البلاغة، وما أكثر فيه من التحليل والموازنة واستخراج الأحكام وتصحيحها بالقياس، وما جمع فيه من القضايا والمسائل التي يعتمد عليها أصول الفقه والنقد الأدبي والتجويد، يعد واضع هذه العلوم الأربعة، أو يعد في الأقل واضع البلاغة وممهد الطريق للثلاثة الباقية، ونستطيع كذلك أن نقول: إن كتابه ليس أعظم مراجع النحو والصرف عامة وكفى، ولكنه مع ذلك أصل من أصول الثقافة الإسلامية"(٢). ولعل ما نص عليه المراغي، في محاضرة ألقاها عام١٩٤٢م(٣)، من أن سيبويه هو الذي بدأ بوضع علم البيان والبلاغة، يؤيد الأقوال السالفة ويعزز تأكيدنا على أن البدايات البلاغية وإرهاصاتها الأولى كانت في مهد النحو وأن البذور الأولى لها إنما كانت من وضع النحاة.

عرضنا فيما سبق نماذج من الملاحظات البلاغية عند كلٍّ من الخليل وسيبويه، وهي وإن كانت مقتضبة مختصرة فيما انتقينا، إذ إن كتاب سيبويه يحوي عدداً غير يسير منها، إلا أن الغاية من ذلك أن نتبين طابع المؤلفات

---

(١) *الموافقات في أصول الشريعة*، ٤/٩٥.

(٢) *سيبويه إمام النحاة*، ص١٩٢.

(٣) ينظر: *نحو بلاغة جديدة*، ص٧.

العربية في عصورها الأولى التي كانت تتسم بمنهجية تداخل العلوم والفنون، فظهرت علوم اللغة والنحو والبلاغة متداخلة متشابكة في فجر تاريخ علوم العربية. كما تبين من هذه الإرهاصة أهمية الدرس اللغوي في بناء صرح البلاغة العربية. ولا نرى بأساً أن نستطرد قليلاً فنقدم مآثر عالمين آخرين من علماء اللغة، فنتبين طرفاً من ملاحظاتهم البلاغية وما لها من تأثير في صناعة الفكر البلاغي، وهذان العالمان هما: الفراء والمبرد. لتكون هذه الملاحظات بمثابة دعوة لشحذ الهمم للنبش في مؤلفات علماء اللغة الأوائل فيما يمكن أن تُفيد في التأريخ للبلاغة في إرهاصاتها الأولى[١]:

لقد كان **الفراء** في(معاني القرآن) أحد علماء اللغة الذين ظهر في مؤلفه عدداً من الملاحظات البلاغية التي كان قسماً منها في علم المعاني، وبعضها في البيان، والآخر في البديع. ففي ميدان المعاني عرض الفراء للأسرار البلاغية للحذف؛ فمنها ما هو حذف للإيجاز والاختصار، ومنها للعلم به وغير ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[٢] يقول: "ولم يقل البرد، وهي تقي الحر والبرد، فترك لأن معناه معلوم"[٣].

كما تناول الفراء الاستفهام وخروجه عن أصل وضعه، كأن يستعمل

---

(١) لقد قام عدد من الباحثين، في محاولات متفرقة، برصد قسم من الملاحظات البلاغية لعلماء اللغة في صلب مؤلفاتهم، وتعد محاولة عبد القادر حسين في كتابه(*أثر النحاة في الدرس البلاغي*) أعمق تلك الدراسات تناولاً وأرحبها أفقاً فيما يمكن الاقتصار عليها في توثيق هذا البند من بنود الدراسة.

(٢) النحل : ٨١.

(٣) **الفراء**، *معاني القرآن*، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور: بيروت، لبنان، ١١٢/٢.

للأمر أو التقرير أو التوبيخ، على النحو الذي وجدناه عند سيبويه، إلا أن سيبويه قد حصر الخروج عن الأصل في الاستفهام بالهمزة دون(هل)، أما الفراء فقد أشرك(هل) مع الهمزة في الخروج عن أصل الوضع؛ أي الخروج عن الاستفهام، ومن الأمثلة التي ذكرها في خروج(هل) عن الاستفهام إلى معنى آخر كالأمر، مثلاً، ما تضمن تفسيره لقوله عز وجل: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾(١)، قال فيها: "وفي قراءة عبدالله(آمنوا)... لأنه ترجمة للتجارة "(٢). ففسر هل أدلكم بالأمر.

كما تعرض الفراء في معانيه لضربٍ آخر من ضروب البلاغة وهو الفصل والوصل، مؤيَّداً بالشواهد والأمثلة التي كان يعلّق عليها ويفسرها، فأفاد منها البلاغيون بعد ذلك حق الإفادة. ومن ذلك عرضه لآيات تأتي مرة على سبيل الاتصال وأخرى على سبيل الانفصال، فقابل في تفسيره بين قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾(٣) حين جاءت كلمة (يذبِّحُونَ) مرة بالواو ومتصلة بما قبلها، وأخرى بدون الواو ومنفصلة عما قبلها، فيقول: " فمعنى الواو أنهم يمسهم العذاب غير التذبيح كأنه قال: يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح، ومعنى طرح الواو كأنه تفسير لصفات العذاب. وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة ثم فسرته فاجعله بغير الواو. وإذا كان أوله غير آخره فبالواو. فمن المجمل قول الله عز

---

(١) الصف: ١٠، ١١.

(٢) *معاني القرآن*، ١٥٤/٣.

(٣) إبراهيم: ٦ .

وجل: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[1]، فالآثام فيه نية العذاب قليلة وكثيرة. ثم فسره بغير الواو فقال: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[2]. ولو كان غير مجمل لم يكن ما ليس به تفسيراً له، ألا ترى أنك تقول: عندي دابتان بغل وبرذون، ولا يجوز: عندي دابتان وبغل وبرذونٌ، وأنت تريد تفسير الدابتين بالبغل والبرذون، ففي هذا كفاية عمّا نترك من ذلك فقس عليه"[3].

كما تناول الفراء في مواضع عدة من(معاني القرآن) ما يسمى(المجاز العقلي)، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما أورده في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[4]، فقال: "ربما قال القائل: كيف تربح التجارة وإنما يريد الرجل التاجر؟ وذلك من كلام العرب: ربح بيعُك وخسَر بيعُك، فحسُن القول بذلك؛ لأن الربح والخسران إنما يكونان في التجارة، فعلم معناه. ومثله من كلام العرب: هذا ليل نائم. ومثله من كتاب الله: ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾[5]، وإنما العزيمة للرجال"[6].

وتكلَّم الفراء في عددٍ من مسائل علم المعاني، نحو: القصر، والتعبير بالمضارع عن الماضي والعكس، وخطاب الغائب بالحاضر، والحاضر بالغائب، وخروج كثيرٍ من حروف الأدوات عن أصل معناها نحو أن تجيء(أنْ) بمعنى (لو) وغير ذلك[7].

---

(١) الفرقان: ٦٨.

(٢) الفرقان: ٦٩.

(٣) *معاني القرآن*، ٢/٦٩ .

(٤) البقرة: ١٦.

(٥) محمد: ٢١.

(٦) *معاني القرآن*، ١/١٤.

(٧) ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص١٥٣ وما بعدها، **عبدالعزيز عتيق**، *تاريخ البلاغة العربية*، دار النهضة العربية: بيروت، ص٤٣.

كما تناول الفراء موضوعات تدخل في علم البيان؛ كالتشبيه، والتمثيل، والاستعارة، والمجاز، والكناية وغير ذلك. ومن ينظر في الآيات التي تحدث فيها الفراء عن الاستعارة يجد أنه لم يعنيه أن تكون الاستعارة تصريحية أو مكنية إنما أراد أن يبين كيف تظهر أساليب آيات القرآن الكريم وقد خرجت عن أصل وضعها لتعطي الكلام بياناً والصورة طرافة. ومن ذلك على سبيل المثال ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾[1]، فقال: " والغضب لايسكت إنما يسكت صاحبه، وإنما معناه: سكن"[2].

وتتجلى في تفسير الفراء مسائل من ألوان البديع، من نحو: التوجيه، والمشاكلة، ومراعاة فواصل الآيات. ومن ذلك ما قاله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ❖ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ❖ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾[3]، فقال: " وقوله عز وجل(فأغنى) و(فآوى) يراد به(فأغناك) و(فآواك) فجرى على طرح الكاف لمشاكلة رؤوس الآيات، ولأن المعنى معروف"[4].

يتضح مما سبق أن الفراء كان له في هذه الملاحظات سهم واضح في وضع البذرات الأولى وأنها يجب أن تكون موضع عناية واهتمام عند التأريخ لبدايات علم البلاغة.

أما **المبرد** فقد تناول عدداً من المسائل البلاغية التي تناولها سيبويه قبل،

---

(١) الأعراف: ٥٤.

(٢) *معاني القرآن*،٢/١٥٦.

(٣) الضحى: ٦، ٧، ٨.

(٤) *معاني القرآن*،٣/٢٧٤.

فتحدَّث عن بلاغة الحذف وأنه للإيجاز وطول الكلام[1]، وأنه يشترط في الحذف توفر قرينة علم المخاطب[2]. كما تحدث عن أغراض التوكيد التي تأتي في الزيادة[3]، أو ضمائر الفصل للتوكيد[4]، وعن القصر بلا، وبل، ولكن[5]، وخروج الاستفهام عن وضع[6]، وعن التقديم والتأخير[7]. كما عرّف الخبر بالتعريف الذي اشتهر بعد ذلك عند البلاغيين في كونه ما يحتمل الصدق والكذب[8]. وبيَّن عدداً من المواضع التي يخرج الكلام الخبري عن معناه ليؤدي دلالة الإنشاء أو العكس[9].

وإذا تحدثنا عن ملاحظات المبرد البلاغية فإننا يجب أن ننوِّه بأنه يعد أول من لاحظ تنوع المعاني بتنوع أضرب الخبر وذلك في القصة الشهيرة التي ذكرها المبرد عن الكندي الفيلسوف الذي قال يوماً: إني لأجد في كلام العرب حشواً، يقولون: عبدُالله قائمٌ، وإنَّ عبدَالله قائمٌ، وإنَّ عبدَالله لقائمٌ، والمعنى واحد. فأجابه المبرد قائلاً: بل المعاني مختلفة لاختلاف

---

(١) ينظر: **المبرد**، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة،عالم الكتب: بيروت،٢/٣٣٧.

(٢) السابق،٤/١٢٩،١٣٠.

(٣) السابق،٢/٥٤،٣٥٦.

(٤) السابق،٤/١٠٤.

(٥) السابق،١/١١،١٢.

(٦) السابق،٣/٢٢٨، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٩٢.

(٧) السابق،٣/٥، ٩٥، ١١٨.

(٨) السابق، ٣/٨٨.

(٩) السابق، ٢/١٣٢، ٣/٢٧٣، ٤/١٧٥.

الألفاظ، ؛ فقولهم: عبدُالله قائمٌ، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنَّ عبدَالله قائمٌ، جوابٌ عن سؤال سائل، وقولهم: إنَّ عبدَالله لقائمٌ، جواب عن إنكار منكر قيامه[1]. وقد اتخذ علماء البلاغة إجابة المبرد هذه أساساً لمبحثٍ في علم المعاني سموه(أضرب الخبر)، وسموا الخبر الأول في سؤال الكندي وإجابة المبرد: ابتدائياً، وسموا الخبر الثاني الذي أُكِّد بمؤكد: طلبياً، كما سموا الخبر الثالث الذي أكد بأكثر من مؤكد: إنكارياً[2].

كما كان للمبرد ملاحظاته البارزة في البيان والبديع، فتكلم عن الاستعارة واستشهد لها[3]، فتحدث عنها في باب(مخارج الأفعال واختلاف أحوالها)، فقال: " ونحوٌ آخر لايتعدى الفعل فيه الفاعل، وهو للفاعل على وجه الاستعارة، ويقع على ضربين: أحدهما: سقط الحائط، وطال عبدالله، وأنت تعلم أنهما لم يفعلا على الحقيقة شيئاً"[4] وقد ألف كتابه(الكامل) وعقد فيه فصلاً عن التشبيه[5]، فتحدث فيه حديثاً مطنباً عن التشبيهات العجيبة، والحسنة والمستحسنة، والمتجاوزة، والمفرطة،

---

(١) ينظر: *دلائل الاعجاز*، ص٢٤٢.

(٢) ينظر: **يحي بن حمزه العلوي**، (١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م)، *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، تحقيق: عبدالحميد هنداوي،المكتبة العصرية: بيروت، صيدا،ط.(١)، ١٤١/٣. **جلال الدين القزويني**،(١٤٢٢هـ،٢٠٠٢م)، *تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع*، تقديم: ياسين الأيوبي،المكتبة العصرية: صيدا، بيروت،ط.(١)، ص٥٠.

(٣) ينظر:*المقتضب*، ٢/ ٢٠.

(٤) *المقتضب*،١٨٨/٣.

(٥) ينظر: **المبرد**، (١٤٢٥هـ،٢٠٠٥م)، *الكامل في اللغة والأدب*، تحقيق: يحي مراد،مؤسسة المختار: القاهرة، ص٥٢٧.

والمفهومة، وغير المفهومة، والجامعة. ثم أجمل القول فذكر أن العرب تشبِّه على أربعة أضرب: " تشبيه مفرط، وتشبيه مصيب، وتشبيه مقلوب، وتشبيه بعيد"[(١)]، ثم قدم أمثلة لكل ضرب منها. كما تحدث المبرد عن المجاز العقلي[(٢)]، ومن ذلك: "أن العرب تقول: نهارك صائم، وليلك قائم؛ أي أنت قائم في هذا وصائم في ذاك، كما قال الله عز وجل: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[(٣)]؛ أي مكركم في الليل والنهار"[(٤)] فجعل الفعل لليل والنهار[(٥)].

كما تحدث المبرد عن الكناية وأنواعها فيما كانت محط اهتمام الدارسين؛ إذ إنه قسمها تقسيماً لم يُعرف عند أحدٍ من السابقين، فأورد أمثلتها في عددٍ من المواقع في كتابه (الكامل)[(٦)].

ولا يخفى أن للمبرد جهوده في باب البديع، فمن ذلك أقواله في التجريد، وحديثه عن اللف والنشر، يقول عبد القادر حسين معلقاً على جهود المبرد في هذا الميدان: " أما حديث المبرد عن اللف والنشر فلعله أول حديث وصل إلينا، فنحن لانعرف عنه شيئاً من قبل، لاعند سيبويه ولا غير سيبويه، حتى نهاية القرن الثالث الهجري على يدي المبرد، وقد كان حديثه شافياً بحيث لم يضف المتأخرون إلى جوهره شيئاً مذكوراً "[(٧)].

---

(١) ينظر: *الكامل*، ص٥٨٣.

(٢) ينظر: *المقتضب*، ٣/١٠٥، ١٦١، ٢٣٠.

(٣) سبأ: ٣٣.

(٤) *الكامل*، ص١٩٣، ٧٤٥.

(٥) السابق، ص٧٤٥.

(٦) ينظر: *الكامل*، ص١٩١، ٣٨٨ وما بعدها.

(٧) *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٢٢٣. وينظر: *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، ص٣٢.

استعرضنا فيما سبق ملامح الإرهاصات البلاغية عند بعض النحاة العرب ؛ الخليل، وسيبويه، والفراء، والمبرد. ولايعني هذا أن من سواهم لم تكن له آثار في هذا الميدان، بل سطّرت مؤلفات القدماء من النحاة واللغويين نماذج لاتحصى من الألوان البلاغية والأسرار البيانية، فيما نلمحه عند يونس بن حبيب، والكسائي، وقطرب، والأصمعي، وابن قتيبة، وثعلب، ومؤرج السدوسي، وابن دريد، والسيرافي، والرماني، وابن جني، وابن فارس وغيرهم[١]. فضلاً عن ذلك السِّفر الذي كان بمثابة نقلة كبيرة في الدرس النحوي وأعني به كتاب ابن هشام(مغني اللبيب) الذي ألّفه صاحبه ليتناول قضايا لغوية كانت فيما بعد قضايا(علم المعاني) في البلاغة، إذ إنه تناول فيه حروف المعاني التي تعد من أهم أسس تركيب الكلام، ثم أتبع دراسة حروف المعاني وأدواتها بدراسة الجملة وأحكامها، ثم استخلص قواعد كلية كانت مهاداً لما يسمى(معاني النحو)، وقد فطن ادريان غالي Adrian Gully، حين ألّف كتاباً يبحث في المنحى الدلالي لكتاب المغنى لابن هشام، فقال: "إن مغني اللبيب لابن هشام تعامل بشكل كبير جداً مع القضايا التي تناسب كثيراً(علم المعاني)"[٢]، وقال: "وربما ألقى هذا الكتاب الضوء على الطريقة التي رأى فيها ابن هشام تفاعل وتعاقب علمي النحو والبلاغة"[٣]. بل أكد على مسرب ابن هشام البلاغي، فقال: " إن الفرضية

---

(١) وقد فصل طائفة من الكتاب المحدثين القول في جهود هؤلاء العلماء الذين قدموا للبلاغة العربية في بداياتها شيئاً كثيراً. ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي، وأحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها.*

(٢) **Adrian Gully**, 1995, *Grammar and Semantics In medieval Arabic* (A study of Ibn Hisham, s (Mughni l Labib), Curzon press LTD, p.4.

(٣) السابق، p.21.

التي تنص على أن ابن هشام كان يعي جيداً الأمور المتعلقة بالعلوم البلاغية هي فرضية صحيحة"(١). وشبَّه منهج ابن هشام في تناول موضوعات النحو بمنهج عبد القاهر الجرجاني(٢). ونص في موضع آخر من كتابه على أن تحليلات ابن هشام تقتضي الربط بين الجانب الشكلي والدلالي، فقال: "يمكننا أن نفترض مطمئنين إلى أن التحليل الدقيق لابن هشام لظواهر من نحو: (الحذف) و(التقديم والتأخير) أو(الجمل الاعتراضية) تشير إلى اهتمام كبير بالناحية القواعدية البنيوية وفي أحيان أخرى بالجانب الدلالي اللغوي"(٣)، بل إنه جعل منهج ابن هشام سبْقاً معرفياً أخذت به اليوم الدراسات اللغوية الأوروبية المعاصرة(٤)، وأنه عمل من الأعمال الوصفية(٥). وقد بالغ بوهاس Bohas في وصف منهجية ابن هشام في ربطه بين المبنى والمعنى في كتابه(مغني اللبيب)، أو بعبارة أخرى بين النحو والبلاغة، فرأى أنه كتاب يمكن أن يسمى(علم الدلالة النحوي)، وأن هذه التسمية ممكن أن تكون أكثر استشفافاً لمحتويات مغني اللبيب عما سمِّي به أصلاً(٦). ويظهر بيِّناً أن تتبع هذه المسائل في المغني وحده كافٍ ليكون أساساً يمكن أن تنطلق منه دراسة حديثة تنهض على ما بين علمي النحو والمعاني من علاقة.

أردنا من هذه اللمحة السريعة أن نبين دور النحو والنحاة في صنع البلاغة العربية، وأن النحاة هم أصحاب الفضل الأول في نشاة البلاغة،

---

(١) السابق، p.9.

(٢) ينظر: السابق، p.5.

(٣) السابق،p.5 .

(٤) ينظر: السابق،p.10 .

(٥) ينظر: السابق،p.12 .

(٦) ينظر: السابق،p.207 .

وأن البدايات الأولى للدرس البلاغي كانت مجرد نظرات متناثرة في مصادر النحو، فكان التماسها ينبغي أن ينطلق من كُتب النحو أولاً، فأتيح للعلماء من بعد أن يصوغوا تلك النظرات العابرة قواعد بلاغية ذات صبغة علمية.

وقد أدرك البلاغيون، وهم يؤسسون مادتهم، أهمية النحو وفضله في فهم القرآن وبيانه، فقال عبد القاهر في مستهل كتابه: " وأما النحو فظننته ضرباً من التكلف، وباباً من التعسف، وشيئاً لا يستند إلى أصل، ولايعتمد فيه على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المباديء. فهو فضل لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه على فائدة... وآراء لو علموا مغبتها وما تقود إليه لتعوذوا بالله منها، ولأنفوا لأنفسهم من الرضا بها، ذلك لأنهم بإيثارهم الجهل بذلك على العلم: في معنى الصاد عن سبيل الله والمبتغي إطفاء نور الله تعالى"[1]. وقال أيضاً: " وأما زهدهم فيه، أي النحو، واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به...أشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ذاك لأنهم لايجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه"[2]. وقد صرح ابن طباطبا بأن " للشعر أدوات يجب إعدادها قبل مراسه وتكلف نظمه، فمن تعصت عليه أداة من أدواته لم يكمل له ما يتكلفه منه..." ثم ذكر منها: "التوسع في علم اللغة، والبراعة في فهم الإعراب..."[3]. وذكر أبو هلال العسكري "أن الكتابة الجيدة تحتاج إلى أدوات جمّة، وآلات كثيرة؛ من معرفة العربية، لتصحيح الألفاظ وإصابة

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٦، ٧.

(٢) السابق، ص٢٣.

(٣) **ابن طباطبا العلوي(محمد بن أحمد)**، (١٩٥٦م)، *عيار الشعر*، تحقيق وتعليق:طه الحاجري ومحمد زغلول سلام،المكتبة التجارية، ص٤.

المعاني"[1]. كما تحدث ابن سنان عن المعارف التي يحتاجها البليغ، فقال: "ويحتاج في علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له في التأليف، حتى لايذكر لفظة إلا موضوعة حيث وضعتها العرب من إعراب أو بناء على حسب ما وردت عنهم"[2].

ويعد ابن الأثير من أكثر البلاغيين ذكراً للثقافة التي يحتاجها الأديب، فقد عدد في مستهل الفصل الثاني من(المثل السائر) آلات علم البيان وأدواته وبيّن أن صناعة تأليف الكلام من المنظوم والمنثور تفتقر إلى آلات كثيرة وأولها علم العربية من النحو والتصريف[3]. فقال في سياق بيانه أهمية النحو: " أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن معرة اللحن"[4]، وقال: " إن الكاتب أو الشاعر إذا كان عارفاً بالمعاني، مختاراً لها، قادراً على الألفاظ، مجيداً فيها، ولم يكن عارفاً بعلم النحو، فإنه يفسد ما يصوغه من الكلام، ويختل عليه ما يقصده من المعاني"[5]. كما أشار العلوي إلى أهمية النحو ودور الإعراب في استقامة الكلام، وأنه لايتم إتقان علم البلاغة من غير النظر فيها، فقال: " ولا يقف على حد هذه النهايات، إلا بعد إحراز علم الإعراب، وكد قريحته في إتقان

---

(١) *كتاب الصناعتين*، ص١٥٤.

(٢) **ابن سنان الخفاجي**، (١٩٨٢م)، *سر الفصاحة*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط.(١)، ص٢٨٩.

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ١/٢٨.

(٤) السابق،١/٢٩.

(٥) السابق،١/٣٢.

قواعده، وإقصاء فكرته في حصر فوائده"[1].

كما تكلم كثيرون عن ثقافة الأديب وأسهبوا في ذكر أدواتها، وأن اللغة والنحو والتصريف هي قوام هذه الأدوات، وأن معرفة علم البيان مفتقرة إلى النحو[2]، فأقاموا كثيراً من موضوعاتهم على أقوال النحاة واستشهاداتهم؛ نحو اعتمادهم نصوص النحاة في وجوب المطابقة بين الضمائر، وأقاموا عليها حديثهم في الالتفات، كما استغلوا معطيات الاستثناء فشققوا مباحث القصر، وأخذوا مباحث الفصل ومرجعية الضمائر فجعلوها ضوابط للفصاحة[3]. وحسبك من اهتمام البلاغيين بالنحو أنك

---

(١) *الطراز*، ٣/١٤٩.

(٢) فقد ذهب التنوخي والسبكي إلى أن علوم البيان والبلاغة لابد لها من ركائز منطقية ونحوية كثيرة. فاستهل التنوخي كتابه في البلاغة بما يتناوله النحاة في باب النحو وذكر بأنها أول عدة البلاغي في تأليف البلاغة، فابتدأ بتحديد معنى الجملة والفرق بينها وبين القضية التي ينادي بها المناطقة وتحديد أقسام الجملة وخصائص الحروف، ثم خرج منها إلى ما يخص الدرس البياني، فقال:"وإذ قد أتينا على ما ذكرنا أنه يحتاج إليه في طريق البيان من بعض القواعد المنطقية ومعاني الحروف وما يشبهها من الاسماء والأفعال وذكرنا ما تيسر من ذلك فلنشرع الآن في ذكر البيان والكلام فيما جرت العادة أن يسمى علم البيان"(ينظر: **محمد التنوخي**، (١٣٢٧هـ)، *الأقصى القريب في علم البيان*، أمين الخانجي الكتبي وشركاه: مصر، ص٣٢).
ويقول السبكي في *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*:"واعلم أني مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعربية..."(١/٣٠ –تحقيق: عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصرية: صيدا، بيروت،ط.(١) ١٤٢٣هـ،٢٠٠٣م. وينظر ما نص عليه ابن خلدون في هذا المقام: المقدمة،دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان، مكتبة المدرسة:بيروت، ص١٠٥٥). وقد فصَّل كثير من الباحثين أقوال البلاغيين في أهمية النحو واللغة في دراسة البلاغة وأنها أول عدة التأليف.(ينظر:البلاغة تطور وتاريخ،ص٣١٧، ٣٥٢،٣٢١. ونظرية اللغة في النقد العربي،عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣م، القاهرة، ص١٧٨،١٧٩).

(٣) ينظر في تفصيل هذا ما كتب في: (*النحو والبلاغة مقاربة في الاتصال والانفصال*)، ص٣٧٥.

تجد عبد القاهر لم يقتصر في تأليفه على ما أُثر عنه في البلاغة ومعانيها في كتابي: دلائل الاعجاز، وأسرار البلاغة. إنما ألّف كتباً في النحو فله: العوامل المائة في النحو، والمقتصد في شرح الإيضاح، والجمل في النحو. كما تجد السكاكي يجمع بين النحو وعلمي البلاغة(المعاني والبيان) في مصنّف واحد وهو(مفتاح العلوم). فضلاً عن أن الزمخشري في كشافه والفخر الرازي في(نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) قد حشدا فيهما مسائل نحوية جعلاها مقدمة يدخلان بها إلى تفسير النصوص، وتلمس بيانها. فضلاً عن أن من ينظر في ترجمة عبد القاهر الجرجاني في كتب تراجم العلماء، يجدهم يقولون عنه مثلاً، هو: "عبد القاهر الجرجاني النحوي...أخذ النحو عن علي ابن أخت الفارسي"[1]. وهذا نص صريح يفيد حقيقةً مؤداها أن أرباب البلاغة كانوا نحاة في الأصل أو أنهم علماء قد انطلقوا من ميدانهم حاملين في فكرهم عدة النحو، وعندما أرادوا أن يؤسسوا علماً يستقلون به بنوا علمهم على ما نهلوه من مادة النحو وما أُثر عن النحاة واللغويين العرب.

ومن يتأمل دلائل الإعجاز يجد أن صاحبه قد بناه أصلاً على معاني النحو، مؤكداً أن دراسة المعاني يجب أن تنطلق من النحو، وأن الحاجة إلى علم النحو وقواعد البناء والإعراب ماسة وضرورية حيث "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المقياس الذي لايعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"[2]. فشرط تحقيق الصحة النحوية(الاستقامة)؛ بمعنى أن سلامة الإعراب شرط جوهري عند عبد القاهر لايقبل التفريط فيه، فلا

---

(١) *بغية الوعاة*، ٢/١٠٦.

(٢) *دلائل الاعجاز*، ص٢٣.

يفسر صحة النظم أو فساده إلا من خلال معايير العلاقات النحوية[1]، ويؤكد فكرته هذه في أكثر من موضع في دلائله، مركزاً على فكرة(التعليق) بين الكلم، فقال في هذا الصدد: " اعلم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"[2]. ويبدو جليّاً أن فكرة التعليق عند عبد القاهر قد انطلقت من أسسٍ نحوية نصَّ عليها نحاة العربية في سياق تناولهم الجملة، بل لاقت اهتماماً جلياً في الدرس النحوي الحديث مما سميت بنحو التعليق أو(نحو التبعية) (Dependenz-grammatik)[3]. وسنبين في موضعٍ آخر من هذا الفصل مفهوم(التعليق) وعلاقته بالنحو، فضلاً عما سنتناوله منها في فصل(الجملة عند النحاة العرب)من هذا الكتاب.

وتتجلى صورة اهتمام عبدالقاهر بالنحو واضحة بينة في تلك الفقرة التي ضمت أبحاث علم المعاني كله، وهي فقرة بناها عبد القاهر على أبواب النحو ووجوهه وفروقه، فقال فيها: " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو. وتعمل على قوانينه وأصوله،

---

(١) ينظر: **سعيد حسن بحيري**، (٢٠٠٥م)، *دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة*، مكتبة الآداب: القاهرة،ط.(١)١٤٢٦هـ، ص٢٠٧.

(٢) مدخل الدلائل.

(٣) يُنظر: **كارل ديتربونتج**، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، *مدخل إلى علم اللغة*، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري،مؤسسة المختار: القاهرة،ط.(١)، ص١٩٢.

وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، ذلك أنَّا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل بابٍ وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقُ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إنْ تخرجْ أخرجْ، إن خرجتَ خرجنا، وإنْ تخرجْ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إنْ خرجتَ، وأنا إنْ خرجتَ خارجٌ. وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيدٌ مسرعاً، وجاءني يسرعُ، وجاءني وهو مسرعاً أو هو يسرعُ، وجاءني قد أسرعَ، وجاءني وقد أسرعَ. فيعرف لكلٍّ من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له. وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ(ما) في نفس الحال، وبـ(لا) إذا أراد الاستقبال، وبـ(إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ(إذا) فيما عُلم أنه كائن، وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم، وموضع لكن من موضع بل، ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيضع كلاً من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"[1].

ففي هذه الفقرة يتحقق علم المعاني كله وهو يقيمها على أسسٍ نحوية، فيقول بعد الانتهاء من هذه الفقرة مباشرة: "هذا هو السبيل فلست بواجدٍ

(١) *دلائل الاعجاز*، ص٦٤ ،٦٥ .

شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو...فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصلٍ من أصوله ويتصل ببابٍ من أبوابه"[1]، ثم قال: " وإذا ثبت أنَّ سبب فساد النظم واختلاله أن لا يعمل بقوانين هذا الشأن ثبت أنّ سبب صحته أن يعمل عليها ثم إذا ثبت أن مستنبط صحته وفساده من هذا العلم ثبت أن الحكم كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرض فيه. وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخي معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم"[2].

وتتجلى أبرز صور اهتمام عبد القاهر بالنحو ما نص عليه في سياق فروق الخبر إن كان اسماً أو فعلاً، فقال: " ولاينبغي أن يغرك أنّا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدّرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول في(زيد يقوم): إنه في موضع(زيد قائم) فان ذلك لايقتضي أن يستوي المعنى فيها استواء لا يكون من بعده افتراق فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين"[3].

ومن صور الاهتمام بالنحو عند عبد القاهر اقتباسه في كتابيه: (أسرار البلاغة، ودلائل الاعجاز) من كتاب سيبويه، ومن ذلك قوله: "واعلم أن

---

(١) السابق، ص٦٥.

(٢) السابق، ص٦٧.

(٣) السابق، ص١٣٦.

الكلمة كما توصف بالمجاز، لنقلك لها عن معناها، كما مضى، فقد توصف به لنقلها عن حكمٍ كان لها، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو: واسأل القريةَ، والأصل: واسأل أهلَ القريةِ. فالحكم الذي يجب لأهل القرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز. وهكذا قولهم: (بنو فلان تطؤهم الطريقَ)، يريد أهلَ الطريقِ"[1]. وقد قبس هذا من بابٍ في كتاب سيبويه عنوانه: (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى)[2]. ومن ذلك أيضاً ما قبسه في الدلائل عن الكتاب من بابٍ عنوانه(هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والاسماء)، فقال عبد القاهر: " ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء:

ترتَعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ فإنمـــــا هي إقبـالٌ وإدبــارُ

وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوَّزت في نفس الكلمة، وإنما تجوَّزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسَّمت من الإقبال والإدبار"[3].

ومن ينظر في فصول دلائل عبد القاهر يجد أن صاحبه قد بنى عدداً من فصوله على أسسٍ نحوية، بل نجد بعضها قد اعتمد على النحو اعتماداً كلياً في أدق تفاصيله، وخير ما يفسر ذلك ما قدمه في باب(الفصل والوصل)

---

(١) *أسرار البلاغة*، ص ٤١٦.

(٢) الكتاب، ٢١١/١، ٢١٢.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٢٣٣.

الذي اتكأ فيه على قواعد النحو وقوانينه، ومما يوضح ذلك قوله: " وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها فاعلم أنا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه. وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف. وجملة ليست في شيئ من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لايكون منه شيء فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً. وحق هذا ترك العطف البتة، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين حالين"(١).
فأظهر عبدالقاهر في هذا النص الخصائص الوظيفية التي يفيدها العطف بين المتعاطفين، وهو جانب قد عرضه النحو وبحثه النحاة فيما سموه(العطف).

كما استهل عبد القاهر باب القصر والاختصاص بأقوال النحاة، ومنهم أبو علي الفارسي وأبو إسحاق الزجاج، فارتضى لنفسه مذهباً نحوياً يخالف مذهب العالمين النحويين، واستند في رأيه المخالف لرأي النحاة على الفروق بين التعبير بـ(إنما) والتعبير بـ(إلا)، فقال: " اعلم إن موضوع(إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة. تفسير

(١) السابق، ص١٨٧.

ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك إنما هو صاحبك القديم: لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقرُّ به إلا أنك لا تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب"[1]. ويقول في بيان(ما، وإلا): " وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو(ما هذا إلا كذا وإن هو إلا كذا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه، فإذا قلت: ما هو إلا مصيب، أو: ما هو إلا مخطيء، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته"[2].

ولم يكن اهتمام عبد القاهر بالنحو يقتصر على هذين الفصلين، إنما تجلت بوارقه في باب الابتداء بالنكرة[3]، وفي فروق الخبر[4]، والمعرف بأل[5]، والحال[6] وغير ذلك مما يصور اهتمامه بالنحو من جانب، وارتباط النحو بالبلاغة وعلم المعاني منه خاصة من جانب آخر. بل إننا نجد أن عبد القاهر لا ينتخب من العلوم إلا علم النحو للتدليل على خطأ فكرة أو الرد على رأي عالمٍ مخالف لرأيه، ومن ذلك رده على قول بعض العلماء في إطلاق الاستعارة على ما هو تشبيه أو مايسمى بالمجاز المرسل، فقال: "إن شأنهم شأن من يسمي الحال مثلاً تمييزاً، من حيث أنك إذا قلت(راكباً) فقد ميَّزت المقصود وبينته كما فعلت ذلك في قولك: عشرون درهماً، ومنوان سمناً، وقفيزان براً، ولي مثله رجلاً، ولله دره رجلاً، وليس هذا بالمذهب المرضي، بل الصواب أن تقصر الاستعارة على ما نقله نقل التشبيه

---

(١) الدلائل، ص٢٥٤.

(٢) السابق، ص٢٥٥.

(٣) السابق، ص١٠٩.

(٤) السابق، ص١٣٨.

(٥) السابق، ص١٣٨.

(٦) السابق، ص١٥٦.

للمبالغة"[1]. وقد علّق محمد عبد المطلب على الانطلاقة النحوية في ذهن عبد القاهر في تأليفه في المعاني أو البيان، فقال: "وإذا كنا قد أوضحنا اعتماد عبد القاهر على ركائز نحوية وبلاغية، فإن ذلك لا ينفي أن نظرية الرجل كانت نحوية في جملتها، ذلك أنه قد حوَّل البنى البلاغية إلى بنًى نحوية عن طريق رصد العلاقات التي تربط بين عناصرها؛ إذ هي علاقات نظمية خالصة، على معنى أن طريق إنتاج المعاني الثواني يتم من خلال تكوينات نحوية"[2].

يظهر فيما سبق اهتمام البلاغيين بالنحو فيما يؤلفون من مؤلفات في البلاغة، وعلى رأسهم عبد القاهر الذي اهتم ببناء دلائله وأسراره على توخي معاني النحو، فكان أسبق في تأسيس نظريةٍ تسعى إلى التفاعل بين النحو والدلالة، فلا يعني بالنحو ما قصره عليه النحاة المتأخرون في أواخر الكلمات في إطار الإعراب ونظرية العامل التي ضيَّقت حدود النحو وبدّلت وظيفته، إنما النحو عنده يكمن في معاني الوظائف النحوية وارتباط الكلمات بعضها ببعض في علاقات تُبنى على أسسٍ دلالية معنوية، والنظر إلى التراكيب نظرة تركيبية لا تحليلية، فكانت تعنى بالتركيب لا بالمفردة، كما تعنى بكون وظيفة النحو هي معرفة تأليف الكلام كما نطق به الفصحاء من العرب وأنه وسيلة للإبلاغ وإيصال الفكرة مع العناية بأغراض المتكلمين ومقامات الكلام. ويعد اهتمام عبد القاهر بالربط بين الدراسة النحوية والبلاغية والنقدية عاملاً جلياً في منح النحو وظيفة فعالة في تفسير النصوص وتحليلها والوقوف على أسرارها البيانية والفنية، وهي الوظيفة التي تسعى

---

(١) *أسرار البلاغة*، ص٤٠١.

(٢) **محمد عبد المطلب**،(١٩٩٠م)، *قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني*، الخانجي،ص١٠.

إلى تحقيقها اليوم الدراسات اللغوية الحديثة فيما سمته (نحو المعنى Semantic grammar)[1]. أو ما يدعو إليه النحو الوظيفي في إطار اللسانيات الوظيفية[2]. تلك الوظيفة التي لم ينتبه لها ولأهميتها الغربيون إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين حينما وضعوا منهجهم النقدي المتميز(لسانيات النص). وقد كان من معالم تميز هذا المنهج أنهم جعلوا فيه النحو أداة هامة من أدوات التحليل النصي ووظيفة من وظائفه التي سموها وظيفة الترابط، منطلقين من أن أبرز أغراض الدراسة التحليلية في ذلك المنهج هو إقامة وشائج الترابط المشترك بين الجمل المؤلفة وانتظام متوالياتها وبين علم الدلالة والتداولية[3].

تلك إذاً ثوابت كافية تدعم ما نوهنا به سابقاً من أن الدراسات البلاغية قد قامت على جملةٍ من التصورات والملاحظات النحوية، وأن إرهاصاتها الأولى قد بدت في مؤلفات النحاة، وأن البلاغيين قد اعتمدوا على النحو في

---

(١) See: **J.J. Katz**, (1972). *Semantic theory*, N.Y: Harper& Row. Mohanan, **Tara & Wee**, Lionel (ed.), (1999), *Grammatical Semantics, evidence for structure in meaning*, CSIL publisher, p.23.

(٢) وذلك مثل الوظيفية التركيبية عند أ.مارتيني، والنظرية السياقية عند فيرث، والوظيفية التداولية عند سيمون دايك.ينظر: **محمد عطا موسى**، *مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين*، دار الإسراء:عمان، الأردن،ص٣٠٩.

See: Nomi, Shir, Erteschik, (2007), *Information structure, the syntax, discourse interface*, Oxford university press, p.72, 74. See: **R.L. Trask**, (1999),*Key concept in language and linguistics,* Routledge: London, p.97.

(٣) ينظر: **الطيب دبة**، ١٤٢٧هـ(مايو،يوليه٢٠٠٦م)، "في المسار التطوري للنحو العربي، قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى"، مجلة الدراسات اللغوية:الرياض،المجلد الثامن،العدد الثاني، ربيع الآخر، جماد الآخرة، ص٧٩.

سرد أفكارهم وتصوراتهم البلاغية في مؤلفاتهم. ولعل هذا التقابل يؤكد العلاقة بين النحو والبلاغة، فضلاً عن أنه يفسر فكرة التداخل بين علمي النحو والمعاني التي توقفنا عندها في أكثر من موضع فيما قدمنا من نصوص سابقة، إلا أنها دلائل جزئية لا تقف على دقائق وتفاصيل مواطن التداخل بين العلمين وملامحه، ومن هنا نرى أن نتناول أطراف هذا الموضوع بالدراسة لنجسد مظاهر الالتقاء بين العلمين: النحو وعلم المعاني، تجسيداً جلياً إن من حيث المنهج أو المصطلح، منطلقين من تعريف العلماء لكلا العلمين، وما يظهر فيه من ملامح التوافق والتداخل بينهما، غايتنا منه التذكير بالجانب الدلالي في النحو العربي الذي اهتم به نحاتنا الأوائل وتركه المتأخرون منهم، ومدى الالتقاء بين وظيفة النحو التي قام عليها أصلاً وبين طبيعة درس علم المعاني وملامحه التي تقترب من النحو في أصل وضعه، وإن صُنِّف سهواً في علم البلاغة، وهذا إطار يحتاج إلى وقفة تأمل وتمحيص وهو ما ننوي التمعن في استشفاف بواطنه في المبحث القادم من هذا الفصل إن شاء الله.

المبحث الثاني

أوجه الالتقاء بين النحو وعلم المعاني

(علم المعاني) مصطلح لعلمٍ من علوم البلاغة أطلقه البلاغيون على مباحث بلاغية تتعلق بالجملة، ولم يكن يُعرف به قسماً من موضوعات البلاغة قبل السكاكي، وقد كان القدماء يستخدمون مصطلح(المعاني) في ميداني دراسة القرآن ودراسة الشعر، فيقولون: معاني القرآن أو معاني الشعر، ويتخذون من ذلك اسماءاً لكتبهم، وليس في هذه المصطلحات ما يتصل بالبلاغة أو بأحد فروعها. ويذكر أحمد مطلوب أن إرهاصات هذا العلم قد بدت في عبارة (معاني النحو)[1] التي وردت في المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متَّى بن يونس حين قال: " معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير..."[2]. كما قدم بعض اللغويين طرفاً من ملاحظاتهم في معاني الكلام مما اتكأ عليها علماء المعاني فيما بعد، ومن هؤلاء ابن فارس حين عقد في كتابه الصاحبي باباً سماه(معاني الكلم) وقال فيه: " هي عند أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض وتحضيض، وتمني

---

(١) **أحمد مطلوب**،(١٩٨٠م)، *أساليب بلاغية*، وكالة المطبوعات: الكويت، ط.(١)، ص٦٧. ولعل هذا يؤيد ما بيناه سلَفاً من أن (علم المعاني) كان نحواً قبل أن يستقل علماً في البلاغة.

(٢) **أبو حيان التوحيدي**، *الإمتاع والمؤانسة*، ،تصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت، لبنان، ١/١٢١.

وتعجب"[1]. وبهذه الإشارة أسند علماء البلاغة له الفضل في إطلاق(معاني الكلم) على مباحث(الخبر والإنشاء) التي غدت فيما بعد باباً من أبواب(علم المعاني). وزاد بعضهم فجعل هذا الفصل هو الذي أوحى لعبد القاهر الجرجاني نمطاً من أفكاره في كتابه الدلائل الذي يرتكز على أن للكلام معاني إضافية غير معانيها الحقيقية[2].

أما (**علم المعاني**) حين أصبح علماً من علوم البلاغة له موضوعه ومباحثه، فقد نص السكاكي على أنه " تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره"[3]. وبمثل هذا نص ابن الناظم[4]، وعرفه محمد الجرجاني بأنه " علمٌ مستخرجٌ من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالطبع، كما أن النحو علمٌ مستخرجٌ من الأعراب المتكلمين كلاماً صحيحاً بالطبع، ولذلك صار العلماء الذين تناولت موضوعات علومهم بحث الطبيعة تلامذة الطبع"[5]. وذهب آخرون إلى أنه: " علمٌ يُعرَف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال"[6]. وقال غيرهم بأنه

---

(١) **أحمد بن فارس**، الصاحبي، تحقيق: أحمد صقر،عيسى الحلبي وشركاه: القاهرة، ص٢٨٩.

(٢) ينظر: *البلاغة تطور وتاريخ*، ص٦٣. *المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم*، ص٧٥.

(٣) **السكاكي**، *مفتاح العلوم*، تعليق: نعيم زرزور،دار الكتب العلمية:بيروت،لبنان، ص١٦١.

(٤) ينظر: **بدر الدين بن مالك**، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، ص٧.

(٥) **محمد الجرجاني**، *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، تحقيق: عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر: القاهرة، ص١٩.

(٦) **الشريف الجرجاني**، *التعريفات*، تح: إبراهيم الأنباري،ط.(٤)،دار الكتاب العربي: بيروت، ص٢٠١.

"قواعد يُعرف بها كيفية مطابقة الكلام مقتضى الحال حتى تكون وفق الغرض الذي سيق له"(١).

أما عبدالقاهر الجرجاني فقد عرفه تعريفاً يتوافق مع فكرته التي جهد في إثباتها في دلائله، وهي النظم وتوخي معاني النحو، فقال: "هذا هو السبيل فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو...فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصلٍ من أصوله ويتصل ببابٍ من أبوابه"(٢).

وبإنعام النظر في تعريفات(علم المعاني) السابقة، نجد أنها تتمحور في إطارين:

أحدهما: أن علم المعاني علمٌ من العلوم قائمٌ على قواعد وأسس مستقاة من تتبع تراكيب المتكلمين العرب. ونرى في هذه الخصوصية صورة تناظر علم النحو من وجه.

الثاني: أن علم المعاني هو معاني النحو التي تكمن في نظم التراكيب والجمل. ونراه يماثل علم النحو من وجه آخر. وسنفصل القول في الأوجه التي يناظر بها علم المعاني علم النحو في حدود هذين الإطارين بعد أن نعرض لموضوع علم المعاني الذي بحثه البلاغيون ومجالاته ومباحثه التي درسوها.

---

(١) **أحمد مصطفى المراغي**، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م، *علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع*، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت، ص٣٦.

(٢) *دلائل الاعجاز*، ص٦٥.

يتمثل **موضوع** علم المعاني في الكشف عن التراكيب التي يتتبعها البلاغيون عن المتكلمين البلغاء، وبتتبع خواصها الخبرية أو الإنشائية، ومدى مطابقتها للسياق أو مقتضى الحال وفق قوانينٍ وأسس وضعها البلاغيون لتمييز المقامات والتعرف على خواصها[1].

أما **مباحث علم المعاني** فتنحصر في ثمانية أبواب، هي:

١. أحوال الإسناد الخبري.

٢.أحوال المسند إليه.

٣. أحوال المسند.

٤.أحوال متعلقات الفعل.

٥.القصر.

٦.الإنشاء.

٧.الفصل والوصل.

٨.الإيجاز والإطناب والمساواة.

ونرى أن من المفيد هنا بعد أن قدمنا تعريف علم المعاني وحددنا موضوعه وحصرنا مباحثه، أن نقابل بينه وبين علم النحو لنتلمَّس مواضع الالتقاء بين العلمين، وفقاً للإطارين اللذين حددنا سابقاً فيما توصلنا إليه من تعريفات العلماء لعلم المعاني.

---

(١) ينظر: *المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم*، ص٨١. **بسيوني عبدالفتاح فيود**، (١٤١٩هـ،١٩٩٨م)، *علم المعاني: دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني*، مؤسسة المختار: القاهرة، دار المعالم الثقافية: الإحساء، المملكة العربية السعودية، ص٢٩. **أحمد المراغي**، *علوم البلاغة*، ص٣٦.

إن من يتأمل مباحث علم المعاني يدرك التواصل والتوافق بين العلمين، إذ إن من مباحثه: الإسناد وأركانه، وما يعترض أركان الجملة من تقديم أوتأخير، ومن حذف أو ذكر، وتعريف أو تنكير، وفصل أو وصل، وما يختص بالفعل ومتعلقاته، والجملة الإنشائية والخبرية...وغير ذلك، ولايخفى أنها من مسائل النحو وموضوعاته، هذا من حيث **التماثل الموضوعي**. أما من حيث **التماثل المنهجي** فيظهر واضحاً في منهجية النحاة الأوائل الذين كانوا يعنون بالدلالة ومعاني النحو، وأعني به منهج سيبويه ومن سار بعده. وقد قامت بعض الدراسات الحديثة بتتبع التشابه المنهجي بين منهج سيبويه إمام النحاة، ومنهج علماء المعاني، وقد لمحنا إلى شئٍ من هذا سابقاً (١).

وبتأملٍ يسير في تعريفات العلماء لعلم المعاني، وفق الإطار الأول، فيما أسلفنا، نلمح التقاءً بارزاً بين العلمين، إذ إن علم المعاني لَّما كان علماً مستخرجاً من تتبع خواص تراكيب الكلام للإفادة؛ ويعنون بتراكيب الكلام: " التراكيب الصادرة عمَّن له فضل تميز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمَّن سواهم"(٢). فهو علمٌ استُخرِجت قواعده وضوابطه من كلام البلغاء العرب الذين لم يخالط لغتهم فساداً ولا لحناً. ولاريب أن مادة هذا العلم تكاد تكون هي مادة علم النحو(٣)، فقد بنى

---

(١) ينظر: *سيبويه إمام النحاة*، **أحمد سليمان ياقوت**، (١٩٨٩م)، *الكتاب بين المعيارية والوصفية*، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية،ط.(١). *أثر النحاة في الدرس البلاغي*. **أحمد سليمان ياقوت**، (٢٠٠٠م)، *دراسات في اللغة والنحو*، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية.

(٢) *مفتاح العلوم*، ص١٦١.

(٣) ويؤيد ذلك ما نص عليه محمد الجرجاني في تعريفه علم المعاني كما نقلنا عنه سابقاً، إذ قال هو:" علمٌ مستخرجٌ من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالطبع، كما أن النحو علمٌ مستخرجٌ من الأعراب المتكلمين كلاماً صحيحاً بالطبع". (*الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، ص١٩).

النحويون قواعدهم على كلام الأعراب الصحاح، فوضعوا ضوابط زمانية ومكانية تؤخذ منها مادة الدراسة، وقوام هذه المادة أنها تؤخذ من كلام أهل البادية الذين لم يخالطوا الحضر[1]، أو بعبارة ابن جني الأخذ من أهل الوبر وترك أهل المدر، قال ابن جني: " وعلة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخَطَل. ولو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر"[2].

ووفقاً لذلك، ظهر تماثل بيِّن بين العلمين، وهو تماثلٌ في المادة التي استقى العلمان منها أصولهما، وهي مادة قوامها الطبع وسلامة السليقة. فلما تماثلا في المادة اشتركا في تناول مفاهيم وموضوعات غايتها الإحاطة بالمادة والحفاظ عليها. فتناول أربابهما مفهوم (الفصاحة)، كما بيَّنوا المراد باللغة(الفصحى) وبـ(الفصحاء) من العرب. فذكروا الأسباب التي قادتهم إلى اختيار زمن الفصاحة ومكان القبائل الفصيحة[3]. وعندما بزغ تاريخ البلاغة وجد البلاغيون مفاهيم حددها اللغويون عن(الفصاحة) فأخذوا عنهم ثم زادوا عليهم فوضعوا ضوابط للكلمة الفصيحة، والجملة الفصيحة، والمتكلم أو الخطيب الفصيح أو غير ذلك[4]. ملتمسين من مقاييس النحو والصرف ضوابط تعينهم على تحديد الفصيح من الكلام عن غير الفصيح.

---

(١) ينظر: "*القبائل الست والتقعيد النحوي*"، ص٧٧، ٩٠.

(٢) *الخصائص*، ٢/٥.

(٣) ينظر: *الخصائص*،٢/٥. **أبو نصر الفارابي**، (١٩٩٠م) *الحروف*، تحقيق:محسن مهدي، دار المشرق:بيروت،ط.(٢)، ص١٤٧. **السيوطي**، *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، شرح: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل، علي البجاوي، دار التراث: القاهرة، ط.(٣)، ١/٢٠٩.

(٤) ينظر:*سر الفصاحة*، *الايضاح في علوم البلاغة*، ١/٢١، *الأقصى القريب في علم البيـــان*، ص٣٣، **أحمد الجواري**،(١٤٠٧هـــ،١٩٨٧م)، *نحو المعاني*، المجمع العلمي العراقي،ص٢٢.

حقيقة إن مفهوم (الفصاحة) قد اختلف في البلاغة فيما بعد عمَّا قصده اللغويون منها، إلا أن (الفصاحة) البلاغية قد نهضت على مفهوم الفصاحة النحوية وقواعدها. فضلاً عن أن وظيفة النحو هي انتحاء سمت كلام العرب، ووضع قواعد وضوابط غايتها صون اللسان من اللحن والخطأ. وأن وظيفة علم المعاني هي تتبع خواص تراكيب الكلام للاحتراز عن الخطأ والتعقيد، ويعنون به التعقيد اللفظي لا التعقيد المعنوي الذي اعتنى به علم البيان، قال القزويني: " وما يحترز به عن الأول ،أعني الخطأ، هو علم المعاني. وما يحترز به عن الثاني، أعني التعقيد المعنوي، هو علم البيان"[1]. وهاتان الوظيفتان؛ أعني وظيفة النحو وعلم المعاني، لاتقوم كل واحدة منهما إلا بتداخل صفتين، هما: صحة الكلام، وفصاحته، لتؤديان التكامل في الدرس النحوي أو البلاغي. وبذا يظهر تداخلٌ آخر بين العلمين وهو التداخل الوظيفي.

ويبدو من البين أن تماثل العلمين في المادة والوظيفة والمحتوى يؤدي إلى تماثلهما في الضوابط والقواعد، ولاغرو أن النحو كتاب قواعد وضوابط لاسيما عند المتأخرين من النحاة الذين حوّلوا نحو اللغة إلى نحو الصنعة، أو بعبارة أخرى جعلوه نحواً تعليمياً، فامتلأت كتب النحو بالضوابط والقوانين التي ترمي إلى صون اللسان العربي من اللحن والخطل. فنهل علماء المعاني من ضوابط النحو وقواعده، وتعد استقصاءات تمام حسان لقواعد علماء المعاني التي أخذوها عن النحو خير ما يظهر التماثل بين العلمين في هذا الجانب. فقد أخذ علماء المعاني أهم أصل من أصول النحو وهو(أصل الوضع) سواء كان هذا الأصل مرتبطاً بالعلاقات الداخلية والقرائن الدالة على المعاني المفردة فيها أو أنه كان مرتبطاً بنمط الجملة وبنائها على مسند

---

(١) **القزويني**، *الإيضاح*، ١/٥٠.

إليه ومسند، أو بترتيب عناصرها، أو تضامها مع غيرها، وهي أصول انطلقت من مراعاة البناء[1]. وسنفصل القول في هذه الضوابط في فصل قادم إن شاء الله.

عرضنا فيما سبق وشائج القربى بين النحو وعلم المعاني ضمن الإطار الأول لتعريف علم المعاني، وتزداد هذه القرابة بين العلمين فيما إذا تأملنا الإطار الثاني من تعريف علم المعاني الذي نص عليه عبد القاهر فيما سماه(معاني النحو)، إذ إنه وثيق الصلة بالنحو، بل هو مفهوم النحو عند أوائل النحاة فيما كان النحو لديهم أبعد من مجرد تتبع تغير أواخر الكلم لتغير العوامل، فعنوا بصورة أكبر بتأليف الجمل وفق النهج الذي سنته العرب لكلامها، واهتموا بالمسموع اهتماماً فائقاً وقدموه على المعيار القاعدي، وكانوا لذلك يفاضلون بين الأساليب، ويبينون موضع كل منها ودرجته، ويظهرون ما ينشأ عن الكلمات حين تتغير مواقعها من المعاني المتجددة المختلفة، وهذا في الحقيقة هو لب علم المعاني كما كان لب علم النحو، وذلك خلافاً لما آل إليه الأمر عند متأخري النحويين الذين عرّفوا النحو بأنه علمٌ يبحث عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء[2]، فجعلوا غايته في الإعراب والبناء، فضيَّق النحاة بهذا التحديد وظيفة النحو، فقصروه على بعض أغراضه، وحصروا معناه فيما يقع من تغييرٍ في أواخر الكلم لتغير

---

(١) ينظر: **تمام حسان**، (١٤٠١هـ، ١٩٨١م)، *الأصول*، دار الثقافة: الرباط، المغرب، ط.(١)، ص٣٤٥.

(٢) ينظر: **الصبان**، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، فيصل عيسى البابي الحلبي،١/٦١.

العوامل أو فيما يكون على هذه الأواخر من بناء، وقد أدى هذا إلى أن أصبحت بحوث النحو على أيدي هؤلاء النحاة المتأخرين بحوثاً بنيوية لفظية تبين الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب وجر وجزم، وضم وفتح وكسر وسكون، دون النظر إلى ما يتبع ذلك من آثار في المعاني التي يرومها القصد، متناسين جبلة الإعراب وأصله وأنه أداة للإبانة عن المعاني، قال عبد القاهر: " وما كان من الكلام معقداً موضوعاً على التأويلات المتكلَّفة، فليس ذلك بكثرةٍ وزيادة في الإعراب، بل هو بأن يكون نقصاً له ونقضاً أولى، لأن الإعراب هو أن يعرب المتكلم عما في نفسه ويبيِّن ويوضح الغرض ويكشف اللبس"[1]. ويعجبني أن أنقل في هذا السياق ما قاله أحمد مطلوب، حيث قال: " والدرس النحوي أولى بهذه الموضوعات[دراسة موضوعات التعريف والتنكير، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والقصر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة...] لولا انصراف النحاة إلى العناية بالإعراب والبناء، والعوامل والتقديرات مما أبعد النحو عن هدفه وأحاله قواعد لا روح فيها. وسنظل نؤمن بأن هذه الدراسة من البلاغة حتى تعود إلى النحو أصالته وحتى نجد أساتذة النحو يغيرون طرق تدريسه ويعنون بالأساليب البلاغية كعنايتهم بالقواعد والإعراب"[2].

وعلى هذا، فإن كتب النحاة الأوائل لم تخل إلى جانب مسائل النحو من مسائل علم المعاني[3]، وأن علماء النحو القدامى كانوا في الوقت نفسه

---

(١) *أسرار البلاغة*، ص٧٣.

(٢) **أحمد مطلوب**، (١٩٨٠م)، *أساليب بلاغية*، وكالة المطبوعات: الكويت، ط.(١)، ص٦.

(٣) سنفصل القول في عناية النحاة العرب بالدلالة في مبحث قادم من هذا الفصل إن شاء الله.

من المشتغلين بالمعاني[1]، وأن عبد القاهر في توخيه لمعاني النحو في تفسير النظم ومسائل علم المعاني كان من علماء النحو والمعاني معاً، أخذ ممن سبقوه أطرافاً كثيرة من العلمين ثم بنى عليهما فأسس علم المعاني ووضع كتابه(دلائل الإعجاز). فانطلق علماء المعاني من هذه الوجهة الدلالية في النظر إلى التراكيب، وبنوا عليها مباحثهم وفصولهم، فتناولوا أنواع التراكيب من إثبات إلى نفي إلى استفهام، وبحثوا في تقلبات الجملة، فتكلموا عن التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والإضمار، والفصل بين المتلازمين، وزيادة الحرف، وهي أبواب قائمة على ثوابت النحو وتجريداته، فأفاد أصحاب المعاني منها وزادوا عليها في بعض الأبواب الأخرى من علم المعاني، من نحو توسيع ميدان باب الفصل من نطاق الجملة الواحدة إلى وصل الجمل بعضها ببعض وفصل بعضها عن بعض، وإن كان قوام هذا الباب ما أُثر عن النحاة في أبوابهم مثل العطف والاستدراك والإضراب ونحو ذلك.

ويرتبط أيضاً بالإطار الثاني من تعريف عبدالقاهر الجرجاني لعلم المعاني فيما أسلفنا، مسألة (النظم) وارتباطها بمعاني النحو وتوخي أسبابه. وهي مسألة ألحَّ عليها عبد القاهر في معظم صفحات دلائله إن لم يكن في الكتاب كله، فأَحْبَكَ القول فيها، وأجاد صنعها، فيما غدت نظرية تسمو بها رقاب العرب لمولدها عن عالم عربي، فضلاً عن الدور الرائد الذي تقلَّدته في وقوفها بكبرياء كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب[2].

---

(١) ينظر: *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، ص١٤٨.

(٢) ينظر: **تمام حسان**، (١٩٨٥م)، *اللغة العربية معناها ومبناها*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.(٣)، ص١٩.

ومن يتأمل نظرية(النظم) يجد أنها مرت بمراحل تاريخية مختلفة قبل أن تتشكل في صورتها التي نضجت بها على يد عبدالقاهر الجرجاني. وقد كان للنحاة واللغويين دور واضح في تشكيل صورتها الأولى، فاشترك النحو والبلاغة في تحديد مفهومه، وسنقدم في المبحث القادم صورة موجزة عن ملامح تاريخ النظم بين الدرس النحوي والبلاغي.

المبحث الثالث

النظم بين النحو والبلاغة

من يتتبع مسيرة النظم الذي أقام عليه عبد القاهر علم المعاني يجد أنه وثيق الصلة بالنحو، فضلاً عن أن مهده الأول كان نحوياً. وقبل أن نتناول المادة التاريخية للنظم من حيث مسيرة المصطلح ومضمونه، فإنه جدير بنا أن نقدم شرحاً موجزاً لمفهوم(النظم) عند عبدالقاهر الجرجاني:

يعد كتاب عبدالقاهر(دلائل الإعجاز) محاولة منه لإثبات إعجاز القرآن كما يُفهم من عنوان كتابه، وهو أمر قد شغل بال العلماء منذ العصور الأولى في التأليف والتدوين، حتى إن علماء الكلام جعلوه الغرض من البلاغة والبيان. وليبلغ عبد القاهر غايته في إثبات الإعجاز، استهل فكرته في دلائل الإعجاز بنقض النظريتين اللتين مثلتا صراعاً فكرياً شغل مساحةً واسعة من مصنفات القدامى وهما مسألتا(اللفظ والمعنى). وهو جدل قد اتخذ فيه عبدالقاهر موقفاً فريداً يؤكِّد فيه أن استحسان النص لا يتم إلا بذلك التواشج القائم بين وجهي الدلالة: اللفظ والمعنى[1]، أو بعبارة أخرى أن

---

(١) إن مسألة اللفظ والمعنى مسألة قديمة ترجع إلى مناقشات أرسطو لها منذ أمد بعيد. وقد شغلت قضية اللفظ والمعنى بال الأدباء والنقاد والبلغاء والمفكرين، وأخذ كل فريق من هؤلاء دراسة اللفظ والمعنى من وجهة نظره الخاصة، فأصحاب الفكر والفلاسفة نظروا إلى مشكلة اللفظ والمعنى نظرة شمولية وأطلقوا عيها اسم مشكلة اللغة والفكر والعلاقة بينهما. أما الأصوليون فقد كان اللفظ في تصورهم هو دليل الفكر، وهو خاضع للتطور والتغير، لذا فقد نال اللفظ ومدلوله عندهم غاية فائقة، فقرر الغزالي أن المعاني هي التي توجد في الفكر أولاً، ثم تقوم الألفاظ بعد ذلك بالتعبير عنها. وقد استخدم الأصوليون مصطلحات على بعض الألفاظ تبعاً لدرجات ظهور المعنى فيها واختفائه، ومن ذلك: الخفي، والمجمل، والمشكل، والمتشابه وغير ذلك.

بلاغة النظم تكمن في مدى تجسيده المعاني. فانطلق إلى دراسة الجملة العربية في حالتي انفرادها واتصالها بغيرها، وجعل مزية النظم تكمن في توخي

=إلا أن هذه القضية قد شغلت مساحة كبرى عند النقاد نظراً لأهمية الدلالة لديهم في الحكم على النصوص. فمنهم من نظر إلى المزية في اللفظ دون المعنى كالجاحظ، والأصمعي، وقدامة بن جعفر، وابن خلدون. ومنهم من نظر إلى المزية في المعنى دون اللفظ كأبي عمرو الشيباني، والآمدي. ومنهم من جمع بينهما، وتعد صحيفة بشر بن المعتمر المعتزلي من أقدم النصوص في ذلك، ومنهم ابن قتيبة، ويصنَّف الجاحظ أيضاً من هذا الفريق، وعبدالقاهر الجرجاني، والرماني، وكلثوم بن عمرو العتّابي. أما الصنف الرابع فيمثله عبد القاهر الجرجاني ويرى أن أهمية الألفاظ تكمن في أداء المعاني بوصفها الوسائل التي بها يؤدَّى المعنى ولا أهمية لها في ذاتها، وقد أدار فكرته في النظم على ما تكوَّن له من رأي في هذه المسألة. ثم تطورت هذه المسألة في العصر الحديث بعد ذلك، فكانت مسألة (الشكل والمضمون) موضع اهتمام كثير من الباحثين في علم الجمال. (ينظر: *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده*، **ابن رشيق**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي،المكتبة العصرية: صيدا، بيروت، ١/٨٢٢، عيار الشعر، ص٨، *كتاب الصناعتين*، ص٥١، *المثل السائر*، ص١١٢. **أبو عمرو عثمان الجاحظ**، (١٣٥٦هـ)، *الحيوان*، ،القاهرة، تحقيق: عبدالسلام هارون، ٢/١٣١. *مقدمة ابن خلدون*، ص١١١٠، ١١١١، **ابن قتيبة**، (١٤١٤هـ،١٩٩٤م)، *الشعر والشعراء*، دار إحياء العلوم: بيروت، ط.(٥) ،ص٢٤. *دلائل الإعجاز*. وينظر: *قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية*، ص٤٨، ٩٧. **أحمد عبدالرحمن حماد**، (١٤٠٧هـ،١٩٨٦م)، *علم الدلالة في الكتب العربية*، دار القلم: دبي،ط.(١). **السيد أحمد عبدالغفار**، (١٤٠١هـ،١٨١م)، *التصور اللغوي عند الأصوليين*، عكاظ للنشر: الاسكندرية، ط.(١). *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، **عبد العزيز عتيق**، *في تاريخ البلاغة العربية*، دار النهضة العربية: بيروت، لبنان، ص٨٣، *البلاغة تطور وتاريخ*، ص١١٤، *علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني*، **مهدي عرار**، (٢٠٠٢م،)، *جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلم العربية*، دار وائل للنشر: عمان، الأردن،ط.(١). *صفحات من كتاب اللغة*، ص١١٩. **طنطاوي محمد دراز**، *في أصول اللغة*، مكتبة نهضة الشرق: القاهرة، ص٢١٧. **عبد القادر عبد الجليل**،(١٤٢٢هـ،٢٠٠٢م)، *الأسلوبية وثلاثية الأدوائر البلاغية*، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان،الأردن،ط.(١)، ص٦٦، ٧٧،٨٥. **أشرف عبد البديع**، *الدرس النحوي النصي في كتاب إعجاز القرآن الكريم*، دار فرحة للنشر والتوزيع: القاهرة، ص٩٦، ٩٧، والنقد الأدبي الحديث،محمد غنيمي هلال،دار نهضة مصر: الفجالة،القاهرة، ص٢٤١، **أحمد أمين**، *النقد الأدبي*، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة. *قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد*،ص٧٥. **عاطف جودة نصر**، (١٩٩٦م)، *النص الشعري ومشكلات التفسير*، الشركة المصرية العالمية للنشر،لونجمان،ص٦٨. **البدراوي زهران**، (١٩٨٧م)، *عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني(المفتنُّ في العربية ونحوها)*، دار المعارف: القاهرة — ط.(٤) ،ص١٦٠).

معاني النحو. كما اهتم بدلالة الإعراب، ومعاني الوظائف النحوية وأثرها في الكشف عن دلالة التركيب، فضلاً عن أنه تناول أهمية التقديم والتأخير وأوجهه وأسبابه، ومحاسن الحذف في الكلام حيناً أو ذكره حيناً آخر، كما بحث في قيمة الإيجاز والإطناب، والفصل والوصل، والقصر وطرقه والفروق المعنوية بينها، وفروق الخبر، وما لذلك كله من أثر في بلاغة الأسلوب وجماله.

وقد هيمنت فكرة(النظم) على فكر عبدالقاهر فلم يقصر الحديث عنها على كتابه الدلائل بل نراه أشار إليها في أسراره، فقال: " الألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجهٍ دون وجه من التركيب والترتيب"[1]. فأدار كلا الكتابين حول نظرية واحدة وهي النظم، غير أنه في الدلائل أفرغ جل اهتمامه على التركيب، وفي الأسرار وجَّه كل عنايته على البواعث النفسية للمعاني وموقعها في الفؤاد[2].

وقد استهل عبدالقاهر الحديث عن النظم بالتفريق بين النظم في الحروف والنظم في الكلام، غير معتدٍّ بالنوع الأول منهما؛ لأنه ليس إليه مرد الحسن أو القبح، بل المهم عنده نظم الكلام، وقد حدد إطار النظم الذي يرتضيه فيما لا يتأتَّى من مجرد الضم كيفما كان، فقال: "فلو أن واضع اللغة كان قد قال(ربض) مكان(ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد. وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم

---

(١) *أسرار البلاغة*، ص٤.

(٢) ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٣٨٢.

بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق"[1].

وكما لا يتأتى النظم في الحروف لا يتأتى كذلك في الكلمة الواحدة المنفردة، بل في وضعها في سياق الكلام ونطاقه، قال عبدالقاهر: "وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟"[2]، ويشهد لهذا المفهوم للنظم " أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر"[3]. وعليه، فإن النظم عنده هو: "توخِّي معاني النحو في معاني الكلم، وأن توخيها في متون الألفاظ محال"[4].

ولما كان النظم عند عبدالقاهر لا يكون في الحروف ولا في الألفاظ المفردة؛ لأن اللفظة لا تؤدي أي مستوى جمالي دون الدخول في النظم ودائرته، ولا تحقق مداها الجمالي إلا من خلال التركيب[5] فإنه جعل النظم يكمن في الكلام كله، فالنظم مجموعة من العلاقات بين الكلمات، وارتباط

---

(١) *الدلائل*، ص٤٠.

(٢) السابق، ص٣٦.

(٣) السابق، ص٣٨.

(٤) السابق، ص٢٧٦.

(٥) ينظر: **محمد سالم الشيخ**، (١٤٢٣هـ، ديسمبر ٢٠٠٢م)، *"الكشوفات الجمالية عند الجرجاني"*، مجلة جذور، مج٦،ج١١، شوال، ص٤٤٢. **عبد الله الجهاد**، (رجب١٤٢٢هـ، سبتمبر ٢٠٠١م)،" *النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني*"، جذور(التراث)،النادي الأدبي الثقافي بجدة،العدد السادس، ص٣٢٥.

بعضها ببعض، بحيث تفتقر كل كلمة إلى ما بعدها في انسجامٍ وتلاؤم. ويفسر البدراوي زهران هذا المنحى من التفكير الذي خالف به عبد القاهر أقرانه من اللغويين، فقال: " فقد كان يصعب على عقول معاصريه بعد أن قر قرارهم على أن الجملة بأنواعها ذات جزءين: فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر وما زاد على ذلك فهو تابع ومكمل. ثم يأتي الشيخ عبد القاهر ليخرج عليهم بما مؤداه: أن بيت الشعر أو فصل النثر قد يكون قطعة واحدة، أو كالحلقة المفرغة التي لا يدري أين طرفاها. وأنك قد لا تحصل على المعنى كاملاً إلا عند آخر حرف منه"[1]. فكان النص عند عبد القاهر يتحدد من مفهومه الشمولي ومن تصور العلاقات التي تربط أجزاء الكلام بعضه ببعض، وهي نظرة سبقت بقرون النظرة الحديثة التي يسعى إليها الدرس الأسلوبي اليوم في دعوته إلى الاهتمام بالروابط بين أجزاء الجملة الواحدة من جهة والروابط الكلية التي تربط الجمل في النص الواحد ضمن إطار دعوتها إلى الخروج من إطار الجملة إلى النص كاملاً[2]. قال عبدالقاهر وقد سبق عصره في اهتمامه بالنص وأنه بناءٌ يقوم على الترتيب والتعليق والنظم: " واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا **نظم** في الكلم ولا **ترتيب** حتى **يعلّق** بعضها ببعض **ويبنى** بعضها على

---

(١) *عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني(المفتنٌ في العربية ونحوها)*، ص١٩٩.

(٢) ينظر: **محمد تحريشي**،(٢٠٠٤م) ، *النقد والإعجاز*، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق ،شبكة المعلومات الالكترونية، الفصل الثاني: نضج نظرية النظم والنص والإجراء. **خليل عمايره**، (١٩٩٧م)، *"من نحو الجملة إلى الترابط النصي"*، مجلة كلية الآداب،جامعة صنعاء: الجمهورية اليمنية.

بعض، وتُجعل هذه بسببٍ من تلك هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحدٍ من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسببٍ من صاحبتها ما معناه ومحصوله"[١]. ومن يتفحص هذا النص يجد أن عبد القاهر قد اعتمد في بيان نظريته هذه على أربعة مصطلحات، هي:

١.النظم. ٢.البناء. ٣.الترتيب. ٤.التعليق.

ولكل واحدة من هذه المصطلحات مفهومها ومدلولها عنده، وقد شرح علماء اللغة المحدثون مفهوم النظم عند عبدالقاهر، وتعد محاولة تمام حسان من أبرز المحاولات في تفسير نظرية النظم عند عبدالقاهر ومصطلحاته الأربعة، وإليك شرحاً موجزاً لها:[٢]

(النظم) ويظهر أن عبد القاهر جعله للمعاني، فتترتب الألفاظ وفق ترتبها في النفس، في إطار توخي معاني النحو، فهو "نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لا بناء الكلمات في صورة جملة"[٣]، قال عبدالقاهر: "وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها ازدياداً بعدها. ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في نفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني

---

(١) *الدلائل*، ص٤٤.

(٢) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٦. **تمام حسان**، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، *مقالات في اللغة والأدب*، ج٢، عالم الكتب:القاهرة، ط.(١)، ص٣٣٥.

(٣) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٧.

والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"[١]. وقال: " وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك"[٢].

أما المصطلح الثاني(البناء) فقد جعله عبد القاهر، فيما يظهر، للمباني بحسب المعاني النحوية(الوظيفية) كأن تبني لمعنى الفاعلية مبنى هو الاسم المرفوع في بعض المواطن أو ضميراً متصلاً أو مستتراً. فيظهر أن البناء عنده هو اختيار المباني التي يقدمها الصرف للتعبير عن المعاني النحوية[٣]. ويرى تمام حسان أهمية تلازم مفهوم هذين المصطلحين: (النظم، والبناء)، وأن اجتماعهما ضرورة يقتضيها النحو الدلالي، فقال: "وبوضع فكرة(النظم) بإزاء فكرة(البناء) يكون عبدالقاهر قد عبر عن الارتباط بين المعنى والمبنى"[٤].

أما المصطلح الثالث (الترتيب) فهو وضع الألفاظ في رتبٍ خاصة يقتضيها السياق أو مقتضى الحال، ومراد المتكلم. وفيها تظهر دلائل التقديم والتأخير التي كانت محط اهتمام عبدالقاهر الجرجاني. وهو بلا خلاف من أبرز المسائل النحوية التي لا يخلو بابٌ نحوي منها، فيما هي موضع دراستنا في هذه الكتاب إن شاء الله.

أما المصطلح الرابع(التعليق) فقد كان من أخطر المسائل التي ترتكز عليها نظرية عبدالقاهر في النظم، وقد قصد بها إنشاء العلاقات بين المعاني

---

(١) *الدلائل*، ص٦٩.

(٢) السابق، ص ٣٤٩.

(٣) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٧.

(٤) السابق.

النحوية في التراكيب، لترتبط المعاني النحوية أي الأبواب النحوية التي تمثلها المباني الصرفية في الجملة بعلاقات دلالية تفسرها، كأن يرتبط باب المبتدأ بباب الخبر في الجملة الاسمية بعلاقات وروابط قوامها الإسناد، أو يرتبط باب المفعول بباب الفعل بعلاقة التعدية، أو الموصوف مع الصفة بعلاقة التبعية...وغير ذلك. لتتسع دائرة النظر إلى الجملة فيُنظر إليها نظرة شاملة لا نظرة جزئية كتلك الرؤية المحدودة التي اتسم بها درس النحو الذي انحصر في نطاق النظر في المفردة وما تكون عليه العلامة الإعرابية على آخرها، فاقتصر منهج متأخري النحاة على الإعراب وتبرير الحركات وفق نظرية العامل، وانشغلوا بالإعراب عما سواه من الظواهر المعنوية أو اللفظية الأخرى التي تسهم بنصيب وافر في تحديد معنى التركيب من خلال الروابط والعلاقات الدلالية واللفظية بين عناصره، فيما أطلق عليها تمام حسان (القرائن المعنوية) و(القرائن اللفظية)[1].

ورغم وجاهة فكر عبد القاهر في نظرية(النظم) وإشارته الواعية إلى(التعليق) فإنه لم يكن بمنأى عن التأثر بنظرية العامل وسيطرة الإعراب فيما ظهر جلياً فيما كتبه من مؤلفات في النحو، من نحو شرحه(الجمل) و(التلخيص)، بل إنه ألّف كتاباً في العوامل سماه (العوامل المائة النحوية). ولايعني هذا تناقضاً في فكر عبد القاهر، إنما نرى أن تأثره بالعامل وتبرير الحركة الإعرابية على ضوئه قد يكون صدًى لمرحلة مبكرة قد مر بها منهجه الفكري، ولا يخفى أن مسيرة الباحث أو العالم الفكرية تمر بمراحل، فيزداد

---

(١) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٧.

عمقاً ونضجاً كلما تقدمت به الأطوار الفكرية، فتكون المرحلة اللاحقة أكثر تفسيراً وأعمق فهماً من المرحلة السابقة عليها، أو ربما تنقض المرحلة التالية ما توصَّل إليه فكر العالِم في بداياته العلمية. ويفسر مصطفى حميدة التدرج الفكري لعبدالقاهر، فيقول: "ولكن يبدو لي أن عبدالقاهر كان مشغولاً بفكرة(العامل) وربما كان حائراً بين قبولها ورفضها، وربما كان يشك في قدرتها على أن تكون منهجاً صالحاً لتفسير ائتلاف المعاني، فأراد أن يعرف أبعادها ويمتحنها قبل أن يصل قراره إلى نظرية(التعليق). ومن المعلوم أن عبدالقاهر لم يصرح في(دلائل الإعجاز) برفضه لفكرة(العامل)، إلا أن المفهوم العام للتعليق يأبى الاتساق مع تلك الفكرة "[1]. وربما يكون عبد القاهر على وعيٍ ثاقب بكنه النحو، فاستطاع أن يفرق في منهجه بين المستويين التركيبي والدلالي في البحث النحوي، فألَّف في صناعة النحو والعامل وكان يرمي به التأليف في النحو التعليمي الذي يناسبه المستوى التركيبي.

أما المستوى الدلالي فهو الذي يقتضي الخروج من تفسير التراكيب على ضوء العامل إلى فكرته في النظم والتعليق وتوخِّي معاني النحو، وهذا المعنى الأخير هو الذي كان يرتضيه للنحو. ويبدو أن ذاك الفهم الواعي لدى عبد القاهر هو الذي عبَّر عنه تمام حسان بقوله: "وفي رأيي، كما كان في رأي عبدالقاهر على أقوى احتمال، أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو

---

(١) **مصطفى حميدة**، (١٩٩٧م)، *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*، مكتبة لبنان: ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط.(١)، ص٦٣.

العربي وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل المائة؛ لأن التعليق يحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[1].

ومن الطريف قوله في هذا الميدان، إن فكرة(التعليق) التي برزت في(دلائل الإعجاز) لدى عبدالقاهر ذلك المؤلَّف الذي صُنِّف في عداد

---

(١) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٩. وقد تأثر بفكر عبدالقاهر طائفة غير يسيرة من علماء اللغة المحدثين، كان من أبرزهم تمام حسان، إذ اتكأ على مفهوم(التعليق) في تحليله النحو فأقامه على أساس العلاقات بين المعاني النحوية، والتشابك بين المعاني العامة(معاني أساليب الجمل) وبين المعاني الخاصة(معاني الأبواب المفردة)، وهو تشابك يتم بواسطة القرائن المعنوية واللفظية، مصرحاً بأن العامل النحوي قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، وأن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلها، كما يرى تمام، مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي. (ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٢٣٢. **تمام حسان**، " *القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي*"، مجلة اللسان العربي، الرباط:المغرب،المجلد الحادي عشر،الجزء الأول، ص٣٨، **تمام حسان**، (تونس١٣، ١٩ديسمبر١٩٧٨م)، "*إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً*" ، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، سلسلة اللسانيات(مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية،المطبعةالثقافية:تونس)،ص١٥٩. **تمام حسان**، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط.١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م). كما تأثر بعبد القاهر عدد آخر، نحو: **مصطفى فاضل الساقي**(ينظر: *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*، مكتبة الخانجي: القاهرة)، **محمد إبراهيم عبادة** (ينظر: *الجملة العربية دراسة لغوية نحوية*، منشأة المعارف:الإسكندرية)، **مصطفى حميدة** (ينظر: *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*).

مؤلفات علم المعاني، إنما هي فكرة تعود إلى صلب النحو، وإن لم يدرك ذلك من جاء بعده، ويفسر مصطفى حميدة هذا أجمل تفسير، فيقول: "ولكن الأمر الغريب أن من جاءوا من بعد عبدالقاهر لم يفهموا مرساه من كتابه(دلائل الإعجاز) الفهم الصحيح، وكان للصناعة النحوية سلطانٌ عظيم في نفوسهم، وكان منهج (الإعراب) قد رسخ في العقول رسوخاً، ولم يقع في أخلادهم أن(دلائل الإعجاز) كتابٌ في النحو، وأن النظرية التي عرضها هي أساس الدرس النحوي وذروة فلسفته ومنهجه القويم، فحين وجدوه يتحدث عن المعاني وترتيبها في النفس، وملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، واتحاد أجزاء الكلام، ووضع الجملة في النفس وضعاً واحداً، ظنوه يتحدث في علمٍ جديد لايمت بصلة إلى علم النحو الذي ألفوه، فأطلقوا على ذلك العلم (علم المعاني) وجعلوه مبحثاً في علم البلاغة"[(١)].

ويقول البدراوي زهران في تفسيره(معاني النحو) التي نادى بها عبدالقاهر وأنها من النحو: " ولما خلف من بعدهم خلف كانوا أكثر تقبلاً، حار أمرهم في تصور(معاني النحو) ذلك العلم الذي يقول به عبدالقاهر، فإن كان علم النحو أمره معروف فإن خلاصة ما خلصوا به ومنه، من علم(معاني النحو) هو ما اسموه: (علم المعاني) وبتروا الاسم ذلك البتر المضلل على حد تعبير الأستاذ إبراهيم مصطفى. وبتروا معه مفهوم العلم وأسس النظرية التي بنى عليها، وبذا لم يُحَقق الغرض الذي أراده الشيخ"[(٢)]. ورغم أن عبدالقاهر كاد يصرح بأن كتابه(دلائل الإعجاز) قد ألفه في النحو، ضمن إطار المستوى

(١) *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*، ص٦٠، ٦١.

(٢) *عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني(المفتنُّ في العربية ونحوها)*، ص١٨٥.

الدلالي في النحو، فأطلق عليه مسمى(معاني النحو)، وأنه كان يرمي بنظريته هذه إلى تعيين محددات الصحة النحوية، وهو ما يراه علم اللغة الحديث أنه وظيفة علم النحو، رغم كل ذلك فإن الباحثين من بعد عبدالقاهر ظنوا أن نظرية(التعليق) تبحث في جماليات النص الأدبي وما يتصل به من الذوق والانفعال، فوجدوا أنه من الأجدر في نظرهم أن يكون مبحثاً في البلاغة لا في النحو(١).

وقد قارن عدد من الباحثين والمفكرين اللغويين المحدثين نظرية عبدالقاهر هذه بأحدث النظريات في علم اللغة الحديث وخاصة نظرية تشومسكي، فرأى بعضهم أن عبدالقاهر كان يتحرك نحوياً من خلال مستويين: البناء العقلي الباطني، والبناء اللفظي الملموس، بل يذهب أحد الآراء إلى أن من المستطاع في ضوء كلمات عبدالقاهر أن نضع تحليلاً يكشف عن البنية المضمرة للجملة(٢)، وهذا شبيه بالبنية المضمرة والبنية الظاهرة عند

---

(١) ينظر: **تمام حسان**، *الأصول*، ص٣٤٨. *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٢٣٢. *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*، ص٦١.

(٢) ينظر: **خليل عمايره**، (٢٠٠٤م)، *المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي*، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان: الأردن، ص٢٩١. *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨. **محمد الواسطي**، (رجب١٤٢٢هـ، سبتمبر٢٠٠١م)، *"ملامح أسلوبية في دلائل الإعجاز"*، جذور(التراث)،العدد٦، ،النادي الأدبي الثقافي بجدة، ص ٤١٨، ٤٣٨. *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*، ص٦٦. *علم الدلالة في الكتب العربية*، ص٧٤. **محمد حماسة**، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، *النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي*، القاهرة، ط.(١)– ص٢٢، ١٠٨. *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، ص١٥٩. **عبد الله الفيفي**، (جمادى الآخرة١٤٢١هـ،سبتمبر٢٠٠٠م)، *"الإشارة، البنية، الأثر قراءة في "دلائل الإعجاز" في ضوء النقد الحديث"*، جذور (التراث)، النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد٤، المجلد٢، ص٢٥. *"في المسار التطوري للنحو العربي، قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى"*،ص٧٧، ٧٨.

تشومسكي[1]، وقد أكد أحد الباحثين اللغويين العرب على أن عبدالقاهر جعل من النظم نظرية يعوِّل عليها في ربط البنية السطحية بالبنية العميقة، فقال: " وتتبدى هذه الرؤية حين نقل عن المبرد فروق الخبر حين سأله الكندي، ليتبين أن النظم مشتمل على الاثنين معاً، وأن اختلاف المعنى مترتب على اختلاف النظم"[2]. ويذهب رأي آخر إلى أن عبد القاهر فرَّق ضمنياً بين(اللغة) أو اللسان Language و(الكلام) Parole على نحو ما فعل دي سوسير[3]، ثم طوره تشومسكي في تفرقته بين الكفاءة Competence والأداء Performance [4].

ويلتقي العالمان اللغويان في أمورٍ أُخر منها أن عبدالقاهر الجرجاني ونوم

---

(١) ينظر: **تمام حسان**، *مقالات في اللغة والأدب*، ج٢، ص٣٣٣. وقد تساءل تمام عن سر التلاقي شبه التام بين رأي عبدالقاهر في النظم وما يترتب عليه من بناء وترتيب وتعليق وبين رأي تشومسكي في البنية العميقة وما يتولد عنها من بنيات سطحية، فأجاب إجابة أعجبتني وأنقلها بنصها، إذ قال(ص٣٤٣):" فالذي بلغني عن تشومسكي أن أباه من رجال الدين اليهود الذين يعرفون العربية معرفة جيدة ويعرف أن نحو اللغة العبرية قد تمت صياغته لأول مرة في الأندلس الإسلامية على غرار نحو العربية. ومن هنا لابد أن يكون له إلمام بكتب النحو العربي. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن من الغريب أن يكون الابن المحب للاستطلاع العلمي قد سأل أباه أن يترجم له أو أن يمكنه على نحوٍ ما من معرفة بعض آراء النحاة العرب التي تأثر بها النحو العبري ثم أن تكون فكرة النظم كما قررها عبدالقاهر جرى ذكرها أو الإشارة إليها. وليس ببعيد أن تكون فكرة النظم مصدر الإيحاء بفكرة البنية العميقة أياً كانت الظروف التي صيرتها مصدراً للإيحاء والتأثر".

(٢) *الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم*، ص١٠٠.

(٣) See: **Ferdinand De Saussure**, *Writing in general linguistics*, Oxford university press, p.39.

4 See: **John Lyons** , Chomsky, Third Edition, Fontana press, 1970. Belleti, Adrian, Rizzi, luigi(edited), Noam chomskey, On natural and language, p.45. Chomsky, Noam, language and mind, p. 57. Trask, R.L. Key concept in language and linguistics, p.227.

تشومسكي يكادان يتفقان في أن المتكلم يمتلك قدرة لغوية أتيحت له بطريق النحو تسمح بتوليد عبارات لا نهائية، فضلاً عن أنهما يتفقان على أهمية النحو في التفسير الدلالي، إذ يقول تشومسكي: "إن كل المعلومات المستخدمة في التفسير الدلالي يجب أن تقدم من العنصر النحوي للقاعدة"[1] "وأن الركن الرئيس الذي يجب أن تحققه النظرية اللغوية عند البحث في البنية التحتية هو تحديد الغرض المقصود من التركيب اللغوي وإظهاره من خلال العلاقات النحوية القائمة بين الأبواب التي تنتمي إليها كلمات ذلك التركيب"[2]، وهذا قريب من اهتمام عبدالقاهر الجرجان بتوخي معاني النحو في فهم المعاني والكشف عن دلائل النصوص، كما أسلفنا. كما أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن اهتمام عبدالقاهر

ودراسته لقضايا التأليف والتركيب في الصياغة وعملية الإبداع تعد سبقاً معرفياً، إذ إنها باتت تُدرَس في فروع الدراسات اللغوية التواصلية في المدارس اللغوية الحديثة فيما يتعلق بـ(Syntax)[3]. كما أن عبدالقاهر ربط النحو ربطاً وثيقاً بالدلالة، وهو في هذا المسلك قريب من مسلك بعض كبار اللغويين المحدثين كبلومفيلد وأولمان الذين ربطوا النحو Syntax بفرعٍ لغوي آخر حديث العهد بالوجود نسبياً وهو علم الدلالة أو السيمانتيك

---

(١) **N. Chomsky**, 1975,*Selected reading*, New York, p. 114.

(٢)**Chomsky N.** *Deep structure, Surface structure and Semantics Interpretation*, Studies in general and oriental linguistics, Tokyo, TEC. , p.54،55.

(٣) ينظر: *صفحات من كتاب اللغة*،ص ١٢٠. "الكشوفات الجمالية عند الجرجاني"، ص٤٤٤. **محمد غنيمي هلال**، *النقد الأدبي الحديث*، ص٢٦٣.

Semantics [1]. كما أثبت بعض الباحثين أن ما قاله عبدالقاهر في الكلام وأنه عنصر فردي يعد قولاً قريباً من رؤية العالم اللساني دي سوسير، مسجلين أن اللغة نظام اجتماعي[2]، وهي مجموعة من القوانين، في حين أن الكلام يمثل جانب الخصوصية الفردية[3]. كما فطن أحد الباحثين المحدثين في علم الأسلوب إلى القرابة الفكرية بين عبد القاهر وميشال ريفاتير أحد رواد الدراسات الأسلوبية الحديثة، ويكمن ذلك في أن ريفاتير كان يعرض عن شرح الكلمة معزولة لأن ذلك عنده يؤدي إلى إنكار الحدث الأسلوبي، وهو في هذا يقترب تماماً من عبدالقاهر الذي يرى أنه لا معنى للكلمة المفردة في النظم بل الأسلوب هو طريقة نظم الكلام[4]، يقول محمد اللويمي في هذا السياق: "ونظرية النظم تلتقي مع الأسلوبية في أنه لا فصل بين الشكل والمضمون، وأن النص كلٌّ متكامل، وأنهما معاً يركزان على المخاطَب في عملية الإبلاغ، وأرى أن نظرية النظم خصوصاً، من بين مباحث البلاغة العربية، قد تداخلت في كثيرٍ من نواحيها مع الأسلوبية، فهذه النظرية تمثل نمطاً متقدماً من النظرات الدقيقة المبكرة، التي أبدعها فكر عبدالقاهر فكان

---

(١) ينظر: *صفحات من كتاب اللغة*، ص ١٢٤.

See: **Stephen Ulmann**, 1977,*Semantics, An introduction to the science of meaning*, Oxford Basil: Black well,.

(٢) See: **William Labov**, *Sociolinguistics patterns*, p.262.

(٣) ينظر: الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص٩٨. *النص الشعري ومشكلات التفسير*، ص٨١.

(٤) ينظر: **طارق البكري**، (١٤٢٦هـ)، *"الأسلوبية عند ميشال ريفاتير"*، مركز الأبحاث: أبحاث أدبية—القراءات: ١٥٩، شبكة المعلومات الالكترونية، ص٥.

تفصيلها وبيانها سبقاً في زمانه"[1]. وقد نص أحد الباحثين المعاصرين على شموخ عبدالقاهر الجرجاني فيما وضعه في نظرية(النظم) وأنها كانت سابقة لعصره بقرون فالتقت أفكاره مع ما نادت به الدراسات الحديثة، فقال: "تنسج البلاغة الجرجانية علاقة وطيدة مع الدرس اللغوي الحديث، حيث نعثر فيها على وشائج تربطها بالنحو التوليدي، والنحو الوظيفي، ونظرية أفعال الكلام؛ وذلك انطلاقاً من اهتمامها بالدلالة في علاقتها بالتركيب والتداول، وكذلك اهتمامها بالأفعال الإنجازية والاستلزام الحواري، ونظرية المقاصد التداولية. وهذا ما جعلها تحظى باهتمام الدارسين المحدثين وإعجابهم"[2]. ويلخص الطيب دبه القرابة بين الفكر الجرجاني وفكر اللسانيين المحدثين بفكرة طريفة ومهمة، فقال:" والحقيقة أن ما يبدو فيه الشبه قوياً بين هؤلاء اللسانيين وعبد القاهر، فضلاً عن الشبه في مبدأ الاهتمام بالمتكلم وفي دراسة وظائف الكلام ومعانيه، هو الانطلاق من هم إبستمولوجي مشترك؛ فإذا كان منطلق عبدالقاهر هو الدعوة إلى دراسة جانب المعنى بعد ما أهدره النحاة قبله بمغالاتهم في دراسة الجانب الشكلي للمبنى فإن هؤلاء اللسانيين الغربيين انطلقوا من اهتمامهم بدراسة المعاني بعد ما تم إهدارها في اللسانيات البنيوية"[3]. ولعل ما يراه هؤلاء الباحثون

---

(١) **محمد اللويمي**، (١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م)، *في الأسلوب والأسلوبية*، ط.(١)الرياض، ص٦٩، ٧٠.

(٢) **عمر أوكان**، *"مقدمة في البلاغة العربية القديمة"*، مركز الأبحاث، شبكة المعلومات الإلكترونية، ص٦.

(٣) *في المسار التطوري للنحو العربي*، ص٧٨، ٧٩.

وغيرهم من أوجه الاتفاق بين نظرية النظم والتعليق عند عبدالقاهر ومناهج علم اللغة الحديث، فضلاً عن تأثر عددٍ من اللغويين العرب بنظرية عبدالقاهر هذه، يعد دليلاً آخر على أن هذه النظرية نظرية في النحو لا البلاغة، وأن الاهتمام بها كان موجهاً من قبل علماء اللغة والنحو. وعليه، فإن من واجب الدرس النحوي واللغوي الحديث أن يمحِّصها حين يضع مناهجه وأن يستعين بها عند الدراسة أو التحليل.

وإذا أردنا مزيداً من الدلائل التي توثِّق الصلة بين نظرية النظم والنحو، وكونها نظرية في النحو أصلاً، يجدر بنا أن نتتبع مسيرة مفهوم(النظم) قبل أن يصل إلى قمة نضجه الذي آل إليه على يد عبدالقاهر، فأحالها نظرية بلاغية كبرى تنسب إليه حتى عصرنا هذا. ولما كان النظم عند عبدالقاهر هو تعليق الكلم بعضه ببعض وبناء بعضه على بعض، وأن مرد الحسن والقبح إلى النظم، وأن تركيب الكلام وتأليفه لا يكون إلا بتوخي معاني النحو، فإن النظم بهذا المعنى كان شائعاً قبل عبدالقاهر وخاصة على ألسنة نحاة العربية:

فتحدث سيبويه عن معنى النظم، وائتلاف الكلام، وما يؤدي إلى صحته وفساده، وحسنه وقبحه في مواضع كثيرة ومتفرقة من الكتاب، وقد أشرنا سابقاً إلى الملامح البلاغية في عددٍ من فصول كتابه، من نحو الفصل الذي سماه(هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) كما كان اهتمامه بنظم الكلام وتنسيق العبارات واضحاً في مواطن كثيرة كالذي تراه في تقديم المستفهم عنه بعد أداة الاستفهام[1]، وكالاهتمام الذي أبداه لحروف العطف

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ٣/١٦٩.

في باب (ما ينتصب فيه الصفة لأنه حالٌ وقع فيه الألف واللام)وأثرها في صحة النظم وفساده[1]، وكالذي تلمسه في الباب الذي عقده لإخبار النكرة بالنكرة متكئاً على حسن التأليف، وصحة التركيب، تاركاً لقارئه حرية الحكم بسلامة التركيب، بناء على استشعاره وجود الفائدة في التركيب أو عدمها، فقال: " هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة، وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلَك...وما كان أحدٌ مجترئاً عليك، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. وإذا قلت: كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيء تُعلمه كان جهله. ولو قلت: كان رجلٌ من آل فلان فارساً، حَسُن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً لم يحسن؛ لأنه يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح"[2].

وتتجلى أبرز صور النظم عند سيبويه في الإطار الذي كان يفرق فيه كثيراً بين مجال الصحة المفترضة التي وضعها النحاة ومجال الواقع اللغوي المستعمل فعلاً عند العرب، وأنه كان يعنى باستقامة الكلام ولو خالف ذلك معايير النحاة، وعندما يتعارض المجالان فإن سيبويه يحكم على الأول بأنه قبيح وعلى الثاني بالحسن إجراءاً له على ما أجرته العرب. ومن هذه المواضع ما ذهب إليه في باب(ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوِّ بها)، فقال:"وذلك: ويلك، وويحك، وويسك، وويبك. ولايجوز:

(١) ينظر: السابق،١/٣٩٧.

(٢) السابق،١/٥٤، ٥٥.

سقيك، إنما تجري ذا كما أجرت العرب"[١].

وقد احتكم بمثل هذا المعيار أيضاً عندما تحدث عن أحكام الفعلين(لا يكون) و(ليس) كفعلين للاستثناء، فقال: " وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء؛ فأجروهما كما أجروهما[أي العرب]"[٢]. بل إن سيبويه لا يعتد بالقاعدة التي وضعها النحاة إذا ما خالفت الاستعمال اللغوي وعادة العرب، وشاهد ذلك ما وجَّه به كلمة(هو) في قوله تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [٣]، فقال: " وقد زعم ناسٌ أن(هو) ها هنا صفةٌ، فكيف يكون صفةً وليس من الدنيا عربيٌّ يجلعها هاهنا صفةً للمظهر. ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبدالله هو نفسِه، فـ(هو) هاهنا مستكرهة لا يَتكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم"[٤]. ويعلق أحمد سليمان ياقوت على نص سيبويه السابق، فيقول: " ثم انظر إلى قوله (وليس من الدنيا عربي) صحيح أن في هذا القول مبالغة؛ لأن سيبويه لايعرف كل عربي في الدنيا، ومن ثم كان الاستقراء التام غير واقع، ولكنه دليل على حفاوته بالنماذج

---

(١) *الكتاب*، ٣١٨/١. وقد فسّر السيرافي هذا المعنى فقال:" ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، ولم يجز(سقيك) لأن العرب لم تدع به، وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهبٍ أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه" **أبو سعيد السيرافي**، (١٤٢١هـ،٢٠٠١م)، شرح *كتاب سيبويه*، مراجعة: رمضان عبد التواب، محمود علي مكي، مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة، ط.(١)، ج٣.

(٢) *الكتاب*، ٣٤٨/٢.

(٣) سبأ : ٦.

(٤) *الكتاب*، ٣٩٠/٢.

اللغوية، وسعة استقصائه واستقرائه"[1]. بل إن سيبويه كان يقدم ما يقوله الناس على ما يقوله النحاة إذا كان بين القولين اختلاف، ويرى أن في الأخذ بكلام النحاة مفسدة لكلام الناس، ومن ذلك ترجيحه الحال على الصفة في إعراب(راكباً)، مخالفاً النحاة في جواز تقديمه أو تأخيره، فقال: "وكذلك: مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ بِرْذَوناً، إن لم ترد الصفة نصبت، كأنك قلت: معه الفرسُ راكباً برذوناً. فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلا خبراً[2]. ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسد كلام كثير، ولكان الوجه: مررت برجلٍ حسنِ الوجه جميلَه..."[3].

ونجد أكثر من هذه الومضات عند سيبويه تتجلى فيما ذكره الشيخ أحمد المراغي، إذ تحرّى ذلك في كتاب سيبويه مبيناً أن جذور نظرية النظم عند عبدالقاهر تعود إلى سيبويه، وأنه لذلك يعد واضع علم المعاني؛ لأن سيبويه أراد بالنحو السبيل الذي سلكته العرب في التعبير عن أغراضها ومقاصدها، فكان النحو عنده قائم على أمرين، هما: تأليف الجمل على الوجه الذي يحقق الفائدة ويؤدي الغرض الذي أنشئت من أجله. وضبط أواخر الكلمات التي تأتلف منها تلك الجملة أو الجمل[4].

ويظهر أن اهتمام سيبويه بإقامة المعنى السليم في المستقيم من الكلام ولو خالف ذلك معايير النحاة وقواعدهم يعد وجهاً بيناً من أوجه الحرص على

---

(١) *دراسات في اللغة والنحو*، ص٢٠٥.

(٢) أي: حالاً.

(٣) *الكتاب*، ٢/٥٠.

(٤) ينظر: *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، ص١٤٦.

إقامة النظم. وهو من وجهٍ آخر يظهر ملامح مبكرة للمنهج الوصفي في كتاب سيبويه(١). ولايخفى للباحث وهو يمحِّص الكتاب نضج الفهم النحوي الذي يبدو على مؤلِّفه، إذ إنه عنى عناية واضحة بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها، وأثر تركيبها في سلامة النظم وصحته وخلوه من الفساد. فسيبويه كما نص الشاطبي وإن ألف في النحو: " فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل بابٍ ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"(٢).

ففحوى فكرة النظم عند سيبويه قائمة على أحوال النحو ومراعاة جوانبه، وأن العبارة تصاغ بطريقة ما فإذا غُيِّرت عن جهتها أو وضعت في غير موضعها طرأ عليها الفساد واختل نظمها(٣). وهو في هذا غير بعيد عن النظم في أوضح صوره، وإن لم يصطلح على تسمية ذلك بالنظم(٤).

---

(١) ينظر: *دراسات في اللغة والنحو*، ص٢٠٣، *الكتاب بين المعياريةوالوصفية*،ص٥٥ وما بعدها.

(٢) *الموافقات في أصول الشريعة*، ٩٥/٤.

(٣) ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص٣٧٤، *في التطور اللغوي*، ص١٧٧. **كريم حسين الخالدي**، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، *نظرية المعنى في الدراسات النحوية*، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ط.(١)،ص٣١٨.

(٤) لقد أنكر أحد الباحثين البلاغيين المحدثين كون النظم منطلقاً من ربوع النحو العربي ورأى أن ما بُحث في كتب النحاة لاسيما سيبويه لا يمثل صورة يمكن أن تكون من صلب نظرية النظم، وبنى رأيه هذا على أن النحاة لم يصطلحوا على تسمية ذلك نظماً، فقال:" ولكن سيبويه والنحاة لم يسموا هذه البحوث نظماً وإنما هي قواعد تسير عليها العرب في كلامها=

وحسبك دلالة على أن سيبويه قد سبق إلى مفهوم النظم ما نجده من تأثر عبدالقاهر الجرجاني به "بحيث يُصوَّر أحياناً في تواضع العلماء أنه يقوم بدور الشارح لما قدمه سيبويه من إشارات، ولكن رياح الهمود تهب على مثل هذه الومضة المضيئة وتحاول أن تطفيء نورها بعدم التواصل والاستمرار، وبرغم ذلك ما تزال مشعة لأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض، والزبد وحده هو الذي يذهب جُفاء"(١).

كما كان **لابن قتيبة** فهمٌ للنظم يتجلى في ميدان اهتماماته البلاغية التي نثرها في كتابه (تأويل مشكل القرآن) إذ إنه اهتم بالعلاقات النحوية بين ألفاظ التركيب، فأفرد في التأويل باباً لتأويل الحروف التي ادُّعي على القرآن بها

=وإنشائها. ولا نستطيع أن ننسب إليهم بعد ذلك نظرية النظم التي حاول بعض المعاصرين أن يربطها بهؤلاء النحاة ربطاً وثيقاً ليجرد البلاغيين الأصالة والتجديد، مع إيماننا بأن الموضوعات التي بنيت عليها هذه الفكرة كانت نحوية محضة، وقد استفاد منها البلاغيون وطوروها وصوروها أحسن تصوير"[**أحمد مطلوب**، *أساليب بلاغية*،ص٦٨]. ولست أدري كيف أنكر هذا الباحث أن تكون نظرية النظم نبعت من النحو وفي الوقت نفسه قد صرح بأن موضوعاتها التي بنيت عليها كانت نحوية محضة، فضلاً عن أنه صرح بأن أصالة هذه النظرية قد كانت للبلاغيين إلا أنه من وجه آخر أخذ يتلمسها في كتب أخرى بعد أن فرغ من تلمسها من كتب النحو. ولا يخفى أن نظرة سطحية لكتب النحو الأولى تبرهن على أن النحو هو المهاد الذي انطلقت منه هذه النظرية، بل إن علم المعاني الذي ترعرعت فيه النظرية هو من صلب النحو كما بينا في مواضع سابقة، ويمكن أن نعلل هذا الذي انتهى إليه أحمد مطلوب أنه قد احتكم إلى المصطلح؛ أي مصطلح النظم الذي تكاملت صورته على يد عبد القاهر، ولست أرى أن المصطلح من الأمور التي يمكن أن يُحتَكم إليها في دراسة الظواهر اللغوية ومراحل تطورها في عهدٍ اختلطت فيه المصطلحات و لم تستقر فيه المسميات.

(١) *النحو والدلالة*، ص١٧. وينظر: *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، ص٤٢.

الاستحالة وفساد النظم[1]. فضلاً عن أنه اهتم بالقضية التي انبرت عنها نظرية النظم؛ وهي قضية اللفظ والمعنى، فقد مضى في كتابه (الشعر والشعراء) يسوِّي بين اللفظ والمعنى في البلاغة، وكأنه أراد أن يرد على الجاحظ مذهبه في تقديم اللفظ على المعنى، جاعلاً للمعنى مزية هو الآخر في بلاغة الكلام[2].

وللمبرد رسالة صغيرة سماها(البلاغة) أجاب فيها على رسالة أحمد بن الواثق الذي سأله: أي البلاغتين أبلغ؟ أبلاغة الشعر، أم بلاغة الخطب والكلام المنثور والسجع؟ فأجاب المبرد: "إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقاربة أختها، ومعاضدة شكلها..."[3]. ولا نقصد أن المبرد عندما استخدم مصطلح(البلاغة) أنه أراد علم البلاغة المعروف، لكنه ألمح فيه إلى بلاغة الكلام التي تقتضي حسن النظم. وهو بلا شك فهمٌ قريب من معنى(النظم) الذي أصبح فيما بعد نظرية ناضجة على يد عبدالقاهر الجرجاني.

أما **ابن السراج** فقد كان مولعاً بالبحث عن أسرار التركيب، ودقيقاً في تعيين دلالات المفردات في الجمل وعلاقة بعضها ببعض. قال عن نظم الكلام: " والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف. فالاسم قد يأتلف مع الاسم، نحو قولك: (اللهُ إلهُنا)، ويأتلف الاسم والفعل، نحو:

---

(١) ينظر: *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث: القاهرة، ص٢٩٩.

(٢) ينظر: *الشعر والشعراء*، (المقدمة).

(٣) **المبرد**، (١٤٠٥هـ،١٩٨٥م)، *البلاغة*، تحقيق: رمضان عبد التواب،مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة،ط.(٢)،ص٨١.

قام عمرٌو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق ما بينهما"[1].

أما **ابن جني** فقد كانت له جهوده الواضحة في البلاغة عامة وعلم المعاني منه بخاصة، فقد طرح للمناقشة عدداً كبيراً من موضوعات علم المعاني، وأدلى فيها بآراء قيمة لم يُسبق إليها لما فيها من تعليلات وتوجيهات خاصة، لاسيما في تعرضه لأسباب الحُسن والقبح، أو الصحة والخطأ. وكانت له جولات في أبواب غزيرة، نحو الإيجاز والإطناب، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والزيادة، والاستفهام والخبر ...وغير ذلك. إلا أن ما يهمنا في هذا الميدان ما نستشفه من ملاحظات تكون أمارات لمفهوم النظم وسبقه إليه. وخير شاهد على هذه الومضات ما ساقه في(الخصائص) من أمثلة للتعقيد؛ فالتعقيد فيما يبيِّن ابن جني يعد أثراً من آثار الإخلال بقواعد النحو، فعلى الشاعر أو الناثر كي يستقيم كلامه ويتضح معناه أن يلتزم بمراعاة قواعد النحو وملاحظة تطبيقها، فإذا أخل بذلك فقد ضيَّع حسن النظم وحلاوته. ولا يخفى أن هذا يناظر ما كان يرومه عبدالقاهر من النظم حين قال: "فليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم، وأنك قد تبينت أنه إذا رُفع معاني النحو وأحكامُه مما بين الكلم حتى لا تراد فيها جملة ولا تفصيل، خرجت الكلم المنطوق ببعضها في أثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتضى"[2]. وابن جني النحوي سابقٌ في هذا الفهم على عبدالقاهر، ومن أمَثلته التي يوردها

---

(١) **أبو بكر السراج**، (١٤٠٨هـ،١٩٨٨م)، *الأصول في النحو*، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة:بيروت، ط.(٣)، ٤١/١.

(٢) *دلائل الاعجاز*، ص٤٠٣، ٤٠٤.

للتعقيد قول الشاعر:

فأصبحت بعد خطَّ بهجته   كأن قَفْراً رسومَها قلما

أراد فأصبحت بعد خط بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها. ومن ذلك بيت الكتاب:

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكاً   أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه[(١)]

ويذكر لنا ابن جني السبب الذي يدعو الشاعر لنظم هذه الأبيات المعقدة وأضرابها، فالشاعر لم يلجأ إلى ذلك ضعفاً منه باللغة ولا قصوراً عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته "ولكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه"[(٢)].

أما **السيرافي** النحوي فظهرت بوادر النظم لديه في أعقاب الحوار الذي دار بينه وبين أبي بشر متّى بن يونس حول النحو والمنطق ومكانة البلاغة بينهما. إذ قال متّى بن يونس للسيرافي: يكفيني من لغتكم هذا الاسم والفعل والحرف فإني أتبلغ بهذا المقدار إلى أغراض قد هذَّبَتها لي يونان... فرد السيرافي مصححاً وضع النحو وقيمته في النظم قائلاً: " أخطأتَ؛ لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وضعها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الاسماء والأفعال والحروف"[(٣)]. وقد استمر السيرافي في جدله حتى قال: " معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في

---

(١) *الخصائص*، ١/٣٣٩، ٢/٣٩٣.

(٢) السابق، ٢/٢٩٣.

(٣) **أبو حيان التوحيدي**، *المقابسات*، دار الكتاب الإسلامي، ص٧٥.

مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك"[1]. ولا غرو أن عبارة السيرافي هذه هي النظم الذي ردَّده عبدالقاهر في دلائله وأقامه على توخي معاني النحو.

ويظهر النظم عند **الثعالبي** في الميدان الذي أدار عليه كتابه في سر العربية وفقهها؛ في تأليف الكلام ونظمه وبيان صورٍ من الأساليب العربية التي يجمل بدارسي كلام العرب أن يتأملوها ويتأسّوا بها في صوغ أساليبهم[2].

ومن يبحث في تاريخ العربية يجد للنظمِ تاريخاً أقدم من سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم. فقد ثبت أن له جذوراً قديمة تتجلى في الخلافات التي سجلتها دواوين العربية وأخبارها بين النحاة والشعراء، وقد سطَّرت الروايات الجدل القديم بينهم في نقودٍ وجهها أولئك لهؤلاء في نظمهم لبعض أشعارهم[3]. ولعل هذا يؤيد ما نذهب إليه من تأثير النحاة على البلاغيين في

---

(١) السابق، ص٨٠.

(٢) ينظر: **الثعالبي**، *فقه اللغة وسر العربية*، مطبعة الاستقامة: القاهرة. *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، ص١٤٧.

(٣) يعد الفرزدق وعبدالله بن أبي سحاق الحضرمي أشهر من سجلت الروايات بجادلاتهم، فكانت وسيلة الفرزدق في الرد هو هجاء عبد الله الحضرمي بأبيات فيها أخطاء نحوية ليتمكن منه ويزيد في إغاضته. وللاطلاع على هذه الصدامات بينهما ينظر: **عبدالواحد اللغوي**، *مراتب النحويين*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية: صيدا بيروت،ص٢٥. **ابن سلام الجمحي**، *طبقات فحول الشعراء*، ،شرح وتحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني: جدة، ١٦/١. *الخصائص*،٣٦٩/١. **الجرجاني**، *الوساطة بين المتنبي وخصومه*، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل، والبجاوي، دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي وشركاه،١٩٦٦م،ص٨، ٩. **المرزباني**، (١٩٦٥م)، *الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء*، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر،ص١٥٧،١٦٠. *الشعر والشعراء*،ص٤٠. وينظر: أخبار متفرقة في هذه الأخبار في: *المزهر في اللغة*، ٤٩٧/٢، *وأحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*،ص ١٥. سيبويه إمام النحاة، ص١٢. "الكشوفات الجمالية عند الجرجاني"، ص ٤٣٨،٤٣٩. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده،٢٥٢/٢.

أقدم تاريخٍ لنظرية النظم التي اكتملت ملامحها على يد عبدالقاهر الجرجاني.

يتضح مما سبق ملامح فكرة النظم عند النحاة[1]، وأنها فكرة باتت شائعة منذ القرن الثاني الهجري، فكانت إرهاصاتها في أقوال متناثرة يديرها اللغويون حول القبح والحسن تارة، أو حول مفهوم نحو المعنى كما كان يتصوره نحاة العرب الأوائل تارة أخرى. وهو فهم واسع للنحو لا يقتصر على النظر في الحركات الإعرابية وأنها جاءت بأثرٍ من عامل، إنما كان يسعى فيه أربابه الأوائل إلى النظر في دلائل تأليف الكلمات وارتباط عناصر الجملة بعضها ببعض. أو في تناولهم لقضية اللفظ والمعنى التي يُتوصل بها إلى إعجاز القرآن الكريم. وقد نقل عبد القاهر عن النحاة كثيراً من ملاحظاتهم، ثم بنى عليها فصول دلائله، ولعل أوضح صورة لذلك ما نراه في باب فروق الخبر التي نقلها عن المبرد[2]. وقد كان عبدالقاهر نفسه يعترف صراحة بأن العلماء قد سبقوه إلى مفهوم النظم واعتقادهم بأهميته في تجلية المعنى وإدراك فروق الكلام، فقال: " وقد علمتُ إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم، وتفخيم أمره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه"[3].

---

(١) ولسنا معنيين هنا بتتبع فكرة النظم عند غير النحاة، نحو: بشر بن المعتمر، وابن المقفع، والعتابي، والجاحظ، والخطابي، والرماني، وأبو هلال العسكري، والباقلاني، والقاضي عبد الجبار؛ لأننا لا نقصد في هذا الموضع من الدراسة التأريخ لنظرية النظم وإنما أردنا أن نثبت دور النحاة وأسبقيتهم في بناء هذه النظرية قبل نضجها على يد عبدالقاهر. وقد تناول عدد من الباحثين نظرية النظم بالدراسة والبحث وتتبع مسارها التاريخي. ينظر: *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، وأساليب بلاغية، ص٦٨. *البلاغة تطور وتاريخ، ودراسات بلاغية، ودراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة*،ص١٧٤ وما بعدها، *الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم*،ص٩٣، ٩٤.

(٢) ينظر: السابق، ص٢٤٢.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٦٣.

المبحث الرابع

الملامح الدلالية في مؤلفات النحاة واللغويين الأوائل

يرتبط الحديث عن النظم الذي ثبتت بذوره الأولى عند النحاة وأرباب اللغة، أو كما يسميه عبدالقاهر معاني النحو، بموضوعٍ نرى التطرق له أمراً مهماً لاستكمال فهم معاني النحو الذي بنى عليه عبدالقاهر دلائله فيما بعد. ويتطلب هذا الفهم أن نقف على المواضع التي تظهر **الملامح الدلالية في مؤلفات النحاة**، لينبري لنا أن معاني النحو أو(نحو المعنى)، الذي هو موضوع الكتاب، كانت بذوره الأولى عند أوائل النحاة.

لقد كان نحاة العربية الأوائل دلاليين في تناولهم النحو، أو بعبارة أخرى كانوا يدرسون التراكيب النحوية انطلاقاً من دلالتها، ويحتكمون إلى المعنى في تعليل الظواهر اللغوية، فضلاً عن أن قسماً كبيراً منهم كان يؤيد الاستعمال اللغوي على القاعدة المخالفة له. وقد سجَّلت لنا كتب الأخبار ما يشهد بهذا الحس الدلالي الذي اتسموا به، فكانوا أقرب إلى فهم روح النحو الذي كان يتحلى بمنهجية تلازم العلوم الذي اختفى أثره في مرحلة انفصال العلوم في عصر المتأخرين، كما بينا. وإذا أردنا أن نقدم صورة لتلك الملامح الدلالية نجد أن أبرزها يتجلى عند النحاة في: فهمهم لوظيفة النحو، ومن ثم تعريفهم له تعريفاً يتفق مع وظيفته، إلى جانب اعتدادهم بالإعراب وسيلة الإبانة عن المعنى، فضلاً عن تعريفهم الجملة تعريفاً يصطبغ بالدلالة، وإليك جانباً من هذا التصور:

إن من ينظر في كتب القدماء يجد عندهم **تعريفاً للنحو** يخالف ما تعارف عليه المتأخرون منهم ممن تأثروا بالفلسفة تأثراً كبيراً. فقد عرّف المتقدمون

النحو تعريفاً أقرب إلى الفهم المطبوع الخالي من التأثر بالتعليلات والحوارات التي جاء بها عصر التأثر بالفلسفة اليونانية. فقد عرَّف ابن جني النحو بأنه: "انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب

وغير ذلك"(١). وهو بلا شك مخالف تماماً لتعريف المتأخرين له حين ذهبوا إلى أن النحو "علمٌ يبحث فيه عن أواخر الكلم إعراباً وبناء"(٢). فقصروا النحو على الإعراب وما يتبعه من فلسفة العامل. ويبدو أن هناك فرقاً بين التعريفين؛ إذ إن النحو في التعريف الأول يرادف قولنا: (علم العربية)؛ أي إن النحو عام يشمل معطيات الدرس اللغوي دون الاقتصار على علمٍ واحد منها، ولعل هذا هو لب ما تدعو إليه الدراسات الحديثة في العودة إلى مناهج القدماء في إدراك قيمة تلازم العلوم وتكاملها.

أما النحو في التعريف الثاني فيعنون به النحو الذي هو قسيم الصرف، ذاك الذي أقاموه على النظر في الحركات الإعرابية وتبريرها بمعزلٍ عن علوم العربية الأخرى، أو بعبارة أخرى بمعزلٍ عن معطيات العربية في الدرس الدلالي، وبعيداً عن إدراك وظيفة النحو أصلاً، تلك التي تتمثل في فحوى ما جاء في نص الزجاجي حين سأل عن الفائدة من تعلُّم النحو وأكثر الناس يتكلمون بغير إعراب ولا معرفة به، فأجاب: "الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيَّر، وتقويم كتاب

---

(١) *الخصائص*، ١/٣٤.

(٢) *حاشية الصبان*، ١/١٦. **خالد الأزهري**، *شرح التصريح على التوضيح*، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، ١/١٤.

الله عز وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة. لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقَها من الإعراب"(١). والإعراب الذي ينصون على أهميته هنا يعد عنصراً أساسياً في التفريق بين المعاني، " لأن جعل الحركات في الأواخر دالة على المعاني من أحسن ما عُمِل في الكلم وأخصره"(٢)، وقد قال أبو حيان: "والكلام يتغير المراد فيه باختلاف الإعراب"(٣)، والإعراب كما نص ابن جني "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"(٤)، وهو "الفارق في بعض الأحوال بين المعاني المتكافئة"(٥). و"أن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الاسماء من المعاني"(٦). وقد وُضِع الإعراب كما نص السيوطي "في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلف عليها، ولذلك استغنى عن الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها

---

(١) *الإيضاح في علل النحو*، ص٩٥.

(٢) ينظر: **ابن أبي الربيع**(١٤٠٧هـ،١٩٨٦م)، *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، ،تحقيق: عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي:بيروت، لبنان، ط.(١)،١/١٧٧. وقال أيضاً: "إن الحركات"وضعت في الأصل لفهم هذه المعاني" ١/١٧٢.

(٣) *الإمتاع والمؤانسة*،١/٧١. وبمثل هذا قال ابن خلدون:" إن الدلالة تتغير بتغير هذه الحركات".(*مقدمة ابن خلدون*، ص١٠٥٧).

(٤) *الخصائص*،١/٣٥.

(٥) *تأويل مشكل القرآن*، ص١٤.

(٦) **أبو القاسم الزجاجي**، (١٤١٧هـ،١٩٩٦م)، *الجمل في النحو*، ، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة: بيروت،لبنان، ط.(٥)، ص٢٦٠.

بصيغها فلم تحتج إليه"[1]، وهو "من أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات على كثير من المعاني، مثل الحركات التي تُعيِّن الفاعل من المفعول من المجرور...وليس ذلك إلا في لغة العرب"[2]، وهو الأداة الطيعة التي تساعد المتكلم ليتسع في كلامه معبراً عما في نفسه من معاني[3].

فالإعراب الذي فهمه اللغويون والنحاة الأوائل، كما نقلنا عنهم نصوصهم، يعد شقاً من مباحث الدرس الدلالي، وهو فهمٌ يخالف ما ربطه به المتأخرون من النحاة بأنه أثر من عامل لفظي أو معنوي، مع ما في هذا القول من جدل فلسفي وحوار منطقي يجر وراءه أصولاً ذات طابع فلسفي منطقي، وهي التعليل وما يؤديه من تسويغ الحركة تسويغاً فلسفياً، أو التأويل فيما تتطلبه المناسبة بين الحركة الإعرابية والقاعدة النحوية.

ولا يخفى أن فهم الأوائل من النحويين واللغويين للإعراب على هذا الحد، وما فيه من اللفتة الواعية في ربطه بالدلالة، قد كان إرهاصة لانطلاق علماء المعاني فيما بعد، فبنوا عليه منهجهم في دراسة ظواهر اللغة، وفهم

(١) **السيوطي**، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م)، *الأشباه والنظائر*، مراجعة: فايز ترحيني،دار الكتاب العربي: بيروت،ط.(٣)، ١/٣٣٥.

(٢) *مقدمة ابن خلدون*، ص١٠٥٦ وينظر: ص١٠٥٧.

(٣) ينظر: *الإيضاح في علل النحو*، ص٦٩، ٧٠. وقد اعتنى العلماء اللغويون المحدثون بدلالة الإعراب عناية بالغة، ونذكر منهم العقاد، يقول: "ويرى أناس من مؤرخي اللغات أن الإعراب في اللغة العربية أثر من آثار استخدام الحركة في التعبير عن المعنى، وأن اللغة العربية تفردت بين لغات العالم بهذه الخاصية الفنية"(**عباس العقاد**، *اللغة الشاعرة*، منشورات المكتبة العصرية، بيروت: صيدا، ص١٥).

طبيعة الدرس اللغوي ووظيفته الأصل في انتحاء سمت كلام العرب. ومن ينظر في مفهوم الإعراب عند علماء المعاني لا يجد اختلافاً كبيراً بين المنهجين، فقد كانت أقوال علماء المعاني امتداداً لتاريخ الدرس الدلالي الذي شق طريقه أوائل اللغويين. ويؤيد هذ اهتمام عبدالقاهر بالفائدة الدلالية للإعراب، فقال في هذا السياق: "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"(١). فأراد بالإعراب المعنى الذي قصده اللغويون الأوائل باعتداده قرينة دالة للكشف عن المعاني وتمييزها، وهو فهم يقود إلى التأسيس لفهم يساعد على إدراك معنى المعنى(٢).

ولا يخفى أن فهم النحو أو الإعراب على هذا الحد يمثل فهماً سلقياً مطبوعاً للغة، فيلتقي البدوي والنحوي في فهمه، وإن اختلفا في المصطلح؛ لأنهما ينطلقان من منطلق واحد وهو استشفاف اللغة بوصفها وسيلة للإفهام، قال عبدالقاهر في هذا الصدد: " إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات: فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: جاءني زيدٌ راكباً، وبين قوله: جاءني زيدٌ الراكب، لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال: راكباً كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في(راكب) أنه حال، وإذا

---

(١) *دلائل الاعجاز*، ص٢٣.

(٢) ينظر: **محمد بلوحي**، (أيلول ٢٠٠٤م، رجب ١٤٢٥هـ)، *"الأسلوب بين التراث البلاغي العربي والأسلوبية الحداثية"*، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب: دمشق العدد ٩٥، السنة الرابعة والعشرون.

قال(الراكب) أنه صفة جارية على زيد..."[1]. ولا يخفى أن فضل السبق في فهم طبيعة الإعراب وغايته قد كانت لعلماء النحو.

ولما أصبح(الإعراب) من اهتمامات علماء المعاني البلاغيين، قُرِن كثيراً بالفصاحة والبلاغة إن من حيث أصل الوضِع أو الاصطلاح، فجعلوا إعراب الكلمة شرطاً لفصاحة التركيب؛ لأن" إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام، وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه"[2]. وقد رد ابن سنان قديماً على من منع أن تكون الفصاحة مشروطة بالإعراب ومتابعة كلام العرب، فقال: "ثم يقال لمن عساه أن يكون إعراب الكلام شرطاً في فصاحته: هل يجوز عندك أن يكون عربياً وإن استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب؟ فإن قال: نعم، لزمه أن يكون متكلماً باللغة العربية إذا سمى الفرس إنساناً والسواد بياضاً والموجود معدوماً وغير ذلك من الكلام، وهذا حد لا يذهب إليه محصِّل، وإن قال: لايكون عربياً حتى يضع كل اسم في موضعه، ويلفظ به على حدِّ ما يلفظ به أهله، قلنا: فقد دخل في هذا إعراب الكلام، لأن معانيه تتعلق به، وهو الدليل على المقصود منها، وبه يزول اللبس والجواز فيها، وإذا ثبت أنه لا يكون عربياً حتى يجري على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط في فصاحته تبعهم فيما تكلموا به"[3].

وقد ربط الباحثون المعاصرون بين ثلاثة مصطلحات، اثنان منها تستهل بهما كتب البلاغة أحياناً كثيرة، هما: البلاغة والفصاحة، والثالث منهما ما دار عليه اللسان العربي، ونعني به: الإعراب. فذهب أحد الباحثين إلى أن أصل الوضع مشتركاً بين هذه الكلمات الثلاث؛ فالبلاغة تعني في أصل

---

(١) *دلائل الاعجاز*،ص٣٢١.

(٢) *سر الفصاحة*، ص١٠٨.

(٣) *السابق*، ص١٠٩، ١١٠.

الوضع الوصول إلى المكان، تقول: بلغ المكان إذا وصل إليه، فاستعير هذا للدلالة على الوصول إلى المتلقّي. والفصاحة هي الإبانة والخلوص من الشوائب، فاستعير هذا اللفظ للدلالة على خلوص الكلام من شوائب اللفظ، وعيوب المنطق، وعثرات الخطاب. والإعراب هو الإبانة والإفصاح في أصل الوضع. ويعلّق على هذا قائلاً: "وعلى هذا، يتبين أن هذه المصطلحات الثلاثة تلتقي فيما بينها في أصل الوضِع في الدلالة على تجاوز نقص وقصور؛ فلا ينقطع الطريق بالإنسان إذا أراد أن يصل إلى المكان، فبذلك يبلغه، ولا يشوب الفصاحة ما يعكرها، ولا يشوه الإعراب ما يذهب بوجه الكلام. ويتبين كذلك أن الهدف منها –حتى في الاصطلاح، أن تصل الرسالة إلى المتلقّي، بصورة صحيحة راقية لا تشوبها شائبة"[(١)]. فضلاً عن أن الإعراب وجه من وجوه البلاغة حين يكون للإعراب وظيفة بلاغية تؤديها في اللسان العربي[(٢)] عندما يكون أداة الإبانة عن المعاني إذا اتفقت التراكيب وتماثلت[(٣)]. وقد ربط مهدي المخزومي بين الإعراب أوالنحو والفصاحة والبلاغة، فقال: "وليس صحيحاً ما زعموا من أن هناك خبراً صحيحاً نحوياً، غير صحيح أو غير فصيح بلاغياً؛ لأن الفصاحة البلاغية: هي الصحة النحوية، وأن ما كان شرطاً في فصاحة الكلام: من خلوصٍ من تنافر الحروف، ومخالفة القياس، والتعقيد اللفظي والمعنوي، ومن مطابقة

(١) **سمير استيتيه**، (رجب ١٤٢٢هـ، سبتمبر ٢٠٠١م)، "*روافد البلاغة، بحث في أصول التفكير البلاغي*"، جذور (التراث) العدد ٦، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ص٢٥٧.

(٢) ينظر السابق، ص٢٥٨.

(٣) لقد قامت الباحثة بدراسة الفروق الدلالية بين التراكيب المتطابقة في بنائها النظمي وما يحدثه الإعراب من دور في التفريق بين معانيها. ينظر: **خلود الصالح**، (١٤٢٥هـ)، *أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية*، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

لمقتضى الحال. شرط في صحة الكلام؛ لأن صحة الكلام مشروطة بتمام التفاهم وتحققه"[1].

وبإنعام النظر فيما سبق يتبين أن وظيفة النحو التي تكمن في انتحاء سمت كلام العرب لا تتحق إلا بتماس الفصاحة والبلاغة بالإعراب، وهذا بدوره يقود إلى إدراك الصلة القائمة بين النحو وعلم المعاني، يقول أحمد الجواري مبيناً العلاقة الوثيقة بين وظيفة العلمين: النحو والمعاني: "وهل الصحة في الكلام صيغة لها استقلالها عن صفة البلاغة والفصاحة والجمال؟

وفي الإجابة على هذا التساؤل وأمثاله ينبغي لنا أن نتذكر الحقيقة الآتية، وهي أن انتحاء سمت كلام العرب والقصد إلى طريقهم في التعبير لابد أن يشتمل على الصفتين متداخلتين متكاملتين في وقت معاً، وهي الصحة والبلاغة، بل إن من أهل العلم بالعربية من لايقبل أن يقيم بينهما حاجزاً، ولا يرى أن يكون بينهما افتراق"[2].

وعوداً إلى ما سبق، فقد تبين اهتمام نحاة العربية واللغويين الأوائل بدلالة الإعراب، إذ إن الإعراب في أصله هو الإبانة، كما بينا، واللغة لم توضع في أصلها إلا للإبانة والإفهام وليعبر كل قومٍ عن أغراضهم[3]. فعوَّلوا على المعنى في إدراك كثير من المسائل اللغوية والنحوية وتمييزها.

وإذا انتقلنا إلى موضوع آخر نتحرى فيه الدلالة عند النحاة واللغويين

---

(١) **مهدي المخزومي**،(١٩٨٥م) *في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث*، ط.(٣)، ص١٦٥.

(٢) *نحو المعاني*، ص٢٢.

(٣) ينظر: *الخصائص*، ١/٣٣.

نجد لهم تعريفاً لـ**(الجملة)** يكشف عن اهتمام آخر بالدلالة والتفات إلى المعاني، فقد نص ابن جني على أن الجملة " كل لفظٍ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه"(١). فكانت هذه النظرة الدلالية بمثابة ركيزة اهتم بها علماء المعاني فأفادوا منها في تحديدهم الجملة وماهيتها، وسنفصل القول في هذا في فصل قادم إن شاء الله.

ومن المظاهر الأخرى التي يبرز فيها نحو المعنى في الدرس النحوي الأول، ما يتجلى في مذهب كثير من النحاة في **تعويلهم على المعنى في الاستدلال على وجوه الإعراب**، وعلى رأس هؤلاء سيبويه، فقد كان كثير الاستدلال بالمعنى، وحيثما نظرت في كتابه طالعك وجه المعنى في كلامه. ومن ذلك استدلاله على جواز رفع بعض المصادر على الابتداء وإن كانت نكرات استناداً إلى المعنى، قال:" هذا بابٌ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والاسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليك ولبيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وويسٌ لك، وويلةٌ لك، وعولةٌ لك، وخيرٌ له، وشرٌ له، و﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٢) فهذه الحروف كلها مبتدأةٌ مبنيٌ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنّ

أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أن(حسبك) فيها معنى النهي، وكما أن(رحمةُ الله عليه) فيه معنى رَحِمه اللهُ، فهذا المعنى فيها، ولم تُجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها

---

(١) *الخصائص*، ١/١٧.

(٢) هود : ١٨.

وتزجيتها"[1].

ومن هؤلاء المستدلين بالمعنى **الفراء** الكوفي، فقد أبان عن تمسكه بالمعنى في مواضع كثيرة مما أعربه في كتابه(معاني القرآن)، وسنسوق مثالاً واحداً من كلامه لنتبين طريقته في الاستدلال بالمعنى. قال وهو يفسر قوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا ...﴾[2]: " جاءت (أن) في موضع، وأسقطت من آخر، فقال في موضع آخر: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾[3]، وقال في موضع آخر: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[4]. فمن ألقى(أن) فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها، والفعل في موضع نصب... وأما إذا قال(أنْ) فإنه مما ذُهب به إلى المعنى الذي يحتمل دخول(أنْ)؛ ألا ترى أن قولك للرجل: مالَكَ لا تصلي في الجماعة؟ بمعنى: ما يمنعك أن تصلي؟ فأدخلت (أنْ) في (مالَكَ) إذ وافق معناها معنى المنع. والدليل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[5]، وفي موضع آخر ﴿مَالَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[6]، وقصة إبليس واحدة، فقال فيها بلفظين ومعناهما واحد وإن اختلفا[7]. ومثله ما حُمل على معنى هو مخالف لصاحبه في اللفظ قول

---

(١) *الكتاب*، ١/٣٣٠.

(٢) البقرة : ٢٤٦.

(٣) الحديد : ٨.

(٤) إبراهيم : ١٢.

(٥) الأعراف : ١٢.

(٦) الحجر:٣٢.

(٧) *معاني القرآن*، ١/١٦٣ ، ١٦٤.

الشاعر:[1]

يقول إذا اقْلولى عليها وأقْرَدتْ ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

فأدخل الباء في(هل) وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في(ما) الجحد؛ كقولك: ما أنت بقائلٍ. فلما كانت النية في(هل) يراد بها الجحد أُدخلت لها الباء"[2].

وقد أكد مراعاة المعنى عند الإعراب غير واحد من النحاة، فصرح بذلك **ابن جني**، فقال:" وذلك أنك تجد في كثيرٍ من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب. فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۞ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[3]. فمعنى هذا: أنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو(يوم تبلى)، وبين ما هو معلَّق به من المصدر الذي هو الرَّجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه، احتلْتَ له، بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر،

(١) هو الفرزدق. والبيت من قصيدة يهجو فيها جريراً ورهطه. ينظر: **ابن منظور**، (١٤١٠هـ،١٩٩٠م)، *لسان العرب*، المكتبة التجارية، الشامية: مكة المكرمة، ط.(١)،مادة(قلا)١٥/٢٠٠.

(٢) *معاني القرآن*،١/١٦٣ ، ١٦٤.

(٣) الطارق : ٨ ، ٩.

ودل(رجْعه) على(يرجعه) دلالة المصدر على فعله"[1].

ويظهر أن اهتمام كثير من النحاة بالمعنى في استنباط وجوه الإعراب هو الذي دعى إليه علماء المعاني فيما بعد، إذ إن تعليقات عبدالقاهر الجرجاني في معاني النحو ودلائل الإعراب قد استنبطها من النحاة الذين كانوا يتوجهون في أحكامهم إلى المعنى، فيستدلون به ويحتكمون إليه. فجعل عبدالقاهر المعاني النحوية وأحكامها مرجع الصحة وذاك الفساد وتلك المزية. ومن الأمثلة التي ساقها على الإعراب المفسد للمعنى ذهاب المعربين في قول تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا﴾[2] إلى رفع (ثلاثة) على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثةٌ؛ لأن هذا التقدير شبهة لإثبات أن ههنا آلهة، فالنفي هنا يدحض أن تكون عدة الآلهة ثلاثة ولا يدحض أن تكون آلهة. وإذا أدى هذا التقدير إلى هذا الفساد وجب أن يعدل عنه إلى غيره. والوجه عند عبد القاهر أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ، ويكون التقدير: ولا تقولوا لنا آلهةٌ ثلاثةٌ أو في الوجود آلهةٌ ثلاثةٌ[3].

ولم يقتصر النحاة على المعنى في الاستدلال به على الإعراب فحسب، إنما اعتنوا كذلك **بالمعنى في سياق الكشف عن دلالات الأوضاع النحوية**، وعلى رأس هؤلاء سيبويه حين أشار إلى ارتباط بعض الأوضاع النحوية بدلالات خاصة، وعبارته في بيان أهمية التقديم والتأخير خير ما يمثل ذلك، حين قال: " كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا

---

(١) *الخصائص*، ٢٥٥/٣.

(٢) النساء : ١٧١.

(٣) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٢٩٠.

جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[1].

وقد عنى قسمٌ من النحاة بعد سيبويه بالكشف عن الفروق الدلالية للأوضاع النحوية للتركيب، وروى الزجاجي أن أبا العباس المبرد قال: "الفرق بين (ضربتُ زيداً) و(زيدٌ ضربته) أنك إذا قلت: ضربتُ زيداً، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيدٌ ضربته، فإنما أردت أن تخبر عن زيد"[2].

ولأبي سعيد السيرافي كلام مفيد في ارتباط الأوضاع النحوية بدلالتها، وقد ذكرنا سابقاً نصاً له يفيد هذا[3].

وقد أفاد علماء المعاني كثيراً من النحاة في هذا الميدان، وحسبك شاهداً على ذلك ما أفادوه مما قدمه أبو العباس في فروق الخبر في القصة المشهورة التي عبَّر فيها الكندي الفيلسوف عن الحشو الذي يجده في كلام العرب، في أقوالهم: عبدُالله قائمٌ، وقولهم: إن عبدَالله قائمٌ، وقولهم : إنَّ عبدَالله لقائمٌ. إذ إن الألفاظ فيها متكررة والمعنى واحد. ففسر له

أبو العباس اختلاف معاني التراكيب السابقة لاختلاف ألفاظها، وقد فصلنا القول فيها سابقاً[4].

وبمرورٍ سريعٍ على دلائل الإعجاز يجد القاريء أن عبدالقاهر قد عُني بالكشف عن الفروق الدلالية بين الأوضاع النحوية عناية فائقة، وخير ما

---

(١) *الكتاب*، ١/٣٤.

(٢) *الإيضاح في علل النحو*، ص١٣٦، ١٣٧.

(٣) ينظر: *الامتاع والمؤانسة*، ١/١٢١.

(٤) ينظر: *دلائل الاعجاز*، ص٢٤٢.

يمثل ذلك قوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها... وذلك أنّا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقُ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هوالمنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرجْ أخرجْ، وإن خرجتَ خرجتُ، وإنْ تخرجْ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إنْ خرجتَ، وأنا إنْ خرجتَ خارجٌ..."[1]. ومن الأمثلة الأخرى لاهتمام عبدالقاهر بالكشف عن اختلاف الأوضاع النحوية، قوله: "ومن فروق الإثبات أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ. فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرضٌ خاص، وفائدة لا تكون في الباقي"[2]. ثم يفسر كل وجه من الأوجه السابقة والفروق الدلالية بينها.

وبمقارنة بسيطة بين أمثلة النحاة في مؤلفاتهم وأمثلة عبدالقاهر في دلائله، نجد أن كلتا الطائفتين قد تناول الدلالة للكشف عن أوجه الاختلاف في الأوضاع النحوية، ولعل هذا أحد الأدلة التي نستدل بها على أن علم المعاني نحو في أصله، وأن عناية علماء المعاني بالمعاني هو منهج أوائل النحاة الذين اعتنوا بوسائل الكشف الدلالي عناية فائقة.

وإذا تأملنا جلياً في قسمٍ من مؤلفات النحاة نجد فيها مظهراً آخر من

---

(١) السابق، ص٦٤.

(٢) السابق، ص١٣٦.

مظاهر الدلالة، ويبرز ذلك بوضوح في **احتكامهم إلى المعنى في تعليل كثيرٍ من الأحكام النحوية**، وخير شاهد على ذلك تعليل الخليل دخول الفاء على خبر الاسم الموصول، قال سيبويه: " وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لمَ جاز دخول الفاء ههنا، و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبدالله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبدُالله فله درهمان؟

فقال: إنما يحسن في(الذي) لأنه جعل الآخِر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأْتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبدُالله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطيةُّ مع وقوع الإتيان. فإذا قال: له درهمان، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيانَ سبب ذلك. فهذا جزاءٌ وإن لم يُجزم؛ لأنه صلة"[(1)].

ومن ذلك ما رواه ابن جني من تعليل تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر، فقال: " حكى الأصمعي عن أبي عمرو، قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟"[(2)].

ولا يقتصر اهتمام النحاة بالمعاني عند معاني الألفاظ أو الحركات والسكنات، لكنهم تنبهوا منذ وقت مبكر إلى **دور المعنى الاجتماعي** وأثره في إيضاح دلالة التراكيب والنصوص، ونعني به دلالة السياق أو المقام Context Of Situation. فانبرت تحليلات قسمٍ منهم وفقاً للمقام أو

---

(١) *الكتاب*، ١٠٢/٣.

(٢) *الخصائص*، ٢٤٩/١.

الموقف الذي أُطلق فيه النص أو ارتجل فيه، ويظهر أن هذا الميدان قد تبوأ مكانة واضحة في نظرية المعنى، بل يلتقي مع ما تنادي به اليوم الدراسات الحديثة وفق المنهج الوظيفي(Functionalism) في أن دراسة الجمل أو التراكيب يجب أن تتسع لتتجاوز حدود الدراسة اللغوية وحدها إلى العناصر الخارجية المحيطة بالحدث اللغوي، نحو: موقف المتكلم، وحال المخاطب، والمتغيرات الأخرى التي تكتنف الخطاب. وقد تخصصت إحدى مدارس الوظيفية بهذا الاتجاه وهي مدرسة فيرث Firth تلك التي اعتنت بالسياق وجعلته عنصراً هاماً في الدلالة[1].

وتَظهر المؤشرات الأولى في الاهتمام بدور السياق في فهم النص وتحليل الوظائف اللغوية المكونة لبنيته، في أقدم النصوص النحوية المدونة بين أيدينا. ففي كتاب سيبويه نلمح عدداً من الحكايات التي ظهر فيها اعتماده على فهم السامع وحسن إدراكه، ومن ذلك ما قاله في باب ما يضمر فيه الفعل: " وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجِّهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ وربِّ الكعبة، حيث زَكِنتَ أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكّةَ واللهِ"[2]. أو قلت: " زيداً، أي أوْقِعْ عملَك بزيدٍ. أو رأيت رجلاً يقول: أضْرِبُ شرَّ الناسِ، فقلت: زيداً. أو رأيت رجلاً يحدِّث حديثاً فقَطَعَه، فقلت: حديثَك"[3]. ومن ذلك " أن ترى الرجل قد قدِم من سفرٍ فتقول:

---

(١)See: **J.R.Firth**, (1957), *Papers in Linguistics,* Oxford University Press. Information structure, the syntax, discourse interface, p.74.

وينظر: *مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين*، ص٣٠٥.

(٢) *الكتاب*، ١/٢٥٧.

(٣) السابق، ١/٢٥٣.

خيرَ مقدمٍ، أو يقول الرجل: رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً وما سرَّ "[١]. فسيبويه حين يفسر هذه الأنماط التعبيرية المسموعة عن العرب، ويعمد إلى تحليل الظواهر الإعرابية الموافقة لتعبيرها، يعتمد السياق والمعنى الاجتماعي الذي رافقها مما سماه (الحال)[٢].

وقد أفاض ابن جني كثيراً في الحديث عن المقام وأهميته في الكشف عن معاني التراكيب والتعابير، فكان عظيم الاهتمام بالسياق حفيًّاً به يراه عاملاً أصيلاً في فهم الدلالة، ولا يمل من ترديد وتأكيد أهميته في فهم دلالة بعض الجمل، وقد عرض في خصائصه أهمية المشاهدة والعيان؛ أي العناصر غير اللغوية في تبليغ المعنى، فنطق بكلامٍ لا يصدر إلا على لسان لساني حديث يلتقي مع مدرسة فيرث في اهتمامها بالسياق، وبالمدرسة التوليدية التحويلية التي اهتمت بالبنية العميقة والأصداء النفسية في تفسير التراكيب في بنيتها السطحية ومترتباتها النفسية في البنية العميقة[٣]، فقال: "نعم؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا؛ ألا ترى إلى قول سيبويه: (أو لعل الأول وصل إليه علمٌ لم يصل إلى الآخر) يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية؛ والآخِر–لبعده عن الحال، لم يعرف السبب للتسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتق هذا، بأن تجمع بين معنى الصوت، وبين معنى(ع ق ر) لبعد عنك وتعسَّفت. وأصله

---

(١) السابق،١/٢٧٠.

(٢) ينظر: **صاحب أبو جناح**، (١٤١٩هـ،١٩٩٨م)،*دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها*، دار الفكر للطباعة والنشر:عمّان، الأردن،ط.(١)، ص٢١٥. *أبحاث في اللغة*، ص٤٨. *دليل القاعدة النحوية عند سيبويه*،ص٢٧.

(٣) *Key concept in language and linguistics*, p.66.

أنَّ رجلاً قُطعتْ إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته"[١].

كما عرض ابن جني لسياق الحال وتعلقه بالدلالة في مسائل الحذف، فقال: "... وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب، من قولهم: سِير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لِما دلَّ من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان واللهِ رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي: رجلاً فاضلاً كريماً، أو نحو ذلك، ... وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحِزاً أو مبخَّلاً أو نحو ذلك"[٢]. فجمع ابن جني في هذا النص قسماً من القرائن التي تدل على المحذوف، فبالإضافة إلى **السياق** هناك **النبر**؛ وهو الضغط على مقطع معين من مقاطع الكلمة ليصبح بارزاً في ذهن السامع[٣]. وهناك **التنغيم**، وهو ارتفاع الصوت وانخفاضه

---

(١) *الخصائص*، ١/٦٦.

(٢) السابق، ٢/٣٧٠، ٣٧١.

(٣) ينظر: **ماريوباي**، (١٩٨٣م)، *أسس علم اللغة*، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب: القاهرة، ط.(٢)، ص٩٣. **عصام نور الدين**، (١٩٩٢م) *علم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا)*، دار الفكر اللبناني: بيروت ط.(١)، ص١١٠. **خليل عمايره**، (١٩٨٢م) "وقفة مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع"، مجلة أقلام، وزارة الثقافة: العراق، ص١.

للتعبير عن معنى معين[1]. وهناك حركات المتكلم بشفتيه أو بوجهه أو بعينيه ...ونحو ذلك مما يكون التعبير بأحدها وسيلة للتعبير عن معنى تام مستغنياً عن ذكر بعض أركان الجملة.

ولا يخفى أن توجه بعض اللغويين للاهتمام بالسياق كان يقابله صدى كبير عند علماء المعاني الذين كانوا يعبرون عنه بالمقام، وقد قدمت البلاغة العربية لدراسة المعنى الاجتماعي أو المعنى الدلالي، فكرتين تعدان اليوم من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث في بحثه عن المعنى الاجتماعي الدلالي: وأولى هاتين الفكرتين فكرة(المقال)Speech event والثانية فكرة(المقام) Context of Situation. وقد عبر تمام حسان عن هذه اللفتة التي كانت في البلاغة العربية، فقال: "وأنبل من ذلك أن علماء البلاغة ربطوا بين هاتين الفكرتين بعبارتين شهيرتين أصبحتا شعاراً يهتف به كل ناظر في المعنى: العبارة الأولى (لكل مقامٍ مقال) والعبارة الثانية(لكل كلمةٍ مع صاحبتها مقام)"[2].

ومن مظاهر الدلالة الأخرى التي كان النحاة على وعيٍ بها هو ترديدهم عبارة **(الخوف من اللبس)** فيما تصور اهتمامهم بوضوح الدلالة وخلوصها مما يلبس، فكانوا يرون أن وضوح المعنى هو الغاية من اللغة

---

(١) ينظر: **براجشتراسر**،(١٤١٧هـ، ١٩٩٧م)، *التطور النحوي للغة العربية*، تصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي:القاهرة، ط.(٣)، ص٧١. أسس علم اللغة، ص٩٣. **كمال بشر**، (١٩٨٠م)، *علم اللغة العام (الأصوات)*، دار المعارف: مصر،ط.(٧)، ص١٦٢. *علم وظائف الأصوات اللغوية(الفونولوجيا)*، ص١٠٨ وما بعدها. **أندريه مارتينيه**، (١٩٨٤،١٩٨٥م)، *مبادئ اللسانيات العامة*، ترجمة: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، ص٨٢.

(٢) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٢٠.

وباب التواصل بين الأفراد، لذا كانوا يسمحون بخرق القاعدة إذا أمن اللبس، فيُعطَى الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس، كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ(١). كما أنه قد يُقدم الخبر على المبتدأ إذا أُمِن اللبس(٢). فكانوا يرون أن "المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ"(٣)، قال ابن جني: " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لايشذ شئ منها عليك"(٤).

يتضح مما سبق عرضه، اعتماد النحاة الدلالة عنصراً من عناصر دراسة التراكيب، لتوجيه إعرابها، أو الكشف عن اختلاف أوضاعها، أوتعليلها، أوتمييزها من خلال سياقها الذي ترد فيه، فضلاً عما عرضنا له سابقاً من عناية النحاة، لاسيما سيبويه منهم، بالاستعمال اللغوي وترجيح كفته على كفة القواعد النحوية، بل والاعتماد على الذوق في تعليل الظواهر أوالحكم

---

(١) ينظر: **جمال الدين محمد بن مالك**، (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م)، شرح *التسهيل*، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر: القاهرة،ط.(١)، ١٣٢/٢. **ابن هشام الأنصاري**، (١٤١١هـ، ١٩٩١م)، مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجيل: بيروت،ط.(١)،٤٦٦/٢. **السيوطي**، (١٤١٣هـ ١٩٩٢م)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة: بيروت،٦/٣.

(٢) ينظر: *المقتضب*،٩٥/٣، شرح *التسهيل*، ٢٩٦/١.

(٣) *همع الهوامع*، ٢٢/١.

(٤) *الخصائص*،٢٨٣/١،٢٨٤. وقد كتب تمام حسان مقالات كان يتعقّب فيها اهتمام النحاة بوضوح المعنى وتحريهم أمن اللبس. ينظر: مقالات في اللغة والأدب، في المقالتين: " *احتمالات اللبس في نظام اللغة العربية، دراسة وتطبيق*"،ص ٣٢. " *درجات الصواب والخطأ في الاستعمال العربي*" ،ص٢٠٦.

على التراكيب النحوية[1]، ويؤيد ذلك ما نص عليه الأعلم الشنتمري، حين قال: "وسيبويه رحمه الله ممن يأخد بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ"[2].

ويؤيد ذلك أيضاً ما رد به السيرافي على متّى بن يونس في المناظرة التي كانت بين النحو والمنطق وما ادعاه متّى من أن النحو يهتم باللفظ دون المعنى فردّ عليه السيرافي رداً أظهر فيه عناية النحو بالدلالة، فقال: " وإنما دخل العُجب على المنطقيين لظنهم أن المعاني لا تُعرف ولا تُستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلّفهم، فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون. وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وادّعوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى"[3].

ومن هنا يظهر أن منهج النحاة الأوئل هذا قد كان المهاد الذي بنى عليه علماء المعاني منهجهم الذي عنوا فيه بالدلالة وما لها من أثر في الفهم والإفهام، وبعلاقات أجزاء الجملة بعضها ببعض، وتفسير ذلك في إطار معاني النحو وأحكامه. فكان ذاك هو منهج النحاة قبل أن ينصرف النحو عن وجهه على يد النحاة المتأخرين، وقبل أن تتغير وجهة النحو لتكون غايته كامنة في معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم في إطار فكرة العامل التي بالغوا فيها وفلسفوها[4]، فكان منهم أن ألّفوا كتباً في العوامل؛ فألّف

---

(١) ونجد أخباراً متفرقة لهذا قد تطرق إليها عدد من الباحثين المحدثين، ينظر: *الكتاب بين المعيارية والوصفية. في التطور اللغوي، والجملة بين النحو والمعاني.* **أحمد عزوز**، *"نشأة الدراسة الدلالية العربية وتطورها)*، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد ٨١، ٨٢.

(٢) *تحصيل عين الذهب*، ص ٨٦.

(٣) *الإمتاع والمؤانسة*، ١/١١٨.

(٤) ينظر: *نظرية المعنى في الدراسات النحوية*، ص١٤٠.

أبو علي الفارسي كتاب العوامل ومختصره، وألف عبدالقاهر العوامل المائة. فدونوا للعوامل شروطاً وأحكاماً هي من صلب الفلسفة والمنطق. ولما ثبتت لهم هذه الفلسفة حكَّموها في اللغة وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل، بل تجاوزوا ذلك إلى تفضيل لهجات من العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه. فضلاً عن جرأتهم في رفض بعض الأساليب العربية المنقولة.

وإذا تأملنا في أسباب عزوف النحو عن غايته، وعوامل تعقيد النحو وجفافه، نجد أنها تقف تحت قائمة يتصدرها إفراط النحاة في التعليل والتأويل والتقدير؛ وهو نوعٌ من المصالحة التي يقصدها النحاة بين النصوص الصحيحة حين تصطدم بالقواعد ولاتتفق معها، مما يؤدي إلى حمل الأساليب العربية على غير ظاهرها[1]. فضلاً عن الإغراق في التعليل والقول بالعلل الثواني والثوالث التي تعرَّض لها ابن الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب)، فيما جهد ابن مضاء بإسقاطها من النحو في دعوة الإصلاح التي كان يرمي فيها إلى تخليص النحو من شوائب الفلسفة التي جاء بها المتأخرون.

ومن أسباب الجفاف أيضاً تعقيد النحو بالجدل الذهني حول مسائل النحو ونصوص الشواهد، ولعل من ينظر في إنصاف الأنباري يجد صوراً شتَّى تعكس شيئاً مما في كتب النحو من الجدل وتعدد الآراء، وهو جدل مبني على البراعة الذهنية دون أن تقدم نفعاً في ضبط اللغة ونطقها، وقد بيَّن علي أبو المكارم صدى التناول الفلسفي وأثره في دراسات اللغويين العرب للغة، فقال: " فقد استطاع، التناول الفلسفي، أن يشد اهتمام النحاة إلى التفكير العقلي بدلاً من أن يصرفهم إلى لحظ الواقع اللغوي... فلم تعد تلك

---

(١) ينظر: *تقويم الفكر النحوي*، ص١٠٧، ٢٣٤. *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*، ص٢١٥.

الظواهر محددة على نحو ما يقره الواقع بالفعل وإنما كان يعاد دائماً تشكيلها بحيث تتخذ صورتها الأخيرة في البحث النحوي معالم مختلفة عن أصلها الحقيقي في النشاط اللغوي"(١). كما استخدم النحاة أنواعاً من الأقيسة النظرية التي لا تعتمد على شاهدٍ من كلام العرب، فأخذ النحاة يتنافسون في هذه الأقيسة النظرية والافتراضات غير الواقعية.

كما تناول النحاة أموراً لا علاقة لها بالنحو، فلجأوا إلى الأقيسة والتمارين غير العلمية، والافتراضات التي لا تنسجم مع الواقع اللغوي، فضلاً عن عقدهم أبواباً كاملة غير علمية مثل أبواب الاشتغال والتنازع، وتفريعهم للمسائل وتشقيقها. فعلى سبيل المثال نجد أن النحاة قد اختلفوا في صور باب الاشتغال وتكلفوا فيه تكلفاً بيناً؛ إذ إنهم قسموا صوره إلى ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يترجح فيه الرفع أو النصب، وما يجوز فيه الأمران. وإذا نظرت في كلام العرب لا تجد أمثلة أو شواهد لكل هذا الذي قالوه(٢). بل إنك تجدهم قد مجدوا القواعد التي وضعوها وإن خالفت المأثور من الشواهد(٣)، يقول ياسين أبو الهيجاء في هذا الصدد: " إن شروط النحاة

---

(١) *تقويم الفكر النحوي*، ص٢٣٤.

(٢) ينظر: **أحمد مختار عمر**، (١٩٨٨م)، *البحث اللغوي عند العرب*، عالم الكتب: القاهرة، ط.(٦) ص١٤٦. **محمد عيد**، (١٤١٠هـ،١٩٨٩م)، *قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية*، عالم الكتب:القاهرة، ص٣٧. **مهدي المخزومي**، (١٤٠٦ هـ،١٩٨٦)، *في النحو العربي نقد وتوجيه*، ،دار الرائد العربي، بيروت: لبنان،ط.(٢)، ص١٤. *في النحو العربي قواعد وتطبيق*،ص٢٢٨. **إبراهيم مصطفى**،(١٩٣٧،١٤١٣هـ)، *إحياء النحو*، ،دار الكتاب الإسلامي: القاهرة، ط.(١)، ص٢. **خليل عمايره**، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، *في نحو اللغة وتراكيبها*، عالم المعرفة للنشر والتوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية، ط(١). *الدرس النحوي في القرن العشرين*،ص١٨٦.

(٣) لقد قامت احدى الدراسات بالتصدي لمذهب قسم كبير من النحاة في اهتمامهم بالقواعد النحوية على المسوع عن العرب، فضلاً عن تطويعهم الشواهد لتتفق معها، وقد أسهب أحد الباحثين برصد هذا الاتجاه متخذاً المبرد أنموذجاً، يقول في هذا الصدد:" فقد سعى المبرد في سبيل ذلك إلى تطويع الكثير من الشواهد ما استطاع إلى ذلك. فتارة يرُدُّ الشاهد، وتارة أخرى يأتي بروايةٍ مناهضةٍ له، وطوراً يضعّف قائله، لتسلم له القاعدة كما أرادها خالية من الشواذ".

مبنية على الأغلب، وأن القاعدة ليست لها صفة الإطلاق...وإن محاولة فرض هذه القواعد على الشواهد التي خالفتها معيارية تأباها طبيعة اللغة"[1]. ومن هنا جاء النحو جافاً من جفاف المنطق والأقيسة، محملاً بعبءٍ أثقلته كثرة تفريعات المسألة علاوة على المجادلات التي هي أثر من آثار إعمال الذهن وإجهاده. وقد ظهر ضيق الناس بالنحو حتى طلاب النحو المتفرغين، وقد عبَّر عن ذلك الجاحظ، فقال: "قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجلٌ لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين. ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعو إليه قلّت حاجاتهم إليّ فيه. وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت"[2]. ويروي لنا السيرافي عن دماذ أبو غسان صاحب أبي عبيدة أنه قرأ من النحو إلى باب الواو والفاء، ومن قول الخليل وأصحابه: إن ما بعدها ينتصب بإضمار(أنْ)، فنبا فهمه عنه. فكتب دماذ إلى المازني يشكو إليه ما لقيه من عنت في أبيات ختمها بقوله:

فقد كِدت يا بكْرُ من طول ما   أفكّــر في بابــه أن أُجَــنَّ[3]

فكان لهذا أثره على المتعلمين والناطقين على حدٍّ سواء، فاشتد عود

= ينظر: **ياسين أبو الهيجاء**،(٢٠٠٤م)، *أثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد، المبرد نموذجاً*، عالم الكتب الحديث: اربد، عمّان،ط.(١)،ص١٥.

(١) *دليل القاعدة النحوية عند سيبويه*، ص٥٥.

(٢) *الحيوان*، ١/٩١، ٩٢.

(٣) ينظر: **أبو سعيد السيرافي**(١٩٨٤م،١٤٠٥هــ)، *أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم من بعض*، تحقيق:محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام: القاهرة، ط.(١)، ص٨٨، ٨٩.

الخصومات والمشاحنات التي كانت تقوم كثيراً بين الناطقين الفصحاء وعلماء النحو وسدنته، فكانت مظهراً من مظاهر إحساس الناطقين بشدة صرامة القواعد النحوية عليهم، وضيقهم بما يشهره النحاة في وجوههم من أقيسة حادة، وقد روت لنا كتب اللغة والأدب مواقف تكاد لا تحصى عن ذلك النزاع والصراع الضيق. هذا من جانب، ومن جانب آخر أحس طائفة من النحاة قديماً بثقل النحو وعبئه على المتعلمين، فتنبهوا إلى ضرورة التيسير على المتعلمين، فكان نتيجة ذلك أن أُلِّفت قديماً مختصرات كثيرة في النحو فكانت إرهاصة أولى في محاولات إصلاح النحو وإسقاط مالا يفيد نطقاً، وهو موضوع طويل ليس ميدانه هنا[1].

إذن هذا طابع النحو في قسمٍ من مصادره القديمة، وهو طابع قوامه المعايير والأقيسة والقواعد التي تتوالى في كل بابٍ من أبوابه لتقنين الظواهر اللغوية وفق المعايير التي اصطنعوها، على حدٍّ سواء في اعتمادها على الشاهد المروي أو الشواهد المصنوعة.

ولا يعني بحثنا في أسباب جفاف النحو وتعقده، أو مايستشفه القاريء من تأييدنا دواعي القدماء والمحدثين في ضرورة إصلاح النحو وتشذيبه، أننا نهاجم النحاة في أقيستهم وتعاليلهم، إنما كان لهم، فيما نرى، منهجاً في الدراسة يكون مقبولاً إذا لم يخرج عن كونه منهجاً تعليمياً يفسِّر الظواهر اللغوية تفسيراً تعليمياً ليتفق مع القواعد التي وضعها النحويون،

---

(١) ويظهر طرفاً من عمليات الإصلاح في المراجع الآتية: *إحياء النحو*. **عبد الوارث مبروك سعيد**،(١٤٠٦هـ،١٩٨٥م) ، *في إصلاح النحو العربي(دراسة نقدية)*، دار القلم: الكويت،ط.(١). **عبد المتعال الصعيدي**، *النحو الجديد*، ،دار الفكر العربي: القاهرة. *الدرس النحوي في القرن العشرين*، ص١٥٣.

ومضمونها: لابد لكل عاملٍ من معمول، ولا بد لكل حركةٍ من مسبِّب، ولكل فاعلٍ من فعل، أو القول بالأصل الافتراضي، وأن الجملة لابد فيها من ركني الإسناد: المسند إليه والمسند. إلا أننا في تلك الومضة السابقة أردنا أن نلمح إلى ضرورة الحد من هيمنة هذا المنهج الذي يتجاوز كونه للتعليم إلى كونه علماً جدلياً بحتاً، يغرق في التعليلات الفلسفية، فيبعد عن مناحي الكلام وغاياته، ويجور على وظيفة النحو الأم التي تقتضي درساً يجمع بين التركيب والدلالة فيبحث في أبنية التراكيب ودلائل نظمها وغاياته. وقد نبه قديماً ابن خلدون إلى ذلك فأنكر على القدماء قصرهم النحو على المنهج التعليمي، وقصْر غاية النحو عليه، ولعمري فقد أحسن التعليق على هذا المسرب إذ قال: " فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه، وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم، لكنهم أجروها على غير ما قصد بها، وأصاروها علماً بحتاً، وبعدوا بذلك عن ثمرتها"(١).

فالنحو العربي علم من علوم العربية يجب أن يقوم على جانبين، أحدهما الجانب التعليمي؛ فيما يقابل ما يسمى في الدرس الألسني باللسانيات البنيوية، وهو الذي يتمثل في نحو الصنعة أو نحو القاعدة، الذي يوظف الأمثلة والشواهد وفق القاعدة النحوية التي وُضعت، ويتكئ على نظرية العامل في تبرير الحركات الإعرابية التي تظهر على بعض الكلمات دلالة على علاقة نحوية معينة، إلا أن هذه العلامة تمثل جانباً واحداً من جوانب كثيرة تعمل على وضوح المعنى النحوي، ومن هنا يبرز ضرورة النظر في الجانب الثاني للنحو؛ وهو نحو المعنى، الذي يتحرى بلوغ الدلالة

---

(١) *مقدمة ابن خلدون*، ص ١٠٨٤.

وتمام المعنى في الجملة وصولاً إلى النص، وهو منحى قد عرفه النحاة الكوفيون قديماً فيما برز في منهج فريق منهم أمثال الفراء في شرحه معاني القرآن، فاتخذ نحو النص درساً نحوياً جاعلاً من النص مادة نحوية لشرح القاعدة النحوية، فيعبُر إلى النحو من النصوص، بخلاف المنهج البصري منهج نحو القاعدة الذي يقدم القاعدة النحوية أولاً ثم يتبعها بالأمثلة والشواهد التي تشرحها[1]. فكان منهج الكوفيين هذا قريب من المنهج الذي تنادي به الدراسات الحديثة في إطار ما تنادي به اللسانيات التداولية وفق المنحى الوظيفي، ذاك الذي يسعى إلى جعل النظام النحوي كلاً متكاملاً، بما فيه من علاقات وقرائن مختلفة تكشف عن العلاقات الكامنة في الجملة للوصول إلى الغاية التي تكمن فيها؛ لأن اللغة لها غايتها ولها أساليبها في الوصول إلى تلك الغاية، وغايتها وضوح الفكرة بين المبدع والمتلقي أو المتكلم والسامع[2]، ووسيلتها ترابط الوحدات اللغوية في نسق التراكيب الجملية، يقول خليل عمايرة في هذا الميدان: " ومن عناصر سبك النص ونسجه تحقيق التضام بين أركان الجملة؛ أي بين الممثلات الصرفية للأبواب النحوية في الجملة، وصولاً إلى تحقيق الاتساق الدلالي للجملة وارتباطها بغيرها من جمل النص، فتحقق بذلك نسيج النص، وبذا يتم التضافر بين نحو الجملة ونحو النص"[3]. ويتم هذا التضافر في إطار الإفادة من دمج

---

(١) ينظر **حسن خميس الملخ**، (٢٠٠٢م)، *التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير*، دار الشروق: عمان، الأردن، ط.(١)،ص١٥٦.

(٢) ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبية دلالية*، ص١٠٢.

(٣) **خليل عمايرة**، (١٩٩٧م) "من نحو الجلمة إلى الترابط النصي"، مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء: الجمهورية اليمنية،ص١١، وينظر: **خليل عمايره**، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م)، "*دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي*"، مجلة جذور(التراث)،العدد الرابع المجلد الثاني، ص١٥٢.

معطيات المنهج التعليمي والدلالي معاً، أو بعبارة أخرى دمج المنحيين اللسانيين: البنيوي والتداولي، يقول مسعود صحراوي منبهاً على أهمية مجاوزة الحد البنيوي وحده إلى دمجه بالدلالي التواصلي: " ومن هنا راحت اللسانيات البنيوية، عن عمد، تتبع منهجاً مميتاً للحيوية اللغوية بإقصائها للكلام ولسياق الحال والطبقات المقامية المختلفة التي يُنجز ضمنها الخطاب...ومن ذلك استبعادها الدلالة التي هي جوهر اللغة الإنسانية ومناط التواصل اللغوي والاجتماعي"(١). ويقول في موضع آخر: " والحق أنه يمكن الأخذ بتلك المفاهيم والإجراءات البنيوية، والمزاوجة بين التحليل البنيوي والتوليدي من جهة، والتحليل التداولي من جهة أخرى، بشرط الا تستلب الإنسان المتكلم عقله وحريته وحضوره المميز في العملية التبليغية التواصلية"(٢).

وبناء على ذلك يتضح ضرورة الربط بين الجانبين؛ لأن الفصل بين نحو الصنعة ونحو المعنى قد كان إمعاناً في تقطيع أوصال علم العربية، بحيث أُغفل جانبٌ مهمٌ في النحو وهو جانب الدلالة، ففصل عن النحو، وبات علماً مستقلاً هو(علم المعاني). ومن ثم كان نحو المعنى الذي نستبعثه هنا هو العلم الذي يقف على موضوعات النحو وأبوابه جامعاً بين التركيب والدلالة، فلا تكون العمدة التي يقوم عليها النحو، كما ينص أحمد مطلوب " في معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تؤدي إليه القواعد والأصول. وقد يكون أحدنا لا يعرف التسمية الدقيقة لموضوعات النحو،

---

(١) **مسعود صحراوي**، (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)،"*الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر*" ، مجلة الدراسات اللغوية: الرياض، المجلد ٧، العدد٣، أغسطس، ص١١٣.

(٢) السابق، ص١١٣،١١٤.

ولكنه يعرف الفروق بينها ويحس بمعانيها حينما يسمعها، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عاش بعيداً عن المصطلحات وما تعني به كتب النحو غير أنه كان يفهم ما يسمع ويميز بين أسلوب وآخر"[١]. يقول جليسون Gleasn فيما يمكن أن يكون قوله هذا قريباً مما نرتضيه لوظيفة النحو: "إن دراسة التراكيب النحوية يجب أن تنطلق من معرفة القوانين النحوية التي تحكم العلاقة بين عناصر التركيب، ثم الانطلاق منها إلى البحث في دلائل التحويل في التركيب بالزيادة أو التقديم والتأخير مما تؤدي إلى اختلافات دلالية في التراكيب"[٢].

وفي هدي ما تقدم من عرض قضايا النحو ووظيفته، نرى أن الحاجة ماسة إلى أن يُعاد النظر في النحو العربي وفق وظيفته الأولى التي قررها نحاة و العربية الأوائل ولغويوها، النحو الذي طبّقه سيبويه كما وصفه الشاطبي، والذي عرّفه ابن جني بأنه"انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره"[٣]. والذي عرّفه السكاكي بأنه" معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً"[٤]. وحين فسّر السكاكي كيفية التركيب أفاد بأنه تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات، ولا يخفى أن شرح هذين التعريفين يتضمن أموراً عدة.

---

(١) *أساليب بلاغية*، ص٧٤.

(٢)**Henry Gleason** , *an Introduction to descriptive linguistics*, Allen ،New York, 1969, p. 129, 130.

(٣) *الخصائص*، ١/٣٤.

(٤) *مفتاح العلوم*، ص٧٥.

ولقد تنبه إلى وظيفة النحو وغايته هذه كثيرٌ من العلماء غير النحاة أيضاً، ومن هؤلاء ابن حزم الظاهري الذي يرى أن النحو هو " ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات، وبناء الألفاظ "[1]. وأبو حامد الغزالي الذي يرى أن النحو " يفهم خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حدٍّ يميز بين صريح الكلام ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه"[2]. والآمدي الذي اصطلح على تسمية النحو: بـ(علم العربية)، فقال في بيان غايته والحاجة إليه:" وأما علم العربية، فلتوقف دلالات الأدلة اللفظية، من الكتاب، والسنة، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة، على معرفة موضوعاتها لغة، من جهة الحقيقة، والمجاز، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، والحذف، والإضمار، والمنطوق، والمفهوم، والاقتضاء، والإشارة، والتنبيه، والإيماء، وغيره، مما لا يعرف في غير علم العربية"[3]. إلا أن هذا المسلك في فهم غاية النحو ووظيفته زهد فيه طائفة من المشتغلين بالعلم، وظنوه شيئاً يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بالقليل منه صوناً للألسنة عن الخطأ في الإعراب، وشبَّهوه بالملح يؤتى به ليحسن به المطعم في الأكل وتجود به نكهة الطعام. قال عبدالقاهر في هذا الصدد: "وأما النحو فظنّته الطائفة القاصرة ضرباً من التكلف، وباباً من التعسف وشيئاً لا يستند إلى أصل،

---

(١) **محمد بن حزم**، *الإحكام في أصول الأحكام*، ٥/٧٣٠.

(٢) *المستصفى في علم الأصول*، ص٣٤٤.

(٣) **الآمدي**، *الإحكام في أصول الأحكام*، ١/٩.

ولا يعتمد على عقل، وأنَّ ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المباديء هو فضل لايجدي نفعاً، ولا تحصل منه على فائدة، وضربوا له المثل بالملح، كما عرفت..."[1].

ويظهر أن الجهل بمعرفة وظيفة النحو على هذا الوجه يعد شكوى قديمة أصبح النظر فيها اليوم حاجة ماسة يقتضيها فهم النحو، فتطلَّب استجلائها وبيانها أن ننظر إلى النحو على أنه العلم، الذي نرتضي تسميته(نحوالمعنى)، ذاك الذي يندمج فيه جانبان رئيسان، هما:

- معرفة قواعد النحو وقوانينه من أجل استقامة الكلام وإقالة عثرة اللحن، وتدبر الدلائل التي تنجم عن اختلاف الحركات الإعرابية في بعض التراكيب[2].

- اتقان التعبير وسلامة التركيب، وهي مسئولية يجب أن تنطلق من النظر في شروط الفصاحة والبلاغة وكيف يتحقق بها جمال الأسلوب. والبحث عن حسن النظم الذي يقتضي النظر في النظام النحوي جملةً، بما فيه من علاقات بين الألفاظ وإشارات وقرائن تعمل على إيضاح المعنى بين

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٦.

(٢) لقد تأملت الباحثة الحركات الإعرابية، وبينت أنها على نوعين: أحدهما تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد؛ أي عنصر زيادة يدخل الجملة، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ أو الخبر أو الفعل، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى، وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير. والثاني: وهي حركة إعرابية لا تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد، إنما تمثل قيمة دلالية فتتحول الجملة بواسطتها من معنى إلى معنى آخر؛ نحو الحركة التي تكون على الاسم المحذَّر منه أو المغرى به، أو حركة الاسم المختص، أو الاسم المتعجَّب منه في أسلوب التعجب... وغير ذلك. ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل(دراسة تركيبية دلالية)*. و ينظر: *في نحو اللغة وتراكيبها*،ص١٠١ وما بعدها. **خليل عمايره**، *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي*، دار ثروت للنشر والتوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية، ص٩٤، ٩٥.

المتكلم والمتلقي، والنظر في طرائق تركيب الكلام، وأغراض كل تركيبٍ ودلائله في حال التركيب على الأصل أو التغيير بالتقديم والتأخير، أو الحذف، أو الزيادة، أو الفصل والوصل، أو القصر أو غير ذلك.

ومن هنا يظهر أن البلوغ إلى وظيفة النحو؛ وهي انتحاء سمت كلام العرب والقصد إلى طريقتهم في التعبير، تقتضي الجمع بين صفتي الصحة النحوية والفصاحة البلاغية، وقد بينا سابقاً مدى الارتباط بينهما فيما يمثلان معاً وجهين لعملة واحدة. فإذا سارت الصحة والفصاحة في مسربٍ واحد قام حسن نظم الكلام واستقامت العلاقة بين أجزائه.

ولا تبعد وظيفة النحو على هذا الوجه كثيراً عما قاله لغويو العربية ونحاتها الأوائل قديماً. وقد بينا سلفاً أثر النحاة في تصور فكرة النظم التي كانت إرهاصة لظهور نظرية متكاملة تسمى(النظم) وبلورتها على يد عبدالقاهر، فضلاً عن أن هؤلاء اللغويين هم الذي اعتنوا بالقيمة الدلالية للإعراب فيما عرضنا لهم سابقاً من نصوص تؤيد ذلك.

وقد انطلق عبدالقاهر حين تكلم في النظم وبيَّن مفهومه مما استخلفه عن النحاة واللغويين، كما بينا، فاهتم بالإعراب وجعله وسيلة للتمييز بين الصحة والفساد، فضلاً عن أنه جعله معنى من المعاني التي تجلي غموض الألفاظ وتفتحها. كما أنه اهتم بالنظم الذي يكمن في إدارك العلاقات بين الألفاظ في التركيب وطرائق تأليفها في إطار توخي معاني النحو؛ أي توخي معاني الوظائف النحوية في التركيب. فبنى دلائله على فكرة النظم واصطلح على تسمية علم المعاني باسم النظم أو معاني النحو. وهو قريب مما ارتضيناه

للنحو الذي يربط بين البناء والدلالة واصطلحنا تسميته(نحو المعنى).

وبذا يكون عبدالقاهر في منهجه هذا نحوياً من النحاة، إذ إنه عرف النحو كما عرفه الأوائل منهم قبل أن تختلف وجهة النحو في أعقاب ظاهرة التأثر بالفلسفة والمنطق والجدل، التي أخلت النحو من معانيه إلا قليلاً وجعلته يتجرد إلى التركيب والنظر إلى المباني بمعزل عن دلالتها. ولا غرو أن يفهم عبدالقاهر النحو بهذا المعنى وهو تلميذ سيبويه فغدا فكره مضارعاً مماثلاً له. ولا غضاضة في أن يُعَد كتابه(الدلائل) كتاباً في النحو أنشأه صاحبه ليستدرك على النحاة المتأخرين ما فاتهم مما تركوه فأغفلوه عن النحاة الأوائل؛ وهو الجانب الدلالي في النحو؛ أي الجانب الذي يعنى بمعاني الوظائف النحوية، ويهتم بالعلاقات التركيبية بين المفردات، ودلائل الأوضاع المخصوصة التي يأتلف منها التركيب في بيان أغراض التقديم والتأخير ودلائله، والحذف أو الذكر، والفصل أو الوصل، أو القصر أو غير ذلك. يقول أحمد المراغي: "والنحو بالمعنى الذي عناه المتقدمون هو الذي مثله أبو عبيدة معمر بن المثنى بالمجاز عندما سمى كتابه "المجاز في القرآن"، وهو طريق العرب في التعبير عن مقاصدهم وأغراضهم وبيان ما طرأ على الجملة العربية من تقديم وتأخير أو حذف أو نحو ذلك"[(١)]. وهو منهج لو اتُّبِع لتغيَّرت معالم الدرس النحوي عما آل إليه عند المتأخرين، ومكّن تمهيد مادة خصبة لما يمكن أن نسميه(نحو المعنى). وهو طريق قد مدَّ فيه ابن هشام طرفاً في(المغني) حين التفت فيه إلى دراسة حروف المعاني، وأعقبها بدراسة الجملة وضروبها وأحكامها، ثم استخلص قواعد كلية –على حد قول الجواري، في معاني النحو، كالذي جاء في الباب الرابع من المغني[(٢)].

---

(١) **أحمد المراغي**، *تاريخ علوم البلاغة العربية*،ط(١)، مصطفى البابي الحلبي، ص٤٩.

(٢) ينظر: *نحو المعاني*، ص٤.

وإذا أردنا أن نبحث عن جذور ما سميناه(نحو المعنى) نجد أن (دلائل الإعجاز) وما أُلِّف بعده مما هو داخل في حقل(علم المعاني) في البلاغة، يمثل الحقبة الثانية في تاريخ العربية إذا اعتددنا بما قدمه الأوائل من اللغويين والنحاة، فيما ألمحنا سابقاً عن ملاحظاتهم البلاغية والدلالية، المرحلة الأولى لتاريخ(نحو المعنى).

ومتى أمكننا أن نجرد مادةً تمثل درس(نحو المعنى) نرى أنها يجب أن تُستَخلص من مقتضيات دمج علم النحو بعلم المعاني، أو بعبارةٍ أخرى إرجاع علم المعاني إلى مضماره الأصل وهو النحو. وقد أدرك اللغويون قديماً العلاقة بين علم المعاني والإعراب الذي هو علم النحو، ومن هؤلاء أبو سعيد السيرافي الذي جمع بين النحو والإفصاح والإعراب والإبانة والإخبار والاستخبار والعرض والتمني والحض والنداء والطلب فقرن بينها جميعاً؛ لأنها كلها من وادٍ واحد بالمشاكلة والمماثلة[١]. كما أن السمة البارزة في دراسات الزمخشري أنه نظر إلى علاقة النحو بالمعنى وبالبلاغة[٢]، بل إنه صنَّف علم المعاني في علم العربية، قال السبكي: " اعلم أن علم العربية على ماقال الزمخشري، يرتقي إلى اثنى عشر علماً، غير أن أصولها أربعة: اثنان يتعلقان بالمفردات، هما: اللغة، والتصريف، ويليهما الثالث وهو: علم النحو، فإن المركبات هي المقصود منه، وهي كالنتيجة لهما، ثم يليهما علم المعاني"[٣].

---

(١) *المقابسات*، ص٧٤.

(٢) ينظر: **فاضل صالح السامرائي**، (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، *الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري*، دار عمار: الأردن، ط.(١)،ص٢٣٧. **يسرية محمد الشافعي**، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م)، *أنموذج الزمخشري، شرح ودراسة*.

(٣) *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*، ١/٤٧.

ومن البين أن الدراسات اللغوية الحديثة قد جهدت ساعية إلى تحقيق اللحمة بين الدلالة والتركيب في الدرس اللغوي، وبات ربط دراسة المعنى Semantics بدراسة التركيب Syntax من أهم ما يُطرح في ساحة الدرس اللغوي في الألسنية الحديثة[1]. وقد أكد "وايزمان في كتابه(فلسفة مكونات اللغة) العلاقة الوطيدة التي يجب أن تكون بين القواعد النحوية وقواعد الدلالة، إذ هما أمران متلازمان كالتلازم بين آلة القياس ووظيفتها"[2]. كما أدرك كثير من المحدثين من علماء اللغة العرب هذه الروابط وجسدوها في العلاقة الوثيقة الماثلة بين النحو وعلم المعاني، وإن كانت مواقفهم من هذه العلاقة تكاد تكون متباينة، فلئن صرَّح تمام حسان بالعلاقة بين العلمين، فقال في صدد حديثه عن علم المعاني: "والواقع أن هذه الدراسة للمعنى، وهي دراسة معان وظيفية في صميمها، تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد به خطأ أن تكونه. ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدَّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمَّى علم المعاني حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح التعبير"[3]، وقال: "ولقد دخلت البلاغة العربية إلى موضوعها من مدخل اللغة ولم تدخل من مدخل النقد الأدبي؛ وذلك على الرغم مما يظنه البلاغيون. ولهذا السبب نجد قضايا البلاغة بفروعها المختلفة قضايا لغوية

---

(١)**Alan Cruse** , 2004,*Meaning in language an introduction to semantics and pragmatics*, Textbooks linguistics, Oxford, Second edition, p.296.

(٢) السابق، p . 219

(٣) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨.

الطابع في مجملها"[1]. إلا أن تماماً كان يرى أنهما علمان متكاملان لا أنهما علم واحد قد تجزأ في زمن ما. فقرر أن علم المعاني وإن كان نحواً إلا أنه نحوٌ يخالف نحو النحاة؛ لأن نحوهم نحو جملة لا يتجاوزها ونحو علم المعاني هو نحو النص الذي يتعدى الجملة، فقال: "ويتضح من كل ذلك أن البلاغة السكاكية صناعة كصناعة النحو، بل إن علم المعاني(وهو فرع من البلاغة) يعد من النحو، ولكنه ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النص المتصل. وقد أبان عبدالقاهر عن ذلك قبل أن تصبح البلاغة صناعة"[2]. ويظهر أن تماماً، وفق منهجه الذي يردده كثيراً، وهو الجمع بين اللفظ والمعنى في الدراسة، كان يدرك التوافق بين علم النحو وعلم المعاني، وأن الثاني منهما يجب أن يكون مكملاً للعلم الأول، ولكنه إذا احتكم إلى كون النحو صناعة استشعر البون بين العلمين وأنهما على منهجين مختلفين، فلو أن تماماً احتكم إلى الفهم الأول لوظيفة النحو الذي استشعره نحاة العربية الأوائل واللغويون منهم لاستطاع أن يرسِّخ الفكرة التي سبق إليها وهي أن علم المعاني من النحو وتمامه وأنه لا صلة له بالنقد الأدبي أو بعلم البيان الذي أريد به خطأ أن يكونه. وأن نحو الصنعة الذي عُرِف به النحو ليس من النحو في شئ.

وقد نهج كثيرون منهج تمام في أن الاختلاف بين العلمين يكمن في أن النحو يدرس نحو الجملة، في حين أن علم المعاني لا يقف عند حد الجملة الواحدة إنما يتعداها إلى دراسة الجمل وصولاً إلى النص[3]. ونحن لا نتفق

---

(١) *مقالات في اللغة والأدب*، ص١٥٤.

(٢) *الأصول*، ص٣٠٨.

(٣) ينظر: *"النحو والبلاغة مقاربة في الاتصال والانفصال"* . **ابتسام حمدان**،(١٩٩٢م)، *الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني(دراسة دلالية، تطبيقية، معنويـــة)*، دار طــلاس: دمشق، ط.(١).

معهم في ذلك لأنهم حين أعدوا العدة لدراسة الفروق بين العلمين قد بدأوا من حيث انتهى كلٌّ منهما علماً مستقلاً له موضوعاته ومجالاته، ولو أنهم استهلوا دراستهم بإمعان النظر في كنه علم النحو في مهد نشأته لأدركوا بأن العلم الثاني ما هو إلا الوجه الآخر الذي فات متأخري النحاة فاستدركه علماء المعاني، ولعلموا أن النحو وعلم المعاني يجريان في ينبوع واحد.

وقد أنكر نفر من علماء اللغة المحدثين فصل علم المعاني عن النحو ومن أبرز هؤلاء إبراهيم مصطفى، فقد أشار في كتابه(إحياء النحو) أن مذهب عبدالقاهر في كتابه الدلائل هو السبيل الصحيح للبحث النحوي، وأن إطلاق اسم(علم المعاني) على صنيع عبدالقاهر وفصله عن النحو أمر مضل لا مسوغ له، فقال: " فجمهور النحاة لم يزيدوا في أبحاثهم النحوية حرفاً، ولا اهتدوا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبدالقاهر بياناً لرأيه، وتأييداً لمذهبه، وجعلوها أصول علمٍ من علوم البلاغة سموه: (علم المعاني) وفصلوه عن النحو فصلاً أزهق روح الفكرة، وذهب بنورها؛ وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنها معاني النحو، فسموا علمهم: (المعاني) وبتروا الاسم هذا البتر المضل"[(١)]. وذهب المخزومي مذهب إبراهيم مصطفى في إنكار الفصل بين العلمين، فقال: "وموضوع الدرس النحوي هو الكلمة مؤلفة مع غيرها، أو هو الجملة، وتُدرس الجملة من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير، أو ذكر وحذف، أو إضمار وإظهار، ومن حيث ما يطرأ عليها، الجملة، من استفهام أو نفي، أو توكيد. كل هذا مما يرتبط ارتباطاً بموضوع الدرس النحوي،

---

(١) *إحياء النحو*، ص١٩.

أعني الجملة ارتباطاً وثيقاً، لا يصح إغفاله أو إهماله. ومن أجل أن طبقات النحويين الذين جاؤا بعد الخليل والفراء لم يدركوا موضوع دراستهم، ولا عرفوا حدود تخصصهم، فاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة، ولم يلتفتوا إلى أهميتها، وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثيرٍ لبعض الكلمات في بعض...ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون سُمُّوا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما ازعم، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى أمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها"(١). وقال في موضعٍ آخر من مؤلَّفه: " وبالرغم من أن علماء العربية كانوا قد فرقوا بين اختصاص النحاة، واختصاص أهل المعاني فإننا نرى الاختصاص واحداً، والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحته مبنياً على اعتبارات عقلية محضة"(٢).

والحق أن بين العلمين لحمة لا تنفصم عراها، وأن النحو أحق أن يستعيد ما سُلب منه من دراسة المعاني الوظيفية للتركيب والكشف عن أسراره ولطائفه، يقول سعيد الزبيدي في هذا الصدد:"إن ما يسمى(علم المعاني) إنما كان من النحو، وقد اختل النحو اختلالاً فاحشاً بفصله، لأن منطق تركيب الكلام مستند إليه ومعتمد عليه"(٣). ويقول عبدالله أحمد جاد الكريم مبيناً العلاقة بين هذين العلمين: " ويرتبط النحو بعلم المعاني ارتباطاً

---

(١) *في النحو العربي نقد وتوجيه*، ص٢٨، ٢٩.

(٢) السابق، ص٣٥.

(٣) *قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد*، ص٦٠.

وثيقاً، فالنحو ليس مجرد قاعدة تطبق، بل يبحث في معاني التركيب وأسرار حسنها وقوتها، وإذا كان النحو ينطلق من المباني للوصول إلى غايته من المعاني في الوقت الذي يتجه فيه علم المعاني اتجاهاً معاكساً لاتجاه النحو، فبدأ من منطلق المعنى باحثاً عن المبنى، وهو ما قاله البلاغيون: (لكل مقامٍ مقال). فإن ذلك لا يعني التناقض بينهما؛ بل التكامل والترابط والاتحاد من أجل هدف صحة المعنى العربي وجودته؛ ولشدة هذا الترابط بين علم النحو وعلم المعاني سمَّى البلاغيون الأخير: علم معاني النحو"[(١)]. ويقول محمد أبو موسى: " ويلاحظ أن كلمة معاني النحو كانت سائدة عند عبد القاهر ثم اختفت وحلت محلها كلمة علم المعاني، والألف واللام من المعاني بدل الإضافة لأن المراد من غير شك علم معاني النحو"[(٢)]. ويقول الطيب دبه في هذا الصدد: "لكننا حينما نتأمل حقيقة المنطق البياني

في الجملة بوصفها موضوع النحو يتبين لنا أن علم المعاني أدخل في النحو ودلالة الجملة منه في مسائل البلاغة، فليس يفي في الجملة أن تستوفي شرائط الصحة النحوية، بل لابد في ذلك من مطابقتها متطلبات المناسبات، ومقتضيات الأحوال، وما يستتبع ذلك من الأغراض والمقاصد التي يتوخاها المتكلمون فيما يتوجهون به إلى المخاطبين"[(٣)].

ومن هنا نادي بأن يتلمس دارسو النحو حقيقة النحو أولاً في مصادره الأولى فيما وضعه النحاة الأوائل، وأن يثبوا ثانياً إلى الانكباب على علم المعاني واستغلال طاقاته في بناء الدرس النحوي، ليتزودوا بالقدرة على

---

(١) *الدرس النحوي في القرن العشرين*، ص٩٠.

(٢) **محمد أبو موسى**،(١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، *"المنهج الغائب في تراث عبد القاهر الجرجاني"*، دراسات إسلامية وعربية، مقالات مهداة إلى العلامة الأستاذ فضل حسن عباس،إشراف: جمال أبو حسان، دار الرازي: الأردن، عمّان، ص٥٤٦.

(٣) ينظر: *في المسار التطوري للنحو العربي*، ص٧٠.

التعليل المعنوي، وإدراك الفروق الدلالية بين التراكيب، ليستقيم وعي النصوص وفهمها. ولا يخفى أن ضعف المتعلمين الذي نشهده اليوم يعود جذوره إلى آثار الفصل الذي يجدونه في الدرس النحوي عن المعاني النحوية التي تقتضيها التراكيب وتُبنى من أجلها. ومن هنا قام مشروع هذه الدراسة بربط الأحكام والقواعد النحوية بمقتضيات المعنى، وخلق منهج يجمع بين دراسة الدلالة والتركيب، قوامه الإفادة من منهج علماء المعاني في هذا الميدان؛ لأنه منهج يرمي إلى أن يكون النحو وسيلة غايته ضبط الألفاظ ضبطاً سليماً، وفق فهم الكلام فهماً صحيحاً. وعلم المعاني وحده هو الذي يكفل كل ما يتصل بالمعنى النحوي، ليتمثل لنا منهج درس يجمع بين النحو وعلم المعاني، فيتمكن الطلاب في دراسة مسائل النحو من الجمع بين المبنى والمعنى، وعلى ضوئه يدرسون أماكن حذف المبتدأ أو ذكره، ومواطن تقديمه وتأخيره مع ربطه بدواعي الذكر والحذف، والتقديم والتأخير. ليزداد الوضوح، ويتعمّق الفهم، ويتيسر الدرس، فتقوم في أذهان المتعلمين وحدة غير مشتتة تسعى إلى فهم الوظيفة الحقيقية للنحو الذي أنشيء في أصل وضعه من أجلها.

وقد اختلفت وجهات النظر في مسمَّى العلم الممثل لهذا المنهج، الذي يجمع بين النحو والدلالة، أو بعبارة أخرى بين متطلبات الدرس النحوي ودرس علم المعاني، فمنهم من ذهب إلى أنه علم التراكيب Syntax[1] يقول عبدالله جاد الكريم: "والعلاقة العضوية بين النحو والمعاني لا تخفى على باحث أو قاريء عربي أو غيره؛ فالنحو والمعاني يشكلان علماً مكتملاً

(١) ينظر: *قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية*، ص١٣٣. *الدرس النحوي في القرن العشرين*، ص٩١.

يسمى علم (التراكيب)"[1]، ثم يفسر مقتضى هذا العلم فيذهب إلى أنه العلم الذي هو فرعٌ من فروع الدراسات اللغوية، فيما تكمن مهمته في البحث في خواص التركيب وكلماته من كيفية تأليفها وموقف كل منها من الآخر من حيث الموقع أو الوظيفة. ويبدو جلياً أن مضمون هذا المصطلح يتفق جزئياً مع ما نذهب إليه إلا أننا لا نميل إليه لكونه مصطلحاً قد استُخدم مقابلاً لعلم النحو، ولعل فيه ما يقود إلى الخلط بين كونه مصطلحاً يعني النحو التعليمي الذي يهتم بالتركيب بمعزل عن الدلالة أو أنه العلم الذي يراد منه الجمع بين التركيب والدلالة.

وهناك من نادى بإيجاد علمٍ جديد يسمى(علم بناء الجملة)، وسعى إلى جعل محتوياته في كل ما يتناوله البلاغيون من الأغراض البلاغية وما يتصل بها من عاطفة المتكلم وسياق المقام، فضلاً عن الجانب الدلالي والبنيوي الذي تبنى عليه التراكيب الجملية حال تأليفها وارتباط عناصر بعضها ببعض[2]. وهو مصطلح لا نميل إليه ولا نؤيده؛ لأنه مسمًّى لا يستشف ما خلفه من محتوى، فليس فيه ما يُظهر كونه علماً يدرس نحو المعنى، أو بعبارة أخرى يجمع في الدرس النحوي بين التركيب والدلالة، ولا كونه علماً يتسع في دراسة الجملة إلى دراسة الجمل بعضها مع بعض في النص الواحد، بل هو مصطلح يظهر فيه اهتمام ببناء الجملة، ودراسة(البناء) الجملي ضرب يوحي بالعناية بالبناء دون الدلالة، فحبذا لو أن صاحبه اصطلح على تسميته(علم الجملة) لكان أكثر وفاء بمحتواه، وأقرب إلى تجسيد مضمونه.

---

(١) *الدرس النحوي في القرن العشرين*، ص٩١.

(٢) ينظر: *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*، ص٦٢.

وإذا أردنا أن نصطلح مسمى للنحو الذي يجمع بين التركيب والدلالة فإننا نميل إلى تسميته بـ(نحو المعنى) مرتضينه مصطلحاً للمادة التي تجمع بين قطبي النحو وعلم المعاني، ليتفق المصطلح مع مضمون المادة التي يحتويها. فيكون(نحو المعنى) علماً يمثل منهج الربط بين النحو والدلالة، فيكون مقصد الباحثين لدراسة ما يؤلف بين قضايا ومسائل النحو واللغة، ومساراً يمكن أن يعيدون فيه النظر في أبواب النحو العربي لمحاولة ترتيبها وفقاً لمنهجية الجمع بين المبنى والمعنى لا المبنى وحده وما قامت عليه نظرية العامل والمعمول وما ينطوي في داخلها من عمليات التقدير والتأويل والتعليل، ليُبنى وفق هذا المنهج علماً تلتفت إليه الدراسات الحديثة تلك التي تهتم بإقامة تراكيب صحيحة في إطار فهم دلالي سليم. ولعل في هذا دعوة للباحثين الجدد أن يعتنوا بهذا المنهج ويسعون إلى توظيفه في أبحاثهم ودراساتهم لما له من فائدة كبرى للنحو العربي.

الفصل الثاني

الجملة عند النحاة والبلاغيين

المبحث الأول

الجملة عند النحاة العرب

تمهيد :

إن الحديث عن الجملة العربية وتحديد مفهومها في الدرس اللغوي يتطلب منا تقديم لمحة سريعة عن قسمٍ من المصطلحات التي لها ارتباط بالجملة ويترتب عليه فهمها، وقد اعتاد النحاة على ذكرها في مستهل حديثهم عن الجملة، ولم يكونوا سواء في تحديدها، وإليك قسماً من هذه المصطلحات، بصورة موجزة:

القول: وهو كما نص ابن جني: " أن الفم واللسان يخفان له، ويقلقان ويمذَلان به، وهو بضد السكوت"[1]، وأصله: " أنه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو: صهٍ ، إيهٍ. والناقص ما كان ضد ذلك، نحو: زيد، محمد، وإنَّ..."[2]. فيتضح أن ابن جني أراد أن يقسِّم القول إلى قسمين: يعني بالأول منها ما يقابل المفردات؛ أي التي تكون بمعزل عن النظم والتعليق. والثاني: مرادف للكلام، وهو نظير ما نص عليه خالد الأزهري بعد ذلك في حد قوله: " والكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول"[3]. وهذا قريب مما ذهب إليه العكبري حين ذهب أن القول يقع على المفيد وغير المفيد[4].

---

(١) *الخصائص*، ١/٥.

(٢) السابق، ١/١٧.

(٣) *شرح التصريح على التوضيح*، ١/١٨ .

(٤) **أبو البقاء العكبري**(١٤١٦هــ،١٩٩٥م)، *اللباب في علل البناء والإعراب*، ،تحقيق: غازي مختار طليمات، دارالفكرالمعاصر:بيروت،لبنان، دارالفكر:دمشق،سورية،ط.(١)، ١/٤٢.

وقد ذهب فريق من النحاة إلى أن القول لفظ عام يعم الكلام والكلم والكلمة[1]، قال الأشموني في تفسير عمومية القول: "أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد. وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقة على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلام[2] مختص بهذا الثالث. وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقة على المركب والمفرد، وهي مختصة بالمفرد"[3]. بل إنهم ذهبوا إلى أن القول أكثر عمومية من ذلك؛ لأنه يطلق على حديث النفس، من نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾[4]، وقد يطلق على الاعتقاد والرأي، فيقال: فلان يذهب إلى قول مالك، وفلان يقول بقول أبي حنيفة، وهذا قول الخوارج؛ أي اعتقادهم ورأيهم[5].

كما استعملوه بمعنى الحركة والإيماء بالشيء، فقالوا: قال برأسه كذا فنطحني، وقال بيده كذا فطرف عينه، وقالت النخلة كذا: تمايلت. وكل ذلك على المجاز والاتساع[6].

---

(١) ينظر: حاشية الصبان،١/٢٦. **ابن هشام الأنصاري**، (١٣٨٣هـ،١٩٦٣م)، شرح *قطر الندى وبل الصدى*، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة: مصر، ص١٢.

(٢) لعله يريد الكلم.

(٣) *حاشية الصبان*،١/٢٧.

(٤) المجادلة: ٨.

(٥) ينظر: *الخصائص*،١/١٧، ١٨.

(٦) ينظر: *لسان العرب*،(ق و ل)،١٤/٥٧٧ وينظر: **فاضل صالح السامرائي**،(١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م)، *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*، دار الفكر: عمان، الأردن،ط.(١)، ص١١. *في نحو اللغة وتركيبها*، ص٧٤.

الكلام: ذهب النحاة إلى أنه "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه"[1]، وهو" اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"[2]. والمراد بـ(المفيد) ما يفيد معنى يحسن السكوت عليه. قال ابن مالك: " وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام، "مفرداً كان كزيد، أو مركباً دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركباً بإسناد مقصود لغيره نحو: إنْ قمتَ، أو مركباً بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد، نحو: النار حارة. فيلزم من تعرَّض لحدِّ الكلام أن يحترز من ذلك كله بإيجاز"[3]. فكان الاحتراز بالمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس. والاحتراز بالمقصود من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور[4].

وقد اختلف علماء العربية في الكلام، فمنهم من جعله مرادفاً للجملة، ومنهم من جعله قسماً قائماً برأسه يخالف الجملة، وسنفصل القول في هذا إن شاء الله.

الجملة: إن الغاية من دراسة النحو هو دراسة (الجملة) وتحليل بنائها تحليلاً يكشف عن عناصرها، وترابط هذه العناصر بعضها مع بعض، لتؤلف معنى مترابطاً مفيداً. ومهمة الباحث النحوي دراستها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح علائق هذا البناء، ووسائل الربط بينها، وتحديد الوظيفة

---

(١) *الخصائص*، ١/١٧.

(٢) **بهاء الدين بن عقيل**، شرح *ابن عقيل على الألفية*، ،دار القلم:بيروت، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ١/١٤. ينظر: شرح *الأشموني على ألفية ابن مالك*، ١/٢٠، *همع الهوامع*، ١/٢٩.

(٣) شرح *التسهيل*، ١/٧.

(٤) ينظر: شرح *التسهيل*، ١/٧، *همع الهوامع*، ١/٢٩.

التي يشغلها كل عنصر فيها والعلامات الخاصة على أواخر أجزائها، ثم تعيين أنواع الجمل وفق أصناف أبنيتها، ودراسة ما يطرأ على أركانها من تقديم وتأخير، أو ذكر وحذف، أو إضمار وإظهار، ومن حيث ما يدخل عليها من استفهام، أو نفي، أو توكيد.

وقد أدرك نحاة العربية، لا سيما الأوائل منهم، غاية النحو هذه، فاعتنوا بالقيمة الدلالية للتقديم والتأخير، أو الحذف والذكر، كما احتكموا إلى الدلالة في كثير من المواضع لتفسير الجمل وتحليلها، وقد بينا في الفصل السابق نماذج من اهتمامهم هذا. ويجدر بنا، لنستطلع مدى عنايتهم بدراسة الجملة، أن نقدم مفهومها لديهم في اللغة والاصطلاح، ثم نتعقب تاريخ دراستها في مؤلفات علماء العربية:

الجملة لغة: (الجُمُل) (بضم الجيم والميم): الجماعة من الناس. ويقال جَمَل الشيء جمعه، وقيل: لكل جماعة غير منفصلة جملة، والجُملَة: واحدة الجُمَل، والجملة هي جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام[1].

أما من حيث الاصطلاح فإنه يجدر بنا أن نتابع المصطلح في أول مصنفات النحو، وهو كتاب سيبويه، ويظهر أن المتأمل فيه لا يجد بين دفتيه تعريفاً للجملة على الوجه الذي ظهر عند من جاء بعده، وقد صرح محمد حماسة في دراسةٍ قام بها بالتأريخ لمصطلح الجملة، بأنه لم يعثر على كلمة(الجملة) في كتاب سيبويه إلا مرة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع[2]،

---

(١) *لسان العرب*،مادة (جمل)،١٢٣/١١.

(٢) ينظر:**محمد حماسة**،(١٩٨٢م) *في بناءالجملة العربية*، دار القلم: الكويت، ط.(١)، ص٢٦.

ولم ترد بوصفها مصطلحاً نحوياً، بل وردت بمعناها اللغوي حيث قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ؛ لأن هذا موضع جمل"[(١)].

ومن ينظر في كتاب سيبويه لا يجد فيه فصولاً وأبواباً خاصة بدراسة الجملة، وأنَّ ذكر مفهوم الجملة عنده يقع في بعض الأبواب من نحو: باب الخبر الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة، وجملة الشرط وجملة الجواب وغيرها. ومن المعلوم أن هذه الجمل لا تكون إلا حيث يقع المفرد. وعليه، يمكن القول إن دراسة الجمل في هذه الأبواب كانت تابعة لدراسة المفردات، إذ إن توجيهها كان قائماً على إحلالها محل المفرد لا على أنها جملة لها كيانها المستقل الذي تستحق أن تدرس عليه. وقد نص أحد الباحثين المعنيين بدراسة كتاب سيبويه على أن سيبويه عبَّر في الأعم الأغلب عن الجملة بمصطلح الفعل، وذلك في التعبير عن الجمل التي تقوم ببعض الوظائف النحوية كصلة الموصول، والخبرية، والوصفية، والإضافة، والحالية، ومن ذلك قوله: "(ما) اسمٌ، ولا تكون صلتها إلا الفِعل ها هنا، وهي التي في قولك: [أفعل ما فعلت]". وقال في مكان آخر: "هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: هذا يومُ يقوم زيدٌ، وآتيك يومَ يقولُ ذاك. وقال الله عز وجل ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[(٢)]. وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً"[(٣)]، فاستخدم مصطلح الفعل وأراد به الجملة[(٤)].

---

(١) *الكتاب*، ١/٣٢.

(٢) المرسلات: ٣٥.

(٣) *الكتاب*، ٣/١١٧.

(٤) ينظر: **محمد عبده فلفل**، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م) *"معالم التفكير في إعراب الجملة ودواعيه عند سيبويه*، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الثامن، العدد الأول، محرم، ربيع الأول، ص١٠٤.

وبناء على ما سبق نجد أن سيبويه كان يعبر عن الجملة تعبيراً عاماً مما يدل على أن مصطلح الجملة لم يكن يتشكل آنذاك كما تشكل في العصور المتأخرة بعده. بل إن من يتتبع كتاب سيبويه يلحظ أنه يعتمد مصطلح(الكلام) لا(الجملة)، فاستخدم الكلام في المواضع التي ينتظر القارئ فيها استخدام مصطلح (الجملة)، وقد استخدمه في مواضع متفرقة من الكتاب[1]، ومن ذلك قوله: " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب..."[2]. فضلاً عن أن مصطلح(الكلام) عند سيبويه لم يكن يحمل مفهوماً محدداً إنما كان يتسع ليشمل معاني عدة، إذ إنه لم يكن مقصوراً على مفهوم(الجملة) فحسب، إنما كان يستخدمه أيضاً ويريد به النثر في مقابل الشعر كأن يقول مثلاً: " قد يجوز في الشعر وهو ضعف من الكلام"[3]، وقد يستعمله بمعنى اللغة، كقوله:"لأنه يقول في كلامه" أو لكثرته في كلامهم"[4]، أو قوله:"وإنما كلامهم"[5]. وربما يستعمله بمعنى القليل الاستعمال، كقوله: "وربما قالوا في بعض الكلام"[6]، وقد يرد بمعنى الاستعمال الصحيح، كأن يقول: "وهو حد الكلام"[7] أو "وجه الكلام"[8]،

(١) ينظر: *الكتاب*، ١/٢٤، ٦١، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٨٥.
(٢) *الكتاب*، ١/٢٥.
(٣) السابق، ١٤٨.
(٤) السابق، ١/٥٣.
(٥) السابق، ١/٧٦.
(٦) السابق، ١/٢٥٠، ٢٥٥.
(٧) السابق، ١/٤٧، ١٠٢، ١٢٦، ١٤٤.
(٨) السابق، ١/ ١٨١.

أو على معنى ضعف الأداء كقوله: "وهو ضعيف في الكلام"[1]، "ولا يحسن في الكلام"[2]، وقد يرد على وضع الكلام على غير حاله كأن يقول: " ومن كلامهم أن يجعلوا الشئ في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام"[3]. ومن يتتبع هذا المصطلح في كتاب سيبويه يجده يسفر عن معان أخرى غير هذه[4].

فيظهر أن سبب اختفاء مصطلح الجملة عند سيبويه كان بسبب تسويته بين الكلام والجملة في المعنى، وأنه كان يطلق على مايريد به الجملة مصطلح الكلام. وقد نص ابن مالك على أن الكلام عند سيبويه يرادف الجملة، فقال: " صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجملة المفيدة، فمن ذلك قوله: "(واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً)[5]. عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات"[6].وقد علّق ابن جني على كلام سيبويه هذا مستدلاً به على تفريق سيبويه بين الكلام والقول، فقال: " ففرق بين الكلام والقول كما ترى. نعم وأخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال في التمثيل: (نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ) ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل

---

(١) السابق، ١/٨٥، ١٢٤.

(٢) السابق.

(٣) السابق، ١/٥١.

(٤) ينظر: *في بناء الجملة العربية*، ص٢٧، ٢٨.

(٥) *الكتاب*، ١/١٢٢.

(٦) شرح *التسهيل*، ١/٥.

بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجملة المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة..."[1].فسيبويه لم يتعرض في كتابه لدراسة الجملة اصطلاحاً وإعراباً، وإنما أشار إلى عناصر الجملة من حيث تركيبها وأجزائها ونص على أنها عناصر(الكلام)، ومن شواهد ذلك قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[2]. وهو بهذا قد تحدث عن الجملة الاسمية وأركانها وإن لم يطلق عليها مصطلح الجملة. وقال في الجملة الفعلية: " ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[3]. فتحدث عن بناء الجملة وأجزائها وإن لم يصطلح على تسميتها بالجملة، وقد سار النحاة بعد سيبويه على هذا المسار سوى المبرد[4].

فالنحاة المتقدمون يكادون لا يلتفتون إلى مبحث الجملة، إذ إن ابن السراج أستاذ أبي علي الفارسي لم يفرد بحثاً للجملة في كتابه(الأصول) على سعة هذا الكتاب وشموله. بل إنه يقال إن الزجاجي حين وضع تابه(الجمل) لم يعني به ما يفيد مصطلح الجمل الذي تردد عند النحاة فيما بعد، وإنما أراد به معنى قريباً من معنى الأصول والقواعد العامة[5].

---

(١) *الخصائص*، ١/١٨ ، ١٩.

(٢) *الكتاب*، ١/٢٣.

(٣) السابق، ١/٢٣.

(٤) ينظر: *المقتضب*، ٨/١. وينظر: **فتحي الدجني**، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م)، *الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً*، مكتبة الفلاح: الكوت، ط.(٢) ،ص٤٢، ٤٣.

(٥) ينظر: **محمد الحمصي**(١٩٨٩م)، *الجملة بين النحو والمعاني*، رسالة دكتوراه بإشراف: مازن المبارك،جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ص٢.

وقد ظهر مصطلح(الجملة) بعد سيبويه، وسار في اتجاهين: أحدهما مرادف للكلام، والآخر أعم منه. ويظهر أن أبا العباس المبرد هو أول من استخدم مصطلح (الجملة) في تاريخ الدرس النحوي، في كتابه(المقتضب)، غير أن مصطلح (الجملة) لم يتغلب على مصطلح (الكلام) فاقترن المصطلحان وفق الاتجاهين اللذين حددنا، فيسوي بينهما بعض النحاة، ويفرِّق بينهما آخرون.

وقد قدم أبو العباس، عرَضاً، تعريفاً للجملة في باب الفاعل حيث قال: "وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، بمنزلة قولك: القائم زيدٌ"[(١)]. وقال في باب المسند والمسند إليه: "فالابتداء نحو قولك: زيدُ. فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع، ليتوقَّعَ ما تخبره به عنه، فإذا قلت(منطلقٌ) أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر"[(٢)]. ويظهر أن المبرد في هذا قد عرّف الجملة اصطلاحاً وتحدث عن تركيبها في الجملة الفعلية من فعل وفاعل، وفي الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، وجعلها رديفةً للكلام.

كما قدم اللغويون بعد سيبويه تعريفات للجملة، وأرادوا بها ما يرادف الكلام، ومن هؤلاء: أبو الفتح ابن جني، فقال في تعريف الكلام أنه: " كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحاة الجمل"[(٣)]. وبأنه "في

---

(١) *المقتضب*، ١/٨.

(٢) السابق، ٤/١٢٦.

(٣) *الخصائص*، ١/١٧.

لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"(١). وقد ساق مجموعة من الأمثلة التي تحمل معنى مستقلاً مفيداً يمكن أن يقال عنه جملة أو كلام، نحو: زيدٌ أخوك، قام محمدٌ، ضُرِب سعيدٌ، في الدار أبوك، صه، مه، رويد، حاءِ، عاءِ، حسٍّ، لبٍّ، أفٍّ، أوّه. ثم قال في هذه الأمثلة: "فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمره معناه، فهو كلام"(٢). ويعد ابن جني في هذا التوجه في تعريف الجملة سابقاً على الدراسات الحديثة التي تعترف بالكلمة الجملة لأدائها معنى تاماً يحسن السكوت عليه، وهو فهمٌ نميل إليه، وتعريفٌ نرتضيه للجملة، وسنفصل القول في هذا عند إبداء رأينا في مبحث آخر من هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

وقد تبع الزمخشري ابن جني في التسوية بين الكلام والجملة، فعرّف الكلام بأنه: "المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرِب زيدٌ، وانطلق بكرٌ، وتسمى الجملة"(٣).

وقد اقتفى ابن يعيش مسار الزمخشري في تسويته بين الكلام والجملة، مستخدماً عبارة ابن جني سالفة الذكر، فقال: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة، نحو:

---

(١) السابق، ١/٣٢.

(٢) السابق، ١/١٧.

(٣) **أبو قاسم الزمخشري**، (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م)، *المفصل في علم اللغة*، تعليق: محمد عزالدين السعيدي، دار إحياء العلوم: بيروت، ط.(١)، ص١٥ .

زيدٌ أخوك، وقام بكرٌ"[1]، وقد فسر كلامه هذا، فقال: "إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها"[2].

كما سوّى ابن مالك بين الكلام والجملة[3]. وقدم أبو البقاء العكبري الأدلة التي تبرهن أن الكلام: " عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها"[4].

وإذا انتقلنا إلى علماء الكوفة نجد أنهم ساروا على منهج سيبويه فلم يستخدموا مصطلح الجملة إنما مصطلح الكلام، وإذا استطلعنا رأي أشهر عالمين من علماء الكوفة وهما: الفراء، وثعلب، نجد أن الفراء اعتمد مصطلح الكلام في مواضع متفرقة من كتابه معاني القرآن، منها على سبيل المثال قوله: " وقد وقع الفعل في أول الكلام"[5]. وهو ما يعبر عن تصدر الفعل في الجملة الفعلية. وقال في أعقاب تفسيره قوله تعالى﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ❁ إِۦلَٰفِهِمۡ ﴾[6]: " كيف ابتدئ الكلام بلام خافضة ليس بعدها شيء يرتفع بها"[7].

---

(١) **ابن يعيش**، شرح *المفصل*، عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبي: القاهرة، ١/٢٠.

(٢) السابق، ١/٢١.

(٣) ينظر: شرح *التسهيل*، ١/٥. **الرضي**، شرح *الرضي على الكافية*، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١/١٥٩.

(٤) *اللباب في علل البناء والإعراب*، ١/٤١.

(٥) *معاني القرآن*، ٢/١٠.

(٦) قريش: ١.

(٧) *معاني القرآن*، ٣/٢٩٣.

كما يظهر أن ثعلباً استخدم مصطلح الكلام في مقابل الجملة، ومن ذلك على سبيل المثال قوله في موضع كلامه عن التوكيد: " قال ضربتك إياك، وضربتك أنت، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعماد، والتوكيد لا يكون أول الكلام"[١]؛ يريد: الجملة. وتارة كان يعبر عن الكلام بمصطلح (العربية)، ومن ذلك قوله في سياق حديثه عمن أجاز وقوع ضمير الفعل فاعلاً: " وليس في العربية إذا قال: قام اخوتك، أن يقول: قام هم"[٢].

أما الاتجاه الثاني، فقد ذهب أربابه إلى أن الجملة والكلام مختلفان، جاعلين الجملة أعم من الكلام، ويرون أن الجملة والكلام يحتوي كل تركيب منهما على الإسناد، إلا أن الإسناد الذي في الجملة قد يكون أصلياً في تركيب مقصود لذاته، أو أصلياً في تركيب غير مقصود لذاته. وأما الإسناد الذي في(الكلام) فلابد أن يكون أصلياً في تركيب مقصود لذاته فحسب. قال الرضى مفرقاً بين الكلام والجملة: "والفرق بين الكلام والجملة أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو، لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، والظرف وما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"[٣]؛ أي ليست كل جملة كلاماً؛ لأنهم يرون الجملة أعم من الكلام.

---

(١) *مجالس ثعلب*، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط.(٥)،١/١٣٣.

(٢) السابق، ٢/٥٩٣.

(٣) شرح *الكافية*، ١/٣٣.

وقد قرن أرباب هذا الاتجاه(الكلام) بالقول المفيد الذي يحسن السكوت عليه، جاعلين الجملة ما اشتملت الإسناد، حققت الفائدة أم لم تحققها، ويعد ابن هشام أبرز من يمثل هذا الاتجاه، إذ إنه اهتم بتفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها على نحوٍ مستقل، وكان أكثر القدماء عناية بالتفريق بين مصطلحي(الكلام) و(الجملة)، وقد عرّف الكلام بأنه: " القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"(١). وذهب إلى أن الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيدٌ)، والمبتدأ وخبره نحو:(زيدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: (ضُرِبَ اللصُّ) و(أقائمٌ الزيدان)، و(كان زيدٌ قائماً) و(ظننته قائماً)(٢). ثم اتبع ذلك ببيان الاختلاف بين الكلام والجملة، فقال: "وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام"(٣).

وقد ترتب على الحد الذي ارتضاه ابن هشام للجملة أن جعل الشرط جملة وجواب الشرط جملة، والصلة جملة، والنداء جملة، وجواب القَسَم جملة(٤). وهو رأي بناه على أن الجملة ما تضمنت الإسناد،

---

(١) مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، ٢/٥.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) السابق،٢/٥.

(٤) وللباحثة في جملة الشرط وجوابه رأي قد اتكأت فيه على رأي طائفة من نحاة العربية الذين كانوا يحتكمون إلى الدلالة في النظر في التراكيب وتصنيفها، والذين كانوا ينظرون إلى الجملة=

واستوفت أركانه، أفادت معنى يحسن الكلام عليه أو لم تفد. ورغم أن ابن هشام وفريق من نحاة العربية قد فرقوا بين الجملة والكلام فجعلوا لكل منهما حداً يختص به، كما بينا، إلا أننا نرى أن المصطلحين يمكن أن يطلقا على التراكيب التي تقوم على الإسناد وتحمل فائدة يحسن السكوت عليها، نحو: قام زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، وضُرِب اللصُّ، وأقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً. وفي هذا خلط في المصطلحات، والخلط يخالف ماهية المصطلح العلمي الذي وضع أصلاً للتمييز بين الماهيات والمفاهيم.

=وفقاً لما تؤديه من دلالة يحسن السكوت عليها. وقد خلصت إلى أن الشرط وحده لا يمثل جملة وكذلك الجواب منفرداً، إنما الشرط مع الجواب مجتمعين يمثلان جملة واحدة، تتحقق بهما= =الإفادة التي يحسن السكوت عليها، وتسمى جملة الشرط وجوابه، ونرى أن الجواب يمثل العنصر الرئيس في الجملة؛ لأنه الغاية التي يتحقق فيها الخبر، أو بعبارة أخرى الإفادة، ولأنه المعنى الرئيس الذي يمكن أن نسميه، وفق معطيات علم اللغة المعاصر، بـــTheme Topic. وأما الشرط فيعد الوسيلة الموصلة إلى هذه الغاية. وفي هذا احتكام إلى الدلالة التي ترتكز على فهم العلائق بين عناصر التركيب الجملي، ولعل هذا الفهم لجملة الشرط يلتقي جزئياً مع المنهج الأصولي الذي يحتكم إلى المعنى في فهم التراكيب الجملية(ينظر: **ابن قيم الجوزية**(١٩٩٤م)، *بدائع الفوائد*، دمشق: دار الخير. **محمد بن علي الشوكاني**، *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول*، دار المعرفة: بيروت، لبنان). ونحن بهذا لا ندعي شيئاً لأنفسنا، بل نرده إلى مظانه، وننسبه إلى أصحابه، إذ إن ما نقوله هنا قد ألمح إليه النحاة قديماً، إذ قال السيوطي قديماً:"وأما إطلاق الجملة على ما ذُكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي"(*همع الهوامع*،١/٣٧). وقد فسر هذا القول الشيخ العلامة الكافِيَجي في(شرح *القواعد*) فيما نقله عنه السيوطي في الهمع، فقال:"وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي؛ لأن كلاً منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك."(*همع الهوامع*،١/٣٧). وقد ناقشت الباحثة هذه المسألة في مقال منشور، ينظر:(**خلود الصالح**، (١٤٢٤هـــ ، ٢٠٠٣م)، *"جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب"*، جذور (التراث)، العدد ١٤، مج٧، رجب، ص٧٦١).

وبذلك يتضح أن أصحاب هذا الاتجاه قد فرقوا بين الكلام والجملة، وهو الذي تناقلوه ودونوه في كتبهم، إذ إن المتصفح لكتب النحو– وخاصة كتب المتأخرين– يجد في أولها تعريفاً للكلام. وكل التعريفات تلتقي في أن الكلام عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها[1]، وهو بخلاف الجملة، كما نص ابن هشام والرضي، وتبعهما الأشموني[2]، والسيوطي[3]، والأزهري[4] وغيرهم.

وعلى ضوء الاتجاهين السابقيين للنحاة العرب في تحديد مفهوم الجملة، نجد أن أرباب كلا الاتجاهين لم يضع مفهوماً محدداً لها، ولعل الإطار العام الذي يمكن أن يفسَّر فيه علة هذا هو أن النشأة الأولى للنحو العربي كانت لتعليم العرب الذين دخل اللحن ألسنتهم اقتفاء أثر العرب في كلامهم، وبخاصة في موضع اللحن؛ أي في الحركة الإعرابية، لذا فإن الدراسات اللغوية العربية قد اتسمت في تلك المرحلة بسمة الاتجاه إلى المبنى فصار تقعيد النحو هو تقعيد أبواب المفردات، ولم تكن الحاجة كبيرة إلى دراسة أبواب الجمل، ومن ثم جاء الاختلاف في تحديد كثيرٍ من ماهية المفردات لعدم ربطها بالإطار الجملي الذي تمثله، فضلاً عن عدم عنايتهم بالجملة اصطلاحاً ومفهوماً، مما كان سبباً في اختلاف النحاة واضطرابهم في الجملة بدءاً من تحديد ماهيتها إلى النظر في دلائلها وأحوال نظمها في إطار النص الذي ترد فيه.

---

(١) ينظر: *شرح ابن عقيل*، ١/١٤.

(٢)ينظر: *شرح الصبان على حاشية الأشموني*، ١/٢١.

(٣)ينظر: *همع الهوامع*، ١/٢٩.

(٤)ينظر: *شرح التصريح*، ١/٢٠، ٢١.

ومن يتأمل الاتجاهين اللذين تحددا للجملة يجد أنهما يحتاجان إلى وقفة تأمل ؛ إذ إننا نجد أن رأي الاتجاه الأول، الذي جعل الجملة مرادفة للكلام، يعد حكماً لا يثبت في البحث العلمي، إذ إنه يخالف طابع الدرس العلمي الذي يقوم على تمييز كل مفهوم من المفاهيم بمصطلحاته وحدوده التي لا يشركه فيها غيره من المفاهيم. فكان إطلاق مصطلحين على مفهوم واحد يعني عدم الوضوح في المصطلح، ولا يخفى أن الخلط في المصطلحات كان ظاهرة شائعة في أوائل التأليف العلمي آنذاك وكانت أبرز صوره في الدرس النحوي هو الخلط بين الكلام والجملة بصفة خاصة، والخلط بين الكلام والكلم، والقول بصفة عامة[1]. ويظهر أن هذا الخلط كان سبباً في اضطراب الناشئة من متعلمي النحو، مما كان سبباً بارزاً من أسباب الضعف في تحصيل مادة النحو العربي في المراحل الدراسية المختلفة.

ورغم أن هذا الاتجاه فيه ما ينقضه بسبب تداخل المصطلحات وضياع هويتها، إذ إن المصطلحات كما يذكر محمد عيد " جزء من نسيج الثقافة العربية والإسلامية على امتداد الزمان، وهي جزء من العرف اللغوي العربي على امتداد المكان، فهي ثروة مفيدة أدت وتؤدي مهمتها بكفاءة ووضوح "[2]. نقول رغم ذلك فإن هذا الاتجاه له مقبوليته ؛ لأنه ارتكز على الدلالة في النظر إلى التراكيب، فلم ينظر إلى الجملة في حدود مبانيها فحسب، ولم يفهم الإسناد على وجه يقتضي البحث عن عناصره في الجملة، إنما الجملة عنده هي ما أفادت معنى يحسن السكوت عليه، وليست

---

(١) ينظر: *الخصائص*، ١/٥ وما بعدها.

(٢) *قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية*، ص٤٨.

الجملة هي ما قامت على الإسناد فحسب، فرأى أصحاب هذا الاتجاه أن الإسناد فيها مقترن بتحقيق الفائدة. ولعل هذا الاتجاه في فهم الجملة وتحديد هويتها قريب من الفهم الذي عرف به علماء المعاني الجملة، بل أقرب إلى ما تدعو إليه الدراسات الحديثة من ضرورة الربط بين المبنى والمعنى في دراسة الجملة خاصة والنحو بشكل عام[١].

أما أرباب الاتجاه الثاني، فإنهم وإن جعلوا لكل مصطلحٍ مفهومه، فإنهم خلطوا في حد كل مصطلح؛ لأنهم جعلوا الكلام في تحقيق الفائدة، وجعلوا الجملة فيما تحققت فيه أركان الإسناد الأصلي أفادت معنى أو لم تفد. وفي هذا تداخل واضح؛ لأن الكلام الذي يحقق الفائدة لا يقوم عند النحاة بدون إسناد؛ لأنهم لا يرون تركيباً بدون إسناد. ومن ثمّ فإن التركيب الذي يتحقق فيه الإسناد والفائدة سيكون جملة ويكون كلاماً، وفي هذا تداخل بين المصطلحين، كما بينا سابقاً، يؤدي بدوره إلى عسر آخر في الدرس النحوي لا يختلف كثيراً عن التداخل والعسر الذي نجم عن الاتجاه الأول، فيما أسلفنا.

ومن جانب آخر نجد أن أرباب الاتجاه الثاني قد نظروا إلى الكلام أو الجملة من حيث مبانيها، وبحثوا عن عناصر الجملة في إطار التحقق من وجود مكونات الإسناد وأركانه، متجاوزين الفهم الدلالي للإسناد وأنه وسيلة لتعليق وربط عناصر الجملة. قال ابن يعيش مبيناً الغاية المقصودة من الإسناد أصلاً: " إنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذ كان لأحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام

---

(١) *Language Sense and Nonsense*, p. 35.

الفائدة"[1].

وبذا نرى أن أرباب الاتجاه الأول أقرب إلى تصور مفهوم الجملة التي أقاموها على أساس الفائدة وتمام المعنى وإن كانوا ينأون عن هذا الفهم عند التطبيق. إذ يلتقي أرباب الاتجاهين على منهج واحد عند التطبيق وهو منهج شكلي بنيوي بحت ينظرون فيه إلى الجمل وفق تحقق وجود عناصرها الإسنادية، وما يتطلبه هذا من اللجوء إلى التكلف في التأويل أو التقدير في حال الحذف أو التقديم أو غير ذلك. وهي عملية تحتكم إلى المبنى بمعزل عن المعنى، فأصبح هذا الاهتمام عند متأخري النحاة هدفاً يسعون إليه حتى أن من كان يستمع إليهم يناقشون النحو آنذاك لا يجد ما يعبر به إلا ما عبر به أحد الأعراب الذين قدموا إلى حلقة أحد النحاة وسمعهم فقال: ما لي أراكم تتحدثون في لغتنا بشيء ليس من لغتنا. وربما كان هذا هو الذي دفع عبد القاهر الجرجاني ومن تبعه من علماء المعاني إلى إعادة النظر في النحو، ذاك الذي وجدت فيه الدراسات الحديثة مادة خصبة لفهم النصوص وسبر أغوارها.

---

(١) شرح *المفصل*، ١/٢٠.

بناء الجملة وأقسامها :

تقوم الجملة العربية على ركنين أساسين هما: المسند، والمسند إليه. فهما دعامتا الجملة التي قرر جمهور نحاة العربية أن الجملة لا تتم بدونهما.

فالمسند إليه هو المُحدَّث عنه في اصطلاح سيبويه، ولا يكون إلا اسماً وهو المبتدأ الذي له خبر وما أصله ذلك، والفاعل، ونائب الفاعل.

والمسند هو المُحدَّث به ويكون فعلاً واسماً، فالفعل لا يكون إلا مسنداً، والمسند من الأسماء هو: خبر المبتدأ وما أصله ذلك، وأسماء الأفعال، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر نحو: أقائمٌ الولدان، فـ(قائمٌ) مسند، و(الوالدان) مسند إليه.

وقد تناول النحاة قديماً فكرة الإسناد وبنوا عليها قواعدهم وأصولهم، فقد ذكرها سيبويه وعقد لها باباً سماه: (باب المسند والمسند إليه)، وقال في تعريفهما إنهما: "ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك(عبدُالله أخوك)، و(هذا أخوك). ومثل ذلك(يذهب عبدُالله) فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبدُالله منطلقاً)، و(ليت زيداً منطلقٌ)؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[(١)]. ويبين سيبويه في هذا النص مكونات الجملة في إطار الإسناد الذي يكون بين المبتدأ والخبر نحو(عبدُالله أخوك)، وبين الفعل والفاعل، نحو: (يذهب عبدُالله) وبين اسم كان وخبرها، نحو: (كان عبدُالله منطلقاً)، وبين اسم ليت وخبرها نحو: (ليت زيداً منطلقٌ).

---

(١) *الكتاب*، ١/٢٣.

وبإنعام النظر في نص سيبويه السابق، نجد أنه لم يبين المسند من المسند إليه في الجمل، بل تجده في مواضع أخرى من الكتاب يذكر أن المسند إليه هو المبني عليه؛ أي الخبر، والمبتدأ هو المسند، على خلاف المتفق عليه عند النحاة الذين جاؤا بعده، ويتجلى ذلك في قوله: " فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه"[1]. وقال في موضع آخر: " فالمبتدأ الأول والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[2]. وهو في هذا مخالف للرأي المشهور لمن جاء بعده من جمهور النحاة في أن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، والفعل مسند والفاعل مسند إليه في الجملة الفعلية، قال الرضي معللاً هذا التحديد للمسند والمسند إليه: "وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم؛ أي الإسناد الذي هو رابطة، ولابد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً، ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما "[3].

ويبدو أن اختلاف سيبويه عنهم في تحديد موضع المسند والمسند إليه من الجملة لا يرجع إلى عدم نضج مفهوم الإسناد عنده، إنما يرجع، فيما نرى، إلى أن منهجه في النحو كان ينطلق من النظر في المعاني التي تكون في تمام الدلالة التي يحتوي عليها التركيب لا في عناصر التركيب ومحاولة تحديد مصطلحٍ لكل ركن فيه، فضلاً عن أنه نظر إلى الإسناد من حيث هو رابطة علائقية بين مفردات التركيب، وتلك، بلا شك، نظرة دلالية تختلف عن

(١) *الكتاب*، ٢/٧٨.

(٢) السابق، ٢/١٢٦.

(٣) شرح *الكافية*، ١/٣٣.

نظرة النحاة المتأخرين الذين احتكموا إلى المباني في تحديد المسند والمسند إليه، وما قادهم إليه من تعقيد النحو بناء على الأصول النحوية التي استنوها كالتقدير في حال حذف أحد ركني الإسناد، أو التأويل أو التعليل إذا اصطدمت قواعدهم بما يخالفها من كلام العرب. ويؤيد ذلك أن سيبويه كان يستخدم مصطلحات دلالية للتعبير عن المسند والمسند إليه، منها، مصطلحي: (مبنيّ) و(مبني عليه)، فكان مفهوم(البناء) (بالمعني النحوي التركيبي) أهم عنده من مفهوم الإسناد، وقد أحصى أحد الباحثين عدد المرات التي استخدم فيها سيبويه عبارة(مسند، ومسند إليه) فلم يجدها تتجاوز ثلاث مرات في حين أنه استخدم مصطلح (البناء) بلا انقطاع، وقد علّق على هذا تعليقاً يبين فيه أن الإسناد عند سيبويه ينهض من مفهوم دلالي لا منطقي كما آل إليه مفهوم الإسناد فيما بعد عند المتأخرين من النحاة، فقال: " واضح من هذا الكلام أن المسند عند سيبويه، اسم مكان وليس اسم مفعول أي أنه مكان الإسناد أي " المسند " بالمعنى الذي يستعمله الخليل (أما المسند في عبارة "مسند إليه" فهو اسم مفعول)؛ أي بعبارة أخرى: المبتدأ المتكأ، والخبر متكئ عليه. فهذا الاستعمال قائم على استعارة من العالم المحسوس، وليس تعبيراً منطقياً بمعنى الإخبار أو الإسناد، كما يستعمل فيما بعد. ومن المعروف في تاريخ العلوم والفلسفة أن الاستعارة تسبق المفهوم. وأن ما يكون في بداية علمٍ ما غالباً ما يتطور ويصبح مفهوماً في وقت لاحق"[1].

---

(١) **محمد شعيرات**، (١٩٩٢م)، *مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي*، مجلة التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر، ص٢٨.

وقد استشعر علماء المعاني القيمة الدلالية لمصطلح (البناء) في التعبير عن علاقة الإسناد، فنهلوا عن سيبويه هذا المصطلح للتعبير عن الإسناد، وقد علّق عبدالقاهر الجرجاني على ذلك في سياق حديثه عن بيت الفرزدق:

وما حملت أمٌّ امرئٍ في ضلوعها أعقّ من الجاني عليها هجائيا

فقال: " فإنك إذا نظرت لم تشك في أن الأصل والأساس هو قوله: وما حملت أم امرئ، وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مستند إليه، ومبني عليه..."[(١)].

وقد نهج فريقٌ من النحاة بعد سيبويه منهج سيبويه في النظر إلى القيمة الدلالية للإسناد، فبيّن الزمخشري أهمية الإسناد في الربط بين المسند والمسند إليه بحيث لو جُرِّدا منه لكانا " في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يُستَحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه"[(٢)].

كما ذكرهما الفراء في معاني القرآن، فقال في قول العرب: ضقت ذرعاً: "فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت(ضقت) جاء الذرع مفسراً له لأن الضيق فيه"[(٣)]. ولا يخفى أن الفراء أتكأ على الإسناد في تفسير العلاقة بين مفردات التركيب.

وربط فريق آخر منهم الإسناد بالتعليق وجعلوه نسيجاً يتمم الفائدة ويحسن به السكوت، ويظهر هذا المضمون في قول ابن يعيش الذي نقلناه عنه

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٤١٧.

(٢) *المفصل في علم اللغة*، ص٣٦، وينظر: *المقتضب*، ٤/٢٦.

(٣) *معاني القرآن*، ١/٧٩.

سابقاً حين قال في سياق حديثه عن الإسناد: " أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"[1]. ولعل التعبير عن الإسناد بالتعليق يعد فهماً دلالياً بحتاً وقد أتكأ عليه البلاغيون في تفسير الترابط بين أجزاء الجملة التي يحسن السكوت عليها، وهو المفهوم الذي تبنته الدراسات الأسلوبية الحديثة والمناهج الوظيفية في الدرس اللغوي المعاصر.

وقد جعل النحاة الإسناد هو أساس تكوين الجملة، ونظروا إلى المسند والمسند إليه على أنهما عماد الجملة، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح(العمد) "لأنهما اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها"[2]. فالجملة العربية تنعقد من هذين العمادين الأساسيين، وما سواهما في الجملة من التقييدات والتوابع، تسمى(الفضلة). وأحسب أن تعبيرهم بالفضلة هنا يشعر بالزيادة وأنه مرادف للقول بأن ذكره وحذفه سواء، وليس الأمر كذلك، إذ إن النحاة استخدموا مصطلح(الفضلة) وأرادوا أن تكون وظيفته التفريق بين العنصر العمدة الذي تتكون به الجملة وغيره، وقد بيّن الأشموني المراد بالفضلة، فقال: " ما يستغنى عنه من حيث هو هو. وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة، كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه، كقوله:

إنما الميتُ من يعيشُ كئيباً   كاسفاً بالُهُ قليـلَ الرجاء[3]

---

(1) شرح *المفصل*، ١/٢٠.

(2) *السابق*، ١/٧٤.

(3) شرح *الصبان على حاشية الأشموني*، ٢/١٦٩.

فلا يعني اطلاق مصطلح(الفضلة) على ماعدا العمد أنه لا أهمية لها في الجملة، إنما تحتل وظائف نحوية مختلفة فيها، وقد كان النحاة على وعي بهذا فيما ظهر جلياً في قول الأشموني السابق. ومن هنا فإننا نرى أن المصطلح البلاغي(التتمة) أبلغ في التعبير عن هذه الوظائف من مصطلح النحاة(الفضلة)؛ فعلى سبيل المثال يعد(المفعول به) فضلة في العرف النحوي، ولا يخفى أنه عنصر مهم له دلالته، وهو لَبِنة من لبنات بناء التركيب الجملي الفعلي، ويجري عليه ما يجرى على الفاعل تقديماً وتأخيراً، وله كذلك ما ارتبط بهذه العملية من بُعد دلالي اتساقاً مع قول سيبويه: "يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى"[1]. فإن تقدم على الفعل والفاعل، فهو موضع العناية والاهتمام، أو هو موضع التوكيد الذي يمكن أن ينطبق عليه جزئياً المصطلح الإنجليزي Theme Topic"[2]؛ أي موضع الإظهار(focus) في الإطار التركيبي. وإن تقدم على الفاعل فقد تقدم للعناية والتوكيد، أو للاهتمام به زيادة على الفاعل، بل قد تزداد عنايتهم بالفضلة(المفعول به) فيعقدون الجملة عليه فيجعلونه رَبّ الجملة، متجاوزين حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيدٌ. فجاؤا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثم زادوا على هذه المرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيدٌ، فحذفوا

---

(١) *الكتاب*، ١/٣٤.

(٢) **Christover S.Bulter**, Doval،Suárez, Susana M.(ed), 2003, T*he Dynamics of language use, functional and contrastive perspectives*, John Benjamins publishing company: Amsterdam, philadelphia, p.130.

ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة. ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهراً ومضمراً فقالوا: ضُرِب عمرو، فاطّرح ذكر الفاعل البتة. كما أسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة، وهو قولهم: ثُلج فؤاد الرجل، ولم يقولوا: ثَلَجَه كذا، وامتُقع لونه، ولم يقولوا: امتقعه كذا، ولهذا نظائر[1]. وعليه، فإن(المفعول به) لا يمكن أن يكون، بناء على هذه الوظيفة، فضلة. ومن ثم، فإننا نرى أن التتمة مصطلح دلالي أكثر عمقاً من مصطلح(الفضلة)، وربما كان الذي صرف النحاة عنه أنهم كانوا ينظرون إلى التراكيب من حيث مبانيها بمعزل عن معناها لغاية تعليمية، فنظروا إلى أن التركيب الجملي يقوم على المسند والمسند إليه، وما زاد فهو فضلة، وتلك مسألة واسعة لا مجال لتفصيل القول فيها هنا.

وبناء على فكرة الإسناد قرر النحاة أن الكلام، بمعنى الجمل المفيدة، "لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابد له من طرفين: مسند، ومسند إليه"[2]، ولما كان المسند إليه لابد أن يكون اسماً سواء في الجملة الاسمية أو

(١) ينظر: **ابن جني**، (١٣٨٦)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم نجار، عبدالفتاح شلبي، القاهرة،١/٦٥.

(٢) *همع الهوامع* ،١/٣٣ وينظر: شرح *الرضي على الكافية*،١/٣٤، شرح *المفصل*، ١/٢٠.

في الجملة الفعلية، كان " لابد لكل كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل، فلما كانت الاسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها مما هو تال لها، ومحمول في الحاجة إليه عليها "(١).

ولما استقر النحاة على فكرة الإسناد، وضرورة وجود طرفيه في الجملة، أخذوا يردون على كل من يزعم أن الجملة تتم دون وجودهما فيها، بل إن هذه الفكرة قد قادتهم إلى التقدير في حال حذف أحد الركنين أو التأويل أو التعليل، مما كان سبباً في عسر النحو وانصرافه عن وظيفته في إقامة الكلام معرباً صحيحاً في إطار معنى واضح مفهوم. ولنا مع هذه الفقرة وقفة مناقشة في مبحث قادم من هذا الفصل إن شاء الله تعالى(٢).

وقد صُنِّفت أنواع الجمل في العربية بناء على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسين: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية. وقد أشار الخليل والمبرد إلى قسمٍ آخر هو الجملة الشرطية(٣)، وزاد أبو علي الفارسي فجعلها أربعة، فقال: " وأن الجملة التي تكون خبراً فعلى أربعة أضرب، الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع أن تكون ظرفاً "(٤). ثم تابعه الزمخشري

---

(١) *الخصائص*، ١/٤١، ٤٢.

(٢) سنجعل في هذا الفصل مبحثاً مستقلاً نتناول فيه آراء المحدثين من علماء اللغة في الجملة، ونناقش فيه قسماً من المسائل التي تكتنف الجملة فيما عالجها فريق من علماء العربية علاجاً بنيوياً بحتاً غفلاً عن الدلالة التي تكون فيها.

(٣) ينظر: *المقتضب*، ٢/٤٦ ، شرح *الرضي على الكافية*، ٢/٢٥٤.

(٤) **عبدالقاهر الجرجاني**، (١٩٨٢م)، *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق: د. كاظم مرجان، دان الرشيد للنشر، ١/٢٧٣.

فجعلها جملة مستقلة نص عليها، بناء على أن الجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية. وقد مثّل لذلك، فقال: " زيدٌ ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكرٌ إن تعطه يشكرك، وخالدٌ في الدار"[(١)].

وقد قسم ابن هشام، وتبعه السيوطي، الجملة إلى ثلاثة أقسام، هي: الاسمية، والفعلية، والظرفية، ولم يوافق ابن هشام الزمخشري في القسم الرابع الذي أضافه، وهو الجملة الشرطية؛ لأنه يراها من الجملة الفعلية. وقدّم تعريفاً لكل قسمٍ من هذه الأقسام، مبيناً أن الاسمية هي التي صدرها اسم نحو: زيدٌ قائمٌ ، وهيهات العقيقُ، وقائمٌ الزيدان، والفعلية هي التي صدرها فعل نحو: قام زيدٌ، وضُرِب اللصُّ، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيدٌ، وقمْ. وأما الظرفية فهي المصدرة بظرف وجار ومجرور، نحو: أعندك زيدٌ، وفي الدار زيدٌ. فتكون(زيد) فاعل بالظرف أو الجار والمجرور. أما إذا كان(زيد) مرفوعاً بالاستقرار فإن الجملة تكون فعلية إذا قُدِّر المحذوف(استقر)، أو اسمية إذا قدر المحذوف(مستقر) فيعرب زيد مبتدأ مخبر عنه بهما[(٢)].

كما رد ابن يعيش تقسيم الزمخشري للجملة، وكان يرى أنه تقسيم قد اقتفى فيه الزمخشري تقسيم أبي علي الفارسي لها، فقال:"هذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية"[(٣)]، ثم انتقد ابن يعيش هذا التقسيم قائلاً: "وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من

---

(١) *المفصل في علم اللغة*، ص٢٤.

(٢) ينظر: *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ٢/٧ . *همع الهوامع*، ١/٣٧.

(٣) شرح *المفصل*، ١/٨٨.

جملتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل"[١].

فخالف ابن يعيش من قسم الجملة إلى ثلاثة أو أربعة أقسام وكان يرى أن الجملة الظرفية والشرطية تدخلان في إطار الجملة الفعلية. ولئن تبع ابن يعيش من ذهب إلى أن الجملة الشرطية مركبة من جملتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، إلا أنه أدرك أن دلالة الشرط تقتضي كون جزئي الشرط يشكلان جملة واحدة لا جملتين، فحلل تركيب الجملة الشرطية تحليلاً قائماً على فهم دلالتها. فقال:"وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: قام زيدٌ. إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر"[٢].

وعليه، فإننا نرتضي تقسيم ابن يعيش الجملة إلى قسمين: اسمية وفعلية. إذ هما صورتان تفرضان على كل أنماط التراكيب اللغوية، وأما القول عن الجملة الشرطية فإننا نميل إلى مضمون ما ذهب إليه ابن يعيش في أن جملة الشرط بجزئيها: الشرط والجزاء، إنما هي جملة واحدة. ولعل الذي دفع النحاة إلى القول بأنها جملتان هو أنهم يرون أنه حيثما كان فعل وجب أن تكون هناك جملة[٣]، وقد فصلنا القول في الرد على هذا سابقاً. ويعجبني أن أنقل ما علق به محمد حماسة على هذا، إذ قال:"والشرط معنى من

---

(١) *السابق*، ١/٨٩.

(٢) *السابق*، ١/٨٨.

(٣) ينظر: *في نحو اللغة وتراكيبها*، ص١٢٠.

المعاني التي تدخل على الجملة كالنفي والتأكيد والاستفهام، وإذا وجد ما يسمى بالجملة الشرطية قسيماً للاسمية والفعلية كان معنى ذلك أن توجد جملة تأكيدية، ونفيية، واستفهامية في شركة مع الفعلية والاسمية، وهذا لم يقل أحد به"[١].

كما أننا نتفق جزئياً مع ابن يعيش في عدم الاعتداد بالجملة الظرفية، وهي التي أطلق عليها النحاة(شبه الجملة) أي الجار والمجرور، والظرف وما يضاف إليه. وإن كنا لا نتفق معه فيما ذهب إليه من أن أصل الجملة الظرفية جملة فعلية مبنية على الاستقرار المقدر فعلاً؛ لأن هذا يقود إلى القول بالتقدير، والتقدير إجراء فيه كثير من العسر، وقد نص الأصوليون على أن الكلام بلا تقدير أسهل منه بتقدير، فقالوا: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[٢]، وقال الرضي: " الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة"[٣]، وقال: "الإضمار خلاف الأصل"[٤]. ولعل الذي دفع النحاة إلى التقدير أنهم يرون أن الخبر ينبغي له أن يكون عِين المبتدأ، والظرف والجار والمجرور غير المبتدأ، فقدروا فعلاً يفسَّر باستقر. وشيء آخر دعاهم إلى تقدير الكون المحذوف؛ وهو أن الجملة لابد لها من عامل، فلما لم يجدوه قدروا الكون المحذوف. والرأي أن المعنى لا يفتقر إلى شيء من هذا التقدير، ولا يمتنع أن يجعل شبه الجملة هو الخبر بلا مقدر محذوف؛ لأن الجار والمجرور أو

---

(١) **محمد حماسة**، *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*، دار الفكر العربي: مصر،ص٢٥.

(٢) **أبو البركات الأنباري**، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة التجارية الكبرى: مصر، دار الباز للنشر والتوزيع: مكة المكرمة،٢٤٩/١.

(٣) شرح *الرضي على الكافية*،٣٠٣/١.

(٤) المصدر السابق، ٥١٨/١.

الظرف يؤديان المعنى المراد منهما، وأن السامع لا يحتاج ليفهم المعنى إلى الفعل المقدر مع فاعله، ولا هو محتاج إلى أية إضافة تضاف إلي الجملة يتعلق بها الجار والمجرور أو الظرف، فالمعنى واضح دون تكلف تقدير، ولعل النحاة عندما نصوا على عدم جواز إظهار الاستقرار للاستغناء عنه بالظرف أو الجار والمجرور[1] قد فطنوا إلى أن المعنى تام من غير التقدير. والذي نراه أن الظرف أو الجار والمجرور هو خبر المبتدأ مؤيدين مذهب ابن السراج في أنهما خبر عن المبتدأ وأنهما قسم برأسه وليسا نيابة عن مفرد أو جملة[2]. ومن ثم نرى أن الجملتين: (أعندك زيدٌ)، (في الدار زيدٌ)، جملتان اسميتان تقدم الخبر فيهما وهو جار وجرور على المبتدأ، ولانراهما جملتين ظرفيتين؛ لأننا لا نتفق مع القول بوجود قسم في الجملة يسمى الجملة الظرفية لنلتقي مع من ذهب هذا المذهب من النحاة، قال ابن أبي الربيع في (زيدٌ في الدار) و(زيدٌ عندنا): " فأصله من تركيب الاسم والاسم...فإن جعل أحد من النحويين هذا قسماً ثالثاً فإنما فعل ذلك مسامحة "[3].

ونحن نتفق مع رأي ابن يعيش في أن هذه القسمة لفظية، أو بعبارة أخرى تعليمية؛ أي أنها يمكن أن تكون مستساغة إذا كان الغاية منها تعليم الناشئة الفروق بين الجمل إذا تصدرها اسم أو فعل أو ظرف أو شرط، ولكن هذه الفروق يجب أن تقف عند حدود التعليم غير متجاوزة الطابع اللغوي والدلالي للتركيب، إذ إن الحكم على الجمل وتقسيمها يجب ألا يقف عن حدود الشكل والمبنى وحده، كما أنه يجب عند التصنيف أن يُنظر إلى التركيب كاملاً دون الوقوف عند الكلمة المتصدرة وجعلها أساس

---

(١) خلافاً لابن جني الذي يرى جواز إظهاره، ينظر: شرح *المفصل*، ١/٩٠.

(٢) ينظر: شرح *ابن عقيل*، ١/٢١١. *همع الهوامع* ،٢/٢٢.

(٣) *البسيط في شرح جمل الزجاجي*،١/١٥٩.

التصنيف الجملي، إذ إن هذا يغفل كثيراً من الدلائل والمعاني التي تحملها التراكيب الجملية، والذي يجب أن يكون هو المعيار في التحليل؛ لأن اللغة قد أنشئت لغاية الإفهام والتواصل بين أرباب اللغة الواحدة. وعليه، فإننا نرى أن تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية فحسب كافٍ وحده ليعلّم الناشئة الفروق بين الجمل، من غير تكثير الأقسام التي هي سبب من أسباب جفاف النحو وتعقده عند الناشئة من المتعلمين، والذي قامت عليه محاولات عديدة لتسهيله في ميدان تجديد النحو العربي وإصلاحه.

ولقد راعى جمهور النحاة في تقسيمهم للجملة نوع الكلمة المصدَّرة، فإذا تقدم المسند إليه فالجملة معه اسمية، وإن تقدم المسند وكان فعلاً فالجملة فعلية. ولا ريب أن في هذا التحديد اعتماداً كلياً على الشكل أو المبنى دون المضمون، فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، ولنا وقفة مع هذه المسألة في مبحث قادم من هذا الفصل إن شاء الله تعالى[1].

وعوداً إلى ما سبق، نجد أن النحاة قد تعددت اتجاهاتهم في تقسيم الجملة أو الكلام، ويمكن حصرها في ثلاثة أطر، وهي:

الإطار الأول: تركيبي بنيوي، وهو الذي فصلناه سابقاً في تقسيم النحاة الجملة إلى أقسام؛ اسمية، أو فعلية، أو شرطية، أو ظرفية. متكئين على مبدأ صدارة الجملة؛ فإن بدئت بفعل سميت الجملة فعلية، وإن بدئت بظرف سميت ظرفية، وإن بدئت بأداة شرط سميت شرطية، كما أسلفنا.

ويدخل في هذا الإطار أيضاً تقسيم ابن هشام الجملة إلى صغرى وكبرى، فقال ابن هشام في هذا التقسيم: "الكبرى هي الاسمية التي خبرها

(١) ينظر ص ٢٠٣ وما بعدها.

جملة، نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ، والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين، نحو: زيدٌ أبوه غلامه منطلقٌ. فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير و(غلامه منطلقٌ) صغرى لا غير؛ لأنها خبر، وأبوه غلامه منطلقٌ: كبرى باعتبار غلامه منطلقٌ، وصغرى باعتبار جملة الكلام"[1].

ولم يكتف ابن هشام بتقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى، إنما فرع الجملة الكبرى وقسمها إلى قسمين: جملة ذات وجهين، وجملة ذات وجه واحد. وبيَّن أن الجملة الكبرى ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعليه العجز، نحو: زيدٌ يقوم أبوه. أو فعلية الصدر اسمية العجز، مثل: ظننت زيداً أبوه قائمٌ. وذات الوجه هي ما كانت اسمية الصدر والعجز، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ. أو فعلية الصدر والعجز نحو: ظننت زيداً يقوم أبوه[2].

ويظهر جلياً أن هذا الإطار قائم على النظر في مباني التراكيب بمعزل عن الدلالة، وهو إطار مقبول إذا لم يتجاوز كونه تقسيماً غايته تعليمية تأخذ بيد الدارسين لمعرفة الجملة وأنواعها وما يكتنفها من عناصر وأجزاء.

الإطار الثاني، دلالي وظيفي، وهو يتناول ضرباً آخر من أقسام الكلام اختلف فيه علماء العربية؛ وهو تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، وعليه جاء القول بالجملة الخبرية والجملة الإنشائية:

فالحذاق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة، حصروا الكلام في الخبر والإنشاء، وقال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء[3]:

---

(١) *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، ٢/٢.

(٢) مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، ١٥/٢.

(٣) ينظر: *همع الهوامع*، ٣٤/١، **ابن هشام**، شرح *شذور الذهب*، *تحقيق*: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ص٣٢.

فقالوا: إن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب، أو لا، فإن احتملها فهو الخبر[1]، نحو: (قام زيدٌ) و (ما قام زيدٌ). وإن لم يحتمل التصديق والتكذيب فهو على ضربين:

- أن يقترن معناه بلفظه، وهو(الإنشاء).
- أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، وهو(الطلب) نحو: (اضرب) و(لا تضرب)، (وهل جاءك زيدٌ ؟).

وذهب المحققون إلى دخول الطلب في الإنشاء، قال ابن هشام في هذا الصدد: "والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول(قم) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه، سُمِّي إنشاء، قال الله تعالى: **(إنا أنشأناهنَّ إنشاءًا)**[2]: أي أوجدناهنَّ إيجاداً"[3].

ومنهم من زاد في أقسام الكلام على هذا الضرب، فذهب قطرب إلى أن الكلام أربعة أقسام: خبر، واستخبار،(وهو الاستفهام)، وطلب، ونداء. فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب. وضُعِّف تقسيمه هذا بأن(الاستخبار) داخل تحت الطلب أيضاً، وبأن نحو: بعتُ، واشتريتُ خارج منه[4].

---

(١) ينظر: **أبو بكر السراج**، *الأصول في النحو*، ١/٦٢.

(٢) الواقعة: ٣٤.

(٣) شرح *شذور الذهب*، ص٣٤.

(٤) ينظر: *همع الهوامع*، ١/٣٤.

وزاد بعضهم فجعلها خمسة أقسام: خبر، وأمر، وتصريح، وطلب، ونداء. وزاد الأخفش فجعلها ستة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ونداء، وتمنّ.

وقال بعضهم: عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسَم، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام. وقال بعضهم تسعة: بإسقاط الاستفهام، لدخوله في المسألة. وقال بعضهم ثمانية: بإسقاط التشفع، لدخوله فيها. وقال بعضهم: سبعة: بإسقاط الشك، لأنه من قسم الخبر[1].

وقال بعضهم: ستة عشر: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، وطلب، وجحود، وتمنّ، وإغلاظ، وتلهّف، واختبار، وقَسَم، وتشبيه، ومجازاة، ودعاء، وتعجب، واستثناء[2].

وذهب بعض الأصوليين إلى أن الكلام ينقسم إلى أمر ونهي وخبر واستخبار[3]، وهم بهذا قد جعلوا كلاً من الاستخبار؛ أي الاستفهام، والأمر، والنهي، قسماً مستقلاً لا يندرج في الطلب على النحو الذي قال به قسم من اللغويين.

ومهما اختلف العلماء في أقسام الكلام، فإن المشهور منها محصور في قسمين اثنين، هما: الخبر، والإنشاء. وقد علّق السيوطي على تكثير الأقسام في هذا الضرب، فقال: "والتحقيق انحصاره في القسمين الأولين، ورجوع بقية المذكورة إليهما"[4].

---

(١) السابق، ١/٣٤، ٣٥.

(٢) السابق، ١/٣٤، ٣٥.

(٣) ينظر: *المستصفى في علم الأصول*، ص٢٠٢. **الآمدي**، *الإحكام في أصول الأحكام*، ٢/٢٥٣.

(٤) *همع الهوامع*، ١/٣٥.

ولما كان الكلام يقسم إلى قسمين: خبر وإنشاء، جعلوا الطلب قسماً في الإنشاء؛ أي أن الإنشاء يقسم إلى قسمين:

- إنشاء طلبي، وهو ما يستدعى مطلوباً، كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء، والعرض، والتحضيض. وقد اختلفوا في بعض هذه الأساليب فأدرجوها في الخبرية، من نحو اختلافهم في النداء[(١)]، والتمني[(٢)]. ولسنا معنيين بتفصيل الخلاف في هذا إذ إنه ميدان واسع ليس مما يختص به بحثنا هنا.

- وإنشاء غير طلبي، وهو ما لا يستدعي مطلوباً، وسماه بعضهم (إيقاعياً)، قال الرضي: " والإنشائية إما: طلبية أو إيقاعية، بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها...وأما الإيقاعية، نحو: بِعتُ، وطلَّقت، فإن المتكلم بها لا ينظر، أيضاً، إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بلى، يُعرَف بالعقل، لا من دلالة اللفظ أنَّ وقتَ التلفظ بلفظ الإيقاع: وقت وقوع مضمونه"[(٣)]. وله أساليب كثيرة، منها: التعجب نحو: ما أحسَنَه وأحسِنْ به[(٤)] وأفعال المدح والذم، نحو: نِعْمَ، وبِئْسَ، وحبَّذا، ولا حبَّذا،

---

(١) ينظر: شرح *المفصل*، ١/١٢٧. **أبو حيان**، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط.(١)، ٣/١٧٧.

(٢) ينظر: شرح *الرضي على الكافية*، ٤/٣٣٧، شرح *المفصل*، ٨/٨٤، ارتشاف الضرب، ٢/١٣٠.

(٣) شرح *الرضي على الكافية*، ٢/٤٠.

(٤) ينظر: *المقتضب*، ٤/١٧٥، شرح *المفصل*، ٧/١٢٤، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، ٣/٣٤، **بهاء الدين بن عقيل**، (١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م)، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر: دمشق، ٢/١٤٩.

وساء، وكل فعل حُوِّل إلى صيغة(فَعُلَ) بقصد المدح أو الذم[1]. وألفاظ القَسَم، نحو: لَعَمْرِكَ، ويمين الله، وأيمن الله، ووالله، وبالله، وأقسم بالله ونحوها. والمقصود بألفاظ القسم ما يقسم به وليس الجواب[2]. وألفاظ الرجاء، نحو: عسى، ولعل، فقد نص النحاة أنها جمدت فلم تتصرف لَمَّا قصد بها المبالغة وإنشاء الرجاء أو التمني[3]. وذكروا من ذلك النعت المقطوع لإنشاء المدح نحو: الحمد لله أهلَ المدح. والذم، نحو: مررت بزيدٍ الفاسقَ. أو الترحم، نحو: مررت ببكرٍ المسكينَ[4]. وقد علل السيوطي حذف المبتدأ في هذه المواضع، فقال: " وإنما التزموا فيه الحذف؛ لأنهم لَمّا قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا اضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح، والذم، والترحم، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار"[5].

ومنها أسماء الأفعال، نحو: أفٍّ، وأوَّه، بمعنى: تضجرت وتوجعت الإنشائيتين، قال الرضي في هذا: " لا نقول(أفٍّ) بمعنى اتضجر، و(أوَّه) بمعنى أتوجع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى: تضجرت، وتوجعت الإنشائيتين"[6].

---

(١) ينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*، ١/١٨٣، *حاشية الصبان*، ٣/٢٦، *البسيط في شرح الجمل*، ١/٥٨٠، شرح *التسهيل*، ٣/٥، **الزجاجي**،(١٩٨٢م،١٤٠٢هـ)، *حروف المعاني والصفات*، تح: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ص٣٠. *الصاحبي*، ص٢٧٨. *أمالي ابن الحاجب*(١٤٠٩هـ،١٩٨٩م)، دراسة وتحقيق: فخر قداره، دار الجبيل: بيروت، دار عمار: عمان، الأردن، ٢/٨٣٦. *ارتشاف الضرب*، ٣/١٥.

(٢) ينظر: شرح *المفصل*، ٩/٩٠، ارتشاف الضرب، ٢/٤٧٥.

(٣) ينظر: شرح *المفصل*، ٧/١١٥، *همع الهوامع*، ٢/١٣٥.

(٤) ينظر: شرح *المفصل*، ٢/١٩.

(٥) *همع الهوامع*، ٢/٣٩.

(٦) شرح *الرضي على الكافية*، ٣/٨٣.

وجعلوا منها(رُبَّ) لإنشاء التقليل، و(كم) الخبرية لإنشاء التكثير، قال الرضي: "واعلم أن بناء(كم) الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف"[1]. وغيرها كثير من الأساليب التي جعلها النحاة في الإنشاء غير الطلبي. إلا أن النحاة قد اختلفوا في إنشائية ما ذكرنا من الأساليب فألحقها بعضهم في الجمل الخبرية لاحتمالها الصدق والكذب، وسنتناول هنا جانباً من هذا لنتبين صورة من صور الخلاف بين النحاة في الجمل:

اختلف النحاة في لفظتي(أفٍّ، وأوَّه) في باب أسماء الأفعال فصنّفها بعضهم في الإنشائية، كما ذكرنا، وجعلها آخرون من الجمل الخبرية، وبنوا حكمهم هذا على أن معناها: اسكت، وأتوجع. وهو حكم فيما يظهر مبنيٌّ على تأويل اللفظة لا على ظاهر أصلها، ولا خلاف أن معنى(أفٍّ) أو (أوَّه) يخالف في دلالته دلالة(أتضجر، وأتوجع)، إذ إن معنى(أفٍّ، وأوَّه) إنشائي الغاية منه المبالغة في المعنى، وقد نص القدماء على هذا المعنى، فقال العكبري: " وفائدة وضع هذه الأشياء... أنه أبلغ في المعنى من الألفاظ التي نابت عنها"[2]. وقال ابن يعيش: "والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ اسماً لها أولى بموضعها...وأما المبالغة فإن قولنا: صَهْ، أبلغ في المعنى من اسكت، وكذلك

---

(١) شرح *الرضي على الكافية*،٣/١٤٩ ، وينظر: *أمالي ابن الحاجب*،٢/٧٥٧. **أبو البركات الأنباري**، *أسرار العربية*، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق،ص٢١٤. *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/٣١٤. **ابن عصفور**، شرح *جمل الزجاجي*، تحقيق: صاحب أبو جناح،ا لفيصلية: مكة المكرمة، ٢/٤٦.

(٢) *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/٤٥٥.

البواقي"[1]. وقال الرضي: " ومعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره: أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال إن هذه الأسماء بمعناها"[2]. وعليه، فإن تصنيف الجملة وفقاً لمعناها المتأول تصنيفاً يخالف منطق الواقع اللغوي؛ لأن هذه الكلمات تحمل معاني إنشائية انفعالية لا تحمله الكلمات التي تفسرها، ومن ثم لا يمكن تصنيفها وفقاً لمعنى ما تفسَّر به أو تؤول عليه، قال الأصوليون اللغويون: " نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم ولا التنقل من معنى إلى معنى ولكن الظاهر ما صرنا إليه لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى"[3]. وقد أكدت الدراسات الحديثة أن تأويل الجملة يخالف دلالة لفظها الأصل ومن ثم فإن تصنيفهما يكون مختلفاً أيضاً، يقول بيكرBaker: "إن تأويل الجملة لمحاولة الوصول إلى ما فيها من معنى كامن هو أمر مختلف عن المعنى الدلالي الحقيقي فيها"[4]. كما نص اللغويون المحدثون على أن كل تغيير له خصوصيته الدلالية، وهي الغاية من اختلاف التعابير وتعددها، يقولMalinowiske: "إن الحدث الكلامي الذي يعبر عن انفعالٍ أو افصاح يجب أن يُفهم على ضوء المناسبة التي تقال فيها أو الموروث الثقافي لما يقال، وأما إذا فُسِّر بكلماتٍ ينقلها شخص آخر فإنه في الحقيقة يُوجِدُ نصاً آخر بمشاعر أخرى، وقد يكون بموروث ثقافي

---

(١) شرح *المفصل*، ٤/٢٥.

(٢) شرح *الرضي على الكافية*، ٣/٨٩ . ينظر: *حاشية الصبان*، ٣/١٩٤.

(٣) *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*، ٢/٥١١.

(٤) *Language Sense and Nonsense, p.92*

مختلف"[١]. ويقول أيضاً: "إن مستعمل اللغة من المجموعات البشرية البدائية عندما يتعلم تعبيرات معينة فانه لا يتعلمها بشرح معناها له، ولكن بمراقبة التصرف السلوكي المترتب على سماعها في بداية الأمر ثم على استعمالها ذاتها في سياق مماثل"[٢].

كما حكموا على(ما أفعَلَ وأفْعِلْ به) التعجبيتين بأنهما خبران يحتملان التصديق والتكذيب[٣] بناء على أنهم يرون أن كلمة التعجب(أفْعَل، وأفْعِل) أصلها الافتراضي هو الفعلية فيكون معناها خبرياً، ثم تحول المعنى من خبري إلى إنشائي، فجمدت معه ولم تتصرف لأنها التزمت المعنى الجديد. ويظهر أن القول بالأصل الافتراضي هذا ناجم عن الأخذ بالمنهج التعليمي في النحو الذي يبحثون فيه للجملة عن أصلٍ لها اقتضاء لمتطلبات تحديد صنف جملي تنتمي إليه: فعلية أو اسمية، وما يرتبط بهذا التصنيف من متطلبات الإسناد، ومقتضيات نظرية النحو الأولى العامل والمعمول.

والذي نراه أن أسلوب التعجب أسلوب إنشائي، وأن القول بخبريته بناء على الأصل الذي يفترضه النحاة قولٌ لا دليل عليه، وإنما هو أصل مفترض، إذ لم يرد فيما جاء عن العرب التعبير عن التعجب مع المبالغة فيه في جملة الأصل المقدر؛ أي: حَسُن زيدٌ، ويقصدون بها معنى ما أحْسَنَ

(١) **C.K Ogden and J.A Richards**, *The Meaning of Meaning*, (1923) London,Routledge & Kegan Paul Ltd, pp. 312, 313.

(٢) المرجع السابق، ص٣٢١.

(٣) ينظر: *الأصول في النحو*،٩٩/١، *شرح المفصل* ١٤٣/٧، *البسيط في شرح الجمل*، ٧٤٤/٢، *حاشية الصبان*، ١٨/٣، ١٩.

زيداً، ولا أحْسِنْ زيدٌ، بمعنى، أحْسِنْ بزيدٍ، ولعل هذا ما دعا أحد النحاة عند تقدير الأصل أن يقول: "هذا ما ظهر لي"[1]، وليس بالضرورة أن ما يظهرله هو الواقع الفعلي للاستعمال اللغوي، وإنما هو تعبير عن إحساس، وليس الإحساس من الأمور التي تحكمها القوانين والقواعد. فضلاً عن أن التشابه بين صيغة(أفعَلَ) التعجبية بالفعل الماضي، و(أفعِلْ) بالفعل الأمر، كانت إحدى القرائن التي اتكأ عليها جمهرة البصريين في الحكم على فعليتها وافتراض خبريتها، وإن كان جلُّهم يدرك البون الدلالي بين معنى(ما أفعَلَ) عن معنى الفعل الماضي الموضوع له أصلاً. وبُعد(أَفْعِلْ) عن معنى فعل الأمر كذلك، قال الرضي: " وإنما لم يُصرَّف على هذا القول، أفعِلْ، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقَل: أحسِنا، أحسنوا، أحسني، أحسنَّ، لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهَّل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما أنمحى في: ما أفْعَلَ، معنى الجعل، وصار معنى افْعِلْ به كمعنى ما أَفعَل، وهو محض إنشاء التعجب"[2].

ومثل ذلك يقال في صيغتي المدح والذم(نِعْمَ، وبِئْسَ) فقد ذهب بعض النحاة إلى القول بخبريتها وأنها تحتمل الصدق والكذب. والذي يظهر أن النحاة القائلين بذلك قد بنوه على الأصل المفترض الذي جعلوه للصيغتين؛ وهو الفعلية؛ أي: نَعِمَ ، وبَئِسَ، فيما كان معناها على هذا الأصل الخبرية، ثم تحول المعنى من خبري إلى إنشائي؛ لأن الفائين فيهما كُسِرا من

---

(١) السابق،٣/١٩.

(٢) شرح *الكافية*، ٤/٢٣٥. وقد قدمت الباحثة عدداً من الحجج التي تبرهن فيها بأن أسلوب التعجب يحمل خصوصية تركيبية ينفرد بها ولا تتفق بحال مع الجمل الخبرية فيمن أدرجها فيها بناء على الأصل المفترض الذي جعلوه لجملة التعجب. ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل*.

أجل حرفي الحلق، فأشبها التعجب في المعنى وترك التصرف[1]، فجمدت (نِعْمَ، وبِئْسَ) ولم تتصرفا لأنهما التزمتا المعنى الجديد. والقول في هذا كالقول الذي أسلفنا بيانه من أن الأصل المفترض ناجم عن النحو التعليمي الذي يقوم على النظر في التراكيب بناء على أن الجملة لابد فيها من إسناد، ولا إسناد إلا في اسم أو فعل[2]. ومن ثم افترضوا فيها الفعلية ليتحقق فيها كيان الجملة القائم على الإسناد، ولمّا وجدوا أن الأصل المفترض، الفعلية، يصطدم مع معنى جملة المدح والذم عادوا فجعلوا لنِعْمَ، وبِئْسَ استعمالين، قال الصبان: " واعلم أن لنِعْمَ وبِئْسَ استعمالين: أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرهما، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس ... الثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف"[3]. والذي نميل إليه أن القول بأن نِعْمَ من نَعِمِ، وبِئْسَ من بَئِسِ قولٌ لا دليل عليه إنما هو أصل مفترض، وليس من المنهجية أن نبحث للجمل أو الكلمات عن أصل ثم نمنحهما تصنيفاً ما احتكاماً للأصل المفترض، وقد تنبه إلى هذا طائفة من علماء اللغة المعاصرين، يقول ديفد كريستال David Crystal :"إن البحث في الجمل أيهما يسبق الآخر، أو أي معنى مما في الجملة هو الأصل للثاني أمر قد تجاوزه البحث لأنه افتراضي، وقد صرف كثير من العلماء جهوداً كبيرة فيه

---

(١) ينظر: *الأصول*، ١/١١١، *شرح التسهيل*، ٣/٥، *شرح الرضي*، ٤/٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) ينظر: *الكتاب*، ١/١٩، *المفصل في اللغة*، ص١٥. *همع الهوامع*، ١/٣٣، *أساليب نحوية جرت مجرى المثل* ص١٩ وما بعدها.

(٣) *حاشية الصبان*، ٣/٢٦.

وليس من جدوى أن نطيل الحديث عنه"(١). ويعجبني أن أنقل في هذا المقام ما قاله حسن الملخ في أن القول بالأصل قد عسَّر دراسة النحو وتعلّمه، فقال: "إذن، فقد جرّ الاحتكام إلى أصل واحد للظاهرة الواحدة النحويين إلى شئ من التأويل والتعقيد لا نرى له مسوغاً، والقضية الأساسية هي سيطرة فكرة الأصل الواحد على أذهان جمهور النحاة، لأنهم يردون الظاهرة الواحدة إلى أصل واحد فقط مهما تجشموا من عناء التأويل والتعليل، وهذا المنهج ،وإن كان ينسجم مع موقفهم الفكري من الكون والحياة، لا يصلح دائماً لوضع قواعد نحوية تهدف إلى تعليم اللغة"(٢). وقد ذكر أحد الباحثين أن اختلاف مذاهب النحاة في توجيه جملة التعجب يكمن في حيرة النحاة في التوفيق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهو يعكس في جوهره الأزمة الناشئة عن محاولة النحويين قسر الأنماط اللغوية مختلفة التعبير ضمن دائرة الإسناد المقفلة على قطبي المسند والمسند إليه(٣).

أردنا فيما انتقينا من نماذج أن نبين جانباً من الخلاف النحوي في تصنيف التراكيب الجملية بين الخبرية والإنشائية ولكلٍّ مذهبه وحججه فيها، والذي نرتضيه تصنيفها في الإنشائية انطلاقاً مما تحمله هذه التراكيب من معانٍ انفعالية ينشؤها المتكلم المعبِّر عما في نفسه، وانطلاقاً مما ذهب إليه فريق من

---

(١) **Linda R Waugh. and Van, C.H. Schooneveld**, (ed.), (1980), *The Melody of Language*, University Park Press, Baltimore, p.56.

(٢) **حسن خميس الملخ**، (٢٠٠١م)، *نظرية الأصل والفرع في النحو العربي*، ،دار الشروق: عمّان، الأردن، ص٩٧.

(٣) **صاحب أبو جناح**، (١٤١٦هـ،١٩٩٦م)، *"التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي"*، مجلة جامعة الملك سعود،الآداب(١)،المجلد الثامن، ص٦٥،٦٦.

النحاة ممن تحسَّس دلائل هذه الأساليب واحتكم إلى المعنى في الحكم على إنشائيتها، وفيما اهتدينا إليه من نصوصهم وظاهر أقوالهم، كما بينا. وهي دلائل يمكن أن نطبقها على غيرها من الأساليب التي أدرجها بعضهم في الخبرية بناء على تأويل معناها أو افتراض أصل مؤول يحتكمون إليه في تصنيفها[١] والذي نراه أنها جميعاً أساليب إنشائية، قوامنا في ذلك أن الإنشاء معنًى يقصده المتكلم متعجباً كان أو مادحاً أو ذاماً أو مفتخراً أو مترجياً أو متمنياً أو مقسماً أو متضجراً أو متوجعاً، وهي معان ينشؤها المتكلم ليعبر عما في نفسه من أحاسيس ومشاعر لا يمكن بحال أن توضع في معيار الصدق أو الكذب.

الإطار الثالث من أطر تقسيم الكلام، **محلي موقعي:** فتقسم الجملة وفقاً له حسب محلها الإعرابي، إلى: جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب. وجعلوا لهذه القسمة معياراً تحتكم إليه، فذهبوا إلى أن الجملة إذا جاءت مؤدية معنى نحوياً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد، قال ابن هشام في سياق حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب: " وهي سبع وبدأنا بها لأنها لا تحل محل المفرد"[٢]. وقد علل ابن يعيش علة إعراب الجمل في حال وقوعها موقع المفرد، فقال: "والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران:

أحدهما: أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان،

---

(١) نحو اختلافهم في عسى مع أنها ظاهرة الإنشاء، أو(ربَّ) أو(كم) وغير ذلك. ينظر: شرح *المفصل*،٤/١٢٨ ، *حاشية الصبان*،٤/٨٤، *شرح التصريح على التوضيح*،٢/٢٨.

(٢) مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*،٢/١٥.

فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه.

والأمر الثاني: أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد. فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد"[1].

وقد جعل ابن هشام الجمل التي لا محل لها من الإعراب في: الجملة الابتدائية أو المستأنفة، والجملة الاعتراضية، والجملة التفسيرية، وجملة جواب القسم، والجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً وجازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، وجملة الصلة الواقعة صلة لاسم أو لحرف، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب[2].

وجعل الجمل التي لها محل من الإعراب في: الجملة الواقعة خبراً، والجملة الواقعة حالاً، والجملة الواقعة مفعولاً به، والجملة الواقعة مضافاً إليه، والواقعة جواباً لشرط جازم مقروناً بالفاء أو بإذا، والجملة التابعة لمفرد، والجملة التابعة لجملة لها محل من الأعراب[3].

ومن يتأمل الأطر التي وضعت في تقسيم الكلام نجد أن الإسناد كان هو المحور الرئيس الذي أقام عليه النحاة تصنيفهم الجملة، وهو البؤرة التي تقوم عليها باختلاف أطرها سالفة الذكر، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، صغرى أو كبرى ضمن الإطار الأول. أو أن الجملة خبرية أو إنشائية: طلبية أو غير طلبية، في حدود الإطار الثاني. أو أن الجملة لها موقع من الإعراب

(١) شرح *المفصل*، ١/٨٨.

(٢) ينظر: مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، ٢/ ١٥، ٢١، ٤٠، ٤٦، ٥٢، ٥٣، ٥٥.

(٣) ينظر: مغنى *اللبيب*، ٢/٥٦، ٥٧، ٦٧، ٧٢، ٧٥، ٧٧، شرح *ابن عقيل*، ١/٢٠٣، ٦٥٥.

أو ليس لها موقع ضمن ما عرضناه في الإطار الثالث.



يتجلى لنا مما سبق، أن علماء العربية قد درسوا الجملة في مادة النحو، ووضعوا مؤلفات تحمل مسماها، نحو: الجمل المنسوب للخليل، والجمل للزجاجي، والجمل للجرجاني، فتكلموا عن معناها أو معنى ما يرادفها، وبحثوا عن عناصرها الإسنادية وغير الإسنادية، وفسروا مذاهبهم في تقسيمها وتصنيفها، كما أسهبوا في الحديث عما يعترض أجزائها من تقديم واجب أو جائز أو تأخير، أو حذف وحالات تقدير المحذوف، أو ذكره، وحالات تعريفه أو تنكيره، أو قصره ... وغير ذلك.

ويجد الدارس في هذا جانباً يؤكد التفات النحاة إلى الجملة، إذ إنهم درسوا الجملة دراسة ظهر فيها آثار طريقتهم، فاهتدوا إلى نواحٍ مهمة في الجملة، وسجلوا ملاحظات وتعليقات أسفرت عن مذاهبهم ومناحي تفكيرهم في الدرس النحوي، وهي مادة مهمة لا يمكن إغفالها لمن أراد دراسة الجملة دراسة تاريخية، أو أراد أن يطورها ويجدّد في دراستها بناءً على ما خلَّفه تراث أسلافنا.

إلا أن من يتجاوز هذه المرحلة في ظاهر شكلها يجد في أغوار المسألة أن النحاة عندما أرادوا أن يدرسوا الجملة دراسة مستقلة، وأن يدللوا على أن غاية النحو ووظيفته الأولى هي دراسة الجملة، بدت دراستهم لها غير واضحة، أو بعبارة أخرى غير مترابطة مع الأبواب التي جاءت بعدها، من نحو تحديد مفهومها الذي ظهر في أكناف الخلط المصطلحي بين عددٍ من المفاهيم، نحو الخلط بين الكلام والجملة، أو بين الكلام والكلم، أو القول،

أو العربية...أو غير ذلك مما بينا جانباً منه سابقاً. وبناء على ذلك فقد تباينت الآراء وتعددت المذاهب في تحديد الجملة أو تعريفها، ولئن أقامها بعض النحاة على أساس الإفادة التي يحسن السكوت عليها فجعلوها رديفة للكلام، فإن القسم الأكبر منهم قد أقامها على أساس بنيوي شكلي يرتكز على الإسناد أفادت الجملة فيه معنى أو لم تفد، كما أسلفنا. ولا يخفى أن النحاة وإن ظهر لدى فريق منهم فهم واعٍ للإسناد يقتضي كونه رابطة علائقية تحقق التضام بين عناصر التركيب الجملي، كما بينا، إلا إنهم عند التطبيق عزلوه عن هذا الفهم وجعلوه يدور في حلقة شكلية بنيوية، انطلاقاً من أن الجملة العربية لا تقوم إلا على مسند ومسند إليه، فأخذ النحاة ينظرون إلى الجملة بناء على توفر عناصر الإسناد فيها، أو أنهم يتأولونه أو يقدرونه فيما إذا حذف عنصر منه أو أنه كان في موقعٍ يخالف ما تواضع عليه النحاة من مواقع يكون فيها المسند أو المسند إليه، من نحو تصدر الاسم بعد حرف يختص بالأفعال أو نحو ذلك.

ومن يمحّص النظر في دراسة النحاة الجملة يجد أن غاية النحو في دراستها والكشف عن أحوالها قد فاتت طبقات النحويين بعد سيبويه والمبرد والفراء، فتجاوزوا حدود تخصصهم في دراسة الجملة إلى المفردات. ولا غرو في ذلك إذ كانت أبواب النحو قائمة أساساً على أنها أبواب مفردات لا أبواب جمل، انطلاقاً من اعتمادهم على المباني في التقعيد النحوي. ولعل ذلك يرجع، كما بينا إلى عنايتهم بالإعراب، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر الإعراب الذي هو أثر لعامل في الجملة كما يظهر في المفردات، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة وبيان علامات كل قسم، ثم الكشف عن

المعرب والمبني من هذه الأقسام، ثم الشروع في بيان الأبواب النحوية داخل الجملة وما يمتاز به كل باب من علامات يعرف بها، وبيان بعض المعاني الوظيفية التي تؤديها العناصر اللغوية، كالتذكير، والتأنيث، والتصريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتكلم والحضور والغيبة، والصرف وعدمه، والعلامات الإعرابية...وغير ذلك. فجعلوه أساس علمهم ومباحثهم في النحو، فكانت في مجملها دراسة تتناول المفردات من حيث خصوصيتها لا من حيث علاقاتها بأخواتها في الجملة، ولا من حيث هي دراسة للجملة في النص الذي ترد فيه، ولا من حيث علاقة الجمل بعضها ببعض في النص. يقول مهدي المخزومي في هذا الصدد عن النحاة الذين تجاوزوا العناية بالجملة إلى العناية بالمفردات: "واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض، كتأثير الحرف في الاسم والفعل، فيما كانوا يزعمون، وتأثير الفعل في الاسم، وتأثير الاسم في الاسم، ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى أمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها"[١].

ومما يدل على عنايتهم بالمفردة أن النحاة راعوا في تقسيمهم الجملة أمرين: نوع الكلمة المصدرة، ودورها في الإسناد. وهما بلا خلاف يتعلقان بالمفردة. فقسم النحاة الكلمة إلى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف،

---

(١) *في النحو العربي نقد وتوجيه*،ص٢٨/٢٩ . ينظر: *الجملة بين النحو والمعاني*، ص١.

ولما كان الحرف لا يتعلق به إسناد، فقد خرج عن دائرة تقسيم الجملة، فليست هناك جملة حرفية، فجاء تقسيم الجملة إلى: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بناء على تقسيم المفردات وعلاقتها بالإسناد.

وقد ظلت العناية بالجملة محدودة إلى أن برز ابن هشام في تاريخ النحو العربي، إذ يعد أول من لفت النظر إلى ضرورة الاهتمام بالجملة وأن مناط النحو يجب أن يدور في فلكها، وأنها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، فأفرد لها باباً في كلٍّ من كتابيه: مغني اللبيب، وشرح مقدمة الإعراب. منطلقاً من أهمية الجملة وأن الدراسة النحوية ينبغي أن تنطلق منها. إلا أن ابن هشام " لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقاً في أمهات الكتب النحوية، ولئن كان ذلك لا يخلو من فائدة فإنه لا يضيف شيئاً إلى ما حصل بعد ولا يعتبر تلافياً لما أهملته الدراسات القديمة من جوانب جديرة بالعناية لا يمكن التخلي عنها في دراسة شاملة للجملة"(١). وعليه، فإن كانت تلك الدراسة القديمة تستحق أن يقال عنها إنها دراسة للجملة، فإنها دراسة يعوزها ما نريده من دراسة الجملة في ربط الدلالة بالتركيب، وإخراجها من اتجاهها الضيق في قياس الجملة على المفردات، وتخليصها من جفاف متطلبات نظرية العامل في البحث لها عن مواقع يقع المفرد فيه موقعها، مما يحول دون الكشف عن المعاني وغيرها من الخصائص التي لا يشاركها المفرد فيها، ودون الإلمام بمزايا الجملة وأثرها في فهم النصوص، ودورها في بناء الدرس التحليلي للخطابات.

---

(١) **عبد القادر المهيري**، (١٩٩٣م)، *نظرات في التراث اللغوي والعربي*، دار الغرب الإسلامي: بيروت، لبنان،ط.(١)، ص٣٣.

المبحث الثاني

الجملة عند البلاغيين

يعد الكلام وسيلة الإنسان للتعبير عن أفكاره وإيصال مشاعره إلى الآخرين، والكلام في أية لغة بشرية يحتوي على مجموعات، كل مجموعة منها تؤدي معنى وتعبر عن فكرة، وتسمى كل مجموعة تعبر عن فكرة تامة بـ(الجملة)، وقد قامت بعض العلوم على دراسة الجملة ووظائفها، ومن هذه العلوم علم العربية(النحو)، وعلم المعاني، وقد تناولنا مفهوم الجملة عند النحاة في مبحث سابق، وسنتناول في هذا المبحث آراء علماء البلاغة والمعاني في الجملة، ومذاهبهم في طرق تركيبها وعناصرها المؤلّفة منها وأصنافها التي تنقسم إليها.

عرّف البلاغيون علم المعاني، بأنه: "علم يُعرَف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"(١)، وكانوا يعنون بـ(اللفظ العربي) ما يشمل اللفظ المفرد، واللفظ المركب؛ أي الجملة وأجزاءها، فكانت عنايتهم بالجملة الإسنادية الخبرية والجملة الإنشائية، وحالات فصل الجملة ووصلها وإيجازها أو إطنابها، فضلاً عن عنايتهم بأحوال أجزاء الجملة؛ أي المسند

---

(١) **الخطيب القزويني** (١٤١٤هـ،١٩٩٣م)، *الإيضاح في علوم البلاغة*، تعليق: محمد عبد المنعم خفاجي،دار الجيل: بيروت،ط.(٣)،٥٢/١. ينظر: **بهاء الدين السبكي**، شروح *التلخيص*: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، وحاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني لتلخيص المفتاح، دار الإرشاد الإسلامي: بيروت، ١٥٥/١.

والمسند إليه ومتعلقات الفعل، كالتعريف والتنكير، والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، وغير ذلك. فعلم المعاني يهتم بالجملة وأحوالها، وكيف تأتي مطابقة لمقتضى الحال.

أما عن مفهوم الجملة عند علماء المعاني فيظهر أن جمهورهم سوَّى بينها وبين الكلام، فأطلق عبدالقاهر الجرجاني مصطلح الكلام على الجملة في كتابه أسرار البلاغة(١)، وتناول معنى الجملة في دلائله(٢)، وصرّح في كتابه الجمل بأن الكلام هو الجملة، فقال: "أعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: (خرج زيدٌ) سُمِّي كلاماً، وسُمِّي جملة"(٣). ولعلهم في هذا يسيرون على منهج كثير من النحاة الذين جعلوا الجملة مصطلحاً مرادفاً للكلام، والكلام في اصطلاحهم ما يؤدي معنى يحسن السكوت عليه، وبه تحصل الإفادة.

وقد خالف ابن سنان الخفاجي مذهب التسوية بين الجملة والكلام فاستهل كتابه بسرد عددٍ من المصطلحات التي عنى بالتفريق بينها، من نحو: الكلام، والكلمة، والكلم، والتكليم، والكلمات. فحد الكلام بأنه ما انتظم من حروف اللغة العربية في حرفين فصاعداً فيما وقع ممن تصح عنه أو من قبيله الإفادة(٤). فاشترط في حد الكلام وقوعه ممن يصح منه أو من قبيله الإفادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كالببغاء وغيرها كلاماً. وقد استخدم مصطلح(القبيل) دون الشخص؛ لأنه أراد أن ما يُسمع

---

(١) *أسرار البلاغة*، ص٥.

(٢) **الجرجاني**، *دلائل الإعجاز*، دار المعرفة: بيروت، لبنان، ص٤٠٦، ٤١٤، ٤١٢، ١٠٨.

(٣) **عبدالقاهر محمد الجرجاني**(١٣٩٢هـ،١٩٧٢م)، *الجمل*، تح:علي حيدر، دمشق، ص٤٠.

(٤) سر *الفصاحة*، ص٣٢ .

من المجنون يوصف بأنه كلام، وإن لم تصح منه الفائدة وهو بحاله، لكنها تصح من قبيله، وليس كذلك الطائر[1].

وقد ألزمه هذا الحد أن يكون الأخرس متكلماً؛ لأنه قد يقع منه حرفان. وبذا فإن الكلام على حد ابن خفاجة لا يشترط كونه مفيداً، مخالفاً مذهب جمهور النحاة وسيبويه الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره، واحتج على ذلك، فقال: "وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو ومضى في بعض كلام أبي هشام، وذلك أنّا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل، والمهمل ما لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل إليها لشيء من المعاني والفوائد، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً ... وأي دليل على أن اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهذيان الواقع من المجنون وغيره كلاماً"[2]. فخالف ابن سنان مذهب النحاة ورأى أن آراءهم ليست بملزمة، فقال: "وإن قيل: إن اتباع النحويين في مثل هذا الباب أسوغ؛ لأنهم أهل هذا الشأن، وأرباب هذه الصناعة، قلنا: إنما يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويسردونه وليس هذه المسألة من قبيله، بل العرب مجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام، وليس يمكن جحد ذلك عنهم"[3].

---

(١) السابق، ص٣٣.

(٢) السابق، ص٣٤.

(٣) السابق، ص٣٧،٣٨.

وقد نقل السيوطي في الهمع رأي ابن سنان ونقل أقوالاً في الرد عليه، ومن ذلك ما رد به أبو طالب العبدي على ابن سنان وغيره ممن ادعى أن الكلام لا يقع على المفيد، فاحتج لذلك بقول من يقول: هذا ليس بكلام، فيما تقل فائدته من الكلام، كما احتج بقول سيبويه: إن الكلام إنما يقع على الجمل. كما رد على من قال: فإن قلت: ألست تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ما ذكره جملة؟ فقال في رده: (أقول – تكلم، ولا أقول قال كلاماً؛ لأن الكلام ما وقع على الجمل). كما اعتمد أبو طالب على الاشتقاق لإثبات أن الكلام يكون فيما يقابل الجملة ودلالتها على فائدة، فذهب إلى أن الكلام اسم المصدر ونائب عنه. وذلك المصدر، وهو التكليم، موضوع للمبالغة والتكثير؛ لأن فعله (كلّم) دال على ذلك. فلما جرى الكلام عليه، وجب أن يراد به التكثير، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة[1].

وقد ردَّ ابن سنان على قول أبي طالب هذا، فقال: "ذلك وأمثاله إنما يورد على سبيل الجواز والإسراف في المبالغة. كما يقال للرجل البليد –ليس بإنسان– وللفرس البطيء – ليس بفرس، لا أن ذلك على الحقيقة، وهذا مما لا تدخل في مثله شبهة"[2].

كما ردَّ ابن سنان قول سيبويه الذي احتج به أبو طالب العبدي، فرأى أنه لا حجة فيه، فقال "إذ إنه يمكن أن يقال: إن المتقدمين: من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سموا الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يفد، لا أن

---

(١) ينظر: *همع الهوامع*، ٣٢/١.

(٢) *سر الفصاحة*، ص٣٩.

ذلك على سبيل التحقيق، كما أنهم سموا هذه الحوادث الواقعة -كضرب وقتل- أفعالاً، ولو عدلنا إلى التحقيق ورفض عرضهم كانت أسماء لما وقع من الحوادث"[1].

يتبين أن ابن سنان حاول جاهداً أن يقدم حججه في عدم اشتراط الفائدة للكلام أمام حجج النحاة وأرباب اللغة، إلا أنها لم تكن حججاً قوية تكفي لدعم مذهبه، وإذا أردنا أن نرد على ما ذهب إليه ابن سنان نجد أن قول ابن جني، الذي كان يؤيد فيه مذهب من جعل الكلام ما أدى فائدة، خير ما نتمثل به للرد على ابن سنان، حين أجاب ابن جني، في سياق تفريقه بين الكلام والقول، على سؤال من سأل: لم وضع **الكلام** على ما كان مستقلاً بنفسه البتّة، **والقول** على ما قد يستقل بنفسه، وقد يحتاج إلى غيره؟ ألاشتقاقٍ قضى بذلك؟ أم لغيره من سماع متلقّى بالقبول والاتباع؟ فقال في رده: لا، بل لاشتقاقٍ قضى بذلك دون مجرد السماع؛ لأن الكلام مأخوذ من الكلْم، وهو الجرح والتأثير. وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره[2].

ولما فرغ ابن سنان الخفاجي من حد الكلام مخالفاً مذهب النحاة وجمهور البلاغيين في كون الكلام لا يلزم أن يحقق الإفادة، بيَّن أقسام الكلام وأضربه، فجعل له ضربين: مهمل ومستعمل:[3]

فالمهمل، عنده، هو: الذي لم يوضع لشيء من المعاني والفوائد.

---

(١) السابق، ص٣٨.

(٢) ينظر: *الخصائص*، ١/٢١، *همع الهوامع*، ١/٣٢، شرح الفصل، ١/٢٠.

(٣) ينظر: *سر الفصاحة*، ص٤٣.

والمستعمل، هو: الموضوع لمعنى أو فائدة. وقد قسم المستعمل إلى قسمين:

أحدهما: ماله معنى صحيح وإن كان لا يفيد فيما سُمي به، كنحو الألقاب، مثل قولنا: زيد وعمرو.

والثاني: هو المفيد، وقد جعله في ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن يبين نوعاً من نوع ، كقولنا: كونٌ ولونٌ .

وثانيهما: أن يبين جنساً من جنس، كقولنا: جوهر وسواد.

وثالثهما: أن يبين عيناً من عين، كقولنا: عالم وقادر.

ثم قسّم ابن خفاجة الكلام المفيد إلى قسمين: حقيقة ومجاز، جاعلاً هذه القسمة من أقسام الكلام مخالفاً بعض البلاغيين الذين جعلوها قسمة في الإسناد لا الكلام، وسنفصل القول فيها في موضع آخر من هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

وقد ذهب البلاغيون مذهب النحاة في أن الكلام يتألف من ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، ومنها جميعاً يكون الكلام، قال عبدالقاهر: "والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لايعدو ثلاثة أقسام،تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"[(١)]. وقال العلوي مبيناً أقسام الكلام وحدود كل قسم: "الألفاظ على كثرتها لا تخرج عن الاسمية، والفعلية، والحرفية... والحرف دال على معنى في غيره، وأما الفعل فهو دال على وقوع المصدر في زمان معين"[(٢)]. وهو حد

---

(١) *دلائل الإعجاز*–المدخل.

(٢) *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة*، ١/٣٥، وينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٣٧٣.

اتكأ فيه على ما جاء عن نحاة العربية فيما وضعوه من حدودٍ لكل قسم من أقسام الكلم.

ونص البلاغيون على أن الكلام لا يتم إلا بضم كلمة إلى كلمة، وقد فسر عبدالقاهر الضم والتعليق بين ألفاظ الكلام أحسن تفسير، ولا يعني بالضم مجرد وضع كلمة بعد أخرى، أو النطق بلفظة بعد لفظة؛ لأن نظم الكلام، فيما يرى، يقتفي فيه المتكلم آثار المعاني ويرتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فقال: "فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"[1]. وقال في موضع آخر: " ليس من عاقل يفتح عين قلبه إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض، تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق ببعضها في أثر بعض من غير أن يكون فيما بينهما تعلق"[2].

وبناء على مفهوم الضم والتعليق عند عبدالقاهر، فإنه قسم الكلم إلى قسمين: مؤتلف؛ وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم. وغير مؤتلف، وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل والحرف مع الحرف[3]. ثم وَّضح ذلك قائلاً: " ولما كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملةٍ فعل واسم، كقولنا :خرج زيدٌ، أو اسم واسم، كقولنا: زيدٌ منطلقٌ، فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٤٠.

(٢) السابق، ص٣٥٩.

(٣) السابق.

ولغة"[1]. وقال أيضاً: "وجملة الأمر: أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو: ياعبدالله. وذلك أيضاً إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو: أعني وأريد وأدعو، و(يا) دليل عليه"[2]. وقال في موضع آخر: " ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً، وكنت لو قلت (خرج) ولم تأت باسم ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: زيد، ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك كان ذلك وصوتاً تصوته سواء فاعرفه"[3].

ويظهر جلياً هنا الالتقاء الفكري بين البلاغة والنحو، فيما تجلى في الالتقاء النصي بين ما قاله الزمخشري، فيما ألمحنا في المبحث السابق،[4] وما سبقه إليه عبد القاهر الجرجاني، مما يبرز أن الحواجز العلمية بين العلوم التي نشهدها في الدروس المتأخرة لم تكن في خلد الأوائل الذين كانوا لا يفرقون بين النحو والمعاني، وبين كون هذا عالم في البلاغة أو عالم في النحو.

فقرر النحاة قديماً أن الكلام بمعنى الجملة " لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل. فلا يتأتى من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة"[5]. جاعلين الاسم هو الأَوْلى بين الكلم،

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٤٠٦.

(٢) السابق- مدخل دلائل الإعجاز.

(٣) المرجع السابق، ص٣١٦.

(٤) نص الزمخشري على أن الجملة إذا خلت من علاقة الضم والربط بين أجزائها المتمثل في علاقة الإسناد لكان ركناها الرئيسان " في حكم الأصوات التي حقها أن يُنعق بها غير معربة" ينظر: *المفصل في علم اللغة*، ص٣٦.

(٥) *همع الهوامع*، ٣٣/١ وينظر: **ابن السراج**، *الأصول في النحو*، ٤١/١. شرح *المفصل*، ١٨/١، ٢٠. شرح الرضى على الكافية، ٣١/١.

قال سيبويه: " ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله الاهنا، وعبدالله أخونا"[1]. وعلل سيبويه أولوية الاسم بأنه أخف؛ لأنه يمكن أن يستغنى عن النوعين الآخرين؛ أي أن الاسم عند عقد الكلام يقتضي أقل ما يمكن من أنواع الكلم. فالمتكلم يحصل على كلام تام باستعمال هذا النوع وحده[2]. وقد مضى فريق من النحاة بعد سيبويه على تأكيد أولوية الاسم، قال الزجاجي: "إنما خفّ الاسم لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته، وثقل الفعل لدلالته على الفاعل، والمفعول والمفعولين والثلاثة، والمصدر، والظرفين من الزمان والمكان، والحال، وما أشبه ذلك"[3].

وقد نص عبدالقاهر بما نص عليه النحاة في طرق تأليف الكلام، ولا غرو في ذلك إذ إنه نحوي من النحاة الذين كتبوا في النحو ووضعو فيه مؤلفاً، إلا أنه تميَّز عنهم فيما ضمّن دلائله من آراء سبق إليها، فوجَّه القول في تأليف الكلام بناء على الفكرة التي أخذ يرددها كثيراً في دلائله؛ وهي أن الضم والتعليق إنما جاء بناء على معانيها وترتيبها في النفس لا كون بعضها في النطق على إثر بعض[4]، وجعل هذا المعنى هو باب القول في الفصاحة والبلاغة أكثر من أن تكون الفصاحة ذلك المفهوم الذي يقتضي تحقق عدد من الشروط فيما وضعه البلاغيون في فصاحة اللفظ وفصاحة التركيب[5]،

---

(١) *الكتاب*، ٢١/١.

(٢) ينظر: *مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي*، ص٢٤.

(٣) *الإيضاح في علل النحو*، ص١٠٠،١٠٨.

(٤) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٣٥٩.

(٥) ينظر ما كتب في شروط الفصاحة: *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٢١/١ وما بعدها، *شروح التلخيص*، ٧٦/١،٧٧.

فقال: "وهل يقع في وهم– وإن جُهِد– أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه، من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية ؟ أو أن تكون حروف هذه أخف، وامتزاجها أحسن؟ ومما يَكُدُّ اللسان أبعد؟ وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟ وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة، وفي خلافه: قلقة ونابية ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لِفْقاً للتالية في مؤداها ؟"(١). وقال في موضع آخر: "وجملة الأمر أنّا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنّا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها"(٢).

ولقد عبَّر البلاغيون عن التضام بـ(الإسناد)، وجعلوه مصطلحاً دلالياً ومعنى نحوياً يربط بين كلمتين فيكون الإسناد هو العلاقة التي تربط بينهما، فيسمى أحد الركنين بـ(المسند)، ويسمى الركن الآخر منهما بـ(المسند إليه)، على حسب وظيفة كل منهما في الجملة. فنص البلاغيون على أهمية (الإسناد) لما له من دور في عملية النظم، انطلاقاً من أن المتكلم لا يتمكن من تأليف أية جملة ما لم تبن على الإسناد. والبلاغيون في هذا على غرار نحاة العربية الذين اهتموا بالإسناد اهتماماً بالغاً، وجعلوه أساس بناء الجملة

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٣٦ .

(٢) *السابق*، ص٣٠٨ ، ٣٠٩.

العربية، وأقاموا عليه التبويب النحوي، ومن هنا جاءت تسميتهم ركني الإسناد: المسند والمسند إليه بـ(العمدة)؛ أي أنهما العماد في بناء الجملة.

وقد استشعر البلاغيون فهم النحاة الأوائل للإسناد في إطاره الدلالي، فيما فهمه الزمخشري الذي اعتد به الرابط الذهني بين المسند والمسند إليه، وأن الجملة بدونهما لا تمثل مفهوماً يتواصل به أبناء البشرية؛ لأنه لا يمثل سوى "أصوات يُنعق بها غير معربة"[1]. وقد أشار السيوطي إلى أن "الإفادة لا تحصل إلا بالإسناد، وهو لابد له من طرفين: مسند ومسند إليه"[2]. ولعل هذا المفهوم للإسناد هو الذي انطلق منه علماء المعاني فيما بعد وبنوا عليه دراستهم للجملة، وأقاموا قسماً كبيراً من مادة علم المعاني على دراسة أحوال أجزاء الجملة: المسند والمسند إليه، وقد بيَّن عبدالقاهر أهمية المسند والمسند إليه في فهم معاني الكلام ودور الإسناد في عملية النظم، فقال: "اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر"[3]. ويقصد بالخبر: الحكم؛ أي الإسناد[4]. وكان البلاغيون كثيراً ما يسمون الإسناد بالإخبار، ومن هؤلاء عبد القاهر إذ قال: " ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر عنه"[5]. وكذلك الرازي، إذ قال: "الإخبار بالإثبات أو النفي يقتضي مخبراً عنه ومخبراً به"[6]. ولا يخفى أن هذا المصطلح الدلالي(الإخبار)

(١) *المفصل في علم اللغة*، ص٣٦ .

(٢) *همع الهوامع*، ١/٣٣.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٤٠٥.

(٤) ينظر : **سناء حميد البياتي**، *قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم*، دار وائل للنشر: عمان، الأردن،ص٣٢.

(٥) **دلائل الإعجاز**، ص٤٠٥.

(٦) **فخر الدين الرازي**، (١٩٨٥م)، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين:بيروت، لبنان، ط.(١)، ص١٥٠.

قد سبق إليه عدد من نحاه العربية الذين بدا لديهم اهتمام بالدلالة في طرف من تحليلهم للتراكيب، أو أنهم يحتكمون إليه إذا ما اختلفت مذاهب النحاة في مسألةٍ ما[1]، وكانوا يعنون به معنى يخالف مصطلح(الإخبار) الذي شاع عند جمهور النحاة بأنه ما يقابل(الإنشاء) في الكلام. ولعل تعبير البلاغيين بالإخبار في مقابل(الإسناد) وشيوعه في مؤلفاتهم يعود إلى عنايتهم بالخبر الذي هو مناط الفائدة في الجملة، والذي به يتحقق معناها، فجعلوه المحور الذي يُنظر إلى الجملة من خلاله، فقالوا: مخبر به فيما يقابل المسند، ومخبر عنه ويعنون به المسند إليه. كما امتدت عنايتهم بالخبر أنهم جعلوه المعيار الذي تصنّف على أساسه الجملة: اسمية أو فعلية، وسنفصل القول في ذلك في موضع آخر من هذا المبحث إن شاء الله.

وبناء على أهمية الإسناد في إقامة الجملة، جعل البلاغيون الجملة التامة، كما هي عند علماء العربية، التي تعبر عن معنى يحسن السكوت عليه، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

١- **المسند إليه، أو المتحدث عنه، أو المبني عليه، أو المخبَر عنه.** ويشمل المبتدأ الذي له خبر، وما كان أصله للمبتدأ (ويشمل اسم كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين، نحو: حسب. والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، نحو: أنبأ)، والفاعل للفعل التام، ومشتقات الفاعل الشبيه بالفعل كاسم الفاعل، والصفة المشبهة، فمرفوعهما فاعل يسند إليه، ونائب الفاعل.

٢- **المسند، أو المخبر به، أو المحكوم**؛ أي الذي يبنى على المسند إليه ويتحدث به عنه.ويشمل: خبر المبتدأ، وما أصله خبر المبتدأ (ويشمل خبر

---

(١) ينظر: *شرح المفصل*، ١/٢٠. *شرح الرضي على الكافية*، ١/٣١.

كان وأخواتها وإن وأخواتها، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: وجد. والمفعول الثالث للأفعال التي تنصب ثلاث مفاعيل، نحو: أعلم)، والفعل، والمصدر النائب عن فعل الأمر، واسم الفعل نحو(هيهات) بمعنى بَعُد.

وما زاد عن ركني الإسناد: المسند والمسند إليه، غير المضاف إليه وصلة الموصول، فهو **قيد**، وقيود الجملة، هي: أدوات الشرط، وأدوات النفي، وحروف الجر، والمفاعيل الخمسة: (المفعولية، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه)، والحال، والتمييز، والتوابع الأربعة: النعت والعطف، والتوكيد، والبدل، كما تسمى الأخيرات بـ(التتمة)[1].

٣- **الإسناد**، وهو المعنى المدرَك الذي يربط المسند بالمسند إليه. وقد عبَّر عبدالقاهر الجرجاني عن هذا العنصر من عناصر الإسناد، فقال: "وإذ قد عرفت أنه لا يتصور خبر إلا فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون هنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعية فيه عليه"[2]. وقال السكاكي: "إن فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر لا تزيد على ثلاثة: فن يرجع إلى حكم، وفن يرجع إلى المحكوم له، وهو

(١) ينظر: *تصور المقام في البلاغة العربية*، ص١٠٥، ١٠٦. *علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني*، ص٤٩.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٤٠٦.

المسند إليه، وفن يرجع إلى المحكوم به، وهو المسند"[1]، وقال القزويني في تلخيص المفتاح: "والخبر لابد له من مسند إليه، ومسند، وإسناد"[2].

وقد قسم فريق من البلاغيين الإسناد إلى قسمين: إسناد حقيقي، وإسناد مجازي. وقد عرَّفهما الخطيب القزويني، فقال: "الإسناد: منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي. أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. والمراد بمعنى الفعل، نحو: المصدر واسم الفاعل. وقولنا: "في الظاهر" يشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه"[3]. ثم جعل للإسناد الحقيقي أربعة أضرب:

أحدها: ما يطابق الواقع واعتقاده، كقول المؤمن(أنبت اللهُ البقلَ).

والثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: (خالق الأفعال كلها هو الله تعالى).

والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع، كقول الجاهل: (شفى الطبيبُ المريضَ).

والرابع: ما لا يطابق شيئاً منهما، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً بحالها دون المخاطب[4].

وأما المجاز فقد عرَّفه الخطيب بأنه: " إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو بتأول"[5]. ومثَّل لذلك بـ(عيشة راضية)، و(ماء دافق)، و(نهاره

---

(١) *مفتاح العلوم*، ص١٦٧.

(٢) *تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع*، ص٤٧ وينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*، ١/٥٧.

(٣) *الإيضاح في علوم البلاغة*، ١/٨٠.

(٤) ينظر السابق.

(٥) *الإيضاح في علوم البلاغة*، ص٨٢ ، ٨٦ .

صائم)، و(ليله قائم)، و(نهر جار)، و(طريق سائر)... ونحو ذلك[١].

وسُمِّي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً وذلك " لاستناده إلى العقل دون الوضع"[٢]. وقد أطلق البلاغيون على المجاز العقلي تسميات كثيرة منها(المجاز في الإسناد) لكثرة وروده في النسب الإسنادية، ومنها(مجاز الملابسة) ليشمل النسب الإسنادية وغيرها، ومنها (المجاز الحُكمي) نسبة إلى حكم العقل، أو كما عبر عنه عبدالقاهر الجرجاني بأنه مجاز لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ولكن في أحكام أجريت عليها[٣]. ومنها (المجاز النسبي) لوقوعه في النسبة بين المسند والمسند إليه، ويسميه بعضهم بالمجاز في الإثبات، والبعض بالمجاز في الجملة، وآخرون بالمجاز التركيبي. وأشهر هذه التسميات: (المجاز العقلي) لرجوعه إلى تصرف العقل وحكمه، كما بينا[٤].

وقد قسم البلاغيون الإسناد باعتبار طرفيه (المسند والمسند إليه)، وبناء على الحقيقة والمجاز، إلى أربعة أقسام[٥]:

١. إسناد طرفاه حقيقتان، نحو: أنبت الربيعُ البقلَ.

٢. إسناد طرفاه مجازان، نحو: أحيا الأرضُ شبابَ الزمانِ.

---

(١) المرجع السابق، ص٨٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص٨٨.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٢٢٧.

(٤) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٢٧٧، *مفتاح العلوم*، ص٣٩٣، *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، ١/٧٤، *الطراز*، ١/٣٨، *تلخيص المفتاح*، ص٥٣، *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*، ١/١٣٦، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص١٤٤، *شروح التلخيص*، ١/٢٣١، *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، ص٢٣.

(٥) ينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني*، ١/٩٢، **القزويني**، *تلخيص المفتاح*، ص٥٣.

٣ ، ٤. إسناد طرفاه مختلفان:

- إسناد طرفاه مختلفان، فيه المسند حقيقة والمسند إليه مجاز، نحو: (أنبت البقلُ شبابَ الزمان).

- إسناد طرفاه مختلفان، فيه المسند مجاز والمسند إليه حقيقة، نحو: (أحيا الأرضَ الربيعُ).

ومن يتأمل مؤلفات البلاغيين يجد أنهم اهتموا بالمجاز اهتماماً بيناً فوضعوا له حداً ومثلوا له، وجعلوه في نوعين: مجاز عقلي ومجاز لغوي. وقد جهد كثير منهم في تفسير هذين القسمين، واختلفوا في العلم الذي يضم كل واحد منهما، في: علم المعاني، أو علم البيان:

فذكر السكاكي أن المجاز اللغوي هو المسمى مجازاً في المفرد، ويكون في"الكلمة المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة، استعمالاً في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدل عليه بنفسها، في ذلك النوع"[(١)]. وذلك نحو قولك: رأيت أسداً يتكلم، فيكون المجاز في لفظة(الأسد) حيث نقل من معناه الأصل إلى معنى الرجل الشجاع. وقد فسَّر عبدالقاهر الجرجاني هذا النوع من المجاز، فقال: "بأنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه فتجوّزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه"[(٢)].

أما المجاز العقلي أو ما يسميه عبدالقاهر(الحُكْمي)، فهو الذي لا يكون في الكلمة المفردة إنما في الحكم أو الإسناد؛ أي في النسبة بين المسند والمسند

---

(١) *مفتاح العلوم*، ص٣٥٩، ٣٦٢.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٢٢٧.

إليه، فقولك: أنبت الربيع، ليس التجوز في(أنبت) ولا في(الربيع) وإنما في إسناد الإنبات إلى الربيع، قال عبدالقاهر: "اعلم أن في الكلام مجازاً على غير هذا السبيل[يعني غير المجاز في الكلمة] وهو أن يكون التجوّز في حكم يجري على الكلمة فقط وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصوداً في نفسه ومراداً من غير تورية ولا تعريض، والمثال فيه قولهم: نهارك صائم، وليلك قائم، ونام ليلي، وتجلّى همي: وقوله تعالى ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾[1]..."[2]. وهذا القسم من المجاز هو المعنيُّ به هنا.

وقد أنكر السكاكي المجاز العقلي، وجعله في نحو قولك: (أنبتَ الربيعُ البقلَ) من قبيل الكناية مخالفاً من جعلها مجازاً عقلياً، فقال: "والذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه، على ما عليه مبنى الاستعارة، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة"[3]. بل إنه لم يرتض(المجاز العقلي) في المجاز أصلاً، جاعلاً المجاز مصطلحاً لا يكون إلا فيما أطلق عليه العلماء(المجاز اللغوي)، فقال: "وإنني بناء على قولي هذا ههنا، وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية، وقولي في المجاز الراجع عند الأصحاب إلى حكم للكلمة على ما سبق، أجعل المجاز كله لغوياً"[4]. وقد

---

(١) البقرة: ١٦.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٢٢٧ ، ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٣٩٣، **أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري**، (١٣٧٩هـ، ١٩٧٧م)، *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، دار الفكر، ط.(١)، ١/١٩١، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص١٤٤.

(٣) *مفتاح العلوم*، ص٤٠٠.

(٤) السابق، ص٤٠١.

رد القزويني في الإيضاح مذهب السكاكي هذا[1].

وقد ذهب غيرهما من علماء البلاغة إلى أن الخلاف في هذا لا يحقق فائدة، إذ إنه خلاف في التصنيف أو الاصطلاح، وهو خلاف في الظاهر أما في المضمون فتبقى دلالة المجاز كما هي، فلا يغير حقيقتها كونها لغوية أو عقلية، قال العلوي: "أما الخلاف في كونها مجازاً، هل يكون عقلياً، أو لغوياً فالأمر فيه قريب، وليس وراء النزاع كبير فائدة، فإذا فهم المراد من كونه لغوياً أو عقلياً، فلا عليك في إطلاق العبارة بعد إحراز المعاني والوقوف على حقائقها"[2]. وهو رأي وجيه يوافق فكر عالم يهتم بمعاني التراكيب ودلائلها.

وقد اختلف علماء البلاغة في تحديد العلم الذي ينتمي إليه قسمي المجاز، فجعله فريق منهم في مباحث علم المعاني، ويُذكَر القزويني من هؤلاء، إذ إنه نص في تنبيهٍ ذكره في الإيضاح على أن المجاز العقلي من مباحث علم المعاني، فقال: "إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه، لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان"[3]. وجعله السكاكي وابن الأثير ومن تبعهما في علم البيان، فقال ابن الأثير: "وهذا الفصل[الحقيقة والمجاز] مهم كبير من مهمات علم البيان، لا بل هو علم البيان بأجمعه"[4]، كما رد محمد الدسوقي في حاشيته على من جعلهما في علم المعاني لكونهما من أحوال اللفظ، فقال: "لايلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما في علم المعاني إذ ليس كل ما

---

(١) ينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*، ١/١٠٢.

(٢) *الطراز*، ١/١٣٠.

(٣) *الإيضاح في علوم البلاغة*، ١/١٠٣.

(٤) *المثل السائر*، ١/٧٤.

كان من أحوال اللفظ يذكر في علم المعاني لأنه لايبحث عن جميع أحوال اللفظ بل عن بعضها أعني الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وأما الأحوال التي ليست كذلك كالادغام والابدال فلا يبحث عنها فيه"(١)، ويرى أن ذكر الحقيقة والمجاز في علم المعاني إنما جاء على طريق الاستطراد(٢).

وتناول فريق منهم المجاز وتكلم عنه في علمي المعاني والبيان معاً، فجعلوا المجاز العقلي الذي يكون مجازاً في الإسناد، من مباحث علم المعاني، بناء على أنه يكون مجازاً في الإسناد، والإسناد من مباحث علم المعاني. وجعلوا المجاز اللغوي في علم البيان وأدرجوه في باب المجاز المرسل والتشبيه والاستعارة(٣). وقد علّق أحمد المراغي، في هامشٍ وضعه لتفسير المجاز العقلي، على العلم الذي ينتمي إليه المجاز، فقال: "البحث عن هذا المجاز[أي العقلي] من حيث الدلالة من البيان، ومن حيث تحصل به المطابقة لمقتضى الحال من المعاني. والحق أن ذكره في المعاني كما فعل القزويني في الإيضاح كان استطراداً"(٤). والذي نراه أن ما يرد في التراكيب من مجاز، سواء كان مجازاً في اللفظة أو التركيب، جدير أن يُدرَس في علم البيان، لما فيه من بحث عن لطائفَ تناظر ما في التشبيه والاستعارة والكناية، ولا يخفى أنها جميعاً من فصول علم البيان. ولئن قيل: إن المجاز العقلي هو مجاز في النسبة أو الحكم أو الإسناد، والإسناد مبحث من مباحث علم المعاني، نقول: إن مرد

---

(١) *شروح التلخيص: حاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني لتلخيص المفتاح*، ١/٢٢٥.

(٢) السابق.

(٣) ينظر: *أسرار البلاغة*،ص٣٥٠. *تلخيص المفتاح*، ص١٤٩، *الطراز*، ١/٢٧ ، *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، **أحمد الهاشمي**، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ص٤٤.

(٤) *علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع*، ص٢٤٥.

هذا التداخل يعود إلى تاريخ قديم كان فيه امتزاج بين العلوم وتلاحم، إذ إن علم المعاني كان ممتزجاً بعلم النحو، وعلوم البلاغة ممتزج بعضها ببعض، وأن المبحث الواحد قد يتردد في أكثر من علمٍ منها. وبناء على ذلك فإنه إذا وُجد مبحث في علمٍ لا ينتمي إليه بعد تمايز العلوم وانفصالها، فإن هذا ربما يعود إلى كونه أثراً قديماً من آثار ذلك الامتزاج والاندماج، وهو دليل صريح على ما كان بين العلوم من تداخل. وعليه، يمكن أن نفسر وجود مبحث(المجاز) في علم المعاني كما يكون موجوداً في علم البيان. فضلاً عن أننا نجد أثر هذا الامتزاج باقياً في مؤلفات النحو العربي، فقد تناول نحاة العربية الحديث عن المجاز فيما عبر عنه بعضهم باسم(الاتساع، أو التجوُّز في الكلام)، وقد نص على ذلك سيبويه، فقال: "تقول: سرقت الليلةَ أهلَ الدار، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام ... ومثل ما أجري مُجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾[1]، فالليل والنهار لا يمكران، ولكن المكر فيهما"[2]. ومثل ذلك ما ذكره المبرد فقال: "العرب تقول: نهارُك صائمٌ وليلُك قائمٌ؛ أي أنت قائمٌ وصائمٌ"[3] ونص في أكثر من موضع في كتابه (المقتضب) على المجاز وكان يسميه أحياناً اتساعاً[4]. وقد قدمنا في الفصل السابق نماذج من أقوال النحاة واللغويين في المجاز، بل إننا نجد أن أبا حيان قد وضع في كتابه الذي ألفه في النحو(ارتشاف

---

(١) سبأ : ٣٣.

(٢) *الكتاب*، ١/١٧٦.

(٣) الكامل، ص١٩٣.

(٤) *المقتضب*، ١/٤٦ ، ٤/٣٤٠.

الضرب) باباً في(الحقيقة والمجاز)[1]. ولما كانت مسائل المجاز قد ترددت في كتب النحو ونص عليها نحاة العربية وليست من النحو في شيء، إذ لم يقل أحد بذلك، فإن ذكر طرفاً منها في علم المعاني لا يعني أنها من مباحثه، لا سيما وأن علم المعاني والنحو بينهما وشائج قربى واضحة، كما بينا.

وبناء على ما سبق، فإننا نميل إلى إدراج(المجاز) في مباحث(علم البيان)، لدنوه منها في المضمون ومنهج التناول، ويؤيد هذا أن طائفة من علماء البلاغة جعلوا المجاز قسماً في الكلام لا في الإسناد، كما سيتضح، ومتى انقطعت العلاقة بين المجاز والإسناد لم يكن ثمة وجه في أن يكون(المجاز) من مباحث علم المعاني.

وقد جعل فريق من علماء البلاغة الحقيقة والمجاز قسمة في الكلام لا في الإسناد، ويعد عبدالقاهر الجرجاني أحد هؤلاء الذين قالوا بهذه القسمة إذ إن ظاهر كلامه في الدلائل يوافق ذلك، حين قال: "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيدٌ، وبالانطلاق عن عمرو، فقلت: عمرو منطلقٌ، وعلى هذا القياس. وضربٌ آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل"[2]. ويعني بالكلام المجازي هنا شقي المجاز: المجاز اللغوي، والمجاز الحكمي أو العقلي، وقد

---

(١) ينظر: *ارتشاف الضرب*، ٣/٢٦٤.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص ٢٠٢.

فصّل القول في المجاز في مواضع عدة من كتابيه: (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)[1].

كما جعل السكاكي(الحقيقة والمجاز) من أقسام الكلام، وقد فصّل القول في المجاز مقدماً تعريفاً له ومبيناً أقسامه، وعندما فرغ من هذا قال: "هذا كله تقرير للكلام"[2]؛ أي أنه قسمة في الكلام لا في الإسناد.

كما قسم العلوي الكلام على هذا المذهب، فجعل الكلام في: الحقيقة والمجاز، وقدم تعريفاً لكلّ منهما، راصداً أقوال العلماء وتعريفاتهم في كل حدٌّ منهما، ثم تكلم عن الحقيقة وجعلها في ثلاثة أنواع:

(١) الحقيقة اللغوية. (٢) الحقيقة الصرفية. (٣) الحقيقة الشرعية.[3]

ثم أعقب ذلك بذكر (المجاز) فجعله في ثلاثة أقسام، هي:[4]

١. المجازات المفردة، نحو استعمال الأسد في الرجل الشجاع، والبحر في الكريم، والحمار في البليد.

٢. المجازات المركبة، وهو المجاز الذي يحصل في التركيب، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾[6]. إذ جاء المجاز فيه من جهة الإسناد بالإضافة.

٣. المجازات الواقعة في المفردات والتركيب، ومثّله العلوي بقولك:

---

(١) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٢٠٢، ٢٢٧، ٢٢٩. *أسرار البلاغة*، ص٣٥٠ وما بعدها.

(٢) *مفتاح العلوم*، ص٤٠٠.

(٣) ينظر: *الطراز*، ١/٣٠.

(٤) السابق، ١/٣٩، ٤٢.

(٥) الزلزلة: ٢.

(٦) يونس: ٢٤.

"(أحياني اكتحالي بطلعتك) فإنه قد استُعمل لفظ الإحياء في غير موضوعه بالأصالة، وأسند الاكتحال إلى الإحياء، مع أنه في الحقيقة غير منتسب إليه، فقد جعل المجاز في الافراد والتركيب معاً"[1].

ويظهر أن العلوي عندما نظر إلى الحقيقة والمجاز في إطار الإسناد جعلها في علم المعاني، وعندما نظر إليهما في إطار الكلام جعلهما في علم البيان. وهو مذهب يخالف مذهب الخطيب القزويني الذي جعل المجاز قسمة في الإسناد لا الكلام، كما بينا سابقاً. وقد تكلّف الخطيب القزويني إيراد الحجج والدلائل لدعم مذهبه هذا بل إنه جهِد في تأويل قول عبدالقاهر الجرجاني ليتفق مع مذهبه فيكون داعماً له، إلا أنه عندما أراد تأويل مذهب السكاكي ليتفق مع مذهبه استعصى عليه ذلك فجعل للسكاكي رأياً تفرد به[2].

يتضح مما سبق جانباً، ولو يسيراً، من معنى الحقيقة والمجاز وأقسامها ومذاهب العلماء البلاغيين فيها، وقد ارتضينا مذهب من جعلها مبحثاً من مباحث علم البيان. ولا يعني أن الحديث عنها في هذا الموضع من الكتاب أنه كان استطراداً من القول إنما نرى أن الخوض في مسائلها كان أمراً استوجبه رأي فريق من البلاغيين ممن عد(الحقيقة والمجاز) قسمة في الإسناد، ولا يخفى

---

(١) *الطراز*، ١/٤٢.

(٢) الخلاف في (المجاز) خلاف طويل بين البلاغيين، ولكلٍّ منهم وجهته وحججه، بل إن منهم من بالغ في هذه المسألة فجعل الكلام كله حقيقة، ومنهم من جعل الكلام كله مجازاً، وقد علق العلوي على هذا، فقال:"اعلم أن من الناس من زعم أن اللغة حقيقة كلها، وأنكر المجاز، وزعم أنه غير وارد في القرآن ولا في الكلام. ومنهم من زعم أن اللغة كلها مجاز وأن الحقيقة غير محققة فيها، وهذان المذهبان لا يخلوان عن فساد" (*الطراز* ١/٢٧).

أن الإسناد من أهم مباحث علم المعاني، بل هو عماد الجملة العربية عند البلاغيين وجمهور النحاة على حدٍّ سواء.

أما عن **تقسيم الجملة**، فإن البلاغيين قد ربطوا نوع الجملة بالإسناد، وصنفها جمهورهم، بناء على ما تتألف منه، إلى نوعين:

- الجملة الاسمية.
- الجملة الفعلية.

وزاد بعضهم هذه القسمة فجعلها أربعة أقسام: اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية، وهو مذهب السكاكي[1]. وقد فسَّر القزويني أصناف الجملة وأقسامها، فقال: "وتكون الجملة الواقعة مسنداً: اسمية لإفائدة الثبوت، وفعلية لإفادة التجدد، وشرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط. وتكون ظرفية لاختصار الفعلية، أو هي مقدرة بالفعل على الأصح"[2]. ولا يخفى أن هذا تقسيم قد سبق إليه فريق من النحاة على النحو الذي ذهب إليه الزمخشري[3] فيما أسلفنا تفصيله في مبحث سابق.

وقد رجع السكاكي عن رأيه في تقسيم الجملة إلى أربعة أقسام، إلى مذهب جمهور النحاة والبلاغيين الذين جعلوها في نوعين اثنين، فقال: " ويظهر لك من هذا أن مرجع الجمل الأربع إلى اثنين: اسمية وفعلية"[4]. وهو في هذا يقتفي مذهب ابن يعيش الذي ردَّ مذهب الزمخشري في تقسيم الجملة إلى أربعة أقسام، حين قال: " وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية"[5].

---

(١) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص١٦٨، ٢٠٥، ٢١٨.

(٢) *تلخيص المفتاح*، ص٨٥.

(٣) ينظر: *المفصل في علم اللغة*، ص٣٦.

(٤) *المفتاح*، ص٢١٩.

(٥) شرح *المفصل*، ١/٨٩.

وقد مال إلى هذا الرأي يحي العلوي من البلاغيين، فقال: "والجملة نوعان إما جملة ابتدائية، وإما جملة فعلية، وإما شرطية، وإما ظرفية، وإما حرفية، وكلها مندرجة تحت الجملة الفعلية"(١).

ولئن سار جمهور البلاغيين على مذهب النحاة في ضرورة أن تقوم الجملة على الإسناد، وأن الجملة بناء على الإسناد إما اسمية أو فعلية، إلا أنهم اختلفوا عنهم في وجه تناولهم الجملة، فأقامها البلاغيون وفقاً للمعنى الذي تؤديه، وأقامها متأخرو النحاة على أساس مبناها، فسموا الجملة بناء على نوع الكلمة المصدرة في الجملة بصرف النظر عن دلالتها، كما بينا سابقاً. ومن هنا اختلفت الوجهتان باختلاف النظريتين التي اتكأ عليها الفريقان؛ وأعني بهما نظريتي: العامل عند النحاة، والنظم عند البلاغيين.

ويبدو جلياً أن جمهور النحاة عندما صنفوا الجملة إلى اسمية وفعلية، فإنهم حددوا الجملة الفعلية بكونها مبتدأة بفعل، والجملة الاسمية كونها مبتدأة باسم، وهو تصنيف، كما بينا، لا يستندون فيه إلى المعنى، إنما كان نوع الكلمة ذات الموقع المتقدم هو الأساس الذي يحدد نوع الجملة بغض النظر عن وظيفتها النحوية سواء كانت مسنداً أم مسنداً إليه، وهذا يعود إلى نظرية العامل التي صُنفت بناء عليها الوظائف النحوية، فالفعل عامل، والفاعل معمول، ولا يجوز عند جمهورهم أن يتقدم المعمول على العامل.

أما البلاغيون فقد صنفوا الجمل بناء على معناها، وعدوا الإسناد معنى نحوياً تبنى عليه الجملة، ونظروا إلى العامل نظرة دلالية في إطار النظم والتعليق، وقد تحدَّث عبدالقاهر عن العامل وإعماله في المعمول إلا أنه كان

---

(١) *الطراز*، ٣/١٥٤.

حديثاً ينطلق من كون العامل وسيلة تعليق وربط بين أجزاء الجملة بعضها ببعض، فقال: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم إفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد أعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ... ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً... وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معاني كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت به لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو(ضرب) وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلق"[١]. فكان عبدالقاهر ينظر إلى الجملة بما فيها من عامل ومعمول ومسند ومسند إليه نظرة مجملية لا فردية في إطار فكرة التعليق والتضام وفق فهم الإسناد فهماً يقتضي الدلالة.

ولما كان جمهور النحاة قد صنَّفوا الجملة بناء على الكلمة المتصدرة فيها، فإن البلاغيون قد صنفوها بناء على المسند، وجعلوه أهم ركن في الإسناد؛ لأنه الحكم، قال عبدالقاهر: "اعلم أن معاني الكلم كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو **الخبر**"[٢]، وقال أيضاً: "وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه،

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٣١٤، ٣١٥، ٣١٦.

(٢) السابق، ص٤٠٥.

ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض. وأعظمها شأناً **الخبر** فهو الذي يتصور بالصورالكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة"(١). وقال الإمام كمال الدين البحراني: "فاعلم أن الألفاظ المفردة لا تستعمل لإفادة مدلولاتها الالتزامية إلا عند التركيب، وكان الأصل في أصناف التراكيب هو **الخبر**، وهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتظهر فيه الأسرار العجيبة من علم المعاني والبيان"(٢).

فصنف البلاغيون الجملة على أهم ركن في الإسناد وهو(المسند) لأنه الخبر، وهو الذي لا تتم الفائدة بدونه، وفيه تقع الصناعات العجيبة، وفيه يكمن الحكم، وهو مركز التعليق(٣). وقد ركز المنهج الوظيفي

---

(١) السابق، ص٤٠٦.

(٢) **كمال الدين ميْثم البحراني**، (١٩٨٧م، ١٤٠٧هـ) ، *مقدمة شرح نهج البلاغة*، تحقيق: عبد القادر حسين، دار الشروق: القاهرة، ط.(١)، ص٨٨.

(٣) ولعل هذا يلتقي مع ما سعت إليه مدرسة براغ، التي تأسست على يد ماثيسيوس (Mathesius) سنة ١٩٢٦م، في ضوء اهتمامها بالدور الوظيفي للجملة وأن كل لفظة في الجملة ترتبط مع الأخرى لتؤدي معنى تاماً، وترى أن الجملة تتألف من عنصرين رئيسيين: الأول ويسمى المسند إليه(Theme) ، وهو القسم الذي يشير إلى شيء معروف مسبقاً لدى السامع، والثاني المسند(Rheme) وهو القسم الذي يعطي معنى جديداً وفيه تكمن فائدة الخبر .(ينظر: **جفري سامبسون**، *مدارس اللسانيات التسابق والتطور*، ترجمة محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، ص١٠٦. **ر.هـ. روبنز**، (١٩٧٨م)، موجز *تاريخ علم اللغة(في الغرب)*، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة: الكويت، يناير، ص٣٢٧. مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين.

See: **Frederick J. Newmeyer**, (2001), *The Prague school and North American functionalist approaches to syntax, J. Linguistics* 101،126. Cambridge university press 2001, p.104.

functionalism اليوم على المسند، فنصت الدراسات على أن المسند (predicate) يحتل مركزاً مهماً في الجملة وأن الوظيفية تنهض أساساً عليه[1].

فكان المسند هو أساس التصنيف الذي اعتمد عليه البلاغيون، سواء كان مقدماً في صدر الجملة أو أن المسند إليه تقدم عليه، إذ لا يعتد البلاغيون بموقع المسند عند تصنيفهم الجملة؛ لأن التقديم معنى غايته العناية والاهتمام كما نص سيبويه[2]وعبدالقاهر[3]. ولا شأن له بتبديل الوظائف النحوية، أو تحويل الجمل، كأن تتحول الجملة الفعلية إلى جملة اسمية كما ذهب متأخرو النحاة، الذين كانوا ينصون على أن الفاعل إذا تقدم تحول إلى شغل وظيفة المبتدأ، بناء على أصولهم التي وضعوها في أن المعمول لا يتقدم على عامله، وأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول[4]، فتتحول الجملة بناء على ذلك من الفعلية إلى الاسمية.

ويظهر أن مذهب البلاغيين هذا يلتقي جزئياً مع المذهب الكوفي الذي يُسلِم بقوة الأفعال، وأنها تعمل متأخرة كما تعمل متقدمة، وأن الفاعل يجوز أن يتقدم على الفعل مع احتفاظه بوظيفته النحوية، وهي الفاعلية،

---

(١) See: **Yehuda N. Falk,** *Lexical، functional grammar, an introduction to parallel constraint، based syntax*, CSLI publications, p.63.

(٢) يقول سيبويه في هذا : "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيان أعـــنى" (االكتـــاب، ١/٣٤).

(٣) قال عبدالقاهر: " فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون فعله أولاً في النطق" (*دلائل الإعجاز*، ص٤٣).

(٤) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/٤٨.

تمسكاً بقول الزباء:

ما للجِمالِ مشيُها وَئيداً أجَنْدَلاً يحمِلن أم حَديداً[1]

أي: وئيداً مشْيُها.

ولا يخفى أن المذهب الكوفي قد تعامل مع التراكيب والجمل في كثيرٍ مما استقر عليه في أصول مذهبه على أساسٍ دلالي يرتكز على فهم واعٍ للغة وأساليب استخدامها استخداماً سليماً، فيما يمكن أن يمثل مرتكزاً مهماً للإفادة منه في المحاولات التي تسعى إليها الدراسات الحديثة في النحو في الربط بين الدلالة والتركيب، وقد نبه إلى هذا المنحى مهدي المخزومي في دعوته إلى توجيه كثير من محاولات الإصلاح في الدرس النحوي، فقال: "كان حرياً بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري، وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره"[2]. وقال في موضع آخر: "وسوف يبدو للدارس...أن الكوفيين كانوا أقرب إلى فهم العربية على هذا الوجه، وأساليبهم في تناول الموضوعات تناولاً لغوياً –كما هو طابعهم المميز– أقرب ما تكون إلى الأساليب اللغوية السليمة"[3].

فصنَّف البلاغيون الجملة على أساس(المسند) لا لكونه أهم ركن في الإسناد فحسب، وإنما لأن فيه ما يدعو إلى التصنيف، وفيه يكمن الفرق في المعنى بين المسند (الاسم)، والمسند(الفعل). وهذا الفرق مرجعه إلى ما بين

---

(١) ينظر: *همع الهوامع*،٢/٢٥٥، شرح *التصريح على التوضيح*،١/٢٧١، حاشية *الصبان*،١/٤٦.

(٢) **مهدي المخزومي**، (١٤٠٦هـ،١٩٨٦م)، *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، دار الرائد العربي: بيروت، لبنان، ط.(٣)، ص٤٠٨.

(٣) السابق، ص٤١٤.

الاسم والفعل من فروق دلالية دقيقة؛ إذ إن الاسم يدل على(الثبوت) والفعل يدل على(الحدث والحدوث)، فكان الفرق بين الاسم والفعل هو قوام الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية عند البلاغيين، ولعل عبدالقاهر كان من أوائل من دلل على الفروق الدقيقة بين الاسم والفعل، فقال: "من فروق الخبر الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء"(١).

وقد تابع البلاغيون عبدالقاهر في لفتته الذكية هذه للتفريق بين الاسم والفعل وجعلوها مرتكزاً للتمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فقرن الرازي الفعل بمفهوم التجدد، فقال: " الاسم لـه دلالة الحقيقة دون زمانها... وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها. وكل ما كان زمانياً فهو يتغير، والتغير مشعر بالتجدد"(٢). وميَّز السكاكي الحالة التي يكون المسند فيها اسماً والحالة التي يكون فيها فعلاً، فقال: "وأما الحالة المقتضية لكونه فعلاً فهي: إذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد...وأما الحالة المقتضية لكونه اسماً فهي: إذا لم يكن المراد إفادة التجدد والاختصاص بأحد الأزمنة الثلاثة إفادة الفعل لأغراض تتعلق بذلك"(٣). وقال الخطيب القزويني: " فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت"(٤).

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص١٣٢.

(٢) *نهاية الإيجاز*، ص١٥٦.

(٣) *مفتاح العلوم*، ص٢٠٨، ٢١٠.

(٤) *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/١٣٣. وينظر: شروح *التلخيص*،٢/١٩، ٢٧.

يتضح مما سبق، أن هناك فروقاً بين النحاة والبلاغيين في تحديد نوع الجملة بناء على أسسٍ تقتضيها نظرية كلٍّ منهما؛ وأعني بهما: نظرية العامل، ونظرية النظم. ويظهر أن أهم الفروق تكمن في:

- استند النحاة على نظرية العامل في تحديد نوع الجملة بالنظر إلى ركن واحد فيها وهو الركن المتصدر، فإن كان المتصدر فعلاً فالجملة فعلية، وإن كان اسماً فالجملة اسمية بصرف النظر عن كون الاسم المتقدم مبتدأ أو أنه فاعل تقدم على فعله. في حين أن البلاغيين قد نظروا إلى الإسناد على أنه معنى نحوي يربط أركان الجملة لأداء معنى واحد، وجعلوا (المسند)، الذي يكمن فيه معنى الخبر، أهم ركن فيها، فإن كان المسند اسما فالجملة اسمية وإن كان فعلاً فالجملة فعلية سواء في ذلك تصدر الجملة أم لم يتصدرها. وقد اتكأوا على المعنى في التفريق بين اسمية الجملة أو فعليتها استناداً إلى الفرق المعنوي الوثيق بين المسند الاسم والمسند الفعل، وذلك الفرق يأتي من دلالة المسند الاسم على الثبوت ودلالة المسند الفعل على الحدث والحدوث.
- لا يتقدم الفاعل على فعله عند النحاة في نظرية العامل، إلا أنه يتقدم على الفعل في نظرية النظم، للاهتمام به والعناية بشأنه.
- ينجم عن نظرية العامل محاولات تقديرية للاتساق مع القواعد المقررة، كتقدير فعل للفاعل المتقدم، نحو: زيد قام. في حين أن نظرية النظم لا تحمِّل النص ما لا يحتمل بالتقدير أو التأويل؛ لأنها تنهض من أسس دلالية مؤداها أن كل تغيير في تركيب الجملة له أثره في الدلالة[1].

تلك أبرز النقاط التي اعتمدت عليها نظرية البلاغيين في تحديد الجملة وتصنيفها بناء على ركيزة الإسناد. وإذا نظرنا في حقل آخر من الفكر البلاغي

---

(١) ينظر: *قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم*، ص٤٠، ٤١.

في المنظور الجملي، نجد أنهم قسموا الكلام أو الجملة من حيث الدلالة إلى قسمين: **الخبر والإنشاء**[1].

ولعل الكلام حول مفهوم الخبر والإنشاء قد نشأ مع نشأة الجدل في عصر المأمون حول فتنة القول بخلق القرآن. فالمعتزلة الذين أباحوا حرية التفكير كانوا ممن قالوا إن القرآن وإن كان وحياً إلا أنه مخلوق، بدلاً من العقيدة التي كانت وهي أن القرآن أزلي غير مخلوق.

وقد بنى المعتزلة قولهم بخلق القرآن على أساس أن ما تضمنه لا يخرج عن واحد من ثلاثة: أمر ونهي وخبر، وذلك مما ينفي عنه صفة القدم. ومن هنا حدد المعتزلة مفهوم الخبر من حيث صدقه وكذبه، ومن أبرز المعتزلة الذين أبدوا آراءهم في هذا: إبراهيم بن يسار النظام البصري وتلميذه الجاحظ[2].

فصدق الخبر أو كذبه عند(النظّام) هو في مطابقته لاعتقاد المخبر أو عدم مطابقته حتى ولو خالف الواقع. ثم جاء (الجاحظ) بعد أستاذه(النظام) ولم يحصر الخبر عند حد الصدق والكذب، فذهب إلى أن الخبر ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب، وغير صادق ولا كاذب:

فالخبر الصادق عنده هو المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق. **والخبر الكاذب** عنده هو الذي لا يطابق الواقع، مع الاعتقاد بأنه غير مطابق. أما

---

(١) ينظر: *الطراز*، ٣٥/١، *مفتاح العلوم*،ص٣٠٢، *تلخيص المفتاح*، ص٤٧، ٩٩، *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٥٧/١، *شروح التلخيص*، ١٦٥/١.

(٢) ينظر: **عبد العزيز عتيق**، (١٤٠٥هـ،١٩٨٥م)، *علم المعاني*، دار النهضة العربية: بيروت،ص٤٢. *البلاغة فنونها وأفنانها*. **فضل حسن عباس**،(٢٠٠٤م)، *علم المعاني*، دار الفرقان: عمان، الأردن، ص١٠٤. *المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم*، ص٨٧.

الخبر الذي ليس بصادق ولا كاذب فهو المطابق للواقع مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق للواقع مع عدم الاعتقاد. وقد بيَّن القزويني حجج الجاحظ في النوع الثالث الذي صنف عليه الكلام، فقال: "واحتج الجاحظ بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾[1]. فإنهم حصروا دعوى النبي، صلى الله عليه وسلم، الرسالة في الافتراء والإخبار، والإخبار حال الجنون، بمعنى امتناع الخلو، وليس إخباره حال الجنون كذباً لجعلهم الافتراء في مقابلته، ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا صدقه، فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب. وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد، فهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذب أيضاً لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب؛ وهو الكذب لا عن عمد، فيكون التقسيم للخبر مطلقاً"[2]، ونص العلوي على فساد رأي الجاحظ هذا، فقال: " وهذا فاسد؛ فإنه لا واسطة تعقل بين النفي والإثبات، فإن طابق فهو الصدق بكل حال، وإن لم يطابق فهو كذب بكل حال، فلو جاز إثبات واسطة لكان فيه خروج عن القضايا العقلية، بإثبات الواسطة بينهما، وهو محال"[3].

ومن العلماء الأوائل الذين عرضوا لموضوع الخبر أيضاً ابن قتيبة الدينوري في كتابه(أدب الكاتب)، فقال: "والكلام أربعة: أمر، وخبر، واستخبار، ورغبة، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي: الأمر، والاستخبار، والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر"[4].

---

(١) سبأ : ٨.

(٢) *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٦٢/١.

(٣) *الطراز*، ١٤١/٣.

(٤) **أبو محمد بن قتيبة**، (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، *أدب الكاتب*، تحقيق: محمد الحلبي، دار المعرفة: بيروت، لبنان، ط.(١)، ص١٧.

وممن تناول موضوع الخبر كذلك ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) فعقد فيه باباً سماه(باب معاني الكلام) وذكر فيه أن معاني الكلام"عند أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمن، وتعجب"[(١)].

وما يعنينا من هذه المعاني العشرة هو(الخبر) فقد عقد لـه باباً خاصاً سماه(باب الخبر)، فقال فيه: "أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام. تقول: أخبرته أخبره، والخبر العلم.

وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديقه أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم. نحو: قام زيد، وقائم زيد. ثم يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً. فالواجب قولنا: النار محرقة، والجائز قولنا: لقي زيدٌ عمراً، والممتنع قولنا: حملتُ الجبلَ"[(٢)].

وقد اتضح مفهوم الخبر والإنشاء فيما بعد على يد علماء البلاغة، ووضعوا لكلٍّ منهما حده الذي يميزه عن الآخر:

أما الخبر، فقد ميّزوا بين وجهين من أو جه الاصطلاح به:

أحدهما: الإخبار، وهو ما يقابل الإسناد الخبري؛ أي نسبة محكوم له إلى محكوم به، وهو الذي حده الرازي، فقال: "وهو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات"[(٣)]. وهو المعنى الذي كان عند علماء العربية، ومفهومه عندهم الإخبار أو الإسناد.

---

(١) *الصاحبي*، ص٢٨٩.

(٢) السابق، ص١٧٩.

(٣) *نهاية الإيجاز*، ص١٤٩.

والثاني من معاني الخبر عند البلاغيين: ما يقابل (الإنشاء)، وهو ما كان له نسبة في الخارج تطابقه أولا تطابقه؛ أي ما احتمل الصدق والكذب[1]. وقد اختلفت المذاهب في تحديد الصدق والكذب، وهو بحث قد أقحمه المتكلمون في مباحث البلاغة، وهو بمنأى عن ميدان البلاغة التي تتجلى فيها النكت والفوائد البيانية؛ لأنه، فيما نرى، مبحث يخضع لسفسطة العقل وتحويرات المنطق، وإليك هذه المذاهب[2]:

- **رأي الجمهور**، فذهب الأكثرون إلى أن الخبر يكون صادقاً إذا طابق الواقع، ويكون كاذباً إذا لم يكن كذلك، قال القزويني: "وهذا هو المشهور وعليه المعول"[3].

- **رأي النظام**، وقد بيناه سابقاً، فيحتكم إلى الاعتقاد لا الواقع، فالصدق ما وافق الاعتقاد؛ اعتقاد المتكلم، والكذب ما خالف اعتقاده.

- **رأي الجاحظ**، فيخالف فيه مذهب أستاذه النظام كما يخالف الجمهور، وقد بيناه سابقاً.

وقد كان لمعتنق كل مذهبٍ من هذه المذاهب حججه وآراؤه، ولعل مذهب الجمهور أولى بالقبول لخلوصه من المباحث العقلية الصرفة والتأويلات البعيدة للنصوص فيما ظهرت جلية في حجج المذهبين الآخرين،

---

(١) ينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*،١/٥٥، *الطراز*،١/٣٥، ٣/١٦٢، تلخيص المفتاح،ص٤٧.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم،ص١٦٦، *الطراز*،٣/١٤٠، وتلخيص المفتاح، ص٤٨. *الإيضاح في علوم البلاغة*،١/٥٩، شروح *التلخيص*،١/١٧٤.

(٣) *الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني*، ص١/٥٩.

ولا يقتضي المقام تفصيل القول في تلك الآراء[1]. فضلاً عن أن لنا رأياً في هذه القسمة من الجملة: (الخبر والإنشاء) سنتناوله في مبحث قادم من هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

أما **الإنشاء** فقد حده البلاغيون بأنه: كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، وهو: إلقاء الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه[2]. وجعلوا الإنشاء ضربين: طلب، وغير طلب.

ويُعرَّف **الطلب** بأنه ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل، وله عدة أنواع، منها:[3]

التمني، الإستفهام، الأمر، النهي، النداء. وكل نوع منها قد يخرج إلى معاني أخرى رصد البلاغيون أمثلتها في مؤلفاتهم.

وغير الطلب، يُعرَّف بأنه ما لا يستدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب[4]، من نحو: أفعال المقاربة التي تدل على الرجاء وهي: عسى، وحرى، واخلولق. وأفعال المدح والذم كنِعْم وبِئْسَ، وصيغ العقود نحو:

---

(١) لقد تناول موضوع (الخبر والانشاء) عدد كبير من المحدثين ممن ألّف في البلاغة العربية ومباحثها، ينظر: *البلاغة فنونها وأفنانها*، ص١٠٤، **عبد العزيز عتيق**، *علم المعاني*، ص٤٢، *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*،ص١٧٠، **عبد السلام هارون**، (١٩٨٥م)، *الأساليب الإنشائية في النحو العربي*، ط.(٢)، ص١٣، تصور المقام في البلاغة العربية، ص١٢٤.

(٢) ينظر *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٥٦/١، *الطراز*، ٣٥/١، *مفتاح العلوم*، ص٣٠٢، *تلخيص المفتاح*، ص٤٧، ٩٩، **المراغي**، *علوم البلاغة*، ص٣٥.

(٣) ينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٥٢/٣، **المراغي**، *علوم البلاغة*، ص٥٣، *جواهر البلاغة*،ص٦١، ٦٢، *البلاغة فنونها وأفنانها*، ص١٥١.

(٤) *تلخيص المفتاح*، ص٩٩.

بِعت، واشتريت، وزوجت ونحوها. والقَسَم، وفعلي التعجب، و(كم) المفيدة لإنشاء التكثير، أو(ربَّ) لإنشاء التقليل. ولم يرصد البلاغيون أمثلة هذا القسم إذ إنهم لم يتناولوه في مباحث علم المعاني، ويعلق السيد أحمد الهاشمي على هذا فيقول: " ولا دخل لهذا القسم في علم المعاني"[(1)]. وقد حصر بسيوني عبدالفتاح أسباب إهمال البلاغيين لهذا الضرب من الإنشاء في أمرين هما:[(2)]

١. أن أكثر هذه الأساليب في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء.

٢. أنها لا تستعمل إلا في معانيها التي وضعت لها، فالقَسَم لا يفيد إلا القَسَم، والتعجب لا يرد بغير التعجب ... فلا تتمتع أساليب هذا الضرب بالمزايا اللطائف التي في القسم الأول.

ولما كان الإنشاء في علم المعاني قد اقتصر على الضرب الأول وهو الطلب، فقد أخذ السكاكي مسمى الجزء وأطلقه على الكل، فذهب إلى أن الكلام: خبر وطلب، جاعلاً الطلب مصطلحاً يقابل ما عُرِف عند جمهور علماء البلاغة بالإنشاء، وجعله في خمسة أبواب على مذهب جمهورهم[(3)].

وذهب ابن سنان الخفاجي إلى أن الكلام المفيد كله خبر، فجعل المعاني التي تدخل في الإنشاء في أصلها أخباراً، متأولاً في النداء والأمر والنهي معاني الخبر ليجعل الكلام صنفاً واحداً وهو الخبر، فقال: " والكلام المفيد يرجع كله إلى معنى الخبر، ومتى اعتبرت ضروبه وُجدت لا تخرج عن ذلك

---

(١) جواهر البلاغة، ص٦٢.

(٢) *علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني*،٢ص٦٦.

(٣) *مفتاح العلوم*، ص٣٠٢.

في المعنى، أما الجحود والتشبيه والقسم والتمني والتعجب فالأمر في كونها أخباراً في المعنى ظاهر، وأما الأمر فيفيد كون الآمر مريداً للفعل، فمعناه معنى الخبر، والنهي يفيد أنه كاره، فهو أيضاً كذلك، والسؤال والطلب والدعاء تجري هذا المجرى، والعرض فهو سؤال على الحقيقة"[١].

وظاهر كلام ابن سنان أنه يلغي أسلوباً من أساليب التعبير اللغوي؛ وهو الأسلوب الإنشائي، ويبدو أنه رأي يناقض التنوعات التعبيرية التي تزخر بها العربية، ولايخفى غنى هذا الأسلوب بالطاقات الإفصاحية التي تعبر عن معاني المتكلم ومشاعره الذاتية، فضلاً عن أنه أداة المبدع الشاعر أو الناثر في مقامات المدح أو الفخر أو التحضيض أو التحفيز أو التعجب أو غيرها من المعاني التي تفصح عن مشاعر المتكلم ودلائله، ومن ثم فإن رفض أي أسلوب منها أو محاولة تأويله بأسلوبٍ آخر يحرم المرء من التوسع في إبداء المكنونات، وقد نص علماء العربية قديماً على هذا حين حاول أحدهم أن يؤول معنى النداء بالخبر، فقال ابن يعيش في علة نصب الاسم المنادى بعد(يا) النداء: "والناصب له فعل مضمر تقديره أنادي زيداً، أو أريد، أو أدعو، أو نحو ذلك. ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفظ به لأن(يا) قد نابت عنه، ولأنك إذا صرَّحت بالفعل وقلت: أنادي أو أريد، كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس بإخبار إنما هو نفس التصويت بالمنادى"[٢]. كما ذهب أيضاً إلى أن تأويل التعجب بالخبر وأن(ما) في(ما أفعل) التعجبية بمعنى (شيء) يفقده معناه الذي أراده المتكلم، فقال:" فإن قيل: فإذا قلتم: إن

(١) سر *الفصاحة*، ص٤٣.

(٢) شرح *المفصل*، ١/١٢٧.

تقدير: ما أحسنَ زيداً، شيءٌ أحسنه وأصاره إلى الحُسن، فهلا استعمل الأصل الذي هو شيء، فالجواب؛ أنه لو قيل: شيءٌ أحسن، لم يفهم منه التعجب؛ لأن شيئاً وإن كان فيه إبهام إلا أن(ما) أشد إبهاماً، والمتعجب معظم للأمر، فإذا قال: ما أحسنَ زيداً ، فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسن متكاملة فيه، ولو قال: شيءٌ أحسن زيداً، كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لأن الشيء قد يستعمل للقليل"(1). وقد سبق ابن يعيش في قوله هذا ما تنادي به الدراسات الحديثة، إذ نادت بضرورة أن يحتفظ كل تركيب بطاقاته التعبيرية من غير تفسير أسلوب بآخر، أو افتراض أصلٍ لجملة لا تحمل لطائفها التعبيرية، يقول بلومفيلد في كتابه (اللغة): " عندما يتكلم المتكلم فانه يلفت انتباه السامعين للاستجابة للحالة التي يتكلم عنها، ومن ثم فإن المعنى اللغوي هو التعبير عن الحالة والاستجابة لذلك التعبير، وبذا فاننا نرى أن أي تعبير لغوي يجب أن يتضمن معنى محدداً ثابتاً يختلف عن المعنى الذي يؤديه أي تعبير لغوي آخر من اللغة ذاتها"(2).

وإذا انتقلنا إلى إطار آخر من أطر تقسيم الجملة عند البلاغيين، وهو التقسيم وفق محل الجملة وموقعها، نجد أنهم قد ساروا على نهج النحاة في ذلك، فقسموها إلى قسمين:

١) جمل لها محل من الإعراب.   ٢) جمل ليس لها محل من الإعراب.

وحددوا موقعها من الإعراب بمقبولية وقوعها موقع المفرد كما فعل النحاة، قال عبدالقاهر: " والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع: أحدها:

(١) *السابق*، ١٤٣/٧.

(٢)**Leonard Bloomfield**, *Language*, George Allen & Unwin LTD, Museum Street, p.158.

خبر المبتدأ...، والثاني: خبر كان وأخواتها...، والثالث: خبر إن وأخواتها...، والرابع: في المفعول الثاني من ظننت وأخواتها...، والخامس: في صفة النكرة...، والسادس: الحال..."[1]. ثم أدرجوا هذه القسمة في مؤلفاتهم البلاغية في ثنايا حديثهم عن باب الفصل والوصل، وحددوا الجملة التي لها محل من الإعراب بمقاييس النحاة وحدودهم، فجعلوها التي تسد مسد المفرد، وجعلوا الأخرى في التي لا تسد مسد المفرد، وأكثر مباحث الفصل والوصل تتعلق بها، ذلك أن النوع الأول كما قال عبدالقاهر: "حكمه حكم المفرد إذ لا يكون للجملة موقع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد"[2]. ومثَّل لذلك، بقولك: مررت برجل خُلُقه حسن وخَلْقه قبيح. فالجملة الأولى لها محل من الإعراب إذ هي صفة لرجل، فإذا قصدنا التشريك بين الجملة الأولى والثانية كان للثانية موقع من الإعراب أيضاً، قال عبدالقاهر: "فقد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى وذلك الحكم كونه في موضع جر بأنها صفة للنكرة"[3]. ويرى أن هذا الضرب كثير والأمر فيه سهل.

والذي يشْكُل أمره في باب الفصل والوصل هو الضرب الثاني، وقد عيَّن عبدالقاهر العسر فيه، فقال: " والذي يشكل أمره هو الضرب الثاني، وذلك أن تعطف على الجملة العارية من الإعراب جملة أخرى، كقولك:

---

(١) *الجمل*، ص٤٠.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص١٧١.

(٣) السابق، ص١٧١.

زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ، والعلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ. لا سبيل لنا إلى أن ندّعي أن الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المعطوف من هذا العطف والمغزى منه ولِمَ لمْ يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول: زيدٌ قائم عمرو قاعد بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف يشرك بين الأولى والثانية فيه"[١]. ثم فصّل القول في مواطن الفصل والوصل في هذا الضرب من الجملة، وهو باب واسع أسهب فيه علماء البلاغة في مؤلفاتهم[٢] ولا يقتضي المقام تفصيله هنا إنما هو حديث قادنا إليه إلقاء الضوء على ضرب آخر من تقسيم الجملة عند البلاغيين العرب فيما يقابل تقسيم النحاة لها كما أسلفنا.

وبتأمل يسيرٍ في هذا الضرب من تقسيم الجملة؛ أي إلى الجمل التي تحتل موقعاً من الإعراب والجمل التي لا تحتل موقعاً، نجد أن البلاغيين وإن احتكموا إلى النحاة في تحديد هذه الجمل حكماً وتصنيفاً، إلا أنهم اختلفوا عنهم في منهجية التناول، إذ إنهم تناولوها في سياق وصل الجمل وفصلها؛ أي في سياق شروط ارتباط الجمل أو انفصالها في النص، محددين المقامات التي تقتضي الوصل في الجمل التي تحتل موقعاً من الإعراب، والوصل في الجمل التي لا تحتل موقعاً، والتي تقتضي الفصل فيهما. أما النحاة فإنهم أسهبوا في ذلك، فحددوا ماهية الجمل التي تدخل في أيٍّ من الصنفين،

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص١٧١، ١٧٢.

(٢) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٤٨، *نهاية الإيجاز*، ص٣٢١، *تلخيص المفتاح*، ص١٠٨، *الطراز*، ص١٦٩.

ونظروا إلى الجمل انطلاقاً من ماهية المفردات، فما أُوِّل بالمفرد كان له موقع المفرد من الإعراب، بناء على نظرية النحو الأولى وهي نظرية العامل، التي تنص على أن: لكل معمول عامل، وأن لكل حركة مسبب، فقدروا حركة المفرد على الجملة لإحلالها محله، كما فصلنا في مبحث سابق.

وبذا يظهر أن النحاة نظروا إلى الجملة في إطار المفردة، وفي المقابل نظر علماء المعاني للجملة من خلال كونها جملة في النص تحتاج إلى ما يصلها بجمل النص الأخرى، ومن ثم بحثوا في قواعد وسنن الفصل والوصل بين الجمل في النص الواحد، وقد علق تمام حسان على هذه اللفتة، فقال: "كانت الشركة في دراسة الجملة قائمة بين علم النحو وعلم المعاني، فإن النحو يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة وقد يتخطاها إلى علاقاتها بالجمل الأخرى في السياق الذي هي فيه"[(١)].

وبإنعام النظر في هذا المبحث، نجد أنه كانت للبلاغيين عناية واضحة بدراسة الجملة، فجعلوا لها حداً يقتضي كونها تحقق الإفادة التي يحسن السكوت عليها، كما بحثوا في العناصر التي تتألف منها لتحقق الإفادة، متكئين على مصطلحات النحاة وقواعدهم في أحكام الجملة، ولعل أول ما أخذوه عنهم هو أن الأصل في كل جملة أن يكون لها ركنان: المسند إليه، والمسند. ثم ارتضوا أصولهم في أن الأصل في هذين الركنين أن يكونا مذكورين ظاهرين لا محذوفين ولا مضمرين. ولعل من ينظر في مباحث علم المعاني يجد أنها وضعت في نطاق إسناد الجملة، وعلاقاتها الداخلية والخارجية، مما يجعل المعاني غير بعيدة عن النحو.

---

(١) **تمام حسان**، *الأصول*، ص٣٤١.

كما أخذوا طائفة أخرى من أصولهم، مثل:

- الأصل في المسند إليه أن يتقدم وفي المسند أن يتأخر.
- الأصل في العامل أن يتقدم على المعمول.
- الأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول به.
- الأصل في الحال أن تكون بغير الواو ... وغير ذلك[1].

والملاحظ أن هذه الأصول التي أخذها البلاغيون عن النحاة تنطلق من منطلق المباني على نحو ما تنطلق الدراسة النحوية منها، ولكن أصحاب المعاني أخذوا عن النحاة أصولاً معنوية الطابع هي ألصق بحقل دراستهم، فأضافوا إليها ما يناسب غاياتهم، ومن هذه الأصول التي ارتضاها علماء المعاني:

- الأصل في الخبر أن يُلقى لأحد غرضين: إفادة المخاطب الحكم، أو إفادته علم المتكلم بالحكم.
- الأصل في الجملة الاسمية أن تفيد ثبوت الحكم دون نظر إلى تجدد استمرار.
- الأصل في الجملة الفعلية أن تفيد التجدد في زمن معين مع الاختصار.
- الخطاب بالجملة الاسمية وحدها آكد من الخطاب بالجملة الفعلية... وغير ذلك[2].

كما ذهب علماء المعاني مذهب النحاة في مقتضيات تآلف عناصر الجملة من: اسم واسم، أو فعل واسم، وأنها لا تأتلف من: اسم وحرف،

---

(١) ينظر: السابق، ص٣٤٥.

(٢) السابق، ص٣٤٥، ٣٤٦.

ولا من فعل وحرف، ولا فعل وفعل، وغير ذلك، كما بينا.

كما أخذ أرباب المعاني عن النحاة تقسيمهم الجملة في إطار مبناها: اسمية أو فعلية، وفي إطار إحلالها محل المفرد إلى: ما يحتمل موقعاً وما لا يحتمل، وفي إطار معناها خبرية أو إنشائية، كما أسلفنا القول فيه. بل إنك لتجد للنحاة عناية بقسمي الإنشاء أكثر من عناية البلاغيين لها، إذ إن البلاغيين قد قصروا عنايتهم في الإنشاء على الطلبي منه خاصة، أما النحاة فكانوا يوجهون عنايتهم إليها في مختلف أبواب النحو، بل إنهم عقدوا لبعضه أبواباً خاصة.

ولئن أخذ علماء المعاني عن النحاة أصول مادة بناء الجملة فإنهم لم يريدوا أن يجعلوا علمهم نحواً آخر في حقل الدرس البلاغي، وإلا لما كان ثمة غاية لانفصاله عن علم النحو، إنما أخذ علماء المعاني عن النحو ما أخذوا ليبنوا علمهم على أصول النحو، وإلى ذلك يرجع التشابه بين العلمين، فالبلاغيون لم يبدأوا التفكير في موضوعهم من نقطة الصفر، وإنما بنوا صرح البلاغة على أساس جهود من تقدمهم من النحاة واللغويين، "فلا عجب أن تنم الفروع عن الأصول، وتقف البلاغة غير بعيد من موقف النحو واللغة"[١]. فأخذوا عنهم أصولهم وقواعدهم البنيوية والمعنوية، ثم ركزوا جهدهم على ما يتناول المعنى، جاعلين منهجهم في الدراسة منهجاً تركيبياً لا تحليلاً كما هو في النحو، وبدأوا من منطلق المعنى بحثاً له عن مبنى بخلاف النحاة الذين جعلوا المباني هي نقطة البداية لينتهوا إلى المعنى. ثم تعقب البلاغيون المعنى في أبواب النحو ومسائله، وجعلوا المعنى هو الذي يقتضي الذكر أو الحذف، والإظهار أو الإضمار، والتقديم أو التأخير، والفصل أو

---

(١) السابق، ص٣٤٨.

الوصل، والخبر أو الإنشاء، والقصر أو الإطلاق .. وغير ذلك.

كما وظَّفوا مسالة (الإسناد) التي تقوم عليها الجملة توظيفاً دلالياً، فجعلوه مصطلحاً دلالياً يربط بين كلمتين بناء على فكرتهم في التعليق في إطار نظرية النظم، كما أسلفنا.

كما تجاوزوا البحث عن الوظائف النحوية إلى تفسير وظائفها الدلالية انسجاماً مع ركيزة البلاغة الأولى وهي(أن لكل مقام مقال)، وأن المعاني التي ينشئُها المتكلم هي العمدة في الحكم على بلاغة الكلام أو فصاحته، وإليها مردُّ الحكم بالذوق أو جماليات النصوص[(١)].

ويمكن أن نخلص من ذلك، إلى أن علماء المعاني درسوا النحو في: مبانيه ودلائله، أبوابه ومسائله، مدارسه وخلافات العلماء فيه. وكان لهم مطلبٌ آخر في هذا العلم غير الذي فكّر فيه النحاة، مطلب يتخطى الانشغال بالوظائف النحوية، وتسويغ حركاتها على ضوء نظرية العامل، "مطلب يستريحون به قليلاً من جفاف الصناعة، ويستروحون به قليلاً نديّ التذوق"[(٢)]. وليس في اتجاههم هذا ما يناقض اتجاه النحاة، إذ إن معظم الدارسين يرون، وفي مقدمتهم العلامة عبدالقاهر الجرجاني، أن العلمين متكاملان بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر. بل" إن النحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي"[(٣)].

---

(١) ينظر: "*الكشوفات الجمالية عند الجرجاني*"، ص٤٣٧، **محمد أحمد العشيري**، (١٤٢١هـ،٢٠٠١م)، "*تفعيل النحو تشكل الدلالة*"، جذور(التراث)،العدد الخامس، ذو الحجة، مارس،ص٥١٥، "الإشارة–البنية–الأثر، قراءة في "دلائل الإعجاز" في ضوء النقد الحديث"، ص١٧.

(٢) **تمام حسان**، *الأصول*، ص٣٤٨.

(٣) السابق، ص٣٤٤.

المبحث الثالث

الجملة عند المحدثين

لقد تعددت مناهج علماء اللغة المحدثين في دراسة الجملة العربية، واختلفت مذاهبهم في طرائق تناولها ودراستها، فاكتفى قسم كبير منهم برصد أقوال النحاة في الجملة والكلام، مع التفريق بين عدد من المصطلحات نحو: القول، والكلام، والجملة، والكلم، والكلمة. ومذاهبهم في أقسامها، والركيزة التي تقوم عليها من حيث الإسناد، فكانت دراستهم للجملة تقوم على جمع أقوال القدماء دون أن تكون لهم آراؤهم الخاصة فيما يمكن أن تمثل محاولات حديثة لدراسة الجملة[١].

واتجه فريق آخر إلى رصد أقوال النحاة واللغويين القدماء في الجملة، مع إلحاقها بفصل آخر يدرس محاولات المحدثين من العرب في إصلاح النحو العربي أو تجديده[٢].

ولسنا معنيين هنا بدراسة ما قدمه الفريقان السابقان، إذ إن ما يهمنا في هذا المبحث أن نقف على قسمٍ من آراء علماء اللغة المحدثين من العرب الذين نجد لهم آراء تركت آثارها في البحث اللغوي المعاصر، فكانت لهم دراسة لها أهميتها في تحديد الجملة وأقسامها وطرق تأليفها، وسنعرض في هذا المبحث طرفاً من آرائهم فيها:

يعد **تمام حسان** أحد علماء اللغة المحدثين الرواد في الدرس اللغوي في النصف الثاني من هذا القرن، وقد كانت له آراء قيمة في دراسة أنظمة اللغة،

---

(١) ينظر: *الجملة العربية: تأليفها وأقسامها*.

(٢) ينظر: *الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً*، *في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية*.

منتفعاً بكثير من معطيات الدرس الدلالي بدءاً بما وضعه علماء المعاني العرب، لا سيما عبدالقاهر الجرجاني، إلى ما استقاه من نظريات علم اللغة الحديث في الدرس الدلالي(١). فبنى على هذا فكره اللغوي وهو المزاوجة بين اللفظ والمعنى في الدراسة، يقول في هذا الصدد: "...وأن التفريق على أساسٍ من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في التمييز بين أقسام الكلم فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساسٍ من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها جنباً إلى جنب لا تنفك عنها طائفة أخرى من المعاني"(٢).

وقد بنى تمام حسان آراءه على أساسٍ من النظر في اللغة، والتمعن في الفرق بين الأنظمة اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية، فوضع باباً يراه مهماً في دراسة اللغة، وهو التفريق بين اللغة والكلام(٣)، فرأى أن الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة نظام هذه

---

(١)See: **David Crystal**, 1990, **Linguistics, Penguin books**p.p.234. **John I Saeed**, 2005,*Semantics,* Second edition, Blackwell publishing, p.148.

(٢) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص ٨٧.

(٣) وهو موضوع قد استقاه من علماء اللغة الغربيين، الذين اهتموا بدراسة اللغة وعلاقتها بالكلام وجعلوه موضوع الألسنية. ينظر: (**فردينان دي سوسير**، (١٩٨٥م)، *دروس في الألسنية العامة*، تعريب: صالح الفرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة،الدار العربية للكتاب. **ر.هـ. روبنز**، *موجز تاريخ علم اللغة(في الغرب)*. **ر.ل. تراسك**، (٢٠٠٢م)، *أساسيات اللغة*، ترجمة: رانيا يوسف، المجلس الأعلى للثقافة،المشروع القومي للترجمة: القاهرة،العدد ٣٨١،ط.(١))

See: *Writing in general linguistics,* p.39.

الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل في الكلام[1]. ويرى أن اللغة والكلام مقترنان لا ينفصلان إلا عند الدراسة والبحث لمعرفة عملية الكلام الإنساني باعتباره وسيلة الترابط الاجتماعي.

فجعل اللغة، التي هي رمز النشاط الاجتماعي، كياناً كاملاً يشتمل على عددٍ من الأنظمة؛ مجموعة من المباني، والمعاني، وطائفة من(العلاقات) التي تربط بينها، وقسماً من الفروق والقيم الخلافية. وعد كل مجموعة منها عنصراً مهماً جداً في نظام اللغة بعامة. وقد أدخل في(المعاني): الأصوات، والصرف، والنحو. وجعل المباني هي وسيلة المعاني في التعبير عن مقصودها، ومن مجموع هذه العناصر يتشكل علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم النحو.

وبناء على ذلك، كان يرى أن النظام النحوي للغة يتكون من: طائفة من المعاني النحوية العامة؛ كالخبر، والإنشاء، والإثبات، والنفي، والتأكيد، والشرط، والقَسَم، والتعجب، وغيرها. ومن مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة؛ كالفاعلية أو المفعولية، والحالية، وغيرها. ومن مجموع العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، نحو: علاقة الإسناد، والتخصيص، والتبعية، والنسبة. ومن القيم الخلافية أو المقابلات بين كل عنصر مما سبق، كأن نرى الفرق بين الخبر في مقابل الإنشاء، أو المدح في مقابل الذم، أو المتقدم رتبة في مقابل المتأخر، وغير ذلك[2].

ويظهر من هذه الإرهاصة أن تماماً قد عقد الفرق بين اللغة والكلام، لكنه لم يتعرض للفرق بين الكلام والجملة، ومن ثم فإننا لا نجد عنده حداً

---

(١) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٣٢، *مناهج البحث في اللغة*، ص٣٨.

(٢) ينظر: السابق.

يضعه للجملة كما فعل القدماء وتبعهم في ذلك طائفة من المحدثين، وكان يعالج الجملة في إطار النحو الذي يرتضيه؛ أي نحو الدلالة، لا النحو الذي هو قسيم الصرف كما هو عند متأخري النحاة. ويستدل تمام على أن النحو عند النحاة العرب قسيم الصرف أنهم قدموا لدراسة النحو بباب صرفي هو(الكلام وما يتألف منه)، فقال: " وصنيعهم هذا يشير إلى أن النحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه"(١). فالنحو بناء على ذلك لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني. ويرى تمام حسان أن هذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلاً منهما علاجاً منفصلاً، فعلق على هذا قائلاً: " ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو وما للصرف للصرف"(٢).

فالنحو الذي قدمه القدامى، فيما يرى تمام، هو الذي يهتم بمعاني النحو الخاصة؛ أي بالمفردات، لا المعاني العامة التي تستحقها الجملة، ومن ثم كان النحو ذا طابع تحليلي لا تركيبي؛ إذ إنه كان يعنى بمكونات التركيب؛ أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايته بالتركيب نفسه، ويعلق على ذلك، فيقول: "والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة، كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني الخ. ولا من ناحية الدلالة

(١) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٨٦.

(٢) السابق، ص١٧٨.

الاجتماعية التي تبنى على اعتبار المقام في تحديد المعنى"[1]. ومن ثم فهو ينبه إلى أهمية النظر في دراسة المعاني العامة ويراها عنصراً هاماً في الدرس النحوي، وهي ركن من أركان نظامه. ويسعى في الدراسة التي قدمها أن يضم دراسة المعاني العامة إلى الدرس النحوي لتتحقق في النحو وظيفته؛ وهي دراسة الجملة وما يكتنفها أو عناصرها من أحوال، فيقول: " وإذا كان النحو على الصورة التي شرحتها هو تقعيد أبواب المفردات فقد كانت الحاجة ماسة إلى دراسة أبواب الجمل"[2].

ويستمد تمام منهجه في دراسة النحو من منهج علماء المعاني؛ لأن التركيب هو موضوع دراستهم، يقول: " فتناول البلاغيون أنواع التراكيب من إثبات إلى نفي إلى استفهام وهلم جرا، لا على طريقة النحاة من التركيز على الأدوات والمكونات الأخرى ونسبة المعنى إليها، وإنما على طريقة النظر في التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه وطرق التعبير به وما فيه من إيجاز وإطناب ومساواة، وما فيه من فصل ووصل، وقصر، وتقديم وتأخير، مما اعتبره النحاة، وما أصابوا، خارج مجال اهتمامهم"[3].

ويتكئ تمام في فهم وتفسير العلاقات بين المعاني النحوية الخاصة والعامة على ما استمده من منهج نظرية(النظم) التي نضجت على يد عبدالقاهر الجرجاني، وهو منهج يخالف به منهج جمهور النحاة الذين فسروا العلاقات النحوية في التركيب بناءً على نظرية العامل، مع تفسير الوظائف النحوية

(١) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٦.

(٢) السابق، ص١٧.

(٣) السابق، ص١٨ ، وينظر: **تمام حسان**، *الأصول*، ص٣٤١.

وفقاً للحركة الإعرابية، ولا يراها تمام إلا قرينة واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح[1]. إذ إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى إلا بواسطة(تضافر القرائن). وينكر فكرة(العامل النحوي) ويرى "أن كل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها"[2].

وإن كنا نتفق مع تمام حسان وغيره ممن ينكرون العامل، في أن العامل قد ساهم في عسر الدرس النحوي، وألغى قيمة النظر في الدلائل النحوية من جراء إخضاع التراكيب النحوية لقسرية التأويل والتقدير التي تتنافى وطابع اللغة في كونها وسيلة الفهم والإفهام، إلا أننا من زاوية أخرى نرتضي العامل في إطار كونه وسيلة تعليمية في النحو، وسنفصل القول في هذا المنهج التعليمي إن شاء الله.

أما عن مفهوم (الإسناد) عند تمام حسان، فهو مفهوم استمده من النحاة القدامى الذين وظفوه توظيفاً دلالياً بخلاف المتأخرين منهم. كما استمده من علماء المعاني الذين قرنوا الإسناد بفكرة(التعليق) في إطار نظرية النظم[3]. فتناول(الإسناد) على ضوء فكرته في(قرائن التعليق) بإعتداده قرينة معنوية تربط أجزاء الجملة ربطاً دلالياً، وأنه وسيلة لتمييز المسند من المسند

---

(١) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*،ص١٨٦. *الخلاصة النحوية*، ص١١٠، "إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً"، ص١٦٠. **تمام حسان**، (١٤١٣هـ،١٩٩٣م)، *البيان في روائع القرآن*، عالم الكتب:القاهرة،ط.(١). *"القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي"*.

(٢) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٢٠٧.

(٣) وقد فصلنا مفهوم النظم والتعليق عند النحاة والبلاغيين في الفصل الأول من هذه الرسالة.

إليه في الجملة، وأنه قرينة واحدة تقطن في كيان ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعاً هي ظاهرة(تضافر القرائن)، وهي في أساسها ترجع إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه[١].

ووفقاً لذلك، فإن ماهية الجملة عند تمام حسان تتحدد من خلال ترابط عدد من القرائن(اللفظية، والمعنوية، والحالية)[٢] التي تتحدد من خلالها معاني الوظائف النحوية (الخاصة والعامة) داخل التركيب الجملي فيما يكون لها دورها في تحديد مفهوم الجملة دلالة وتركيباً. ويظهر أن منهج تمامٍ فيها كان يخالف منهج جمهور النحاة القدماء الذين كانوا يعدون(الإسناد) هو أساس إقامة التركيب الجملي، وأنه لا يمكن للباحث في النحو أن يدرس أبواب النحو ويحدد إطار الجملة من دون الانطلاق من فكرة الإسناد.

أما عن أقسام الجملة عند تمام حسان فهو يقسمها انطلاقاً من اعتبارين:

أ- من حيث المبنى ب- من حيث المعنى.

فمن حيث **المبنى** جعل الجملة العربية في أربعة أنواع: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الشرطية، والجملة الوصفية. وهو بهذا يخالف جمهور النحاة في تقسيم الجملة الثنائي: الاسمية والفعلية، ويتفق جزئياً مع الزمخشري وابن هشام في القول بالجملة الشرطية. ويجعل قسماً رابعاً للجملة وهي الجملة الوصفية، ويعني بها أن تقوم الجملة على الصفة المشتقة: (اسم

---

(١) ينظر : *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٩٣، *الخلاصة النحوية*، ص٨٠.

(٢) ويقصد بالقرائن المعنوية: الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية، المخالفة. وبالقرائن اللفظية: الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، التنغيم. ويعني بالقرائن الحالية ما يقابل المقام أو السياق. ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، *الخلاصة النحوية*، "*إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، والقرائن النحوية*".

الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، أو أفعل التفضيل، أو صيغ المبالغة) ومعمولها. فجعل للوصف قسماً منفصلاً؛ لأنه يرى أنه يحمل سمات ينفرد بها فيباين حد الاسم الذي ارتضاه النحاة البصريون صنفاً له، ويخالف حد الفعل الذي أدرجه النحاة الكوفيون فيه.

ولنا في هذا القسم الذي زاد به تمام حسان أقسام الجملة وجهة نظر، وذاك أن تماماً قد قال بوجود ما يسمى بالجملة الوصفية اتباعاً للقسمة التي قسم الكلم بها، إذ إنه قسم الكلم إلى سبعة أقسام: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والخالفة، والظروف، والأداة[1]. فلما كان تمام يرى الصفة في قسمٍ مستقلٍ يخالف الاسم في حده وخصائصه، جاء القول بالجملة الوصفية جاعلاً لها سماتها التي تختلف بها عن الجمل الأخرى التي صنَّفها للجملة. ولست أدري لِمَ أفرد تمام للوصف جملة يستقل بها وترك القول بوجود جملة مستقلة تسمى الجملة الظرفية، لا سيما وقد قال بها القدماء فيما صنف الزمخشري، كما بينا في مبحث سابق. فضلاً عن أن تماماً جعل التعجب، والمدح والذم، واسم الصوت، واسم الفعل، قسماً مستقلاً من أقسام الكلم أطلق عليه (الخوالف)، ولا يخفى أن هذه الأساليب تقوم على تركيبٍ يشمل الخالفة وضميمتها، وهو تركيب يشبه، إلى حدٍّ ما، التراكيب الإسنادية في الجملة الاسمية أوالفعلية، ولست أدري لمَ لم يجعل الأساليب التي تشمل الخالفة وضميمتها قسماً قائماً برأسه من أقسام الجمل كذلك؟ وبناء على هذا فإننا لا نرتضي منهج تمام حسان في تقسيم الكلم ولا في تصنيفه أنواع الجمل، إذ إننا لسنا بحاجة في الدرس النحوي إلى تكثير أقسام

---

(١) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٨٦.

الكلام، ولا إلى تكثير أصناف الجملة، إنما نحن بحاجة إلى الربط بين المنهج الدلالي والبنيوي في معالجة التراكيب والجمل اللغوية، فليت تماماً قد اعتنى بفكرة القرائن وتضافرها وأخرجها من حيز أفق المنهج النظري إلى أرض التطبيق[١]، وليته سعى إلى تفعيل المنهج الدلالي البنيوي في تحليل النصوص ودراستها، فإن هذا وحده كفيل بإحياء الفهم الواعي للدرس النحوي الذي فهمه النحاة الأوائل، وهو كافٍ أيضاً للقضاء على سلبيات المنهج التعليمي الذي هيمن على فكر علماء العربية المتأخرين والذي أخذ يعاني منه الشادون من متعلمي اللغة إلى يوم الناس هذا.

أما تقسيم الجملة من حيث المعنى فقد جعله في ثلاثة أقسام: الخبرية، والإنشائية، والشرطية.

● **الخبرية**، وقد أدخل فيها صنفان من أقسام الجملة السابقة، وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية.

● **الشرطية**، وقسمها إلى قسمين: شرط امتناع وشرط إمكان. وجعلها قسماً مستقلاً له دلالته، إذ إنه لم يرتضِ كونه من الجمل الخبرية، كما أنه لا يرتضيه من الجمل الإنشائية.

● **الإنشائية**، وقد جعلها في قسمين: طلبية، وإفصاحية[٢]:

---

(١) لقد وضع تمام حسان كتاباً سماه (*الخلاصة النحوية*) وكان يهدف منه أن يكون تطبيقاً للدراسة النظرية التي ضمنها كتابه(*اللغة العربية معناها ومبناها*)، إلا أن من ينعم النظر في هذا المؤلَّف لا يجد أن صاحبه قد حقق الهدف التطبيقي منه، إذ إنه كان من المنتظر فيه أن يتناول نماذج من التراث يطبق عليها منهجه النظري، إلا أن الكتاب ظهر بطابع تعليمي بحت حاول صاحبه أن يسهل فكره الذي كان في كتابه الأول(*اللغة العربية معناها ومبناها*) فاستخدم فيه أسلوب التخطيط والرسم لتيسير آرائه وأفكاره.

(٢) ينظر: *الخلاصة النحوية*، ص١٣٧، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٨٨، ***مقالات في اللغة والأدب***، ص٣٠٥.

الطلبية: وصنفها في ثلاثة أقسام بناء على اختلاف دلالاتها:

- للحفز، وجعل فيها: الأمر(وأدخل فيه الأمر بالصيغة نحو: قم، وباللام، نحو: ليقم زيد، وبالمصدر، نحو: فضرب الرقاب، وبالظرف والمجرور، نحو: دونك هذا، وإليك هذا، والتحضيض، والعرض، والإغراء.
- للكبح، وجعل فيها: النهي، والتحذير.
- للسؤال، وجعل فيها: استفهام، وتمنى، وترج، ودعاء، ونداء.

الإفصاحية: وجعل فيها: القسَم، والعقود، والتعجب، والمدح والذم، والإخالة(هيهات، وي، صه)، وحكاية الصوت.

ويظهر أن وصف تمام حسان للجملة الإنشائية يخالف ما حدها به السابقون، ويظهر ذلك في أنه:

١- سمى الإنشاء غير الطلبي(الإفصاحية) وهو مصطلح نميل إليه، إذ إنه فيما نرى، مصطلحاً اشتقه من الإفصاح الذي تتضمنه المعاني التي أدرجت فيه، حيث أن المتكلم ينشئ معانيه ليفصح ويعبر عما في نفسه سواء كان مادحاً أو ذاماً، أو متعجباً، أو متضجراً .. أو غير ذلك.

٢- قسَّم الجملة الطلبية تقسيماً جديداً فجعل فيها: الحافزة، والكابحة، والسائلة.

٣- استجد في تقسيم جملة الأمر.

٤- فصل بين الإغراء والتحذير بناء على اختلاف دلالتيهما.

ورغم أن تماماً قد جدَّد في تقسيم الجمل الإنشائية تجديداً يقوم على تصنيفها تصنيفاً دقيقاً يرتكز على دلالة كل تركيبٍ على حده، فإنه خلط في

تصنيفها، فجعل التحذير والإغراء في الجمل الطلبية[1] وفي موضع آخر من مؤلفه جعلها من الجمل الإفصاحية[2]. والذي نميل إليه أنهما من الجمل الإفصاحية؛ لأن المتكلم المحذِّر أو المغرِي لا يقصد الطلب إنما التعبير والإفصاح عن مشاعر تتضمن معنى التحذير أو الإغراء. كما أنه جعل القَسَم والعقود في الجمل الإفصاحية في حين أنه في موضع آخر قد قصر الجملة الإفصاحية على: التعجب، والمدح والذم، والإخالة(اسم الفعل)، وحكاية الصوت(اسم الصوت)[3]. فضلاً عن أنه تردد في الندبة والاستغاثة فتارة يدخلها في الجمل الإفصاحية[4] وأخرى لا يأتي ذكرها في الرسم التشجيري الذي وضّح فيه أقسام كل صنف من الجمل الإنشائية، إذ إنها لا تظهر من مشتقات الجمل الطلبية ولا الإفصاحية[5]، ولعله في ذلك كان متردداً في القسم الذي تلحق به، ويظهر هذا التردد جلياً في قوله: " تلك هي الإخالة والصوت والتعجب والمدح والذم وربما ألحقنا به على المستوى النحوي لا الصرفي أساليب أخرى كالندبة والاستغاثة من النداء"[6].

ومن الباحثين المحدثين الذين تناولوا(الجملة العربية) بالدراسة الدكتور **مهدي المخزومي**، فوقف على عتبة منهجين، أحدهما منهج نظري حديث يرفض الأخذ بالعامل وتوجيه الحركات الإعرابية على ضوئه، مع رفض مفهوم القدماء للجملة وأقسامها رامياً النحاة العرب بالخلط والجهل

---

(١) ينظر: *الخلاصة النحوية*، ص١٣٧.

(٢) السابق،ص٤٠.

(٣) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١١٣.

(٤) ينظر: *الخلاصة النحوية*، ص٤٠، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٨٩.

(٥) *الخلاصة النحوية*، ص١٣٧.

(٦) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٨٩.

والاضطراب. والآخر من المنهجين عملي تطبيقي لا يخرج فيه كثيراً عن منهج نحو المتأخرين في تقسيم الجملة، أو تقسيم الكلم، أو في إدراج قسم من الجمل في إطار الفعلية أو الاسمية بناء على أسس النحاة القدامى وتفكيرهم.

أما عن **الجملة** فقد حاول مهدي المخزومي أن يضع معياراً يَحُدُّها فيه، وقد كثرت تعريفاته لها فارتضي مذهب ابن جني، في أن الجملة كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه[1]، فقال إنها: " ما يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة، ويدل على معنى تام يصح السكوت عليه"[2]، ويعرفها بصور أخرى فيجعلها "الصورة اللفظية للفكرة"[3]. أو إنها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات[4]، وإنها في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، و" إنها الوحدة الكلامية الصغرى، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها، فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً، أو من المسند، لوضوحه وسهولة تقديره، ... وقد تخلو الجملة من المسند إليه؛ لأن المتكلم لم يعن بذكره، أو لأن الكلام لا يهدف إلى الإشارة إليه"[5].

وقد اهتم المخزومي بدراسة الجملة ونبه إلى دورها في التعبير عن معنى تام، إذ كان حظها من عناية النحاة قليلاً جداً، فقال: " لعل لذلك سبباً هو أنهم إنما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل، كما يظهر في الكلمات العربية المعربة، ولذلك كان

---

(١) ينظر: *الخصائص*، ١/١٧.

(٢) *في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث*، ص٨٢.

(٣) السابق،ص٨٣.

(٤) *في النحو العربي نقد وتوجيه*، ص٣١.

(٥) السابق، ص٣٣.

البحث في تقسيم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، وإلى المعرب والمبني، وإلى غير ذلك أساس علمهم ومباحثهم"[(١)]. ويتجلى من قوله هذا تعليلاً نرتضيه لإغفال متأخري النحاة لدراسة الجملة ودورها في الدلالة، إلا أنه تارة أخرى يرجع عن هذا المنهج الذي يتحرى فيه الجملة في إطار ما تؤديه في الحقل الدلالي إلى منهجٍ آخر ينظر إلى الجملة في إطار اشتراط إقامتها على الإسناد، فيقول: " لأن الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة "[(٢)]. ولايعني به الإسناد الذي هو رابطة علائقية بين العناصر العُمَد في الجملة، إنما الإسناد الذي يشترط وجود عناصره في الجملة، فيقول: "والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

١. المسند إليه، أو المتحدث عنه، أو المبني عليه.
٢. المسند الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه.
٣. الإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند إليه"[(٣)].

ويظهر أن المخزومي قد خلط في تعريف الجملة بين منهجين، ويبدو أنه قصد بتعريفي الجملة هذين أنهما من قبيل الترادف، إلا أن الواقع أنهما لا يفيدان الشيء ذاته، فاعتماد الجملة على معنى تام ليس بالضرورة أن يشترط فيها توفر أركان الإسناد أو تقدير أحدهما في حال عدم وجوده.

ويتبين أن المخزومي عندما اشترط الإسناد في إقامة الجملة العربية فإنه اصطدم بقسمٍ من الجمل التي لا تشتمل على الإسناد، نحو التركيب الجملي

---

(١) السابق، ص٣٤.

(٢) السابق، ص٥٣.

(٣) السابق، ص٤١.

في أسلوب(النداء)، فعمل على تبرير مثل هذه الجمل حتى استقر على تسميتها(المركب اللفظي)، ويعني به التراكيب الجملية غير الإسنادية، يقول: " وخلاصة القول: إن النداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة، أو نحو ذلك"(١). ويبدو واضحاً أن المخزومي لم يحالفه التوفيق في هذا التوجيه، لأننا نرى أن ما سماه(المركب اللفظي) يعد مصطلحاً عاماً يمكن إطلاقه على كل الجمل المركبة من ألفاظ، سواء كانت إسنادية أو غير إسنادية، فليس في هذا المصطلح إشارة إلى أن الجمل التي تندرج فيها جمل تخلو من إسناد، فليت المخزومي استخدم مصطلح (مركب غير إسنادي) عوضاً عن مصطلح(المركب اللفظي) لكان أكثر وفاءً في التعبير عن المركبات الجملية المفيدة التي لا تقوم على الإسناد في مقابل غيرها من المركبات الإسنادية التي تقوم عليه.

وإذا تأملنا **تقسيم الكلم** عند المخزومي نجده لا يلتزم منهجاً محدداً كذلك، فتارة يتبع سيبويه ونحاة البصرة فيقسم الكلم إلى: اسم، وفعل، وحرف. وتارة أخرى يظهر متأثراً بمنهج أهل الكوفة في عددٍ من المواضع، داعياً إلى ضرورة الالتزام بمنهجهم في دراسة النحو، فيقول: "هذه النتائج التي توصل إليها الكوفيون... تشير بوضوح إلى أن النحو الكوفي إذا لم يكن هو نحو العربية، فهو أكثر تمثلاً له"(٢). فتبعهم، على سبيل المثال، في تقسيم الفعل، واقتفى أثرهم في تصنيف اسم الفاعل في الفعلية فيما يصطلح

---

(١) *في النحو العربي نقد وتوجيه*، ص٣١١.

(٢) *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، ص٣٢٥.

الكوفيون على تسميته(الفعل الدائم).

ويضيف المخزومي إلى أقسام الكلم قسماً رابعاً وهو(الكنايات)، ولا يخلو هذا القسم عند المخزومي من خلط أيضاً؛ إذ إنه صنَّف أدوات الاستفهام وأدوات الشرط في قسم(الكنايات) وهو قبل ذلك قد عدها [أدوات الاستفهام وأدوات الشرط] من مباحث قسم (الأدوات). ومن جانب آخر فقد صنَّف المخزومي الإشارة والموصولات في كتابه (مدرسة الكوفة) في قسم(الأسماء)[1]، إلا أنه عاد في كتابه(النحو العربي قواعد وتطبيق) وصنَّفها في الكنايات[2].

وعندما حدد المخزومي أقسام الكلم، استدرك على القدماء اعتمادهم على التقسيم الثلاثي الذي قسموا الكلم إليه، فقال: "...ومهما يكن من أمر فقد غبر القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه أو يشير إليها في تقسيمه"[3]. ورغم أن رأيه هذا له مؤيدوه في الدرس اللغوي الحديث، فإنه لم يقدم جهداً في تطبيقه، ولم يحدد التراكيب التي لا تنتمي إلى الاسمية أو الفعلية، ويرجع ذلك إلى أنه لم يخرج في تقسيمه أصلاً عن التقسيم القديم للجملة، فهي جملة اسمية وفعلية مع أنه يشير إلى أنه أوجد قسماً ثالثاً وهي الجملة الظرفية، إلا أنه عاد بعد ذلك عن هذا القسم الثالث للجملة، وأسنده إلى القائل به وهو ابن

---

(١) ينظر: *مدرسة الكوفة*، ص ٢٠٠.

(٢) ينظر: *النحو العربي قواعد وتطبيق*، ص٤٧ وما بعدها.

(٣) *في النحو العربي قواعد وتوجيه*، ص٤٥.

هشام، معارضاً التكثير في أقسام الجمل، فقال: " لأن الجملة الظرفية التي عدّها قسماً ثالثاً إن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمداً فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام"[1].

وبناء على ما سبق، نجد أن مهدي المخزومي أراد أن يقدم جديداً في دراسته للجملة يتكئ فيه على الدلالة، حين جعل الجملة ما تحقق الإفادة، كما أنه فرّق بين الجملة الاسمية والفعلية بمعيار علماء المعاني، بأن الجملة الفعلية ما دلت على الحدوث والتجدد، والجملة الاسمية ما دلت على الدوام والثبوت[2]. إلا أنه لم يطبق هذه المعايير فظلت مرهونة في أسطر نظرية ليس غير، بل إننا نجده يعود فينقضها متبعاً المنهج التعليمي في اشتراط الإسناد في الجملة، كما بينا. فقد انتقد المخزومي القدماء في كثير مما يذهبون إليه، وأسرف في رميهم بالخلط والإفساد إلا أنه لم يقدم البديل في كثيرٍ مما ذهب، فكان حريٌّ بالمخزومي أن يتعمّق في كثير من المبادئ التي ألمح إليها في متفرقات كتبه ليقدم مادة يمكن تطبيقها في الجمع بين المعيار البنيوي والدلالي، وإلا كان حريٌ به أن يكتفى باتباع المنهج الذي سار عليه القدماء من النحاة لئلا يُتَّهم بالخلط والاضطراب.

أما الدكتور **عبد الرحمن أيوب** فقد استهل حديثه عن الجملة بالتفريق بين النموذج والأمثلة التطبيقية، فرأى أن قولك(المبتدأ والخبر) جملة اسمية، يصف نموذج الجملة الاسمية، أما قولك(محمدٌ قائمٌ) جملة اسمية، فهو مثالاً واقعياً لنموذج المشار إليه في العبارة الأولى. ورأى أن مجموع نماذج

---

(١) السابق، ص٥١،٥٢.

(٢) السابق، ص٤١،٤٢.

الجمل في لغة من اللغات هو ما يسمى بعلم النحو Syntax أما الأمثلة التطبيقية فلا تشكل علماً، بل هي أحداث واقعية سماها علماء اللغة المحدثون(الكلام)، ويرى أن الأحداث الواقعية هي التي تفيد فائدة لغوية وليست كذلك النماذج التركيبية. ومن هنا رأى أيوب أن التفريق بين(الحدث اللغوي) و(النموذج التركيبي) أمر مهم حتى لا يكون التخبط بين المثال والواقع[1].

ورأى أيوب من زاوية أخرى أن الجملة ليست هي التي تقوم على مجموعة من كلمات مركبة فحسب إنما الجملة فيما رأى تشمل، إلى جانب الكلمات المركبة مع بعضها، النغمة والنبر التي لهما أثر واضح في تكوين الجملة التي يحسن السكوت عليها. فقال: "وكلمة(محمد) يصح أن تنطق بحيث تفيد النداء، كما يصح أن تنطق بشكل آخر يفيد الإخبار أو التعجب أو الاستفهام، والفرق بينهما في حالة وأخرى ينحصر في الفرق بين نماذج النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها. ولابد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الجمل فيها"[2]. وهذا الذي لفت أيوب النظر إليه يعد توجهاً دلالياً في دراسة الجملة يقتضي توظيفه عند التحليل النصي للخطاب.

وبناء على هذا الفهم الدلالي للجملة، فقد جعل عبدالرحمن أيوب الجملة العربية على نوعين: إسنادية، وغير إسنادية. وحصر الجمل الإسنادية

(١) ينظر: **عبدالرحمن أيوب**، (١٩٧٥م)، *دراسات نقدية في النحو العربي*، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، ص١٢٥.

(٢) ينظر: السابق، ص١٢٧.

في الجمل الاسمية والجمل الفعلية. أما الجمل غير الإسنادية فجعلها في: جملة النداء، وجملة نِعْمَ وبِئْسَ، وجملة التعجب. مخالفاً قسماً من النحاة الذين صنفوها في الفعلية، وقد علّل هذا فقال: " وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية"[1]. وهو رأي نميل إليه ونرتضيه إلا أننا كنا ننتظر منه تفصيلاً أكثر وتحليلاً أدق لهذه المسألة، إذ إننا لم نعثر عنده على تحليل بنيوي أو دلالي لتراكيب هذه الجمل غير الإسنادية، فضلاً عن أننا لم نستبن رأيه في الصنف الذي تمثله هذه التراكيب من الجملة[2]. علاوة على أنه جعل الجملة الاسمية والجملة الفعلية تدخلان في إطار الجمل الإسنادية انطلاقاً من أنه كان يرى أن الجملة ذات الاسم أو ذات الفعل لابد أن يكون فيها إسناد، إلا أنه ترك الجمل غير الإسنادية غفلاً عن أي تصنيف. وهو منهج أوقعه في الخلط، إذ إنه لو استقر على أن الجملة بما تحمله من مبانٍ ومعانٍ ونبر وتنغيم هي التي تشكل حدودها سواء في ذلك تكونت من اسم واسم، أو من اسم وفعل، أو من اسم وحده، أو حرف وحده، أو فعل وحده، وأن الإسناد يشكل معنى علائقي يربط بين أجزاء وعناصر الجملة لكان منهجه أخلق بأن يُعتَدُّ به منهجاً يجمع بين المبنى والمعنى في دراسة النحو.

وقد ظهر التداخل واضحاً لدى أيوب في الجمل الإسنادية التي حذف

---

(١) *دراسات نقدية في النحو العربي*، ص١٢٩.

(٢) لقد درست الباحثة هذه الأبواب في بحث مستقل دراسة تركيبية دلالية، وقد كان لها فيها وجهة نظر استلهمتها مما أفادته من المنهج الدلالي الذي خلّفه التراث ومن معطيات المنهج اللغوي الحديث الذي يسعى إلى المزاوجة بين المبنى والمعنى أو بعبارة أخرى بين التركيب والدلالة. ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل (دراسة تركيبية دلالية)*.

فيها ركن حذفاً واجباً، من نحو الجمل الاسمية التي حذف فيها المبتدأ أو الخبر حذفاً واجباً، أو الفعلية التي حذف فيها الفعل حذفاً واجباً، ويظهر ذلك جلياً في وقوفه وسطاً بين محاولة البحث عن الركن الإسنادي المفقود، وبين ما يدعو إليه من أن معيار الجملة ما احتوت فيه على معنى تام بصرف النظر عن تكامل عناصر الإسناد فيها أو عدمه فيما يتجلّى في قوله: "وعند النحو أنه لا إسناد بدون وجود ركني إسناد وهما المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل. ولكن النحوي هنا قد ألزم نفسه بما لا يلتزم. وقد يكون من اللازم وجود ذات هي محمد، وحدث هو الأكل، وعلاقة بين الذات والحدث يكون فيها الذات منتجاً للحدث. حتى تصح القضية التي تثبت أن محمداً قد أكل. ولكن هذا هو ما يحدث في الخارج، شخص وحدث وعلاقة بينهما. ولكن هل يتحتم أن نرمز إلى كل من هذه الأمور بلفظ خارجي؟. وبعبارة أخرى هل من الضروري وجود لفظ يدل على المسند إليه، ووجود لفظ يدل على المسند، حتى يمكن القول بوجود جملة كاملة تقابل هذه القضية الخارجية ؟. الجواب لا، فليس من اللازم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد أجزاء المرموز إليه. ومن الجائز جداً أن أرمز إلى عدد عديد من الدلالات برمز واحد كما لو أشرت برأسي إليك، مريداً بها أن تخرج، وتتبع شخصاً آخر ذهب لشأن من الشئون، ثم ترجع لتخبرني بما فعل... وإذا كان من الجائز أن يكون الرمز أمراً واحداً والمرموز إليه متعدداً، فإنه ليس بلازم أن تكون كل جملة من مسند ومسند إليه، لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير الجملة إليها، تتكون من موضوع ومحمول"[١].

---

(١) *دراسات نقدية في النحو العربي*، ص١٥٩.

وتعليقاً على النص السابق نجد أن أيوباً عندما لم يجعل الإسناد شرطاً في إقامة الجملة فإنه قد لمس فائدة مهمة تتطلبها دراسة التراكيب الجملية، وهو رأي وجيه يؤيده الدرس الدلالي، إلا أنه في المقابل لم يستطع أن يتخلص من هاجس الإسناد وتفقد عناصره في التركيب، فظهر التداخل بين منهج دلالي ينادي به ومنهج بنيوي متأصل لم يتفكك من تأثيره، ويظهر هذا التداخل بين المستويين جلياً في التراكيب التي تحرى الإسناد فيها ووجد فيها حذفاً لأحدها فيما اصطلح على تسميتها: الجمل الإسنادية ذات الركن الواحد، فقال فيها: " من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد، كما نرى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف المبتدأ وحذف الخبر، أمثلة لهذا النوع من الجملة في العربية"[١]، فلئن أشعر هذا القول بأن أيوباً كان مجدداً خارجاً عن هيمنة تقصِّي الإسناد في التراكيب الجملية وأنه على منهجٍ يخالف منهج القدماء إلا أنه عاد فجعل الجمل ذات الركن الواحد من الجمل الإسنادية وأن المذكور فيها هو أحد ركني الجملة وأنه يجب ألا نبحث عن الركن الآخر منها، ولا يخفى أن أيوباً لم يأتِ بجديدٍ فيها لأن ما قاله هنا قال به القدماء فيما ذهبوا إليه في الحذف الواجب الذي يمتنع إظهاره. فحبذا لو أن أيوباً قد تعمَّق في لفتته الدلالية التي نادى بها وتنحَّى عن كون الإسناد أساس التركيب الجملي، وأسس معياراً دلالياً في تأليف الجملة وهو قيامها على تحقق المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه، وأن الكلمة بصوتها وبمبناها وبمعناها المعجمي والسياقي تمثل جملة تامة من غير النظر في تقصي الإسناد فيها. فلو تحقق لأيوب ذلك

(١) السابق.

لكان منهجه هذا أدنى إلى المنهج السليم الذي يقتفي فيه التركيب أثر المعنى، وتندمج فيه المعطيات الدلالية والتركيبية، ولكان منهجاً قصياً عن الاتهام بالتداخل أو القصور.

أما **خليل عمايره** فقد تعرض لأقوال القدماء وآرائهم في حد القول والكلام والجملة فاستخلص لـه آراء في الجملة تفرّد فيها، وانتفع مما قدمه التراث العربي مع ما أفاده من النظريات اللغوية الحديثة. فارتضي خليل حد الجملة فيما ارتضاه الزمخشري وابن يعيش حداً للكلام، ولكنه خالف الزمخشري ومن تبعه في أن الكلام هو الجملة، كما خالف ابن هشام ومن سار على منهجه في أن الكلام أخص من الجملة وهي أعم منه. ورأى أن **الجملة** ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه، ويرى أن: قام زيدٌ، جملة، وزيدٌ مجتهدٌ، جملة، وصَهْ، جملة، وأفٌّ، جملة، والنارَ، جملة، وأخاك أخاك، جملة، وإنْ تدرسْ تنجحْ، جملة، وإن تحضرْ فأنا مكرمُك، جملة، ووالله إنَّ محمداً لرسولٌ، جملة؛ ذلك لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها معنى يحسن السكوت عليه، ولو نقضت لبنة واحدة لاختل المعنى[1].

أما **الكلام** فرأى أنه: تآلف عددٍ من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة وأشمل، وعلى ذلك، فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب[2]. وبناء على ذلك، فهو لا يرتضي مذهب ابن هشام حين جعل للشرط جملة وللجواب جملة، وللصلة جملة، وللنداء جملة، وللقَسَم جملة؛ لأن أياً من هذه لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه،

---

(١) ينظر: في *نحو اللغة وتراكيبها*، ص٧٨.

(٢) السابق.

مرتضياً ما ذهب إليه ابن جني حين قال:" فإن قلت شارطاً: إنْ قام زيدٌ...فصار قولاً لا كلاماً، ألا تراه ناقصاً ومنتظراً للتمام بجواب الشرط، وكذلك لو قلت في حكاية القَسَم: حلفتُ باللهِ؛ أي كان قسمي هذا، لكان كلاماً، لكونه مستقلاً، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً من حيث كان ناقصاً لاحتياجه إلى جوابه"(١). وقد علق خليل عمايره على كلام ابن جني السابق، فقال:" نقول: لاحتياجه إلى جوابه وليس إلى جملة جوابه، وبينهما من الفرق ما بين الجملة التوليدية ومعناها والجملة التحويلية ومعناها. فإن ارتضينا أن الجملة هي اللفظ الذي يحمل معنى يحسن السكوت عليه، فإن جميع الألفاظ اللازمة لحمل هذا المعنى هي أركان رئيسية في الجملة، ولا يجوز لأي ركن منها أن يستقل بمعنى الجملة ولا بتسميتها (جملة)"(٢).

ولما كانت الجملة التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه إنما كانت في المعنى الذي تؤديه أركان الجملة في واقع استعمالها، فإن خليلاً نادى بالاستغناء عن المقدر والمحذوف والمحل... فنظر إلى الجملة: أنت واللهِ إن تدرسْ تنجحْ، على أنها جملة واحدة، لا طائل ولا فائدة ترجى من تقدير جواب للقسم أو جواب للشرط سد مسده الجواب المذكور، وكذلك جملة: إن تتصدق على الفقراء فاللهُ مكرمُكَ، جملة واحدة ولا فائدة للمعنى ولا للسامع ولا للمتكلم من القول بأن(فالله مكرمك)، في محل جزم جواب الشرط، وجملة: واللهِ إن محمداً لرسولُ، جملة واحدة، لا فائدة في تقدير: واللهِ قسمي. ويرى أنه إن أُظهر فقد جعل التركيب ضعيفاً ركيكاً(٣).

---

(١) *الخصائص*، ١/١٩.

(٢) *في نحو اللغة وتراكيبها*، ص ٧٨، ٧٩.

(٣) السابق، ص٧٩.

فأخذ خليل عمايره بمذهب جمهور النحاة في أن الجملة تقسم إلى قسمين: اسمية وفعلية. ولكنه لم يرتضِ طريقتهم في تحديد كل قسم، إذ إنها طريقة تقوم على الاتكاء على المبنى دون المعنى، فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، وكان من نتائجه كذلك، الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن تقبلها. ويضرب عدداً من الأمثلة التي لا تقبل تصنيف النحاة القائم على مراعاة الشكل دون المضمون(١).

كما أنه لم يرتض قسماً من القواعد التي نص عليها النحاة في الجملة، من نحو اعتبار الصدر في تصنيف الجملة، فيقول: " وبذا فإن هذا القسم من النحاة يصرفون النظر عند التصنيف عما يأتي في صدر الجملة من أدوات أو حروف أو أركان ليست رئيسية في الجملة أصلاً، ولكنا لا نعرف كيف يخرِّج هؤلاء العلماء تصنيف الجملة التالية، مثلاً: أقائمٌ الزيدان، فلا ينطبق عليها ما كان أصله مبتدأ وخبراً، ولا ما كان الأصل فيه فعلاً وفاعلاً، والجملة: عَلِمَ محمدٌ الإيمانَ قوة، وفيها ما كان أصله فعلاً وفاعلاً وما كان أصله مبتدأ وخبراً، وكذلك نرى أن هذا التحديد لا يدع فرصة لإبراز المعنى في الجمل التي يتقدم فاعلها على فعلها، مثل: الولدُ يجتهدُ ... مقابلة بالجمل التي يكون الإسناد فيها بين مبتدأ وخبر: الولدُ مجتهدٌ ... الخ. فهذه الجمل جميعها تصنف في الجمل الاسمية، على الرغم مما بينها من اختلاف في المعنى والارتباط بالزمن، تقييداً أو إطلاقاً"(٢).

---

(١) السابق، ص٨٤.

(٢) في *نحو اللغة وتراكيبها*، ص٨٢ .

ونخلص مما سبق، إلى أن الجملة عند خليل عمايره لا ترادف الكلام، ويطمئن إلى تعريف ابن جني للجملة بأنها: ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه، ثم يقول: "ونقيّد(ما) التي جاءت في أول هذا التعريف، فنقول هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه"[(١)]. ويسمى هذا الحد الأدنى بالجملة التوليدية أو الأصل، وهي عنده في قسمين يتفرع عنهما قسمان آخران في حال التحويل:[(٢)]

أحدهما: الجملة التوليدية الاسمية، وقد حصرها في أطر أهمها:

أ. اسم معرفة + اسم نكرة.

ب. اسم معرفة + اسم معرفة هو ذاته المتقدم.

ج. شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة.

ويرى أن هذه هي أطر الجملة الاسمية التوليدية، أما أطر الجملة التوليدية الفعلية، فهي عنده، في:

أ. فعل + اسم (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر).

ب. فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب (أو اسم مقترن بحرف جر).

ج. فعل + ضمير متصل + اسم مرفوع.

وقد يجري في هذه الأطر تغيير، في مبانيها الصرفية(المورفيمات) أو فيما فيها من فونيمات ثانوية(النبر والتنغيم)، فيترتب على ذلك تغيير في المعنى يتبعه انتقال في تسمية الجملة من حيث دلالتها، فتصبح الجملة جملة تحويلية

---

(١) السابق، ص٨٧ .

(٢) ينظر: **خليل عمايرة**، (١٤٠٧هـ،١٩٨٧م)، *في التحليل اللغوي*، مكتبة المنار:الأردن، الزرقاء، ط.(١). *في نحو اللغة وتراكيبها. في تحليل لغة الشعر*.

في معناها ولكنها تبقى اسمية أو فعلية في مبناها. وعناصر التحويل عنده: الترتيب، والزيادة، والحذف، وتغيير الحركة الإعرابية، والتنغيم.

والتحويل عنده لا يُخرِج الجملة عن تسميتها في إطارها التوليدي الأصل، فتقديم الفاعل لا تتحول بسببه الجملة من فعلية إلى اسمية ليكون الفاعل فيها مبتدأ، إنما هو فاعل مقدم للعناية والاهتمام، وهو في هذا يضارع الكوفيين في رأيهم. أما الزيادة فتدخل على الجملة النواة، اسمية كانت أم فعلية، فتؤدي معنى جديداً يضاف إلى الجملة ولا تنقل الجملة الاسمية إلى الفعلية أو العكس، يقول: "ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل ...فإنها تصبح جملة تحويلية ولكنها تبقى كما كانت اسمية أو فعلية لأن العبرة بصدر الأصل"[(١)]. وكل تحويل له قيمة في الدلالة، حيث إن التحويل عنده يعني الدلالة، فإذا قال جملة تحويلية اسمية أو فعلية، فانه يقصد أنها في الأصل كانت اسمية أو فعلية لتفيد الإخبار ليس غير، ولكنها قد تحول معناها باستخدام أحد عناصر التحويل السابقة، وكل عنصر له دلالته ومعناه[(٢)].

---

(١) *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي*، ص٣٣ وما بعدها. وينظر: *في التحليل اللغوي*، ص٨٧. *في نحو اللغة وتراكيبها*،ص٨٧. *في تحليل لغة الشعر*، ص٣٦٠.

(٢) لقد شكك كثير من الباحثين المحدثين في نظرية خليل عمايره ويرون أنها ترجمة لنظرية العالم الأمريكي نعوم تشومسكي وهي محاولة منه لتطبيقها على العربية، إلا أن خليل عمايره يختلف عن نعوم تشومسكي اختلافاً كلياً وإن اتفقا في استعمال المصطلحات، وقد قدم خليل عمايره تفصيلاً لأوجه الخلاف بينهما.(ينظر: *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي*، ص٣٢).

مما سبق يتضح أن خليل عمايره قد اعتمد معايير القدماء في حد الجملة والمشهور في تقسيمها، بيد أنه حاول في دراستها أن يزاوج بين المبنى والمعنى معاً في النظر إلى التراكيب الجملية. فالجملة عنده هي ما أفادت معنى يحسن السكوت عليه، بقطع النظر ما إن كانت كلماتها تقوم على فكرة الإسناد أو غيره. فالإسناد عنده يصلح في تحليل الجمل التي تتكون من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، أو لتحليل الجمل على ضوء معطيات النحو التعليمي، ولكنه ليس بالضرورة أن يكون في التركيب الجملي ليؤدي دلالة. إذ إن الدلالة ذاتها غاية يتوصل إليها بالإسناد، فإن اتضحت من غيره فلا حاجة إليه[1]. وإن هذا النوع من التراكيب الجملية يأتي عنده في إطار الحد الأدنى من الكلمات الذي اعتمده حداً للجملة[2].

وهو يفرق في منهجه بين المستويين التركيبي والدلالي في البحث النحوي، ويرى أن الخلط بينهما في كثير من كتب التراث، قد أدى إلى عسر الدرس النحوي بالإسراف في متابعة مقتضيات التركيب وإهمال الدلالة. لذا، فانه يرى أن النحو التعليمي يناسبه المستوى التركيبي والبحث فيه، أما المستوى الدلالي فانه يقتضي الخروج من نحو الجملة إلى نحو النص. ويظهر في هذا فهم واعٍ للدرس اللغوي، ونجد فيه كثيراً مما سنتكئ عليه عند عرض رأينا في الجملة في ختام هذا المبحث إن شاء الله.

أما **محمد حماسة عبد اللطيف** فإنه بنى آراءه على أساس النظر في المبنى

---

(١)ينظر: "*من نحو الجملة إلى الترابط النصي*"، ص٢.

(٢)ينظر: **خليل عمايره**، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، "*النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي*"، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الرابع، العدد الأول، ذوالقعدة، أغسطس ص٤٦.

والمعنى معاً، ورأى أن " الكلام الحي أشكال وأنماط تركيبية مرتبطة ضرورةً بدلالاتها ولا يمكن تجريد اللفظ من دلالته"[١]. وبناء على هذه القاعدة فإنه أخذ على القدماء تقسيمهم الثنائي للجملة، وكان يرى أن تقسيمهم " لفظي" وهو "عقلي" أيضاً. بمعنى أنه يفرض صوراً عقلية على بعض التراكيب، ويجعلها موازية –ذهنياً– لتعبير كان ينبغي أن يكون[٢].

أما من حيث نظرته إلى **الجملة**، فإنه ارتضى حد ابن جني لها بأنها "كل لفظ مستقل، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[٣]؛ لأنه كان يراه تعريفاً يناسب الفهم اللغوي الحديث، ولأنه يفتح الباب لإمكانية تصنيف جديد للجملة العربية. إلا أنه لا يرتضي مذهب القدماء في ضرورة أن تقوم الجملة على الإسناد، بل إنه لا يتكلف الإسناد عندما لا يكون له وجه ظاهر؛ إذ إن تكلفه لا يستقيم في جملة كجملة التعجب، أو النداء، أو القَسَم، أو التحذير أو الإغراء، إلا بافتراض صورة للجملة لم تنطق[٤].

وبناء على ذلك، فإنه ذهب إلى أن الجمل منها ما يكون الإسناد فيها ظاهراً واضحاً لا يحتاج إلى التواء بالنص أو إعمال للتقدير، ومنها ما تكون جملاً غير إسنادية لا تحتاج معها إلى تكلف صورة ذهنية لها تقام على أساس الإسناد؛ لأن تكلف الإسناد قد يخرجها عن الوجه الذي أديت به والغرض الذي سيقت له.

---

(١) *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*، ص٥٨.

(٢) ينظر: السابق، ص٥٨.

(٣) *الخصائص*، ١/١٧.

(٤) ينظر: *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*، ص٦١، *في بناء الجملة العربية*، ص٢٦ وما بعدها.

ووفقاً لذلك، فإنه نادى بإلغاء نظرية العامل، وما يتبعه من القول ببعض ألوان الحذف والتقدير، مستعيضاً عنها بفكرة تضافر القرائن النحوية في الجملة. وهو في هذا متأثر بمنهج تمام حسان الذي ظهر بدوره متأثراً كثيراً بعلماء المعاني ولاسيما بعبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم.

وقد خالف محمد حماسة منهج القدماء في **تقسيم الكلم** إلى ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف. إذ كان يراه تقسيماً مبنياً على الشكل وحده. فسعى محمد حماسة في تقسيمه الكلم إلى الربط بين الشكل والمضمون، ولئن بدا حماسة متأثراً كثيراً بأستاذه تمام حسان في منهجية تقسيمه الكلم إلا أنه عمل على أن يكون له منهجه الخاص في دراسة الجملة وأقسامها، فقد خالف تماماً في تقسيم الجملة وجعلها ستة أقسام لا سبعة كما فعل أستاذه، وأقسامها عنده، هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والأداة، وقد جعل الظرف في قسم الأداة وفي هذا وقع اختلاف في تقسيم الكلم بين التلميذ وأستاذه، يقول محمد حماسة: " ولذلك فإننا ندرجها مع القسم الخاص بالأداة، وبذلك تصبح أقسام الكلمة التي نرتضيها ستة فحسب"[1].

وقد بنى تقسيم الجملة على تقسيمه الكلم، فقسمها إلى أربعة أقسام، هي:[2]

١- الجملة الاسمية. ٢- الجملة الفعلية.

٣- الجملة الوصفية. ٤- الجملة الخالفية، وجعل فيها عدة أنواع.

أما الأدوات والضمائر والظروف فجعلها تقوم بوظائف الربط، ومن ثم لا توجد جمل منسوبة إليها.

---

(١) السابق، ص٧٧.

(٢) السابق.

ولَمَّا كان محمد حماسة قد أنكر على النحاة اشتراطهم الإسناد في الجملة، فقال: " إننا لا نرى رأي النحاة في كون الإسناد شرطاً ضرورياً لكل جملة بحيث يفرض الإسناد على كل جملة مفيدة، فلا تنعقد إلا إذا كان فيها الإسناد، بل إننا لانتكلف الإسناد عندما لا يكون له وجه ظاهر، إذ كيف نقيم الإسناد في جملة كجملة التعجب مثلاً، أو جملة النداء، أو القسم أو التحذير أو الإغراء إلا بافتراض صورة للجملة لم تنطق؟"[1]، فقد قسم الجملة بناء على هذه الفكرة إلى ثلاثة أقسام، هي:[2]

١) **الجملة التامة**؛ وهي الجمل الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصوداً بالذات ويلزم تضافر عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرينة حالية أو مقالية. ويقسمه إلى: جملة إسنادية اسمية، وجملة إسنادية فعلية، وجملة إسنادية وصفية.

٢) **الجملة الموجزة**؛ وهي التي يُذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً أو غالباً. ويقسم إلى:

١ ،الجملة الفعلية الموجزة. ٢ ،الجملة الاسمية الموجزة. ٣،الجملة الجوابية الموجزة.

٣) **الجمل غير الإسنادية**، وهي التي لايقوم بناؤها على الإسناد. وحصرها في الجمل الإفصاحية؛ أي أنها الجمل التي تعبر عن انفعالٍ ما، وجعل فيها جمل الخوالف، وهي: خالفة (اسم الفعل)، وخالفة التعجب، وخالفة المدح والذم، وجملة خالفة الصوت، والجملة الندائية، والجملة

---

(١) السابق، ص٦١.

(٢) السابق، ص٧٨.

القسمية، والجملة التحذيرية والإغرائية. وقد علَّل محمد حماسة وجه ارتضائه هذا التقسيم، فقال: "لأنه يخلصنا من كثير من التأويلات البعيدة لنحاتنا التي تُخرِج العبارة عن ظاهرها، كأن تخرجها من الإنشاء إلى الطلب، أو تفقدها ما تدل عليه من إفصاح معبر عن حالة من حالات الدهشة والاستغراب، أو التوجع والألم"[1].

وبإنعام النظر في آراء محمد حماسة في حد الجملة وأقسامها، نرى أنه أحد علماء اللغة المحدثين الذين استطاعوا أن يدركوا كنه اللغة وضرورة توسيع آفاق دراستها، فيما كان يردده كثيراً في مؤلفاته من ضرورة المزاوجة بين اللفظ والمعنى في الدرس النحوي، وأن النظر في التراكيب الجملية يقتضي النظر في دلائلها أيضاً ليكون الحكم عليها حكماً يلائم طبيعتها، فضلاً عن أنه أدرك أن دراسة الجمل في إطار الإسناد وما يصاحبه من القول بالعامل يضع الجمل في إطارٍ ضيق يفقدها كثيراً من معانيها التي يبتغيها منشؤها المتكلم، فضلاً عما يجده الناشئة من متعلمي اللغة من عسر الدرس النحوي الذي ينجم عن التقدير والتأويل للمحذوف، وما في ذلك من تبديل الدلائل وتحويل المعاني إلى أخرى لا يقتضيها التركيب الأصل الذي أنشئ من أجله.

ولئن كنا نتفق مع محمد حماسة في أن الجملة العربية يجب ألا تقف عند حدود الإسناد، إذ إن هناك ثمة جمل تحمل معنى يحسن السكوت عليه ولا يتوفر فيها عنصرا الإسناد أو أحدهما، فيما أطلق عليه محمد حماسة(الجمل

---

(١) *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*، ص٦٣.

غير الإسنادية)، غير أننا نجد أن القسم الثاني(الجمل الموجزة) الذي قال به حماسة يحتاج إلى وقفة تأمل ومراجعة[١] ؛ وذلك أن محمد حماسة قد جعله قسماً مستقلاً، ولا نراه كذلك؛ إذ إن القول بأن الجملة الموجزة ما اشتملت على عنصر واحد من عناصر الإسناد وقد حذف العنصر الثاني حذفاً واجباً، يعني أن جمل هذا القسم لا تخلو من إسناد، فتشترك مع الجمل الإسنادية بطرف، ولعل المسوغ الذي جعله يفردها بقسم مستقل عن الجمل الإسنادية أنه يريد أن يخلص النحو من تكلف التقدير الناجم عن القول بحذف أحد عناصر الإسناد، ويظهر ذلك جلياً في قوله: "ولم أدرج هذا النوع في القسم الأول لأن البحث لايرتضي الاعتراف بما يسمى بالحذف الواجب... فإذا كان الحذف واجباً؛ أي لا يمكنه أن يظهر مطلقاً فلا داعي لتكلف الاعتداد به وحسبانه جزءاً من أجزاء التركيب المنطوق"[٢]. فلو أن حماسة أدرج جمل هذا القسم ضمن القسم الثالث الذي صنف الجملة عليه، وهو الجمل غير الإسنادية، لتخلّص من منطقة الاشتباك تلك، ولعل الذي جعله يتجنب إدراجه فيها أنه لمح في قسم الجمل غير الإسنادية

---

(١) لقد تناقشت الباحثة مع الأستاذ اللغوي محمد حماسة في كثير من آرائه، وهي آراء قد تأثرت بها منذ البواكير الأولى لبنائها الفكري اللغوي. ولئن استطالت الباحثة وتجرأت على مناقشتها والنظر فيها فذلك لرضاها عن منهجيته التي استطاع فيها صاحبها أن يتقن فهم اللغة ويبرع في تسطير منهجية تجمع بين القديم والحديث، وتؤلف بين المبنى والمعنى. ولئن أضافت الباحثة عليها شيئاً فذاك لأنها أرادت أن تركن إلى منهجية تطمئن إليها. ولا أخفى القول بأن مناقشة الباحثة لأستاذ اللغويات محمد حماسة مناقشة حية كانت عنصراً مهماً في معرفة كثير من جوانب منهجيته في دراسة الجملة ومناحي فكره في البحث في اللغة.

(٢) السابق، ص ٨٨.

خصوصية تركيبية، ويتضح ذلك في قوله: " ولم أدرج هذا النوع في القسم الثالث وهو(الجمل غير الإسنادية) لأن الجمل غير الإسنادية تكون أجزاؤها أو بعضها على صورة مخصوصة لا يمكن التصرف فيها، ويغلب عليها أن تكون إنشائية وهذا النوع ليس كذلك"[1]. ولست أرى غضاضة من توسيع إطار قسم الجمل غير الإسنادية لتكون جمل هذا النوع داخلة في حيزه، فيتجاوز منهج التقسيم هذا التداخل المنهجي من جهة، ويحافظ على معياره الأساس في دعوته إلى تخليص النحو من مسببات العسر والتكلف في إلغاء القول بالحذف والتقدير، ومن تجاوز اشتراط الإسناد في إقامة الجمل من جهة أخرى. فتكتمل صورة منهجه الذي أقامه على أسس سليمة وفهم واعي للغة، ذلك المنظور المنهجي الذي بناه على تداعيات الربط بين المبنى والمعنى في دراسة النحو مع ما ظهر فيه من توظيف فكرة تضافر القرائن واستغنائه بها عن القول بالعامل الذي أزهق روح المعنى عن جسد التركيب، فيكون منهجاً قويماً إذا اقترن التنظير فيه بالتطبيق فيقدم للنحو العربي فائدة واضحة، ويساعد كثيراً من الناشئة على تخطي الإحساس بصعوبة النحو وما ينجم عنه من مقت التراث أو هجره إلى نظريات حديثة ومحاولة تطبيقها على تراكيب اللغة العربية وهي غريبة عنها، فيزجونها في قمقمٍ لا يلائم طاقاتها الإبداعية المعجزة.

هذه أبرز آراء طائفة من علماء اللغة المحدثين من العرب، مما تركت آثارها في الدرس اللغوي المعاصر، وهي آراء قامت على الاهتمام بالجانب الدلالي مع الجانب الشكلي في تحديد مفهوم الجملة العربية أو تصنيفها،

---

(١) السابق.

وكانت تتفق جميعاً في عدم اشتراط الإسناد في الجملة العربية. فأثارت تلك الآراء ذهن الباحثة للمناقشة والحوار وإبداء الرأي في إطار الإفادة من حصيلة ما أفادته من التراث مما جاء عن أوائل النحاة، مع الإفادة مما تركه العلماء المحدثون من آراء كان لها ثقلها ونفعها للدرس اللغوي العربي، وإليك مجمل هذا الرأي:

ترتضي الباحثة تعريف ابن جني للجملة حداً لها، وهي: " كل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه"(١)؛ لأنه يلائم الفهم الدلالي لها، ويعين على التخلص من كثير من مظاهر التعقيد الذي اتسم به نحو متأخري النحاة. إلا أننا لا نرتضي منهج من جعل الجملة بهذا الحد رديفة للكلام، إنما نرى أن هذا هو تعريف الجملة، أما الكلام فنراه هو تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة وأشمل، مرتضين مذهب خليل عمايره في التفريق بين الجملة والكلام، فيما أسلفنا.

ومن يتأمل المبحث السابق يجد أن القدماء قد اعتمدوا الإسناد في تأليف الجملة، فأقاموها على أركانه: مسند إليه، ومسند، وإسناد. فوضعوا بذلك أسس بناء الجملة التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه في إطارٍ ضيق وأدخلوها في أحد قسمي الجملة: اسمية أو فعلية، تحقيقاً لفكرة الإسناد، فلا تقوم الجملة العربية لديهم إلا به، يبحثون في الجملة عن ركنيه، وإن لم يوجد ركن منها قدّروا المحذوف، وأوّلوا الحركة لتلائمه. فقلّت بذلك القواعد التي تسعى إلى إبراز القيمة الدلالية للحركة الإعرابية على الكلمة في الجملة أو لتفسيرها دلالياً. ولم يعدّوا الكلمة التي تؤدي معنى يحسن السكوت عليه من غير وجود إسناد، جملة، وهي التي أخذ يسميها علماء

---

(١) *الخصائص*، ١٧/١.

اللغة المعاصرون(الكلمة الجملة)، فلم تكن عند النحاة في عداد الجملة إلا بتقدير محذوف، مع أن المعنى واضح اعتماداً على الحركة الإعرابية أحياناً، بالإضافة إلى مبنى الكلمة ومعناها المعجمي في إطار السياق الذي ترد فيه. وفي المقابل ظهرت كثير من القواعد التي تسعى إلى المحافظة على ركني الجملة الأساسيين، فأصبح في بنودها الحذف الواجب، كوجوب حذف الاسم(المبتدأ، أوالخبر، أوالفاعل أوما ينوب عنه). كما نشأت مسائل حذف الفعل وجوباً في عدد من الأبواب كما في(الإغراء، والتحذير، والاختصاص ... وغيرها). وظهرت مجموعة من القواعد التي تحدد العلاقة بين الفعل والفاعل على ضوء نظرية العامل، بناء على أنه لا بد لكل فعل من فاعل، ولكل معمول من عامل، ولا يجتمع عاملان لمعمول واحد ...الخ. وعلى الرغم من أهمية فكرة الإسناد في تفسير بناء الجملة في اللغة العربية، فإنها قد أوجدت عدداً آخر من القواعد والقوانين التي أدت كثيراً من التأويلات والتقديرات خلافاً لما تتسم به العربية في مباني جملها[(١)]، وخلافاً لما نصَّ عليه كثير من النحاة من أن الأصل عدم التقدير والتأويل، فقد قال الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[(٢)]. وقال الرضي: " الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[(٣)]، وقال أيضاً: " الإضمار خلاف الأصل"[(٤)].

ولكن من يدرس الأبواب سالفة الذكر وغيرها في النحو العربي، يجد

---

(١) ينظر: "*دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي*"، ص١٤٦، ١٤٧.

(٢) *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ٢٤٩/١.

(٣) شرح *الكافية*، ٣٠٣/١.

(٤) السابق، ٥١٨/١.

أنه لا سبيل إلى تفسيرها أو إدراجها في بابها إلا بتقدير ما لا حاجة بالمعنى إلى تقديره، في حين لو دُرِستْ الجمل وفق دلالتها التي تحقق الفائدة في تلك الأبواب، لما كان التركيب الجملي بحاجة إلى القول بالمحذوف حذفاً واجباً لا يجوز إظهاره، ولما جهد النحاة في البحث عن عاملٍ لكل معمول لتسويغ الحركة الإعرابية على المعمول وفقاً لقواعد نظرية العامل ومعطياتها، ولأمكن بذلك تجنب جمع تراكيبٍ متباعدة تحت إطارٍ واحد، ولأمكن ربط قيمة الإعراب في الجملة أو التركيب مع قيمٍ أُخر تسهم في وضع كل كلمة وكل تركيب في إطاره الدلالي السليم، إذ إن الجمل كلمات تفيد معنى وتترابط في إطار جملي لتحقق قيمة دلالية كلية، تؤدي كل كلمة فيها دورها الدلالي بمبناها وحركتها، وتحقق في مجملها معنى يحسن السكوت عليه[(١)]، من غير تكلف تأويل أو تقدير أوحذف، فذِكْرُ المبنى في التركيب الجملي له معناه، وحذفه له معناه، والزيادة تشير إلى دلالة، والتغيير في موقع المبنى أو التغيير في حركته يؤدي دلالة أيضاً، قال ابن جني: " إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ... ألا ترى أنه لو تُجشم إظهاره فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً، لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب ؟"[(٢)]. من هذا يتضح أن تعريف الجملة عند النحاة بحاجة إلى عمق نظر، وأن تقسيمها الثنائي في حاجة إلى مراجعة لتقوم على أساس

---

(١) ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل(دراسة تركيبية دلالية)*،ص١٥٢.

(٢) *الخصائص*،١/١٨٦.

إفادة المعنى الذي يحسن السكوت عليه، سواء كان ذلك في جملة تقوم على أركان الإسناد، أوفي الجمل غير الإسنادية، بل في الجمل التي تقوم على كلمة واحدة، وتحمل معنى يحسن السكوت عليه[1]. وليس هذا بدعاً من القول، ولا ندَّعي لأنفسنا شيئاً لم ينص عليه القدماء، فقد اعترف ابن جني بالكلمة الجملة مدركاً الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الجملة، وهو إفادة المعنى، وقد أورد مجموعة من التراكيب المختلفة وعدّها نماذج للجمل دون أن يلجأ فيها إلى التأويل والإضمار والتقدير، وليس لهذه التراكيب سوى ركن واحد مثل: صَهْ، ومَهْ، ورُوَيْد، وحَاءٍ، وعاءٍ، وحَسِّ، ولبَّ، وأفٍّ، وأوه، فكل واحدة من هذه الكلمات التي تقوم مقام جملة مستقلة بنفسها، يجني المستمع منها ثمرة معناها[2].

كما زعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام كـ(نَعَم، و لا) في الجواب[3].

كما أورد عدد من النحاة جملاً تخالف ما نصوا عليه من أن الجملة لا تقوم إلا على مسند ومسند إليه، ومن ذلك:[4]

- أن سيبويه ذهب إلى أنه لا خبر لـ(ألا) التي للتمني نحو(ألا ماءَ) لا لفظاً ولا تقديراً وأن الكلام مؤلف من: حرف واسم[5].

---

(١) ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبية دلالية.*

(٢) ينظر: *الخصائص*، ١/١٧.

(٣) ينظر: *الهمع*، ١/٣٣.

(٤) لقد رصد فاضل السامرائي عدداً من التراكيب التي تخالف ما نص عليه النحاة من ضرورة أن تقوم الجملة على مسند ومسند إليه. ينظر: *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*، ص١٧.

(٥) ينظر: *الكتاب*، ٢/٣٠٢، ٣٠٩. *المقتضب*، ٤/٣٨٣، ومغني اللبيب، ١/١٢٧.

- ذهب الكوفيون إلى أنه لا خبر مقدر في نحو(كلُ رجلٍ وضيعتُه)، وأنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير، فالكلام مؤلف من معطوف ومعطوف عليه[١].

- ذهب بعض النحاة إلى أن قولهم(حسبُك) مبتدأ لا خبر له لكونه في معنى: اكتف[٢].

- ونحو ذلك قولهم: "أقلُّ رجلٍ يقول ذلك" فلا خبر للمبتدأ(أقل)؛ لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قلَّ رجل يقول ذلك، و(يقول ذلك) صفة لرجل وليست بخبر[٣].

- ومن ذلك قولهم " ليت أنَّ محمداً حاضرٌ" فالمصدر المؤول من أنَّ ومعمولها سد مسد اسم ليت وخبرها عند الأكثرين، ولكن النحاة يؤولون أنّ وما بعدها بمصدر هو اسم ليت وتبقى ليت بلا خبر إذ لا تحتاج إليه ولا يصح تقدير خبر في المعنى[٤]. فلو قلت: "ليت أنَّ محمداً حاضرٌ ثابتٌ" لرأيت الكلام ينبو ولا يستقيم. وعلى هذا تألف الكلام من مسند إليه الذي هو المصدر المؤول مع الحرف من دون مسند استغناء عنه بالمعنى.

- ومن ذلك التعبير بـ(كذب) التي تفيد الإغراء، نحو قولهم: كذب عليكم الحجّ والعمرة، فقد ورد برفع الحج والعمرة ونصبهما، وقد تكلف النحاة تقدير فاعل في حال نصب ما بعد(كذب). وقيل إن النصب لغة مضر،

---

(١) ينظر: شرح *الكافية*، ٢٨٢/١، شرح *المفصل*، ٩٨/١، *المساعد على تسهيل الفوائد*، ٢١٣/١، *الأشباه والنظائر*، ٥٩/٢.

(٢) ينظر: *الأشباه والنظائر*، ٥٩/٢.

(٣) السابق.

(٤) ينظر: شرح *المفصل*، ٨٥/٨ .

والرفع لغة اليمن[1]. فعلى لغة النصب تألف الكلام من فعل واسم منصوب، إلا أن النحاة خرّجوا النصب على تضمين(كذب) معنى الأمر؛ أي: الزم. وذكر بعض النحاة أن(كذب) صار اسم فعل أمر[2]، وذلك لئلا تنخرم قاعدتهم في ضرورة إقامة الجملة على مسند ومسند إليه ليأتلف الكلام.

وهناك نماذج أخرى من التعبيرات والتراكيب التي لا تجري على قاعدة النحاة في الإسناد، وقد أدرك قسم من النحاة واللغويين ذلك[3]، بل أدرك فريق منهم أن الإسناد ليس أساساً في إقامة الجملة العربية، فضلاً عن أن طائفة منهم قد خالفت القاعدة المشهورة في تأليف الكلام: من اسم واسم، أو اسم وفعل، وأنه لا يأتلف من فعل مع فعل، ولا حرف مع حرف، ولا حرف مع اسم. فذهب أبو علي الفارسي إلى جواز ائتلاف الاسم مع الحرف وأنه يكون كلاماً في النداء، نحو: يا زيد.

وزعم بعضهم: أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو: ما قام، بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة[4].

كما أجاز الكسائي والفراء: كين يُقام، وجُعل يُفعل، ببناء الفعلين للمجهول[5] ولا تقدير فيهما لمرفوع، وقد تألف الكلام على هذا من فعلين،

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ٢١٣/٤ ، شرح الكافية، ٨٨/٣ ، *الصاحبي في فقه اللغة*، ص٥٨، ٥٩، *خزانة الأدب*، ٦/ ١٨٣، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٤، *المزهر في علوم اللغة*، ١/ ٣٨٣ .

(٢) ينظر: *المساعد على تسهيل الفوائد*، ٢٤٧/٣.

(٣)See: **Olof Dahlgren Seven**, (1998), *Word order in Arabic*, Acta universitatis Gothoburgensis, p.42.

(٤) ينظر: *همع الهوامع*، ٣٤/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية، ٢١٧/١، *المساعد على تسهيل الفوائد*، ٤٠٠/١.

ولا يجوز هذا عند الجمهور.

وقد حاول النحاة تأويل هذه التراكيب التي تخالف بناءهم القاعدي، فبحثوا عن عناصر الإسناد في الجملة مقدرين المحذوف منها، وأولوا الجمل التي تتألف على غير ما اتفقوا على تأليف الكلام منه، فاختلفت آراؤهم وتعددت مذاهبهم في التقدير أو التأويل، وقد احتل الخلاف النحوي مساحة كبيرة في مؤلفات النحو، بل أقامت عدد من المصنفات أبوابها على عرض مسائل الخلاف ومناقشته، وهو حوار قام أساساً على العناية بالشكل دون المضمون، والاحتكام إلى اللفظ دون المعنى[1]، ومحاولة تحليل التراكيب في إطارٍ ضيق تخضع فيه لنظرية العامل من جهة، وإلى قسرية الإسناد في الجملة وتقدير المحذوف فيها من جهة أخرى، فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، ومن غير تقديرٍ لأهمية المعنى في الإفهام وأنها غاية اللغة الأولى في التواصل بين أرباب اللغة الواحدة. ومن ثم عدوا التركيب الذي يقوم على تحقيق أركان الإسناد جملة وإن لم يؤدِ معنى ما، فعدوا(حبَّذا) جملة لاحتوائها على عناصر الإسناد: فعل وفاعل، على رأي فريق من النحاة، ولست أدري أيَّ معنى يحويه هذا التركيب، فيمن يراه تركيباً ونراها مجرد لفظة، وأي وجه يجعلها جملة غير افتراض الإسناد فيها ؟!

ولم يعتدوا، من جهة أخرى، بالكلمة الجملة، نحو: صَهْ، مَهْ، يا محمدُ، النارَ، الصدقَ، نعم، لا ... وغيرها. لعدم توفر عناصر الإسناد فيها وإن حققت معنى يحسن السكوت عليه.

---

(١) ينظر: **جعفر دك الباب**، (١٩٨٢)، "*الخصائص* البُنيوية للفعل والاسم في العربية" ، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد الثامن،السنة الثانية،تموز "يوليو".

وكان من نتائج الاعتماد على الشكل أيضاً، تكثير أقسام الجملة، فلئن كنا نتفق مع النحاة القدماء في أن الجملة العربية إما اسمية أو فعلية، إلا إننا لا نتفق مع طائفة منهم ممن قال بالجملة الظرفية أو الجملة الشرطية، كما عرضنا سابقاً. كما أننا لا نتفق مع عدد من المحدثين الذين قالوا بالجملة الوصفية أو جملة الخالفة. كما أننا لا نتفق معهم في الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن تقبلها، ودون أن يكون لهذا الحشر ما يبرره أو يستفاد منه(١)، يقول روبنز برلنج Robbins Burling: " ليس من السهولة تصنيف الكلمات في الاسمية أو الفعلية بناء على شكلها فحسب أو بناء على اللواحق التي تدخل عليها فيحكم عليها بالفعلية لقبولها علامات الأفعال فحسب، إنما مسألة تحديد الاسم عن الفعل مسألة شائكة يجب الا تقف عند حدود الشكل فحسب أو المعنى فحسب"(٢)، كما أشار الين كروز Alan Cruse إلى أن "تحديد الاسم من الفعل يجب أن يقوم على أسس بنيوية ودلالية معاً"(٣). ثم إننا لا نتفق معهم في أسس تحديد كل من الجملتين الاسمية والفعلية بناء على معيار: العبرة بصدر الجملة، فإن كان المصدَّر اسماً فالجملة اسمية، وإن كان فعلاً فالجملة فعلية، متكئين في حكمهم على المعيار الشكلي دون المعنوي. فيحكمون على المصدَّرة باسم بالاسمية وإن خالفت دلالتها مقتضى كونها

---

(١) لقد قامت الباحثة بمناقشة عدد من التراكيب التي وضعها فريق من النحاة في الفعليـــة أو الاسمية دون أن تقبلها. من نحو التركيب الجملي للتعجب، والمدح والذم، وأسماء الأفعال، وكم الخبرية أو الاستفهامية. ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل*.

(٢)**Robbins Burling** , 1992, *Patterns of language, structure, variation, change*,academic press Ink, p.236.

(٣) *Meaning in language*: An introduction to semantics pragmatics, p.277.

كذلك، نحو ما نراه من تقديم الفاعل في نحو: محمدٌ قام، فعمدوا إلى تأويل الجملة لتبرير كونها في الاسمية، أو تقدير فاعل آخر للفعل بناء على قاعدتهم في: أن الفاعل لا يتقدم على فعله وإن تقدم فهو مبتدأ. والذي نراه أن الاعتداد بها جملة فعلية تريحهم من عناء تكلف التقدير التي تُخرِج التركيب عن ظاهر معناه. كما أنهم صنفوا بعض التراكيب في الفعلية في حين أن لا فعل في صدرها: وهي التي يتصدرها الحرف المختص بالدخول على الفعل عاملاً كان أو مهملاً.

ويظهر نتائج هذا الخلط واضحاً في باب الاشتغال، كما يظهر في باب النداء أيضاً حين ينصب الاسم بعد الياء مرة نحو: يا عبدَ الله، ويرفع مرة أخرى نحو: يا محمدُ. وكان تسويغهم النصب والضم قائم على معايير شكلية بحتة. والذي نراه أن الأداة في هذا الباب إما أن تكون عاملة أو مهملة، فإن عملت فيجب أن يكون عملها فيما يليها واحداً، ولما كانت الحركة مختلفة تبين أن الأداة غير عاملة بل إنها تسد مسد عامل، وهو فعل النداء: أدعو أو أنادي، وهذا يلزم أن يكون عمله فيما بعده واحداً، ولما لم يكن كذلك فقد جعلوا المرفوع مبنياً في محل نصب دون أن نعرف السر في بناء هذا الاسم المعرب(محمد)[1].

ونأخذ مثلاً آخر نبين فيه شيئاً مما ترتب على هذا الاختلاف في الحكم على الجملة بحسب صدورها، قوله تعالى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[2] فعدوها جملة فعلية تقديرها: أقْسِمُ والليلِ. ولست أجد تسويغاً لكون هذه جملة فعلية،

---

(١) ينظر: *في نحو اللغة وتراكيبها*، ص٨٤.

(٢) الليل:١.

وهي في الجملة: والله إنَّ محمداً لرسولٌ، جملة اسمية[1].

هذه بعض النماذج التي ترتبت على القول بالاسمية أو الفعلية اعتماداً على الشكل وحده دون المعنى، وهي حدود لا تزيد الباحث الدارس إلا عسراً في تحصيل الدرس النحوي وبُعداً عن الفهم الواعي للنصوص اللغوية، ومن هنا فإننا ندعو إلى ضرورة إقامة التصنيف الجملي على أساسٍ من المبنى والمعنى معاً، وأن الجملة اسمية أو فعلية يجب أن تقوم على أداء المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه، وأن يُعنى بالعلائق التي تشكل التركيب الجملي ودلالة التضام بين عناصر التركيب، وأن يُنظر إلى مراد المتكلم ومفهوم السامع، وإلى العناصر غير المكتوبة من اللغة، من نحو التنغيم أو النبر، والى العناصر غير اللغوية من نحو السياق أو المقام أو الحالة النفسية، وإلى مقدار الترابط بينها لا تمام المعنى المراد[2]. فاللغة أقدر الوسائل التي عرفتها الإنسانية في تاريخها الطويل للتعبير عن الأفكار والانفعالات[3]، وهي على قدرتها تحتاج إلى عناصر أخرى لإتمام التعبير عن المراد سواء

---

(١) وقد تتبع خليل عمايره هذه المسالة بتوسع. ينظر: *في نحو اللغة وتراكيبها*، ص٨٤.

(٢) لقد اعتمدت الباحثة على هذه العناصر مجتمعة في تحليل نصوص أدبية في دراسة مستقلة. ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبية دلالية*. وقد اهتمت عدد من الدراسات بمناقشة دور هذه العناصر وأثر تعاضدها في فهم الجملة. ينظر: **حامد محمد أمين شعبان**، (١٩٧٩م)، *أسرار النظام اللغوي عند مصطفى صادق الرافعي*، عالم الكتب: القاهرة، ص١١٧، ١١٨. *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*، ص٦٢، ٦٩، *نظرات في التراث اللغوي والعربي*، ص٣٨، النحو والدلالة، ص١٧٣.

(٣) See: *Sociolinguistics patterns*, p.183. *Direction in Sociolinguistics, The ethnography of communication*, p. 35, 407. The handbook of Pragmatics, p.369.

كانت صوتية أو اجتماعية أو نفسية.

وبناء على ذلك، فإن الاقتصار على الشكل وحده أو بلورة الجملة في حدود الإسناد وجعله قاعدة تحديد الجملة، منهج لا يمثل طابع اللغة ولا يجسد ما يجب أن يكون عليه الدرس النحوي من دراسة التراكيب في إطار دلائلها، إنما يجب أن يكون معيار الجملة في إطار كونها قادرة على نقل المعاني نقلاً مفيداً[1]، أو بعبارة أخرى في حدود المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه سواء أدت معناه مجموعة من الكلمات، أو كلمة واحدة بما تحمله الأصوات فيها من دلالة، وقد نصّ عدد كبير من اللغويين المحدثين على ذلك، يقول أندريه مارتينيه: " على الرغم من أن العلاقة مسند، مسند إليه هي الأكثر شيوعاً في لغات العالم، إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأنها تصلح في جميع اللغات دون استثناء. وتوجد لغات تتألف فيها الجملة العادية من وحدة دالة واحدة دون أن تكون هذه الجملة على سبيل الاختصار أو في صيغة الأمر"[2]. وينكر فيرث Firth مذهب القدماء في أن تمام المعنى لا يكون إلا بجملة مكتملة الأركان فيما يقابل في العربية اكتمال عناصر الإسناد، فيقول: " فهم يفترضون أن الجملة تتضمن مبتدأ وخبر، فيما يرون أن ذلك يؤدي معنى تاماً، ولكن ذلك يعد منهجاً كان ناجحاً في فترة سابقة لأنه يعتمد على النظرة القديمة في التحليل النحوي. وهذه الوجهات تعد غير كافية للنظر إلى الحدث الكلامي. إذ إن المعنى في أيٍّ جملة، فيما نرى، يجب أن يعتمد على ما في داخلها من دلالة صوتية وما تؤديه الكلمات من دلالة في

---

(١)See: **J.O.Urmson**(edited), 1962,*How to do things with words*, Oxford university press, p.1.

(٢) *مبادئ اللسانيات العامة*، ص١٢٦.

المجتمع"[1]. ويقول بلومفيلد Bloomfield أيضاً: " إن إيضاح ما في ذهن المتكلم، وهو من الأمور التي يعنى بها النحو، يعتمد على الكلمات والأصوات التي يختارها لتؤدي المعنى الدلالي الذي يريد"[2]. كما أشار فندريس إلى أن الكلمة الواحدة متى ما اكتمل معناها تعَدُّ جملة[3]. وجعل فرانك بالمرF.R.Palmer حد الجملة في تمام المعنى، فقال:"إذا أردنا أن نضع حداً للجملة فيجب أن نلتمس ذلك من ميدان المعنى وأن الجملة ما تمت المعنى"[4]. وأشار بالمر أيضاً إلى وجود تعابير تقتصر في تكوينها على ألفاظ مفردة، إذ يرى: " أن من المفيد عد هذه التعابير وما يشبهها جملاً ولو تكونت من كلمة واحدة، إذ يصطلح عليها بعض النحويين بـ(الجمل المختزلة minor sentences)"[5]، وهو ما يسميه محمد حماسة بالجمل الموجزة كما أسلفنا. أو ما عبر عنها عبد الرحمن أيوب بالجمل ذات الركن الواحد.

وليس المقصود من هذا أننا نقلل من قيمة منهج القدماء في تحديد الجملة، أو أننا نسِمَهم بالخلط والاضطراب كما تجرأ على ذلك كثير من الباحثين المحدثين، أو أننا نجعل بعض أقوال القدماء منهجاً في التقليل من

---

(١)**F.R. Palmer** (ed), 1968, *Selected Papers of J.R. Firth*, 1952 .59, Longmans Burnt Mill, Harlow, P.P.12, 13.

(٢) **Leonard Bloomfield**, *Language*, p.15.

(٣)ج. **فندريس**، *اللغة*، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص١٠١.

(٤) **F.R. Palmer**, 1976, 1981*Semantics*, second edition, Cambridge University Press, , p.38.

(٥)**فرانك بالمر**، (١٩٩٧م)، *مدخل إلى علم الدلالة*، ترجمة: خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع:الكويت، ط(١)، ص١٨٥.

قيمة ما تركه لنا السلف، من نحو قول ابن خلدون: "ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق"[1]، ولا إلى قول أبي حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم"[2]. بل إننا نأخذ بمضمون ما قاله الخليل: " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي، ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[3]، ومضمون ما قاله المازني: " إذا قال العلَم المتقدم قولاً، فسبيل من بعده أن يحكيه، وإن رأى فيه خللاً أبَان عنه ودلَّ على الصواب ..."[4].

كما أننا ننبه إلى أمرٍ مهم ربما غفل عنه كثير من الباحثين المحدثين الذين يهتمون بالدلائل في تحليل ودراسة التراكيب الجملية في أبواب النحو العربي، وهو أننا أمام منهجين مختلفين يجب التمييز بينهما في الدرس النحوي، وأن الثاني منهما مكمل للأول وليس مناقضاً له، ونعني بهما: المنهج التعليمي، والمنهج الدلالي.

وعلى ضوء المنهج التعليمي، نرى أن ما سار عليه القدماء مسوَّغٌ بل مُدافَع عنه إذ كان لأمور تعليمية، ولاسيما أن النحو قد نشأ أصلاً لضبط العربية في ألسنة الناطقين بها، وتعليم من اعتنقوا الإسلام من غير العرب

(١) *مقدمة ابن خلدون*، ص١٠٧٤.

(٢) *البحر المحيط*، ١٥٦/٣.

(٣) **الزجاجي**، *الإيضاح في علم النحو*، ص٦٦.

(٤) ينظر: **أبو قاسم الزجاجي**، *كتاب اللامات*، ص١٩.

ليحذوا حذو العرب في كلامهم، لذا وضع النحاة القدماء قواعد النحو بناء على النظر في المبنى أو الشكل دون المعنى ليسهل عليهم ضبط اللغة، والتمكن من حصرها، وتقديمها على وجه يسهل تعليمها لأبناء العربية وتلقينها لغير الناطقين بها من غير أبناء العربية. فكان التقعيد بناء على اللفظ دون المعنى؛ لأن اللفظ واحد والمعنى متعدد، ووفقاً لذلك جاء النحاة القدماء بفكرة الإسناد وتحديد الجملة في إطارها لتيسير مهمة التعليم، بل من أجل ذلك كانت فكرة العامل التي هي جوهر النحو العربي ووسيلة تعليم النحو فيما يمكن أن نسميه النحو التعليمي وليس نحو المعنى. فجعلوه سلطان النحو وبنوا عليه تفسير اختلاف الحركات الإعرابية على أواخر الكلم. فتركت نظرية العامل خلفها ضجةً عالية كان من بينها مؤيدون ومعارضون، فمن أيَّدها كانت وجهته التركيب فحسب، ومن هاجمها وعارضها كان اهتمامه بالدلالة وأن الحركات الإعرابية تنم عن معاني، فطالبوا بإلغاء دور العامل في الحركة الإعرابية، يقول كمال بدري إبراهيم مؤيداً من عارضها: "وفي رأيي إن تغيير أواخر الكلمات ليس بسبب عامل من فعل أو خلافه وإنما يتأتّى لبيان معان نحوية مختلفة"[(١)].

وبناء على هذا المنهج التعليمي جاء القول بالأصل الافتراضي، فيما ذهب إليه قدماء النحاة لافتراض أصلٍ لتركيبٍ ما من أجل إصدار حكم عليه أو تصنيفه في أيّ قسمي الجملة، كما بينا سابقاً. وعلى ضوء القواعد الصارمة التي اصطنعها النحاة جاء القول بالتقدير والتأويل والتعليل، وكلها

---

(١) **كمال بدري**، *الزمن في النحو العربي*، دار أمية للنشر والتوزيع: الرياض، ط.(١)، ص٦٤.

كانت وفقاً لتشخيص ما يصبو إليه النحو التعليمي، الذي يقوم على دراسة عناصر التركيب ومواقعها الإعرابية في الجملة، وتصنيف ألفاظها على ضوء مطالب التركيب ومقتضيات المبنى(١). فكان منهج النحو بناء على ذلك منهجاً تعليمياً، أو بعبارة أخرى كان النحو في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً، ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى(٢).

أما المنهج الثاني؛ المنهج الدلالي، فهو الذي يفسر التراكيب الجملية في ضوء ما تحمله من معنى يحسن السكوت عليه، وينظر إلى الإسناد لا إلى كونه نظرية تقوم على ركنين لابد من توفرهما في الجملة وما يؤدي إلى ذلك من تكلف التقدير في حال عدم وجود أحد ركنيها، إنما ينظر إليه كونه وسيلة لربط أجزاء الجملة وتعليق بعضها على بعض، فالمنهج الدلالي يعتمد على العلاقات الكامنة في الجملة للوصول إلى تلك الغاية التي تكمن فيها؛ لأن اللغة لها غايتها ولها أساليبها في الوصول إلى تلك الغاية، وغايتها وضوح الفكرة بين المبدع والمتلقي أو المتكلم والسامع، ووسيلتها ترابط الوحدات اللغوية في نسق التراكيب الجملية، يقول خليل عمايره: "ومن عناصر سبك النص ونسجه تحقيق التضام بين أركان الجملة، أي بين الممثلات الصرفية للأبواب النحوية في الجملة، وصولاً إلى تحقيق الاتساق الدلالي للجملة وارتباطها بغيرها من جمل النص، فيتحقق بذلك نسيج النص، وبذا يتم

---

(١) ينظر: "*وقفة مع صلوات في هيكل الحب للشابي*"، ص٦.

(٢) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٢. وينظر: "*التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة*"، ص١٠، ١١.

التضافر بين نحو الجملة ونحو النص"[1]. ويقول عبد العزيز حمودة: " إن النسق الفردي، وهو في مجال اللغة جملة مكتملة أو مجموعة من الجمل، يتكون من عناصر أو وحدات لغوية صغرى قد تكون أصواتاً أو كلمات تكتسب معناها وأهميتها من علاقاتها النسقية داخل ذلك النسق... ويتمثل المنهج اللغوي على هذا الأساس في دراسة العلاقات التي تمثل وحدة النسق"[2]. وهذا المنهج يقتضي أن يحلَّل التركيب لمعرفة دور كل كلمة وما عليها من حركة في المنظومة الجملية بقصد الوصول إلى الغاية الدلالية، أخذاً بالمنهج الذي يرى أن التركيب يقوم على علاقة بين أركان صرفية في مبنى جملي أصل، وما زاد على هذا الأصل أو نقص منه فيجب أن يكون لغاية بلاغية دلالية، كما أن تقديم عنصر فيها، أو تأخيره، أو حذفه أو قصره له معانيه وأغراضه البلاغية. ولا يخفى أن الأخذ بالمنهج التعليمي في تحليل التراكيب لا يحقق الوصول إلى هذه الغاية.

وفقاً لذلك، فإننا نرى أن لكلٍّ منهجٍ من المنهجين غاياته ووسائله للوصول إلى تلك الغاية، وأن منهج البحث النحوي يجب ألا يخلط بين المستويين التركيبي والدلالي، إذ إن الخلط بينهما هو السبب الرئيس في عسر الدرس النحوي ومقت الناشئة من متعلمي العربية لدراسته. ولا يعني هذا أن المنهجين متناقضان إنما هما منهجان يكمل أحدهما الآخر، ووجه التقائهما يتمثل في الوقوف على المنهج التعليمي الذي سلكه أوائل النحاة لا النحو

---

(١)" *من نحو الجملة إلى الترابط النصي*"، ص١١. وينظر:"*دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي*"، ص١٥٢.

(٢)**عبد العزيز حمودة**، *المرايا المحدَّبة من البنيوية إلى التفكيك*، عالم المعرفة، ص٢٥٢.

الذي أصبح صنعة على يد المتأخرين منهم الذي أقحموه في مسائل تأويلية وتقديرية وأمثلة مصنوعة بعيدة عما نطق به العرب وأرادوه، فغدا النحو بصنعهم وسيلة لعسر الفهم لا للفهم والتعليم. فكان على الباحث في النحو واللغة اليوم أن يقف أولاً على هذا المنهج التعليمي ويبتدئ به ثم يتقنه للانتقال منه إلى المنهج الثاني في دراسة التراكيب في إطار دلالتها ليتمكن من الحفاظ على وظيفة النحو الأولي؛ وهي دراسة الجملة وما يطرأ عليها من أحوال تركيبية مع ما يكتنفها من أغراض ومقاصد من شأنها فك الشفرة بين المتكلم والمتلقي، وما يقتضيه منهج الجمع بين التركيب والدلالة من فهم الجملة في إطار علاقتها بالجمل الأخرى وفي إطار مدلولات السياق أو المقام الذي تقال فيه. فيكون حد الجملة على هذ المفهوم إطاراً يجب أن تتسع فيه الدراسة بالخروج من إطار نحو الجملة الضيق إلى إطار أوسع يتمثل فيما يسمى نحو النص، فيتحقق الجمع بين الشكل والمضمون في الدرس النحوي وفق منهج علمي متكامل.

وإذا ما انتقلنا إلى إطار آخر من أطر تقسيم الجملة، تعليقاً على ما قال به العلماء النحويون والبلاغيون في تقسيم الجملة بناء على دلالاتها: خبرية وإنشائية، فإن لنا فيها رأياً يقتضي وقفة تفصيل على النحو الآتي:

● ذهب القدماء في حد الجملة الخبرية بأنها التي تحتمل الصدق أو الكذب لذاتها، والإنشائية ما لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها، كما فصلنا. ونراه حداً يحتاج إلى وقفة؛ إذ إن حدَّ الجملة الخبرية بذلك لا يتفق بحال مع شرعية أن يقال عن كلام الله عز وجل أنه أخبار، أو كلام رسول صلى الله عليه وسلم. وقد تكلَّف العلماء إيجاد مخرجٍ لذلك، فقالوا: إنما يكون بالنظر إلى مفهوم الكلام الخبري ذاته دون النظر إلى المُخبر أو الواقع، وهو تعليل

ضعيف لا يتسق مع المعايير الدقيقة التي يجب أن يكون عليها التفكير العلمي السليم.

• عبارة(ما تحتمل الصدق والكذب) لا تمثل حداً علمياً تمتاز به الجملة الخبرية عن الجملة الإنشائية، وقد فطن بعض اللغويين إلى ما يؤيد هذا، فقال ابن الحاجب: "وأمَّا تبيين الخبر باحتمال الصدق والكذب فغيرُ مستقيم لأنه فرع عقليته فلا يستقيم أنْ يُجعل معرِّفاً"[١]. وقد خالف محمد الجرجاني منهج الذين فرقوا بين الخبر والإنشاء بأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، فقال: " لأن الإنشاء أيضاً يحتمل الصدق والكذب" ثم فصّل القول في الأوجه التي يحتمل الإنشاء فيها ذلك[٢]. كما أنكر الدسوقي في حاشيته هذا المذهب، فقال: " الخبر وضع للمطابقة وأما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وإنما هو احتمال عقلي"[٣]. ولا يخفى أن الاحتمال أمر ظني، والأمور الظنية ليست من الضوابط التي يؤخذ بها في تصنيف العلوم التي تقوم على أسس وقواعد.

• إن الجمل الإنشائية قد تأتي في اللغة على صورة الخبرية لأغراضٍ في نفس المتكلم، من نحو: وفَّقك الله، لغرض الدعاء. أو قول الطالب لأستاذه: ينظر إليّ الأستاذ لحظة، والمعنى فيه الأمر. ومن ذلك قولك: تأتيني غداً، بدلاً من(ائتني)[٤]. وكل مثال مما سبق جاء على صورة الخبر ومعناه الإنشاء. كما أن الجمل الخبرية قد تأتي على صورة الإنشاء، من نحو

---

(١) *أمالي ابن الحاجب*، ٧٨٢/٢.

(٢) ينظر: شروح *التلخيص:حاشية الدسوقي*، ١٦٦/١.

(٣) ينظر:السابق، ١٦٦/١.

(٤) ينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٩٢/٣، *المعاني في ضوء أساليب القرآن*، ص١٤٠، *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*، ٤٧٦/١، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص ٩٢.

الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[1]؛ أي: شرحناه[2]...وغير ذلك. فلست أدري إلى أيِّ الصنفين تنتمي إليه هذه الجمل، أنحتكم في التصنيف إلى معناها ومضمونها أم إلى مبناها وصورتها؟!

● يُعَدُّ (المجاز) نمطاً من أنماط التعبير اللغوي، وقد اعتد به القدماء من علماء العربية على حد سواء مع علماء المعاني والبلاغة، واعتمدوه أسلوباً من أساليب التوسع في اللغة والتفنن في استغلال طاقاتها، ولا يخفى أن(المجاز) نقيض الحقيقة، وأن هناك من عده من قبيل الكذب[3]. و(المجاز) أسلوب في التعبير يستخدم في الجمل الخبرية والإنشائية. وعليه، فإن المجازية في الجمل الإنشائية يقود إلى احتمالية الصدق والكذب فيها، فإن تمثل ذلك ظهر الاختلاط بين القسمين ولم يكن ثمة اختلاف بينهما.

● لقد عد فريق من العلماء كلام المجنون كلاماً، وأقوال السفهاء وغير الأسوياء من البشر كذلك[4]. فلو صادفنا أحدهم يتكلم مادحاً الشر أو السرقة أو العبث في الأرض، أو أنه متعجباً من جمال الدميم أو حسن الجو في وقت القيظ أو الحر، وصاغ كلامه بأسلوب إنشائي وفي كلامه ما يحتمل الكذب، فيظهر حينها خلط آخر.

● إن الصدق من المعايير الأصول في البلاغة العربية؛ لأن حد البلاغة هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال، كما نص القدماء فيما أسلفنا. ولعل هذا

---

(١) الشرح: ١.

(٢) ينظر: *البلاغة فنونها وأفنانها*، ص٢١٠.

(٣) ينظر: *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده*، ١/٢٣٢.

(٤) ينظر: *سر الفصاحة*، ص٣٣.

يقابل إلى حدٍّ ما الصحة النحوية عند علماء العربية، إذ إن وظيفة النحو لا تقتصر على صحة المبنى وملاءمة كل لفظة في التركيب للعلامة الإعرابية التي تمثلها، إنما وظيفة النحو تجمع مع ذلك النظر في صحة دلائل الألفاظ ومدى ارتباط بعضها مع بعض ومطابقتها للبيئة الاجتماعية التي قيلت فيها. ولعل الباب الذي تناوله إمام النحاة سيبويه في الحديث عن المستقيم والكذب والمحال من الكلام خير ما يفسر ذلك[١]، فذهب إلى أن الصحة النحوية تكمن في صحة الألفاظ، وصحة ارتباط دلالتها مع سابقتها أو لاحقتها، فعبر عن ذلك بالمستقيم أو الحسن، وعبر عما يخالف ذلك بالكذب، ويظهر بيناً أن توخي أسباب الصحة أو الصدق في اللفظ أو المعنى لا يقتصر على الجملة الخبرية إنما يشاركها معها جنباً إلى جنب الجمل الإنشائية.

● لقد قررت معايير علم النص، أن الحكم على صحة الجمل أو مقبوليتها لا يتوقف عند معيار اعتقاد المتكلم أو صدقه، ولا عند ملاءمة الجمل للواقع الخارجي الذي قيلت فيه فحسب، إنما مقبوليتها تجمع إلى ذلك صحة القواعد النحوية للجملة وتوافق الوقوع (أو الرصف) بين مفردات الجملة، وتوافق مقصد المتكلم مع مفهوم السامع[٢]. وبناء على ذلك فإن هذه المعطيات هي التي تمنح الجمل في النص سمة معيار القبول أو الصدق،

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ١/٢٥.

(٢) ينظر: **أحمد عفيفي**، (٢٠٠١م)، *نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي*، مكتبة زهراء الشرق: القاهرة،ص٧٩، ٨٨، ٨٩. **أحمد مختار عمر**، (١٩٩٢م)، علم الدلالة، عالم الكتب: القاهرة،ط.(٣)، "*من نحو الجملة إلى الترابط النصي*". **سعيد بحيري**، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م)، *علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات*، مؤسسة المختار: القاهرة، ط.(١).

على حدٍّ سواء في ذلك الجمل الخبرية والإنشائية.

ووفقاً لذلك، فإننا لا نتفق مع الحد الذي وُضع للجملة الخبرية أو الإنشائية، علاوة على أننا لا نقر كون الخبرية أو الإنشائية قسمة في الجملة العربية، إنما نرى أن الإخبار والإنشاء أغراض في الكلام لتمييز المعاني الطلبية في اللغة عن المعاني الإخبارية. وعليه، فإن الجملة، فيما نرى، إما أن تكون اسمية أو فعلية، وهي في أصل تكوينها جملٌ خبرية أو بعبارة المحدثين، جمل توليدية[1] يلقيها المتكلم على السامع وغرضه منها الإخبار عن معنى ما، نحو قوله: العلمُ نورٌ، فهي جملة اسمية توليدية معناها الإخبار المجرد، أو قوله: جاء القائدُ، وهي جملة فعلية توليدية معناها الإخبار المجرد. وقد يدخل التغيير إلى التركيب الجملي التوليدي الاسمي أو الفعلي بتغيير الترتيب تقديماً وتأخيراً، أو الزيادة، أو الحذف، أو تغيير الحركة الإعرابية، أو التغيير في الصوت عند النطق، فتتحول الجملة التوليدية الإخبارية إلى جملة تحويلية غرضها الإنشاء: طلبية كانت من نحو تحويل الجملة الفعلية الإخبارية(يكتب الدرس) إلى جملة إنشائية غرضها الطلب نحو: اكتب الدرس، أو الاستفهام: هل يكتب الدرس؟ ، أو التمني: ليته يكتب الدرس، أو غير ذلك من معاني الطلب.

أو تحويلية غرضها الإنشاء الإفصاحي، من نحو تحويل الجملة الاسمية: (القائدُ خالدٌ) إلى جملة تحويلية اسمية غايتها الإفصاح عن المدح في نحو: نعم القائدُ خالدُ، أو التعجب الذي يصاغ من جملة: (السماءُ جميلةٌ) فتقول: ما أجملَ السماءَ!.

وقد يكون التحويل بتغيير الحركة الإعرابية، من نحو تحويل الجملة

---

(١) ينظر: *في نحو اللغة وتراكيبها*، الفصل الثالث. "*في تحليل لغة الشعر*"، ص٢٤٧، ٣٦٩.

الاسمية الإخبارية: (نحن العربُ) إلى جملة اسمية غرضها إنشاء الإفصاح، نحو: نحن العربَ نكرمُ الضيف، غايتها الإفصاح عن الافتخار(١).

وقد يكون التحويل بتغيير الصوت، فيما يُصطَلح عليه بالتنغيم Intonation، فتتحول الجملة الاسمية أو الفعلية الإخبارية إلى اسمية أو فعلية إنشائية، من نحو تحويل الجملة الاسمية الخبرية: محمدٌ مجتهدٌ، إلى جملة اسمية إنشائية غايتها الاستفهام، أو التعجب، أو الافتخار، أو المدح، أو الذم... أو غير ذلك. ولا يظهر التحويل إلا بالنطق أو التنغيم.

وبناء على ذلك، فإننا نرى أن الجملة العربية على صنفين: اسمية وفعلية، وأن المتكلم العربي يعبر من خلالهما عن كافة المعاني التي يرومها والأغراض التي يقصدها، وأن الإخبار هو أبسط المعاني وأولها في التعبير، فيما يقابل المصطلح الحديث(التوليدية)، كما بينا. وأن الانتقال من المعنى الإخباري التوليدي المجرد يتم بأحد العناصر التالية: الزيادة، أو الحذف، أو التقديم، أو التأخير، أوتغيير الحركة الإعرابية، أو التنغيم، كما بينا(٢). ومن خلال هذه العناصر تتشكل المعاني الإنشائية؛ الطلبية أو الإفصاحية. كما تتشكل معاني التوكيد، والنفي، والشرط ...وغير ذلك. وعليه، فإن الخبر والإنشاء معانٍ في نفس المتكلم يعبر عنهما بالتركيب الجملي الاسمي أو الفعلي وهي على حد سواء مع معان التوكيد أو النفي ... وغيرها. فلما لم تكن هذه المعاني [التوكيد، أو النفي...] تمثل قسمةً في الجملة العربية فإنه في

---

(١) لقد ارتضت الباحثة أن تصنف جمل باب الاختصاص من الجمل الإفصاحية لمعايير قد تناولتها وناقشتها، ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبية دلالية*.

(٢) أفادت الباحثة كثيراً من فهم العالم اللغوي خليل عمايرة، رحمه الله، للنظرية التوليدية التحويلية فاتكأت عليه في دراستها الجملة دراسة بنيوية دلالية.

المقابل يجب أن يكون كذلك ما يناظرها ؛ أي معان الخبر والإنشاء. ولعل هذا الفهم لمعنى الخبر والإنشاء قريب من مفهوم عبدالقاهر الجرجاني حين قال: "وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض"[١]. وهو فهم يخلصنا من كثير من المحاور الفلسفية التي قامت عليها قضية الصدق والكذب فيما كانت معياراً للتمييز بين الجمل الخبرية والإنشائية، وقد علق عبدالقادر عبدالجليل على هذا، فقال: " وكل ما ورد في هذا الملف يغلب عليه الطابع الذهني المحض، والتجريد، والتصور العقلي، والبناء المنطقي الاستدلالي، في التقسيم، والتصنيف، والحصر، وغلبة روح الفلسفة، وعلم الكلام. وكلها تحاول الابتعاد عن التذوق الفني الجمالي عند المنشيء، أو المتلقي"[٢]. كما يخلصنا أيضاً من الخلاف في تصنيف الجمل العربية في الخبرية أو الإنشائية، إذ إنه كان منطقة خلاف بين نحاة العربية، فاختلفوا في عدد من الجمل الإنشائية واحتكم فريق منهم إلى المعنى الظاهر فصنفها في الإنشائية، واحتكم آخرون إلى الأصل الافتراضي الذي تحولت عنه فصنفها في الخبرية، فيما بينا جانباً منه سابقاً.

أظهرنا فيما سبق المنظور الحديث للجملة، حدها وأصنافها ومنهجيات تناولها، وقد قدمنا رأياً نرتضيه فيها، مبرزين جانباً نراه مهماً وهو التفريق بين منهجين في الدرس النحوي، وهما: المنهج التعليمي، والمنهج الدلالي. محاولين الكشف عن جوانب كلٍّ منهما وغاياته، ومقبولية كل منهج في ميدانه.

---

(١) *دلائل الاعجاز*، ص٤٠٦.

(٢) *الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية*، ص٢٣٥.

وفي الختام نقول: إن الدرس الجملي قد شغل العلماء منذ القدم إلى يوم الناس هذا ؛ تعريفاً وتحديداً وتصنيفاً. ولعل ذلك يرجع إلى أهمية الجملة في اللغة، بل أهميتها في أنها الوحدة الدلالية التي تعبر عما في الفكر بين البشر، فبالجملة نتكلم، وبالجملة نفكر، على حد تعبير فندريس، أو كما يقول فاليري: " إننا لانفكر بالكلمات، إننا لا نفكر بغير الجمل"[١]، أو كما يقول فرانك بالمر: " بواسطة الجمل يمكننا التواصل، والجملة وسيلة التعبير عن كامل الفكرة التي في ذهن المتكلم"[٢]. وهي أداة المتكلم والكاتب في ميادين الحياة بأكملها، يقول رولان بارت معبراً عن أهمية الجملة في ميدان تحقيق لذة النص: " فالمعلم هو شخص ينهي الجملة، والسياسي الذي يجري حواراً، يبذل جهداً مضنياً وملاحظاً لكي يتخيل طرفاً تنتهي عنده جملته..."[٣]. إلا أن العلماء لم يستطيعوا أن يخلصوا إلى نتيجة واضحة يفيد منها الناشئة من الدارسين، ولعل ذلك يرجع إلى أن دراستها من أشق مباحث الدرس اللغوي، وأن بعض علماء اللغة يرون أن الهدف النهائي من الدراسة النحوية لأي لغة من اللغات هو تحديد الجمل وأنواعها في هذه اللغة[٤].

---

(١) ينظر: رولان بارت، لذة النص، ترجمة: منذر العياشي، الأعمال الكاملة ١، ص٨٦.

(٢) **Frank Palmer**, (1976، 1981), *Semantics*, Second Edition, Cambridge: University Pres, p.37.

(٣) *لذة النص*، ص٨٦.

(٤) ينظر: **حلمي خليل**، (١٩٨٨م)، *العربية وعلم اللغة البنيوي(دراسة في الفكر اللغوي الحديث)*، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية، ص٧٥.

الفصل الثالث

التقديم والتأخير عند النحاة والبلاغيين

تمهيد:

الحديث عن النظم في الجملة العربية يرتبط بمسألة مهمة في الدرس التركيبي والدلالي وهي مسألة الترتيب، أو ما يعبَّر عنها بالتقديم والتأخير. والترتيب من الخصائص المهمة في اللغات الإنسانية، إذ إن كل لغة لها ترتيبها الخاص، وقد وضعت قواعد وأصول لحفظ كل لغة في نظامها الذي يقتضيه ترتيب أجزائها، يقول أحد الباحثين في ظاهرة الترتيب في اللغات: " إن ديناميكية ترتيب عناصر الجملة في التركيب تعد أحد أبرز الطرق التي تبين اختلاف اللغات بعضها عن بعض"(١). وبناء على ذلك فإن الكلام العربي يقوم على رُتب بعضها أسبق من بعض، وإذا كان التأليف على الأصل لم يكن ثمة ما يدعو إلى التفكر أو التدبر في تقديم هذه الرتب الأصول على بعضها إلا للتعليل البنيوي القائم على الباعث التعليمي في أن العامل يسبق المعمول، وأن الفائدة التي تكمن في الخبر جعلته يتأخر عن المبتدأ في الجملة الاسمية، وأن الطالب يسبق المطلوب، وأن صاحب الحال وعامله يسبقان الحال، وأن المستثنى منه يسبق المستثنى... وغير ذلك.

أما إذا تغيّر ترتيب الجملة عن نظامه الأصل الذي قررته قواعد العربية وأصولها، فيتقدم عنصر فيها كان حقه التأخير، أو يتأخر عنصر آخر فيما كان أصله التقديم، في إطار ما يسمى في علوم العربية بـ(التقديم والتأخير)، فإن ذلك خليق بأن يُنظَر إليه ويبحث فيه عن علة التقديم أو التأخير؛ لأنّ التقديم أو التأخير يسفران عن أغراضٍ دلالية يرومها المتكلم، فيرتب

---

(١)**William j. Frawley**(ed), 2003, *International encyclopedia,* second edition, volume 4, Oxford university press, p.376.

الكلمات في التركيب وفق ترتبها في النفس. والكلمات كما قال عبدالقاهر: "تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"[1].

فيقوم العقل البشري في بنيته العميقة بدورٍ بارز في ترتيب أجزاء الجملة وعناصرها، ويُعَد العقل منطقة مهمة إذا ما أريد دراسة معاني التقديم والتأخير وأغراضه، وقد أخذت به الدراسات اللغوية والنقدية الحديثة، فجعلته أداة مركزية لتمييز التراكيب وتحليل النصوص ودراستها. بل أصبح العقل البشري مرتكز النظرية اللغوية الحديثة التي أسسها نوم تشومسكي وهي(البنية العميقة) Deep Structure في مقابل البنية السطحية Surface Structure.

والتقديم والتأخير فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في بناء الأساليب، وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول، ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى[2]. وهي مسألة قد نظر إليها النحاة واللغويون واهتم بها الدلاليون، ولا يخفى أن البحث في الفروق الدلالية بين التراكيب المتشابهة، والكشف عن دلالات الأوضاع النحوية، كان التقديم والتأخير من أبرز أدواته، ويظهر أن بزوغ فجر الاهتمام بفن التقديم والتأخير انطلق من عبارة إمام النحاة سيبويه حين نبّه إلى أن الأهم عند المتكلم هو المقدّم، وذلك في سياق حديثه عن تقدم المفعول على الفاعل للأهمية، فقال: "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٤٠.

(٢) ينظر: *دلائل الاعجاز*، ص٨٣.

ويعنيانهم"[1]، فاتُّخذت كلمة سيبويه أصل هذا الباب. وقد علّق أحد الباحثين على أسبقية سيبويه إلى هذه اللمحة الدلالية أحسن تعليق، فقال: "إن سيبويه قد تناول التقديم والتأخير تناولاً يمكن أن يُعَد صاحب الريادة فيه، إذ لم يقف في كتابه على حدود المعالجة النحوية من حيث الوجوب والجواز وغير ذلك، وإنما تخطى تلك القواعد النحوية وحاكى في تفكيره نفسية العربي، وكلامه الذي تختبئ تحته أغراض بلاغية، لايكشف عنها إلا إذا طابق الكلام مقتضى الحال، وتلك فكرة هي ألصق ما تكون بالدراسات النفسية لأساليب البلاغة، وعلى أنها سمة راقية من سمات فن التعبير وبراعة القول"[2]، ويقول آخر: " وكأني بسيبويه عند حديثه عن التقديم والتأخير يعطي درساً في الكتابة والتعبير؛ إذ إن أغراض التكلم كثيرة متنوعة ومتغيرة بحسب المقال والمقام والعصر والثقافات"[3].

أما ابن جني فقد جعل بحثه في "التقديم والتأخير" في باب واحد أطلق عليه باب "شجاعة العربية"[4]، وهو بعمله هذا كان أسبق إلى هذا المنهج في الدراسة فبدد ما تردد القول فيه بأن البلاغيين كانوا سباقين في جمع مسائل هذا الباب في موضع واحد. ولئن بدا ابن جني في عمله هذا نحوياً يتتبع البناء وقواعد النحو، فلم يلتفت فيه إلى شيء من جماليات التقديم وغاياته، ولم يرَ في تقديم المفعول العناية والاهتمام التي نصّ عليها سيبويه، فإنه طوّر رأيه في أمر التقديم والتأخير حين وضع كتابه "المحتسب" فتكلم كثيراً في بلاغة

---

(١) *الكتاب*، ١/٣٤.

(٢) *التوسع في كتاب سيبويه*، ص١٠٧.

(٣) *دليل القاعدة النحوية عند سيبويه*، ص٩٧.

(٤) *الخصائص*، ٢/٣٨٢.

تقديم المفعول بعد أن لم يجد لهذا التقديم في "الخصائص" شأناً يُعتنى به[1]. وهو رأي قد أفاد منه اللاحقون كثيراً، وأضاف لفتة واعية للدرس الدلالي.

ويمثل عبدالقاهر الجرجاني الفهم الواعي لمسألة التقديم والتأخير، وما تقتضيه مقامات الكلام، فملأ كتابه ببيان الفروق الدلالية بين التراكيب التي يقتضيها التقديم والتأخير، وربط هذه الفروق بمعاني النحو ومقاصد المتكلمين وجعلها المآل الذي ترجع إليه جودة الكلام، فانصب اتجاهه الفكري على النظر في الجانب الدلالي للتراكيب، جاعلاً التقديم والتأخير من أهم مباحث علم المعاني لما يكمن وراؤه من أسرار بلاغية ولطائف دلالية، فقال: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"[2]. كما أنه اعتمد كثيراً على عبارة سيبويه السابقة(التقديم للأهمية والعناية) فجعلها أصلاً للباب، والعمدة في كل تقديم، إلا أنه أزرى على النحاة بعد سيبويه قصرهم أمر التقديم والتأخير على العناية فحسب، فقال: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال أنه قُدِّم للعناية ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العنايةُ ولمَ كان أهمَّ. ولتخيّلهم ذلك قد صغُر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهوَّنوا الخطب فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا

---

(١) ينظر: *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، ١/٦٥.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٨٣.

وشبهه"[١]. فاعتنى عبدالقاهر بهذا الجانب الدلالي وطوّره وجعل له مزيةً في كل مثال، وجعل وراءه كثيراً من الروعة والجمال اللذين يظهران في البيت أو القطعة من الشعر.

فالتقديم والتأخير عند أرباب الفهم اللغوي من علماء السلف الصالح يكون لأمرٍ تقتضيه الدلالة، ولسببٍ يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وقد مال عن هذا الفهم فريق آخر لم يعن بما ينطوي في التقديم من دلالة ترتبط بمعاني النفس، فأدخله أبو عبيدة في باب المجاز[٢]، أما ابن فارس فقد عقد باباً للتقديم والتأخير في كتابه(الصاحبي) إلا أنه لم ينبه إلى قيمة التقديم في الأمثلة التي عرض لها، فضلاً عن أنه قرن التقديم والتأخير بالاستعارة والتمثيل، فقال في تعريف الحقيقة، هي: "الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم فيه ولا تأخير"[٣]. وأدخلها ابن قتيبة في باب "القلب" الذي ينطوي على كثير من أمثلة المجاز[٤].

ويرى ابن طباطبا في التقديم والتأخير غثاثة يجب الاحتراز من مثلها، وينتقد الأعشى حين يقول:

أفي الطوفِ خفتِ عليَّ الردى ... وكم من ردٍ أهلَه لم يَرِمِ

ويذهب إلى أنه قدّم فأخل وكان عليه أن يقول: "لم يرم أهله"[٥].

---

(١) السابق، ص٨٥.

(٢) ينظر: **أبو عبيدة**، *مجاز القرآن*، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط.(٢)،مكتبة الخانجي، دار الفكر بالقاهرة،١/١٢، ١٩.

(٣) *الصاحبي في فقه اللغة*، ص٣٢١.

(٤) ينظر: *تأويل مشكل القرآن*، ص١٩٣.

(٥) *عيار الشعر*، ص٧٦. البيت في: *ديوان الأعشى*، (١٩٨٣م)، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، ط.(٧)، مؤسسة الرسالة: بيروت، ص٩١.

فلم يلتفت ابن طباطبا إلى قيمة التقديم والتأخير في المثال، فكان الفارق الدلالي كبيراً بين تقدير ابن طباطبا وبين ما يراه الشاعر، إذ إن الشاعر يريد التأكيد لابنته، وقد خافت عليه الهلاك من كثرة الأسفار، أن الموت لن يمتنع عنه وإن تحصَّن في داره بين خلانه. وليس أحد أحرص على المرء من أهله وخلانه، فقدم المفعول به(أهله) على الفعل لغاية طمأنة ابنته وإزالة أسباب الروع عن فؤادها وأن لا خوف على أبيها من الأسفار مهما بعدت أو طالت، فكان للتقديم غاية دلالية طريفة وليس غثاثةً كما ذهب ابن طباطبا[1].

كما لم يلتفت بعض الباحثين المحدثين إلى القيمة الدلالية للتقديم والتأخير رغم أنهم ألَّفوا في الدرس الدلالي في اللغة، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس، فهو، وإن لم ينكر التقديم في عناصر التركيب، انحرف عن فهم مغزاه الدلالي، يقول في موضع تقديم المفعول به: "ولست أغالي حين أقرر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجمل المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: زيداً ضربتُ، زيداً ضربتُه!!، أما التقديم في مثل الآيات القرآنية ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] و ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾[3]، و﴿وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[4]، و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ

---

(١) ينظر: **أحمد ويس**، (٢٠٠٢)، "*جماليات التقديم والتأخير في الدرس البلاغي*"، جذور التراث، العدد التاسع، ربيع الآخر١٤٢٣هـ، June، النادي الأدبي الثقافي: جدة، ص٣٠٠، ٣٠١.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) العنكبوت: ٥٦.

(٤) البقرة: ٥٧.

صَلُّوهُ ﴾[1]، و﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[2] فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي، إذن أشبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص"[3]. ولما اصطدم إبراهيم بعددٍ من الآيات التي ورد فيها المسند إليه مقدماً على المسند لغرض دلالي أخذ يفسّر التراكيب على أنها أسلوب من أساليب القصر[4]. ولست أدري كيف ذهب إبراهيم أنيس إلى أن التقديم في التركيب لا يكون لغاية دلالية وقد نص على أن التقديم في بعض المواضع يكون للقصر، والقصر أسلوب من أساليب العربية يتقدم فيها موضع العناية والقصد.

ولا أطيل الوقوف عند هذا الرأي بالتعليق إذ إن الغرض الدلالي للتقديم والتأخير قد نبه إليه العلماء قديماً، فقد قال القرطبي: "...إن قيل: لم قُدِّم المفعول على الفعل؛ قيل له: قُدِّم اهتماماً، وشأن العرب تقديم الأهم..."[5]. وقد نصّ السيرافي على أن التقديم والتأخير بحثٌ دلالي ومعنى من معاني النحو[6]. فالتقديم يكون دائماً لغرض يتعلق بالمعنى وليس هو تارة لمعنى وأخرى لموسيقى الكلام[7]، الأمر الذي ذهب إليه إبراهيم أنيس، فهذا

---

(١) الحاقة: ٣١.

(٢) الضحى: ٩، ١٠.

(٣) **إبراهيم أنيس**، (١٩٧٨م)، *من أسرار اللغة*، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، ط(٦)، ص٣٣٣.

(٤) السابق، ص٣١١.

(٥) **أبو عبد الله القرطبي**، (١٩٥٤م)، *الجامع لأحكام القرآن*، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، ط. (٢)١٣٧٣هـ، ١/ ١٤٥.

(٦) ينظر: *الإمتاع والمؤانسة*، ١/١٢١.

(٧) ينظر: *في نحو اللغة وتراكيبها*، ص٩٠.

التردد يعيبه عبد القاهر ويراه من الخطأ، فقال: "واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض. وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطّرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه. ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى"[1]. فالتقديم، وفقاً لذلك، أمر يراد به سراً من أسرار العربية، ووسيلة يتوخاها المتكلم للتعبير عن المعنى المترتب في النفس، وهي من أداوات الباحث اللغوي في ميدان التحليل الدلالي التي يكشف بها عن الأغراض الدلالية والمعاني العميقة في النصوص. وقد سلك علماء العربية في دراسة باب (التقديم والتأخير) مسلكين: مسلك النحو، ومسلك البلاغة. فتصدى أرباب المسلك الأول إلى قواعد اللغة وضوابطها في جواز التقديم والتأخير أو وجوب التقديم أو التأخير أو امتناعهما، وتصدّى أرباب المسلك الثاني إلى النصوص التي ورد في تراكيبها تقديم أو تأخير بحثاً عن أغراضها البلاغية ومعانيها التي تنطوي عليها. بل أجد هذين المسلكين يلتقيان فيختلط المنهج البلاغي والنحوي عند كثير من علماء هذه الحقبة، فاستطاع قسم منهم أن يوازن بين اللفظ وما فيه من قرائن، والدلالة التي يسعى المتكلم أن يوصلها إلى السامع أو المتلقي. ولا يخفى أن اختلاط المنهجين عند بعضهم يدل دلالة واضحة على اتصال علوم العربية وتشابكها في أذهان علمائها، فاستمرت خالدة في أذهانهم حتى بعد انفصال العلوم واختلاف مناهجها، وهو المنهج الذهني البكر الذي تسعى حثيثاً إليه اليوم مناهج البحث في الدلالة، كما فصلت سابقاً.

---

(١) *دلائل الأعجاز*، ص٨٦، ٨٧.

ولما كان التقديم والتأخير مسألة مهمة في الدلالة يتضح بها أسرار التأليف ومقاصد المتكلمين، فإننا نسعى في هذا الفصل إلى عرض مذاهب العلماء في هذه المسألة ممن يرونه فناً من فنون العربية أو من يعالجونه معالجة تركيبية من غير النظر في أسراره ولطائفه، وسأعرض في هذا الفصل آراء أرباب الاتجاهين وأقوالهم في التقديم والتأخير، والقواعد التي نصوا عليها وقرروها، والأغراض التي تلمّسوها في النصوص القرآنية أو الأدبية. كما إننا في هذا الفصل ننوي جمع طائفة من أقوال النحاة والبلاغيين معاً ونجعلها في مبحث واحد دون أن نجعل لكل فريق منهما مبحثاً خاصاً به، محاولة منا في هذا العمل المزاوجة بين المذهبين لدعم معطيات (نحو المعنى) الذي ينهض أصلاً على تحري أسس الاتصال بينهما عن طريق منهجية الجمع بين المبنى والمعنى في دراسة التراكيب، وهو الغرض الذي نرمي إليه في هذه الدراسة، مما نسعى إلى تطبيقه في فصلٍ لاحقٍ إن شاء الله.

ولما كان التقديم والتأخير درساً لغوياً واسعاً، يجمع بين دفتيه عدداً من الجوانب، فإننا ننتخب منه الجانب الذي تتجلى فيه المعاني وتنبري لتكون فيه فناً من فنون العربية، ونعني به جانب(الجواز) الذي نصَّ علماء العربية على جواز التقديم فيه أو التأخير، إذ به تظهر الدلائل، ومنه تتجلى مقاصد النفوس، وعنه تنبري الأغراض. وبناءً على هذه الغاية فإننا لن نعرض للتقديم فيما حقه التقديم على الأصل، نحو تقديم الفعل على الفاعل أو المبتدأ على الخبر. ولا التقديم في الواجب التقديم أو التأخير. ولا التقديم فيما يسمى بـ(الرتب المحفوظة)؛ نحو تقديم الموصول على الصلة، والمتبوع على التابع، والجار على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وحرف

الاستثناء على المستثنى، وحرف القَسَم على المقسم به، والمضاف على المضاف إليه... وغير ذلك. إنما نبحث في التقديم الذي يحمل معنى تأكيدياً وتخصيصياً؛ أي الذي يُقدَّم فيه جزء من الجملة عن مكانه المخصص له في الأصل، كتقديم المفعول على الفاعل، والخبر على المبتدأ، والحال على صاحبه، والتمييز على مميزه... وغير ذلك. وقد نص التنوخي على أن دلائل التقديم تكمن في ما نص عليه العلماء بجواز التقديم والتأخير لا الواجب التقديم، فقال: " من البيان تقديم ما من شأنه أن يؤخر وتأخير ما من شأنه أن يقدم ومعظم هذا من أبواب النحو. ومن ذلك ما يلزم وما يجوز فأما ما يلزم فلا مدخل له في البيان إذ لا يمكن غيره وما يجوز فلا يقدم عليه دون غيره إلا لغرض من أغراض البيان وإن جاء شئ منه لغير غرض كان قبيحاً ولايقع إلا شاذاً"(١). وهذا يقابل ما عنى به الدارسون الأسلوبيون المحدثون في التفريق بين التقديم الذي ينجم عنه دلالة فيما سموه التحويل الدلالي(focus movement) والتقديم الذي لا يسفر عن دلالة وسموه التحويل غير الدلالي(focus movement، non)(٢).

وقد كان منهج تناول معطيات التقديم والتأخير عند أرباب الفريقين في هذا الفصل يقتضي تقسيمه إلى مبحثين يحمل كل مبحث منهما قسماً من المسائل التي أجاز النحاة والبلاغيون التقديم أو التأخير فيها، وكانت لهم فيها آراء ومذاهب، وهذان المبحثان، هما:

المبحث الأول: التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية، نحو: تقديم

---

(١) *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٥٣.

(٢) See: *Information structure, the syntax, discourse interface*, p.59.

الخبر على المبتدأ، وتقديم خبر كان، وتقديم خبر إن، وتقديم الفاعل. ثم أتناول تقديم وتأخير العناصر الإسنادية مع الاستفهام والنفي، وقد أفردته بموضع مستقل ولم أدرجه في سياق الكلام لما كان له من أهمية وتناول مستقل عند النحاة والبلاغيين على حدٍّ سواء.

المبحث الثاني: التقديم والتأخير في العناصر غير الإسنادية، نحو: تقديم المفعول به (وقد اقتصرت بذكره عن تقديم المفاعيل الأخرى: المفعول المطلق، والمفعول لأجله...؛ لأنه أم باب المفاعيل)، وتقديم الحال على عامله أو صاحبه، وتقديم التمييز على عامله، وتقديم المستثنى على المستثنى منه.

المبحث الأول

التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية في الجملة الخبرية المثبتة

أولاً: تقديم الخبر:

يعد المبتدأ من العناصر الإسنادية في الجملة الاسمية، إلا أننا لن نبحث في تقدمه؛ لأنه مقدماً على الأصل، وما كان تقديمه على الأصل ليس فيه مخالفة تقتضي البحث عن الأغراض أو الدواعي. أما(الخبر) فقد جعل له علماء العربية ثلاث حالات: ما يجب تقديمه، وما يجب تأخيره، وما يجوز تقديمه وتأخيره. ولسنا معنيين بالحالين الأولين لأنهما يقومان على قواعد يجب التزامها من حيث التقديم والتأخير. ومن هنا فإننا نقصر هذا الفصل على البحث في جواز التقديم أو التأخير، لأن منطقة الجواز تقوم على دواعي المتكلم وأغراضه، وتستحضر السياق في تفسير المراد، ولا يخفى أن المتكلم والسياق عنصران بارزان من عناصر التحليل الدلالي، ومكونان لهما مكانتهما عند دراسة الجمل وفق مقتضيات (نحو المعنى).

١. تقديم خبر المبتدأ:

نص جمهور علماء العربية على أنه إذا عُلم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع عُلم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير(١). وذهب بعضهم إلى أن جواز تقديم الخبر إنما كان لشبهه بالفعل في كونه مسنداً، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه(٢). فأجازوا في(زيد قائمٌ) تقديم الخبر: قائمٌ

---

(١) ينظر: *همع الهوامع*،٢/٣٦، شرح *التصريح على التوضيح*،١/١٧٦.

(٢) ينظر: شرح *التسهيل*، ١/٢٩٦.

زيدٌ[1]، وقد كان تقديم الخبر في هذا المثال منطقة خلاف بين البصريين والكوفيين[2]، فأجاز البصريون تقدم خبر المبتدأ المفرد والجملة، فمثال المفرد قولك: قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمروٌ، و(قائم) خبر عن(زيد) وقد تقدم عليه، وكذلك(ذاهب) خبر عن(عمرو). ومثال الجملة: أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمرو، فـ(أبوه) مبتدأ و(قائم) خبره والجملة في موضع الخبر عن(زيد) وقد تقدم عليه.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقدم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة. واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تُقدِّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: (قائمٌ زيد) كان في قائم ضمير زيد؛ وكذلك إذا قلت: (أبوه قائمٌ زيدُ) كانت الهاء في(أبوه) ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه.

وأما البصريون فاحتجوا على جواز ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فقد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم، فمما جاء من كلامهم قولهم في المثل " **في بيته يُوتى الحَكَمُ**"[3]، وقولهم" **في أكفانه لُفَّ الميتُ**"، و"**مشنوءةٌ من يَشْنِؤُك**"، وحكى سيبويه "**تميميٌّ أنا**"[4]. فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحَكَمُ يؤتَى في بيته،

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ١٢٧/٢، *المقتضب*، ١٢٧/٤، **ابن السراج**،الأصول، ٥٩/١.

(٢) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*،٦٨/١،م(٩)، *اللباب في علل البناء والإعراب*، ١٤٢/١، *شرح المفصل*، ٩٢/١، *البسيط في شرح الجمل*، ٥٧٧/١، *همع الهوامع*، ٣٦/٢،٣٧.

(٣) ينظر: **العسكري**، *جمهرة الأمثال*، ٨٧/٢. **الميداني**، *مجمع الأمثال*، ٧٣/٢.

(٤) *الكتاب*، ١٢٧/٢.

والميتُ لُفّ في أكفانه، ومَنْ يَشْنَؤُكَ مَشْنُوءٌ، وأنا تميميٌّ. ولا خلاف في تقدم الخبر في هذه الأمثلة إلا ما ذكره ابن أبي الربيع عن أبي الحسن الأخفش من أنه أجاز أن يكون(مشنوءٌ) مبتدأ، و(من يشنؤك) مفعولُ لم يُسَمَّ فاعله، وكذلك أجاز في: (تميميٌّ أنا) أن يكون(أنا) فاعلاً بـ(تميميٌّ) وسدّ مسد الخبر وهذا مبني على عمل الصفة وإن لم تعتمد[1].

وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو قول الشاعر:[2]

بَنُونَا بَنُو أبنائنا، وبناتُنا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرجالِ الأبَاعِدِ

وتقديره: بنو أبنائنا بنونا. وقال الآخر:[3]

فتىً ما ابنُ الأغَرِّ إذا شَتَوْنا ... وحُبّ الزّادُ في شَهْرَىْ قِمَاحِ

وتقديره: ابنُ الأغر فتيً ما إذا شَتَوْنا، وقال الشَمَّاخ:[4]

كِلاَ يَوْمَي طُوَالَةَ وَصْلُ أرْوى ... ظَنُونٌ، آن مُطّرَحُ الظُّنُونِ

وجه إجازة التقديم في هذا البيت هو أن قوله "وصلُ أروى" مبتدأ، و"ظنون" خبره، و"كلا يومي طوالة" ظرف يتعلق بـ"ظَنُون" الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه لما جاز تقديم معمول خبره عليه.

وقد ردّ الأنباري حجة الكوفيين في قولهم: "لو جوّزنا تقديمه لأدّى ذلك إلى أن تُقدِّم ضمير الاسم على ظاهره". فقال: "هذا فاسد، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدماً لفظاً

---

(١) ينظر: *البسيط في شرح الجمل*، ٥٧٧/١.

(٢) ينظر: *الإنصاف*، ٦٦/١.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) ينظر: *الإنصاف*،٦٦/١، *البسيط في شرح الجمل*،٥٧٧/١.

متأخراً تقديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإظهار؛ ولهذا جاز بالإجماع "ضَرَب غُلامَهُ زَيْدٌ" إذا جعلت زيداً فاعلاً وغلامه مفعولاً؛ لأن غلامه وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلا أنّه في تقدير التأخير؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير"[1].

وأما القياس عند البصريين فمن وجهين[2]:

أحدهما: أن الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدم ويتأخر.

والثاني: أن الخبر يشبه المفعول، لأنّه قد يصير مفعولاً في قولك: ظننت زيداً قائماً، والمفعول يجوز تقديمه. وكذلك خبر(كان) يتقدم على اسمها، وخبر(إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفاً، فكذلك ههنا.

كما عرض **علماء المعاني** لتقدم الخبر المسند على المسند إليه في هذا الضرب من التركيب (إذا كان **الخبر نكرة والمبتدأ معرفة**)، واصطلحوا على تسمية هذا التقديم بأنه تقديم على نية التأخير؛ أي التقديم الذي يُقَر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه[3]، وذلك كخبر المبتدأ إذا قدمته في (زيدٌ منطلقٌ) فتقول: منطلقٌ زيدٌ، فتقديم(منطلق) لم يخرج بالتقديم عما كان عليه من كونه خبراً للمبتدأ[4]. وبحثوا في الأوجه البلاغية لتقديم الخبر(المسند)، فقال ابن الأثير في تقديم الخبر(قائم) في: قائمٌ زيدٌ: "فقولك: (قائمٌ زيدٌ) قد أثبتّ له القيام دون غيره، وقولك "زيدٌ قائمٌ" أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه؛ بأن تقول: ضارب، أو جالس،

---

(١) *الإنصاف*، ٦٨/١، مسألة (٩).

(٢) ينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*، ١٤٢/١.

(٣) ينظر: **دلائل الأعجاز**، ص٨٣. **القزويني**، *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٨٠/٢.

(٤) ينظر: **دلائل الإعجاز**، ص٨٣.

أو غير ذلك"[1]. وذهب العلوي أنه تقديم على

جهة الإنكار على من يزعم خلاف القيام في (قائمٌ زيدٌ)[2] ، فقال: "فإنك إذا أخّرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيداً قائم لا غيرُ من غير تعرض لمعنى من المعاني البليغة، بخلاف ما إذا قدمته وقلت: قائمٌ زيدٌ، فإنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل، والضحك وغيرها، أو تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله، وتفيد وجهاً آخر وهو أنه يكون كلاماً مع من يعرف زيداً وينكر قيامه فتقول: قائمٌ زيد، رداً لإنكار من ينكره"[3]. وذهب التنوخي إلى أن تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ يكون للاهتمام به ولا يغير ذلك في كون المبتدأ باقياً مرفوعاً على الابتداء[4].

كما استخدم علماء المعاني أمثلة النحاة في هذا الباب، وعرض فريق منهم الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم الخبر وامتناعه وشروط ذلك[5]، إلا أنه لا يخفى أن غاية البلاغيين فيما كانوا يعرضونه هو الوصول إلى الأغراض الدلالية من تقديم عنصر في التركيب على الآخر، فذهب السكاكي إلى أن التقديم في قولك(قائمٌ هو)، والتقديم في مثال سيبويه(تميميٌ أنا) يكون للقصر؛ أي قصر الموصوف على الصفة، وهو في: (تميميٌ أنا) قصر إفراد[6]. وذهب التنوخي إلى أن الغاية من تقديم

---

(١) *المثل السائر*، ٢/٣٥.

(٢) *الطراز*، ٣/١٥١.

(٣) *السابق*، ٢/٣٨.

(٤) ينظر: *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٥٣.

(٥) ينظر: السابق، ص٥٤، شروح *التلخيص*، ٢/١١١.

(٦) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٩٢.

الخبر على المبتدأ إنما يكون للاهتمام به[1]. وذهب القزويني إلى أنه لتخصيص المسند بالمسند إليه[2]، وتبعه ابن الناظم[3] والسبكي[4]، وجعل القزويني من هذا الباب التقديم في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[5] فقال: "بخلاف خمور الدنيا فإنها تغتال العقول"[6]، فخصص، بتقديم الخبر(فيها)، خمور الجنة بعدم اغتيالها للعقول. وقد عرض ابن الأثير عدداً من الأمثلة التي تقدم فيها الخبر(المسند) على المبتدأ(المسند إليه) مبيناً أغراض التقديم فيها، فمما

أورده من أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم﴾[7] فقال: "فإنه إنما قال ذلك ولم يقل: وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم؛ لأن في تقديم الخبر الذي هو مانعتهم على المبتدأ الذي هو حصونهم دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها، وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم، وفي تصويب ضميرهم اسماً لأنَّ وإسناد الجملة إليه دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عِزَّة وامتناع لا يبالي معها بقصد قاصد ولا تعرض متعرض، وليس شيء من ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله"[8]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى

---

(١) *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٥٣.

(٢) الايضاح،٢/١٣٥. وينظر: مفتاح العلوم،ص٢١٩. شروح *التلخيص*، ٢/١١٠.

(٣) ينظر: *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص٣٨.

(٤) ينظر: *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*،١/٣٦٩.

(٥) الصافات: ٤٧.

(٦) *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/١٣٥. وينظر: *تلخيص المفتاح*، ص٨٥، *الطراز*،٣/٥٤.

(٧) الحشر: ٢.

(٨) *المثل السائر*،٢/٣٨.

يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ ﴾[1]، فقال: "فإنه إنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله: (أراغب أنت) ولم يقل: أأنت راغب؛ لأنه كان أَهَمَّ عندهم، وهو به شديد العناية، وفي ذلك ضربٌ من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها، وهذا بخلاف ما لو قال أأنت راغب عن آلهتي"(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[3]، فقال فيها: "إنما قال ذلك ولم يقل فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة، لأمرين: أحدهما تخصيص الإبصار بالشخوص دون غيرها؛ أما الأول فلو قال فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لجاز أن يضع موضع شاخصة غيره، فيقول: حائرة، أو مطموسة، أو غير ذلك، فلما قدم الضمير اختصَّ الشخوص بالإبصار دون غيرها، وأما الثاني فإنه لما أراد أن الشخوص خاصٌ بهم دون غيرهم دلّ عليه بتقديم الضمير أوَلاً ثم بصاحبه ثانياً، كأنه قال: فإذا هم شاخصون دون غيرهم، ولولا أنه أراد هذين الأمرين المشار إليهما لقال فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة؛ لأنه أخصر بحذف الضمير من الكلام"[4].

وذهب السكاكي إلى أن التقديم قد يكون للتشويق، وهو من الأغراض الدلالية التي يقصدها المتكلم في كلامه، ومن أمثلة ذلك تقديم المسند(الخبر)

---

(١) مريم: ٤٦.

(٢) *المثل السائر*، ٢/٣٨.

(٣) الأنبياء: ٩٧.

(٤) *المثل السائر*، ٢/٣٩.

في قول الشاعر[1]:

ثلاثـــةٌ تشـــرق الدنيـا ببهجتـهـــا

شمسُ الضُّحى، وأبو إسحاق، والقمر

وقوله[2]:

وكالنـارِ الحياةُ، فمِن رمــادٍ أواخـرِها، وأولُهـا دخـــانُ

فقدم المسند في البيت الأول(ثلاثة) على المسند إليه في الشطر الثاني، كما قدم المسند الخبر في البيت الثاني(أولها) على المسند إليه(دخان) لغرض تشويق السامع إلى ذكر المسند. وقد استحسن البلاغيون في هذا الغرض تطويل الكلام في المسند وجعل فاصل كلامي طويل بين المسند والمسند إليه ليحسن الكلام[3].

تبين مما سبق جواز تقديم الخبر إذا كان نكرة والمبتدأ معرفة، وأمثلة تقديم هذا النمط من التركيب والأغراض التي نص عليها العلماء في هذا الإطار. أما إذا كان **المبتدأ والخبر مستويين في التعريف أو التنكير** فالمشهور عند جمهور النحاة أنه إذا استويا في التعريف فالمقدم هو المبتدأ بصرف النظر عن درجة التعريف[4] فيهما ولا يجوز فيها التقديم والتأخير، وجعلوه من مواطن

---

(١) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٢١. *تلخيص المفتاح*، ص٨٦، *عروس الأفراح*، ١/٣٧٠، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص٣٨. *شروح التلخيص*، ٢/١١٦، *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، ص٧٨.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) لقد فصل النحاة القول في المعارف: العلم، والضمير، والإشارة، والمعرف بأل، والموصولات، والمضاف إلى أحدها، وزاد بعضهم المنادى. وذهب أئمة النحو إلى أن المعارف متفاوتة، واختلفوا في أعرف المعارف. ولسنا بصدد تفصيل القول في هذا. ينظر: *همع الهوامع*، ١/١٩١.

وجوب تقديم المبتدأ[1]. وقد خالف قومٌ هذا ومنهم ابن السيد فيما نقله عنهم الدماميني، فقد أجازوا في(صديقي زيدٌ) كون زيد مبتدأ وكونه خبر ولم يبالوا بحصول اللبس نظراً إلى حصول أصل المعنى[2]. وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً[3]. وقد حدد ابن هشام المبتدأ بكونه الأعرف، ولا يعني بالأعرف درجته في التعريف التي اختلف النحاة فيها، ولكنه يحكّم المخاطب فيجعل الأعرف عنده هو المبتدأ والمجهول عنده هو الخبر، أما إذا استويا في علم المخاطب أو في جهله فالمقدم عنده هو المبتدأ، فقال: "والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مَنِ القائمُ؛ فتقول: "زيدٌ القائمُ" فإن علِمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ"[4]. فتقدم أيهما شئت فتجعله المبتدأ[5].

ويظهر أن ابن هشام قد اعتمد المعنى في تحديد الخبر والمبتدأ، وهو علم المخاطب ومعرفته، ولا يخفى أن المخاطب يعد عنصراً مهماً من عناصر الفهم الدلالي للتراكيب، فالمخاطب والمتكلم عاملان مؤثران في كل ما يتعلق بالمعاني، فالمتكلم هو مُحدِث النصوص وناظمها، والسامع هو المسئول عن فهمها واستنتاجها، وهما معاً يشكلان الجماعة اللغوية التي تتحكم في التراكيب وقوانينها وأنساق ترتيبها[6].

---

(١) ينظر: شرح *المفصل*، ١/٩٩، شرح *الكافية*، ١/٢٥٦، شرح *التسهيل*، ١/٢٩٦، *حاشية الصبان*، ١/٢٠٩، شرح *ابن عقيل*، ١/٢٣١، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ٢/١١٣.

(٢) ينظر: *حاشية الصبان*، ١/٢٠٩، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ٢/١١٣.

(٣) ينظر: *حاشية الصبان*، ١/٢٠٩.

(٤) *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ٢/١١٣. وينظر: *الأصول في النحو*، ١/٦٦.

(٥) ينظر: *حاشية الصبان*، ١/٢٠٩.

(٦) ينظر: *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*، ص٧١، ٧٢.

وقد أجاز فريق من نحاة العربية تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة في حال أمن اللبس ؛ أي أن تكون هناك قرينة معنية يحصل بها التمييز بين المبتدأ والخبر؛ ويظهر أن اللغويين قد بنوا رخصة التقديم والتأخير على القرائن المعنوية أو اللفظية التي تكفل سلامة المعنى، وهذا توجه دلالي بحت يُشعِر باهتمام النحاة بالمعاني(١).

ومن صور تقدم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة قول حسان رضي الله عنه(٢):

قبيلةٌ أَلأمُ الأحياء أكرمُها وأَغْدَرُ الناس بالجيران وافيها

---

(١) ومما يظهر اهتمام النحاة بالقرائن ما يتمثل في قول المبرد:" وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى، نحو: ضرب زيداً عمرو، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول"(*المقتضب*٣/٩٥). والمعنى الذي أشار إليه هنا هو المعنى النحوي، حيث يتبين الفاعل من المفعول بالإعراب، فإذا غاب الإعراب قامت الرتبة بوظيفة التمييز بينهما، وهذا ما يتجلى عند ابن السراج في: (ضرب عيسى موسى)، فإذا كان(عيسى) الفاعل لم يجُز أن يقدم موسى عليه لأنه مُلْبِس لايتبين فيه إعراب، وكذلك في:"(ضرب العصى الرحى) لايجوز التقديم والتأخير"[*الأصول*، ٢/٢٤٥]. وهذا ما يتضح أيضاً عند ابن جني في قوله:" فقد تقول: ضرب يحي بُشْرَى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، أُلزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب"[*الخصائص*١/٣٥]. فالمحافظة على الرتبة في مثل هذه الحالات تعد هي القرينة الرئيسة الدالة على الباب النحوي. فدلت هذه النقولات على اهتمام النحاة واللغويين بالقرائن اللفظية والمعنوية والاعتداد بها وسيلة لفهم مقاصد المتكلمين بما يحقق صحة البناء مع سلامة المعنى.[ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٢٠٨. **محمد أحمد خضر**، *علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم*، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٠].

(٢) ينظر: شرح *التسهيل*، ١/٢٩٦، شرح *المفصل*، ١/٩٩، شرح الكافية، ١/٢٥٧، *حاشية الصبان*، ١/٢٠٩، ٢١٠، مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، ٢/١١٤.

ونحو قول الآخر[1] :

وأغناهما أرضاهما بنصيبه وكلٌّ له رزقٌ من الله واجب

فألأم الأحياء، وأغناهما خبران مقدمان، وأكرمهما وأرضاهما مبتدآن مؤخران، مع التساوي في التعريف، لأن المعنى يصح بذلك. ومثل ذلك قول الآخر[2] :

بَنُونَا بَنُو أَبْنائنَا، وَبَنَاتُنا بنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرجالِ الأباعِدِ

وقد علق ابن يعيش على هذا البيت في تقدم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة، فقال: "ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون(بنونا) هو المبتدأ لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس"[3]. ومثل ذلك ما قالوه في قولك: أبو يوسف أبو حنيفة. فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، والأصل تقديم المشبه وتأخير المشبَّه به، وقد سهّل عكس التشبيه لوضوح المعنى، والعلم بأن الأعلى لا يشبّه بالأدنى، فجاز التقديم[4].

وتتجلى الدلالة في معالجات النحاة أيضاً فيما كان في تفريق ابن أبي الربيع بين دلالة تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة أو تأخيره عليه في: زيدٌ صاحبي، وصاحبي زيدٌ، فقال في اختلاف المعنى بين التركيبين: "فإنك إذا قلت: زيدٌ صاحبي، فإنه لا يقتضي بالظهور أنه لا صاحب لك إلا زيد، لأن اللفظ ليس فيه تعرض لنفي الصحبة عن غير زيد. فإن قلت: صاحبي

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) شرح *المفصل*، ١/٩٩.

(٤) ينظر: شرح *التسهيل*، ١/٢٩٧، *حاشية الصبان*، ١/٢١٠.

زيدٌ، فالظاهر من هذا اللفظ أنه لا صاحب لك إلا زيد. لأنك إذا قلت: صاحبي زيدٌ وجعلت صاحبي مبتدأ وزيداً خبراً، فالمقصود الإخبار بتعيين صاحبك، كأن قائلاً قال لك: أعلمُ أن لك صاحباً خاصاً بك، فعيّنه لي، فقلت: صاحبي زيدٌ، وعلى هذا تجعل(صاحبي) مبتدأ. وأما إن قلت: زيدٌ صاحبي، فالقصد الإخبار عن زيد باتصافه

بهذا الوصف، وليس فيه تعرض لغيره أنه لا يتصف به"[1]. ويظهر جلياً أننا أمام تحليل دلالي عميق يذكّرنا بصنيع جهابذة علماء المعاني في باب فروق الخبر حين فرقوا بين: زيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ[2]. أو ما تناولوه في بيان الفروق الدلالية في باب التقديم والتأخير في قولك: زيدٌ أخوك، وأخوك زيدٌ[3]، فيما عرضنا له في موضع سابق من هذا المبحث.

يظهر من هذه النماذج أن النحاة قد اعتمدوا على عناصر دلالية في الحكم على قسمٍ من التراكيب وتقعيدها، فاتكأوا هنا على فهم المخاطب والسياق والقرائن المعنوية في الحكم على جواز تقديم الخبر، وهذا جانب من الملامح الدلالية عند النحاة تضاف إلى ما كنا قد رصدنا طرفاً منه في موضع سابق من هذا الكتاب.

وكذلك نصوا على جواز تقديم **الخبر النكرة على المبتدأ النكرة** إذا كان المعنى واضحاً بالقرينة ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوج له"[4]. وقد اعتمد النحاة هنا في جواز التقديم على

---

(١) *البسيط في شرح الجمل*، ٢/٧١٥.

(٢) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٣٢ وما بعدها.

(٣) السابق، ص١٤٦.

(٤) *شرح التسهيل*، ١/٢٩٨. وينظر: *الأصول*، ١/٦٦.

عنصر دلالي، كما فعلوا في المسألة السابقة فيما أسلفنا.

أمّا **علماء المعاني** فقد فصَّلوا القول في الخبر المعرفة، مخالفين الرأي المشهور عن النحاة من أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فأيهما قدمت فهو المبتدأ، فقال عبدالقاهر: "المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويُسند. ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوءٌ به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال: منطلقٌ زيدٌ، ولوجب أن يكون قولهم: إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير، محالاً. وإذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأً وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، كنت قد أثبتَّ بأخوك معنى لزيد، وإذا قدمت وأخرت فقلت: أخوك زيد، وجب أن تكون مثبتاً بزيد معنى لأخوك وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبراً تغييراً للاسم عليه من غير معنى ولأدّى إلى أن لا يكون لقولهم(المبتدأ والخبر) فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك مما لا يُشك في سقوطه"[1].

فاعتمد عبدالقاهر على المعنى وعلم المخاطب للتفريق بين المبتدأ والخبر المعرفتين، ووضح ذلك بمثاله الذي تردد كثيراً في كتب البلاغة وهو: (المنطلقُ زيدٌ) و(زيدٌ المنطلق)، فهما وإن كانا في الظاهر سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، إلا أن الأمر فيه ليس كذلك، قال عبدالقاهر في بيان الفرق بينهما: "بل بين الكلامين فصل ظاهر، وبيانه أنك إذا قلت: زيدٌ المنطلق، فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: زيدٌ المنطلق، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص١٤٦، ١٤٧.

يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا قدمت(المنطلق) فقلت: المنطلق زيد، بل يكون المعنى حينئذٍ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمروٌ. فقال لك صاحبك: المنطلقُ زيدٌ؛ أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد"[1]. ثم عقَّب على ذلك بوضع قاعدة اتكأ عليها في التفريق بين المثالين، فقال: "فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدء به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً كقولك: زيدٌ المنطلقُ. واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومما يوهم ذلك قول النحويين في باب(كان): إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً، كقولك: كان زيدٌ أخاك وكان أخاك زيدٌ، فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثني بذاك وحتى كان الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معاً معرفتين"[2].

وقد خالف الفخر الرازي مذهب جمهور النحاة أيضاً، فوضع فصلاً يبطل فيه قول من قال: المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فأيهما قدمته فهو المبتدأ، ووضع قاعدة حدد فيها المبتدأ من الخبر إذا استويا في التعريف، فقال: "المبتدأ موصوف، والخبر صفة، فكما وجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفاً، والآخر بأن يكون صفة، فكذلك في اللفظ. فإذا قلنا: اللهُ خالقُنا ومحمدٌ نبيُّنا، فالخالقية صفة لله تعالى، والنبوة

---

(١) السابق، ص١٤٤.

(٢) السابق، ص١٤٤، ١٤٥.

صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم، فهما في الحقيقة متعينان للخبرية، ولا يصلحان للمبتدئية"[1].

وقد ذهب العلوي مذهب الرازي، فقال: "فهذه قاعدة قد نفيناها وقررنا فسادها في الكتب الإعرابية، فإن حقيقة الخبر هو المسند به وهو غير خارج عن هذه الماهية بتقديم ولا تأخير، ولا تعريف ولا تنكير، وأيضاً فإن الخبر عبارة عن الصفة، والمبتدأ في نفسه عبارة عن الذات، ولاشك أن الذات بالابتدائية والصفة بالخبرية أحق من العكس، فإذاً بان لك مما ذكرناه بطلان كلامهم"[2].

ويتجلى من هذا العرض أن رؤية الفخر الرازي في هذه المسألة ورؤية من تبعه كانت مخالفةً لمذهب عبدالقاهر في التفريق بين المبتدأ والخبر إذا استويا في التعريف، وإن اتفقا معاً في اختلافهم مع مذهب جمهور النحاة، إذ إن عبدالقاهر قد اعتمد على المعنى ومعرفة المخاطب في التفريق بينهما، أما الفخر الرازي فذهب إلى أن الصفة متعينة للخبرية لدلالتها على أمر نسبي، والاسم متعين للابتداء لدلالته على الذات تقدم أو تأخر[3]. وقد عارض فريق من علماء المعاني مذهب الفخر الرازي ومن تبعه، فقال القزويني: "لا يقال: زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر، لأنا نقول: المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، وزيد لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد وأنه بهذا المعنى

---

(١) *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص١٦٣.

(٢) *الطراز*،٢/١٤.

(٣) ينظر: *نهاية الإيجاز*، ص١٦٣، *تلخيص المفتاح*، ص٨٤، *حاشية الصبان*، ١/٢٠٩.

لا يجب أن يكون مبتدأ "[1].

يتضح من عرض مسائل تقديم خبر المبتدأ، أنه مبحث قد تناوله النحاة والبلاغيون على حدٍّ سواء، فوجهه كلٌّ منهما وفق منهجه ومفاهيمه، فبحث النحاة عن قواعد التقديم وشروطه، وبحث علماء المعاني عن الأغراض التي يقصدها المتكلم ليتسق الترتيب التركيبي مع الترتيب في النفس، ولا نعدم أن نجد بين النحاة من اهتم بالسياق ودلائل المتكلم وأغراضه، كما لا نعدم في الوجه المقابل أن نرى علماء المعاني يضعون قواعد يستقونها من النحاة أو يصطنعونها من أنفسهم، فيحتكمون إليها في تحديد عناصر الجملة الإسنادية، وليس في ذلك خلط في المنهج، إنما كان مبرره أن علوم اللغة متلازمة وأنها كيان متكامل لا ينفصل، وأن المعاني مكملة للنحو، وعلى هذا التلازم يجب أن يقوم الدرس النحوي في العربية.

٢. تقديم خبر الناسخ:

- **(كان) وأخواتها:**

تحدثنا في الفقرة السابقة عن التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية في الجملة الاسمية(المبتدأ والخبر)، وتناولنا أطراف الكلام عن أحكام التقديم وأغراضه، ولا يختلف القول هنا كثيراً عمّا كان هناك إن من حيث الأصل في التركيب أو أحكام تحويله عن أصله بالتقديم. وجملة هذا الباب جملة اسمية دخل عليها عنصر ناسخ فحول المبتدأ إلى اسم لها، وجعل الخبر خبراً لها. والأصل فيهما كالأصل في المبتدأ والخبر؛ أي أن الأصل في

---

(١) *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/١٣٠. وينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢١٣، *تلخيص المفتاح*، ص٨٥، *حاشية الصبان*،١/٢٠٩.

اسمها التعريف والأصل في خبرها التنكير كما كان الأصل في المبتدأ والخبر، قال سيبويه: "وهما في(كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر"[1]. كما نص على أن الابتداء بالمعرَّف إنما كان اقتضاء للدلالة وتحقيقاً للفائدة، فقال: "فإذا قلت: كان زيدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً، فقد أعلمته مثل ما علمت"[2]. وقال المبرد أيضاً: "اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسم(كان) المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك"[3]. فبيّن كلٌّ من سيبويه والمبرد الحد الذي يكون لاسم كان وخبرها وفقاً لمعيار المعنى وتحقق الفهم.

ولما كانت عناصر النسخ تدخل على المبتدأ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعاً كان حكم تقديم أخبارها بالجواز كحكم تقديم خبر المبتدأ، فتقول: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، بتقديم الخبر أو تأخيره. ولا يفتأ سيبويه يؤكد أن المتقدم إنما يتقدم لأهميته والعناية به، وأن المعاني تختلف باختلاف تغيير الرتب في التركيب، ففرَّق بين: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، فقال: "إذا قلت: (كان زيدٌ)، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: (حليماً) فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: (كان حليماً) فإنما ينتظر أن تعرِّفه صاحب الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ"[4]. وبهذا قال المبرد أيضاً[5].

---

(١) *الكتاب*، ١/٤٧.

(٢) السابق، ١/٤٧، ٤٨.

(٣) المقتضب، ٤/٨٨.

(٤) *الكتاب*، ١/٤٧، ٤٨ . ينظر: المقتضب، ٤/٨٨، *شرح المفصل*، ٧/١١٣.

(٥) المقتضب، ٤/٨٧، ٨٩.

فجاز تقديم أخبار النواسخ على أسمائها وجاز أيضاً تقديمها عليها أنفسها، وقد جاء الذكر الحكيم على الأصل، كما جاء التقديم اقتضاء للمعنى المراد من الآية، قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1]، وقال: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[2] على الأصل. وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، وقال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[4]، فجاء بتقديم الخبر على اسم (كان)، إذ إن قوله (حقاً) خبر وقد تقدم على الاسم الذي هو (نصرُ المؤمنين). و(عجباً) خبر أيضاً وقد تقدم على الاسم الذي هو (أن أوحينا) لأن (أنْ والفعل) في تأويل المصدر وذلك المصدر في موقع اسم(كان). وقال تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[5] فتقدمت(أنفسهم) وهي معمول الخبر(يظلمون) على(كان) فلما جاز تقديم معمول الخبر عليها كان جواز تقديم خبرها عليها أولى، فجاء الحكم بجواز تقدم أخبار هذه النواسخ عليها[6].

وقد خالف الكوفيون البصريين في مسألة جواز تقديم الخبر في هذا الباب أيضاً، نحو: (كان قائماً زيدٌ) و(قائماً كان زيدٌ). واحتجوا للمنع بأن في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر وأن قائماً خبر مقدم؛ لأن ضمير الرفع

---

(١) النساء: ٩٦.

(٢) الفرقان: ٥٤.

(٣) الروم ٤٧.

(٤) يونس: ٢.

(٥) الأعراف: ١٧٧.

(٦) ينظر: شرح *المفصل*، ٧/١١٣، *البسيط في شرح الجمل*، ٢/٦٨٠، شرح *التسهيل*، ١/٣٤٨، شرح *التصريح على التوضيح*، ١/١٨٧.

عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً. ويجيزه أهل البصرة لأن المضمر مرفوع بما النية به التأخير، والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه[1]. وقد أجاز الكوفيون: كان قائماً زيدٌ، لا على أن خبر(كان) مقدم على اسمها بل على أن (قائماً) خبر(كان) و(زيدٌ) مرفوع به واسم(كان) ضمير الأمر والشأن. وقد أبطله ابن عصفور، فقال: "وهو باطل عندنا؛ لأن ضمير الأمر والشأن لا يُفسر إلا بجملة والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجملة"[2]. ولم يجز الكسائي تقديم خبر(كان) على اسمها، على مذهب الكوفيين، ولكنه أجاز تقديم الخبر على كان، نحو: قائماً كان زيدٌ، على أن يكون (قائماً) خبراً مقدماً وقد رفع الظاهر، وزيد مرفوع به وفي(كان) ضمير الأمر والشأن[3]. ولست أجد علة تجعل الكسائي يجيز تقديم الخبر على كان ولا يجيز تقديمه على اسمها، لاسيما وأن الوجه الذي فسر به الجملة في تقديم الخبر على كان لا يخلو من إجازة تقديمها على اسمها، فأجازها في موضع قد منعها من نظيره وفي هذا اضطراب.

ومن يتتبع مسألة تقديم خبر الناسخ في مؤلفات النحو يجد أن الخلاف فيها قد شغل مساحة كبيرة، إذ أجمع جمهور النحاة على جواز تقديم أخبار النواسخ على أسمائها ما لم يمنع مانع من نحو الحصر بإلا أو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً نحو: كنتك، أو غير ذلك[4]، بخلاف ابن درستويه في(ليس)

---

(١) ينظر: **ابن عصفور**، شرح *جمل الزجاجي*، ٣٩٤/١. *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ٦٥/١، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، ٨٦/٢.

(٢) شرح *جمل الزجاجي*، ٣٩٤/١.

(٣) ينظر: **ابن عصفور**، شرح *جمل الزجاجي*، ٣٩٤/١، *ارتشاف الضرب*، ٨٦/٢.

(٤) ينظر: *المقتضب*، ٨٧/٤، شرح *المفصل*، ١١٤/٧، *البسيط في شرح الجمل*، ٦٧٤/٢، شرح *التصريح على التوضيح*، ١٨٧/١، *همع الهوامع*، ٨٨/٢.

وابن معطي في(دام)[1]، وقد رد رأيهما فريق من النحاة[2].

أما تقدم الخبر على نواسخ هذا الباب فقد أجمع جمهور النحاة على جواز التقديم عليها إلا دام، وليس، والمنفي بـ(ما). أما (دام) فحكى الاتفاق عليها، لأنها مشروطة بدخول "ما" المصدرية الظرفية، وإذا كانت "ما" في (ما دام) بمنزلة المصدر كان ما يتعلق بها من صلتها وتمامها فلا يتقدم عليها، إذ الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله[3].

وأمّا (ليس) فقد وقع خلاف بصري كوفي في جواز تقدم خبرها عليها، فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات، وابن اخته ابن عبد الوارث الفارسي والجرجاني والسهيلي، وابن مالك في شرح التسهيل والأزهري في شرح التصريح إلى منع ذلك. وأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي، والفارسي،

وابن برهان، والزمخشري، والفراء، وأبو علي في المشهور وابن برهان، وابن عصفور[4]. واحتج مانعوا التقديم بأن "ليس" فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى(كان) المتصرفة في جواز تقديم أخبارها عليها؛ لأن الفعل

---

(١) ينظر: *شرح الرضي على الكافية*،٤/٢٠٠، *ارتشاف الضرب*،٢/٨٦، *شرح التصريح على التوضيح*، ١/١٨٧.

(٢) ينظر: شرح *التسهيل*، ١/٣٤٩، ارتشاف الضرب،٢/٨٦.

(٣) ينظر: شرح *المفصل*،٧/١١٤، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/١٦٠مسألة (١٧)، اللباب في علل البناء والإعراب،١/١٦٨، شرح جمل الزجاجي–ابن عصفور،١/٣٨٨، *حاشية الصبان*، ١/٢٣٣، *شرح التصريح على التوضيح*، ١/١٨٨، *همع الهوامع*،٢/٨٨.

(٤) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/١٦٠، شرح *المفصل*،٧/١١٤، اللباب في علل البناء والإعراب،١/٣٨٨، شرح *التسهيل*، ١/٣٥١، البسيط في شرح الجمل،٢/٦٧٨، شرح الكافية،٤/٢٠١، ارتشاف الضرب، ١/٨٧، *همع الهوامع*،٢/٨٨.

يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه. واستدلوا على المنع أيضاً أن "ليس" بمعنى(ما)؛ لأن(ليس) تنفي الحال كما أن(ما) تنفي الحال. ولما كانت(ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها فكذلك(ليس)، على أن من النحويين من يغلّب عليها الحرفية، ويحتج بما حكي عن بعض العرب أنه قال: "ليس الطيبُ إلا المسكُ" فرفع الطيب والمسك معاً، وبما حكي أن بعض العرب قيل له: فلان يتهددك، فقال: "عليه رَجُلاً لَيْسِي" فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال في لست "لَيِسْتُ" ألا ترى أنك تقول في صَيِد البعيرُ "صَيْد البعير" فلو أدخلت عليه التاء لقلت "صَيِدْتَ" فرددته إلى الأصل وهو الكسر، فلما لم يردَّ ههنا إلى الأصل، وهو الكسر، دل عليه أن المغلّب عليه الحرفية لا الفعلية. وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل "ليس" بمنزلة "ما" في لغة من لا يعملها فتكون كحروف النفي، فيقولون: ليس زيدٌ منطلقٌ. واحتج أصحاب هذا الرأي بأنها إن لم تكن حرفاً فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وإذا ثبت أنها موغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها[1].

واحتج الفريق مجيز التقديم بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[2] إذ تقدم معمول خبر(ليس) عليها، إذ إن قوله(يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف، وقد قدمه على(ليس)، فلما جاز تقديم المعمول على(ليس) جاز تقديم خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل. كما احتجوا

---

(١) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/١٦٠ وما بعدها.

(٢) هود: ٨.

بأن الأصل في العمل للفعل، وهي فعل بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها. ولا يقيس أرباب هذا الاتجاه(ليس) على (ما)؛ لأنهم يرون أن (ليس) يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا يجوز تقديم خبر(ما) على اسمها. وإذا جاز أن تخالف(ليس) (ما) في هذا جاز أن تخالفها في جواز تقدم خبرها عليها وتلحق أخواتها[1].

وقد خالف الأنباري مذهب البصريين ومن تبعهم في جواز تقديم أخبارها عليها ورد حججهم في الجواز، إذ يرى أنه لا حجة لهم في استشهادهم بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[2]؛ لأن(يوم) غير متعلق بمصروف، وليس منصوباً، إنما هو مرفوع بالابتداء، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل. وإن كان منصوباً فهو منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى: (ليس مصروفاً عنهم)، وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾[3].

كما رد الأنباري حجتهم في جواز تقديم خبر(ليس) عليها لأنها فعل والأصل في العمل للأفعال، فقال: "هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و(ليس) فعل

---

(١) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/١٦٢، *حاشية الصبان*، ١/٢٣٤.

(٢) هود: ٨.

(٣) هود: ٨.

غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ؛ فنحن عملنا بمقتضى الدليلين : فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية ، وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف"[١]. واحتج الأنباري لمنعه تقديم خبر(ليس) عليها بمشابهتها(ما) في نفي الحال ، ورد على من احتج باختلافها عن(ما) بأن(ما) لا يجوز تقدم أخبارها على أسمائها وليست(ليس) كذلك في المنع ، فقال : "ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه ، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه"[٢]. ثم بنى رأيه بأن (ليس) أخذت شبهاً من كان ؛ لأنها فعل كما أنها فعل ، وشبهاً من(ما) لأنها تنفي الحال ، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها ، و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فلما أخذت شبهاً من(كان) وشبهاً من(ما) صار لها منزلة بين المنزلتين ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من(ما) ؛ لأنها فعل و(ما) حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يجز تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من (كان) ؛ لأنها لا تتصرف و(كان) تتصرف[٣].

وأما (مازال) وأخواتها فقد اختلف النحاة في جواز تقديم أخبارها عليها[٤] ، فذهب الكوفيون إلى جواز تقديم أخبارها عليها سواء كانت منفية

---

(١) *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١٦٤/١.

(٢) السابق.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) ينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*، ١٦٧/١، ١٦٨، *الإنصاف في مسائل الخلاف*،مسألة(١٧). شرح *المفصل*،١١٣/٧، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ٣٨٩/١، شرح *التسهيل*،٣٥١/١، شرح الرضي على الكافية،٢٠١/٤، *ارتشاف الضرب*،٨٧/٢، حاشية *الصبان*،٢٣٣/١، شرح *التصريح على التوضيح*، ١٨٩/١.

بـ(ما) أو بغيرها من أدوات النفي، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا الفراء من الكوفيين. وحكاه ابن خروف عن البصريين والكسائي، وقال به النحاس، واختاره ابن خروف. واحتج الكوفيون على جواز تقديم أخبارها عليها بأن "زال" فيه معنى النفي، و"ما" للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت (انتفى الشيء) كان ضداً للإثبات، فإذا أدخلت عليه النفي نحو(ما انتفى) صار موجباً، فدل على أن نفي النفي إيجاب، وإذا كان كذلك صار(مازال) بمنزلة (كان) في أنه إيجاب، وكما أن(كان) يجوز تقديم خبرها عليها نفسها، فكذلك (مازال). ولذلك لم يقولوا "مازال زيدٌ إلا قائماً" كما لم يقولوا: (كان زيدٌ إلا قائماً) لأن (إلا) إنما يؤتى بها لنقض النفي، و(مازال) إثبات بمنزلة (كان)[1].

وأما البصريون فاحتجوا لرأيهم فقالوا: إن (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، فكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا. وقد أيد الأنباري حجة البصريين ورد على الكوفيين حجتهم فقال: "فإنّا كما أجمعنا على أن "مازال" ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن (ما) للنفي، ثم لو لم تكن(ما) للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً... وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام"[2].

وقد فصَّل فريق من البصريين القول في التقديم مع المنفية من نواسخ هذا الباب، فأجاز قسم منهم تقديم أخبار المنفية عليها إذا نفيت بغير(ما)

---

(١) *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/١٥٩، ١٦٠.

(٢) السابق.

نحو: المنفية بـ(لم، ولن، ولا)، فأجازوا أن تقول: قائماً لم يزلْ زيدٌ، ومنطلقاً لن يبرح بكرٌ، وخارجاً لا يزالُ خالدٌ. وإنما سوّغوا ذلك مع (لم، لن، لا) ولم يسوغوه مع (ما) لأن (لم، ولن) اختصتا بالدخول على الأفعال فصارتا كالجزء منها، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع(لم، ولن) لأنهما كأحد حروفه. وأيضاً أن (لم أفعل) نفي (فعلت)، و(لن أفعل) نفي(سأفعل)، وحكم النفي حكم إيجابه فكما يسوغ في الإيجاب التقديم فكذلك مع النفي فجرى النفي هنا مجرى الإيجاب. وأما(لا) فلأنها متصرفة تصرفاً ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة وأنه يتخطاها العامل فيعمل فيما بعدها، نحو قولك: خرجت بلا زاد وعوقبت بلا جرم، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها[1].

وقد استدلوا على جواز تقديم خبر المنفية بغير(ما) عليها، بالسماع، وذلك في قول الشاعر[2]:

ورجِّ الفتى للخيرِ ما إن رأيْتَهُ   على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

أراد: لا يزال يزيد على السن خيراً، فقدم معمول الخبر (خيراً) على الخبر وهو (يزيد) مع النفي بلا، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

وقد أجاز أكثرهم تقديم خبر الناسخ المنفي بتوسط الخبر بين(ما) والمنفي، نحو: ما قائماً كان زيدٌ، وما قاعداً زال عمرٌو. ومال إليه المتأخرون نحو الأشموني، ومنعه بعضهم[3].

---

(١) ينظر: شرح *المفصل*، ٧/١١٣.

(٢) ينظر: *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، ١/٢٣٤.

(٣) ينظر: *البسيط في شرح الجمل*، ٢/٦٧٤، *ارتشاف الضرب*، ٢/٨٧، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، ١/٢٣٤، همع الهوامع، ٢/٨٩.

وبناء على ذلك فقد كان لـ(زال) وأخواتها أحكام عدة، ووقع الخلاف بين النحاة فيما تقتضيه أحكامها، وقد جعل السيوطي أقوال النحاة في ثلاثة مذاهب[1]:

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ(ما) أو بغيرها، وعليه الفراء.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيين، لأن(ما) عندهم ليس لها الصدر كغيرها.

والثالث: ويميل إليه السيوطي، وهو الذي عليه البصريون، وهو المنع إن نفيت بـ(ما) لأن لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ(لا)، و(لم)، و(لن)، و(لَمّا)، و(إنْ). وقد ألحق دَرَوَد: لم، ولن بـ(ما) فمنع التقديم إن نفي بهما.

ولما كنا في موضع الحديث عن تقديم الخبر مع النواسخ فإن هذا يتطلب منّا الخوض في مسألة تقديم معموله[2] لما بينهما من صلة بينة. ففي هذه المسألة أجاز النحاة باتفاق أن يلي نواسخ هذا الباب معمول خبرها إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك لاتساع العرب فيهما، فتقول: كان في الدارِ زيدٌ قائماً، وكان يومَ الجمعة زيدٌ خارجاً. فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور فقد اختلف النحاة فيه، فمنعه جمهور البصريين مطلقاً لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها. وقد أجازه الكوفيون مطلقاً؛ لأنهم يرون أن معمول معمولها في معنى معمولها، فإن جاز تقديم خبرها

---

(١) ينظر: *همع الهوامع*، ٢/٨٩.

(٢) ينظر في هذه المسألة: **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ١/٣٩٢، ٣٩٣، شرح *الكافية*، ٤/٢٠٥، شرح *التصريح على التوضيح*، ١/١٩٠، ٣٦٨، *حاشية الصبان*، ١/٢٣٨.

فكذلك يجوز في معموله وقد فصّل فريق من النحاة هذه المسألة ؛ فأجاز ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتأخرين، تقدم المعمول إذا تقدم الخبر معه نحو: كان طعامَك آكلاً زيدٌ ؛ لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه. ومنعوه إن تقدم وحده، نحو: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، إذ لا يُفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي[1]. واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقاً بقول الفرزدق: [2]

قنافذُ هَدّاجونَ حولَ بيوتِهِم   بما كان إيّاهم عَطِيَّةُ عوَّدا

والشاهد فيه تقديم(إياهم) وهو معمول الخبر(عودا) وليس المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

أما المانعون فقد عملوا على تخريج هذا البيت، فقالوا إن في(كان) ضمير الشأن مضمر وهو اسمها[3]، فيكون على ذلك(عطيةُ) مبتدأ و(عوّدا) فعلاً ماضياً والألف للإطلاق والفاعل مستتر والجملة خبر(عطية)، و(إياهم)مفعول به لـ(عوّدا) فهي معمول الخبر وقد تقدم عليه. وقد جاز تقديم معمول الخبر لاتصال(كان) بأحد معموليها. ومما فسروه على إضمار ضميرٍ أيضاً قول حُميد الأرقط: [4]

---

(١) ينظر: **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ٢/٣٩٢، ٣٩٣، *شرح التسهيل*، ١/٣٦٧، *ارتشاف الضرب*، ٢/١٠٢، *شرح التصريح على التوضيح*، ١/١٩٠.

(٢) ينظر: **ابن عصفور**، *شرح الجمل* ٢/٣٩٢، ٣٩٣، *شرح التسهيل*، ١/٣٦٧، *شرح التصريح على التوضيح*، ١/١٩٠.

(٣) ينظر: *الكتاب*، ١/٧٠، ١٤٧، *المقتضب*، ٤/٩٨،٩٩،١٠٠، *شرح التسهيل*، ١/٣٦٧،٣٦٨، شرح الكافية، ٤/٢٠٦، *حاشية الصبان*، ١/٢٣٧.

(٤) ينظر: *الكتاب*، ١/١٤٧، *المقتضب*، ٤/١٠٠، *شرح التسهيل*، ١/٣٦٨، *حاشية الصبان*، ١/٢٣٩.

فأصبحوا والنوى عالـي مُعرَّسِهِـمْ　　　وليس كُلَّ النـوى يُلْقِي المساكِينُ

فأضمر في (ليس). ومثال ذلك قول هشام أخو ذي الرُّمة: [1]

هي الشفـاءُ لدائي إنْ ظَفِرتَ بها　　　وليس منها شفاءُ الداءِ مبذُولُ

فأضمر في(ليس).

وبإنعام النظر في المسائل السابقة من جواز تقديم خبر كان وأخواتها، نجد أن النحاة قد تناولوها في إطار النحو التركيبي البنيوي، أو بعبارة أخرى من منظور النحو التعليمي، الذي يبحث في مقتضيات التركيب من حيث صحة نظمه وموافقته قواعد العربية وسننها، وحالات قبول التركيب وفق ما تقتضيه نظرية النحو العربي الأولى وهي نظرية(العامل)، وأن إعطاء حكم للمعمول يجب أن تصدر من عامله في التركيب الجملي. ولا غضاضة في ذلك إذ كان الهدف من النحو هو إقامة التراكيب العربية وفق سمت المتكلم العربي الأول الذي ينطق العربية غير مشوبة بمفسدات الاختلاط بغير العرب، وإن كان هذا الهدف قد غدا غاية تشبث بها متأخرو النحاة فنظروا إلى التراكيب في إطار القواعد التي استنبطوها قاصرين اهتمامهم على الشكل وحده مما بدل وظيفة النحو وغايته، فكان علم النحو هو علم الاهتمام بالشكل دون المضمون، كما بينا ذلك في أكثر من موضع.

إلا إننا لا نعدم أن نجد من النحاة من اهتم بإقامة التركيب العربي محققاً صحة المبنى مع سلامة المعنى، فيما برز عند أوائل النحاة الذين أتقنوا فهم وظيفة النحو فأقاموا أبواب النحو على وصف أساليب اللغة وما تتضمنه هذه الأساليب من معانٍ، فبدا اهتمامهم هذا بارزاً في عدد من المسائل التي

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ١/١٤٧، *المقتضب*، ٤/١٠١.

تناولوها في الأبواب المتفرقة، ولا نعدم مثل هذا الاهتمام في الباب الذي ندرسه هنا، وأبرز ما يظهر لنا هو اهتمام سيبويه بالمُقدَّم في تركيب الجملة الناسخة مشيراً إلى أن تقدمه كان للعناية والاهتمام، وأنه الغاية الدلالية التي يقصدها المتكلم، ففسّر ذلك في مسألة تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فقال: "وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلُك فيها...إذا جعلت(فيها) مستقراً[1] ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ[2] (نصبت)، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن"[3]. وقال: " والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في **العناية والاهتمام**، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقار عربي جيد كثير"[4]. والكلام هنا على الظرف الخبر الذي يجوز فيه التقديم والتأخير، لا الظرف الذي يقع خبراً عن نكرة ولا يجوز فيه إلا التقديم مع تأخير المبتدأ النكرة.

وقد نص النحاة بعد سيبويه على أن الظرف إذا كان مستقراً جاز فيه التقديم، وإن كان لغواً فلا يستحسن تقديمه، ولما جاء تقديم الظرف في الآية الكريمة: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[5]، والظرف فيها لغو، بحثوا لهذا

---

(١) يسمي سيبويه الظرف الواقع خبراً (مستقراً)؛ لأنه يقدر باستقر، وإن لم يكن خبراً كان يسميه (لغواً).

(٢) أي جعلت الظرف لغواً، وجعلت (قائم) خبر.

(٣) *الكتاب*، ١/٥٦. وينظر: شرح *المفصل*، ٧/١١٤، شرح *الكافية*، ٤/٢١٠.

(٤) *الكتاب*، ١/٥٦.

(٥) الإخلاص: ٤.

التقديم عن علة دلالية، فقال الرضي: "فإنما قُدِّم اللغو فيه لأنه **مَعْقِد الفائدة**، إذ ليس الغرض نفي الكفء مطلقاً، بل نفي الكفء له تعالى، فقُدِّم **اهتماماً** بما هو المقصور، معنىً، **ورعاية للفواصل** لفظاً"(١). فاعتمد الرضي في بيان وجه التقديم، وإن خالف القاعدة، على الدلالة فساق غرضين من الأغراض التي اختص بها علماء المعاني في تفسير التقديم؛ وهما الاهتمام بالمقدم، ورعاية الفاصلة التي تقتضيها الآيات الكريمة، وقد بدا التوجيه كأنه عمل من أعمال علماء المعاني، إذ قال الزمخشري قديماً في توجيه التقديم في هذه الآية الكريمة مثلاً، مبيناً الدلالة التي تنطوي على تقديم الظرف وإن خالف نص القاعدة، : "إن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدماً في أفصح كلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو وهذا الظرف(٢)، فكان لذلك أهم شئ وأعناه وأحقه بالتقدم وأحراه"(٣). وقد علق الشريف علي الجرجاني على لطافة التقديم في هذه الآية الكريمة، فقال(٤): "قال أحمد: نقل سيبويه أنه سمع بعض الجفاة من العرب يقرأ ولم يكن أحدٌ كفواً له، وجرى هذا الجلف على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذي لأجله اقتضى تقديم الظرف مع الخبر على الاسم، وذلك أن الغرض الذي سيقت له الآية نفي المكافآت والمساوات عن ذات الله تعالى، فكان تقديم المكافأة المقصود بأن يسلب عنه أولى، ثم لما قدمت لتسلب ذكر

---

(١) شرح *الكافية*، ٤/٢١٠.

(٢) والصواب: هو هذا الظرف.

(٣) *الكشاف*، ٤/٢٩٩.

(٤) السابق.

معها الظرف ليبين الذات المقدمة بسلب المكافأة"، وقد علّق الرازي على هذا المعنى في تقديم الظرف وإن كان لغواً، فقال: "هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الله، واللفظ الدال على هذا المعنى هو هذا الظرف، وتقديم الأهم أولى، فلهذا السبب كان هذا الظرف مستحقاً للتقديم"(١).

وقد بحث **علماء المعاني** دواعي تقديم الظرف وأغراضه، سواء أكان الظرف جائز التقديم أو واجباً، أو كان في سياق الإثبات أو النفي، أو كان خبراً للمبتدأ أو خبراً لكان أو خبراً لإن، أو كان متعلقاً بالفعل. فمما نص عليه أرباب المعاني، أن يكون تقديمه لغرض **التنبيه على أنه خبر لا نعت**، نحو: تحت رأسي سرجٌ، وعلى أبيه درعٌ. ومنه قول الشاعر: (٢)

لـه همٌ لا منتهى لكبارهـا … وهمّتُهُ الصغرى أجلُّ من الدهر

وقوله: (٣)

لها حلقٌ ضَيْقٌ لو أنَّ وضينهُ … فؤادك لم يخطرْ بقلبك هاجسٌ

وقوله: (٤)

لكلِّ جديدٍ لذةٌ غير أنني … وجدتُ جديدَ الموتِ غيرَ لذيذِ

وقوله: (٥)

---

(١) التفسير الكبير،الفخر الرازي،المطبعة البهية المصرية لصاحبها عبد الرحمن محمد، ط.(١)-١٣٥٤هـ،١٩٣٥م،١٨٤/٣٢.

(٢) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢١٩، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص٣٩، *تلخيص المفتاح*، ص ٨٥، *الإيضاح في علوم البلاغة*، القزويني، ١٣٥/٢، *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*،٣٦٩/١، *شروح التلخيص*،١١٥/٢.

(٣) السابق.

(٤) السابق.

(٥) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٢٠، *تلخيص المفتاح*، ص٨٥.

عند الملوك مضَرَّةٌ ومنافعُ   وأرى البرامكَ لا تضرُ وتنفعُ

وقولها :[1]

أغرُّ أبلجُ يأتمُّ الهداةُ بِهِ   كأنه علمٌ في رأسِهِ نارُ

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾[2]. فإن الظرف في هذه جميعها وما ماثلها قد تقدم على الاسم النكرة ليكون في محل رفع خبراً ولو أُخِّر لكان نعتاً للنكرة[3].

ومن أغراض تقديم الظرف أيضاً عند علماء المعاني ، أنه **الأهم** عند القائل ، كما في قوله تعالى : ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[4] ، ومن ذلك قولك : عليه من الرحمن ما يستحقه ، أو كقول الشاعر[5] :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها   وليسَ عليكَ يا مطرُ السلامُ

وقوله :[6]

وليس بمغنٍ في المودةِ شافعٌ   إذا لم يكنْ بين الضلوعِ شفيعُ

كما بحثوا في أغراض تقديم الظرف في حال الإثبات أو النفي والفرق بينهما ، ونصوا على أن تقديمه على عامله ، في الإثبات ، يكون لغرض لا يحصل مع تأخيره ؛ لأن في تأخيره إبطالاً لذلك الغرض. ويكون التقديم في

---

(١) السابق.

(٢) البقرة: ٣٦.

(٣) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٢٠، تلخيص المفتاح، ص٨٥.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٢٠، *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٥٤.

(٦) السابق.

الإثبات لأحد وجهين: أحدهما، أن يكون المراد فيه **التخصيص**(١)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾(٢)؛ لأن المعنى أن الله تعالى مختص بصيرورة الأمور إليه دون غيره، ولو أخر الظرف لم يعطِ من المعنى ما أعطاه الأول. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۞ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٤)، فيذهبون إلى أن هذه الظروف لا وجه لتقديمها على عاملها إلا الاختصاص(٥).

والوجه الآخر من أوجه تقديم الظرف، **مراعاة المشاكلة لرؤوس الآي في التسجيع**(٦)، وهذا كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۞ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾(٧) ليطابق قوله ﴿بَاسِرَةٌ﴾(٨)، وقوله: ﴿فَاقِرَةٌ﴾(٩). ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۞ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾(١٠). وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾(١١) ليطابق قوله: ﴿بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾(١٢). ومثل قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾(١٣)، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

---

(١) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص ٣٣٥، المثل السائر، ٢/ ٤٠، *الطراز*، ٢/ ٤٠.

(٢) الشورى: ٥٣.

(٣) الغاشية: ٢٥، ٢٦.

(٤) التغابن: ١.

(٥) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٣٣٥، *الطراز*، ٢/ ٤٠.

(٦) ينظر: *المثل السائر*، ٢/ ٤٠، *الطراز*، ٢/ ٤٠.

(٧) القيامة: ٢٢، ٢٣.

(٨) القيامة: ٢٤.

(٩) القيامة: ٢٥.

(١٠) القيامة: ٢٩، ٣٠.

(١١) القيامة: ١٢.

(١٢) القيامة: ١٣.

(١٣) مريم: ٤٠.

﴿ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[1]. وقد علق العلوي على تقديم الظرف على هذا الوجه، فقال: "فهذا وأمثاله إنما قدم ليس من جهة الاختصاص، وإنما كان من أجل ما ذكرناه من المطابقة اللفظية في تناسب الآي وتشاكلها"[2].

كما تناولوا معنى تقديم الظرف إذا كان وارداً في النفي، إذ إنه قد يرد مقدماً، وقد يرد مؤخراً، فإذا ورد مؤخراً أفاد النفي مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[3]، إذ القصد في إيلاء حرف النفي لـ(الريب) نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق، لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدّعونه، ولو أولاه الظرف لقصد أن كتاباً آخر فيه الريب لا فيه هو. فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل[4]. وأما تقديم الظرف فإنه يقتضي تفضيل المنفي عنه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[5]، فقدم الظرف تعريضاً بخمور الدنيا، وأن المعنى أن خمور الجنة لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا[6]. وقد علق ابن الأثير على هذا المعنى، فقال: "وهذا مثل قولنا: لا عيب في الدار، وقولنا: لا فيها عيب، فالأول

---

(١) هود: ٨٨.

(٢) *الطراز*، ٢/٤٠، وينظر: *المثل السائر*، ٢/٤٠.

(٣) البقرة: ١، ٢.

(٤) ينظر: *الكشاف*، ١/١١٤، ١١٥، *مفتاح العلوم*، ص ٣٣٥، *المثل السائر*، ٢/٤٠، *الطراز*، ٢/٤٠.

(٥) الصافات: ٤٧. وقد استشهد النحاة بهذه الآية في باب(لا) النافية للجنس، بأنه لا يفصل بين(لا) والنكرة بشيء، فإن فُصِل تعين الرفع لضعف(لا) عن درجة(إنّ). (ينظر: *همع الهوامع*، ٢/١٩٨، شرح الكافية، ١/٣٦١).

(٦) ينظر: *الكشاف*، ١/١١٤، *مفتاح العلوم*، ص٣٣٥، *المثل السائر*، ٢/٤٠، *الطراز*، ٢/٤٠، ١١٥.

نفي للعيب عن الدار فقط، والثاني تفضيل لها على غيرها: أي ليس فيها ما في غيرها من العيب"[1].

كانت تلك أطروحات علماء المعاني في هذا الباب، وقد ظهرت في عمومها تنم عن معالجة دلالية جلية، فاقترن التحليل التركيبي بالتحليل الدلالي في دراستهم تلك الشواهد، وهو المنهج الذي تعهدوا به أنفسهم لبناء مادة مسائلهم في(علم المعاني).

وإذا أردنا في الوجه المقابل **استشفاف الملامح الدلالية عند النحاة** هنا في باب تقديم الخبر مع النواسخ نجد أن معالجات فريق منهم لا تخلو من دلالة، ويتجلى ذلك في مسألة تحديد الاسم من الخبر إذا استويا في التعريف. فلئن ذهب قسم منهم إلى أنه إذا اجتمعت معرفتان في هذا الباب فإن المتقدم هو المبتدأ دون عناية بالدلالة، فإن قسماً آخر منهم قد نص على أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم والآخر الخبر[2]، وإن كانت تلك عبارة عامة، إلا أن الشراح ممن جاؤا بعدهم قد فصّلوا المسألة متأولين أقوالهم تأويلاً يسفرعن اهتمام بالمعاني، ويظهر اتجاهاً دلالياً في اهتمام النحاة بالفروق الدلالية بين التراكيب. ومن ذلك أنهم اعتمدوا على **القرائن المعنوية** في تحديد الاسم من الخبر إذا استويا في التعريف، ولعل أبرز هذه القرائن تتمثل في **علم المخاطب** وإدراكه مضمون الجملة ومفهومها الدلالي، فإن كان أحد الاسمين المعرفتين معروفاً والآخر مجهولاً عند المخاطب، فالمعروف الاسم والمجهول الخبر، نحو: كان عمرٌو أخا بكرٍ، إذا كان يعرف عمراً

---

(١) *المثل السائر*،٢/ ٤٠.

(٢) ينظر: *الكتاب*، ١/ ٥٠، *المقتضب*، ٤/ ٨٩، شرح *الكافية*،٢/ ١٤٥.

ويجهل كونه أخا بكر. ولو كان يعرف أخا بكر ويجهل كونه عمراً، لكانت الجملة على العكس: كان أخو بكرٍ عمراً[1]. ويظهر أن هذا الفهم هو الذي بنى عليه علماء المعاني فكرهم في تأمل معاني التقديم والتأخير حين صنعوا مادة علمهم، ولعل من يتأمل ما نص عليه القزويني يلمح إفادة علماء البلاغة من النحاة، بل تبرز جلياً وشائج القربى بين المفهومين: مفهوم النحاة ومفهوم علماء المعاني، مما يؤكد أن العلمين ينهلان من ينبوع ومصدر واحد، فقد قال القزويني في صدد حديثه عن تعريف المسند: " قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه، فتقول له: زيدٌ أخوك، سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً. وإن عرف أن له أخاً في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد"[2].

وقد تلمس قسم من النحاة الفروق الدلالية في تفاصيل هذه المسألة فذهبوا إلى أن عنصري التركيب إذا استويا في علم المخاطب بينما كان الجهل في النسبة فإنك بالخيار فأيهما شئت جعلت الاسم والآخر الخبر، نحو: كان

---

(١) ينظر: *ارتشاف الضرب*،٢/٨٩، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*،١/٣٩٩، *همع الهوامع*،٢/٩٣، مغني اللبيب،٢/١١٥، ١١٦.

(٢) *الإيضاح*، ٢/١٢٩، ١٣٠.

زيدٌ أخا عمرو، وكان أخو عمروٍ زيداً، لأنهما مستويان عند المخاطب ومعرفته إياهما الواحد بالعيان والآخر بالسماع[1].

كما كانت لهم أسس دلالية أخرى في التفريق بينهما، ومن ذلك أنهم ميّزوا الخبر كونه دالاً على معنى العموم؛ أي أنه إذا كان أحد الاسمين أعم من الآخر، فالأعم هو الخبر، نحو: كان زيدٌ صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره[2].

كما عرض النحاة لنماذج أخرى مما استوى فيها الاسم والخبر في التعريف، جاعلين المعنى هو المعيار في تحديد الاسم من الخبر، ومن ذلك تفريقهم بين: كانت عقوبتُك عزلتَك، وكانت عزلتُك عقوبتَك، فنصوا على أنك إذا قلت: عزلتُه عقوبته، فاللفظ يقتضي أنه عاقبه ولم يعزله، كأن قائلاً قال له: اعزله عن هذه الولاية، لهذه الخيانة، فقال: لا أعزله، عزلته عقوبته؛ أي: أعاقبه ولا أعْزِله، فتقوم له العقوبة مقام العزلة. وإذا قلت: عقوبته عزلته، فاللفظ يقتضي بظهوره أنه عَزَله ولم يعاقبه وكأنه جواب لمن قال: عاقبه على هذه الخيانة، فقال: لا أعاقبه بل أعزله، فعقوبته عزلته؛ أي: الذي يقوم له مقام العقوبة العزلة[3]. ومثل ذلك قولهم: كان زيدٌ زهيراً، فالخبر ما تريد إثباته، والتشبيه بزهير ثابت، ولو قلت: كان زهيرٌ زيداً، لتغير المعنى، فغدا التشبيه لزهير بزيد[4].

---

(١) ينظر: *ارتشاف الضرب*،٨٩/٢، **ابن عصفور**، شرح *الجمل* ،٣٩٩/١.

(٢) ينظر: *ارتشاف الضرب*،٩٠/٢.

(٣) *البسيط في شرح الجمل*،٧١٦/٢، ٧١٧.

(٤) ينظر: *ارتشاف الضرب*،٨٩/٢، **ابن عصفور**، شرح *الجمل* ،٣٩٩/١، *همع الهوامع*،٩٣/٢، مغني *اللبيب*،١١٥/٢، ١١٦.

ووفقاً لما سبق، يتضح ملامح دلالية كانت في منهج فريق من النحاة عند معالجتهم طرفاً من مسائل هذا الباب، وهو يعكس خلاف ما فُهِم عن النحاة من أن طابعهم جميعاً قام على اعتمادٍ على الشكل في دراسة الظاهرة دون معناها[1]. فمن زعم ذلك فقد أصدر حكماً غفلاً عن التحري والدراسة، وأنه قول لا يصدق على النحاة جميعهم، إذ إنه قد ظهر قسم منهم قد اهتم بالمعنى في دراسة الجمل والبحث في الفروق الدلالية الناجمة عن اختلاف التركيب بالتقديم والتأخير، أو التعريف والتنكير... وغير ذلك.

وإذا انتقلنا إلى جانب آخر من جوانب الدلالة التي برزت لدى النحاة في تناول مسائل هذا الباب نجد ذلك واضحاً بيناً في التقديم مع الحصر، فتقديم الاسم مع الحصر يحمل معنى يخالف تقديم الخبر المحصور، وقد تلمّس ابن أبي الربيع هذا المعنى، فقال في سياق حديثه عن جواز تقديم الخبر: "فإن قلت: ما كان زيدٌ إلا عالماً، لم يجز لعالمٍ هنا أن يتوسط لأنك إن وسطتَ فقلتَ: ما كان إلا عالماً زيدٌ، كان معنىً آخر، ألا ترى أنك إذا قلتَ: ما كان زيدٌ إلا عالماً، فالمعنى: ليس لزيد إلا العلمُ، ليس له غيرُه من صفات

(١) ويتجلى ذلك في اعتراض بعض علماء المعاني على النحاة فيما نقلنا عنهم أقوالهم في مبحث(المبتدأ والخبر) في مسألة: إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف، من أن النحاة جميعاً كانوا يحتكمون إلى الشكل دون المضمون. ومن يتأمل نصوصهم فيما نقلنا عنهم في هذه الصفحة يتضح أن النحاة لم يكونوا جميعاً بمعزل عن الدلالة في دراسة تراكيب النحو، وأن البعد الدلالي بدا ظاهراً في أغوار عدد كبير من أبواب النحو ومسائله، مما يؤكد ما نسعى إلى تأكيده في أكثر من موضع من هذه الرسالة، من أن علم المعاني كان المادة التي أكملت النحو، أو أنها كانت المراجعة التي استوجبها المنحى الذي مال فيه النحو عند المتأخرين عن أصل وظيفته أساساً. وأن النحو وعلم المعاني وجهان متكاملان لعلم واحد هو (نحو المعنى).

الكمال، وكأن هذا جوابٌ لمن يقول: كان زيدٌ عالماً وكريماً وشجاعاً، فقلت: ما كان زيدٌ إلا عالماً؛ أي: ليس له من الصفات كلها غير العلم، ولم يتعرض لاتصاف غيره بالعلم. ذلك مسكوتٌ عنه. فإذا قلت: ما كان عالماً إلا زيدٌ، فالمعنى: لم يتصف أحدٌ بالعلم إلا زيدٌ، وكأنّه جوابٌ لمن يقول: كان في زماننا علماء، منهم زيدٌ وعمروٌ وخالد، فتقول له: ما كان عالماً إلا زيد، ما يُنسبُ من العلم لغير زيدٍ باطلٌ، ولم يتعرض لاتصاف زيد بغير العلم، ذلك مسكوتٌ عنه. فقد تبين لك اختلاف المعنيين بتقديم الخبر وتأخيره، فلا يمكن إذا أردت المعنى الأول إلا أن تؤخر الخبر، وإذا أردت المعنى الثاني إلا أن تقدم الخبر"[1].

ومن يتأمل نص ابن أبي ربيع السابق يجد أن تحليله الجملة في إطار التقديم والتأخير كان تحليلاً موغلاً في الدلالة، بل هو أقرب إلى أن يكون نصاً من النصوص التي اختص بها علم المعاني، فهو فهمٌ قد نصّ عليه علماء المعاني في باب القصر والحصر، حيث نجد نصوصاً لعبدالقاهر الجرجاني قد فرق فيها بين مدلول حصر الفاعل وحصر المفعول في: ما ضرب عمرو إلا زيداً، وما ضرب زيداً إلا عمرو، فقال: "والفرق بينهما أنك إذا قلت: ما ضرب زيداً إلا عمرو، فقدمت المنصوب كان الغرض بيان الضارب من هو والإخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره. وإذا قلت: ما ضرب عمرو إلا زيداً، فقدمت المرفوع كان الغرض بيان المضروب من هو والإخبار بأنه زيد خاصة دون غيره"[2]. ثم نص عبدالقاهر على أن التقديم فيها إنما

---

(١) *البسيط في شرح الجمل*،٢/٦٧٣.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٢٦١.

كان للاختصاص، وأن تقديم الفاعل له معنى يخالف تقديم المفعول، فقال: "لأنا إن زعمنا أن الحال لا يفترق جعلنا المتقدم كالمتأخر في جواز حدوثه فيه وذلك يقتضي المحال"(١). وذهب إلى أن حال القصر مع الفاعل والمفعول كحال القصر مع المبتدأ والخبر إذ المراد منها جميعاً الاختصاص، فقال: "واعلم أنه إذا كان الكلام بما وإلا كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه وفي المبتدأ إن قدمت الخبر أوضح وأبين: تقول: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فيكون المعنى إنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له. وتقول: ما قائم إلا زيد، فيكون المعنى أنك اختصصت زيداً بكونه موصوفاً بالقيام فقد قَصَرْتَ في الأول الموصوف على الصفة وفي الثاني الصفة على الموصوف"(٢). ولا يخفى ما بين مفهوم عالم النحو وعالم المعاني من تقارب بيِّن.

تلك نماذج تصور التناول الدلالي عند النحاة لمسائل هذا الباب، وهو تناول قد تفرغ له علماء المعاني فيما بعد وأقاموا عليه مادتهم، مما يشير إلى أن النحو كان هو مادة علم المعاني الذي أراد له علماء اللغة أن يكون علماً مستقلاً غير النحو، وتشير صور الالتقاء بين علماء الدرسين: النحوي والدلالي، إشارة بارزة إلى تاريخ الاندماج المفاهيمي والموضوعي بين علوم اللغة، وفيه دعوة إلى الرجوع إلى حضن هذا الاندماج لنتمكن من فهم اللغة واستيعاب معطياتها، ولنصل إلى مرحلة الإبداع في دراستها واستغلال طاقة المنهج البنيوي الدلالي في تحليل نصوصها.

---

(١) السابق، ص٢٦٢.

(٢) السابق، ص٢٦٥، ٢٦٦.

- **<u>إن وأخواتها: (أنّ، لعل، ليت، لكن، كأنّ)</u>**

وهذه الحروف تدخل على المسند إليه والمسند(المبتدأ والخبر)، وتعمل هذه الحروف النصب في المبتدأ فيكون اسمها، والرفع في الخبر ليكون خبرها، وهو مذهب البصريين[1]، وذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، واحتجوا بأن قالوا: إن الأصل في هذه الأحرف أنها لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها اشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول. لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها[2].

وقال البصريون بعملها في الخبر لمشابهتها الفعل لفظاً ومعنى، ووجه المشابهة من خمسة أوجه:

الأول: أنها على وزن الفعل، **والثاني**: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبني على الفتح، **والثالث**: أنها تقتفي الاسم كما أن الفعل يقتفي الاسم، **والرابع**: أنها تدخلها نون الوقاية، نحو: إنني، وكأنني، كما تدخل على الفعل نحو: أعطاني، وأكرمني. **والخامس**: أن فيها معنى الفعل، فمعنى(إنّ، وأنّ): حقّقت، ومعنى(كأنّ): شبّهت، ومعنى

---

(١) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/١٧٧، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/٢١٠، شرح الكافية، ١/٢٨٨، *همع الهوامع*، ١/١٥٥.

(٢) السابق.

(لكنَّ): استدركت، ومعنى(ليت): تمنّيت، ومعنى(لعلَّ): ترجّيت. فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الأحرف، إلا أن المنصوب هاهنا قدم على المرفوع لأن عمل(إنّ) فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى الزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالاً، وعدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية؛ لأن ثمة أفعال لا تتصرف، نحو(نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبّذا)[1].

وقد تعددت المسائل التي عرض لها النحاة في باب الحروف النواسخ إلا أن ما يعنينا منها ما قيل في التقديم والتأخير بين معموليها، وقد نص النحاة على عدم جواز تقدم أحد معموليها عليها[2]، فقال ابن أبي الربيع: "وأما تقديم أسمائها عليها فلا يجوز؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فما شبه به أولى ألا يتقدم على الفعل، لأنه لا يكون المشبّه أقوى من المشبّه به"[3]، كما لم يجيزوا تقدم الخبر عليها، وأما تقديم خبرها على اسمها فلم يجز النحاة تقدمه إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً[4]. وإنما لم يجيزوا تقديمه إن كان غير ظرف لثلاثة أوجه[5]:

---

(١) ينظر: الإنصاف، مسألة(٢٢) ١/١٧٧، شرح *المفصل*،٨/٥٤.

(٢) ينظر: *المقتضب*، ٤/١٠٩،١٥٦، شرح *المفصل*،١/١٠٣، شرح *الرضي*،١/٢٨٩، *ارتشاف الضرب*،٢/١٣٢، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*،١/٤٣٩.

(٣) *البسيط في شرح الجمل*،٢/٧٧٣.

(٤) بنظر: *الكتاب*،٢/١٤٣، المقتضب، ٤/١٩٠، *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/٢٠٩، *شرح التصريح على التوضيح*، ١/٢١٤، *ارتشاف الضرب*،٢/١٣٢.

(٥) بنظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/٢٠٩.

أحدها: أن المرفوع لو تقدم لجاز إضماره، والحرف لا يتصل به ضمير المرفوع كالتاء والواو في(قمت، قاموا) بخلاف ما إذا تأخر.

الثاني: أن تقديم المرفوع لو جاز لكان أوْلى كما في الفعل، وقد بيّن النحاة وجه تقديم المنصوب مع إنَّ.

الثالث: أن التقديم والتأخير تصرف، ولا تصرف لهذه الحروف.

وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً بحرف الجر؛ لأنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال، إذ إنهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه، نحو قوله: ❖لله در **اليوم** مَنْ لامها❖. والمعنى: لله در من لامها اليوم[1]. ومثله:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَ بنا أواخِرِ الميْسِ أصواتُ الفراريجِ

والمراد أصوات أواخر الميس من إيغالهنّ بنا[2].

ورأى العكبري أوجهاً أخرى لاختصاص الظرف أو المجرور بالحرف بالتقدم على اسم(إنّ) إذا وقع خبراً لها؛ ومنها[3]:

الأول: أن (إنّ) غير عاملة فيه، إذ ليس هو خبراً لها في الحقيقة، وإنما الخبر ما تعلّق به الظرف من معنى الاستقرار، وإنما يمتنع تقديم خبرها الذي يعمل فيه.

الثاني: أن الظرف لا يصح إضماره، وهو أحد ما يمنع التقديم، وقد أُمِن.

---

(١) ينظر: شرح *المفصل*،١/١٠٣، شرح *الكافية*،١/٢٨٩، شرح *التسهيل*،٢/١٢، **طاهر أحمد بن بابشاذ**(١٩٧٧م)، شرح *المقدمة المحسبة*، تحقيق: خالد عبد الكريم،ط.(١)،الكويت ط.(١) ١٩٧٦م،١/٢١٩، مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*،٢/٤٥٥.

(٢) السابق.

(٣) *اللباب في علل البناء والإعراب*، ١/٢١٠.

الثالث: أن الظرف متعلق بالخبر لاشتماله عليه، فهو كاللازم للجملة، فساغ تقديمه لذلك، ولهذا ساغ الفصل بالظرف بين(إنّ) واسمها به أيضاً في قولك: إنّ خلفه زيداً قائمٌ.

أما الرضي فقد فصَّل القول في حكم تقديم خبر إنَّ، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، من حيث جواز التقديم أو وجوبه، فنص على أن جواز التقديم يكون إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾[1]، وإلى وجوب تقديم خبرها الظرف إذا كان الاسم نكرة، نحو: إنَّ من البيان لسحراً[2].

كما تكلم النحاة عن تقدم معمول الخبر، فمنعوا تقديمه على معمولي(إنَّ) مجمعين على عدم جواز إيلاء هذه الحروف معمول خبرها، نحو: إنَّ طعامَك زيداً آكلٌ، تريد: إن زيداً آكلٌ طعامك[3]. إلا أنهم أجازوا تقديم معمول الخبر على الخبر مطلقاً إن كان متوسطاً بين الاسم والخبر[4]، كما أجازوا تقديم معمول الخبر على معمولي إنَّ إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً بالحرف للتوسع فيهما[5]، نحو قول الشاعر:

فلا تَلْحَنِي فيهـا فإن بحبِّهـا ... أخاك مُصابُ القلب جَمٌّ بلابِلُهْ[6]

---

(١) الغاشية: ٢٥، ٢٦.

(٢) شرح *الرضي للكافية*، ١/٢٨٩.

(٣) ينظر: المقتضب، ٤/١٥٦، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ١/٤٣٩، *همع الهوامع*، ٢/١٦٠.

(٤) ينظر: شرح *التصريح على التوضيح*، ١/٢١٤.

(٥) ينظر: *السابق*، ١/٢١٤، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ١/٤٣٩، *البسيط في شرح الجمل*، ٢/٧٧٢، *همع الهوامع*، ٢/١٦٠.

(٦) *همع الهوامع*، ٢/١٦٠.

فقدم معمول الخبر(بحبها) على اسم إنَّ وخبرها. وقد منع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع، كما منعه ابن عصفور فلم يجز تقديم معمول الخبر على الاسم إن كان ظرفاً أو مجروراً بالحرف، نحو: إن في الدار زيداً قائمٌ، وإذا جاء ما ظاهره ذلك أخذ يبحث له عن تخريج، فجعله متعلقاً بعامل مضمر، ويكون من قبيل ما فصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض[1]. وقد لخص ابن أبي الربيع حالات تقديم معمول خبر(إنّ) بين الجواز والمنع، فجعلها في ثلاث حالات[2]:

أحدها: تقديمه على الخبر، فهذا جائز في الظرف والمجرور وفي غيرهما.

الثاني: تقديمه على الاسم، فهو جائز إذا كان ظرفاً أو مجروراً، وكان القياس ألا يجوز؛ لأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل، لكن العرب اتسعت في الظرف والمجرور.

الثالث: تقديمه على(إنّ) فهذا لا يجوز في الظرف، ولا غيره، لأن(إنّ) حرف صدر، ولأن الاتساع لا يتعدى، وإنما يوقف فيه مع السماع، ولأن خبر(إنّ) مشبه بالفاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل.

تلك كانت أهم مسائل التقديم في هذا الباب، وهي مسائل قد اصطبغت بمعيارية النحو التي كانت تقوم على اهتمامٍ بقواعد تركيب المباني وأسس ترتيبها دون النظر في معاني الترتيب إلا قليلاً، وهذا القليل نجده عند سيبويه عندما نص على أن التقديم في هذا الباب كالتقديم في غيره وأنه يكون **للعناية والاهتمام**، فقال: "واعلم أن التقديم والتأخير والعناية

---

(١) ينظر: **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ١/٤٤٠.

(٢) ينظر: *البسيط في شرح الجمل*،٢/٧٧٦.

والاهتمام هنا مثله في باب كان"[1].

كما نلمس هذه الدلالة أيضاً فيما اشترطه النحاة للظرف والمجرور الواقعين خبراً لهذه الحروف بأن يكونا تامين، ويعنون بالتمام أن يتحقق بهما الفائدة وتمام المعنى الذي يحسن السكوت عليه، فتقول: إنّ زيداً في الدار قائماً، فانتصبَ (قائماً) لأن المعنى تم بالجار والمجرور فكان خبراً و(قائماً) حال. وقالوا: إنّ زيداً بك واثقٌ، فجعلوا (واثق) الخبر؛ لأن المعنى بالجار والمجرور ناقصاً وليس الإخبار به فائدة، لأنك لا تقول: إنّ زيداً بك، فالكلام لا يتم على هذا التركيب[2]. فكان تحديد خبر(إن) في التركيب قائم على مقتضيات الدلالة وفق تمام المعنى الذي به تكون الفائدة.

وقد وظف **علماء البلاغة والمعاني** عبارة سيبويه في أن التقديم يكون للعناية والاهتمام، وطبقوها على ما يحللون به التراكيب، وأفادوا منها في تفسير تقديم خبر إنَّ، فنص التنوخي على أن خبر(إنّ) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفاً للعناية والاهتمام[3].

---

(١) *الكتاب*، ١٤٣/٢.

(٢) ينظر: **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ٤٤٠/١، *البسيط في شرح الجمل*، ٧٧٦/٢.

(٣) ينظر: *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٥٤، ٥٥.

ثانياً: تقديم المسند إليه على المسند الفعلي (تقديم الفاعل):

لقد أجاز النحاة بناءً على الاستقراء اللغوي تقديم الفاعل على المسند الفعلي[1]، إلا أن جمهورهم نص على أن تقديم الفاعل يقتضي تحويل وظيفته النحوية من كونه فاعلاً إلى أنه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الفعلية بعدها، وقد ساقوا عدداً من الحجج التي تؤيد أن الفاعل جزء من الفعل والجزء من الشيء لا يتقدم عليه فينفصل عنه. قال المبرد في هذا الصدد: "فإذا قلت: عبدُالله قامَ، فـ(عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في(قام) فاعل"[2]. فمنع النحاة أن يرفع(عبدُالله) بالفعل بعده، ونصوا على أن من قال بذلك فقد أحال من جهات[3]:

- منها أن(قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك، نحو: قام عبدُالله وزيد.
- ومن ذلك أنك تقول: رأيت عبدَالله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله.

---

(١) ويعامل نائب الفاعل معاملة الفاعل، قال المبرد في باب نائب الفاعل: "واعلم أن التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار في هذا الباب، مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك" *المقتضب*، ٥٣/٤. ولما كان حكم نائب الفاعل في التقديم كحكم الفاعل اجزأنا القول بالفاعل لعدم الإطالة في هذا الموضع من المبحث.

(٢) المقتضب، ١٢٨/٤.

(٣) ينظر المقتضب، ١٢٨/٤، **ابن الناظم**، شرح *ألفية ابن مالك لابن الناظم*، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجبل: بيروت، ص٢١٨، *البسيط في شرح الجمل*،٢٧٤/١، شرح *التصريح على التوضيح*،٢٧١/١، *حاشية الصبان*،٤٦/٢، *همع الهوامع*،٢٥٤/٢.

● ومن ذلك أنك تقول: عبدُالله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

● ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخواك، ثم تقول: أخواك ذهبا. فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً، فتقول: أخواك ذهب.

● ومن ذلك أن العرب تقول: طلع الشمس، وطلعت الشمس، فإذا تقدم(الشمس) لم يقولوا إلا: الشمسُ طلعتْ. فدل على أن حال الشمس في تقديمه على الفعل على غير حاله في تأخيره. وليس فاعلاً تقدَّم.

● ومن ذلك أنك تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، ويكون قائمٌ نعتاً لرجل فإذا تقدم الأب لم يكُ في قائم إلا الرفع، لأنه يكون خبراً عن الأب، فلو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول: مررت برجلٍ أبوه قائمٍ، بخفض قائم.

وقوام مذهبهم في هذا، أنهم كانوا يرون أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فكرهوا تقديم الفاعل عليه، كما يكرهون تقديم آخر الشيء على أوله، واستدلوا على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد بأدلة منها: (١)

● أنهم يقولون: ضربَ فيبنون على الفتح، فإذا اتصل به ضمير الفاعل سُكِّنت الباء، فقالوا: ضربْتُ، وضربْتِ، وضربْنا. وإذا اتصل به ضمير المفعول، بَقِي على فتحه، فقالوا: ضَرَبَك، وَضَرَبني، وَضَرَبَنا، وإنما فرّقت العرب بينهما؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد وليس الفعل والمفعول كذلك فكرهوا توالي أربع حركات، فيما هو كالشيء الواحد لأن

---

(١) ينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/١٤٩، ١٥٠، *البسيط في شرح الجمل*،١/٢٧٥، ٢٧٦، *الأشباه والنظائر*،٢/٨١، *المقتصد في شرح الإيضاح*، ١/٣٢٧.

توالي أربع متحركات لا يوجد في كلمة واحدة.

• ومما استدلوا به أيضاً على أن العرب تجعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد، لحاق علامة إعراب الفعل المضارع بعد الفاعل في قولهم: يضربانِ، ويضربون، وتضربينَ، لأن إعراب الشيء إنما يلحق في آخر الكلمة. فلولا ما تنزّل الفعل والفاعل كالشيء الواحد ما لحق إعراب الفعل بعد الفاعل. أما إن كان المفعول هو المتصل بالفعل فلم يكن إلا بعد النون. فتقول: هما يضربانك ويضربونك، لأن المفعول لم يتنزّل مع الفعل كالشيء الواحد.

• ومن ذلك أنهم ألحقوا الفعل علامة لتأنيث الفاعل في قولهم: قامتْ هندٌ.

• ومن ذلك قولهم: ما أحْسَنَ زيداً، وما أميلحَ عمراً، فإنهم ألحقوا الفعل علامة لتصغير الفاعل، فإن قلت: (زيدٌ) في قولك: ما أحْسَن زيداً، إنما هو مفعول. قلت: هو فاعل في الحقيقة، والأصل: حَسُنَ زيدٌ جداً.

• ومن ذلك أنهم قالوا: (ألقيا) و(قفا) مكان(ألقِ ألقِ) ولولا أن ضمير الفاعل جزء من الفعل لما أنيب منابه.

• ومن ذلك أنهم ألغوا(ظننت) إذا توسّطت أو تأخرت، ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له، ومثل ذلك لا يعمل.

• ومن ذلك أنهم جعلوا(حبّذا) بمنزلة جزء واحد لا يغير مع أنه فعل وفاعل.

• ومن ذلك أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الحرف من الفعل.

فهـذه وغيرهـا جملـة استدلوا بهـا علـى أن الفعـل والفاعـل تنـزّلا عنـد العرب منزلة الشيء الواحد.

يتـضح ممـا سـبق، أن البـصريين منعـوا تقـديم الفاعـل علـى فعلـه مـع احتفاظه بوظيفة الفاعلية، وإنما يجوز ذلك إذا كان الفاعل المقدم قد تحول إلى المبتدأ وعمل الفعل بعده بغيره. وهـو رأي يخالف مـذهب بعـض الكـوفيين في جواز تقديم الفاعل مع احتفاظه بوظيفة الفاعلية وأن عامله الفعل بعده. وقد أجاز القائلون بهذا الرأي، قام زيدٌ، وزيدٌ قام على حدٍّ سواء، كمـا أجـازوا الزيـدان قـام، والزيـدون قـام، بـالإفراد فيهمـا، خلافـاً لمـذهب البـصريين في ضـرورة وجـود الـضمير المطـابق في (قـام)[1]. وقـد احـتج الكوفيـون في جـواز تقدم الفاعل بالسماع، فاحتجوا بقول المرَّار الفقعسي[2]:

صَدَدْتِ فأطولتِ الصُدودَ وقلَّما ... وصالٌ على طولِ الصدودِ يَدُومُ

على رفع (وصالٌ) بيدوم وقد قدم عليه. كما احتجوا بقول الزبَّاء[3]:

مَا لِلْجِمـالِ مَشْيُها وئيـداً
أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيـدَا

على رفع (مشيها) بـ(وئيداً) وقـد قُـدّم عليـه. كمـا احتجـوا بقـول امرئ

---

(١) ينظر: **ابن عصفور**، *شرح الجمل*، ١/١٥٩، *ارتشاف الضرب*،٢/١٧٩، *حاشية الصبان*،٢/٤٦، شرح *التصريح على التوضيح*، ١/٢٧١.

(٢) ويقال البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: *الكتاب*،١/٣١، ٣/ ١١٥، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*،١/١٦٠، *حاشية الصبان*،٢/٤٦، *تحصيل عين الذهب*، ص٦٦، مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*،٢/٢٩٤.

(٣) **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ١/١٥٩، شرح *الأشموني*،٢/٤٦، شرح *التسهيل*،٢/١٠٨، *تحصيل عين الذهب*، ص٦٦، مغني *اللبيب*،٢/٢٩٦.

القيس[1]:

فظـلَّ لنا يومٌ لذيـذٌ بِنِعْمَـةٍ فَقِلْ في مَقيـلٍ نحسُهُ مُتَغَيِّـبِ

فقالوا معناه: متغيّب نحسُه.

كما احتجوا بقول النابغة[2]:

فلابّد من عوجاءَ تهوي براكبٍ إلى ابن الجُلاحِ، سيرُها الليلَ قاصدِ

واحتجوا كذلك بقول الشاعر:

فمتـى واغِـلٌ يَنُبْهُـم يُحيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كـأسُ الساقـي[3]

على أن (واغلٌ) مرفوع بالفعل المتأخر (ينبهم).

وقد خرّج النحاة البصريون ما احتج به الكوفيون تخريجاً يقتضي ألا يكون الاسم المرفوع فاعلاً مقدماً، فقالوا في(ما للجمال مشيها وئيداً) أن (مشيها) مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده وهي(وئيداً)؛ أي: يظهر وئيداً. وقال آخرون أن (مشيُها) بدل من ضمير الظرف المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار، وذلك أن(ما) استفهامية في محل رفع على الابتداء و(للجمال) خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على(ما)[4].

---

(١) ينظر: **امرئ القيس**(١٤٢٦هـ،٢٠٠٦م)، *الديوان*، دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان، ص٦٩، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ١٦٠/١، شرح *التسهيل*،١٠٨/٢.

(٢) ينظر: **النابغة الذبياني**، *ديوانه*، شرح حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان،١٤٢٧هـ،٢٠٠٧م، ص٦٥. **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ١٦٠/١.

(٣) ينظر: شرح *التسهيل*،١٠٩/٢، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة (٨٥)،٦١٧/٢، *همع الهوامع*،٣٢٥/٤. والواغل الداخل على القوم وقت الشرب وليس منهم. وينبهم: يصبهم.

(٤) ينظر: شرح *التصريح على التوضيح*، ٢٧١/١، *مغني اللبيب*،٢٩٥/٢.

وقد رُدَّ هذان التخريجان بأن الأول شاذ، والثاني مردود[1]، قال ابن هشام: "ولا يكون بدل بعضٍ من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جرّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنه عائد على(ما) الاستفهامية، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه"[2]. كما نص خالد الأزهري على أن في هذين التخريجين تكلف تقدير وأنها ضعيفة وشاذة[3]. وذهب مانعو هذا التقدير إلى أن البيت جاء على التقديم والتأخير، وأن الفاعل قُدِّم على عامله وأنه ضرورة شعرية "والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند"[4].

كما خرّجوا بيت امرئ القيس السابق (فقِل في مقيلٍ نحسُه مُتَغيّبِ)، بأن المراد: نحسه متغيّبيّ بياء المبالغة، كقولهم في أحمر: أحمريّ، وخفف الياء في الوقف[5]. وقال آخرون: أن(نحسُه) مرفوع بمقيل، ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل، كأنه قال: قائل نحسُه، ويكون معناه ومعنى متغيب واحد[6].

أما قول النابغة (سيرُها الليل قاصدِ) فقد ذهبوا إلى أن(قاصد) صفة (عوجاء) وحذفت منه التاء، كما قالوا: ناقة ضامر. ثم عادوا عن هذا

---

(١) ينظر: السابق.

(٢) مغني *اللبيب*، ٢/٢٩٥.

(٣) شرح *التصريح على التوضيح*، ١/٢٧١.

(٤) السابق، وينظر: مغني *اللبيب*، ٢/٢٩٥.

(٥) ينظر: شرح *التسهيل*، ٢/١٠٨.

(٦) ينظر **ابن عصفور**، شرح *جمل الزجاجي*، ١/١٦٠.

التخريج، فقالوا: إن البيت من ضرورة الشعر، وأن البيت على تقديم الفاعل على عامله[1].

أما قولهم في(فمتى واغِلٌ ينُبْهُم يُحيُّوه) فخرجوه على أن(واغل) مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر. ورُدّ هذا بأن ارتفاعه بمضمر ممتنع؛ لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب وليس الثاني تابعاً للأول. وأجيب عن هذا الرد بأن قالوا: إن المحذوف في مثل هذا لّما التُزم حذفه وجُعل المتأخر عوضاً منه صار نسياً منسياً، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجود جزمين قبل الجواب، ورأوا أن الجمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذور. وقد رد ابن مالك على هذا فقال: "ألا يكون محذور في تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحقّ وأولى"[2]. ولعمري فقد أصاب ابن مالك حيث أدرك ما وراء هذا التقدير من إغراق وتكلف، وليس في القول بأن المرفوع كان مرفوعاً بما بعده إغراق وتكلف بل هو قول أدنى للقبول وأقرب إلى التصور وأسهل للفهم.

أما تقديم الفاعل في (وصالٌ... يدومُ) فخرجوه على أنه فاعل قُدِّم على فعله، وهو تخريج واضح لا تكلف فيه، وقد نصوا أيضاً على أن التقديم كان اضطراراً لإقامة الوزن[3].

وبتأمل يسير في التخريجات السابقة نجد أنها تكاد تتفق على أن الأبيات السابقة، موضع الاحتجاج، كان فيها تقديم للفاعل على عامله، وهو

(١) السابق.

(٢) *شرح التسهيل*، ٢/١٠٩.

(٣) ينظر: *الكتاب*، ١/٣١– ٣/١١٥، *تحصيل عين الذهب*، ص٦٧، **ابن عصفور**، شرح جمل الزجاجي، ١/١٦٠، *حاشية الصبان*،٢/٤٦.

تقديم لاضطرار الشعر وإقامة الوزن. وإذا تأملنا آراءهم بشكل آخر نجد أن منع البصريين تقدم الفاعل على عامله لم يكن منعاً مطلقاً إنما كان اختياراً، ودليل ذلك أن الأعلم وابن عصفور أجازا رفع(وصال) بـ(يدوم) في البيت السابق[1]، وقد علق الصبان على هذه المسألة، فقال: "وفي كلام الدماميني ما يفيد أن المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال: نص الأعلم وابن عصفور في قول الشاعر: ... وصال على طول الصدود يدومُ، على رفع(وصال) بـ(يدوم) وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه، فقد **تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة**. وكذا في التصريح"[2]. كما علّق الصبّان على قول النحاة أن في الأبيات السابقة ضرورة، فقال: " قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة"[3]، ثم عقّب على ذلك فأشار إلى أن "هذا القول ظاهر المراد وأن البصريين لم يمنعوا التقديم مطلقاً"[4].

وبتأمل ثالث في فحوى المذهبين، نجد أن المعنى الذي يؤديه التركيب يقتضي كون المقدم فاعلاً على النحو الذي قال به الكوفيون، ويؤيد ما نرتضيه في هذه المسألة أنه ورد عند فريق من النحاة أنهم ارتضوا في تفسير علة رفع الفاعل أنه مرفوع لكونه فاعلاً في المعنى، وهو ما نسب إلى خلف الكوفي[5]. ومن هذه الأقوال أيضاً أن رافعه الإسناد؛ أي النسبة بين الفعل والفاعل[6]، ولما كان عامل رفع الفاعل هو الفاعلية أو الإسناد، عند فريق

---

(١) ينظر: *شرح التسهيل*،٢/١٠٩، *حاشية الصبان*،٢/٤٦.

(٢) *حاشية الصبان*،٢/٤٦.

(٣) السابق، ٢/٤٦.

(٤) السابق.

(٥) ينظر: *ارتشاف الضرب*،٢/١٨٠، *همع الهوامع*،٢/٢٥٤.

(٦) ينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/١٥١، *همع الهوامع*،٢/٢٥٤.

من النحاة، كان فاعلاً بكونه دالاً على الفاعلية لا لكونه وقع بعد الفعل، ومن ثم إذا تقدم على الفعل لم يكن ثمة ما يدعو إلى تقدير عامل يسبقه؛ لأن العامل في الشيء إذا كان موجوداً لا يجوز أن يدخل عليه عامل غيره، كما نص أصوليو النحو[1]. وعليه، فإن العامل في كلا القولين عامل معنوي. ومن ثم فالفاعل مرفوع بالفاعلية أو الإسناد إلى الفعل تقدم على الفعل أو تقدمه الفعل، على حد سواء مع رفع خبر المبتدأ بالإسناد تقدم عليه المسند إليه أو تأخر عنه. وإذا قيل بأن القولين السابقين قائمان على كون العامل معنوياً والأصل في العمل أن يكون العامل فيه لفظياً[2]، نقول إن النحاة أعملوا العامل المعنوي في رفع المبتدأ، والفعل المضارع، وليس في ذلك خلاف بين النحاة. فضلاً عن أن إعمال الفاعلية والإسنادية في الفاعل يعد حملاً على المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم، كما نص علماء أصول النحو[3].

وإذا ما نظرنا في الأسباب الخفية التي نأت بمتأخري النحاة عن القول بجواز تقديم الفاعل على فعله، نجدها تكمن في تقسيم جمهورهم الجملة إلى قسمين: اسمية وفعلية، وجعلوهما نمطين تقاس بهما كل التعابير وأنماط التراكيب اللغوية المختلفة، وما خرج عن دائرة هذين النمطين رُدّ بالتقدير أو التأويل، ومرجع ذلك قائم على مراعاة نوع الكلمة المصدَّرة، فإن كانت الكلمة التي في صدر التركيب(فعلاً) فالجملة فعلية، وإن كانت

---

(١) *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة (٥)،١/٤٨. وقالوا أيضاً: لا يجتمع عاملان على معمول واحد، ينظر: *الإنصاف*، مسألة(٢٣)، ١/١٨٧.

(٢) ينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/١٥١، *همع الهوامع*،٢/٢٥٤، *ارتشاف الضرب*،٢/١٨٠، *شرح التسهيل*،٢/١٠٨، *شرح المفصل*،١/٧٤.

(٣) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة(٧٠) ٢/٥٠٦، مسألة(١١١)،٢/٧٦٣.

الكلمة(اسماً) فالجملة معها اسمية[1]، كما فصلنا في مبحث سابق. ووفقاً لذلك جعلوا الجملة(جاء محمدٌ) جملة فعلية، والجملة (محمدٌ جاء) جملة اسمية، بناء على الكلمة المصدَّرة، فاختلف نوعا الجملة وإن كانا جميعاً يفيدان الشيء نفسه، وهو نسبة المجيء إلى محمد، فكانت الأولى: (جاء محمدٌ) على التركيب الأصل، وكانت الجملة الثانية(محمدٌ جاء) محولة عن الأصل بالتقديم لغاية دلالية، فكلاهما من وجهة نظر بنيوية، فيما نرى، جملة فعلية، لاحتواء كل منهما على فعل تصدر الجملة أو لم يتصدرها (جاء محمدٌ، أو محمدٌ جاء)، اتساقاً مع المنظور الدلالي الذي يعتمد على تحقيق المعنى، وهو منظور علماء المعاني الذين يحتكمون إلى المسند في تحديد نوع الجملة كما بينا سابقاً[2]. بل هو مذهب أهل الكوفة الذين يرون أن(محمد) في كلتا الجملتين هو الفاعل تقدم أو تأخر، وما التقديم إلا لغرض يريده المتكلم في معنى الجملة وليس في مبناها الشكلي الظاهر، يقول عبد الفتاح الحموز: " ومذهب الكوفيين في هذه المسألة يدل على أنهم يحترمون ظاهر النص وأنهم لا يلجئون إلى التقدير، أو التأويل بلا داعٍ، أو محوجٍ، كما يدعو إليه الوصفيون المعاصرون"[3]. وهو رأي قد أخذ به المنهج الدلالي

---

(١) See: **Mohammad A. Mohammad**, 1999, *Word order, Agreement and pronominalization in standard and Palestinian Arabic*, John Benjamins publishing company, Amsterdam, Philadelphia, p.50.

(٢) لقد كتب أحد الباحثين مقالة علمية بين فيها جدل علماء اللغة المحدثين العرب في تصنيف الجملة التي قدم فيها الفاعل على فعله في الاسمية أو الفعلة وفقاً لأسس بنيوية يستقونها من علماء النحو أو دلالية يستشفونها من أقوال عبدالقاهر الجرجاني من علماء المعاني. (ينظر: **صَلاح الدين الزعبَلاوي**، (١٤١١هـ ،١٩٩١)،" *الجملة الفعلية والجملة الإسْمية*"، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد ٤٢،٤٣، السنة ١١، كانون الثاني ونيسان "يناير وابريل"، رجب وشوال).

(٣) **عبدالفتاح الحموز**، (١٤١٨ هـ،١٩٩٧م)، *الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر*، دار عمار: الأردن،ط.(١) ،ص١٦٢.

الحديث في دراسة الجملة إذ به تتحقق الفائدة من التركيب، وتظهر حكمة المعنى ؛ يقول إبراهيم السامرائي : " أثبت النحاة الأوائل أن الجملة الفعلية ما بدئت بفعل بخلاف الاسمية التي تبدأ بالاسم. وقد أدى هذا إلى أن تكون(يكتب محمدٌ) غير(محمدٌ يكتب) فالأولى فعلية، والثانية اسمية، والدارسون محمولون على القول بهذا العلم النحوي مع إدراكهم أن الجملتين أمر واحد، وليس بينهما إلا التقديم والتأخير"(١). وهذا توجيه مبني على استشعار المعاني وتلمس الفائدة(٢)، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة، كما نص علماء أصول النحو(٣).

وقد كان لتحديد الجملة على أساس الكلمة المصدَّرة عدد من النتائج التي كانت سبباً في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن تقبلها(٤). كما أن لهذا التحديد أثره في جملة هذا الباب، إذ إن النحاة نصوا على أن الفاعل إذا تقدم فهو مبتدأ والجملة معه اسمية لا فعلية، إلا أن قاعدتهم هذه قد اصطدمت بعدد من الجملِ التي صُدِّرت باسم غير أنهم أدرجوها في الفعلية، ومن ذلك أنهم عدوا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ

(١) **إبراهيم السامرائي**، (١٤٠٤هـ،١٩٨٤م)، *"هل من نحو جديد"*، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الثالث، العدد الأول، ذو القعدة، اغسطس، ص٥٧.

(٢) ينظر: *الخصائص*، ٣٣/١، *الإيضاح في علل النحو*، ص٦٥،٦٩،٧٠.

(٣) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة (٣٣)، ٢٥٩/١.

(٤) لقد قامت الباحثة بدراسة عدد من الجمل التي أدرجت في الفعلية أو الاسمية بناء على الكلمة المصدّرة دون أن تقبل خصائصها.(ينظر: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل. دراسة تركيبية دلالية*. كما أن الباحثة تناولت طرفاً منه في فصل سابق من هذا البحث).

(٥) التوبة: ٦.

ٱنشَقَّتْ ﴾[1]، جملاً فعلية وإن كانت الكلمة المصدرة اسماً، وحجتهم في هذا أن الجملتين صدرتا بأدوات جزم، وهي مما تختص بالدخول على الفعل، فيجب أن يُفسَّر ما بعدها على الفعلية، فذهبوا إلى أن(أحدٌ) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور بعده، والتقدير فيه: إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك[2]. وقالوا إن (السماءُ) في الآية الثانية فاعل لفعل محذوف أيضاً يفسره المذكور بعده، والتقدير فيه: إذا انشقت السماءُ انشقت[3]. ولعمري لست أدري ما المعنى الذي يجنيه السامع من هذا التقدير إلا الاهتمام بالشكل ومقتضيات صنعة النحو دون المضمون، ولو أنهم عدوا(أحدٌ، والسماءُ) فاعلين مقدمين للفعل المذكور بعدهما لكان هذا التوجيه أدنى إلى الفهم اللغوي وأقرب إلى تصور دلالة التركيب، فضلاً عن أن التوجيه التحليلي وفق ما قالوا به فيه تكلف تقدير، وأن توجيه التركيب على أن فيه فاعل مقدم على الفعل المذكور بعده ليس فيه تقدير وتكلف تأويل، "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[4] كما قال أصوليو النحو، وقالوا: "الأصل عدم التقدير"[5]. كما أن فيما قال به النحاة قولاً بإضمار فعل، والإضمار، كما نص أصوليو النحو، خلاف الأصل[6]، وقالوا: "متى

---

(١) الانشقاق: ١.

(٢) ينظر: *شرح المفصل*،٩/١٠، الإنصاف، مسألة (٨٥)، *تفسير الفخر الرازي*،١٥/٢٢٧، *الجامع لأحكام القرآن*،٨/٧٦، *شرح التسهيل*،٢/١٠٧، *ارتشاف الضرب*،١/١١٤، *شرح ابن عقيل*،١/٤٧٤، *همع الهوامع*،٤/٣٢٤، ١/٣٨، ٣/١٨١، *شرح التصريح على التوضيح*،١/٢٧٤، *حاشية الصبان*،٢/٤٥.

(٣) ينظر: *ارتشاف الضرب*،٣/١١٤، *شرح ابن عقيل*،١/٤٧٤، *همع الهوامع*،٣/١٨١.

(٤) الإنصاف: مسألة (٣٠)،١/٢٤٩.

(٥) *شرح الرضي على الكافية*،١/٣٠٣.

(٦) السابق.

أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى"[1]. وبناء على ذلك، فإن البحث عن فعلٍ مضمرٍ يعمل في الاسم المرفوع ويفسّره الفعل المذكور بعده، فيه إضمار وتقدير، وهما خلاف الأصل، ومناقض لما نصوا عليه. أمّا إعراب الاسم المرفوع في الجملة فاعلاً للفعل المذكور بعده فليس فيه إضمار ولا تقدير، وهو الأصل، وما جاء على الأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل[2]. فضلاً عن أن تقدير فعل للاسم المرفوع يفسره المذكور بعده يؤدي إلى إيجاد فعلين أحدهما يعمل في الاسم الظاهر والآخر يعمل في ضميره، مما ينجم عنه إيجاد جملتين من غير مسوغ سوى الاتساق مع قاعدة: أن الفاعل لا يتقدم على عامله، مع أن الجملتين، مع ما فيهما من تكلف تقدير وإضمار، تؤديان دلالة جملة واحدة. وفي المقابل نجد أن حمل الجملة على أن فيها فاعلاً مقدماً، يقود إلى أن يكون المعنى المراد عُبِّر عنه بجملة واحدة. وقد نص أصوليو النحو على أنه: " متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة"[3]. علاوة على ذلك فإن تقدير فعلٍ عامل في الاسم المرفوع في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[4]، تقديره: (إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره)، يؤدي إلى إعمال أداة الشرط في فعلين، من غير رابط بينهما بالعطف أو غيره، قبل الجواب، ولم يقل أحد من النحاة بجواز ذلك. علاوة على أن تأويل الجملة والبحث فيها عن محذوف مقدر يؤدي إلى تعقد دلالتها، ويعجبني أن أنقل ما قاله إبراهيم السامرائي في هذا الصدد، إذ

---

(١) *البحر المحيط*، ١/١٥٩.

(٢) *الإنصاف*: مسألة (٤٠)، ١/٣٠٠.

(٣) *الإنصاف*: مسألة (٣٤)، ١/٢٦٤.

(٤) التوبة: ٦.

قال: "ولو أنهم جعلوا الجملة الفعلية ما كان فيها(المسند) فعلاً حيثما كان موضعه لتخلصوا من هذه الأشتات الملفقة التي أفقدت النحو طبيعته اللغوية"[1].

وبإنعام النظر في مسألة تقدم الفاعل، نجد أن النحاة تعددت آراؤهم في توجيه رفع (محمد) في: محمد جاء، فذهب جمهور البصريين إلى أنه مبتدأ والجملة بعده خبر له، وذهب الأخفش في أحد رأييه إلى أنه فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده[2]، وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل للفعل المذكور بعده. فلما اختلفت الآراء وتعددت في توجيه الاسم المرفوع(محمد) وعامل رفعه بطل الجزم بأن الاسم المتصدر مبتدأ، واحتمل أن يكون فاعلاً تقدم على عامله؛ لأن الشيء إذا كان يحتمل وجوهاً متعددة من الاحتمالات بطُل الاحتجاج به، فلا يكون حجة، كما نص أصوليو النحو[3]. ونميل من هذه الآراء إلى ما ذهب إليه الكوفيين في أن المتقدم هو الفاعل من غير حاجة إلى تقدير ضمير مستتر يكون فاعلاً للفعل وما يؤدي إلى تحميل الجملة الواحدة ما لا تحتمل فتغدو جملتين، وأن الجملة الثانية منهما تكون خبراً عن المبتدأ المتقدم وفق ما ارتضاه المذهب البصري للفاعل المتقدم. يقول إبراهيم السامرائي: " ولنسمِّ هذا الاسم المتصل بالفعل شكلاً ومعنى(فاعلاً) وتنتهي أسطورة المبتدأ والخبر الجملة. وما معنى الضمير المستتر(وجوباً)؟ تشعر أنهم محرجون فاخترعوا هذه الكلمة ليسدوا الطريق

---

(١) *"هل من (نحو) جديد"*، ص٥٩.

(٢) ينظر: *ارتشاف الضرب*،٢/١٨١.

(٣) *الإنصاف*، مسألة (١٠٤)،٢/٧٢٦.

على المعترض عليهم. والمستتر وجوباً ضربٌ من الخيال أقيم عليه هيكل نحوي ما زال الدارسون يثقون به"(١). ويعقب شاهر الحسن على هذه المسألة، فيقول: " وخلاصة القول فإنه يجدر بعلماء اللغة العربية أن يعيدوا النظر في بعض المفاهيم النحوية ومنها مفهوم الفاعل على وجه الخصوص ... ولعل التقدم الذي واكب الدراسات اللغوية الحديثة يحفز علماء العربية على مجاراته لتحديث بعض جوانب النحو العربية بما يضمن الانسجام بين المبنى والمعنى"(٢).

ومن يدرس مجمل أقوال النحاة السابقة في أوجه عدم جواز تقدم الفاعل على فعله، يجد أن جلها تقوم على فائدة واحدة وهي أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فكرهوا تقديم الفاعل عليه، كما يكرهون تقديم آخر الشيء على أوله، ولست أدري كيف يمكن تسويغ هذا وقد أجاز النحاة(الفصل بين الفعل وفاعله)(٣)، كأن يفصل بينهما بالمفعول، نحو: ضرب عمراً زيدٌ. بل ربما يكون الفصل بين الفعل وفاعله فصلاً واجباً، كأن يكون المفعول ضميراً، نحو: ضربني زيدٌ، أو أن يكون الفاعل محصوراً، نحو: إنما ضرب عمراً زيدٌ، أو ما ضرب عمراً إلا زيدٌ(٤). فلو كان الفاعل مع الفعل كالشيء الواحد لما جاز أو وجب الفصل بينهما هنا، فلما جاز للفاعل الفصل عن الفعل لم يكن هو والفعل كالشيء الواحد، ومن ثم أمكن القول

---

(١) *"هل من (نحو) جديد"*، ص٥٨.

(٢) **شاهر الحسن**، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، *علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، الأردن،ط.(١)، ص١٤٩.

(٣) ينظر: *شرح الرضي على الكافية*،١/١٩٢، *ارتشاف الضرب*،٢/٢٧٧، *شرح التصريح على التوضيح*،١/٢٨٣، *همع الهوامع*،٢/٢٥٩، *حاشية الصبان*،٢/٥٢.

(٤) ينظر: السابق.

أنه يجوز أن يتقدم الفعل أو يتأخر عنه حسبما تقتضيه غاية المتكلم ومراد فكره.

كما أنهم احتجوا لعدم تقدم الفاعل على فعله وأنهما كالشيء الواحد، أنهم الحقوا الفعل علامة لتأنيث الفاعل في قولهم: قامتْ هندٌ. نقول رداً على هذا أن العرب ألحقت التاء الفعل وليس فاعله مؤنثاً، فقالوا: قامتْ الرجال، وجاء في الذكر الحكيم: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾[1]. كما خلى الفعل من التاء مع الفاعل المؤنث وذلك فيما حكى سيبويه: (قال فلانة)[2]. كما قالوا: جاء الزينبات، وقد ورد في الذكر الحكيم: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾[3]. وقد تأولوا هذا وتكلفوا تخريجه ولسنا بصدد تفصيل القول فيه[4]. فلما كانت التاء تلحق الفعل وفاعله مذكر، أو تحذف منه وفاعله مؤنث كان في هذا ما يشير إلى أن التاء تلحق الفعل في لغة وتحذف في لغة أخرى، ومن ثم ليس في هذا دليل على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد إذا أُنِّث الفعل لتأنيث فاعله. علاوة على ذلك أن التاء قد ألحقت بالحروف إذا جاء بعدها مؤنث، فقالوا: ثمّت، ولاتَ، ورُبَّت هندٍ[5]. ولم يقل أحدٌ بأن هذه الحروف وما بعدها كالشيء

---

(١) الروم: ١.

(٢) *الكتاب*، ١/٤٥.

(٣) يوسف: ٣٠.

(٤) ينظر: *الكتاب*، ١/٤٥، شرح *المفصل*، ٥/٩٢، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/١١١، شرح *التسهيل*، ٢/١١١، شرح *ابن عقيل*، ١/٤٨٢، شرح *التصريح على التوضيح*، ١/٢٧٩، *حاشية الصبان*، ٢/٥٤.

(٥) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/٩٧، شرح *المفصل*، ٨/٢٩، مغني اللبيب، ١/٢٣١، ٤١٩، *همع الهوامع*، ٤/١٧٢.

الواحد.

ومن ذلك أنهم احتجوا بأنهم ألحقوا الفعل علامة لتصغير الفاعل، نحو: ما أميلح عمراً!. فدل أنهما كالشيء الواحد. فنقول رداً على هذه الحجة إن هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في باب التعجب، وهي مسألة طويلة[1]، ويهمنا من هذه المسألة حجة الكوفيين التي رَدّوا بها على البصريين، فقالوا: إن (أفعل) في التعجب اسم حملاً على(أفعل) في التفضيل، لاشتراكهما في التفضيل والمبالغة واستدلوا على اسميته بأنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء. وبناء على ذلك فإن التصغير الذي جعلوه حجة لهم فيما يقولون، لم يدخل على (أميلح) لتصغير الفاعل، وما يؤدي إلى القول أنهما كالشيء الواحد، إنما دخل لشبهه بأفعل التفضيل، وهي اسم، ولهذه المشابهة الدلالية بينهما، جاز(ما أُحيسن زيداً، وما أميلح غزلانا)، فحملوا(أفعل منك) (وهو أفعلُ القوم) على قولهم(ما أفعله) فجاز فيهما ما جاز فيه[2]. كما قال الكوفيون أيضاً في أوجه التصغير أن التصغير دخل التعجب في هذه الصيغة لأنه ألزم طريقة واحده، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها[3].

---

(١) لقد تتبعت الباحثة تفاصيل هذه المسألة في كتابها المنشور: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل*، الفصل الثاني.

(٢) ينظر: *الأصول في النحو*،١/١٠٠، *الإنصاف*، ١/١٤١، **الصيمري**، *التبصرة والتذكرة*، تحقيق: فتحي علي الدين، جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي وتحقيق التراث،مكة المكرمة، ط.(١) ١/٢٧٢، *البسيط في شرح الجمل*،١/١٨٠، شرح *التسهيل*،٣/٤٠، *الأشباه والنظائر*،٢/١٦٠.

(٣) ينظر: الإنصاف، مسألة (١٥)، ١/١٤٢.

ومن احتجاجهم أيضاً بأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فيما ألمحنا سابقاً، أنهم جعلوا(حبّذا) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل. ولا يخفى أن هذا القول يعد أحد الآراء في حبذا، وقد ردّه آخرون بأن (حبذا) كلها فعل وما بعدها فاعل ومن ثم فلا تلازم بين الفعل والفاعل على هذا الرأي، ويرى آخرون أيضاً أن (حبَّ) و(ذا) رُكّبا مع بعضهما، وصارا اسماً واحداً، محله الرفع على الابتداء[1]. فخرج هذا الرأي عن القول بفعلية(حبذا)، وما يؤدي إلى القول بتلازم الفعل والفاعل فيها وأنهما كالشيء الواحد. فلما اختلفت الآراء في(حبذا) بطُل الاحتجاج بها على تلازم الفعل والفاعل في كلمة واحدة؛ لأن الشيء إذا احتمل وجوهاً متعددة من الاحتمالات بَطُل الاحتجاج به، فلا يكون فيه حجة، كما نص علماء أصول النحو[2].

ومن ينظر في مسألة الخلاف في تقدم الفاعل، يجد أن من أساسات الخلاف بين المذهبين يكمن في التثنية والجمع، فقد أجاز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، على أن الفاعل تقدم على عامله، ومنعه البصريون، وأن الجائز عندهم: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، على أن الفعل يعمل في

---

(١) ينظر: *المقتضب*، ٢/١٤٥، شرح *المفصل*،٧/١٣٩، **أبو علي الفارسي**، *المسائل المشكلة (البغداديات)*، تحقيق: صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني: بغداد، ص٢٠١،٢٠٤، شرح *الرضي على الكافية*،٤/٢٥٦، **ابن خروف الأشبيلي**، (١٤١٩هـ)، شرح *جمل الزجاجي*، تحقيق: سلوى عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط.(١)،٢/٥٩٩، شرح *التسهيل*،٣/٢٣، *همع الهوامع*،٥/٤٦. وقد فصلت الباحثة هذه المسألة في كتابها: *أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبية دلالية*.

(٢) ينظر: *ارتشاف الضرب*،٢/١٨١.

ضمير التثنية والجمع، وأن الاسم قبلهما مبتدأ والجملة بعده خبر له، وقاعدتهم في ذلك أن الفاعل لا يتقدم على معموله، وأن الفعل لا يرفع فاعلين. ونرى أن ما ورد عن البصريين في هذه المسألة يحتاج إلى وقفة مناقشة لأوجه عدة:

أحدها: لقد ارتضى جمهور البصريين ما يسمى بلغة أكلوني البراغيث، وهي لغة قد حكى بعض النحويين كثرتها وقيل إنها لغة طيء، وقيل لغة أزد شنوءة، وكان ابن مالك يسميها لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة)[1]، ومن ينظر في هذه اللغة يجد أن للفعل فاعلين؛ أحدهما اسم ظاهر والآخر مضمر، نحو: قاما الزيدان، قاموا الزيدون. وقد سعى البصريون إلى توجيهها توجيهاً يقتضي ألا يكون للفعل فاعلان، ليتسق مع قاعدتهم، فذهبوا إلى أن الاسم الظاهر هو الفاعل وأن (ألف التثنية، وواو الجمع) علامتان تدلان على الفاعل نحو تاء التأنيث في: قامتْ هندٌ، التي تعد علامة لتأنيث الفاعل[2]. وهو تخريج يقتضي أن يكون(ألف الاثنين، وواو الجماعة) حرفين لا اسمين. ولست أدري لِمَ ارتضى البصريون هذا

---

(١) ينظر: شرح *المفصل*،٨٧/٣، **ابن الناظم**، شرح *ألفية ابن مالك*، ص٢٢١، شرح *التسهيل*،١١٦/٢، **المرادي**، *توضيح المقاصد والمسالك*، تحقيق: عبد الرحمن سليمان–ط.(٢)، مكتبة الكليات الأزهرية في الأزهر،٦/٢. وهذه اللغة وردت في حديث رسول الله، إذ قال:"يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم، وهو أعلم بكم، فيقول: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون". *صحيح البخاري*،(٢٠٠٨م، ١٤٢٩هـ)، مراجعة: علي قب، هشام البخاري، المكتبة العصرية:صيدا، بيروت، ٢٣١٨/٤.

(٢) ينظر: السابق.

التوجيه في (لغة أكلوني البراغيث) ولم يرتضوه في (الزيدان قاما، والزيدون قاموا) فلو أنهم ذهبوا إلى أن(ألف الاثنين، وواو الجماعة) علامتا تثنية وجمع[1]، وأن (الزيدان) فاعل مقدم للعناية والاهتمام، لكان هذا التوظيف أدنى إلى الفهم الدلالي للتركيب اللغوي، وكان حريٌّ به أن يجنّبنا مشقة تفسير التركيب الواحد بتركيبين مختلفين إزاء توجيه الفاعل المقدم بأنه مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبر له.

الثاني: لقد ذهب أحد النحاة إلى جواز عمل الفعل بفاعلين؛ في نحو: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، كما يرد في لغة: أكلوني البراغيث، فيسند الفعل إلى الضمير والاسم الظاهر معاً، وحجتهم في ذلك أن العقل لا يمنع من ذلك لاتحاد الفاعلين في المعنى[2]. وبناء على هذا الرأي، فإنه لما كان الاسم الظاهر في المثال السابق يتفق مع ضمير التثنية والجمع في معنى الفاعلية، ولما كان الضميران في الجملتين: الزيدان قاما، الزيدون قاموا، يحتلان موقع الفاعلية عند البصريين، فإن في ذلك ما يسوّغ توجيه(الزيدان) في: الزيدان قاما، على الفاعلية ولوكان مقدماً على فعله، لاتحاد الاسم الظاهر مع الضمير في المعنى.

الثالث: لقد استشعر النحاة أن المقدم في(زيدٌ قام) هو الفاعل في المعنى، وإن منعوا تقديمه وجعلوه في حال تقديمه مبتدأً لا فاعلاً، وخير ما يصور هذا الاستشعار ما نص عليه ابن يعيش في هذا الصدد، فقال: "... وذلك نحو: قام زيدٌ وسيقوم زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ. فزيد في جميع هذه الصور فاعل من

---

(١) وهذا يتسق مع رأي فريق من النحاة، ينظر: شرح *المفصل*،٣/٨٧.

(٢) ينظر: *حاشية الصبان*،٢/٤٨.

حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً"(١).

حاولنا فيما سبق، أن نعتمد مسلكاً بيِّناً في دراسة مسألة (تقديم الفاعل)، محاولين المزج بين المنهج البنيوي والدلالي معاً، وليس المنهج البنيوي وحده كما فعل متأخرو البصريين. والذي نرتضيه في: زيدٌ قام، أن الجملة الأصل هي: قام زيدٌ، وقد تقدم الفاعل لغرضٍ في نفس المتكلم، وهو ما عبر عنه سيبويه، مقدم للعناية والاهتمام، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته(٢). ولئن قيل بأن الفعل في (زيدٌ قام) عامل في ضمير الاسم المقدم ولا يعمل الفعل في فاعلين، نقول إننا لا نختلف كثيراً عن هذا الذي قالوه وإن كنا نختلف معهم في التوجيه، فنرى أن الفاعل إذا تقدم لغرض التوكيد فلابد أن يؤكد مرة أخرى بالضمير، ويجوز إظهار الضمير بعد الفعل المسند إلى فاعل مفرد(مذكراً أو مؤنثاً)، نحو: هندٌ قرأتْ الكتابَ، هندٌ قرأتْ هي الكتاب. ويجب إظهاره بعد الفعل المسند إلى المثنى والجمع، المذكر والمؤنث، أو المسند إلى ضمير المخاطبة، نحو: الولدان حضرا، الهندات يحضرن، الأولاد يحضرون، الطالبتان حضرتا، أنتِ تكتبين. فيكون الاسم المتقدم عندئذ هو الفاعل، ويكون الضمير بعد الفعل؛ ألف الاثنين، واو الجماعة، نون النسوة، ياء المخاطبة، توكيداً. مثل ذلك مثل توكيدك الفاعل الضمير المستتر في قولك: (اسكت) فتقول: اسكت أنت، فتكون (أنت)

---

(١) شرح *المفصل*، ١/٧٤.

(٢) ينظر: **أبو حيان**، *البحر المحيط*، دار الفكر: بيروت، لبنان،١/٤٢، ٤٣.

توكيداً للفاعل المضمر في(اسكت)، ولا يكون هذا التوجيه مخالفاً للقاعدة النحوية (لا يجتمع فاعلان لفعل واحد)، فإذا تقدم الفاعل اقتضت طبيعة اللغة أن يعد المسند إليه المتقدم (فاعلاً)، ويعد الضمير الذي بعد الفعل مؤكِّداً للمقَّدم. ومثل ذلك يقال في جملة: أكلوني البراغيث، التي يتوالي فيها لفظان بعد فعل يصلح كل منهما أن يكون فاعلاً للفعل، نحو: وأسروا النجوى، حضرا الطالبان، فيجعل أحدهما فاعلاً والآخر مؤكداً له، فإذا تقدم الاسم الظاهر: الولدان حضرا، كان فاعلاً مقدماً، وبقي الآخر مؤكِّداً له. وليس في هذا اعتراض إلا الخروج على القاعدة النحوية التي تنص على أنه لا يجوز أن يؤكَّد الظاهر بمضمر[1]. إلا أن مخالفة القاعدة يسوِّغها المعنى الظاهر للتركيب، فضلاً عن أن الضمير أصلاً جاء ليسد مسد الاسم الظاهر، فكأن الأصل في الجملة: حضر الولدان الولدان، وفي حال التقديم: الولدان حضر الولدان، فتعرب(الولدان) في التركيب الأول توكيداً لفظياً للفاعل، وفي الثاني هي بمثابة توكيد للفاعل المقدم[2]، يقول خليل عمايرة في هذا الصدد: "ولا نرى أن اختلاف المبنى عند استبدال الضمير بالاسم، وهو جائز في العربية بل من عناصر قوتها، ينقص كونها توكيداً

---

(١) شرح *المفصل*،٣/٤١، ٤٣.

(٢) وهو رأي قد اتكأت فيه الباحثة على ما تعلمته من أستاذها خليل عمايره. ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها–ص٩٤. **خليل عمايره**(١٩٨٢م) ، *" رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر"*، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثامن،المجلد الثاني، ص٦٧. **خليل عمايره**(١٤٠٩هـ،١٩٨٩م). ، *آراء في الضمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث"* ، دار البشير: عمّان،ط.(١)

وإن لم يتفق مع القواعد النحوية"[1].

وقد أدرك علماء المعاني، وهم حذاق البحث في الدلالة، أن المقدَّم في هذه المسألة هو الفاعل، فقال عبدالقاهر الجرجاني: "فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيدٌ قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل"[2]. وبهذا قال الفخر الرازي[3]. وجعلوا هذه المسألة من قبيل تقديم المسند إليه على المسند(الفعل)، وبنوا كلامهم على أن الجملة هنا جملة فعلية، فالمسند هوالفعل، والمسند إليه هو الفاعل، فإن قُدِّم المسند إليه على المسند(الفعل)، فالمتقدم هو الفاعل[4]. ثم بحث العلماء في أغراض تقديم المسند إليه (الفاعل) على المسند(الفعل)، وبنوا هذه الأغراض على أن المقدَّم هو الفاعل، ولو كان المقدم(مبتدأ) لما كان ثمة أغراض يستشفها العلماء من النصوص؛ لأن التقديم فيه يكون على الأصل، وما كان على الأصل عُفي من المطالبة بالدليل[5]، وخرج عن عهدة النظر في الغاية أو

---

(١) ينظر: *"رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر"*، ص٦٧.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٩٩.

(٣) ينظر: *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣٠٧.

(٤) قد يعترض معترض بأن علماء المعاني نصوا على أن المقدم على الفعل في هذه المسألة مبتدأ لا فاعل. والباحثة على علمٍ بأن علماء المعاني كانوا في الأصل نحاة ومنهجهم منهج المدرسة النحوية الأولى، البصرية، إلا أن نصوصهم تؤكد اهتمامهم بالدلالة، وتبين التفاتهم إلى أن الدلالة تقتضي كون المقدم فاعلاً في المعنى، وأن الجملة فعلية لا اسمية.

(٥) ينظر: *الانصاف*، م(٤٠)، ١/٣٠٠.

الغرض. ودليل ذلك أن أرباب المعاني كانوا إذا وقفوا على أغراض التقديم، قالوا في تقديم المسند إليه (المبتدأ) أنه تقديم على الأصل ولا مقتضى للعدول عنه[1]. وفي المقابل أطالوا الحديث في تقديم المسند إليه(الفاعل) على فعله، وعددوا أغراضه ودلائله، فقال عبدالقاهر: "فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرًّى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه. وإذا كان كذلك فإذا قلت "عبدُ الله" فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فلقد علم ما جئت به، وقد وطّأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقَبِله قبول المتهيء له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق"[2]. ثم فصَّل الدلاليون العرب في أن تغيير الترتيب يأتي اقتضاء للمعاني التي يقصدها المتكلم، ونبهوا على أن قولك: قد ركب، يخالف معناه قولك: هو قد ركب؛ لأن الأول يكون في سياق الإخبار المجرد، والثاني في سياق تحقيق وتأكيد معنى قد خالط السامع شك فيه. ومثل ذلك فإن الدلالة تختلف في قولك: أتانا والشمس قد طلعت، عنها في قولك: أتانا وقد طلعت الشمس، فاقتضى الاختلاف في الدلالة التغيير في ترتيب التركيب، قال عبدالقاهر: "أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنساناً فقلت: أتانا والشمس قد طلعت، كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول: أتانا وقد طلعت

(١) ينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/٥٠، *مفتاح العلوم*، ص١٩٤، *تلخيص المفتاح*، ص٦٤، *الطراز*،٣/١٤٩.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص١٠٢.

الشمس"[1].

ويظهر أن هذا هو مذهب الدلاليين من علماء المعاني بعد عبدالقاهر، وقد ظهر للسكاكي رأي، قد تفرّد فيه[2]، يخالف مذهب جمهورهم، ومن يدرس رأيه هذا دراسة متأنية، يجد أنه يوجه مسألة الاسم المقدم على الفعل توجيهين، وعليهما يبني أقواله في أغراض كل تركيب وغاياته، وهما:

التوجيه الأول: يوجه الاسم المتقدم توجيهاً يقوم على أن في التركيب تقديماً وتأخيراً، وذلك في نحو: أنا عرفتُ، وأنت عرفتَ، ويعد الأصل في الجملة هو: عرفتُ أنا، وعرفتَ أنت، فـ(أنا، وأنت) ضمائر تحتل محل توكيد الضمير المتصل بالفعل وهو تاء الفاعل، فإن قدم على المسند(الفعل) في نحو: أنا عرفتُ، فيكون توكيداً مقدماً وهو فاعل في المعنى مقدم على الفعل، وجعل غاية التقديم فيه هو التقديم للاختصاص.

التوجيه الثاني: ولا يجريه على التقديم والتأخير، وذلك في نحو: أنا عرفتُ، أنتَ عرفت، بناء على أنه لا يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخراً، فيرى أن(أنا، أنت) مقدم على الأصل، فهما مبتدآن، والجملة بعدهما خبر لهما، وجعل في هذا قولك: زيد قام، عبد الله خرج. ونص على أن الغاية في تركيب هذه الأساليب هو تقوية الحكم.

ومذهب السكاكي هذا يحتاج إلى إعادة نظر، لأمرين:

الأول: أنه حصر مسألة التقديم والتأخير في أمثلة القسم الأول، ثم أقامها على تخيل أصلٍ مفترض تقوم عليه تراكيبها الجملية، فيرى أن الأصل

(١) السابق، ص١٠٥.

(٢) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٢١.

التركيبي لقولك: (أنا عرفتُ)، هو: (عرفتُ أنا). ويظهر أن القول بالأصل الافتراضي هنا ناجم عن الأخذ بالمنهج التعليمي في النحو الذي سار عليه النحاة العرب. وتوجيه الجملة وفق مقتضيات النحو التعليمي قد يكون مقبولاً إذا لم يخرج عن كونه افتراضاً للتعليم فحسب، إلا إننا يجب أن نتجنب اعتبار الاحتكام إلى الأصل في دراسة التراكيب هو المعيار الذي تحلل به الجمل وتدرس طرائق تركيبها، إذ إنه توجه درسي لا يستسيغه الاستعمال اللغوي في تنوع التراكيب لتنوع الأغراض والمعاني، وقد عبر عبدالقاهر الجرجاني عن ذلك بوضوح، فقال: " وجملة الأمر أنه لايكون ترتيب في شئ حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة وإن لم يقدم فيه ما قّدم ولم يؤخر ما أخِّر وبدئ بالذي ثُنيَ به أو ثني بالذي ثلث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة"[1]. ويعجبني أن أنقل هنا ما قاله محمد أبو موسى في تعليقه على مذهب السكاكي السابق، إذ قال: "وهذا يتجافى في تقديرنا مع نظرة اللغة ويسر أدائها لمعانيها ولا نعتقد أن هناك متكلماً يفكر في الصياغة هذا التفكير، ويفترض أن: (أنا قمت) أصلها: قمت أنا، ثم يخالف هذا الأصل ليفيد معنى الاختصاص، فإذا لم ينشغل ذهن المتكلم بهذا الغرض قلنا إن عبارته لا تفيد ما تفيده عبارة غيره، لا نعتقد أن متكلماً صاحب سليقة في اللغة يفعل هذا، لأن أحوال الصياغة وما فيها من دقائق عجيبة وخفية إن هي إلا استجابات تلقائية لخواطر المتكلم ومقاصده مادام صحيح الطبع سديد التفكير... وهذا ومثله في تقديرنا أثر من آثار الظروف المحيطة بالسكاكي، ومن في مثل حاله من علماء المسلمين، فقد كانوا يكتبون لغير أصحاب اللغة، كانوا يكتبون لبيئاتهم ومجتمعاتهم، وكانت هذه المجتمعات تنطق اللغة العربية في ضوء القواعد أي أن لسانهم كان يمضي في النطق على

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٢٧٨.

أساس القاعدة لا على أساس الفكرة، ومن هنا نشأت أمثال هذه الملحوظات"[١]. بمعنى أنهم كانوا يسوقون هذه الملاحظات في إطار المنهج التعليمي في النحو لا المنهج الدلالي الذي ينظر إلى اختلاف التراكيب باختلاف دلالات المتكلمين وخلجات نفوسهم.

الثاني: جعل السكاكي المقدم(أنا) في: (أنا عرفت) توكيداً لـ(تاء) الفاعل، ومنع تقديم الفاعل اللفظي، وأشار إلى أن المقدم هو الفاعل في المعنى؛ لأنه في معنى الفاعل الأصلي وهو (تاء الفاعل) المتصلة بالفعل، ولست أدري على أيِّ القواعد احتكم السكاكي فأجاز تقديم التابع (التوكيد) على متبوعه، ولم يجز تقدم الفاعل على فعله، وقد علّق القزويني في إيضاحه على هذا أحسن تعليق، فقال: "إذ الفاعل وتأكيده سواء في امتناع التقديم ما دام الفاعل فاعلاً والتأكيد تأكيداً، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر"[٢]، ويعجبني ما علق به محمد عبد المنعم خفاجي على كلام القزويني السابق، إذ قال: "بل امتناع تقديم التابع أولى من امتناع تقديم الفاعل اللفظي لأن فيه تقديمه على المتبوع وعلى العامل، أما الفاعل اللفظي إذا قدم ففيه تقديمه على العامل فقط"[٣].

وقد أسهب علماء المعاني القول في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، ونبهوا إلى شرف النظم فيه، وعظم التفاوت والتباين بين التقديم وخلافه، وما فيه من دلائل ترقى إلى مرتبة الإعجاز، مع تنبيههم إلى ضرورة النظر في مزايا التقديم والتدبر في محاسنه وأغراضه، فكان البحث في هذه الأغراض

---

(١) *خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني*، ص٢٣٠، ٣٢١.

(٢)*الإيضاح*، ٦٧/٢.

(٣)ينظر: *هامش الإيضاح*،٦٧/٢، تعليق المحقق: محمد عبد المنعم خفاجة.

هو مفاد مادتهم ومناط علمهم في المعاني، فبحثوا في أغراض تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المثبت، وجعلوه في غرضين:

الأول: الاختصاص، وهو قسم جلي لا يشكل، كما نص الجرجاني، وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له وتزعم أنه فاعله دون آخر، ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدّعي الانفراد بذلك، وتزيل الاشتباه فيه وتردّ على من زعم أن ذلك كان من غيرك أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت، وقد جعلوا منه قولهم في المثل: (أتُعْلِمَني بِضَبٍّ **أنا** حَرشْتُه)[1] ومنه قوله تعالى: (**ومِنْ أهلِ المدينةِ مَرَدُوا على النفاقِ لا تعلَمُهُم، نحن نعلَمُهُم**)[2]؛ أي لا يعلمهم إلا نحن ولا يطلع على أسراراهم غيرنا لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم[3].

الثاني: تقوية الحكم، وهو مفيد في المقامات التي تدعو إلى التوكيد والتقرير مثل مواجهة الشك في نفس المخاطب والرغبة في إقناعه، وهذا القسم لا يكون القصد فيه أن الفاعل قد فعل فعلاً دون أحدٍ، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك، لذا يبتدأ

---

(١) **أبو هلال العسكري**، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، *جمهرة الأمثال*، تحقيق: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط.(١)، ١/٦٦.

(٢) التوبة: ١٠١.

(٣) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٩٦، *الكشاف*، ٢/٢١١، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣٠٨، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص٥٠، *الطراز*، ٣/١٥١، *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٢/٥٦، *تلخيص المفتاح*، ص٦٥، شروح *التلخيص*، ١/٤٠٨. وقد خالف السكاكي مذهب الجمهور هذا، وقد قدمنا ما يفسر مذهبه في صفحة سابقة من هذا المبحث.

بذكره أولاً قبل الفعل، لكي يتباعد عن الشبهة ويمتنع من الإنكار، أو من أن يُظَن به الغلط أو التزيد. ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء. والمتكلم لا يريد من هذا الكلام أن يزعم أنه ليس ههنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره ولا أن يعرِّض بإنسان فيحطه عنه ويجعله لا يعطي كما يعطي، ولكنه يريد أن يحقق إلى السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه. وقد عرض علماء المعاني صوراً عديدة لهذا الضرب، وفسروا المعاني التي تنجم عن تقديم المسند إليه في معرض تقوية الحكم وتأكيده وإزالة الشك عنه، وعرضوا للمقامات التي يحصل فيها هذا المعنى، ونصوا على أنه يأتي في: (1)

- **ما اعترض عليه شك**، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(2)، وقد نزل هذا في فريق من اليهود غيَّروا التوراة وكتبوا كتاباً بدَّلوا فيه صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أخذت قُريضة ما كتبوه فخلطوه بالكتاب، وهم في هذا يعلمون(3). فورد هذا الأسلوب بتقديم المسند إليه لتأكيد أنهم كاذبون، قال عبد القاهر في تفسير التقديم في هذا المقام: "والكاذب ولاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب وإذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب"(4)، فجاء التقديم في الآية الكريمة لغرض تأكيد كذبهم.

---

(1) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٠١، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص٥٠، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣٠٨، *الطراز*،٣/١٥١، *المفتاح*، ص٢٢٢، *تلخيص المفتاح*، ص٦٥، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/٥٧.

(2) آل عمران: ٧٨.

(3) ينظر: *الكشاف*،١/٤٣٨.

(4) *دلائل الإعجاز*، ص١٠٣.

- **وفي مقام تكذيب المدعي**، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾(١)، فالتقديم في: (وهم قد خرجوا به) بمعنى أنهم دخلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا له: آمنا، فأخبره الله تعالى بشأنهم وأنهم يخرجون من مجلسك كما دخلوا إليه لم يتعلق بهم شيء من الإيمان، فدخلوا كافرين وخرجوا كافرين(٢). فكان تقديم المسند إليه(هم) في هذا المقام لتأكيد نفاقهم، وفيه ما يؤكد كفرهم ويرد إيمانهم.

- ومن مقاماته، **ما يكون فيه الخبر مخالفاً لمقتضى الدليل**، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾(٣). ففي هذه الآية نفى عز وجل عنهم خصائص الإلهية بنفي كونهم خالقين وأنهم أحياء لا يموتون(٤)، فاقتضى المراد تقديم الفاعل(هم) لتأكيد المعنى.

- **وفي مقام الاستغراب**، نحو قولهم: ألا تعجب من فلان يدّعي العظيم وهو يعيا باليسير، ويزعم أنه شجاع، وهو يفزع من أي شيء؛ فقدم(المسند إليه) في قوله: (وهو يعيا) (وهو يفزع) لتأكيد نفي أنه يفعل ما يحسن فعله ويُستعظم، رغم ما يدعيه من قدرته على فعل ذلك، فهو يعيا عن فعل اليسير وإن ادّعي فعل العظيم، وهو أمر مستغرب.

- **وفي مقام الوعد والضمان**، كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر "لأن من شأن من تعِدُهُ وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد"(٥).

---

(١) المائدة: ٦١.

(٢) ينظر: *الكشاف*،١/٦٢٦، *دلائل الإعجاز*، ص١٠١.

(٣) النحل: ٢٠.

(٤) ينظر: *الكشاف*، ٢/٤٠٥.

(٥) *دلائل الإعجاز*، ص١٠٣، الإيضاح،٢/٥٨.

- **وفي المدح والافتخار**، كقولك: أنت تعطي الجزيل، "لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويباعدهم من الشبهة، وكذلك المفتخر"[1]، ومن شواهدهم في التقديم الذي يرد في سياق المدح، قول الشاعر:[2]

هُمَا يَلْبسان المجد أحْسَن لِبْسةٍ شحيحان ما اسْطاعا عليه كلاهما

قوله: هما يلبسان المجد، جاء على طريقة تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي؛ لأن الأسلوب في سياق مديح، ومعاني المديح تحتاج إلى تقرير وتقوية لتأنس بها النفس، يقول عبد القاهر: "لا شبهة في أنه لم يرد أن يقصر هذه الصفة عليهما ولكن نبه لهما قبل الحديث عنهما"[3].

ومما جاء مقدماً في سياق الفخر قول طرفة:[4]

نحنُ في المشتاةِ ندعو الجَفْلى لا ترى الآدبَ فينا ينتَقِر

والآدب هو صاحب المأدبة، والجفلى هي دعوة العامة، والنقرى: دعوة الخاصة[5]. فالشاعر يفتخر بأنه من بيت كرم، وأنه إذا دعا إلى مأدبة لا يخص دعوته الخاصة من الناس فحسب وإنما يشمل العامة أيضاً، ولما كان البيت في سياق الفخر أكد الشاعر هذا المعنى فعمد إلى تقديم الضمير الفاعل فقال: (نحن...ندعو) ليؤكد الفخر ويمنع السامعين من الشك فيما يفتخر

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص١٠٤، الإيضاح،٢/٥٨.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص١٠١.

(٣) السابق.

(٤) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٠٤، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/٨٥، **أبو الفرج الأصفهاني**(١٩٥٧م)، (١٩٥٥)، *الأغاني*، دار مكتبة الحياة، دار الفكر:بيروت،ط.(٢)، ٧/٥.

(٥) ينظر: *لسان العرب مادة* (نقر)،٥/٢٣٠.

ويباعدهم من الشبهة، ولو أن الشاعر لم يرم إلى هذا المعنى لم يأتِ البيت على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم، وقد علّق عبدالقاهر على هذا، فقال: "فإذا أخبرت الخروج مثلاً عن رجلٍ من عادته أن يخرج في كل غداة قلت: قد خرج. ولم تحتج إلى أن تقول: هو قد خرج، ذاك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه"[1].

ووفقاً لما سبق، نجد أن علماء المعاني قد اهتموا بالغايات والأغراض التي تنجم عن اختلاف الترتيب في التراكيب، انطلاقاً من أن اختلاف المقاصد في النفوس يتبعها اختلاف في نظم الجمل. وقد بينا آراءهم في تقديم المسند إليه وهو معرفة فيما ظهر في الأمثلة التي نقلنا عنهم في الصفحات السابقة، وهنا نعرض لآرائهم في تقديم المسند إليه النكرة على المسند الفعل، فإن الدلالة التي ألمح إليها علماء المعاني في التقديم هنا لا تختلف عنها في تقديم المسند إليه المعرفة سوى أن النكرة قد يراد بها الجنس وقد يراد بها العدد، وأن فائدة تقديم النكرة للاختصاص أو للتأكيد إلى أحد هذه الأمرين: الجنس أو العدد، يتبين حسبما يقتضيه المقام ويحدده السياق وقرائن الأحوال. فتقول: رجلٌ جاءني، وتقصد أنه رجل من جنس الرجال لا امرأة. وتقول: رجل جاءني، وتقصد العدد أي رجل لا رجلان أو ثلاثة، والمعوّل في ذلك على السياق، قال عبد القاهر في هذا الصدد: "أنه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ"[2].

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص١٠٤.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص١١١.

فتقديم النكرة على المسند الفعلي عند عبد القاهر يفيد **التخصيص أو تقوية الحكم وتأكيده** بناء على مقامات الكلام وأحواله وما يقتضيه الذوق في الاستعمال العربي الصحيح[1]. أما السكاكي فإن تقديم النكرة عنده يفيد الاختصاص مطلقاً بشرط ألا يمنع من التخصيص مانع، فذهب إلى أن: رجل جاءني، يفيد الاختصاص، أما تقديم النكرة في(شرٌ أهر ذا ناب)[2] فيفيد تقوية الحكم لا التخصيص لأنه قد منع من التخصيص مانع، وهذا يخالف رأي جمهور علماء المعاني من أن التقديم فيه للاختصاص، وفي هذا مناقشة طويلة بينهم ليس مجالها هنا[3].

ومما تناوله علماء المعاني في مسألة تقديم المسند إليه على المسند(الفعل)، كلمتان التزمتا التقديم في التراكيب البليغة فيما أريد بهما الكناية من غير تعريض، وهاتان هما: مثل وغير، ومعنى أن تريد بهما الكناية من غير تعريض أنك حين تقول: مثلُك لا يبخلُ، تكون قد استعملت كلمة(مثل) كناية عن الشخص الذي تخاطبه لأنك تريد: أنت لا تبخل، فلفظ(مثل) مراد به الضمير الذي أضيف إليه، ودلالته عليه دلالة التزامية، ولهذا كان كناية، إذ لا يقصد فيه بـ(مثل) إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل،

---

(١) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٠٨، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣١٣، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/٦٤.

(٢) ينظر: **أبو الفضل الميداني**، (١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م)، *مجمع الأمثال*، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية: صيدا بيروت، المثل رقم(١٩٩٤)، ص٣٧٠.

(٣) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٢٤، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/٦٥، *دلائل الإعجاز*، ص١١٠،١١١، *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*،١/٢٤٣.

ولكون المعنى على هذا قال المتنبي :[1]

ولم أقـل مثلـك أعني بـــه   سـواك يافـرداً بلا مُشبــه

وقـد أورد علمـاء المعـاني عـدداً مـن النـصوص الـتي يتقـدم فيهـا المـسند إليه(مثل ، أو غير) على المسند ، وما يظهر في التقديم من معنى الاهتمام بالمقدم والعناية به في سياق مدحه والاعتزاز به. ومن ذلك قول المتنبي[2] :

مثلُـك يثنـي الحُزْنَ عن صوبه   ويَستردُّ الدَّمْعَ عن غَرْبِـه

فكنى المتنبي في هذا البيت عن الممدوح وهو عضد الدولة ، وقد كان يعزيـه في فقـد عمتـه ، فقـال : أنـت قـادر علـى أن تكـف الحـزن بـصبرك وعزيمتك ، وأن تتجلد فلا تدع النفس تبلغ مداها في أساها وحزنها ، وقادر علـى أن تـسترد الـدمع عـن جريانـه. ولم يقـصد الـشاعر في قولـه(مثلـك) أن يعرِّض بإنسان آخر ليس على صفة المخاطب الممدوح في الصبر والثبات. إنما كان تقدم(مثل) لازماً لزوماً بلاغياً أو كما قال عبد القاهر(كاللازم) ليفيد مع الكناية المبالغة في التوكيد وتقوية معنى المدح.

ومثـل هـذا قـول النـاس : مثلُـك رعـى الحـق والحرمـة[3]، وكـذا قـول القبعثري للحجاج لما توعده بقوله : "لأحملنك على الأدهم" يريد القيد ،

---

(١) ينظر: *ديوان المتنبي*، (١٤١٨هـ،١٩٩٧م)، ضبط: كمال طالب، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان،ط.(١)، ٢٢٤/١، *دلائل الإعجاز*، ص١٠٦، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٧٣/٢، *شروح التلخيص*،٤٢٤/١.

(٢) صوبه: انصبابه وتدفقه، والغرب: المحاجر مما يجري فيه الدمع. ينظر: مادة (غرب) لسان العرب،٦٤٧/١.(ينظر: *ديوان المتنبي*، ضبط: كمال طالب،٢٢٤/١، *دلائل الإعجاز*، ص١٠٦، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣١١، *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٧٣/٢).

(٣) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٠٧، *الإيضاح*، ٧٢/٢، *نهاية الإيجاز*، ص٣١١، *الطراز*،١٥١/٣، *مفتاح العلوم*، ص٢٢٤، *تلخيص المفتاح*، ص٦٧.

فقال على سبيل المغالطة: مثلُ الأمير حمل على الأدهم والأشهب[1] ولا يقصد بـ(مثل) في هذه الأمثلة سوى الإنسان الذي أضيف إليه، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصفة كان من مقتضى القياس وموجب العُرْف والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل.

ومما جاء فيه لفظ "غير" مقدماً على سبيل الكناية عما أضيفت إليه، قول أبي تمام: [2]

وغيري يأكل المعروفَ سحتاً … وتشحبُ عنده بيضُ الأيادي

فلم يرد أبو تمام بـ(غير) شخصاً آخر مغايراً له هو الذي يصنع ذلك بل أراد الكناية عن نفسه، وأنه لا يفعل ما ذكر، وكان قد وشي به واشٍ إلى وزير المعتصم فزعم أن أبا تمام قد هجاه، وكانت للوزير أيادٍ بيض على أبي تمام، فقال مدافعاً وراداً لتلك الوشاية: كيف أهجوك وقد غمرني معروفك؛ لو فعلت لكنت آكلاً له حراماً وأنا لا آكل المعروف حراماً. فقد أراد بقوله: (غيري يأكل) الكناية عن نفسه لا تعريضاً بغيره.

ومثل ذلك قول المتنبي[3]:

غيري بأكثرِ هذا الناسِ ينخدعُ … إنْ قاتلوا جَبُنوا أو حدثوا شجعُوا

أراد: أنه لا ينخدع، ولم يقصد التعريض بشخص آخر يغر ويخدع.

---

(١) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٠٧، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٧٢/٢، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣١١، *الطراز*،١٥١/٣، *مفتاح العلوم*، ص٢٢٤، *تلخيص المفتاح*، ص٦٧.

(٢) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٠٧، *الإيضاح*،٧٢/٢.

(٣) ينظر: *ديوان المتنبي*، ٢٢٤/٢، *دلائل الإعجاز*، ص١٠٧، *الإيضاح*،٧٢/٢، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣١١.

وبناء على ما سبق نجد أن معنى(مثل ، غير) مقدماً غير معناهما مؤخراً في نحو: ينخدع غيري بأكثر هذا الناس ، ويأكل غيري المعروف سحتاً ، ورعى مثلك الحق والحرمة ، ويثني المزن مثلك. إذ إنهما إذا أُخِّرتا عن المسند جاء معناهما على الظاهر ، وكان في دلالتهما التعريض بآخر ، أما إن قدمتا فيخرج المعنى عن ظاهره إلى تقوية الحكم وتأكيده ، وهو خروج تقتضيه الدلالة ويتطلبه المقام.

يتضح فيما سبق ، مذاهب العلماء في خصوصيات التراكيب ودلائلها عند تقديم المسند إليه على المسند الفعلي ، وهي آراء مختلفة ومناهج متباينة ؛ فمنها ما يهتم ببناء التركيب ، ومنها ما يهتم بدلائله ، ومنها ما ينظر إلى أن نظم التراكيب على خصوصية ما وترتيبٍ معين إنما كان تابعاً لمراد المعاني في الصدور وترتبها في النفوس.

التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية في حال النفي والاستفهام(*):

١. النفـي:

النفي باب من أبواب المعنى يعمد إليه المتكلم لنقل التركيب اللغوي المثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني موجب إلى معنى يخالفه وهو النفي، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك.

ومـن ينظـر في كتـب النحـو العربـي لا يجـد للنفـي بابـاً مـستقلاً، ويجـد الباحث أن عناصر النفي موزعة في أبواب مختلفة تلحق كل منها بالباب الذي تترك على آخر الكلمة التي تليها حركة مشتركة مع بقية أدوات ذلك البـاب، ومرد ذلك إلى نظرية النحو الأولى وهي العامل؛ إذ إن العامـل مـؤثر وعامـل الحركات الإعرابية علـى أواخـر الكلـم في الجمـل، ومـن ثـم يجـد الباحـث في كتب النحو مثلاً(لا) و(ما) و(إنَّ) في المرفوعات أو في المنصوبات، فـإن جـاء الاسم بعد(لا) مثلاً منصوباً ألحقت(لا) بإنّ الـتي هـي لتوكيـد الإثبـات، وإن رُفِع ما بعدها أُلحقت(لا) بليس التي هي في باب(كان) وأخواتهـا، وأمـا(إنْ) فإنه يجد القول فيها في باب(إنّ) المشددة الـتي تخفـف فتشير أحيانـاً إلى معنـى النفي، وتلحق بليس التي في باب كان وأخواتهـا. وأمـا(مـا) فإنهـا إن دخلـت علـى اسـم فـأثّرت فيـه ونـصبته فهـي العاملـة الملحقـة بلـيس، وإن لم تـؤثر بقيت(ما) مهملة تميمية غير عاملة، أما إن دخلـت علـى الفعـل فهـي المهملـة

(*) وقد أفردنا النفي والاستفهام مع العناصر الإسنادية بمبحث مستقل لما كان لهما من اهتمام عند علماء العربية من النحاة والبلاغيين، كلٌّ حسب منهج دراسته: تركيبية أو دلالية. والاستفهام والنفي من أدوات المعاني التي لها أثرها الدلالي على الجملة سواء كانت على تركيبها الأصل أو تركيبها مع التقديم والتأخير. ولمّا كنا درسنا التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية في حال الإثبات رأينا أن نبحث في بنائها ودلالتها في حال النفي أو الاستفهام. وسنقتصر على دراستها مع العناصر الإسنادية دون غيرها طلباً للإفادة بالإيجاز.

ولا تجد عنها حديثاً في باب مستقل كما تجده في(لم، ولمّا، ولام الأمر) لما كان يجمع بينها في أنها جميعاً تترك السكون أثراً على الفعل المضارع، أو تبقيه بلا نون إن كان من الأفعال الخمسة.

ونحن في هذا المبحث لا نعنى بدراسة أدوات النفي في إطار العمل والعامل، وما تتركه أو لا تتركه من أثر إعرابي على الكلمة بعدها، إنما نرمي إلى دراستها وفق ما تتركه من أثر دلالي على الكلمة بعدها ومن ثَمَّ على الجملة كاملة، وهذا المنهج من الدراسة يقتضي دراسة أسلوب النفي في العربية جامعين فيه الأدوات التي تفيد معنى النفي في باب واحد بصرف النظر عن الحركة الإعرابية التي تقتضيها أداة النفي وما يؤدي إليه من توزعها في أبواب متفرقة من النحو العربي.

ولمّا كنا في موضعٍ سابق قد فصّلنا القول في الجمل الإسنادية العربية، وأن الجملة الإسنادية الفعلية الأصل ما تألفت من فعل وفاعل، وأن الجملة الإسنادية الاسمية الأصل ما تألفت من مبتدأ وخبر، وتناولنا أحوال هذه الجمل من حيث ترتيبها الأصل، وحالات جواز تقديم عنصر فيها على الآخر، وما يترتب على ذلك من تغيُّرٍ تركيبي ناجم عن تغيير دلالي يرومه المتكلم وتقصده النفس، وكانت دراستها هناك في حال الإيجاب، فإننا في هذا المبحث نتناول أحوال هذه الجمل من حيث النظم والترتيب في حال النفي(١).

---

(١) من المعلوم أن عناصر النفي تتباين فيما بينها باختلاف العناصر الإسنادية الداخلة عليها، فمنها ما يختص بالدخول على الاسم، ومنها ما يختص بالفعل، ومنها ما يشترك فيه الاسم والفعل. ولسنا معنيين في هذا المبحث بدراسة أحوال هذه الحروف وخصائص دخولها على التراكيب، وحالات المدخولة عليه نكرة أو معرفة، فعلاً ماضياً أو مضارعاً، ولا حالات عطفها أو تكرارها، أو تتبع إعمالها في لغة دون لغة، كما هو في إعمال (ما) في لغة الحجاز وإهمالها في لغة تميم، إذ إن تتبع هذه المسائل ميدان واسع لا يتسع المقام لحصره ويقتضي إفراده ببحث=

لقد فصَّل نحاة العربية القول في النفي وأدواته، وحدوا النفي بأنه نقيض الإيجاب؛ لإنه إكذابٌ له، لذا لزم أن يكون تركيب النفي موافقاً لتركيب الإيجاب وعلى لفظه، لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب[1]. وقد نص النحاة على تبدل دلالة الجملة عند دخول هذه الحروف عليها، فقال ابن السراج في باب المبتدأ والخبر: "فهذه الحروف تدخل على المبتدأ وخبره لمعانٍ فيها، ألا ترى أن قولك: عمروٌ منطلقٌ، كان خبراً موجباً فلما أدخلت عليه(ما) صار نفياً، وإنما نفيت(بما) ما أوجبه غيرك، حقه أن تأتي بالكلام على لفظه"[2].

ووفقاً لذلك فإن الجملة الخبرية المثبتة، إذا ما أراد المتكلم نفي الخبر عنها أدخل عليها أداة من أدوات النفي، ولسنا معنيين بتقسيمها تبعاً لاختلاف العنصر الإسنادي الداخلة عليه اسماً أو فعلاً، إذ الذي يعنينا هنا أن نتوقف عند هذه الأدوات في إطار المعنى الذي تتركه على العنصر الداخلة عليه فيما نص عليه علماء العربية وأربابها، ومن هذه الأدوات:

<u>ليس</u>: درس النحاة(ليس) في عدة مواضع؛ فذهب جمهور نحاة البصرة أنها أفعال ناقصة، ومنهم من عدها حرف عطف، وهم جمهور أهل الكوفة، ومنهم من عدها من أدوات الاستثناء. وفريق رابع عدها مهملة

=مستقل، فضلاً عن أن الاستطراد في هذا يعد حشواً يخل بمنهج الدراسة وينأى عن الغاية المرادة، فالذي يعنينا في هذا المبحث رصد أقوال العلماء في التحول التركيبي والدلالي الذي يطرأ على التراكيب الإسنادية عند دخول عناصر النفي عليها، فنقف على مقتضيات التحول مع النفي بعد أن وقفنا على خصائص ودلائل تركيبها وترتيبها وهي مجردة من المعاني الإضافية: النفي، والاستفهام.

(١)ينظر: شرح *المفصل*، ٨/١٠٧.

(٢) *الأصول*، ١/٦١.

تفيد النفي ليس غير، ولا عمل لها عند القائلين بهذا الرأي[1].

وأما من قال بأنها فعل، وهو مذهب الجمهور، فقد اعتمدوا في ذلك على الأدلة الآتية:

أولاً: اتصال الضمائر بها، نحو: لستُ، قال ابن السراج: "فأمَّا "ليس" فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، قولك: لسْتُ، كما تقول: ضربْتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسْنَ كضربْنَ، ولستنَّ كضربتُنَّ، وليسوا كضربوا"[2].

ثانياً: إنَّ آخرها مفتوح، كما في الأفعال الماضية، قال ابن يعيش: "ولأنَّ آخرها مفتوحٌ، كما في أواخر الأفعال الماضية"[3].

ثالثاً: إنَّ تاء التأنيث تلحقها ساكنة وصلاً ووقفاً، قال ابن يعيش: "وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً، نحو: ليست هند قائمة"[4].

رابعاً: جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، بالإضافة إلى جواز تقديم خبرها عليها عند البصريين[5].

أما ابن السراج وأبو عليٍّ الفارسي وابن شقيرٍ فقد ذهبوا إلى أنّ "ليس" حرف من حروف المعاني يفيد النفي، قال المرادي: "وذهب ابن السراج

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ٥٧/١، ٣٧/٢، ٣٤٧، ٢٢٣/٤، *الأصول في النحو*، ٩٣/١، *المقتضب*، ٨٧/٤، ١٩٠، ٤٠٦، شرح *المفصل*، ١١١/٧، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة(١٨)، *الجنى الداني*، ص٤٩٤، *رصف المباني*، ص٣٠٠، *مغني اللبيب*، ص٤٨٠، شرح *التصريح*، ١٨٦/١.

(٢) *الأصول في النحو*، ٨٢/١.

(٣) شرح *المفصل*، ١١١/٧.

(٤) السابق.

(٥) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة ١٨، ١٦٠/١.

والفارسي في أحد قوليه وابن شقير إلى أنَّها حرف"[1]. كما أدرج التنوخي(ليس) في حروف النفي فأشركها مع: لا، ما، إنْ، لم، لمَّا، لن[2].

ويظهر أن الذي جعل هؤلاء النحاة بدءاً بابن السراج يخرجون عن إجماع النحويين هو أنَّ أدلة الفعلية لا توجد في(ليس)، إذ إنَّها لا تشير إلى حدث مقترن بزمن، وإنّما تدل على ما تدل عليه "ما" من النفي، فقال العكبري: "أمَا "ليس" فمن البصريين من قال: هي حرف، وإنَّ الضمير اتصل بها لشبهها بالأفعال، كما اتصل الضمير بـ"ها" على لغة من قالها في التثنية(هاءا)، وفي الجمع(هاؤوا). وأبو عليٍّ يشير إليه في كتبه كثيراً، ويقوي ذلك أنَّها لا تدل على زمان، وأنَّها تنفي كما تنفي (ما)، وأنَّهم شبهوها بـ(ما) في إبطال عملها بدخول(إلا) على الخبر في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع فيهما"[3].

ويبدو أن الذي جعل جمهور النحاة يحكمون بفعلية(ليس) هو شبهها اللفظي بالأفعال الماضية، وإن كانت لا تحمل خصائص الفعل في دلالته على الحدث والزمن، فضلاً عن أنهم كانوا يدركون أن(ليس) غير متصرفة، ولا يدخلها ما يدخل الفعل كالجوازم و(قد) وحرفي الاستقبال. قال الزمخشري: "ومن خصائصه [الفعل] صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلتُ، ويفعلنْ،

---

(١) *الجنى الداني*، ص٤٩٤.

(٢)ينظر: *الأقصى القريب في علم البيان*، ص١١.

(٣)*اللباب في علل البناء والإعراب*،١/١٦٥.

وافعلي، وفعلتْ"[1]. ولا تنطبق هذه الخصائص على(ليس)، لذا تراجع فريق من النحاة عن القول بفعليتها بعد طول تأمل فيها، فقال السيوطي "وقال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية(ليس) تقليداً منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"[2].

ووفقاً لذلك فإننا نميل إلى مذهب من جعل(ليس) من حروف النفي، وأن وضعها في الأفعال إنما كان قياماً على شكلها البنيوي، كما بينا، واحتكاماً إلى نظرية العامل، حيث تعمل الرفع والنصب كالأفعال فجعلوها من أخوات(كان) مع أنها تدل على معنى مخالف لما تدل عليه كان وأخواتها، ولقد لاقى قول القائلين بحرفيتها قبولاً من منظور علم اللغة الحديث، يقول إبراهيم السامرائي: "وبسبب العمل الواحد، وهو عدم الاكتفاء بالمرفوع، أو قل: إن هذا المرفوع أو إنَّ هذه الأفعال جميعها مفتقرة إلى ما أسموه الخبر المنصوب، أقول بسبب من هذا كله ضموا مواد مختلفة في دلالتها إلى بعضها، وجعلوا من تلك الأشتات باباً واحداً سموه النواسخ، ...ويبدو أن الأولين كانوا في تردد بسبب هذه المسألة، فقد كانت عندهم مترددة بين الحرفية والفعلية، ...إن هؤلاء كانوا على حق في ترددهم حمل هذه المادة على سائر الأفعال التي أشبهت(كان) في العمل. ويحسن بنا في بحث هذه المادة أن نطالب بإبعادها من المكان حيث وضعها النحاة وجَعْلها في باب المواد التي تنفي"[3]. وقد ذهب خليل عمايره، رحمه الله، هذا

---

(١) *المفصل في علم اللغة*، ص٩٢٢.

(٢) *الأشباه والنظائر*،٣/٧٤.

(٣) *الفعل زمانه وأبنيته*، ص٦٤.

المذهب، فقال: "والذي نراه أن هذه اللفظة، بصرف النظر عما قيل في أصلها وفي اللغة التي انسلت منها إلى العربية، عنصر نفي ليس غير، ولا علاقة لها باسمية ولا بفعلية، فإن كان الاسم ما يشير إلى مسمى، والفعل ما يشير إلى حدث وزمن، فإن(ليس) دالٌّ يفتقر إلى مدلوله بين المسميات، ولا يشير إلى حدث ولا إلى زمن"(1).

فـ(ليس) أداة نفي تدخل على الجملة الخبرية المثبتة فتنقلها من معنى الإثبات إلى معنى النفي، وقد يزاد في الجملة عنصر آخر يفيد توكيداً للخبر المنفي، من نحو دخول الباء على الخبر، أو(مِنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾(2)، وقوله عز وجل: ﴿لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(3). أو يرد في الجملة تقديم وتأخير في العناصر الإسنادية مع النفي، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾(4)، وقد تدخل الهمزة على(ليس) فتمنح الجملة معانيَ مختلفة، والوقوف عند هذه الأطر المختلفة تحتاج إلى دراسة تحليلية تستجلي المزايا الدلالية لكل تركيب، وهو ما نسعى إليه في فصل قادم من هذا الكتاب إن شاء الله.

<u>ما</u>(5): تدخل(ما) على الجملة الاسمية والفعلية فتقوم بتحويلها من

---

(1) *في التحليل اللغوي*، ص156.

(2) الأحزاب: 32.

(3) آل عمران: 182.

(4) آل عمران: 75.

(5)ينظر: *الكتاب*، 1/57، 122- 4/221، *المقتضب*، 4/188، 1/48، *الأصول في النحو*، 2/210، شرح *المفصل*، 8/107، **الفراء**، *معاني القرآن*، 2/ 42، **شرح الكافية**، 1/292، 2/ 184، **ارتشاف الضرب**، 2/103، **الرماني**، (1407هـ-1986م)، *معاني الحروف*، تح:عبدالفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي:مكة المكرمة،ط.(2)، ص88، **الحسن بن القاسم المرادي**، (1993هـ-1973م)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة: بيروت، لبنان،ط.(1)،ط.(2) 1403هـ-1983م،ص322، مغني *اللبيب*، 2/ 483، شرح *التصريح*، 1/196.

الإثبات إلى معنى النفي، فإن دخلت على الاسم فإن بعض القبائل في الحجاز كانت تغير حركة الخبر كما تغيره عند دخول(ليس) عليها، في حين أهملت تميم هذه الحركة في لغتها. وقد عدّ سيبويه لغة تميم القياس في اللغة[1]. وألحق النحاة(ما) بـ(ليس) لتماثل حركة المسند التي تقتضيها(ما) وتلك التي تقتضيها(ليس). إلا أنهم لم يضعوها معها في باب واحد رغم اتحادهما في المعنى والأثر، فوضعوا(ليس) مع(كان، وصار، وأصبح، وأضحى، ومازال... الخ) في باب واحد مع اختلافها عنهم دلالة، كما بينا. وقد اشترط النحاة شروطاً لإعمال(ما) عمل(ليس)، وتحدثوا عن دخول حرف الجر(الباء) على خبرها كما تدخل على(ليس) ووضعوا لذلك شروطاً أيضاً، وهو ميدان ليس موضع البحث فيه هنا[2].

ولم يعتن النحاة كثيراً بدخول أداة النفي(ما) على الفعل لما لم يكن لها من أثر في تغيير الحركة الإعرابية على آخر الفعل المضارع الذي يليها. فتدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي وذات المضارع وليس منها إلا تحديد الزمن كما نص النحاة[3]، فهي عند جمهورهم لنفي الحال، قال سيبويه: "(ما) نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل"[4]،

---

(١)ينظر: *الكتاب*، ١/٥٧.

(٢) ينظر: *الكتاب*، ١/٥٧،١٢٢– ٤/٢٢١، المقتضب، ٤/١٨٨،١/٤٨، الأصول في النحو،٢/٢١٠، شرح *المفصل*،٨/١٠٧، **الفراء**، *معاني القرآن*،٢/٤٢، شرح *الكافية*،١/٢٩٢، ٢/١٨٤، *ارتشاف الضرب*،٢/١٠٣، **الرماني**، *معاني الحروف*،ص٨٨، *الجنى الداني*، ص٣٢٢، مغني *اللبيب*،٢/ ٤٨٣، شرح *التصريح*،١/١٩٦.

(٣) ينظر: *الكتاب*،٤/٢٢١، المقتضب، ٤/١٨٨، *المفصل في علم اللغة*، ص٣٦٤، شرح *المفصل*،٨/١٠٧، شرح *الكافية*، ٤/٢٨، *الجنى الداني*، ص٣٢٩، مغني *اللبيب*، ص٤٩٤.

(٤) *الكتاب*،٤/٢٢١.

وبمثل هذا قال المبرد: "... إنهم رأوها في معنى(ليس)، تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع"[1]، وقال ابن يعيش: "فأما(ما) فإنها تنفي ما في الحال فإذا قيل هو يفعل وتريد الحال فجوابه ونفيه ما يفعل وكذلك إذا قربه وقال لقد فعل فجوابه ونفيه ما فعل"[2]. ومن النحاة من يرى بأن(ما) تكون لنفي الحال والمستقبل، ومنهم من يرى أنها إذا دخلت على الفعل الماضي بقي على ما هو عليه، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال وعلى قلة للاستقبال[3].

والذي لا خلاف فيه بين النحاة أن(ما) تنفي الفعل الذي تدخل عليه، وهذا ما نراه، فهي أداة نفي تدخل على الاسم وعلى الفعل، فتقوم بتحويل معنى الإثبات فيهما إلى النفي.

لا :[4]

وهي تدخل على الاسم وعلى الفعل، وقد درسها النحاة في عددٍ من المواضع في مؤلفاتهم، ويرجع ذلك إلى تعدد الأنماط التي تأتي فيها(لا)، ولتنوع الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، فتارة يلحقونها بـ(ليس) وأخرى يلحقونها بـ(إنّ)، وثالثة تدخل على الفعل، ورابعة حرف جواب،

---

(١) المقتضب، ١٨٨/٤.

(٢) شرح *المفصل*، ١٠٧/٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني، ص٣٢٩.

(٤) ينظر: *الكتاب*، ٢٩٦/٢، المقتضب، ٤٧/١، *المفصل*، ص٣٦٤، شرح *المفصل*، ١٠٩/١ – ١٠٩/٨، **أبو علي القارسي**، (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م)، *التعليقة على كتاب سيبويه*، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة: القاهرة، ط.(١)، ١٨/٢، *معاني الحروف*، ص٨١، *الجنى الداني*، ص.٢٦، *رصف المباني*، ص٢٥٧، مغني *اللبيب*، ص٤٠٨.

وخامسة حرف مهمل، وسادسة حرف عطف. ومن يتأمل(لا) في هذه الأنماط المختلفة يجد أنها تؤدي دلالة واحدة لا غير، وهي النفي، ومن هنا نميل إلى رأي من يعدها في كل هذه الأنماط عنصر نفي ليس غير[١] سواء كان ما بعدها مفتوحاً أو مضموماً، وسواء اصطلح نحاة العربية على تسميتها(لا) العاملة عمل(ليس)، أو العاملة عمل(إنّ) النافية للجنس، أو العاطفة، أو الزائدة أو غير ذلك، وهو اختلاف مصطلحي ناجم عن تسويغ الحركة الإعرابية على الاسم بعدها وفقاً لمقتضيات العامل النحوي.

فهي عنصر نفي ينقل الجملة بعده من دلالة الإثبات إلى النفي ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم بعدها في تحديد ماهيتها، إنما اختلاف الحركة بعدها كان وفقاً لاختلاف لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها[٢]. ويؤيد ذلك اختلاف قراءة الآية الواحدة بين نصب الاسم ورفعه بعد(لا) في نحو قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[٣] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب بغير تنوين فيها كلها، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين[٤]، فلو كان رفع الاسم بعد(لا) في الآية يخالف دلالة نصب الاسم بعدها في قراءة أخرى، لأدى ذلك إلى اختلاف دلالة الآية باختلاف القرائتين، ولا خلاف

---

(١) اتفاقاً مع رأي خليل عمايره. ينظر: *في التحليل اللغوي*، ص١٦٧.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) البقرة: ٢٥٤.

(٤) ينظر: **أبو الخير محمد الدمشقي، ابن الجزري**، *النشر في القراءات العشر*، دار الكتاب العربي،٢/٢١١، **السمين الحلبي**، (١٤١٦هـ،١٩٩٥م)، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، إعداد: جمال طلبة، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان،الطبعة الأولى،١/٦١٣-٤٩٠، *البحر المحيط*،٢/٢٨٦.

في أن المعنى في القراءتين واحد، وهو النفي، ومن ثم دلّ على أن(لا) عنصر نفي ليس غير سواء كان ما بعدها مضموماً أو مفتوحاً، وأن اختلاف اصطلاحات(لا) ناجم عن محاولات النحاة تسويغ الحركة الإعرابية على الاسم بعدها وفق نظرية العامل والمعمول، ويؤيد ذلك أن النحاة واللغويين وأصحاب حجج القراءات عمدوا إلى تخريج مثل هذه الآية وفقاً لمقتضيات العمل والعامل، فذهبوا إلى أن(لا) في قراءة الرفع على وجهين: أظهرهما أن(لا) ملغاة وما بعدها رفع بالابتداء، والثاني: أن تكون(لا) عاملة عمل(ليس). وأما قراءة الفتح في الثلاثة فهي(لا) التي للتبرئة[1].

وتدخل(لا) على الفعل[2]، ولا تترك أثراً على آخره، وجمهور النحاة على أنها تدخل على الفعل الماضي والمضارع فتكون لنفي المستقبل، قال سيبويه: "(لا) نفي لقوله: يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل"[3]، وينفي بها الماضي في قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[4]. ومنهم من يرى أنها لنفي الحال ولنفي المستقبل. ونرى أن (لا) أداة لمطلق النفي، تدخل على الاسم والفعل فتنفيهما، وأن دلالتها على الحال أو الاستقبال يتجلّى من مقتضى السياق، أو من دخول عناصر في الجملة يتعين فيها زمن النفي أو حالته أو حصره أو غير ذلك.

---

(١) ينظر: *الدر المصون*،١/٤٩٠، *البحر المحيط*،٢/٩٥.

(٢) ينظر: *الكتاب*،٤/٢٢٢، *المقتضب*،١/٤٧، *المفصل في علوم اللغة*، ص٣٦٤، شرح *المفصل*،٨/١٠٨، شرح *الكافية*،٢/١٨٤، مغني *اللبيب*،١/٤١٢.

(٣) *الكتاب*،٤/٢٢٢.

(٤) القيامة: ٣١.

لات: [1]

أداة من أدوات النفي، تدخل الاسم لنفي الزمن في الجملة، ولسنا بصدد تفصيل القول في أصل هذه اللفظة ولا بصدد مناقشة أقوال النحاة فيها، ولا آرائهم في كونها كلمة أو أنها كلمتان، إذ إنه وقع خلافٌ بيِّنٌ فيها وقد كان مبنياً على اعتبارات بنيوية شكلية.

ويظهر جلياً أن تعدد مذاهب النحاة في(لات) ناجم عن اختلاف الحركة الإعرابية على الاسم بعدها؛ فتارة يكون منصوباً، ويخرِّجون حركة النصب على أنها خبر(لات) التي تعمل عمل(ليس)، أو أن الاسم المنصوب بعدها مفعول به لفعل محذوف. وتارة يكون ما بعدها مرفوعاً، وهو كما نص النحاة، رأي للأخفش، إذ يراه مبتدأ خبره محذوف، وهي ملغاة لا عمل لها. وتارة ثالثة يكون الاسم بعدها مجروراً ويخرجونه بأنه خفض على الإضافة، على رأي الفراء، مستدلاً بقول الشاعر[2]:

ولاتَ ساعةِ مندمِ

وقول الشاعر: [3]

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ١/٥٧، *المفصل في علوم اللغة*، ص١٠٣، شرح *المفصل*،٢/١١٦، *معاني الفراء*،١/٣٩٧، *أمالي ابن الحاجب*،١/٣٢٦، *البسيط في شرح الجمل*، ص٣٤٥، *الجنى الداني*، ص٤٨٥، *همع الهوامع*،٢/١٢٠، *ارتشاف الضرب*،٢/١١١، مغني *اللبيب*، ص٤١٩، شرح *التصريح*، ١/ ٢٠٠.

(٢) **الفراء**، *معاني القرآن*، ٢/٣٩٧. والبيت للقتال الكلابي، وقد ورد في *رصف المباني*، ص٢٦٣:

فلَمَّا علِمْتُ أنَّي قد قتلْتَه　　　نَدِمْتُ عليه، لات ساعةِ مندمِ

(٣) السابق،٢/٣٩٨.

طَلَبــوا صُلْحَنَــا ولات أوانٍ   فأجبــنا أنْ ليسَ حيــنَ بقــاءِ

ثم قال: "أقف على(لات) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء"(١).

فكانت توجيهاتهم قائمة على أسس شكلية ومعايير بنيوية، ونرى أن(لات) ما هي إلا حرف يدخل على الجملة لأداء معنى النفي، وأن اختلاف الحركات على الاسم بعدها قائم على الاستعمالات اللغوية المختلفة للقبائل، يقول خليل عمايره في(لات): "وهذا يشير إلى أن الحركة الإعرابية ليست بذات قيمة دلالية في هذا التركيب وأن القيمة الدلالية لـ(لات) التي تنقل التركيب الجملي من الإثبات إلى النفي. ولعل ورود الحركات المختلفة على آخر الاسم الذي يليها أمر يرجع إلى لهجات القبائل قديماً"(٢).

إنْ: (٣)

وهي أداة تفيد النفي تدخل على الاسم وعلى الفعل، وقد اختلف نحاة العربية في أصلها إذا دخلت على الاسم، ولسنا معنيين بتتبع آرائهم في هذا، إذ إننا نعنى هنا بالقيمة الدلالية التي تؤديها(إنْ) في التركيب الداخلة عليه.

ومن المواضع التي جاءت فيه (إنْ) على معنى النفي قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾(٥) وقوله

---

(١) السابق.

(٢) *في التحليل اللغوي*، ص١٧٤.

(٣) ينظر: *الكتاب*،١٥٢/٣، *المقتضب*، ٣٦٢/٢،٥٠/١، *المفصل في علم اللغة*، ص٣٦٥، شرح *المفصل*،١١٢/٨، *الجنى الداني*، ص٢٠٩، *رصف المباني*، ص١٠٧، *معاني الحروف*، ص ٧٤، شرح *التصريح*،٢٠١/١، مغني *اللبيب*، ص٤١.

(٤) الملك: ٢٠.

(٥) المجادلة: ٢.

تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾[4]، وقوله: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[5]، وقوله: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ﴾[6]، وقوله: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[7]. وقد ذهب بعضهم إلى أن (إنْ) النافية لا تأتي إلا وبعدها (إلا) كهذه الآيات، أو(لمّا) المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[8].

واختلف النحاة في عملها إذا دخلت على الجملة الاسمية، فقد أعملها الكسائي والمبرد عمل(ليس) وحجتهم في ذلك قراءة سعيد بن جبير ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عباداً أمثالَكم﴾[9]، بنصب (عباداً) و(أمثالكم). وهي عند سيبويه والفراء ومن تبعهما غير عاملة.

والذي نميل إليه أن(إنْ) أداة نفي على رأي سيبويه والفراء، تدخل على الجملة المثبتة فتحول معناها إلى النفي، وقد يرد معها (إلا) قبل الخبر فتكون

---

(١) الأنعام: ٥٧.

(٢) الكهف: ٥.

(٣) يَس: ٥٣.

(٤) الأنعام: ١١٦.

(٥) الأعراف: ١٨٨.

(٦) هود: ٨٨.

(٧) طه: ١٠٣.

(٨) الطارق:٤. وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة:(النشر في القراءات العشر٢/٣٩٩).

(٩) الأعراف: ١٩٤ ﴿إنَّ الذين تَدْعُونَ من دونِ الله عبادٌ أمثالُكُم﴾.وفي قراءة تخفيف (إنْ) ونصب (عباد)، ينظر: *البحر المحيط*،٤/٤٤٠.

لتوكيد النفي. أما إن ورد خبرها منصوباً فإننا نميل إلى الرأي الذي وجهها إليه خليل عمايره، إذ يقول: "أما إن جاء بعدها المبتدأ مرفوعاً والآخر منصوباً تارة ومرفوعاً أخرى، فإن ذلك يرجع إلى لهجات القبائل التي ترد عنها هذه الشواهد، وشواهد إعمالها قليلة، فلم ترد في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير السابقة، ووردت في بيتي شعر يُردَّدان كثيراً في كتب النحاة السابقين جلها، وهما قول الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحد إلا على أضعفِ المجانين[1]

وقول الشاعر[2]:

إنْ المرءُ ميتاً فانقضاءُ حياتِه ولكن بأن يقضى عليه فيخذلا "[3]

أما إن دخلت(إنْ) على الفعل، فقد جعلها النحاة من الحروف الهوامل كـ(ما)؛ لأنها لا تغير حركة المضارع بعدها، ومجراها مجرى(ما) أيضاً في نفي الحال عندهم، ومعظم الأمثلة التي ترد فيها(إنْ) مقترنة بإلا وتكون(إلا) لحصر الخبر مثبتاً فيما جاء بعدها بعد نفي كل صفة عنه إلا ما جاء فيه محصوراً بها.

لن: [4]

وقد درسها النحاة في نواصب الفعل المضارع لما تتركه في الفعل المضارع

---

(١) قائله مجهول: ينظر:شرح *الكافية*،٢/١٩٦، شرح *التسهيل*،١/١٥٠، ٣٧٥، *همع الهوامع*،٢/١١٦.

(٢) ينظر: شرح *التسهيل*،١/٣٧٦، *همع الهوامع*،٢/١١٦.

(٣)*في التحليل اللغوي*، ص١٧٦.

(٤)ينظر: *الكتاب*،١/١٣٥، المقتضب، ٤٧/١، **ابن السراج**، *الأصول*،٢/٢٠٦، شرح *المفصل*،٨/١١١، **الرماني**، *معاني الحروف*، ص١٠٠، *همع الهوامع*،٤/٩٣، *الجنى الداني*، ص ٢٧٠، مغني *اللبيب*، ص١/٤٦٤.

بعدها من أثر النصب، ونحن ندرسها هنا على أنها عنصر نفي يدخل الفعل فيحوِّل معنى الجملة من الإثبات إلى النفي، وقد نص نحاة العربية على أن معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل وأنها، كما نصوا، أبلغ في نفيه من(لا)؛ لأن (لا) تنفي يفعل إذا أريد به المستقبل، و(لن) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف وتقع جواباً لقول القائل: سيقوم زيد، وسوف يقوم زيد، ولذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة.

لم: [1]

وقد اختلف النحاة في أصلها التي تكوَّنت منه، فيرى بعض النحاة أن أصلها مكونة من اللام والميم، ويرى قسم آخر منهم أن أصلها(لا) ثم أبدلت الألف ميماً. وهي أداة تدخل على الفعل المضارع فتترك أثراً في المبنى وهو السكون(علامة الجزم) على آخره، وتترك على الفعل بعدها أثراً في المعنى، وقد نص النحاة على أنه يكون تارة متصلاً بالحال وأخرى منقطعاً وثالثة مستمراً، ويستشهدون للمتصل بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[2]. وللمنقطع بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[3]. وللمستمر بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[4].

---

(١)ينظر: *الكتاب*،١/١٣٥، ١٩٨،١١١/٣، المقتضب، ٤٦/١، *المفصل في علم اللغة*، ص٣٦٥، شرح *المفصل*،١٠٩/٨، شرح *الكافية*، ٢٩/٤، شرح *التصريح*،٢٤٧/١، مغني *اللبيب*،٤٥٤/١، *معاني الحروف*، ص١٠٠، *رصف المباني*، ص٢٨٠، *الجنى الداني*، ص٢٦٦.

(٢) مريم: ٤.

(٣) الإنسان: ١.

(٤) الإخلاص: ٣، ٤.

وقد نص جمهور النحاة على أن(لم) حرف جزم ونفي وقلب، تنفي المضارع وتجزمه وتقلبه إلى معنى الماضي على خلاف(إنْ) الشرطية التي تحوِّل الماضي إلى الاستقبال. وقد أورد لها النحاة استعمالات عربية يكون ما بعدها مرفوعاً ومنصوباً، ومما جاء منه مرفوعاً قول الشاعر:

لولا فوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُم　　يوم الصُّلَيفاء لم يوفُون بالجارِ[1]

وقيل بأن البيت ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

ومما جاء ما بعدها منصوباً ما زعمه اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: (ألمْ نشرحَ لكَ صدرَك) ، وقول الراجز:

في أيِّ يَوْمَـيَّ من الموتِ أفِـرّ　　أيومَ لمْ يُقْـدِرَ أمْ يـوم قُـدِرْ[2]

وقد عمل النحاة على تخريج هذين الشاهدين ليتفق مع قواعدهم التي وضعوها[3].

لمّا: [4]

رأى فريق من النحاة أن أصل هذه الأداة(لم) زيدت عليها(ما) فصارا بمعنى (إنْ) التي للجحد. ومنهم من فصَّل القول في فائدة هذه الزيادة على(لم)، فذهب إلى أنها(لم) زيدت فيها(ما) فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء، منها: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال، وأن منفيها لا يكون إلا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفي (لم)، تقول: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز: لمّا يكن.

---

(١) البيت بلا نسبة. ينظر: مغني *اللبيب*، ١/ ٤٥٤، *الجنى الداني*، ص٢٦٦.

(٢) قيل الرجز للحارث بن منذر الجرمي. ينظر: السابق.

(٣) السابق.

(٤) ينظر: *الكتاب*، ٤/٢٢٣، شرح *المفصل*، ٨/١١٠، شرح *التصريح*، ٢/٢٤٧، مغني *اللبيب*، ١/٤٥٧، *الجنى الداني*، ص٢٦٧ ، *معاني الحروف*، ص١٣٢.

ومنها أن منفي(لمّا) متوقع ثبوته، بخلاف منفي(لم)، فقوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾[1] معناه أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له مُتوقع.

وقد ذهب سيبويه إلى أن(لمَّا) بسيطة غير مركبة[2]، وهو رأي نميل إليه، إذ إننا نرى أنها أداة نفي قائمة برأسها، وضعت لتفيد معنى آخر غير المعنى الذي تفيده(لم)، وقد علّق السيرافي على كلام سيبويه في(لمّا)، فقال: "إذا سأل الإنسان عن فعل فاعل أو كان يتوقع أن يُخبَر به قيل له: قد فعل. وإذا كان المخبر مبتدئاً قلت: فعل فلان كذا. وإذا أردت أن تنفي والمحدّث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت: لمَّا يفعل؛ وهو نقيض قد فعل. وإذا ابتدأت قلت: لم يفعل"[3].



تلك كانت مناهج النحاة في دراسة أدوات النفي ودلائلها في الجملة وأثرها على ما بعدها، وفي مقابل منهج النحاة في دراسة وتحليل عناصر النفي يقابلنا **علماء المعاني** الذين كانت لهم أساليبهم في البحث عن أدوات النفي، وغايات دخولها التركيب، ودلائل تحوّل الجمل الإخبارية المثبتة من الإثبات إلى النفي، إلا أن دراستهم لها كانت تتجاوز عمل النحاة في البحث عن إعمالها أو إهمالها، أو البحث في الأثر الإعرابي الذي تتركه على الكلمة بعدها في إطار نظرية العمل والعامل، إلى النظر، وفق منهجهم

---

(١) ص: ٨

(٢) *الكتاب*، ٤/ ٢٢٣.

(٣) ينظر نص السيرافي في هامش الكتاب،٤/٢٢٣.

الدلالي، في معانيها في إطار تعلقها بالبلاغة وما يلحقها عند انتظامها في آيات القرآن الكريم من الأسرار القرآنية والمعاني الشرعية بحسب مواقعها ومواردها. فصنفوها حسب الأزمنة التي تدخل عليها، ونظروا في الأدوات التي تدخل على الفعل لنفي الزمن الماضي، نحو: (لَمْ، ولَمَّا)، وعقدوا مقارنة بين هاتين الأداتين، ورأوا أن(لَّما) مفارِقة لـ(لم) من وجهين:

(١) أن (لَّما) لنفي فعل معه قد، و(لم) لنفي فعل ليس معه (قد).

(٢) أن نفي(لَّما) أبلغ من نفي(لم)، لهذا فإنك تقول: ندم ولم ينفعه الندم؛ أي نفي ندمه. وتقول: ندم ولَّما ينفعه الندم أي إلى وقته، وذهب العلوي إلى أن السبب في ذلك أن(لَّما) أنفس في حروفها من(لم) فلا جرم حصلت المبالغة فيها من أجل ذلك(١).

وأما حرف النفي(ما)، فقد نصوا على أنها داخلة لنفي الحال، سواء كان دخولها على الفعل، أو على الاسم رافعة للخبر أو ناصبة له. وذهبوا إلى أن (ما)إذا وردت لنفي المستقبل فإنما هي على المجاز لا الحقيقة(٢).

أما حرفا النفي(لا، لن) فقد نص فريق منهم على أنهما موضوعان لنفي الأزمنة المستقبلة، فإن استعملا في غير ذلك فإنما يكون على جهة المجاز والاستعارة(٣). ولا يخفى أن علماء المعاني قد تقصوا ما قاله النحاة في هذه الحروف، معانيها واستعمالاتها، إلا أنهم توغلوا في معانيها وعلّقوها بالبلاغة، فعلى سبيل المثال نجد أنهم قد اتكؤوا على ما نص عليه النحاة من

---

(١) ينظر: *الطراز*،٢/١١٠.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

أن(لن) آكد من(لا) في نفي المستقبل، فعلّق العلوي على ما استقاه من كلام الزمخشري عن دلالة(لن، ولا)، فقال: "قال الزمخشري فيما عمله في مفصله: و(لن) للنفي لتأكيد ما يعطيه(لا) من نفي المستقبل، وأراد بما قاله أن(لن) في النفي مرشدة إلى التأكيد، وأن نفيها أبلغ من نفي(لا) ولهذا جاءت على أنها معطية لما أعطته(لا) مع زيادة بلاغة في تلك الفائدة التي أدتها (لا)"[(١)]. ثم زاد العلوي عما أخذه عن الزمخشري وتعمق في إيضاح الفرق الدلالي بين الأداتين(لن، ولا) فربطها بالنصوص القرآنية وما يكون فيها من أسرار بلاغية ولطائف دلالية، فذهب إلى أن(لا) في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[(٢)] جاءت لنفي الإدراك عن ذاته على جهة العموم في الأزمنة المستقبلة، فلما أراد المبالغة في النفي بأبلغ من ذلك قال جواباً لسؤال موسى حيث قال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾[(٣)] فأتى بالجواب على جهة المبالغة بقطع الرجاء وحسماً لمادة الطمع والتشويق إلى ذلك لأحد[(٤)].

كما بيَّن العلوي هذا المعنى من طريق ثان، وهو في قوله عز وجل: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[(٥)] ثم قال: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا﴾[(٦)] فجاء بالجواب ههنا بلا، فقارن

---

(١) السابق، ٢/١١١.

(٢) الأنعام : ١٠٣.

(٣) الأعراف :١٤٣.

(٤) ينظر: *الطراز*،٢/١١١.

(٥) الجمعة : ٦.

(٦) الجمعة : ٧ .

العلوي(لا) في هذه الآية بآية أخرى ورد النفي فيها بـ(لن)، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[1]، ثم قال في هذه الآية: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[2]، وعلّق العلوي على اختلاف الدلالة بين (لا، ولن) في الآيتين، فقال: "جاء في الأولى(بلا) وجاء في الثانية(بلن) لأنه لما لوحظ في الثانية معنى البلاغة من جهة أنه أكده، بلكم، على جهة الملك والاختصاص من بين سائر الناس ووصف الدار بكونها آخرةً مبالغةً في أمرها وإيضاحاً لشأنها، وقرره بقوله(عند الله) إيضاحاً للأمر أيضاً ثم قال(خالصة) يعني مختصين بها دون غيركم، وهكذا قوله(من دون الناس) فيه نهاية الاختصاص، فلما حصل تأكيد هذا الخطاب بهذه الأنواع من التوكيد، أتى بالنفي(بلن) لمّا بالغ في إتيانه بالغ في نفيه(بلن) وهذا كله دال على كونها موضوعة للمبالغة"[3]. ثم قال: "وقد بالغ في ما نفي(بلن) بأن أكّده بقوله(أبداً) وفي هذا أعظم دلالة على أن وضعها للمبالغة في النفي"[4].

وقد تعمّق علماء المعاني في البحث عن فائدة النفي ودلائلها على العناصر الإسنادية، وأن نفي المسند يقتضي دلالة تخالف نفي المسند إليه، فنص عبد القاهر، وتبعه العلماء بعده، على أنك إذا قلت: ما فعلتُ، "كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلتُ، كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنه مفعول. وتفسير ذلك أنك إذا قلت: ما ضربتُ زيداً، كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب أن يكون قد ضُرب، بل يجوز أن

(١) البقرة : ٩٤ .

(٢) البقرة :٩٥.

(٣) *الطراز*،١١١/٢.

(٤) السابق.

يكون قد ضربه غيرك وأن لا يكون قد ضُرِب أصلاً. وإذا قلت: ما أنا ضربتُ زيداً، لم تقله إلا وزيدٌ مضروب وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب. ومن أجل ذلك صح أن تقول: ما قلتُ هذا ولا قاله أحد من الناس وما ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي، ولا يصح ذلك في الوجه الآخر كأن تقول: ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس، وما أنا ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي، لأنه سيكون خلفاً من القول متناقضاً"[١].

ووفقاً لما سبق، نجد أن علماء المعاني قد تنبهوا إلى الفرق الدلالي بين نفي المسند الفعل ونفي المسند إليه الفاعل إذا تقدم على فعله، وأجمع جمهورهم على أن النفي إذا سبق المسند إليه(الفاعل) المقدم مضمراً كان أو مظهراً معرفاً أو منكراً أفاد الاختصاص[٢]، وجعلوا ما أجمعوا عليه قاعدة ثابتة لكل تركيب فعلي تقدم فيه الفاعل وكان مسبوقاً بنفي، وهي قاعدة، فيما نرى، لا تصح لهم في كل المواضع، فضلاً عن أن الأغراض البلاغية يجب ألا تخضع للتقعيد؛ لأن الألفاظ والتراكيب اللغوية وإن كانت أداة التعبير عما في النفس من معان إلا أنها يجب ألا تُتَّخذ وحدها وسيلة الكشف عن الأغراض والمقاصد البلاغية، إنما يجب أن يتضافر معها لإيضاح المعنى عدد من القرائن الأخرى سواء كانت معنوية أو لفظية أو مقالية حالية. ومن هنا فقد توقف محمد أبو موسى عند عدد من النصوص التي تجلّى فيها أن ما

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٩٧، ٩٨، وينظر: *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣٠٥، *الطراز*،٣/١٥١، *مقدمة شرح نهج البلاغة*، ص١٤٤.

(٢) وخالفهم السكاكي الذي اشترط لإفادة الاختصاص تقدير التأخير في الأصل، أي أن يكون: ما أنا قمت، أصلها: ما قمت أنا. وقد قدمنا سلفاً ردَّنا على مذهبه هذا مؤيدين وجهة نظر من كان له رأي حصيف في هذه المسألة من أبواب البلاغة. ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٢١، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/٦٤،٦٦، *دلائل الإعجاز*، ص٩٦، *الطراز*،٣/١٥١.

نص عليه القدماء في مثل هذا التركيب أنه للاختصاص، لا يكون عاماً مطلقاً في كل التراكيب المماثلة له، فقال: "والذي قاله عبد القاهر في هذا مع دقته التي أغرت الباحثين من بعده ليس عندنا على إطلاقه، وإنما هو أمر غالب لا لازم لأن المتكلم حين يسلط النفي على الفاعل لا يلزم منه ثبوت الفعل؛ لأن الفعل مسكوت عنه فيمكن أن يكون ثابتاً كما في أمثلة الاختصاص التي ذكرها عبد القاهر، وقد يكون غير ثابت كما في قولنا: ما أنا قلت هذا؛ أي هذا الذي تزعمون أنه قد قيل. نعم يمكنك في هذا المعنى أن تقول؛ ما قلت هذا، ولكنك قدمت الفاعل للاهتمام والرغبة في توكيد نفي الفعل عنه. وقد جاء هذا التركيب في القرآن الكريم من غير أن يكون دالاً على الاختصاص وذلك كقوله تعالى: ﴿لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ۞ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾[1]، فقوله (ولا هم ينصرون—ولا هم ينظرون)، قُدِّم فيه المسند إليه على الخبر الفعلي وهو مسبوق بحرف النفي ومع هذا يفيد التقديم التقوية فقط؛ لأن الاختصاص يعني أن غيرهم ينصر من عذاب الله وينظر حين تأتيه الساعة، وذلك لا يكون"[2].

ومن صور النفي التي تناولها علماء المعاني مع تقديم الفاعل، أن يكون النفي متأخراً عن المسند إليه، فذهبوا إلى أن الغرض منه تأكيد الحكم وتقويته[3]، وقد بيَّن عبد القاهر دلالة هذا النمط من التراكيب فقال: " فإذا قلت: أنت لا تحسن هذا، كان أشد لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول: لا

---

(١) الأنبياء: ٣٩، ٤٠.

(٢) *خصائص التراكيب*، ص٢٣٢.

(٣) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٠٦، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٥٩/٢، *الطراز*،١٥١/٣، *مفتاح العلوم*، ص٢٢١، *تلخيص المفتاح*، ص٦٥.

تحسن هذا، ويكون الكلام في الأول مع من هو أشد إعجاباً بنفسه وأعرض دعوى في أنه يحسن حتى أنك لو أتيت بأنت فيما بعد(تُحسن) فقلت: لا تحسن أنت، لم يكن له تلك القوة، وكذلك قوله تعالـى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾[(١)] يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لو قيل: والذين لا يشركون بربهم أو بربهم لا يشركون، لم يفد ذلك"[(٢)]. ونرى أن القول في هذا لا يختلف عما رأيناه في التركيب السابق، وذلك أن الغرض الدلالي لا يمكن تعميمه في كل التراكيب المتماثلة في بنائها التركيبي، إنما نرى أن السياق أو المقام هو العنصر المُعوَّل عليه في الكشف عن هذه الأغراض سواء كانت للتأكيد أو الاختصاص أو غيرها. وسنقف في الفصل القادم من هذا الكتاب على عدد من النصوص لتحليلها والكشف عن أغراض المتكلم فيها معتمدين في ذلك على العناصر اللغوية وغير اللغوية في تحديد دلائل المتكلم وأغراض كلامه، إن شاء الله.

ويضاف إلى الغرضين السابقين اللذين نص عليهما جمهور علماء المعاني في أنماط التراكيب اللغوية مع النفي؛ وهما الاختصاص وتقوية الحكم، غرض ثالث ينجم عن نمط آخر من التراكيب مع النفي، وهو غرض إفادة التعميم، ويكون ذلك إذا اجتمع في الجملة أداة تدل على العموم نحو: كل، جميع، عامة. وأداة تدل على النفي. وقد فسَّر عبدالقاهر هذه المسألة في دلائله خير تفسير، فذهب إلى أن(كل) إذا دخلت الجملة يعد دخولها تقييداً للتأكيد، فإن دخل على الجملة نفي توجه إلى(كل)؛ "لأنه من حكم النفي إذا دخل على كلام ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وجه من

---

(١) المؤمنون: ٥٩.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص١٠٦.

الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصاً"[1]، فإذا قلت: لم يأتني القوم كلُّهم أو لم يأتني كلُّ القوم، كنت عمدت بنفيك إلى معنى(كل) خاصة، وإذا وقع النفي على(كل) كان معنى الجملة أنهم لم يأتوك كلهم ولا يمنع ذلك أن يكون قد أتاك بعضهم، وذلك إذا كانت(كل) واقعة في حيز النفي سواء كانت معمولة للفعل كما في المثال السابق أو غير معمولة له نحو قول الشاعر:

ما كل ما يتمنى المرءُ يدركه ......[2]

وقد علَّق عبد القاهر على دلالة النفي في هذا التركيب، فقال: "(كل) كما ترى غير معمل فيه الفعل ومرفوع إمّا بالابتداء وإما بأنه اسم(ما)، ثم إن المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت فيه الفعل، فقلت: ما يدرك المرءُ كلَّ ما يتمنَّاه وذلك أن التأثير لوقوعه في حيِّز النفي"[3]. أما إن خرجت(كل) عن حيّز النفي فقدمته على عنصر النفي فقلت: كل ما يتمنى المرء لا يدركه، لتغير المعنى ولصار بمنزلة أن يقال: إن المرء لا يدرك شيئاً مما يتمناه، وأن النفي يقع على كله وبعضه، بخلاف ما إذا كانت(كل) في حيز النفي فإنها تقع على الكل دون البعض، حيث كان النفي فيها نفي شمول، وكان النفي في قولك: كل ما يتمناه المرء لا يدركه، نفي عموم. قال عبد القاهر: " ولو قدّمت كلاً في هذا فقلت: كلّ ما يتمنى المرء لايدركه، لتغير

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٢١٦.

(٢) تتمة البيت: تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. *دلائل الإعجاز*، ص٢٢٠، *ديوان المتنبي*، ٤/٢٣٩.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٢٢٠.

المعنى ولصار بمنزلة أن يقال: إن المرء لايدرك شيئاً مما يتمناه بوجه من الوجوه"(١). وقال أيضاً في مقام بيان الفرق بين الدلالتين مع النفي بـ(كل): "واعلم أنك إذا أدخلت كلاًّ في حيز النفي وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظاً أو تقديراً فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه. وإذا أخرجت كلاً من حيز النفي ولم تدخله فيه لا لفظاً ولا تقديراً كان المعنى على أنك تتبعت الجملة فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً. والعلة في أن كان ذلك كذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي"(٢).

هذا هو مذهب عبد القاهر، وهو مذهب بناه على الاستعمالات البليغة، إلا أنه عمَّم الحكم ووضع القاعدة وضعاً قاطعاً من غير أن يستقصي النظر فيما يكون مخالفاً لها من الاستعمالات البليغة الأخرى، وهو أسلوب يناقض أسلوب عبد القاهر الجرجاني صانع النظر في المعاني وواضع علمها، وإمام المهتمين بمعاني النفوس وأن التراكيب تترتب حسب ترتبها في النفس. فتعميمه القاعدة على الكثرة من الاستعمالات اللغوية يخالف منهج فكره، ويناقض طابع الدرس البلاغي في عصره الذي يبعد عن التقنين والصناعة فيما شاع عند العلماء من بعده، فضلاً عن أن معاني النفوس وأغراض الكلام لا تحكمها القواعد وتقننها الضوابط، كما أسلفنا. وقد

---

(١) السابق.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٢٢٠، وينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*،٧٣/٢، *الطراز*،١٥٠/٣، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص ٣١٤.

استدرك عليه القزويني في إيضاحه، فقال: " وفيه نظر "[1]. فاستقصى محمد خفاجي وجه اعتراض القزويني على عبدالقاهر فنقل قولاً للعلامة سعد الدين صاحب المطول ظهر فيه وجه الاعتراض عليه، إذ قال: "وفيه نظر، لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[2]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[3]، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾[4] فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي"[5].

وبناء على ما سبق، نجد أن دلالة النفي مع(كل) يقتضي تحديدها النظر في السياق أو المقام، وأن القاعدة وإن كانت تقوم على الأكثرية في عرف درس الصناعة اللغوية إلا أنها يجب ألا تطّرد وتحكّم في الميدان الدلالي الذي يسوده الانفعالات والعواطف التي تحتكم إلى مراد المتكلم وفهم المخاطب أو السامع.

كانت دراستنا آراء علماء المعاني في مبحث النفي في حال كون المسند في التركيب فعلاً، أما إذا كان المسند اسم فاعل أو شبهه، فقد ذهب فريق منهم إلى أنه يعامل معاملة المسند الفعل؛ أي أن المسند إليه إذا كان مسبوقاً بنفي، وكان الخبر فعلاً أو ما في معناه، أفاد التخصيص، وذهب بعضهم إلى أنه ليس كذلك[6]. والذي نراه أن السياق أو المقام هو المعوّل عليه في تمييز دلائل

(١) *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٧٨/٢.

(٢) لقمان: ١٨.

(٣) البقرة: ٢٧٦.

(٤) القلم: ١٠.

(٥) ينظر: هامش *الإيضاح في علوم البلاغة*،٧٨/٢، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣١٤. وقد فصل السبكي هذه المسألة ينظر: *عروس الأفراح*،٢٥٥/١ وما بعدها.

(٦) ينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*،٦٩/٢. *عروس الأفراح*،٢٣٨/١.

النصوص اللغوية وأغراضها، سواء أفادت التأكيد أو تقوية الحكم أو الاختصاص، وهذا الأخير هو مذهب الزمخشري في التقديم في هذا النمط من الأسلوب، فقال في تفسير تقديم المسند إليه بعد النفي في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[1]، "أي لا تعز علينا ولا تكرم حتى نكرمك من القتل ونرفعك عن الرجم، وإنما يعز علينا رهطك لأنهم من أهل ديننا لم يختاروك علينا ولم يتبعوك دوننا، وقد دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام واقع في الفاعل لا في الفعل كأنه قيل: وما أنت علينا بعزيز، بل رهطك هم الأعزة علينا، ولذلك قال في جوابهم ﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ﴾[2] ولو قيل: وما عززت علينا لم يصح هذا الجواب"[3]. ويظهر في ذلك أنه أراد أن الاختصاص هو الذي أفاده هذا التركيب مع التقديم.

وقد جعل الزمخشري تقديم المسند إليه في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾[4] يفيد التأكيد وتقوية الحكم لا الاختصاص، فقال في بيان غرض التقديم في سياق النفي في الآية: "(هم) بمنزلته في قوله: هم يفرشون اللبد كل طمرة. في دلالته على قوة أمرهم فيما أسند إليهم لا على الاختصاص"[5]. وعليه، فإن الزمخشري قد عوّل في تفسير أغراض التقديم على المقام وتلونات السياق، وهو الرأي الذي نميل إليه هنا ونرتضيه.

---

(١) هود: ٩١.

(٢) هود: ٩٢.

(٣) *الكشاف*، ٢/٢٨٩.

(٤) البقرة: ١٦٧.

(٥) *الكشاف*، ١/٣٢٧.

هذه لمحات من آراء العلماء العرب من النحاة وعلماء المعاني في مفهوم النفي الداخل على عناصر الجملة الإسنادية، مبناها ومعناها، تلوناتها ومقتضيات مقاماتها، وهي آراء قد انصهرت فيها الرؤية البنيوية مع الدلالية عند علماء الفريقين على حدٍّ سواء، فيما تشكل وجهاً من وجوه الدعوة التي ننادي بها في هذه الأطروحة من الدراسة من أن العلمين: النحو وعلم المعاني، وجهان متكاملان لعلم واحد، وأنه يجب استثمار جهود ما توصل إليه علماء كل منهما من معطيات في زمن انفصال العلوم ثم دمج معطيات الدرسين في إطار الدعوات الحديثة التي تنادي باستغلال طاقات العلوم لإفادة بعضها من بعض واكتمال مفهوم أحدها في ظل التكامل العلمي في الحقل الواحد أو ربما في الحقول المتباينة، واستثمار ذلك كله لاستكناه مفاهيم النصوص وإدراك كافة القراءات في التحليل النصي الذي تنشده حثيثاً الدراسات التحليلية للأساليب والخطابات في العصر الحديث.

٢. الاستفهام:

ندرس في هذا الموضع من البحث المعاني الإضافية التي تدخل على الجملة الإسنادية. فاستهللنا الكلام فيها عن معنى النفي ودلالة دخوله على الجملة الإسنادية، ونتحدث في هذا الموضع عن دلالة الاستفهام حين يتصدر الجملة الإسنادية الإخبارية. ومن البيّن أن الاستفهام معنى من المعاني التي يطلب بها المتكلم من السامع أن يعلمه بما لم يكن معلوماً عنده من قبل، قال الكفوي في تعريف الاستفهام: "حقيقة الاستفهام طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلاً عنده مما سأله عنه"[(١)]. وقال ابن فارس: "الاستخبار طلب خُبر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام. وذكر ناس أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق، قالوا: وذلك أن أولى الحالين الاستخبارُ، لأنك تستخبر فتجاب بشيء، فربما فهمته وربما لم تفهمه، فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم، تقول: أفهِمني ما قلته له"[(٢)]. وقد سوَّى ابن يعيش بين معنى الاستفهام والاستخبار، فقال: "الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد، فالاستفهام مصدر استفهمت أي طلبت الفهم وهذه السين تفيد الطلب، وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدر استعلمت واستخبرت"[(٣)].

اهتم النحاة واللغويون بدلالة الاستفهام في الجملة وأثرها في تحويل المعنى من الإخبار إلى الاستفهام، وأن أدوات الاستفهام من حروف المعاني التي يراد منها الاستفهام على وجه الاختصار، وأنها تدخل الجملة لغاية في

---

(١) **أبو البقاء الكفوي**، (١٤١٣هـ، ١٩٩٢م)، *الكليات*، إعداد وفهرسة: عدنان درويش، محمد المصري، دار الكتاب الإسلامي: القاهرة،ط.(٢)،١٤٥/١.

(٢) *الصاحبي*، ص٢٩٢.

(٣) شرح *المفصل*،١٥٠/٨، وينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*،١٢٩/٢.

المعنى، قال ابن السراج: "فهذه الحروف إنما تدخل على المبتدأ وخبره لمعان فيها...، ألا ترى أنك إذا استفهمت إنما تستفهم خبراً قد قيل، أو ظن، كأن قائلاً قال: عمرو قائمٌ، فأردت أن تحقق ذلك فقلت: أعمرو قائمٌ، وقع في نفسك أن ذلك يجوز وأن يكون وأن لا يكون فاستخبرت مما وقع في نفسك بمنزلة ما سمعته أذنك فحينئذ تقول: أعمرو قائمٌ أم لا؟ لأنك لا تستفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون عندك موجبه أو منفيه واقعاً... فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار"[1].

ولما كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بدٌّ من وجود أدوات تدل عليه، والحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني، وقد فصَّل نحاة العربية القول في أدوات الاستفهام وما يكون منها حرفاً نحو: الهمزة وهل وأم، وما يكون منها اسماً نحو: ما، مَنْ، أين، متى، إيّان، كيف، أنَّى، كم، أي. ولسنا بصدد تفصيل ما قاله النحاة في بنائها ومواضع استعمالاتها؛ لأننا نرمي في هذا الموضع من الكتابة دراسة المعاني التي تضفيها أدوات الاستفهام[2] على عناصر الجملة الإسنادية الاسمية أو الفعلية عند دخولها عليها، ولا ننوي هنا دراسة كافة حروف الاستفهام إنما ننتقي منها (الهمزة) لأنها أم هذا الباب والغالبة عليها، ولأنها الأعم تصرفاً في بابها فتدخل على الاسم والفعل على حدٍّ سواء، كما نص نحاة العربية[3].

---

(١) *الأصول في النحو*،١/٦١.

(٢) قسم النحاة أدوات الاستفهام إلى حروف وأسماء، ونميل إلى القول بأن هذه الأدوات جميعها حروف وليس فيها من الاسمية شئ، وهو موضوع قد ناقشت الباحثة طرفاً منه في كتابها المنشور: أساليب نحوية جرت مجرى المثل.

(٣) ينظر: *الكتاب*،١/٢٩٩، *المقتضب*، ٢/٧٤، شرح *المفصل*،٨/١٥١، ١/٨١، شرح *الكافية*،٤/٤٤٧، *همع الهوامع*،٤/٣٦٠.

وقـد فـصَّل النحـاة القـول في **همـزة الاسـتفهام**، وفي أحكامهـا، وفي خصائصها التي تنفرد بها عن بقية أدوات الاستفهام، فنصوا على أنها تحمـل معنيين بخلاف الأدوات الأخرى، وهو أن يطلـب بهـا التـصديق أو التـصور، بخلاف (هل) التي يطلب بها التصديق في أرجح ما يراه النحاة، وخلاف بقية أدوات الاستفهام التي يـراد بهـا التـصور. ومعنـى التـصديق أن يكـون الـسائل عالماً بأجزاء الإسناد إلا أنه يجهل الحكم أو مضمون الجملة، فهو يسأل ليقف علـى الحكـم، ويكـون جـواب الاسـتفهام(بـنعم، أو لا) ولا يُـذكر معهـا معادل، ويليها غالباً الفعل إذ وجد، فتقول: أحضر زيدٌ ؟، أمجتهدٌ محمـد ؟. فكـلا المثـالين يطلـب التـصديق عـن الـسؤال باجتهـاد محمـد وبحـضور زيـد، ويكون ذلك بنعم أو لا.

أما إفادتها التصور، فإن السائل يدرك أحـد أجزاء الجملـة عالمـاً بـالحكم إلا أنه يجهل أحـد أجـزاء البنـاء، ويجـب أن يلـي الهمـزة فيهـا المستَفهم عنـه، ويذكر للمستفهم عنه، غالباً– معادل بعد(أم) المتصلة وقد يـستغني عـن ذكـر المعادلة إذا وجد مـا يـدل عليـه، نحـو قولـك: أمحمـدٌ يلعـب؟ أزيـدٌ جـالسٌ أم عمـرٌو؟ أفي المنـزلِ لاقيـتَ عليـاً؟. فتكـون الإجابـة عـن هـذه الأسـئلة لإزالـة الشك المتعلق بالتصور، فاللعب في المثال الأول حاصل ولكن الطلب لتعيين اللاعب، والجلوس في المثال الثاني حاصل ولكن الشك حول الجـالس، وفي المثال الثالث الملاقاة قد حصلت، ولكن الشك حول المكان الذي كانت فيه.

وقد جعلوا الهمزة هي أم باب الاستفهام لأصالتها في أنهـا لم تخـرج مـن موضوعها فلم تستعمل للنفي، ولا بمعنى(قد) بخلاف هل[1]، وبخلاف باقي أدوات الاسـتفهام حيـث أنهـا قـد تخـرج مـن موضـوعها فتـشترك مـع أبـواب

---

(١) ينظر: *همع الهوامع*،٤/ ٣٦٠.

أخرى فتنصرف إليها من الاستفهام، أو تنصرف إلى الاستفهام منها، نحو الظرفية، أو الجزاء، أو النفي... الخ. فإنها لهذا الاختصاص استأثرت بأمور منها: [1]

- تمام التصدير بتقديمها، فإنها إن جاءت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تحقيقاً لأصالتها في وقوعها في صدر الجملة، في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾[3]، وقوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[4]، وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير. إذ يقال في غيرها من أدوات الاستفهام: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[6] فتقدم العاطف عليها.

- أنها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النفي، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[7]، ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم﴾[8].

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ١/٩٨، ٩٩، ١٠٠، *المقتضب*، ٣/٣٠٧، ٢٨٩، ٢/٤٦، ٣٦٢، *اللباب في علل البناء والإعراب*، ٢/١٢٩، *التبصرة والتذكرة*، ١/٤٦٧، شرح *المفصل*، ١/٨١، شرح *الكافية*، ٤/٤٤٦، *ارتشاف الضرب*، ٢/٥٤٧، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، ١/٥٠، *حاشية الصبان*، ١/٧٨، *مغني اللبيب*، ص١/٢٧، *همع الهوامع*، ٤/٣٦٠، *المساعد على تسهيل الفوائد*، ٣/٢٧١، *رصف المباني*، ص٤٤، *الجنى الداني*، ص٣٠، ٣١، *معاني الحروف*، ص٣٢.

(٢) البقرة: ٤٤.

(٣) الروم: ٩.

(٤) يونس: ٥١.

(٥) التكوير: ٢٦.

(٦) الأنعام: ٩٥، يونس: ٣٤، فاطر: ٣، غافر: ٦٢.

(٧) الشرح: ١.

(٨) آل عمران: ١٦٥.

- جواز ذكر المفرد بعدها، نحو قولك منكراً أو مستفهماً: أزيدٌ ؟، أو: أزيداً ؟، أو: أبزيدٍ ؟، جواباً لمن قال: جاءني زيدُ أو: رأيت زيداً، أو: مررت بزيدٍ، ولا تقول هذا في (هل).

- يجوز حذفها سواء تقدمت على (أم) كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لِيَ منها مِعْصَم حين جَمَّرَت   وكفٌّ خضيبٌ زُيِّنَتْ ببَنَانِ

فوالله ما أدري، وإنْ كنتُ دارياً   بسبعٍ رميْتُ الجَمْرَ أم بثمانِ؟

أراد أبسبع. أو لم تتقدمها كقول الكُميت بن زيد:[1]

طَرِبتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ   ولا لَعِباً منِّي وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

ومن أمثلة حذفها كذلك ما ورد في قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَ﴾[2].

وقد بحث النحاة في معنى الهمزة إذا دخلت الجملة، وعددوا المعاني التي تخرج إليها همزة الاستفهام في الاستعمال اللغوي، ومما ذكروه من هذه المعاني ما يأتي[3]:

١- **التسوية**، وهي الهمزة التي تدخل على جملة يصح حلول المصدر محلها، وقيل إنها تقع بعد كلمة(سواء) وبعد(ما أبالي)، و(ما أدري)، و(ليت شعري) ونحوهنّ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ

---

(١) ينظر: **السيوطي**، شرح *شواهد المغني*، تصحيح: محمد الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: لبنان، ٢٨/١، **مغني اللبيب**، ص٢٣. *همع الهوامع*، ١٣٥/٣.

(٢) التحريم: ١.

(٣) ينظر: *المقتضب*، ٥٣/٢، ٢٩٢/٣، *ارتشاف الضرب*، ٢٥٨/٣، *الصاحبي*، ص٢٩٢، *الجنى الداني*، ص٣٢، *رصف المباني*، ص ٤٤، *مغني اللبيب*، ٢٩/١، *همع الهوامع*، ٣٦٠/٤.

﴿ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[1]، والتقدير: سواء عليهم الاستغفار لهم أو عدم الاستغفار. ومن ذلك(ما أبالي أقُمتَ أم قَعدتَ)؛ أي: ما أبالي بقيامك وعدمه.

٢- **الإنكار**، ويكون ما بعدها يفيد بأنه غير واقع وأن مدَّعيه كاذب، نحو: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ﴾[2]، ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴾[3]، ﴿ أَفَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾[4]، ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾[5]، ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾[6]، ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾[7].

٣- **التوبيخ**، وهو ما يقتضي أن يكون ما بعدها واقعاً، وأن فاعله يستحق اللوم والتقريع والتوبيخ، نحو: ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾[8]، ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾[9]، ﴿ أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾[10].

٤- **التقرير**، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نَفْيُه، ويجب أن يليها الشيء الذي تريد أن تقرر به، فإذا أردت التقرير بالفعل أوليته الهمزة، فتقول: أضربتَ زيداً، وإذا أردت أن

---

(١) المنافقون: ٦.

(٢) الإسراء: ٤٠.

(٣) الصافات: ١٤٩.

(٤) الطور: ١٥.

(٥) الزخرف: ١٩.

(٦) الحجرات: ١٢.

(٧) ق: ١٥.

(٨) الصافات: ٩٥.

(٩) الأنعام: ٤٠.

(١٠) الصافات:٨٦ .

تقرر الفاعل أوليته الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾[1]، فالتقرير للمخاطب، لذا جيء بلفظة تشير إليه (أنت) بعد الهمزة.

٥- **التهكم والسخرية**، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾[2].

٦- **الأمر**، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾[3]؛ أي: اسلموا.

٧- **التعجب**، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[4].

٨- **الاستبطاء**، نحو قوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[5].

٩- **التهديد**، نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[6].

١٠- **التنبيه**، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[7].

١١- **التحقيق**، نحو قول جرير[8]:

أَلَستُم خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأَنْدى العالَمِينَ، بُطُونَ راحِ

١٢- **التذكير**، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾[9].

---

(١) الأنبياء: ٦٢.

(٢) هود: ٨٧.

(٣) آل عمران: ٢٠.

(٤) الفرقان: ٤٥.

(٥) الحديد: ١٦.

(٦) المرسلات: ١٦.

(٧) الحج: ٦٣.

(٨) *ديوان* جرير، (١٣٨٤هـ،١٩٦٤م)، دار صادر: بيروت، لبنان، ص٧٧، *الخصائص*،٢/٤٦٣، ٣/٢٦٩، شرح *شواهد المغني*،١/٤٢، مغني *اللبيب*،١/٣٠.

(٩) الضحى: ٦.

١٣- **معاقبة حرف القسم**، كقولك: آللهِ لقد كان كذا. فالهمزة في هذا عوضٌ من حرف القسم.

ويتجلى من هذا أن النحاة قد اعتنوا بالدلائل المختلفة التي تؤديها الهمزة، وهي مسألة قد نقلها عنهم علماء المعاني. بل كان تفطن النحاة إلى الفروق الدلالية التي تؤديها أداة واحدة، وهي الهمزة هنا، سبقاً معرفياً فيما غدا اليوم من اهتمامات علم اللغة الحديث، إذ شغل علماؤه بدراسة المعاني المختلفة التي يؤديها عنصر كلامي واحد، وبحثوا عن العناصر اللغوية وغير اللغوية التي تساعدهم على التمييز بين معانيها، فكان سياق الحال Context of situation، والتنغيم Intonation أو الأداء الصوتي أبرز هذه العناصر، يقول ديفيد كريستال: " إن الفروق النحوية بين جملة خبرية وجملة سؤال تكمن في التغير الدلالي لكيفية الأداء"[(١)]، ويقول أيضاً: " إن فهم النصوص والتمييز بين معاني الجمل يجب أن تنهض على عاملين مهمين هما التنغيم، والسياق"[(٢)]، ويعد هذان العنصران وغيرهما هي عدة المحلل في تفسير المعاني، ولنا معها وقفة في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

ولئن كانت دراسة النحاة لمعاني الاستفهام التي تخرج عنها، فيما سلف ذكرها، ضرباً من ضروب الدلالة التي بدت لنا ملامحها في عدد من المواضع في أبواب النحو، إلا أن توجيه قسم من النحاة لها على أنها في كل هذه الأغراض التي نصوا عليها هي همزة استفهام أمر فيه نظر؛ إذ إن من ينظر في المواضع التي نص النحاة على أن الهمزة فيها للاستفهام وأنها تحمل

---

(١) *The melody of language*, p.6.

(٢) *The melody of language*, p.55.

معاني أخرى تخرج إليها، يجد أنها تناقض دلالة الاستفهام وماهيته التي ذكرناها، فالاستفهام يكون ممن يجهل لمن يعلم أما في الجمل التي تخرج فيها همزة الاستفهام إلى معان أخرى فإن المتكلم في أغلب هذه الأغراض عالمٌ بالأمر عارفٌ به، وقد وقف ابن جني على الفرق الدلالي بين همزة الاستفهام والهمزة التي تخرج إلى معنى آخر فيه، نحو همزة التقرير، فقال: "ألا ترى أن التقرير ضربٌ من الخبر، وذلك ضد الاستفهام. ويدل على أنه قد فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه، والجزم بغير الفاء في جوابه، ألا تراك لا تقول: ألست صاحبنا فنكرمَك، كما تقول: لست صاحبنا فنكرمَك. ولا تقول في التقرير: أأنت في الجيش أُثبتْ اسمك، كما تقول في الاستفهام الصريح: أأنت في الجيش أُثبِتْ اسمك؟"(١). كما بيّن ابن جني فرقاً آخر بين همزة الاستفهام وهمزة التقرير، وهو أن همزة التقرير تنقل النفي إلى إثبات، والإثبات إلى النفي، وذلك كقول الله عز وجل: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾(٢) و﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾(٣)؛ أي لم يأذن لكم، ولم تقل للناس: اتخذوني وأمي الهين. فقال ابن جني في هذا: "ولو كانت استفهاماً محضاً لأقرّت الإثبات على إثباته، والنفي على نفيه"(٤). أما همزة التقرير فإنها كما يقول: "إذا دخلت على الموجب نفته، وإذا دخلت على النفي نفته، ونفي النفي عائد به إلى الإثبات"(٥).

---

(١) *الخصائص*، ٢/٤٦٣.

(٢) يونس: ٥٩.

(٣) المائدة: ١١٦.

(٤) *الخصائص*، ١/٤٦٤.

(٥) السابق.

كما عبّر سيبويه قبل ذلك عن هذا، وذهب إلى أن همزة الاستفهام ليست هي الهمزة التي تفيد التسوية فيما نص عليه علماء العربية فيما بعد بأنها أحد المواضع التي تخرج إليها همزة الاستفهام، إنما يراها سيبويه همزة أفادت التسوية وجرت مجرى همزة الاستفهام على لفظها وتركيبها دون معناها، ومثلها في ذلك مثل الاختصاص حين جرى مجرى النداء وعلى لفظه وليس بنداء، فقال سيبويه في هذا: "فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام؛ لأنك تسوّي فيه كما تسوّي في الاستفهام"(١). وقد صرّح العكبري على أن الهمزة في الاستفهام ليست هي همزة التسوية والتقرير والإنكار وإن جرت على لفظها، فقال: "واعلم أنه قد يستعمل في الكلام لفظ الاستفهام ولا يراد به الاستفهام وذلك على ضروب: منها التسوية...ومن ذلك الإنكار... ومن ذلك التقرير..."(٢).

وبناء على هذا فإننا نرى أن الهمزة التي للاستفهام ليست هي همزة الإنكار ولا همزة التقرير أو همزة التسوية...الخ، وأن لكل منهما معنى أصيلاً فيها ليست فيه منقولة عن الاستفهام أو أنها محولة عنها، وأن المقام هو الكفيل بتمييز المعاني في المباني المتماثلة، وهو رأي قد ارتضيناه اتباعاً لما رآه أوائل النحاة الذين كانوا يحتكمون إلى الدلالة في تمييز المباني، وليس أواخر النحاة ممن كانوا يحتكمون إلى المباني في التمييز بينها، ويرتضون القول بالأصل الافتراضي الذي ترجع إليه وتتحول عنه بصرف النظر عما يكون في

---

(١) *الكتاب*، ٢/٢٣٢.

(٢) *اللباب في علل البناء والإعراب*، ١/٤٧٤.

ذلك من خُلف للمعاني واضطراب في الدلائل. ويظهر أن القول بالأصل المفترض يعد من مظاهر المعيارية التي بُنيت على نظرية التحويل وأن أصل هذا هو ذاك محول عنه، بناء على تصور ظني قائم على أسس شكلية لا دلالية، يقول عبد الفتاح الحموز: " يعد الاعتداد بالأصل والفرع في العمل أو غيره، كما يظهر لي، من مظاهر المعيارية، أو التحويلية؛ لأنهما يدوران في فلك التوهم الذي ينبئ عما في البنية العميقة، وهي بنية تقتضي قياس كلام العرب على أصلٍ فيها يقاس به هذا الكلام"(١).

وإذا ما تجاوزنا القول في عناصر الاستفهام إلى الأثر الذي تتركه على التركيب الإسنادي بعدها نجد أن النحاة قد درسوا التركيب الفعلي والاسمي الذي تدخل عليه أداة الاستفهام، ووضعوا فيه قواعد، وبينوا الفروق الدلالية في التقديم والتأخير مع الاستفهام، وإليك جانباً من التفكير النحوي في ذلك:

نص النحاة على أن أدوات الاستفهام إذا دخلت الجملة الفعلية فإنه يجب تقديم الفعل فيها على الاسم، فلا يجيزون أن يأتي بعد أدوات الاستفهام، ما عدا الهمزة، إلا الفعل، قال سيبويه: " واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قام؟ وأينَ زيدٌ ضربتَه؟ لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم"(٢).

---

(١) *الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر*، ص١٧٦.

(٢) *الكتاب*، ١/١٠١.

كما نص على ذلك النحاة بعد سيبويه، فقال المبرد: " تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: أزيدٌ قامَ؟ لأنها أصل الاستفهام. ولو قلت: هل زيد قام، لم يصلح إلا في الشعر؛ لأن السؤال إنما هو عن الفعل... وجميع حروف الاستفهام، غير ألف الاستفهام، لايصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل، إلا أن يضطر الشاعر"(١). وقال ابن يعيش: " اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه، وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل، لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل، وأما الاسم فمعلوم عندك"(٢).

وبناء على ما سبق، فإن النحاة أجمعوا على أن الأصل في التركيب الجملي الفعلي المسبوق بالاستفهام أن يلي الفعل أداة الاستفهام. أما إن وليه الاسم، وهو جائز مع الهمزة دون غيرها، فقد أسهب النحاة في تفسير الحركة الإعرابية على الاسم بعده، فبين ابن أبي الربيع أن الاسم إذا ولي همزة الاستفهام يكون معمولاً للفعل الظاهر بعده، فقال: " فإن كان الاسم بعد الهمزة جاز الرفع والنصب، والنصب أحسن، فتقول: أزيدٌ ضربتَه، وأزيداً ضربتَه، وإنما كان النصب أحسن؛ لأن الاستفهام مشبَّه بحروف الشرط وحروف الشرط لايقع بعدها إلا الفعل، ووجه الشبه أنها حروف تحدث قبل الجمل، فتغير معانيها"(٣). وقال ابن يعيش: " وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل

---

(١) *المقتضب*، ٢/٧٤،٧٥.

(٢) شرح *المفصل*، ١/٨١.

(٣) *البسيط في شرح الجمل*، ٢/٦٣٢.

من أجله، وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دل عليه الظاهر؛ لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى"[1].

ولئن فسر النحاة النظم في هذه التراكيب تفسيراً بنيوياً اقتضاء للمنهج التعليمي الذي بنوا عليه قواعدهم، إلا إننا لانعدم في أقوالهم ما يبين الأوجه الدلالية التي يتلمسونها في تقديم الاسم أو الفعل في التركيب الاستفهامي، وخير ما يفسر ذلك ما ورد عن سيبويه حين بيّن الموضع الذي يحسن فيه تقديم الفعل في: (هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم)، فقال: " وتقول: أضربت زيداً أم قتلته؟ فالبدء ههنا بالفعل أحسن لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيُّهما كان، ولم تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن"[2]. كما فسّر سيبويه في الوجه المقابل وجه تقديم الاسم على الفعل في التركيب الاستفهامي تفسيراً دلالياً، فقال في الباب نفسه: "وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأ زيداً لقيت أم بشراً، فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما لأنك إذا قلت: أيُّهما عندك وأيُّهما لقيت، فأنت مدّعٍ أن المسؤول قد لقي أحدهما وأن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما فلا تدري أيُّهما هو...واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي وإنما تسأله عن أحد إلا أنه قصد قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما"[3].

---

(١) شرح *المفصل*، ١/ ٨١ . وينظر: *الكتاب*، ١/١٠١، ١٠٢.

(٢) *الكتاب*، تح: عبدالسلام هارون،٣/١٧١، *الكتاب*،طبعة بولاق، ١/٤٨٣.

(٣) *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، ٣/١٦٩،*الكتاب*، طبعة بولاق، ١/٤٨٣،٤٨٢.

يبدو من كلام سيبويه أن للاسم موضعاً يحسن فيه تقديمه على الفعل، وللفعل موضعاً يحسن فيه تقديمه على الاسم، وسبب الحسن والأفضلية في تقديم الاسم تارة والفعل أخرى في العبارة الواحدة هو مراعاة الحالة التي يستفهم عنها السائل، فاقتضى أن ينظم الكلام بطريقة خاصة يتحقق فيها حسن الكلام. ويظهر أن هذا التحليل قائم على توجيه دلالي بحت، وأنه كان بذرة انطلق منها علماء المعاني بعد ذلك فاختصت به صناعتهم. مما يمكن القول أن سيبويه قد وضع في هذا الباب أصول النظر في دلائل التقديم في الجملة مع الاستفهام، وأنه مما لاشك فيه أن " عبد القاهر قد انتفع بملاحظة سيبويه في نظم الكلام وما يجب أن يذكر بعد أداة الاستفهام من اسم أو فعل فلكل منهما موضع لا يجوز فيه الآخر"[(١)]، وأنه استغل معطيات النحو وشواهد سيبويه وانتفع بها انتفاعاً بيناً.

أما **علماء المعاني** فقد أفردوا للاستفهام باباً مستقلاً جعلوه من أضرب الإنشاء الطلبي، فتكلموا فيه عن معنى الاستفهام وماهية كل أداة منه وأغراض استخدامها. ومن يتأمل هذا الباب يجد أن علماءه قد استقوا مادته وموضوعه عن النحاة واللغويين، فأخذوا عنهم معاني كل أداة، وفصَّلوا القول في الهمزة وجعلوها أم الباب وخصوها بخصائص تنفرد بها كما فعل النحاة، كما أنهم نظروا في المعاني التي تخرج إليها أدوات الاستفهام[(٢)]، ولا غرو في ذلك إذ كان علماء المعاني علماء نحو في الأصل ثم تجردوا للدراسة

---

(١) *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، ص١١٤.

(٢) ينظر: *دلائل الأعجاز*، ص٨٧، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣٠٠، *مفتاح العلوم*، ص٣٠٨، *الطراز*،١٠٩/٢، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٥٥/٣، *شروح التلخيص*، ٢٩٠/٢.

معاني التراكيب ودلائلها انطلاقاً من دراسة معاني النحو وتوخيه في النظم، كما بينا في موضع سابق. ولا ننوي هنا التعرض لما قاله علماء المعاني في هذا إذ إن تناوله يعد تكراراً من القول وإسهاباً في العرض لا حاجة إليه، إنما نقصد في هذا الموضع دراسة ما نصوا عليه من المعاني في فائدة دخول الاستفهام على العناصر الإسنادية وما يؤديه التقديم والتأخير مع الاستفهام من معنى. وهو منهج دلالي قد انتهجوه في دراستهم لباب التقديم والتأخير في التركيب الجملي سواء كان مسبوقاً بالاستفهام أو النفي، أو كان التركيب مجرداً من المعاني الإضافية، كما نقلنا عنهم في دراستهم الخبر المثبت سابقاً، وقد بيّن عبد القاهر منهج دراستهم هذه في باب التقديم والتأخير، فقال: "واعلم أن معك دستوراً لك فيه إن تأملت غنى عن كل ما سواه، وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر، وذاك أن الاستفهام استخبار والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام فيكون المعنى إذا قلت: أزيدٌ قام؟، غيره إذا قلت: أقام زيدٌ؟، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر ويكون قولك(زيدٌ قام) و(قام زيدٌ) سواء"[1].

وكان مدار حديثهم في التقديم مع الاستفهام بالهمزة أن يكون اللفظ الذي يلي همزة الاستفهام هو موضع العناية والاهتمام، فقال عبد القاهر: "إنك إذا قلت: أفعلتَ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص ١٠٨.

بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه"[1]. ويظهر أن حال الفرق في تقديم الفعل أو الاسم مع الاستفهام كحاله مع الخبر المثبت، فيما بينا سابقاً.

وقد فصّل علماء المعاني القول في دلائل التقديم مع الهمزة إذا كانت للاستفهام أو التقرير أو الإنكار أو التوبيخ أو غير ذلك، فنصوا على أنها إذا كانت للتقرير أو الإنكار تكون قد خرجت من كونها استفهاماً وسموا هذا الخروج (الإعنات)، وسماه ابن المعتز تجاهل العارف[2]. ويظهر أن عبد القاهر قد ميّز بين همزة الاستفهام وهمزة التقرير[3]، وأنها للتقرير غيرها للاستفهام، وهو رأي نميل إليه ونرتضيه، كما أسلفنا؛ لأن معاني التراكيب تختلف باختلاف أنساق تراتيبها التي يرومها المتكلم من نظم جمله، وباختلاف المقامات والأحوال التي تقتضيها.

وقد فصل عبدالقاهر ومن تبعه من العلماء القول في أحكام همزة التقرير وحال التقديم والتأخير معها[4]، فاشترطوا فيها أن يليها المُقرَّر به، كما كانت في الاستفهام، كقولك: أفعلتَ، إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه، وكقولك: أأنت فعلتَ، إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل. وقد جعل عبدالقاهر والسكاكي والتنوخي من هذا الضرب قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ

---

(١) السابق، ص٨٧.

(٢) ينظر: *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*، ١/٤٥٨.

(٣) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٨٨، ٨٩. وينظر: *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*،١/٤٥١.

(٤) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٨٨، ٨٩، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣٠٠، *مفتاح العلوم*، ص٣١٥، *تلخيص المفتاح*، ص١٠٣، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٣/٧١، شروح *التلخيص*، ٢/٢٩٢، *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، ص١١٠.

﴿فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1]، قال عبد القاهر: "لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾، وقال هو عليه السلام في الجواب: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾[2]. ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلتُ أو لم أفعل"[3]، كما بيّن التنوخي أن تقديم الفاعل في هذا السياق إنما كان للعناية به وتقريره، فقال: "فإنه كان سؤالهم عن الفاعل فقدموه لأن الفعل كان واقعاً محسوساً وكان الجزم أو الراجح أنه الفاعل فكان سؤالهم له على سبيل التقرير لا على سبيل الاستعلام"[4]. وذهب القزويني إلى أن الهمزة في هذه الآية همزة استفهام، فقال: "وفيه نظر –أي كلام الجرجاني السابق– لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام"[5]. ونرى أن توجيهها على المقتضى الذي وجهها به عبد القاهر بأنها همزة تقرير أدنى إلى مفهوم الآية؛ لأنه أراد أن يقر بأن كسر الأصنام منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل فثبت أن الفعل محقق وأن التقرير إنما يكون للفاعل[6].

---

(١) الأنبياء: ٦٢.

(٢) الأنبياء: ٦٣.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٨٩، وينظر: *مفتاح العلوم*، ص٣١٥.

(٤) *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٥٦.

(٥) *الإيضاح في علوم البلاغة*،٣/٧١.

(٦) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٨٩.

كما بحث العلماء في دلائل التقديم مع الهمزة إذا كانت للإنكار، فقد تكون للتوبيخ وقد تكون للتكذيب، ويشترط في همزة الإنكار ما يشترط في همزة التقرير من أن يلي المنكر الهمزة[1]، فإذا ولي الهمزة الفعل فهو إنكار للفعل أن يكون من أصله، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾[2]. وقوله عز وجل ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ❁ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾[3]. فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم بما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم. أما إذا ولي الاسم الهمزة صار الإنكار في الفاعل، ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً: أأنت قلت هذا الشعر؟ كذبت لست ممن يحسن مثله، فأنت في هذا أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر[4].

وقد مثل عبدالقاهر لضربٍ آخر من أضرب الإنكار ويكون سبيله سبيل المبالغة، وهو أن يراد إنكار الفعل من أصله إلا أن التركيب يخرج مخرج إذا كان الإنكار في الفاعل؛ أي يلي الهمزة الفاعل والمراد إنكار الفعل، والغرض من هذا القلب هو المبالغة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾[5]، وقد بيَّن عبدالقاهر وجه التقديم في هذا الضرب من الآية،

---

(١) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٨٩، *مفتاح العلوم*، ص٣١٥، *تلخيص المفتاح*، ص١٠٣، *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*،١/٤٥٥، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص٨٥، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٣/٧٣، *الإشارات والتنبيهات*، ص١١١.

(٢) الإسراء: ٤٠.

(٣) الصافات: ١٥٣، ١٥٤.

(٤) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص ٨٩، *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*، ١/٤٥٥.

(٥) يونس: ٥٩.

فقـال: "الإذن راجـع إلى قولـه: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا ﴾[1]، ومعلوم أن المعنى على إنكـار أن يكـون قـد كـان مـن الله تعالى إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله، إلا أن اللفـظ أخـرج مخرجـه إذا كـان الأمـر كـذلك لأن يُجعلـوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذناً كـان مـن غـير الله فـإذا حقـق عليـه ارتدع"[2]. ومن أمثله هذا الضرب أيضاً قوله تعـالى: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾[3]، فقد أخرج اللفـظ مخرجـه إذا كـان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ثم أريد معرفة عين المحرم، مع أن المراد إنكـار التحريم مـن أصـله ونفـي أن يكـون قـد حـرم شـيء مما ذكـروا أنـه محـرم[4].

ويتجلى من توجيه عبدالقاهر لهذه النصوص أنه خالف القاعدة التي وضعت في التقديم والتأخير في كون المقدم المسند أوالمسند إليه هو موضع الاهتمام، مما يدل على أن عبدالقاهر قد اتكأ على الدلالة وجعلها هي القاعدة في تمحيص المعاني وتمييز دلائل المنظومات، وهذا ما نبهنا إليه سابقاً من أن الاحتكام إلى المبنى والشكل وحده قد يوقع في نقض الدلالة وخلف أغراض المتكلمين.

وقـد حمـل السكاكي الأمثلـة السابقة على غير التقـديم، فقـال: "فـلا تحمل نحو قوله تعالى: ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾، على التقـديم، فلـيس المـراد أن

---

(١) يونس: ٥٩.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٩٠ . وينظر: *الأقصى القريب في علم البيان*، ص ٥٧.

(٣) الأنعام: ١٤٣.

(٤) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٩٠، *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٣/٧٥.

الأذن ينكر من الله دون غيره، ولكن حمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار"[1]. وسلك في هذا الرأي أيضاً قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾[3]، وقوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[4]، وهو رأي قد خالف به مذهبه في تقديم الاسم المعرفة، وقد ردّ عليه القزويني في إيضاحه[5].

كما ميّز عبدالقاهر دلالة التقديم مع الهمزة بين المسند الفعل إذا كان ماضياً أو مضارعاً، فالتقديم مع الفعل الماضي هو ما اتضح أمره فيما سبق، أما إذا كان المسند فعلاً مضارعاً فهو على أمرين: حال واستقبال. فإن كان حالاً، فالقول فيه كالقول في الفعل إذا كان ماضياً، بمعنى أنك إذا قلت: أتفعل؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن. وإذا قلت: أأنت تفعل؟ كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل، وكان أمر الفعل في وجوده ظاهراً وبحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنه كائن[6].

أما إذا كان المراد بتفعل الاستقبال، فإنك إذا بدأت بالفعل كان له معنى غير معناه إذا بدأت بالاسم، فإن بدأ ت بالفعل كان المعنى على إنكار الفعل نفسه، ويكون الإنكار على أمرين: أحدهما أن الفعل لا يكون، ومن أمثله

---

(١) *مفتاح العلوم*، ص٣١٦.

(٢)يونس: ٩٩.

(٣)الزخرف: ٤٠.

(٤)الزخرف: ٣٢.

(٥)ينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*،٣/٧٢.

(٦)ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٩١، *الطراز*،٢/١١٠، *نهاية الإيجاز*، ص ٣٠٢.

ذلك قول الشاعر:

<u>أيقتلني</u> والمشرفي مُضاجعي ومسنونةٌ زُرقٌ كأنيابِ أغوالِ

ففسّر عبدالقاهر دلالة الإنكار في هذا البيت، فقال: "فهذا تكذيب منه لإنسان تهدّده بالقتل وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه"[1].

والثاني أن تعمد إلى إنكار الفعل وتزعم أنه لا ينبغي أن يكون لأنه مما يستقبح فعله، ومن أمثلة عبدالقاهر في هذا الضرب، قولك للرجل يركب الخطر: أتخرج في هذا الوقت، أتذهب في غير الطريق، أتغرّر بنفسك. وقولك للرجل يضيع الحق: أتنسى قديم إحسان فلان[2].

أما إذا كان المبتدأ به اسم في حال الإنكار، فإن المعنى فيه على أن الإنكار لا يكون للفعل إنما يكون لنفس المذكور في قولك: أأنت تفعل أو: أهو يفعل. وتفسير ذلك أنك إذا قلت: أأنت تمنعني، أأنت تأخذ على يدي. كان بمعنى قولك: أن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي ولستَ بذاك، فلا يكون منه الفعل ومنكور عليه إما لعجزه عن فعله، أو لصغر قدره وقصر همته، أو لأنه لا يجيء منه لأنه لا يختاره ولا يرتضيه[3].

كما وقف عبدالقاهر على ضربٍ آخر من أضرب الإنكار وهو فيمن يدّعي المحال وأنه قادرٌ عليه، كقولهم: أتصعد إلى السماء، أتستطيع أن تنقل الجبال، فذهب إلى أن هذا لا يكون من قبيل المحال إنما يكون على سبيل التمثيل وعلى أن يقال له: إنك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعي هذا

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٩١.

(٢) السابق.

(٣) السابق، ص٩٢.

المحال، وإنك في طمعك في الذي طمعت فيه بمنزلة من يطمع في الممتنع. وقد مثّل لهذا الضرب بقوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ ﴾[(١)]، فذهب إلى أن إسماع الصم ليس مما يدعيه أحد فينكَر عليه ذلك، وإنما المعنى كان على سبيل التمثيل والتشبيه، وأن يُنزَل الذي يظن بهم أنهم يسمعون أو أنه لا يستطيع إسماعهم منزلة من يرى أنه يُسمع الصم ويهدي العمي." ثم المعنى في تقديم الاسم وأنْ لم يقل(أتُسمعُ الصمَّ) هو أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم: أأنت خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصم؟ وأن يجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أوتي قدرة على إسماع الصم"[(٢)]. وقد ذهب الزمخشري هذا المذهب فجعل قوله (أفأنت تسمع الصم)" إنكار تعجيب من أن يكون هو الذي يقدر على هدايتهم، وأراد أنه لا يقدر على ذلك منهم إلا هو وحده على سبيل الإلجاء والقسر"[(٣)].

أما السكاكي فقد جعل المقدم مقدماً على أصله؛ أي مبتدأ، ولايرى في الآية تقديماً أوتأخيراً[(٤)]، وهذا مذهبه في كثير من أمثلة التقديم، كما أسلفنا.

يتجلى فيما سبق طرفٌ من أقوال علماء المعاني وشواهدهم في التقديم والتأخير مع الاستفهام إذا كان الاسم الذي بعد الهمزة اسم معرفة، وسنعرض هنا أقوالهم وآراءهم فيها حال كان الاسم **نكرة**. ونجتزئ برأي عبدالقاهر إذ يعد أبرز من تكلم عن دلالة التقديم فيها، إذ أشار إلى أن السؤال في قولك: أرجلٌ جاءك؟ إنما يكون عن الجنس أهو رجل أم امرأة،

---

(١) الزخرف: ٤٠.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٩٤، وينظر: *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص ٣٠٣، ٣٠٤.

(٣) *الكشاف*، ٣/٤٨٩.

(٤) *مفتاح العلوم*، ص٣١٦، وينظر: *الإيضاح في علوم البلاغة*، ٢/٧٣.

ويكون هذا إذا كنت تعلم أنه أتى آت ولم تعلم جنس ذلك الآت[1]، وقد عرض لأغراض التقديم فيها على النحو الذي كان عليه حديثه في أغراض التقديم والتأخير مع الخبر المثبت، فيما فصَّلنا القول فيه سابقاً.

هذا مجمل ما قاله النحاة وعلماء المعاني في دلالة دخول الاستفهام على التركيب، ودلالة تقديم العناصر الإسنادية معه أوتأخيرها، ويظهر جلياً أن النحاة كانوا أسبق في الوصول إلى هذه الدلائل، وأنهم قد ضربوا بسهمٍ وافرٍ في إدراك تلك المعاني وتلمس الفروق الدلالية بين التراكيب، ثم جاء علماء المعاني فنقلوا عنهم هذه المعاني وأمعنوا النظر في اختلاف الدلالة وتنوع معطياتها، فتوسعوا فيها وعقدوا عليها أبواب دراستهم، وجعلوا البحث في الفروق الدلالية التي تنجم عنها هو منهج علمهم وخضاب فكرهم.

---

(١) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٠٩، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، ص٣١٣.

التقديم والتأخير في العناصر غير الإسنادية :

تتألف الجملة الإسنادية العربية من عنصرين يرتبط بعضهما ببعض برباط معنوي هو الإسناد، وتكتنف الجملة معهما أحوال وخواص استحثت علماء العربية لدراستها، ومنها تقديم أحد العنصرين أو تأخيره، أو حذفه، أو تعريفه أو تنكيره... وغير ذلك، وقد بحثنا سابقاً حالات جواز تقديم عنصر فيها على الآخر أو تأخيره من المنظور التركيبي والدلالي.

ويرتبط بالجملة الإسنادية في العربية عناصر لغوية أخرى تدور في فلك أحد عنصري الإسناد، فتكون قيداً لما ترتبط به، ويؤدي كل قيد منها معنى نحوياً يختلف عن الآخر باختلاف الوظائف النحوية التي يشغلها في النحو العربي، ويهمنا من هذه القيود في هذا المقام ما يكون قيداً مرتبطاً بالفعل. ويُقيَّد الفعل في العربية في الجملة بعدد من الوظائف النحوية المختلفة، نحو: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه (الظرف)، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والحال، والتمييز، والاستثناء، والجار والمجرور.

ويرتبط الفعل مع مقيداته برباطين أحدهما دلالي مستمد من مادة الفعل وقيده المعجمية، والآخر تركيبي في إطار نظرية العامل وما يتركه من أثر إعرابي على معمولاته وقيوده. وقد عالج النحاة ارتباط الفعل بمقيداته من حيث التأثير والعامل، وعالج علماء المعاني هذا الارتباط من زاوية دلالية، وكلٌّ منهما منهج مهم لفهم التراكيب اللغوية.

وتكتنف قيود الفعل عدداً من الخواص، كالذكر والحذف، أو التعريف والتنكير أو التقديم والتأخير، ويهمنا منها تقديم القيود أو تأخيرها عن الفعل أو الفاعل. وسوف نتناول في هذا الموضع من الدراسة أبرز هذه القيود

وحالات التقديم أو التأخير فيها، تركيباً ودلالة، وهي كما يأتي:

أولاً: تقديم المفعول به:

ويعد المفعول به أم باب المفاعيل[1]، ويرتبط مع فعله بدلالة الفعل على التعدية أو المجاوزة المدلول عليها بحالة النصب. والفعل من حيث التعدية على ثلاثة أضرب؛ أحدها متعدٍ إلى مفعول واحد، ويكون علاجاً وغير علاج، فالعلاج يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: ضربت زيداً، وقتلت بكراً. وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب، نحو: ذكرت زيداً وفهمت الحديثَ. ومن الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد أيضاً أفعال الحواس، نحو: أبصرته، وشممته، وذقته، ولمسته، وسمعته.

وما يتعدى إلى مفعولين على ضربين: أحدهما ما يتعدى إلى مفعولين ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني نحو: أعطى زيدٌ عبدَ الله درهماً، وكسا محمدٌ جعفراً جبةً. ولابد أن يكون المفعول الأول فاعلاً في الثاني. ومن هذا الباب ما كان يتعدى إلى مفعولين إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه من غير واسطة وإلى الثاني بواسطة حرف الجر ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر، نحو: اخترت بكراً الرجالَ، واستغفرت اللهَ ذنباً.

أما الضرب الثاني وهو ما يتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول

---

(١) ولما كان المفعول به هو أم باب المفاعيل: المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه. وكان حكم التقديم فيها جميعاً كحكمه مع المفعول به، إذ قال الرضي: "هذا الحكم ليس مختصاً بالمفعول به، بل المفعولات الخمسة فيه سواء، إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو، إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام" (شرح *الرضي على الكافية*، ٣٣٧/١). فإننا سنقتصر على ذكر حالات التقديم والتأخير مع المفعول به ونجعله نموذجاً تقاس عليه دراسة التقديم والتأخير مع المفاعيل الأخرى، التماساً لعدم الإطالة وتجنباً للتكرار.

في المعنى، فيكون في الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً، وتلك سبعة أفعال، هي: حسِبتُ، وظننتُ، وخِلتُ، وعلمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ، وزعمتُ.

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة، فإنه لا يتعدى بنفسه ولكن بوسيلة من وسائل التعدية، نحو التعدية بالهمزة، نحو، أعلَمتُ زيداً عمراً فاضلاً، وأريت محمداً خالداً ذا حفاظ. فأعلم منقول من(عَلِمَ) وقد كان مما يتعدى إلا مفعولين الثاني منهما هو الأول وصار بعد نقله بالهمزة يتعدى إلى ثلاثة.

وقد يتعدى الفعل اللازم بأسباب التعدية، الهمزة، وتثقيل الحشو، وحرف الجر فيصل إلى المفعول به، نحو: فرّحته، وأذهبته وغير ذلك[1].

ويقع المفعول به في موضعه الأصل في كل ضرب من الأضرب السابقة مع الفعل المتعدي مؤخراً بعد الفعل والفاعل، إلا أنه قد يطرأ طارئ دلالي أو تركيبي فيتحول موقع المفعول به عن أصله، فيتقدم على الفاعل أو يتقدم على الفعل والفاعل معاً، ولسنا معنيين بدراسة حالات وجوب تقديم المفعول به التي نص نحاة العربية عليها فيما نقلوه عن العرب وصنفوا عليها قواعدهم، تلك التي لا يكون للمتكلم خيار في التصرف فيها بالتقديم أو التأخير، إنما نحن بصدد دراسة أقوال علماء العربية في حالات جواز تقديم المفعول به، تلك التي يكون فيها المتكلم أكثر حرية في صياغة التركيب بالتقديم أو التأخير حسبما يقتضيه مراد فكره ومطالب نفسه، فيقدم موضع العناية عنده والاهتمام. وهذا الضرب من الدراسة هو الذي تظهر به المعاني، وتتجلى فيه الدلائل والأغراض.

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ٣٤/١ وما بعدها، *المقتضب*، ٩١/٣ وما بعدها، *الأصول في النحو*، ١٨٠/١ وما بعدها، شرح *المفصل*، ٦٢/٧، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ٢٩٩/١ وما بعدها، شرح *التسهيل*، ١٤٨/٢.

لقد نص إمام النحاة سيبويه على جواز تقدم المفعول به على الفعل وفاعله، وعدَّ ذلك عربياً جيداً، وركّز على الغاية التي من أجلها يخرج المفعول عن أصله فيتقدم على عامله، وهي العناية والاهتمام، فقال: " وإن قدمت الاسم فهو عربيٌّ جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم سواء"[(١)]، وقال أيضاً: "وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كنا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[(٢)]. وقد اعتمد العلماء بعد سيبويه كثيراً على هذه المقولة، وتمعن فيها علماء المعاني وعدوها قاعدة يفسرون بها كل تقديم لعنصر من عناصر الجملة على الآخر. فضلاً عن أن المثال الذي فسَّر به السيرافي عبارة سيبويه السابقة في أهمية التقديم، وهو: (قتل الخارجيَّ زيدٌ)، كان هو المثال الذي انطلق منه علماء المعاني في تفسير القيمة الدلالية للتقديم، قال السيرافي: " وقوله: (كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم) معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه به، كمثل ما يريده الناس من قتْل خارجي مفسدٍ في الأرض، ولا يبالون من قتله، فإذا قتله زيدٌ فأراد مخبر أن يُخبر بذلك قدَّم الخارجيَّ في اللفظ؛ لأن القلوب متوقعة لما يقع به من أجله، لا من أجل قتله، فتقول: قتل الخارجيَّ زيدٌ. وإن كان رجل ليس له بأسٌ، ولا يُقدَّر فيه أن يقتل أحداً، فقتل رجلاً، فأراد المخبرُ أن يُخبِر بهذا المستبعد من هذا القاتل، كان تقديمُ القاتل في اللفظ أهمَّ؛ لأن الغرض أن يُعلِم أنه قتل

---

(١) *الكتاب*، ١/ ٨٠، ٨١.

(٢) السابق، ١/ ٣٤.

إنساناً، فيقال: (قتل زيدٌ رجلاً). وهذا الكلام إنما هو على قدر عناية المتكلم، وعلى ما يسنح له وقت كلامه، وربما فعل هذا لطلب سجع أو قافية أو كلام مطابق، ولأغراض شتى عليه"[١]. ويظهر جلياً من هذا النص اهتمام النحاة بدلائل التقديم وأغراض المتكلم التي تقتضي تقديم عنصر في التركيب على الآخر أو تأخيره، وقد قدم السيرافي في هذا النص جملة من أغراض تقديم المفعول به في الجملة الفعلية، مما يعد مصدراً اتكأ عليه علماء المعاني في بيان أغراض التقديم فيما بعد. وقد نبه محمد أبو موسى فضل النحاة في التنبيه على أغراض التقديم، وسبق سيبويه إلى القول بالتقديم للعناية والاهتمام وأن كلامه كان لفتة عبدالقاهر الجرجاني إلى هذا الغرض، فقال: " أدار عبد القاهر كلمة سيبويه في نفسه زماناً ثم رأى أنها تتضمن معنى متسعاً لأنها تعني أنه يجب أن يقال في كل كلام قُدِّم لماذا قُدِّم، وأن يفسر وجه العناية والاهتمام، ولا يكفي أن يقال قدم للعناية والاهتمام"[٢].

وقد أجاز العلماء بعد سيبويه تقدم المفعول به على الفاعل، كما أجازوا تقديمه على الفعل نفسه ولكن جمهورهم اشترط أمن اللبس، فقال المبرد: "وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى، نحو: ضرب زيداً عمروٌ، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول"[٣]، وقال ابن يعيش: "واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه نحو قولك: ضرب زيداً عمروٌ، وعمراً ضرب زيدٌ، كل ذلك عربي جيد وذلك

---

(١) **أبو سعيد السيرافي**، *شرح كتاب سيبويه*، ٢/٢٧٤.

(٢) *"المنهج الغائب في تراث عبد القاهر الجرجاني"*، ص٥٤٨.

(٣) المقتضب، ٣/٩٥.

إذا لم يلتبس لأن الإعراب يفصل بين الفاعل والمفعول، فإن لزم من ذلك لبس بأن يكون الاسمان مبنيين أو لا يظهر فيهما الإعراب لاعتلال لاميهما نحو ضرب هذا ذاك وأكرم عيسى موسى فحينئذ يلزم حفظ المرتبة ليعرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره"[١]. وقد نازع أبو العباس بن الحاج النحاة في هذه المسألة فأجاز تقديم المفعول به حتى وإن وقع اللبس، فأشار كما نقل عنه السيوطي: "أن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس، ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عُمرَ، وعَمْرو، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما، مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه"[٢]. وقد احتج لتأييد رأيه بقول الزجاج من أنه لا اختلاف في جواز نحو: "فما زالت تلك دعواهم" أن تكون(تلك) اسم زال و(دعواهم) الخبر والعكس. وقد رد النحاة قول ابن الحاج وحججه، فقال الأشموني: "وما قاله ابن الحاج ضعيف؛ لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر"[٣]. وقد نقل الصبان اعتراض أحدهم على كلام ابن الحاج السابق، فقال: "أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو: ضرب

(١) *شرح المفصل*،٧/٦٣، وينظر: *ارتشاف الضرب*،٢/٢٧٦، *شرح التصريح*،١/٢٨٥.

(٢) *همع الهوامع*،٢/٢٥٩، ٢٦٠، وينظر: *حاشية الصبان*،٢/٥٦.

(٣) *حاشية الصبان*،٢/٥٦.

موسى عيسى، لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها"[1].

كما أجاز النحاة تقدم المفعول على الفاعل إذا اتصل ضمير الفاعل بالمفعول نحو قولك: خاف ربَّه عمرُ، وقالوا إنه لا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة، ولأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة، لذا لم يجيزوا: ضرب غلامُه زيداً، لأن الضمير حينئذ يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة[2]. كما أجاز البصريون تقدم المفعول في هذه المسألة على الفعل نفسه، نحو: غلامَه ضرب زيدٌ. وقد منع الكوفيون هذه المسألة، ورد البصريون هذا المنع لثبوت استعمالها، ومثالها قول الشاعر[3]:

رأيَه يَحمِدُ الذي أَلِفَ الحَزْ ... مَ ويشْقى بسعيه المغرورُ

كما أجاز النحاة تقديم المفعول على الفعل أو تأخيره عن الفعل والفاعل إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل والمفعول اسم ظاهر، فقالوا: ضربتُ زيداً، وأجازوا التقديم، نحو: زيداً ضربتُ[4].

أما في مسألة الحصر فالأصل فيها تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً،

---

(١) السابق.

(٢) وقد أجمع النحاة على منع: (ضَربَ غلامُه زيداً) إلا أبا الفتح والأشموني، وأجاز ذلك أيضاً الأخفش من البصريين والطّوال من الكوفيين، فاستدلوا على صحة ذلك بالسماع، والقياس. وقد تأول المانعون بعض الأبيات المسموعة بما هو خلاف ظاهرها. وأجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر. (ينظر: *المقتضب*، ٤/١٠٢، شرح *المفصل*، ١/٧٦، شرح *التسهيل*، ٢/١٣٣، *البسيط في شرح الجمل*، ١/٢٧٧، *ارتشاف الضرب*، ٢/٢٧٧، مغني *اللبيب*، ٢/١٧٠، حاشية *الصبان*، ٢/٥٨، شرح *التصريح*، ١/٢٨٣).

(٣) البيت مجهول قائله. ينظر: شرح *التسهيل*، ٢/١٥٤، *المساعد على تسهيل الفوائد*، ١/٤٣٧.

(٤) ينظر: شرح *التصريح*، ١/٢٨٥.

محصوراً بإنما أو بإلا ، وقد أجاز الكسائي تقديم المحصور بإلا فاعلاً كان أو مفعولاً لأن اللبس فيه بخلاف(إنما) ، ومنع الفراء من الكوفيين وابن الأنباري وجمهور البصريين تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير بخلاف الفاعل لأنه إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم ، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه ، وهو النية ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور ، وقدم فإنه يكون في رتبته ، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه[1].

وجعل ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي تقديم المفعول به على الفاعل أو على الفعل والفاعل معاً أصلاً في بابه كما هو تأخيره عنهما أصلاً في بابه ، ولا يرى تقدم المفعول من باب التقديم كما ذهب جمهور النحاة أو أن في التقديم غرضاً بلاغياً ، من الاهتمام بشأن المقدم أو العناية به أو التنبيه عليه. ويتكئ في دعم حجته هذه بأن تقدم المفعول على الفاعل نمط تركيبي ورد كثيراً في التراث اللغوي حتى صار تقديمه كالأصل ، فقال : "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ، فلمّا كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له ، حتى إنه إذا أُخِّر فموضعه التقديم...ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجْفُ عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشَّعه"[2] ، وقد رد النحاة مذهبه هذا مؤكدين مسألة تقديم المفعول أو تأخيره[3] ، كما بحثوا في أغراض التقديم وأسبابه وغاياته الدلالية ، تلك التي شرع بابها إمام النحاة سيبويه في عبارته التي رددها علماء العربية بعده وأفادوا منها ، ويظهر أن ابن جني قد

---

(١) ينظر: *همع الهوامع*،٢/٢٦٠،٢٦١، *حاشية الصبان*،٢/٥٨.

(٢) *الخصائص*،١/٢٩٧.

(٣) ينظر: شرح *المفصل*، ١/٦٧.

رجع عما قاله هنا فعاد منبهاً على أن التقديم والتأخير مسألة مهمة تبطن أغراضاً جمة يتصدرها غرض العناية والاهتمام بالمقدم، فتناول في كتابه(المحتسب) عدداً من النصوص التي ورد فيها المفعول به مقدماً، وأنه حين تقدم جاء على خلاف أصله، وذلك لأغراض يقتضيها المعنى[1].

وكما كانت للنحاة دراسة في مسائل البناء النظمي للمفعول به في الجملة، كانت لهم نظرات في أغراض تقديم المفعول ودلالته، فمن أغراض تقديم المفعول به التي نبهوا إليها هو الاعتناء بالمفعول والاهتمام به[2]، وجعله ابن أبي الربيع أول أغراض تقدم المفعول، فقال: "أحدها: الاعتناء بالمفعول، ولكون الكلام إنما جيء به لبيان المفعول، وذلك أن تقول لمن يعلم أن زيداً قد رَكِبَ، وجَهِل ما ركب: الفرسَ ركِبَ زيدٌ، والخبزَ أكلتَ، تقول ذلك لمن يعلم أكلك، ويجهل مأكولك"[3]. ولا يخفى أنه تحليل دلاليٌّ صرف تلمّس فيه ابن أبي الربيع معنى التركيب ودلالته مع التقديم.

ومن الأغراض الأخرى التي نص عليها النحاة في تقدم المفعول به أن يكون لشرف المفعول على الفاعل، فتقول: أكرمَ الأميرَ زيدٌ، فتقدِّم الأمير لشرفه في نفسه[4].

ومن أغراض تقديمه أيضاً عند الجمهور إفادة الاختصاص[5] نحو قوله

---

(١) ينظر: *المحتسب*، ١/٦٥، ٢/٢٨٤.

(٢) ينظر: شرح *المفصل*، ١/٧٦، *البسيط في شرح الجمل*، ١/٢٧٦.

(٣) *البسيط في شرح الجمل*، ١/٢٧٦.

(٤) السابق.

(٥) ينظر: *همع الهوامع*، ٣/١٢.

تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، وقد بسط السيوطي القول في هذه المسألة ونص على أسلوب النحاة في التفريق بين دلالتي الحصر والاختصاص، فظهر كلامه قريب الصلة من أطروحات علماء المعاني، وأنه صفحة من صفحات ما أُلِّف في علم المعاني لا النحو، وقد فطن السيوطي إلى ذلك فقال بعد نهاية كلامه في هذه المسألة: "وهاتان المسألتان من علم البيان لا النحو"[2].

أما **علماء المعاني** فقد انطلقوا في تحديد أغراض تقديم المفعول به من عبارة سيبويه الشهيرة في أن التقديم يكون للاهتمام والعناية، قال عبد القاهر: "واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم... وقال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء فإذا قُتل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي، فيقول: قتل الخارجيَّ زيدٌ..."[3].
فيظهر جلياً أن علماء المعاني قد اتكؤا على عبارات النحاة في بيان أغراض التقديم وبنوا عليها مادتهم، ثم توغلوا، وفق منهجهم الدلالي، في البحث

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) *همع الهوامع*، ٣/١٢.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٨٤.

عن أغراض التقديم وغايات المتكلم فيه، ومما ذكروه من هذه الأغراض لتقدم المفعول به ما يأتي:

- أن يكون غرضه **إنكار** أن يوقع به الفعل، فيُقدَّم ليدل على الإحالة والمنع، نحو قولك: أزيداً تضرب؟ قال عبد القاهر: "فإذا قلت: أزيداً تضرب؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يُضرِب أو بموضع أن يُجترأ عليه ويُستجازَ ذلك فيه"(١).

- أن يكون غرضه **الاستعظام**، ومن ذلك ما أورده الزمخشري في معنى تقديم أحد مفعولي(جعل) على الآخر في قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ** ﴾(٢)، قال الزمخشري: " إن جعلت(لله) لغواً كان(شركاء، الجنَّ) مفعولين قُدِّم ثانيهما على الأول، فإن قلت: فما فائدة التقديم؟ قلت: فائدته استعظام أن يُتَّخذ لله شريك مَنْ كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك، ولذلك قدم اسم الله على الشركاء"(٣).

- وأن يكون **لرد الخطأ في التعيين**، كقولك: زيداً عرفتُ، لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني، فتقول لتأكيده وتقريره: زيداً عرفت **لا غيره**(٤).

---

(١) السابق، ص٩٥.

(٢) الأنعام: ١٠٠.

(٣) *الكشاف*، ٢/ ٤٠.

(٤) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٣٣، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/١٦٢، *تلخيص المفتاح*، ص٩٠، *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*،١/ ٣٧٩، *شروح التلخيص*،٢/١٤٥، *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، ص٨٥.

- **التأكيد**، نحو قولك: زيداً عرفته، إذا قُدِّر المفسر قبل المنصوب: (عرفتُ زيداً عرفته). أما إذا لم يُقدّر المفسّر قبل المنصوب، فالتقديم للتخصيص(١).

- **التخصيص**، وهو أبرز أغراض التقديم عند العلماء(٢)، وبيانه عندهم أنك إذا قلت: ضربت زيداً، فقدمت الفعل فإنك تكون بالخيار في إيقاعه على أي مفعول أردت بأن تقول: ضربت زيداً أو عمراً أو بكراً أو خالداً، وإذا أخّرتَ الفعل وقدمتَ مفعوله فإنه يلزم الاختصاص للمفعول على أنك لم تضرب أحداً سواه. ومن هذا الباب تقديم الضمير الواقع مفعولاً في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٣)، وهو الذي أشار إليه الزمخشري في تفسيره(٤)، وهو رأي الأكثرية من علماء البيان والمعاني، والمعنى في الآية: نخصُك بالعبادة ونخصك بالمعونة(٥). وذهب أبو حيان إلى أن تقديم(إياك) هنا إنما كان للاعتناء بالمقدم وليس للتخصيص، فقال: " إياك مفعول مقدم، والزمخشري يزعم أنه لا يقدم على العامل إلا للتخصيص...

---

(١) ينظر: *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص٥٠، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/١٦٣، *تلخيص المفتاح*، ص٩١، شروح *التلخيص*،٢/١٤٥.

(٢) ينظر: *الإشارات والتنبيهات*، ص٨٥، *الكشاف*،١/٦١، *مفتاح العلوم*، ص٢٣٤، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، ص٥٠، *تلخيص المفتاح*، ص٩١، *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٥٣، *الطراز*، ٢/٣٧، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/١٦٥، *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*،١/٣٨١، شروح *التلخيص*،٢/١٤٩.

(٣) الفاتحة: ٥.

(٤) ينظر: الكشاف،١/٦١.

(٥) السابق.

فالتقديم عندنا إنما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول"[1]. كما جعل قسم من علماء المعاني في التقديم لغرض التخصيص، قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[2]، وقوله عز وجل: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ ﴾[3]، وقوله: ﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ ﴾[4]، وقوله: ﴿ قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا ﴾[5]، وقد خالفهم أبو حيان في هذه الآية الأخيرة وذهب إلى أن تقديم المفعول فيها بعد الهمزة يكون لإنكار دعائهم الأصنام، فالإنكار لا يكون للدعاء بذاته إنما إنكار أن الأصنام تدعى[6]. أما عبدالقاهر الجرجاني فقد وجه غرض التقديم في هذه الآيات على الإنكار؛ أي إنكار أن يأمر غير الله، ويُدعى غير المولى عز وجل، ويُتّخذ غير الله ولياً[7].

- **الاهتمام والعناية بشأن المقدّم**[8]، فيقدَّم المفعول على الفاعل إذا كان موضع الاهتمام ومحط التفات الخاطر إليه، نحو: وجهَ الحبيب أتمنى. كما يقدَّم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من

---

(١) البحر المحيط، ١/١٤١.

(٢) الزمر: ٦٦.

(٣) الأنعام: ٤٠.

(٤) الزمر: ٦٤.

(٥) الأنعام: ١٤.

(٦) ينظر: *البحر المحيط*، ٤/٩٠.

(٧) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٩٥.

(٨) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٨٤، *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، ص٨٧، *مفتاح العلوم*، ص٣٣٥،٣٣٧، *تلخيص المفتاح*، ص٩١، الأقصى القريب في علم البيان–ص٥٣، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/١٧٦، شروح *التلخيص*،٢/١٥١.

وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه، نحو قولهم: قتل الخارجيَّ زيدٌ. وقد بيّنّا هذا في مستهل حديثنا عن أقوال علماء المعاني في أغراض ودلائل التقديم.

- **التناسب ومراعاة الفاصلة**، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[1]، فقدم المفعول(خيفةً) على الفاعل(موسى) مراعاة للفواصل المختومة بالألف[2]. وقد جعل ابن الأثير في هذا الغرض قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[3]، فقال: "ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ❁ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ❁ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[4]، فجاء بعد ذلك قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال: نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن، وهذا غير خافٍ على أحد من الناس، فضلاً عن أرباب علم البيان"[5]. وخالفه في هذا الزمخشري وجمهور علماء البيان والمعاني ممن جعلوا التقديم فيها للاختصاص، كما بينا. وجعل ابن الأثير أيضاً من هذا الباب قوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ❁ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾[6] ، فقال في تفسير غرض تقديم المفعول به فيها: "فإن تقديم الجحيم على التصلية وإن كان فيه تقديم

---

(١) طه: ٦٧، وينظر الآيات قبلها وبعدها.

(٢) ينظر: *مفتاح العلوم*، ص٢٣٨، *المثل السائر*،٢/٣٦، *الطراز*،٢/٣٨، *الإيضاح في علوم البلاغة*،٢/١٦٨، *تلخيص المفتاح*، ص٩٢،.

(٣) الفاتحة: ٤.

(٤) الفاتحة ٢، ٣، ٤.

(٥) *المثل السائر*،٢/٣٦.

(٦) الحاقة: ٣١.

المفعول على الفعل إلا أنه لم يكن ههنا للاختصاص وإنما هو للفضيلة السجعية"[١]. وقد ردّ على من جعل تقديم (الجحيمَ) في الآية للاختصاص لأنها نار عظيمة فقال: "فالجواب عن ذلك أن الدرك الأسفل أعظم من الجحيم، فكان ينبغي أن يُخَص بالذكر دون الجحيم، على ما ذهب إليه؛ لأنه أعظم، وهذا لا يذهب إليه إلا من هو بنجوة عن رموز الفصاحة والبلاغة، ولفظة الجحيم ههنا في هذه الآية أولى بالاستعمال من غيرها؛ لأنها جاءت ملائمة لنظم الكلام، ألا ترى أن من أسماء النار السعير ولظى وجهنم ولو وضع بعض هذه الأسماء مكان الجحيم لما كان له من الطلاوة والحسن ما للجحيم"[٢]. وجعل من هذا الباب أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[٣]، جاعلاً تقديم المفعول به على الفعل من باب مراعاة نظم الكلام لا الاختصاص؛ لأنه قال: ﴿ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[٤]، ثم قال: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى ﴾[٥]، فاقتضى حسن النظم أن يقول: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾، ليكون الجميع على نسق واحد في النظم[٦]. وجعل من هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[٧] فقال: "وإنما قدم المفعول لمكان حسن النظم السجعي"[٨].

---

(١) المثل السائر، ٢/٣٧.

(٢) السابق.

(٣) يس: ٣٩.

(٤) يس: ٣٧.

(٥) يس: ٣٨.

(٦) المثل السائر، ٢/٣٧.

(٧) الضحى: ٩، ١٠.

(٨) *المثل السائر*، ٢/٣٨.

وقد جعل ابن الأثير التقديم لمراعاة الشكل وحسن النظم غرضاً مستقلاً غير مقرون بغرض دلالي آخر، كالاختصاص مثلاً، ونرى أنه غرض يعنى بالشكل وحده وهو اتجاه يخالف منهج عالم في علم المعاني، لذا نرى أنه لا غضاضة من أن يقترن مع هذا الغرض الذي قال به غرض آخر ينم عن دلالة، إذ إننا نرى أن التقديم لمراعاة الشكل لا يناقضه كونه يُراعى فيه المعنى وهو التقديم للعناية أو الاختصاص، إذ لا يخفى أن القرآن الكريم يختص بأعلى مراتب البلاغة والبيان، وهو قائم على حسن النظم وروعة الرصف، فلو كان مراعاة الفاصلة غرضاً قائماً برأسه وحده لكان التقديم في القرآن الكريم مقتصراً على هذا الغرض، وهو قولٌ لا يستقيم، وقد خالف قسمٌ من علماء البلاغة هذا الفكر، ونصوا على أن التقديم لمراعاة الشكل والفواصل تقترن معه أغراض دلالية أخرى، قال العلوي: "والمختار عندنا أنه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص، والتشاكل، فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً، فالاختصاص أمر معنوي، والتشاكل أمر لفظي... فبالتقديم تحصل ملاحظة الأمرين جميعاً"[1].

فيما سبق قدمنا تصوراً عاماً لمسائل العلماء في تقديم المفعول به، وهي مسائل قد ظهر فيها مراعاة التركيب حسبما تقتضيه قواعد النحو العربي وأصوله، ومراعاة الدلالة فيما أسفرت عنه دراسات النحاة وعلماء المعاني ممن اعتنوا بالبحث عن الأغراض والمقاصد، وهما ركنان مهمان يحسن الأخذ بهما معاً لفهم أغراض الكلام وتدبر تجليات النصوص عند تفسيرها وتحليلها.

---

(١) *الطراز*، ٢/٣٨.

ثانياً: تقديم الحـال:

يعد الحـال وصـفاً لهيئة الفاعـل أو المفعـول، فتقـول: جاء زيـدٌ راكبـاً، فتكـون (راكبـاً) بيانـاً ووصـفاً لهيئـة الفاعـل. وتقـول: ضـربت زيـداً قائمـاً، فتكون(قائماً) بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول به. وقد شبّه نحاة العربيـة الحـال، في علاقته بالفعل، بالمفعول به؛ "لأنـه جيء بـه بعـد تمام الكـلام، واستغناء الفاعل بفعله، وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليـل علـى المفعـول"[(١)]. فجاء منتصباً لهذا الشبه.

ويعد(الحال) من الوظائف النحوية التي تكون فيها زيادة خبر وفائدة في الجملة، وهو لابد أن يرتبط بصاحبه، ومن خلال ترابطه بصاحبه يرتبط بالفعل أو معناه، لأنه كما نص النحاة قيد للفعل، وكونه بياناً للفاعل أو المفعول فهو يدل على أنهما مقيدان بهذه الهيئة. ويحدث للحال مع صاحبه أو عامله حالات من التقديم أو التأخير لدواعٍ تركيبية وأغراض دلالية، وقد فصَّل نحاة العربية القول في حالات تقديمه؛ جواز التقديم ووجوبه وما يمتنع فيه الخروج عن موضعه بالتقديم أو التأخير. وقد كانت في مجملها دراسة بنيوية ذات طابع تعليمي تبحث في أحكام التقديم وشروطه ومذاهب النحاة واختلافهم في هذه الأحكام. وسنعرض مجمل مذاهب النحاة في حالات جواز تقدم الحال على عامله، وجواز تقدمه على صاحبه أو تأخيره[(٢)]:

اختلفت مذاهب النحاة في جواز تقدم الحال على عامله الفعل أو ما جرى مجراه، نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة[(٣)]، فلم

---

(١) **ابن السراج**، *الأصول في النحو*، ٢١٣/١، وينظر: *المقتضب*، ١٦٨/٤.

(٢) ونقتصر في دراستنا على حالات جواز التقديم أو التأخير دون الوجوب؛ لأن فيه تظهر الدلائل وتتجلى المعاني، كما أسلفنا.

(٣) ينظر: *الأصول في النحو*،٢١٥/١، شرح *المفصل*،٥٧/٢، شرح *التسهيل*، ٣٤٣/٢، شرح *التصريح*،٣٨١/١، *حاشية الصبان*،١٧٩/٢.

يجز الجرمي ذلك تشبيهاً له بالتمييز، كما لم يجز الأخفش تقديمه، في نحو: راكباً زيدٌ جاء، لبعده عن العامل. ولكنه أجاز توسطه بين العامل وصاحب الحال.

وقد أجاز جمهور البصريين تقديم الحال على المظهر والمضمر إلا ما يأتي استثناؤه، قياساً على المفعول به والظرف، واستدل أرباب هذا المذهب بالنقل والقياس[(١)]:

أما النقل فقولهم في المثل (**شتّى يؤُوب الحَلَبَةُ**)[(٢)] فشتّى: حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدل على جوازه. كما استدلوا بقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[(٣)]، وكذلك قول سويد بن أبي كاهل:[(٤)]

مُزْبِداً يَخْطِرُ ما لم يَرَنِي وإذا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعْ

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف فوجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان كذلك جاز تقديم معموله عليه[(٥)].

---

(١) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، م٣١-١/٢٥١، ١/٣٨١، *المقتضب*،٤/١٦٨، *الخصائص*،٢/٣٨٢، شرح *المفصل*،٢/٥٧، ارتشاف الضرب،٢/٣٤٩، مغني اللبيب،٢/١٢٨، ١٢٩، *همع الهوامع*،٤/٢٧، ٢٨، *حاشية الصبان*،٢/١٧٩.

(٢) أصل المثل أنهم يوردون إبلهم وهم مجتمعون فإذا صدروا تفرّقوا، واشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته، ثم يؤوب الأول فالأول. وهو مثل يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق. ينظر: *مجمع الأمثال*، مثل(١١٤)، ص٣٥٨.

(٣) القمر: ٧.

(٤) ينظر: *خزانة الأدب*، ٧/٥٥٤، وهذا البيت بلا نسبة في المقتضب، ٤/١٧٠.

(٥) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، م (٣١)، ١/٢٥١.

أما الكوفيون[1] فلم يجيزوا تقديم الحال على الفعل العامل فيه مع الاسم الظاهر، نحو: راكباً جاء زيدٌ، وأجازوه مع المضمر، نحو راكباً جئتُ. واحتجوا بعدم جواز ذلك مع المظهر لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر؛ لأن في قولك: راكباً جاء زيدٌ، في(راكباً) ضمير زيدٍ، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز[2].

وقد ردَّ الأنباري مذهب الكوفيين هذا، فقال: "هذا فاسد، وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم"[3].

كما فصّل النحاة القول في تقدم الحال وتأخيره على عامله إذا كان ظرفاً أو مجروراً، فكانت لهم فيه مذاهب: [4]

أحدهما: المنع مطلقاً، وهو مذهب الجمهور، وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق، فلا يقال: قائماً في الدار زيدٌ.

الثاني: الجواز، وعليه الأخفش، مشترطاً فيه تقدم المبتدأ عليهما كقولك: زيدٌ قائماً في الدار، وتقدم الظرف عليهما كقولك: في الدار قائماً زيدٌ، واحتج بشيئين:

أحدهما: أن تقديم أحد الجزئين كتقديمهما، لتوقف المعنى عليهما.

---

(١) السابق.

(٢) ينظر: السابق، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٤٩. *همع الهوامع*،٣/٢٨.

(٣) *الإنصاف*، م(٣١)–١/٢٥١.

(٤) ينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/٢٩٠، شرح *المفصل*،٢/٥٧ ، شرح *التسهيل*،٢/٣٣٦، ٣٤٧، شرح الكافية،٢/٢٤، ٢٥، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٥٥، *همع الهوامع*،٤/٣٢، *حاشية الصبان*،٢/١٧٩.

والثاني: أن الظرف متعلق بالفعل، فكأن الفعل ملفوظ به.

وقد ردّ العكبري على الأخفش، فقال: "والجواب أن الظرف على كل حال غير عامل بلفظه، فصار كأسماء الإشارة، وتقدم أحد الجزئين لا يخرجه عن أن يكون معنوياً، وأن التقديم تصرف، والظروف **لا** تصرف لها. ثم هو باطل بقولك: زيدٌ قائماً هذا، إذا جعلت(زيد) مبتدأ، و(هذا) خبره. وأما تعلّقه بالفعل فلا يوجب جواز التقديم، لأن العمل للظرف، **لا** لذلك الفعل..." [1]. وذهب الفراء مذهب الأخفش[2]، كما اختاره ابن مالك لما للعامل الظرفي من مزية على غيره من العوامل المعنوية[3]. وقد استدل أبو الحسن الأخفش على جواز تقدم الحال على العامل الظرفي بالسماع بقراءة من قرأ: **(**والسماواتُ **مطوياتٍ** بيمينه**)**[4] بنصب(مطويات)، وبقول النابغة الذبياني: [5]

رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبي أَدْراعِهِم فيهم ورَهْطُ ربيعةَ ابن حُذَارِ

فقدم(مطويات) على العامل الظرف(بيمينه)، وقدم الحال(محقبي أدراعهم) على الظرف العامل فيه وهو: فيهم. وقد ردّ عليه ابن عصفور، فقال: "وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح ؛ **لأنه لا يُحفظ منه إلا هذا وما لا**

---

(١) *اللباب في علل البناء والإعراب*، ٢٩١/١.

(٢) ينظر: *حاشية الصبان*، ١٨١/٢.

(٣) ينظر: *شرح التسهيل*، ٣٤٧/٢.

(٤) الآية: ﴿**والسماواتُ مطوياتُ بيمينه**﴾ الزمر: ٦٧، وقرأ بنصب(مطوياتٍ) عيسى والجحدري، ينظر: البحر المحيط، ٤٢٢/٧، معاني القرآن، الفراء، ٤٢٥/٢، المحتسب، ٢٣٣/١.

(٥) ينظر: **ابن عصفور**، *شرح الجمل*، ٣٣٥/١. *حاشية الصبان*، ١٨١/٢، ديوان النابغة، ص٥٥.

بال له لقلته فلا ينبغي أن يجاوز ذلك قياساً على هذا القليل. وأيضاً فإنه قد يتخرّج على أنه قد يضمر لمحقبي ولمطوياتٍ عامل تقديره: أعني مطوياتٍ، وأعني محقبي. وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر؛ لأن فيها تشديد الكلام وتبيانه"[1].

والثالث: وعليه ابن برهان، صرّح بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور إذا كان الحال أيضاً ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك لتوسعهم في الظروف. فأجاز تقديمها نحو: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[2] فـ(هنالك) ظرف مكان، وهو حال من ضمير(لله) الذي هو خبر(الولاية).

والرابع: وهو مذهب الكوفيين، جواز تقديم الحال على عاملها الظرف أو المجرور إذا كانت من مضمر مرفوع، نحو: أنت قائماً في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر.

وقد منع النحاة تقدم الحال إذا كان عامله غير الفعل أو ما شابهه، بأن يكون في معنى الفعل، نحو: الفعل الجامد(فعل التعجب)، وكل جامد ضمّن معنى المشتق، نحو: ليت، ولعلّ، ونحو: مثلك، وغيرك، وأسماء الأفعال، وأفعل التفضيل، أو إذا كان العامل مصدراً، أو إذا كان عاملاً مصدّراً بلام الابتداء، أو لام القسم. وفسروا علة منع التقديم بضعف مشابهة العامل للفعل[3].

---

(١) **ابن عصفور**، شرح الجمل، ٣٣٦/١.

(٢) الكهف: ٤٤.

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة: *الكتاب*،١٢٤/٢، *المقتضب*،١٧٠/٤، الأصول في النحو،ابن السراج،٢١٨/١، شرح *التسهيل*،٣٤٣/٢، البسيط في شرح الجمل،٦٨٧/٢، شرح الكافية، ٢٤/٢، ارتشاف الضرب،٣٥١/٢، *همع الهوامع*،٣٠/٤، شرح *التصريح*،٣٨١/١، *حاشية الصبان*،١٧٩/٢.

كما فصّل النحاة القول في مسألة جواز **تقدم الحال على صاحبها** وامتناعه، واختلفت مذاهبهم وآراؤهم فيها أيضاً[1]، فأجاز جمهورهم تقديم الحال على صاحبه سواء كان مرفوعاً، كقول طرفة بن العبد[2]:

فسقى ديارك غيرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الغَمَام، وديمةٌ تهْمِي

أو منصوباً كقول الشاعر: وَصَلْتَ ولم أصْرِمْ **مسبين** أُسْرَتِي[3]

أو مجروراً بحرف جر زائد، نحو: ما جاء **عاقلاً** من أحدٍ، وكفى **معيناً** بزيدٍ. أما إذا كان مجروراً بحرف جر أصلي فقد اختلف فيه النحاة، وأكثرهم على جواز تقديمه، منقولاً عن ابن كيسان، وأبي علي، وابن جني، وابن برهان، وابن ملكون، وبعض الكوفيين، وأجازه ابن مالك . وقد منع التقديم سيبويه وأكثر البصريين، وقد ردّ ابن مالك منعهم لثبوته سماعاً[4]، في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[5]، ومنها قول طليحة بن خويلد:[6]

فإنْ تكُ أذوادٌ أُصبْنَ ونِسْوةٌ فلن يذهبوا فِرْغاً بِقَتْل حِبال

---

(١) ينظر: شرح *التسهيل*،٢/٣٣٦، شرح *الكافية*،٢/٣٠، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٤٩، *همع الهوامع*،٤/٢٥، شرح *التصريح*،١/٣٧٩، *حاشية الصبان*،٢/١٧٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع،٤/٢٤. ***طرفة***، *ديوانه*، دار الفكر للجميع: بيروت، ص١٢١.

(٣) ليس له تتمة ولا قائل معروف. ينظر: *همع الهوامع*، ٤/٢٤.

(٤) ينظر: شرح *التسهيل*،٢/٣٣٨، ٣٣٩، شرح الكافية،٢/٣٠، *حاشية الصبان*، ٢/١٧٧.

(٥) سبأ: ٢٨.

(٦) وقد نُسب إلى طليحة بن خويلد الأسدي في شواهد العييني ينظر: *حاشية الصبان*،٢/١٧٧. وبلا نسبة في: شرح *التسهيل*،٢/٣٣٨، ٣٣٩.

أراد: فلن يذهبوا بقتل حبال فرغاً. ومن ذلك قول كثير عزة[1]:

لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمان صادِياً إلـيّ حبيبـاً إنهـا لحبيـبُ

أراد: لئن كان برد الماء حبيباً إليّ هيمان صادياً. ومن ذلك قول الآخر[2]:

تسليـتُ طِرّاً عنكـم بَعْدَ بيْنكـم بِذكراكـم حتى كأنكـم عِنْـدي

أراد: تسليت عنكم طراً.

كما يتقدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الجار، كقول الشاعر[3]:

غافِـلاً تعْـرِض المنيّـة للمـرْ ء فيُدعَـى ولاتَ حِيـنَ إبَـاءِ

أراد: تعرض المنية للمرء غافلاً. ومثله[4]:

مشغوفـةً بك قد شُغِفَـتْ وإنمـا حُتـم الفـراقُ فما إليك سبيـلُ

أما المجرور بالإضافة[5]، فقد منع النحاة تقديم الحال عليها إن كانت إضافة محضة أو غير محضة، كما في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[6]، ونحو: عرفتُ قيامَ هندٍ مُسرعةً، فلا يقدم(مسرعة) على(هند) لئلا يفصل

---

(١) شرح *التسهيل*،٢/٣٣٨، **كثير عزة**(١٩٧١م)، *ديوانه*،شرح:إحسان عباس: بيروت، ص٥٢٢.

(٢) البيت بلا نسبة . ينظر: *حاشية الصبان*،٢/١٧٧.

(٣) البيت بلا نسبة، ينظر: شرح *التسهيل*،٢/٣٣٨، ٣٣٩، *حاشية الصبان*، ٢/١٧٧.

(٤) البيت بلا نسبه. ينظر: السابق.

(٥) ينظر: *شرح التسهيل*،٢/٣٣٥، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٤٨، *شرح التصريح*،١/٣٨٠، *حاشية الصبان*،٢/١٧٨، *همع الهوامع*،٤/٢٥.

(٦) النحل: ١٢٣.

بين المضاف والمضاف إليه، ولا على(قيام) الذي هو المضاف؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته. وقد فصّل ابن مالك هذه المسألة في شرح التسهيل؛ فوافق مذهب الجمهور في منع تقديم الحال على صاحبها المضاف إضافة محضة، وأجاز تقديم الحال مع الإضافة غير المحضة، كقولك: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً؛ لأن الإضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها[١].

وللكوفيين آراء تفردوا بها، وفصلوا القول في هذه المسألة[٢]، فأجازوا تقديم الحال على صاحبه مطلقاً إن كان ضميراً، وأجازوا تقديمه على صاحبه الظاهر إن كان مرفوعاً وكان الحال فعلاً. ومنعوه إن كان الاسم الظاهر مجروراً، كما منعوه إن كان منصوباً، سواء كان اسماً أو فعلاً، فلا يجيزون: لقيت راكبةً هنداً، ولا لقيت تركب هنداً، وعللوه بأنه يوهم كون الحال مفعولاً، وكون صاحبه بدلاً منه، وجوزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً، لانتفاء توهم المفعولية والبدلية، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلطّ المفعول به.

وبإنعام النظر فيما سبق، نجد أن جل النحاة البصريين قد وجهوا حديثهم عن الحال وجهة بنيوية شكلية، فعدوه فضلة في الجملة يقيد الفعل وأحد معموليه: الفاعل أو المفعول، ويأخذ حركة النصب لشبهه بالمفعول به أو المفعول فيه. وجعلوا أحكامه خاضعة لنظرية النحو الأولى وهي العامل،

---

(١) ينظر: *شرح التسهيل*، ٢/٣٣٥.

(٢) ينظر: *شرح التسهيل*، ٢/٣٤٠، *شرح الكافية*، ٢/٢٩، *ارتشاف الضرب*، ٢/٣٢٧، *همع الهوامع*، ٤/٢٦، *شرح التصريح*، ١/٣٧٨، *حاشية الصبان*، ٢/١٧٨.

فأجازوا التقديم أو التأخير إن كان العامل فعلاً أو ما يجري مجراه، ومنعوا التقديم وألزموا التأخير إن كان العامل في معنى الفعل لا لفظه. وفي ثنايا هذا الإطار اختلفت مذاهبهم وتعددت آراؤهم، وكانت في مجموعها تهتم بصور التقديم الشكلية دون البحث في الأغراض والدلائل، وفق منهج بنيوي يقتضي عللاً تعليمية لتعليم أسس النظم وفق سنن العربية في كلامهم.

وإذا ما تجاوزنا هذا الإطار البنيوي لدراسة التقديم والتأخير للحال إلى الإطار الدلالي في **علم المعاني**، بحثاً عن توجيهٍ دلالي لأغراض تقدم الحال في العربية، فإننا نجد أن علماء المعاني قد أخذوا عن النحاة أصول قواعدهم في تركيب الحال، ثم بنوا عليه دراستهم الدلالية بحثاً عن أغراض التراكيب ودلائله. وقد بحث عبدالقاهر الجرجاني في الحال وفصّل القول فيه دلالة وتركيباً. كما نظر في دلائل الجملة الحالية مع الواو ودلائلها من غير الواو(1)، فقال: " أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنساناً فقلت: أتانا والشمسُ قد طلعتْ، كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول: أتانا وقد طلعت الشمسُ، وعكس هذا أنك إذا قلت: أتى والشمسُ لم تطلعْ، كان أقوى في وصفك له بالعجلة والمجيء قبل الوقت الذي ظُنَ أنه يجيء فيه من أن تقول: أتى ولم تطلع الشمس بعدُ"(2). وقد انطلق في هذا الباب من الأساس الذي نادى به في أكثر من موضع في دلائله من أن الدلالة مع التقديم تخالف أغراضها مع التأخير، إذ قال: "وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام، في

---

(1) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص١٥٦ وما بعدها.

(2) *دلائل الإعجاز*، ص١٠٥.

التأكيد والإحكام"[١]. فنص على أن تقديم الحال على أحد عناصر الجملة الحالية يأتي للتأكيد ورفع الشك، وقال: "وكذلك إذا علم السامع من حال رجل أنه على نية الركوب والمضيّ إلى موضع ولم يكن شك وتردد أنه يركب أو لا يركب كان خبرك فيه أن تقول: قد ركب. ولا تقول: هو قد ركب، فإن جئت بمثل هذا في صلة كلام ووضعته بعد واو الحال حسُن حينئذ وذلك قولك: جئت وهو قد ركب. وذاك أن الحكم يتغير إذا صارت الجملة في مثل هذا الموضع ويصير الأمر بمعرض الشك، وذاك أنه إنما يقول هذا من ظن أنه يصادفه في منزله وأن يصل إليه من قبل أن يركب. فإن قلت فإنك قد تقول: جئته وقد ركب، بهذا المعنى ومع هذا الشك، فإن الشك لا يقوى حينئذ قوته في الوجه الأول"[٢].

كما بحث علماء المعاني بعد عبدالقاهر عن دلائل تقديم الحال في التركيب، وأن معناه مقدماً يخالف معناه مؤخراً[٣]، فنص العلوي على دلالة التقديم في باب الحال، فقال: "فإنك إذا قدمته فقلت: جاء ضاحكاً زيدٌ، فإنه يفيد أنه جاء على هذه الصفة مختصاً بها من غيرها من سائر صفاته، بخلاف ما لو قلت: جاء زيدٌ راكباً، فإنه كما يجوز أن يجيء على هذه الصفة فإنه يجوز مجيئه على غيرها من الصفات فافترقا"[٤]، وقال ابن الأثير أيضاً: "وأما تقديم الحال فكقولك: جاء راكباً زيدٌ، وهذا بخلاف قولك: جاء زيدٌ راكباً، إذ يحتمل أن يكون ضاحكاً أو ماشياً أو غير ذلك"[٥].

---

(١) السابق، ص١٠٢.

(٢) السابق، ص١٠٤، ١٠٥.

(٣) ينظر: *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٥٥.

(٤) *الطراز*، ٢/٤٠، ٤١.

(٥) *المثل السائر*،٢/٤٠.

ويظهر من هذه الاقتبسات اهتمام علماء المعاني بالأغراض الدلالية للتقديم، في مقابل اهتمام علماء النحو بالأغراض البنيوية للتركيب، وهما منهجان متكاملان يحسن أن يُؤخذ بهما معاً في التحليل اللغوي، وأن تقوم الدراسة اللغوية على المزاوجة بين اللفظ والمعنى، أو التركيب والدلالة، مع محاولة تطبيق هذا المنهج بالانتقال به من حدود دراسة الجملة إلى رحاب أوسع في إطار نحو النص.

ثالثاً: تقديم التمييـز:

التمييز بابٌ دلالي يسمى التمييز والتفسير والتبيين، والمراد به "رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً"[(١)].

والإبهام الذي يزيله التفسير يكون في الجملة والمفرد. فالجملة، كقولك: طاب زيدٌ نفساً، فالطيبة مسندة إلى زيد، والمراد شيء من أشيائه، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك. وأما المفرد فنحو قولك: عندي رطل زيتٍ، فالتمييز فيها لم يأت لرفع إبهام في الجملة وإنما لبيان نوع الرطل ورفع إبهامه، إذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن[(٢)].

وقد نص النحاة على أن أسلوب التمييز الذي يكون في الجملة، فيما يسمونه تمييز النسبة، يكون لضربٍ من المبالغة والتأكيد؛ لأن التركيب في

---

(١) شرح *المفصل*، ٧٠/٢. وينظر: شرح *التسهيل*، ٣٧٩/٢، شرح *الكافية*، ٥٣/٢.

(٢) السابق.

أصله يكون التمييز فيه فاعلاً أو مفعولاً ، ولكن لغاية في نفس المتكلم يتحول التركيب عن أصل وضعه لغرض التبيين والتفسير، قال ابن يعيش: "فإذا قلت: (طاب زيدٌ نفساً) فتقديره: طابت نفسُ زيدٍ، وإذا قلت(تصبب عرقاً) فتقديره: تصبب عرقُه، وإذا قلت: (تفقّأ شحماً زيدٌ) فتقديره: تفقّأ شحمُ زيدٍ. وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللفظ، واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلق، والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل"[١]. وقد فسر ابن يعيش معنى المبالغة في الجملة مع التمييز، فقال: "ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى؛ والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو إنجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل طاب زيدٌ نفساً"[٢].

ومن ينظر في الجملة مع التمييز يجد فيها تقديماً وتأخيراً لاقتضاءٍ دلالي، فيتأخر الفاعل الذي كان في أصله مسنداً إلى الفعل، ويتقدم ما كان مضافاً إليه ليشغل محل الفاعل فيسند إلى الفعل، وذلك لضرب من الدلالة وسبيلٍ من سبل المجاز؛ لأن الفعل الحقيقي وصفٌ في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالاً إلا إذا أردت المجاز، "وقولك: طاب زيدٌ

---

(١) شرح *المفصل*، ٢/٧٥.

(٢) السابق.

وتصبب وتفقّأ لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ فعُلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً"[1].

وقد احتكم النحاة إلى الدلالة في تعيين التمييز والاستدلال عليه، وذلك أنهم عرفوه بمدى إمكانية تقديره بـ(مِنْ)، وهذا جانبٌ معنوي وهو أهم ما يميز التمييز عن غيره مما يلتبس به نحو الحال، وقدروها بـ(من) لأنها، كما نص النحاة، وضعت لبيان الجنس فجاءت لذلك، وحذفت تخفيفاً وهي مرادة[2].

وإذا ما انتقلنا إلى مسألة هذا الفصل وهو حالات التقديم والتأخير في باب التمييز، نجد أن نحاة العربية قد اتفقوا إجماعاً على عدم جواز تقدم التمييز على عامله غير المتصرف[3]، إلا إنهم اختلفوا في جواز تقدمه على عامله المتصرف، فمنع سيبويه تقديمه على عامله ولم يفرق في هذا المنع بين العامل المتصرف وغير المتصرف، وعلته في ذلك أن فعلها قد تعدى إلى مفعول "ولم يقوَ قوة غيره مما تعدى إلى مفعول، فتقول: امتلأت ماءً وتفقّأت شحماً، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، ...وإنما أصله: امتلأت من الماء، وتفقّأت من الشحم، فحذف هذا استخفافاً"[4]. وإلى هذا ذهب

---

(١) السابق.

(٢) السابق، وينظر: شرح *التسهيل*،٢/٣٧٩، شرح *التصريح*،١/٣٩٤، *حاشية الصبان*،٢/١٩٤.

(٣) ينظر: *الكتاب*،١/٢٠٥، *المقتضب*، ٣/٣٦،٣٧، شرح *المفصل*،٢/٧٤، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٨٥، شرح *التسهيل*،٢/٣٩١، شرح الكافية،٢/٧٠، شرح التصريح،١/٤٠٠، *حاشية الصبان*،٢/٢٠١.

(٤) ينظر: *الكتاب*، ١/٢٠٥.

أكثرُ البصريين والفراء من الكوفيين وبه قال أبو علي في شرح الأبيات. واحتجوا لمنع التقديم، بأن قالوا: أنه هو الفاعل في المعنى، فإذا قلت: تصبّب زيدٌ عرقاً، فإن المتصبب هو العرق، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً. ولا يرون التمييز كالحال في جواز تقديمه على عامله المتصرف، واحتجوا بأن قالوا: الفرق بين الحال والتمييز ظاهر، ذلك لأنك إذا قلت: جاء زيدٌ راكباً فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار(راكباً) بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه، فجاز تقديمه كالمفعول بخلاف التمييز، لأن(زيدٌ) في: (تصبب زيدٌ عرقاً) ليس هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل في المعنى هو العرق، فلم يكن(عرقاً) بمنزلة المفعول من هذا الوجه؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى[1]. وقيل من موانع التقديم أن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه، قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف[2].

وقد احتج ابن عصفور على منع تقديم التمييز بحجة تخالف حجة الجمهور، فقال: "والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً، فإذا كان فعلاً فإنما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في عشرين أن تنصب فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام"[3]، بمعنى أنه كما جاز أن تنصب عشرين بعد تمام الكلام فكذلك تمييز غيره ينتصب بعد تمام الكلام.

---

(١) ينظر: *الخصائص*،٢/٣٨٤، الإنصاف، م(١٢٠)، ٢/٨٢٧، شرح *المفصل*،٢/٧٤، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٨٥، شرح *الكافية*،٢/٧١، شرح *التصريح*،١/٤٠٠، *همع الهوامع*، ٤/٧١.

(٢) ينظر: شرح *التصريح*، ١/٤٠٠.

(٣) **ابن عصفور**، شرح *جمل الزجاجي*، ٢/٢٨٤.

وارتضى الرضي مذهب جمهور مانعي التقديم، إلا أنه لم يرتضِ علتهم في كون التمييز في أصله فاعلاً، وأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذلك ما هو بمعنى الفاعل، فقال: "وليست العلة بمرضية، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسمّ فاعله، كان له، لما كان منصوباً، أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل، فأيُّ مانع أن يكون للفاعل أيضاً، إذا صار على صورة المفعول: حكم المفعول من جواز التقدم"[1]. ثم علل للمنع بعلة أخرى ظهر فيها وجهٌ دلالي بيّن، متكئاً فيه على دلالة التركيب ومراد المتكلم من الأسلوب، فقال: "إن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه، سواء كانت عن مفرد، أو عن نسبة، وكأن الأصل: عندي خلٌّ راقود، ورجلٌ مثله، وسمنٌ منوان، وكذا كان الأصل في طاب زيدٌ نفساً: لزيد نفسٌ طابت؛ وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولاً، ليكون أوقع في النفس؛ لأنه تتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها، وأيضاً، إذا فسّرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً، لم يستقم"[2]. ويتجلى في هذه العلة تحليل دلالي ظاهر.

وقد أجاز آخرون تقديم التمييز على عامله المتصرف، وهو مذهب بعض الكوفيين نحو الكسائي والجرمي، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين، وارتضاه أبو حيان، واختاره ابن

---

(١) شرح *الكافية*، ٢/٧١.

(٢) السابق، ٢/٧١، ٧٢.

مالك. واحتجوا لجواز ذلك بالنقل والقياس: [1]

أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم، قال المخبل السعدي: [2]

أَتَهْجُرُ سَلْمى بالفراقِ حبيبها ... وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ؟

وقول الآخر[3]:

ضيّعَتْ حزْمَى في إبعادِيَ الأملا ... وما ارعويتُ ورأسي شيباً اشتعلا

ومثله[4]:

ولستُ إذا ذرْعاً أضيقُ بضارع ... ولا يائسٍ عند التعسُّر من يُسر

ومثله قول رجل من طئ[5]:

أنفساً تطيبُ بِنَيْل المُنى ... وداعِي المَنون يُنادي جهارا

وقول ربيعة بن مقروم الضبي[6]:

ووارِدةٍ كأنها عُصبُ القطا ... تثير عجَاجاً بالسَّنابك أصْهبا

رددتُ بمثلِ السِيدِ نَهْدٍ مقلَّصٍ ... كميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تحلّبا

وقول الآخر: [7]

---

(١) ينظر: *الإنصاف*، م(١٢٠)٢/٨٢٨، المقتضب،٣/٣٦،٣٧، شرح *المفصل*،٢/٧٤، شرح *التسهيل*،٢/٣٨٩، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٨٥، الهمع،٤/٧١، *حاشية الصبان*،٢/٢٠١، ٢٠٢.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) البيت بلا نسبة. ينظر: *شرح التسهيل*،٢/٣٨٩، ، *المساعد على تسهيل الفوائد*،٢/٦٦، *حاشية الصبان*،٢/٢٠١.

(٤) البيت بلا نسبة. ينظر: *شرح التسهيل*،٢/٣٨٩.

(٥) ينظر: السابق، *حاشية الصبان*،٢/٢٠١، *شرح التصريح*،١/٤٠٠.

(٦) ينظر: *شرح التسهيل*،٢/٣٨٩، *حاشية الصبان*،٢/٢٠١.

(٧) البيت بلا نسبة. ينظر: *حاشية الصبان*،٢/٢٠٢.

إذا المرء عَيْناً قرَّ بالعيشِ مُثْرِياً ولم يُعْنَ بالإحسانِ كان مذمَّما

وأما القياس فيتمثل في أن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف؛ كتقديم المفعول على عامله الفعل، وتقديم الحال على عامله المتصرف[1]. وهذه أحدى حجج ابن مالك التي رد بها حجة سيبويه في منع التقديم[2].

وفي المقابل نقض المانعون حجج المجيزين، وردّوا ما نقلوه من سماع في البيت الذي شاع في مؤلفاتهم احتجاجاً بالجواز وهو: (وما كان نفساً بالفراق تطيبُ)، ونص العكبري على أن هذا البيت ليس حجة في جواز تقديم التمييز، إنما يحتج به على أحد الأوجه الثلاثة الآتية[3]:

أحدها: أن الرواية: (وما كان نفسي) فهو اسم كان.

والثاني: أن نصبه على أنه خبر كان؛ أي: ما كان حبيبها نفساً؛ أي، إنساناً يطيب بالفراق.

والثالث: أنه من ضرورة الشعر، فلا يحتج به على الإعراب في الاختيار.

كما ردّ ابن يعيش الاحتجاج بهذا البيت أيضاً، فقال: " أراد: وما كاد تطيب نفساً بالفراق. ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية (وما كاد نفسي بالفراق تطيب)، هكذا قال أبو اسحاق الزجاج "[4].

---

(١) ينظر: الإنصاف، م(١٢٠)،٢/٨٣٠، *المقتضب*، ٣/٣٧، شرح *التسهيل*،٢/٣٨٩، همع *الهوامع*،٤/٧١، *حاشية الصبان*،٢/٢٠٢.

(٢) وقد رد حجة سيبويه بعدد من الأوجه، ينظر: شرح *التسهيل*،٢/٣٩٠.

(٣) ينظر: *اللباب في علل البناء والإعراب*،١/٣٠١، **ابن عصفور**، شرح *جمل الزجاجي*، ٢/٢٨٤.

(٤) شرح *المفصل*،٢/٧٤.

يتضح مما سبق أن موضع الخلاف بين النحاة كان يدور حول جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، والاتفاق بينهم كائناً في امتناع تقديم التمييز على عامله غير المتصرف، وقد استثنى الفراء من محل الإجماع هذا جواز تقديم التمييز بعد اسمٍ شُبِّه به الأول، نحو: زيدٌ القمرُ حسناً، فأجاز التقديم في نحو: زيدٌ حسناً القمرُ[1]. كما اتفق جمهور النحاة على جواز تقدم التمييز على المميز بعد العامل بالإجماع[2].

تلك هي أبرز مسائل النحاة في تقديم التمييز، وهي مسائل قد بنيت وفق معيارية بحتة حسب مقتضيات العامل القوي أو الضعيف وأثره على معموله وما يتبع ذلك من جواز التقديم عليه أو التأخير، وهي أحكام ذات منظور بنيوي شكلي لا يحتكم إلى الدلالة إلا نزراً فيما نجده فيما احتكم إليه الرضي فيما نقلنا عنه سابقاً.

رابعاً: تقديم المستثنى:

الاستثناء من أبواب النحو العربي التي تقيد الجملة وتخصصها بمعنى زائد وهو الاستثناء، فالاستثناء "صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء"[3]. ولما كان الاستثناء من قيود الجملة كان موقعه بعد تمام الكلام، ويؤيد ذلك أن النحاة قد شبّهوا المستثنى بالمفعول به إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل[4]. وتأخيره هو الأصل في باب الاستثناء، إلا

---

(١) ينظر: *همع الهوامع*، ٤/٧٢.

(٢) ينظر: *همع الهوامع*، ٤/٧١، شرح *التصريح*، ١/٤٠٠.

(٣) شرح *المفصل*، ٢/٧٥، ٧٦.

(٤) ينظر: *الأصول*، ١/٢٨١.

أنه قد يتقدم المستثنى على المستثنى منه في تركيب الاستثناء لغاية يقصدها المتكلم، وقد عالج نحاة العربية مسألة تقدم المستثنى فاختلفت مذاهبهم في جواز ذلك أو امتناعه، وتنوعت عللهم وحججهم فيها، وسنعرض في هذا المبحث أبرز خلافاتهم وآرائهم في هذه المسألة.

اختلف النحاة في مسألة تصدر المستثنى الكلام **بتقديمه على عامله وعلى المستثنى منه**، فجوّز الكوفيون تقدمه أول الكلام موجباً كان أو منفياً، فنص على ذلك الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع، واحتجوا بجواز ذلك على أن العرب قد استعملته مقدماً، قال أبو زبيد الطائي: (١)

خلا أنّ العِتَاقَ من المَطَايَا ... حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ

وقال الآخر: (٢)

خلا اللهَ، لا أرجو سِوَاك وإنما ... أعُدُّ عيالي شُعْبَةً من عيالِكَا

وقول العجاج(٣):

وبَلْدةٍ ليس بها طُوريُّ ... ولا خَلاَ الجِنِّ بها إنْسِيُّ

ومن يتأمل هذه الشواهد يجد أن جميعها جاء مع(خلا) خاصة دون سواها من أدوات الاستثناء، و(خلا) فرع من(إلا)، كما نص السيوطي إذ

---

(١) ينظر: *الإنصاف*، م(٣٦)،١/٢٧٥، شرح *الكافية*،٢/٨٣، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٠٧، *المساعد على تسهيل الفوائد*،٤/١٩٩، *همع الهوامع*،٣/٢٦٠، حاشية *الصبان*،٢/١٤٨، *المحتسب*،١/١٢٣.

(٢) نُسب البيت للأعشى في *خزانة الأدب*،٣/٣١٤. وبلا نسبة في: شرح *التسهيل*،٢/٢٩١، شرح *ابن عقيل*،١/٦١٨، *المساعد على تسهيل الفوائد*،١/٥٦٧، *همع الهوامع*، ٣/٢٦٠.

(٣) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/٢٧٤، شرح *التسهيل*،٢/٢٩١، شرح الكافية،٢/٨٤، *ارتشاف الضرب*،٢/٣٠٧، *المساعد على تسهيل الفوائد*،١/٥٦٩، *همع الهوامع*، ٣/٢٦١.

قال في الهمع: " ورد في(خلا)، وهي فرع(إلا)، فالأصل أولى بذلك"[1].

وقد منع البصريون تقديم المستثنى واحتجوا بأن قالوا أن الاستثناء يضارع البدل، بدليل قولهم: ما قام أحدٌ إلا زيداً، وإلا زيدٌ، والمعنى واحد، فلما جاز في الاستثناء هنا البدلية لم يجز تقديم المستثنى كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه. وقد رد مجيزي التقديم على هذه الحجة بأن قالوا: لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم، نحو قول الكميت[2]:

فما لِيَ إلا آلَ أحمـــدَ شيعَــةٌ وما لِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

حيث تقدم المستثنى(آل أحمد) على المستثنى منه(شيعةٌ) في الشطر الأول، كما تقدم المستثنى(مشْعَبَ) على المستثنى منه(مَشْعَبُ) في الشطر الثاني.

وقول كعب بن مالك[3]:

الناسُ أَلْبٌ عَلَيْنَـا فِيكَ ليس لنـا إلا السيـوفَ وأطرافَ القَنَـا وَزَرٌ

إذ تقدم المستثنى(السيوف) على المستثنى منه(وزرُ).

كما احتج المانعون بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما

---

(١) *همع الهوامع*،٣/٢٦١.

(٢) ينظر: *المقتضب*، ٤/٣٩٨، *الإنصاف في مسائل الخلاف*،١/٢٧٥، شرح *المفصل*،٢/٧٩، **ابن عصفور**، شرح *الجمل*، ٢/٢٦٤.

(٣) ينظر: *المقتضب*، ٤/٣٩٧، *الإنصاف*،١/٢٧٦، شرح *المفصل*،٢/٧٩.

قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها"[1]. وردّ الأنباري حجة الكوفيين في جواز تقديمه على عامله، واحتج لمنع ذلك بأن ما أوردوه من تقديم الاستثناء في أول الكلام في قول الشاعر(خلا أن العِتاق من المطايا) لا يسلم لهم لأنه ليس في أول الكلام إنما كان قبله:[2]

إلى أن عرّسوا وأغَبَّ منهُمُ قريباً ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

خلا أنّ العِتَاقَ من المطايا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ

كما رد قول من قال بتقديمه في بيت الآخر:[3]

وبَلْدةٍ ليس بها طُوريٌّ ولا خَلاَ الجِنِّ بها إنْسِيُّ

بأن تقديره: وبلدةٍ ليس بها طوريٌّ ولا إنسي خلا الجن، فحذف إنسياً، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسيراً لما أضمره، وقيل: تقديره: ولا بها إنسي خلا الجن؛ فـ(بها) مقدرة بعد(لا) وتقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجة[4].

كما رد الأنباري حجة الكوفيين في اعتراضهم رأي البصريين حين جعلوا الاستثناء كالبدل، وحجتهم بأنه لما لم يجز تصدر المستثنى وتقدمه على عامله فإنه لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، وقال في فساد حجتهم هذه: "هذا فاسد؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شبهان: أحدهما كونه مفعولاً، والآخر كونه بدلاً، جعلت له منزلة متوسطة، فجاز تقديمه على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه"[5].

---

(١) *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/٢٧٦.

(٢) السابق، ١/٢٧٧.

(٣) السابق.

(٤) السابق، ١/٢٧٧.

(٥) *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ١/٢٧٧.

وقد أيَّد الرضي حجة البصريين، فقال: "والأولى مذهب البصريين، لعدم سماع مثل هذا، ويمنعه القياس أيضاً، وذلك لأن المستثنى، أُخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً ثم نسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً، لأن الظاهر أنك أخرجت زيداً من المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيداً، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً، لكنه جُوِّز، لكثرة استعماله، تقدمه على أحدهما، نحو: جاءني إلا زيداً القومُ، والقومُ إلا زيداً اخوتك، ولم يجز تقدمه عليهما معاً"[1]. وعلل ابن مالك موافقته مذهب البصريين بأن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب معاً[2].

ومنهم من فصّل في مسألة تقدم المستثنى، فمنع ذلك في حال الإثبات، وأجازه في النفي بعد سبق حرف النفي، كقوله: ولا خلا الجن، وقد جوّزه الأبّذي، وعلل ذلك بأن المستثنى لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق(لا) النافية. أما الكسائي فقد أجاز تقدمه في الإثبات والنفي، فأجاز تقديمه على حرف النفي، نحو: إلا زيداً ما أكل طعامك أحدٌ، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع الدائم[3].

---

(١) شرح *الكافية*،٢/٨٤.

(٢) ينظر: شرح *التسهيل*،٢/٢٩١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب،٢/٣٠٨، *همع الهوامع*،٣/٢٦١.

أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل فيه، إذا لم يتقدم المستثنى وتوسط بين جزئي كلام ففيه مذاهب:[1]

أحدها: المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرفاً أم غير متصرف، فلا يقال: القومُ إلا زيداً قاموا، ولا القومُ إلا زيداً قائمون، ولا القومُ إلا زيداً في الدار. ومنعوا ذلك تشبيهاً له بالمفعول معه.

والثاني: الجواز على الإطلاق سواء كان العامل متصرفاً أم غير متصرف، وصحّحه بعض المغاربة لوروده، قال:

❖ ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ ❖

فالاستثناء من ضمير(باطل)، و(باطل) عامل في ذلك الضمير.

وقال أمية بن أبي الصلت:

كلُّ دِينٍ يوم القيامة عند الـ ... ـله إلا دِينَ الحنيفيةِ بُورُ

والثالث: الجواز مع المتصرف، والمنع في غيره، وعليه الأخفش، واختاره أبو حيان لورود السماع به.

ومن أجاز تقديم المستثنى على المستثنى منه، متوسطاً بينه(أي المستثنى منه) وبين عامله، نحو: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ، فقد أوجب في الاسم المتقدم النصب على الاستثناء إن كان في الموجب، أما إن كان في غير الموجب، فقد اختلف النحاة في الوظيفة النحوية التي يشغلها المستثنى، فذهب جمهور البصريين إلى أن المقدم مستثنى منصوب لأنه قبل تقدمه كان فيه وجهان البدل والنصب، وكان البدل هو المختار والنصب جائز على أصل الباب، فلما تقدم امتنع البدل لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب،٢/٣٠٨، *همع الهوامع*،٣/٢٦١، ٢٦٢.

النصب. وقد مثلوا هذه المسألة بصفة النكرة فإنها إذا تقدمت، نحو: فيها قائماً رجلٌ، لا يجوز في(قائم) إلا النصب على الحالية، لأنك إذا أخّرته فقلت: فيها رجل قائمٌ، جاز في(قائم) وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال، فإذا قُدِّم بطُل النعت وتعيَّن النصب على الحالية[1].

وقد أجاز الكوفيون والبغداديون في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الإتباع[2]، بأن يكون ما بعد(إلا) مبنياً على ما قبلها ويكون المستثنى منه تابعاً للاسم الذي قبله على البدلية، واحتجوا في هذا بما حكاه يونس من أن بعض العرب تقول: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فجعلوا المستثنى منه المؤخر(أحداً) بدلاً من المستثنى (أبوك)[3]. وقد ردّ كثير من النحاة هذا المذهب، فقال ابن عصفور: "وهذا الذي يذهب إليه باطل، لأنه إذا قال: ما قام إلا زيداً أحدٌ، فلا يخلو أن يجعل(أحد) فاعل قام وإلا زيداً بدلاً منه، أو يجعل إلا زيداً فاعلاً وأحد بدلاً منه. فإن جعل(أحد) فاعلاً بقام وإلا زيداً، بدلاً منه، فباطل، لأن البدل تابع وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع. فإن جعلته فاعلاً وأحداً بدلاً منه فباطل؛ لأن(أحد) أعم من زيد، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل لأنه ليس من أقسام البدل بدل كل من بعض"[4]. فهذا كما ذهب ابن عصفور باطل لأنه ليس في اللغة إبدال الكل من البعض إلا إذا أريد به وجهاً من أوجه أسرار العربية في استخدام اللغة

---

(١) ينظر: *الكتاب*،٢/٣٣٥، *المقتضب*،٤/٣٩٧، ٣٩٨، شرح *المفصل*،٢/٧٩، شرح *الكافية*،٢/٨٣، شرح *التصريح*، ١/٣٥٥، *حاشية الصبان*،٢/١٤٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب،٢/٣٠٧، شرح *التصريح*، ١/٣٥٥، *همع الهوامع*،٣/٢٥٦.

(٣) ينظر: *الكتاب*،٢/٣٣٧، شرح *الكافية*،٢/٨٣.

(٤) شرح *الجمل*، ٢/٢٦٣.

استخداماً فنياً يُفهم من السياق، وهو وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء، وهذا كما نص لا يجوز إلا في الضرورة(١).

فيما سبق، اتضحت أبرز مذاهب نحاة العربية وآرائهم في مسألة تقديم المستثنى في تركيب أسلوب الاستثناء، وهي آراء كانت في جلها تعنى بالبناء ومسائل التركيب دون النظر في دلائل التركيب وأغراض التقديم أو التأخير، وهم الذين نصوا على أن التقديم يكون في التركيب لغاية دلالية من العناية بالمتقدم أو الاهتمام بشأنه، إلا أن انشغال النحاة ببناء النحو التعليمي قد صرفهم عن تتبع غايات تغير التركيب عن أصل وضعه بالتقديم أو التأخير ومساعي المتكلم الدلالية في التحويل أو التغيير عن الأصل(٢). وقد لفتت التغيرات عن الأصل بالتقديم والتأخير قسم آخر من علماء العربية، فنظروا في القيم الدلالية التي تنجم عن التحويل عن الأصل، فبنوا عليها فكرهم وأسسوا مادة علمهم(علم المعاني)، فبحثوا في مسألة هذا الباب، باب الاستثناء، والأغراض الدلالية لتقديم المستثنى، فجعلوا تقديمه قائماً على أغراض لا تكون في دلالته مؤخراً، قال العلوي في بيان القيمة الدلالية لتقدمه: "الاستثناء نحو قولك: ما ضربت إلا زيداً أحداً، فإنك إذا قدمته فإنه يفيد الحصر، وأنه لا مضروب لك سواه، وهكذا لو قلت: ما ضربت أحداً إلا زيداً، فالصورتان دالتان على الحصر لما كان الاستثناء متصلاً

---

(١) السابق.

(٢) إن الباحثة على علم بأن الاستثناء أسلوب من أساليب الحصر، وقد سبق أن بينا في لمحة سريعة المغزى الدلالي للحصر عند تأخير الفاعل إذا أريد حصره، إلا أن هذا النمط من التركيب(الحصر)لا يكون إلا في تركيب أسلوب الاستثناء المفرغ الذي يحذف فيه المستثنى منه، ومرادنا من هذا المبحث تقديم المستثنى في أسلوب آخر من أساليب الاستثناء الذي يذكر فيه المستثنى منه، ويرد المستثنى مقدماً أو مؤخراً حسبما تقتضيه الدلالة.

بالمفعول، بخلاف قولك: ضربت زيداً، فإنه غير مفيد للحصر، فكما يجوز أن تضربه يجوز أن تكون ضارباً لغيره، وهكذا القول في غيره من المسائل فإنها تختلف حالها باختلاف التقديم والتأخير"[1]. وبمثل هذا نص ابن الأثير مشيراً إلى أن المعنى مع تقديم المستثنى بخلاف معناه إذا تأخر[2].



على هذا الحد من الدراسة، نكون قد نظرنا في أبرز الأبواب النحوية التي ترتبط بمسألة التقديم والتأخير بسبب، وبيّنا فيها وجهة نظر النحاة العرب، واستجلينا مذاهبهم وآراءهم في جواز التقديم أو التأخير فيها، وقد كانت في أغلبها توجيهات ذات صبغة بنيوية شكلية، تتعلق بنظرية النحو الأولى وهي نظرية العامل والمعمول، ومنهج النحاة على هذا الإطار يمكن أن يسوَّغ لكونه منهجاً تعليمياً، ولاسيما أن النحو قد نشأ أصلاً لضبط العربية في ألسنة الناطقين بها، وتعليم من اعتنقوا الإسلام من غير العرب ليحذوا حذو العرب في كلامهم، كما أسلفنا، لذا جاء النحو العربي في إطار قواعد وأحكام، وما يجب وما يجوز وما لا يجوز، وفي طيات هذا تباين مذاهب واختلافات آراء، وكانت نظرية العامل هي جوهر النحو العربي والأداة الرئيسة في تنظيم قواعده وتقنين أسسه فكان في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً[3] فيما يمكن أن نسميه النحو التعليمي وليس نحو الدلالة.

---

(١) *الطراز*، ٢/٤١.

(٢) ينظر: *المثال السائر*، ٢/٤١.

(٣) ينظر: *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٢، *التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة*، ص١٠، ١١.

وليس في انصراف النحاة إلى الشكل والبناء ما يعيبه، وليس فيه أمر ينقص من عظمة ما قدموه "لأن من جاؤا بعدهم لم يكن يشغلهم أمر صحة التركيب وتقعيد القواعد وصياغة الأحكام النحوية وتبيين الأحوال الإعرابية وعلاماتها، ولم يشغلهم استخلاص المعاني الأساسية للأبواب النحوية، ذلك لأن هذه المباحث أشبعها النحاة الأوائل دراسة وتحليلاً وتعليلاً، لذا لم يجد النحاة المتأخرون والبلاغيون مجالاً للبحث غير التوسع في المعاني الثانوية للتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك"(١).

إلا أننا لم نعدم في جنبات آراء اللغويين توجهات دلالية تحتكم إلى المعنى في توجيه التركيب أو في اعتراضٍ على رأي مبني على الشكل دون المضمون، وقد ظهر سيبويه في طليعة هؤلاء النحاة الذين تجلّت في مؤلفاتهم توجهات دلالية عند معالجة كثير من تراكيب النحو العربي وأساليبه، فبدت عبارته الشهيرة التي نصت على فائدة التقديم فتيلاً أوقد أذهان اللغويين ممن جاءوا بعده للنظر في أغراض التقديم وغاياته، وقد نقلنا عدداً من الملاحظات الدلالية عند نحاة العربية التي انبرت فيها هذه اللمحات وانعقدت.

كما أننا بيّنا وجهة نظر فريق آخر، ممن أسميهم نحاة آخرين، وسُمُّوا علماء المعاني، فاستجلينا مذاهبهم وآراءهم في جواز التقديم أو التأخير في طائفة من الوظائف النحوية، وقد كانت في مجموعها آراء اهتمت بدلائل التراكيب، وغايات وأغراض التقديم أو التأخير في الجملة. كما كانت في المقابل تتمعن في بناء التركيب من منظور نحو الصنعة، فتحتكم إلى العامل في

---

(١) *نظرية المعنى في الدراسات النحوية*، ص٣٥٥.

تحليل الوظائف النحوية وترتيبها في الجملة، ولا غرو في ذلك إذ كان طائفة من أرباب هذا العلم نحاة في الأصل، ووضعوا فيه قسماً من مؤلفاتهم، فأتقنوا العربية وأحكامها، إلا أنهم استمالتهم الدلالة فبحثوا في التراكيب من منظورها، وتناولوا المسائل النحوية واللغوية كالتقديم أو التأخير، والحذف أو الذكر...وغيرها، متأملين الأثر الدلالي الذي تتركه في التركيب وفق مقتضيات قصد المتكلم ومراده.

وبتأملٍ زهيد في مأثورات العلمين: النحو والمعاني، نجد أن المنهجين قد اختلطا كثيراً، فنهج النحوي في طرفٍ منها نهج البلاغي، فنظر في اختلاف الدلائل باختلاف التراكيب(١)، ونهج البلاغي كذلك نهج النحوي، فاهتم بالعامل وفسر كثيراً من مسائل النحو تفسيراً نحوياً، نحو كلامهم عن الإخبار أو الإسناد أو الحركة الإعرابية على أواخر الكلم وغير ذلك(٢). وليس هذا بالأمر الغريب فإن اختلاط المنهجين يعود إلى جذورٍ سابقةٍ وقت اتصال علوم العربية قبل انفصالها في زمن العلوم وتخصيص كلٍّ منها بمنهجٍ مستقل وعلماء مختصين، كما بينا سابقاً. وهذا الامتزاج هو المنهج الذي ننشده في دراسة النحو اليوم، منهج المزاوجة بين النحو والبلاغة، أو الربط بين التركيب والدلالة، وأن تصنَّف الأبواب على أساس دعامتي المبنى والمعنى معاً، فنأخذ من النحو ما تستقيم به الألسنة وتُضبَط فيه العربية، ونستقي من المعاني الاهتمام بالأغراض والدلائل التي تتشكل بواسطتها التراكيب وتنتظم تقديماً أو تأخيراً، علاوة على قيمة الالتفات إلى السياق أو المقام وأهميته في فهم النصوص، مع التركيز على عاملي السامع والمتكلم وأثرهما في تشكيل التعبيرات اللغوية، والنظر في العلاقات بين ألفاظ التركيب ومواقع

---

(١) وقد قدمنا في الفصل الأول من هذه الرسالة ما يبين ذلك.

(٢) ينظر: *دلائل الإعجاز*، ص٢٣، ٣١٤، ٤٠٦، *المثل السائر*، ص١٩٤، ٢١٩.

الكلمات وترتيبها. ولعل هذا هو ما أراده علم اللغة الحديث حين دعا إلى المزاوجة بين المبنى والمعنى في التحليل اللغوي، وقد قال جليسون Gleason: "يتوجب لفهم تركيب جملي ما معرفة العلاقات بين الكلمات لهذا التركيب، فإن حكم عليها من وجهة نظر نحوية من غير إدراك للمعاني التي تؤديها علاقة الكلمات ببعضها فيما يسمى بالمكونات الرئيسة للجملة، فإنه قد يجانب الصواب من حيث الدلالة"(١). وقال بوهيمل ترانكا Bohumil Tranka : "يعتمد معنى الكلمات على عنصرين رئيسيين في التحليل اللغوي، الأول: تكوين الكلمة صرفياً، والثاني: العلاقات النحوية للكلمات من خلال الأبواب النحوية التي تنتمي إليها وكيفية تعامل كل لغة مع هذه الأبواب"(٢). كما نشط في الدرس الحديث اتجاه كان له صدى كبير في الدرس اللغوي، وهو ما انتهجته المدرسة التوليدية التحويلية، التي شق نوم تشومسكي سبيلها في البحث عن عناصر التحويل التركيبي للجمل، وأن التحويل عن أصل التأليف يكون لأغراض تستحثها البنية العميقة Deep structure في بواطن النفس المتكلمة أو الكاتبة، وأن ترتيب عناصر الجملة بتقديم عنصر فيها على الآخر أو تأخيره يكون له غرضه الذي تقتضيه دلائل المتكلم في بنيته العميقة. فكان لهذه المدرسة، التوليدية التحويلية، أثرٌ بارزٌ في تفتيق أسس الجمع بين التركيب والدلالة، ولفت النظر إلى بواطن النفس وأغراض المتكلمين، كما كان لها أثرها في إمعان النظر في تأليف التراكيب وتنظيم الجمل على أصل بنائها أو أنها محولة عنه. فلاقت منهجية هذه المدرسة إقبالاً عند الدارسين اللغويين من الغرب

---

(١) *An Introduction to descriptive linguistics*, p. 149.

(٢) **Bohumil Trnka**, 1982, *Selected Papers in Structural Linguistics*, Moton Puplishers: Berlin, New York, p. 326.

والعلماء العرب على حدٍّ سواء، بل إننا نجد أنها منهجية لها دور لا يمكن إغفاله في عملية تفسير التراكيب وتحليل النصوص لتقريبها للقارئ أو المستمع الذي يسعى من أجله المحلل إلى إيصال المعاني العميقة التي تقتضيها الأطر التحويلية عن أصلها التوليدي المجرد، فكان التحليل النصي لأجل هذه المهمة يقتضي درساً يجمع بين مقتضيات الدرس البنيوي فيما يمثله النحو، والدرس الدلالي فيما تمثله البلاغة، ليتشكل منهما علم جديد، قد ألمحنا إليه سابقاً فيما ارتضينا تسميته(نحو المعنى).

الفصل الرابع

أثر التقديم والتأخير في النص دراسة تطبيقية

تمهيد :

تنهض فصول الكتاب مرتكزة على منهجين من مناهج الدراسة ؛ المنهج التنظيري، والمنهج التطبيقي. وقد استهللنا الفصول الأولى من الكتاب بدراسة بناء الجملة العربية، في إطار مسألة التقديم والتأخير، من منظور جانبٍ من جانبي منهج الدراسة وهو المنظور التنظيري، فرصدنا فيه طائفة مختارة من أقوال علماء اللغة والمعاني في قواعد بناء الجملة العربية وحالات جواز تقديم أحد عناصرها على الآخر، وهي دراسة تقف على محاور ما نص عليه علماء العربية فيما نظّروه قاعدياً، وعلى ما قدموه من أطروحات فكرية يتفقون عليها أو يختلفون في أجزائها، ثم محاورة آرائهم ومناقشتها ومحاولة استقطاب نوازع الدلالة في ثنايا ما تحتضنه السليقة اللغوية في فكرهم.

ونستهل هذا الفصل من الكتاب بدراسة التقديم والتأخير في بناء الجملة العربية من المنظور الثاني من منهج الدراسة وهو المنظور التطبيقي، ليكتمل وجه منهج الدراسة في شقيه التنظيري والتطبيقي، وهو المنهج الذي تسعى حثيثاً إليه اليوم الدراسات اللغوية الحديثة، وتنادي ببعثه من جديد، يقول ودوسون Widdowson : "أصبح التحليل التطبيقي للخطاب اليوم من أكثر الميادين استخداماً عنه في السنوات المنصرمة، وأصبح ميداناً يتجاوز النظر في الجملة إلى النص كاملاً"(١). وهو ما توجه إليه هاليدي ورقية حسن فيما نصا عليه في كتابهما(اللغة والسياق والنص)، فقالا : " إن الطريقة التي

---

(١)See: **H.G Widdowson**, 2004, *Text, context pretext* (critical Issues in discourse analysis), Blackwell publishing, p.1.

تؤدي إلى فهم اللغة إنما تقع في دراسة النصوص دراسة تحليلية تطبيقية"[١].

وهو منهج عرف فيه الدرس القديم تلازماً بين التنظير والتطبيق، إلا أن الأمثلة والشواهد التي وضعوها تطبيقاً على ما ينظِّرون قد جمدت على صورتها فتواتر عليها المتأخرون وكرروها في مؤلفاتهم زمناً طويلاً، يرثها اللاحق عن السابق، فأحالت التحليل إلى قواعد جامدة في إطار أمثلة اصطبغت بصبغة التجريد، فاختفت ملامح الدلالة في الظواهر البلاغية المستقاة من هذه الشواهد لانحصارها في حدودها الضيقة، متغافلين شمولية أفق العربية واتساع ميادينها، مرتضين حصرها في عدد زهيد من الشواهد والأمثلة المكررة، مما أحالت الدرس التعليمي عند الأجيال اللاحقة إلى مادة للتلقين والحفظ بعيداً عن منهج استغلال طاقات الفكر الإبداعية، وتنمية الجرأة على النهل من كنوز العربية، واستخراج أمثلة جديدة متنوعة في كل دراسة، لتبعث في النفس دواعي الرغبة في البحث والاستكشاف، والانصراف عن الأمثلة المكررة التي هي باعث السأم والملل في حقول الدرس اللغوي التعليمي. فضلاً عن أن هذه الأمثلة لم تكن نصوصاً كاملة أو أجزاء من نصوص، بل كانت أمثلة جزئية لا تتجاوز البيت الواحد أو البيتين أو الثلاثة في أحسن الأحوال.

ومن هنا رأت الباحثة أن تدرس ظاهرة التقديم والتأخير في بناء الجملة العربية من خلال أمثلة وشواهد جديدة غير مكررة، كما ارتأت أن تدرس هذه الظاهرة في أمثلة من النثر العربي، ولا يخفى أن النثر يعدُّ مصدراً من

---

(١) **M.A.K. Halliday, and Ruqaiyah Hassan**, 1989, *Language, context, and text: Aspects of language in a social semiotic perspective*, Oxford University Press, p.5.

مصادر التقعيد التي استقى منها اللغويون العرب مادتهم، إذ إنه هو والشعر كلام العرب، إلا أن الاحتجاج بالشعر كان أكثر من الاحتجاج بالنثر، ومرد ذلك أن الشعر يمثل ديوان العرب، وهو قمة كلامهم في البادية والحاضرة، ويمتاز بسهولة الحفظ وسرعة التلقي[(١)]، قال الجاحظ: "وكان الشاعر أرفع قدراً من الخطيب، وهم إليه أحوج، لرده مآثرهم عليهم، وتذكيرهم بأيامهم"[(٢)]. فقامت القاعدة النحوية في العربية، جُلُّها، على الشاهد الشعري، فدمجوا في طيات ذلك لغة الشعر بلغة النثر، وتناسوا أن لكلٍّ منهما خصائصه التي يمتاز بها عن الآخر[(٣)].

---

(١) ينظر: **محمد بن عمار درين**، (١٤٢٨هـ)، *"الصيغة الشعرية" للنحو العربي بين الحقيقة والادعاء*، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد التاسع،العدد الثاني،ربيع الآخر،جمادى الآخرة،ص٩٤.

(٢) *البيان والتبيين*،٣/٦٣٤.

(٣) ينظر: **محمد حماسة عبداللطيف**، *ظواهر نحوية في الشعر الحر*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ص٣١، **محمد حماسة عبداللطيف**، ٢٠٠١م، **محمد حماسة عبداللطيف**، (١٤١٠هـ،١٩٩٠م)، *اللغة وبناء الشعر*، دار غريب: القاهرة، ص٢٤٠، **محمد حماسة عبداللطيف**، *الجملة في الشعر العربي*، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط.(١)، ص٢٧ وما بعدها. *دراسات في اللغة والنحو*، ص٢٦٧. **إبراهيم السامرائي**، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، *أشتات في الأدب واللغة*، دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة، ط.(١)، ص١٩٣، *مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين*، ص١١٠. **ممدوح عبدالرحمن**، ،(١٩٩٩م)، *من أصول التحويل في نحو العربية*، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية، ص١٩٠، *الاستشهاد والاحتجاج باللغة*، **محمد عيد**، ١٩٨٨م، *رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث*، عالم الكتب: القاهرة، ص١١٧. **إسماعيل أحمد عمايرة**، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، *بحوث في الاستشراق واللغة*، دار البشير: عمان، الأردن، ط. (١)،ص٨٠، ٨٧. *نظرية اللغة في النقد العربي*، ص٥٣. وقد كان التفريق بين لغة الشعر ولغة النثر موضع اهتمام كثير من النظريات الحديثة، ينظر:

Structure, Style and Communication, An English language manual, p. 43. **Katie Wales**, 1990, A *dictionary of Stylistics, Study in language and linguistics*, Longman group LTD2nd edition, p.237, 303, 304. **Mukarovesky Jan**, *Standard*=

ومن هنا رأينا أن ننتخب في هذا الفصل نصوصاً من النثر العربي لنطبق عليها قواعد التنظير وأصوله، فنسعى إلى تفعيل مادة في تحليل النصوص تكون من منثور كلام العرب في مقابل الشعر الذي كثرت فيه الدراسات وتعددت في نصوصه التطبيقات. فتؤهل تلك النصوص المختارة إلى شرع باب جديد في الدرس الجملي يطبِّق على نصوص من النثر، فتقود إلى مسربٍ طريف في النحو يسعى إلى بناء أصول تحليلية للجملة في النحو يخص النثر وحده، فتضيف إلى أسس التحليل النحوية أسساً أخرى لم يعن بها النحاة بناء على أن قواعد التحليل النحوي قائمة عندهم في جلها على الشعر، كما بينا. أو ربما تتجاوز بعضاً أو كثيراً من قواعد التحليل التي لا تمثل أبنية الجمل كما يعكسه واقع الاستعمال في نصوصه المنثورة، مما يكون له فائدة عميقة في عمليات محاولات تيسير النحو وتعليم العربية، وذلك بالاستغناء عن كثير من الإجراءات التي تضمنتها الكتب النحوية[1].

ولما كان النثر العربي باباً واسعاً رأت الباحثة أن تنتخب منه منثور كلام العرب وأن تقتصر على أدبيات نثر رسائلهم[2]؛ لأن الرسائل تعد مثالاً صادقاً يبين أنماطاً مختلفة للجملة العربية في سياق الخطاب اللغوي الذي يعكس اللغة في صورتها العادية، فضلاً عن مرونة كتابة الرسائل التي يسهل

=*Language and Poetic Language*" Linguistics and Literary Style, p. 40, 41, 47. **Shirley Russell**, 2001, *grammar structure and style,* Oxford, p.195. **Scott Thornbury**, 2005, *Beyond the Sentence introducing discourse analysis*, Macmillan, p.133.

(١) وهذا مشروع بحث تستعد الباحثة لإتمامه، تسعى فيه إلى بناء قواعد تحليلية نحوية خاصة بلغة النثر تنهض على شواهد من النثر، فتراعي تلك القواعد ما يتسم به النثر من لغة تخالف البناء الجملي للغة الشعر، مما سيكون إسهاماً فعالاً في تيسير تعلم النحو وتعليمه.

(٢) وقد انتخبنا عدداً من الرسائل النثرية مما ورد في بطون مادة معجم الرسائل: "*جمهرة رسائل العرب*".

فيها تصوير المعاني بتراكيب لغوية مختلفة، فيما هي قدرة لا تتاح للشعر، لارتباطه بقواعد موسيقية وقيود عروضية.

ونسعى عند تحليل طائفة من تلك النصوص إلى تخطي حدود الدراسة النحوية وحدها أو البلاغية وحدها إلى الإفادة من معطيات الدرسين القديم والحديث، فنفيد كثيراً مما وضعه عبدالقاهر في مسألة النظم، ومعطيات مسألة التقديم والتأخير التي تبلورت أقطابها عنده، وبلغت شأناً كبيراً عند الخلف من أتباعه، فغدت محور الدراسات الحديثة تحليلاً وتعقيباً واستدراكاً. كما نفيد من معطيات الدرس الحديث الذي ينادي بدمج الدرس التركيبي مع الدلالي، وربط النحو بالبلاغة، وهو ربط لايقف على حدود القوانين التي نص عليها النحاة أو البلاغيون فحسب، إنما هي قوانين تأخذ طرفاً من ملامح الدرس الأسلوبي Stylistics الذي يعنى بتحليل أسلوب النص، وبأجزاء الخطاب الذي يتحول إلى دراسة النص واعتباره الوحدة التركيبية والدلالية، ويعنى بكيفية قيام التراكيب بوظائفها الاتصالية وقيامه بعملية الإبلاغ والإفهام[1]. ونأخذ من علم النص Textual الاهتمام بالعلاقات بين أجزاء النص[2]، والجمع بين العناصر اللغوية وغير اللغوية في دراسة

---

(١) ينظر:**منذر العياشي**، (٢٠٠٢م)، *الأسلوبية وتحليل الخطاب*،مركز الإنماء الحضاري، ط(١) ،ص٦٩، **موسى سامح ربابعة**، (٢٠٠٣م)، *الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها*، دار الكندي: الأردن، إربد ،ص٩.

(٢) وهو منهج دعا إليه في أوائل العشرينات رومان جاكبسون الذي كان له أثره في تحول الاهتمام بالنص ذاته وعلاقته بكاتبه إلى الاهتمام بالأثر الأدبي ذاته وبنيته. فقيمة النص الأدبية لم تعد تكمن في صاحب هذا النص وعلاقته بما أبدع، بقدر ما تكمن في النظام الذي سارعليه، وجعل منه نصاً أدبياً، وأصبحت خصوصية الظاهرة الأدبية كامنة في نوعية النظام الذي تركبت على أساس منه وحدات النص، وفي طبيعة العلاقات القائمة بين هذه الوحدات المركبة لشبكة بنيته الداخلية. وقد علق عبدالفتاح المصري، ضمن مقالة كتبها،على طريقة جاكبسون في دراسة النص الشعري، فقال:"ونستنتج منه أن العلاقات القائمة بين الأشياء أهم بكثير من=

الخطاب[1]. ونأخذ من درس التداولية Pragmatics الاهتمام بالنظرة الشمولية للمعنى في إطار النص كاملاً[2]، مع اهتمامه بالتواصل بين المتكلم والسامع والترابط بين المنظور النصي ومستخدمه، والتناسب بين المقام والمقال[3]، مما يكون له أبلغ الأثر في فهم الحوارات الكلامية التي تتطلبها دراسة البلاغة والأدب[4].

وبناء على ما سبق، نجد أن مقتضيات الدراسة وتحليل النصوص هنا تتطلب منهجية تقتضي التداخل الشديد بين البحوث اللغوية والبلاغية والأسلوبية والتداولية، وإلى تمييع الحواجز التي تؤطر كل علم منها، وتخطي

=الأشياء ذاتها، وهو مبدأ على جانب كبير من الأهمية فيما يتصل بتفسير الظاهرة الأدبية" (**عبد الفتاح المصري**، (حزيران "يونيو ١٩٨١م) ، *طريقة جاكبسون في دراسة النصّ الشعري*، مجلة الموقف الأدبي،مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق،العدد ١٢٢").

(١) ينظر: **سعيد بحيري**، *علم لغة النص*، ص٢٣، **صلاح فضل**،(١٩٩٦م)، *بلاغة الخطاب وعلم النص*، الشركة المصرية العالمية للنشر،لونجمان: القاهرة،،ص٩٢، **علي عزت**،(١٩٩٦م)، *الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب*، شركة أبو الهول للنشر: القاهرة ،ص٢٣، *الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم*، ص١٥٨، *دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة*، ص٩٤، **صلاح الدين حسنين**، *الدلالة والنحو*، مكتبة الآداب: القاهرة، ط.(١)، ص٢١٦.

(٢) See: **Christopher J Hall**, 2005، *An Introduction to Language and Linguistics*, Breaking the language spell, London: Continuum, p.199.

(٣) ينظر: **تون أ. فان دايك**،(٢٠٠٥م) *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط.(٢) دار القاهرة: ،ص١١٦.

See: *Meaning in language an introduction to semantics and pragmatics*, p.313.

(٤) See: **Stephen C. Levinson**, *Pragmatics*, Cambridge: Cambridge University Press, p.376. Gient، **Gennaro Chaierchia** and McConnell Sally, 1990, *meaning and grammar, An introduction to semantics*, the MIT press, Cambridge, Massachusetts London, England, p.5.

حدود التماس بينها فتسير معاً على منهجية تقتضي خدمة النص المدروس. يقول كاتز: "إن التفسير الدلالي للنص لايمكن أن يرتكن على نوع متفرد وحيد للقراءة سواء أكانت قراءة مرجعية أو لفظية أو بنيوية قاعدية أو براجماتية، إن التفسير الدلالي للنصوص يمثل إنشاء بناء معقد من العلاقات بين الجوانب المختلفة"[١].

ويقول مسعود صحراوي: "إن اللسانيات المعاصرة قد تخلت عن الانكفاء على الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الصارم، وبمعناها التوليدي التحويلي الذهني المجرد... وتجاوزتها إلى آفاق أخرى حيث تلتقي المعرفة اللغوية مع معارف إنسانية أخرى، وإلى حيث يركز، وهذا بيت القصيد، على الاستعمالات اللغوية: أي على(الكلام) وعناصره الأساسية كـ(غرض المتكلم) و(حال المخاطَب) و(سياق الحال)... وهذه هي المرتكزات الحيوية للدراسة اللسانية المعاصرة"[٢]. ويقول مازن الوعر في إطار تنبيهه إلى ضرورة وضع نظرية جديدة في تحليل الخطاب: " لقد تجاوزت نظرية تحليل الخطاب المناهج التقليدية التي تذهب إلى تحليل النص إنطلاقاً من الجملة فقط. لقد أصبح على هذه النظرية الجديدة أن تدرس الجملة وتعرفها من خلال علاقاتها السياقية مع غيرها من الجمل الأخرى. وبكلمة أخرى إن نظرية تحليل الخطاب بدأت تكشف النص من خلال الروابط التي تربطه لغوياً من الداخل ثم من خلال المعارف التي تصب فيه من الخارج؛ كالمعرفة الإنثربولوجية، والمعرفة الاجتماعية، والمعرفة الفلسفية، والمعرفة

---

(١) **J.J Katz**, (1997), Semantic Theory, p. 46.

(٢) *"الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر"*، ص ١١٤.

النفسية...الخ"[١]. ويقول نعمان بوقره: "تقترح اللسانيات النصية منهجاً متميزاً في وصف وتحليل النصوص ينطلق من نبذ النظرة التجزيئية، والتحرك في جميع الاتجاهات للكشف عن بنى النص المتضامنة ودلالاته وقرائنه ومعانيه النحوية وسياقه الخارجي، وما يقدمه من إمكانات استبدالية على المستوى الرأسي والأفقي، وكذا الكشف عن أدوار القارئ والمؤلف في عملية القراءة والتفسير وإعادة البناء"[٢]. فيتضح بهذا أن العلوم اللغوية متصل بعضها ببعض[٣]، وأن أدوات الباحث في مناهجها أدوات متداخلة تداخلاً مثيراً للدهشة، يقتضي التأكيد على ضرورة دمج هذه العلوم للإفادة منها في تحليل النصوص، والتأكيد على أنها وحدات وإن لم تكن متشابهة فإنها متكاملة غايتها نقل المعنى، أولياً كان أو ثانوياً، بعبارة صحيحة نحوياً مفيدة دلالياً. يقول ڤولفانج في أهمية تكافل العلوم المتجاورة لتحقيق تحليل نصي موفق: "أمكن في السنوات الأخيرة خلق الأساس لبرنامج تحليلي مستقبلي

---

(١) **مازن الوعر**، (٢٠٠١م)، *"نظرية تحليل الخطاب ودورها في حقل المناهج وأصول التدريس"*، مجلة علوم التربية: المغرب،المجلد الثالث،العدد ٢١،اكتوبر، ص٥٧.

(٢) **نعمان بوقره**، (١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م) *"لسانيات النص بين التنظير الغربي والإجراء العربي قراءة تأصيلية نقدية"*، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد٩، العدد٣، رجب،رمضان (يوليه، سبتمبر)، ص١٦٥.

(٣) لقد أدرج قسم من العلماء(علم الأسلوب) في علم النقد وصنفه آخرون في علم الجمال، ورد هذا قسم آخر منهم، وقد أثبت جاكبسون أن(الأسلوبية) فنٌ من أفنان شجرة اللسانيات.(ينظر: **عبد السلام المسدي**، (١٩٨٢م)، *الأسلوبية والأسلوب*، الدار العربية للكتاب، ط.(٢)، ص٤٧، ٥٦). ويتجلى في هذا أن الدرس اللساني اللغوي درسٌ يندمج فيه الاطار التركيبي بالدلالي، وأنه يحسن في تحليل النصوص أن تزول الحواجز التي تكون بين فروعها.

لتحليل النص، فتح للبحوث النظرية الموضوعة في الغالب لمجال متداخل الاختصاصات، وكذلك للدراسات الموجهة للتطبيق، آفاقاً جديدة. هذا التوجه الجديد الذي بدأ يتميز في علم لغة النص منذ مدة، لم يشرع فيه بأية حال من خلال تطور لغوي داخلي فقط، بل من خلال دوافع تطور كثيرة، تنطلق من تكافل العلوم المتجاورة وتضافرها ومن مجالات تطبيق معينة"[١].

كما يتطلب تحليل النص الإفادة من معطيات العلوم غير اللغوية، وأن تفك الدراسات اللسانية عزلتها بالتفاعل مع حقول العلوم الإنسانية لتسمح بإبراز قضايا كثيرة تتعلق بالإشكالية اللسانية[٢]، وتحقق استكشافات جديدة في مجال (تحليل الخطاب discourse analytical) الذي أصبح اليوم في عداد الدراسات الألسنية بعد أن كان أطروحة اجتماعية[٣]. وقد نص سعد مصلوح على أهمية التعاون بين العلوم، فقال: "فالتعاون بين مختلف العلوم في إضاءة المشكلات المشتركة وحلها أصبح ضرورة لا محيد عنها في العلم"[٤]. وقد دعت الدراسات الغربية الحديثة إلى ضرورة إزالة الحدود التقليدية الضيقة للسانيات، وأن تلاشيها يكون في إطار تفاعلها القوي بالعلوم

---

(١) **ڤولفانج هاينه مان ديتر فيهفقر**،(٢٠٠٤م)، *مدخل إلى علم لغة النص*، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق: القاهرة، ،ص٣٥٦.

(٢) ينظر: **أحمد يوسف**، ٢٠٠٢/١١/١٠م، "*تحليل الخطاب من اللسانيات إلى السيميائيات*"، المنتدى العربي الموحد، واحة الأدب والشعر والثقافة، ديوان العرب الموحد، شبكة المعلومات الالكترونية، ص٦.

(٣) See: *Key topic in sociolinguistics*, 2005, p.67.

(٤) **سعد مصلوح**،(١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م)، *الأسلوب دراسة لغوية إحصائية*، عالم الكتب: القاهرة، ط.(٣)، ص٣٦.

الأخرى ذات الصلة بها ؛ وهي علم النفس ، وعلم الاجتماع ، والفلسفة ، وعلوم الحاسب الآلي ، والسيميوطيقا ، والتربية ، والدراسات الأدبية. وأن تفاعلها سيقدم للنظريات والمناهج اللسانية فائدة واضحة لاسيما في ميدان التطبيق ، وفي هذا الصدد يقول روبرت دي بوجراند في شرحه حدود علم النص : "يجب لجهودنا أن تكرّس مبدأ تكافل العلوم المختلفة Interdiciplinary Co–operation ؛ لأن اللسانيات وحدها لا تستطيع أن تقدم الخبرة المطلوبة لمعالجة النواحي النفسية والاجتماعية والحسابية للنص المستعمل"[(١)]. ويقول ڤولفانج هاينه : " يجب أن تظل (النصوص) هي منطلق البحث اللغوي النصي وهدفه. ومن الجائز حقاً أن يعد تداخل الاختصاصات(تضافر العلوم) في معالجة النصوص في الوقت الحاضر شرطاً ضرورياً لمدخل منهجي موفق"[(٢)]. كما جادل سابير اللسانيين في ضرورة توسيع أفق اللسانيات وأنهم شاءوا أم أبوا يجب أن يصبحوا معنيين أكثر فأكثر بعدد المشكلات الإنثروبولوجية ، والاجتماعية ، والنفسية التي تجتاح حقل اللغة ؛ لأنه كما يقول : "من الصعب على لساني حديث أن يحدد نفسه بمادة بحثه التقليدية. وما لم يكن هذا اللساني ضيق الأفق نوعاً ما ، فإنه لن يستطيع إلا أن يشترك ، جزئياً أم كلياً ، في الاهتمامات المتبادلة التي تربط اللسانيات بالإنثروبولوجيا ، وتاريخ الثقافة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ،

---

(١) **روبرت دي بوجراند**،(١٤١٨هـ-١٩٩٨)، *النص والخطاب والإجراء*، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب: القاهرة، ط. (١)، ص٩٦.

(٢) **ڤولفانج هاينه مان ديتر فيهفقر**،(٢٠٠٤م)، *مدخل إلى علم لغة النص*، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق: القاهرة، ص٩.

والفلسفة، وعلى نحو أبعد الفيزياء، والفسلجة"[1]. وقد قامت مؤلفات نادى أصحابها بضرورة ارتباط النظم المعرفية المختلفة في عملية التفسير الكلامي[2]، وقد أدار جان سيرفوني موضوع كتابه(الملفوظية) على توسيع مجال اللسانيات ونادى بأهمية انفتاح اللسانيات الفعال على معارف أخرى لا سيما علم الاجتماع وعلم النفس[3]. بل إن علماء الدلالة، كما يذكر ستيفن أولمان: "كانوا شغوفين منذ القدم بوصل علمهم بالعلوم الأخرى، فضلاً عن أن التقدم الذي سار فيه العلم في انفتاح مجالات دراسية جديدة كعلم النص والأسلوب في العصور الحديثة اقتضي النظر في الغموض التعبيري، والاستعارات اللفظية والتركيبية، والنغمات ذات الشحنات العاطفية[4]. مماعمل على اهتمام علم الدلالة بعلوم غير متوقعة؛ نحو هندسة الاتصالات وعلم الإحصاء وغير ذلك"[5]. ويقول منذر العياشي في هذا

---

(١) ينظر: **رومان ياكوبسون**،(٢٠٠٢م)، *الاتجاهات الأساسية في علم اللغة*، تر: علي حاكم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، ط.(١)،ص٤٤. *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*،ص٢٤.

See: **Bliss Carnochan**, *A view from another culture*, SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April 1995.

(٢) See*: Meaning and grammar, An introduction to semantics*, p.4.

(٣) ينظر: **جان سيرفوني**، (١٩٨٨م)، *الملفوظية*،تر: قاسم المقداد، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، الفصل الأول من كتابه.

(٤) وقد اهتم علم اللغة في أواخر الستينات والسبعينات بشكل واضح بدراسة العواطف الإنسانية وأثرها في تعدد دلائل التعبيرات اللغوية في البنى النصية. ينظر:

Aneta Pavlenko, *Emotions and multilingualism*, Cambridge university press, p.35, 38.

(٥) *Semantics, An introduction to the science of meaning*, P.263.

الصدد: " ولكن اللسانيات ما لبثت أن تطورت تطوراً سريعاً، فانتقلت من دراسة الجملة كمنجز بالإمكان إلى دراسة العبارة كمنجز بالفعل، كما انتقلت من دائرة التركيب في النحو، إلى دائرة التركيب في بناء النص، واتسعت ميادينها، فغطت ما كان يعتبر من خصوصيات غيرها، ولامست العلوم الاجتماعية، والفلسفة، وعلم النفس، والانثربولوجية...إلى غير هذا"[١]. كما اتسعت لتشمل الحقوق المعرفية في إطار ما نادى به علم اللغة المعرفي(Cognitive Linguistics)، يقول بعض الباحثين في هذا الحقل: "إن تفسير الجمل أصبح اليوم يأخذ منهجاً مختلفاً عما كان عليه في السابق في إطار معطيات الدرس النحوي وقواعده، أما اليوم فقد اقترن بهذا المسرب مسرب آخر سمي بـ(الدراسات المعرفية Cognitive Linguistics) بناء على أن كل جملة تحوي في طياتها منظوراً معرفياً معيناً في موقف سياقي معين"[٢]. ولما كان لهذه الاتساعية اللسانية أهميتها في التحليل النصي غدت بعد ذلك معياراً مهماً قام عليه علم النص، يقول علي خليل حمد وإلهام أبو غزالة: "فإن علم لغة النص لا يتوقف عند كلمات النص وتحليلها في مستويات الدرس اللغوي من أصوات وصرف ونحو ودلالة فحسب، وإنما يحاول النفوذ إلى ما وراء النص الجاهز من عوامل معرفية ونفسية واجتماعية، ومن عمليات عقلية كان النص حصيلة لتفاعلها جميعاً. ويعني هذا إن علم لغة النص لا ينغلق على نفسه في محاولته معالجة النصوص وإنما

---

(١) *الأسلوبية وتحليل الخطاب*،ص٩. وينظر: *البلاغة والنقد بين التاريخ والفن*،ص١١٣.

(٢) **Ungerer Friedrich**, and JÖrg Schmid Hans , *An Introduction to Cognitive Linguistics*, Longman, 1996, p.209.

يأخذ في حسابه دائماً مكتسبات العلوم الأخرى التي تهتم بالاتصال الإنساني كعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثربولوجيا، وعلم النفس المعرفي، والذكاء الصناعي، وغيرها"[(١)].

وفي المقابل فقد تنبهت العلوم الإنسانية الأخرى إلى أهمية اللغة وضرورة الاعتماد عليها في معالجة قضاياها، فقامت عدد من الدراسات على الربط بين الدرس اللغوي والنفسي، واللغوي والاجتماعي وغير ذلك[(٢)]. كما دعت الدراسات الأدبية النقدية إلى ضرورة الاعتماد على المعطيات اللغوية[(٣)].

والتحليل في إطار الترابط والتعانق بين المعطيات هو تحليل يسمى لسانيات النص، يقول نعمان بوقره: " إن غاية لسانيات النص في تحليل البنى النصية لن تتحقق إلا بعملية وصف شاملة لمكوناته بدءاً من الجملة الأولى، ثم إبراز وظيفة هذه المكونات في تحقيق التماسك الداخلي والخارجي بالنظر إلى علاقة النص بسياقاته الخارجية ودور المتلقي في عملية الفهم والتأويل"[(٤)]. وبناء على هذه الغاية فإن القراءة النصية للخطاب تتطلب من المحلل أن تكون

---

(١) **إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد**،(١٩٩٩م)، *مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر*، ،ط.(٢)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ص٧.

(٢) **John Lyons**, *Language, meaning and context*, Fontana Paperbacks, 1981.p.219.

(٣) ينظر: *الاتجاهات الأساسية في علم اللغة*، ص٧٣، ٧٧، **رولان بارت**،(١٩٩٤م)، *نقد وحقيقة*، تر:منذر عياشي، الأعمال الكاملة٣، مركز الانماء الحضاري،ط.(١)، ص٩٣، **جودث جرين**،(١٩٩٣م)، *علم اللغة النفسي، تشومسكي وعلم النفس*، تر:مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة. **الفين كرنان**،(٢٠٠٠م)، *موت الأدب*، تر: بدر الدين الديب، المشروع القومي للترجمة. ، **تيري إيجلتون**،(٢٠٠٥م)، *النقد والإيديولوجية*، تر: فخري صالح،المشروع القومي للترجمة. "*البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي*"، ص٣٠٦. **فندريس**، *اللغة*، ص١٧٨.

(٤) "*لسانيات النص بين التنظير الغربي والإجراء العربي قراءة تأصيلية نقدية*"، ص١٦٤.

قراءته نقدية فضلاً عن كونها لغوية لسانية وبلاغية وأدبية. وتتركز مهمة القراءة النقدية في احتضان النص بتجاوز المدى اللغوي إلى بعض أبعاده الإشارية والرمزية التي تختلف معالجتها باختلاف النص أو الخطاب المدروس[1].

كما تتطلب هذه المهارة النقدية في تحليل النص كفاءة المحلل في استغلال الإمكانات التي تتيحها السياقات المتباينة داخل النص[2]، وقد نص هاليدي على أن فهم النص يتطلب أسساً يلزم على المحلل أن يتقنها، تلك التي تتمثل في" الجمع بين عدد من العناصر؛ نحو أن يكون لديه فهم لمحيط النص وسياقه، ومعرفة العلاقة بين أقطاب الأشخاص الذين يتشكل منهم حوار النص، وأن يلم بالمعرفة النحوية ويفهم السمات البلاغية التي تتشكل في تراكيب النص، وأن يتمكن من الإحاطة بنصية النص وبالنصوص الأخرى المحيطة به"[3]. ويصف أشرف عبد البديع المحلل الذي يحتاجه النص، فيقول: "وقد فرضت طبيعة المعالجة والتحليل في(نحو النص) قارئاً متمرساً، لا تقليدياً يعتمد تلك الأدوات اللغوية المباشرة ويفسر ظاهر هذه التتابعات على السطح، وإنما يحاول أن ينفذ إلى ما وراء هذه الصياغات، ليثري التحليل والتفسير من خلال إضافة عدد من التصورات والأفكار غير الكامنة في

---

(١) ينظر: **صلاح فضل**، *إنتاج الدلالة الأدبية*، مركز الحضارة العربية: القاهرة، ص٢٤. **رولان بارت**، *نقد وحقيقة*، ص١٠٩.

(٢) ينظر: ج. **براون و ج. يول**، *تحليل الخطاب*، تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي،النشر العلمي والمطابع،جامعة الملك سعود،ص٣٣، ٨٤. **ڤولفانج هاينه**، *مدخل إلى علم لغة النص*، ص١٣٠.

Jaap van Brakel, 1995, *The meanings of meaning,* SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April.

(٣) *Language, context, and text: Aspects of language in a social semiotic perspective*, p.45.

التتابعات اللغوية(بنية اللغة) المكتسبة من خلال معارفه وأفكاره والسياقات الحضارية والأعراف الاجتماعية"[1]. ويبين وودوسنWiddowson مهام المحلل، فيقول: "على محلل النص التمرس على آليات التحليل الخطابي، إذ إن تحليل النص ينهض على عدد من المراحل، أعلاها أن يتمكن من الحكم على فاعلية النص ومؤثريته أو لا، أو على نجاحه أو فشله. وأدناها البحث في المعنى المباشر للنص من خلال ما تؤديه الكلمات أو سياق الحال من معنى، وفي هذه المرتبة يظهر تعددية معنى النص وتجليات إزاحة غموضه"[2]. ويقول أيضاً أحد الباحثين في التحليل النصي: "نقف كل يوم أمام عدد من النصوص التي يمكن أن تكون مادة خصبة للتحليل الخطابي. ولدراسة خطاب ما أو تحليله يجب أن يكون المحلل ذا كفاءة عالية تمكنه من فك الرموز المختلفة التي تكتنف الخطاب، والربط بين معطيات المتكلم منشئ الخطاب والإشارات غير اللغوية التي تحيط بالنص"[3]. وعمل المحلل على هذا النحو مهمة صعبة، لأن "التفسير عملية معقدة جداً تجعل من المفسر متورطاً بخاصة إن كان متصدياً للغة غير عادية مما يتطلب جهداً قرائياً متميزاً بحكم تباين طاقات النص الواحد"[4]. وتعد القراءة العميقة وجهاً من أوجه النقد التي سماها رولان بارت بالقراءة الجانبية[5]. وسمى حامد الربيعي القراءة المتمرسة بالقراءة الناقدة، ونص على أن من أهم وظائف القراءة الناقدة،

---

(١) *الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم*، ص٧٣.

(٢) *Text, context pretext (critical Issues in discourse analysis)*, p. 16.

(٣) **Catherine Cassell, Gillian Symon**, 2004,*Essential guide to qualitative methods in organizational research*, Sage publications, p.207.

(٤) "*لسانيات النص بين التنظير الغربي والإجراء العربي*"، ص١٩٢.

(٥) ينظر: *نقد وحقيقة*، ص١٠٩.

ملازمة النص وتأمله، والوقوف عند كل كلمة وجملة، وعند كل صورة وأسلوب، والتداخل مع لغة النص للكشف عن الخلفيات الفنية والبلاغية والخصائص الأسلوبية، والأنماط التركيبية والنظمية للنصوص التي تتفق مع حالة النفس التي أنشئت المعاني مرتبة فيها[1].

ولما كانت الدراسة النصية تأخذ من كل علمٍ بطرف: علم اللسانيات، وعلم الأدب، وعلم النص، وعلم البلاغة، وعلم الأسلوب، والنقد...، فقد تعددت مسميات العلم الذي ينتمي إليه، فذهب فريق من الباحثين إلى أن التحليل النصي متداخل مع (علم الأسلوب)[2]، وذهب آخرون إلى أنه من البلاغة الحديثة[3]، ووصفه غيرهم بأنه من علم التداولية (Pragmatics)[4]. وقد ارتضينا سلفاً القول إن النحو الذي نسعى إلى تحليل النصوص على ضوء أسسه هو الذي ينهض على المزاوجة بين المبنى والمعنى في إطار دمج معطيات النحو بالبلاغة بفنون العلوم الأسلوبية الحديثة

---

(١) ينظر: **حامد الربيعي**، *القراءة الناقدة في ضوء نظرية النظم*، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ص٤٧،٥٢،٥٩.

(٢) ينظر: **شكري عياد**، (١٩٩٦م)، *دراسات أسلوبية(مدخل إلى علم الأسلوب)*، أصدقاء الكتاب: القاهرة، ط.(٣). **رشيد بلحبيب**، "دلالة الأطر الأسلوبية وصلتها بتقديم مكونات الجملة"، شبكة المعلومات الالكترونية، والاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب.

(٣) سعى الدارسون الغربيون إلى تطوير الدراسة البلاغية فجعلوها تنهض على المزاوجة بين الشكل والمحتوى، فشملت جوانب من الدراسة الأسلوبية ومن التداولية، وقد سماها ليتش Leech البلاغة الوصفية (descriptive rhetoric)، وسماها آخرون البلاغة الأسلوبية(rhetorical stylistics).ينظر: *بلاغة الخطاب وعلم النص، ومقالات في اللغة والأدب*، ص١٤٢.

See: *A dictionary of Stylistics, Study in language and linguistics,* p.345.

(٤) ينظر: **تون أ. فان دايك**، *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ص١١٤.

وقد ارتضينا تسميته (نحو المعنى)[1].

وأياً كان مسمى العلم الذي ينتمي إليه التحليل النصي، فإن ميدان التطبيق ليس له هوية مصطلحية، إنما هو ميدان يجب أن ينطلق فيه المحلل من حقيقة العلاقة بين العلوم الإنسانية واتصال معطياتها، وإن اللغة هي الحبل الذي يربط هذه العلوم بوثاق، وإن إشعال ضوء العلاقات بين العلوم اللسانية وإثراء النص بمعطيات كلٍّ منها هو أساس التحليل الخطابي الثري، وقوام القراءة النصية الناقدة.

وبناء على أهمية تكافل العلوم في فهم الظاهرة اللغوية وتفسير النص، فإننا نسعى في هذا الفصل إلى تطبيق المعطيات السابقة في نصوص الدراسة؛ لأن التطبيق هو باب فهم التنظير؛ ولأن الهدف من تحليل النصوص هو تجلية غموضها، وتفسير جوانبها اللغوية، وكشف طرائق تركيبها وأنظمة أبنيتها، وإضاءة احتمالات المبدع الدلالية فيها. ودراسة هذه النصوص تقوم على تتبع أثر التقديم والتأخير على جملٍ من نثر الرسائل العربية في عصر الاحتجاج، وفق تحليل يرتكز على عدد من الأسس التي يستقيها المحلل من معطيات الومضة التي ألمحنا إليها في تكافل العلوم، وفق اللفتات الواعية التي خلفها لنا السلف الصالح من علمائنا الأجلاء الذين تركوا بصمتهم حية إلى يومنا هذا، ومن معطيات بعض النظريات الحديثة التي تقوم على ركيزة الجمع بين التركيب والدلالة. وتتجلى هذه الأسس في المعطيات الآتية:

أولاً: إن **الإجراءات التحويلية** للتراكيب عن بنائها التوليدي الأصل من

---

(١) ينظر الفصل الأول من هذه الرسالة.

الأسس التي تعمل على نقل المعاني وتحويل الدلائل، فتنهض لتلبية أغراض وغايات يرمي إليها المتكلم في كلامه. فكان على المحلل النصي أن يقف على تتبع ظواهرها ورصد المتغيرات الدلالية التي تنجم عنها[1]. ويعد التقديم والتأخير مظهراً من مظاهر التحويلية، وقد عبَّر عنه علماء اللغة العربية قديماً بـ(الانحراف) أو (العدول)[2]. فكان للبلاغيين العرب فضل التنبيه إلى المعاني والأغراض التي تنطوي فيها، وأنها تكون لغاية دلالية يرومها الكاتب، ومعنى يسعى إليه المنشئ للفت النظر وجذب الانتباه. كما تدارسه اليوم علماء اللغة الغربيون فيما سموه الانحراف أو الانزياح[3]، أو ما عبر عنه رولان بارت بأنه خروج عن درجة الصفر[4]. فاعتنت اللسانيات النصية بوصف صور الانحراف عن المعيار، غايتها منه تفسير الانحراف تفسيراً يبين طاقات النص الدلالية[5]. ونص العلماء اللغويون على أن التقديم والتأخير

---

(١) وتتمثل التحويلية في عدد من الظواهر اللغوية، وقد سماها ابن جني(شجاعة العربية) وحصرها في: الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف. وقد اهتم المحدثون بالتحويلية في إطار ما تدارسوه في النظرية(التوليدية التحويلية) التي أسسها نوم تشومسكي، وقد بنى عليها خليل عمايره نظريته في التحليل اللغوي لتراكيب الجمل العربية، وجعلها في: التقديم والتأخير، الزيادة، الحذف، تغيير الحركة الإعرابية، التنغيم. ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها،الفصل الثالث.

(٢) ينظر: *الخصائص*،٣/٢٦٧، ٢٦٨.

(٣) See:**R.Chapman**,1974,*Linguistics and Literature, an introduction to literary stylistics, Arnold*, Edward (publishers) Ltd, 25 Hillstreet, London WIX811, p. 15.

وينظر: **نوم تشومسكي**، *المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها*، ص٦٦.

(٤) ينظر: *دراسات في النص والتناصية*.

(٥) *"لسانيات النص بين التنظير الغربي والإجراء العربي قراءة تأصيلية نقدية"*، ص١٩٢.

الذي يتمخّض عن تغيير الترتيب الأصل يعد أداة بارزة في الكشف عن المعطيات الانفعالية للكاتب، وأنه عامل فعّال بيد الكاتب للتبليغ والإعلام، والتأثير في المتلقين ولفت انتباههم[١]. وتعددت أقوال العلماء في دلائل التقديم وأغراضه فأشار بلومفيلد إلى أن "تغيير ترتيب عناصر التركيب بالتقديم والتأخير من الإجراءات التحويلية التي تقتضي تحولات دلالية يرمي إليها المتكلم"[٢]. وصرّح باسكال Pascal بأن ترتيب الكلمات في العبارة الواحدة على نحو مختلف عن الأصل يكون له معنى مختلف[٣]. ونص فرانك بالمر Palmer على أن الانحراف عن التركيب الأصل يعد من أغراض التشويق المهمة[٤]. كما أشار وليام برانفورد William Branford إلى أهميته الدلالية، فقال: " إن كسر الأنماط العادية للغة والانحراف عن أصل بنائها يعد وسيلة الكاتب في التعبير عن معان وجدانية أبعد غوراً من التعبيرات الإخبارية المجردة"[٥]. وقد عالج كاتز وفودور أوجه الانحراف الدلالي عن القاعدة ومظاهر التعدد القرائي للجمل في إطار الانحراف[٦].

---

(١) See: *Selected Papers in Structural Linguistics*, p. 348.

(٢) *Language*, p.171.

(٣) See: **Ian J. Robert**, 2005. *Principles and parameters in a VSO language*, Oxford university press. **Monrof C. Beardsley**, 1969, *Style and Good Style, Contemporary Essays on Style*, edited by Geln A. Love and Michael Payne, Copyright by Scott, Foreman and Company, U.S.A, p. 4.

وينظر: **نوم تشومسكي**، *المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها*، ص٥١.

(٤) See: *Semantics*, p.4.

(٥) *Structure, Style and Communication*, p.114.

(٦) ينظر: **كارل ديتربونتج**، *مدخل إلى علم اللغة*، تر: سعيد بحيري، ص٢٦٨.

وتعد الانحرافات مبعث حيويةٍ للنص، وعلامة على أدبيته، وأساساً لقيمته الجمالية؛ لأن المنشئ الذي ينتج الانحراف يقصد منه التأثير في القارئ وإثارة توقعه، وقد غدا إثارة التوقع عنصراً مهماً في الدراسة الأسلوبية التي صارت تعرف بأسلوبية التلقي، يقول موسى ربابعة: " إن رصد ظواهر الانحراف في النص يمكن أن تعين على قراءته قراءة استبطانية جوانية تبتعد عن القراءة السطحية والهامشية، وبهذا تكون ظاهرة الانحراف ذات أبعاد دلالية وإيحائية تثير الدهشة والمفاجأة، ولذلك يصبح حضوره في النص قادراً على جعل لغته لغة متوهجة ومثيرة، تستطيع أن تمارس سلطة على القارئ من خلال عنصر المفاجأة والغرابة"(١)، ويقول تمام حسان أيضاً: " إن السامع يتوقع أن تتم الجملة على نحو ما، وأن يتم اختيار اللفظ بحسب ما تقدمه من اختيارات. فإذا تم الكلام على هذا القياس لم يكن فيه من المؤشرات الأسلوبية ما يثير انتباه السامع؛ أما إذا اشتمل على(انحراف) عن القياس فخالف التوقع والارهاص كان ذلك مؤشراً أسلوبياً يستحق الملاحظة"(٢).

كما قام فرع آخر من الأسلوبية بتتبع الانحرافات في النصوص، سمي أسلوبية الانزياح أو(أسلوبية الانحراف)، وينهض هذا الفرع على رصد الخواص الأسلوبية المنحرفة عن اللغة الاعتيادية(٣). يقول محمد بلوحي مفرقاً بين الأسلوب القائم على الانحراف والأسلوب الذي لا يقوم عليه: "والتناول الأسلوبي إنما ينصب على اللغة الأدبية لأنها تمثل التنوع

---

(١) *الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها*، ص٥٨.

(٢) *مقالات في اللغة والأدب*، ج٢،ص١٤٤.

(٣) ينظر: *في الأسلوب والأسلوبية*، ص٤٦.

الفردي المتميز في الأداء بما فيه من وعي واختيار، وبما فيه من انحراف عن المستوى العادي المألوف، بخلاف اللغة العادية التي تتميز بالتلقائية والتي يتبادلها الأفراد بشكل دائم وغير متميز، وذلك ما يميز بين الأسلوب في خصوصيته الإبداعية والأسلوب كأداة يومية تستعمل للتواصل"[1].

ثانياً: تعد الدراسة النحوية أول خطوة في عملية التحليل الخطابي. وأنها يجب أن تكون إرهاصة المحلل الذي يكشف بها عن القيم التركيبية والدلالية لجمل النص، وإن معرفة المقدم من المؤخر في التركيب يقوم على ما يقدمه النحو من معطيات وظيفية لعناصر التركيب. وقد كان عبدالقاهر الجرجاني سبّاقاً في التنبيه على أهمية النحو في فهم الأسلوب، فأضاف أصلاً أصيلاً إلى نظرية الأسلوب في البلاغة العربية القديمة، فجعل الأسلوب يقوم على الأصول العربية وقواعدها، وأن النظم يمتنع معنى إذا لم ينضبط بالنحو[2]، وجعل "مدار معنى النظم على الفطنة في توظيف معاني النحو وفق أغراض المتكلمين ومقاصدهم، وإن القدرة على إفعام هذه الأحوال بالمعاني والمرامي هي أساس المفاضلة"[3]. فهذا ما أسس له عبدالقاهر في دلائل الإعجاز، كما جعل" الكلام لايستقيم ولاتحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه، من الإعراب والترتيب الخاص، كما لايجدي الطعام ولاتحصل المنفعة المطلوبة منه، وهي التغذية، ما لم يُصلح بالملح"[4]. وقد نادى عبدالقاهر بتوخي معاني النحو ولا يقصد النحو الذي قصده نحاة الصنعة إنما رأى أن فضيلة توخي النحو لا توجب الفضيلة في الوظائف

---

(١) "*الأسلوب بين التراث البلاغي العربي والأسلوبية الحداثية*".

(٢) ينظر: السابق.

(٣) **محمد محمد أبو موسى**، "المنهج الغائب في تراث عبد القاهر الجرجاني"، ص٥٤٥.

(٤) *أسرار البلاغة*، ص٧١، ٧٢.

النحوية لعناصر الجملة فحسب وإنما تجمع معها ملاحظة معاني الكلام وأغراض المتكلمين[١]. وهو المنحى التفسيري الذي أكدته الدراسات الحديثة، حيث بينت أهمية النحو ودوره في إدراك دلائل النصوص وفهم آلية الترتيب ومقتضياته، يقول بلومفيلد: "يحدث ترتيب الوظائف النحوية من خلال عملية اختيار المتكلم النسق الترتيبي للتركيب. ودراسة الترتيب في إطار علم النحو تُظهر الفروق القائمة من جراء التراتيب المختلفة لعناصر الجملة"[٢]. كما نص تشومسكي على أهمية النحو وأنه ركيزة اللغة ووسيلة فهم الدلالة اللغوية، فقال: " يُعَدُّ النحو وظيفة سردٍ لعناصر اللغة المجسدة، وقد ينظر إلى النحو بوصفه خاصة اللغة المجسدة، كما في هذا الذي لاحظه بلومفيلد من أن النحو(هو نظام الأشكال ذوات الدلالة في اللغة)"[٣]. كما نص هاليدي Halliday في كتابه (النحو الوظيفي) على أهمية النحو في فهم الدلالة، فقال: "اللغة نظام لإنشاء المعاني، ومصطلح(الدلالة) لايشير فحسب إلى معاني الألفاظ، بل إنه النظام الكامل لمعاني لغة من اللغات، ويعبر عنه النحو مثلما تعبر عنه الألفاظ"[٤]. كما نص وليام

---

(١) ينظر: *قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية*، ص٣٧٤.

(٢) *Language*, p.197.

(٣) *المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها*، ص٧٨. ينظر: **جون ليونز**، (١٩٩٥م)، *نظرية تشومسكي اللغوية*، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ص٧٥.

(٤) **M.A.K.Halliday**, (19942nd edition), *An Introduction to Functional Grammar*, London, Melbourne and Auckland: Arnold, p.17. See: **Margaret Berry Butler**, Christopher. Fawcett, Robin. Huang, Guowen. 1996,*Meaning and form: Systemic functional meaning and choice in language: Studies for Michael ،interpretations Halliday*, Albex publishing corporation Norwood, New Jersey p.50.
وقد جهد محمد عناني بترجمة مفهوم هاليدي في دور اللغة والنحو وأهميتهما في فهم الدلائل. (ينظر: *نظرية الترجمة الحديثة مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة*، ٢٠٠٣م، **محمد عناني**، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان ص١٦٢).

برانفـورد William Branford علـى أن فهـم الخـصائص الاسـتعارية والانحرافيـة في النـصوص الأدبيـة تقـوم علـى أسـاسٍ مـن المعـايير اللغويـة والنحوية[1]. وقـد أكـد ذلـك أيـضاً المختـصون في دراسـة الوظـائف النحويـة، فقال أحدهم: "تعد الجملة هـي الـشبكة الـتي تبنـى عليهـا العلائـق القواعديـة grammatical relations. وعلـى ذلـك فـإن قواعـد النحـو هـي الكفيلـة بإيضاح هذه العلائق"[2].

كما نحت الدراسات الأسلوبية الحديثة هذا المنحى في تحليل الأساليب[3] فنص مـانفرد بيرفـيش Manfred Bier Wisch في مقالة بعنـوان(الـشعر وعلم اللغة) Poetics and Linguistics على استغلال إمكانـات النحـو في تحليل الأسـلوب[4]، وأكـد أن البحـث في النـصوص الأدبيـة يقـع في نطـاق علـم اللغـة لمـا فيـه مـن دراسـة تنطلـق مـن البحـث في الظـواهر اللفظيـة

---

(١) See: *Structure, Style and Communication, An English language manual*, p.43.

(٢) *functional grammar, an introduction to parallel constraint ،Lexical based syntax*, p.11.،

(٣) يتجلى من هذه اللفتة أن هناك موافقة بين عبد القاهر والأسلوبيين المحدثين، ذلك أن كلاً منهم نظر إلى النحو على أنه عملية أساسية في الرسالة الإبداعية أو الرسالة الإخبارية، فجعلوا النحو هو قواعد نظم اللغة وجعلها كياناً متميزاً بصفاته وخصائصه (ينظر: *النقد والإعجاز*، الفصل الثاني: نضج نظرية النظم، النص والإجراء). ويظهر أن التراث اللغوي العربي قد سبق الدرس الأسلوبي في هذا المنحى بقرون عديدة. ويبدو أن هذه اللفتة تحتاج إلى عناية بحثية تنفرد بدراسة مستقلة تُظهر أهمية الدرس اللغوي العربي القديم وإبداعية أربابه الذين سبقوا أصحاب النظريات اللغوية الحديثة بقرون.

(٤) See: **Manfred Bier wisch**, 1970, "*Poetics and Linguistics*", Linguistics and Literary Style, edited by Donald C. Freeman, Copyright by Holt. Rinehart and Winslon, Inc, p. 97.

للتراكيب[1]. كما نص ريفيه أيضاً على أن النحو "هو الذي يقدم العنصر الجوهري للوصف البنيوي وهو الذي يحدد بشكل لا لبس فيه وصف الصوائت من جهة، ووصف معاني الجملة من جهة أخرى"[2]. كما قدم عالم الأسلوب ليو شبتزر(١٨٨٧م، ١٩٦٠م) دراسات واسعة أقام فيها جسراً متيناً بين دراسة اللغة ودراسة الأدب، وأحدث تحولاً أساسياً وجوهرياً في الإفادة من النحو في دراسة النصوص الأدبية[3]. بل حدد فريق منهم ماهية الأسلوب بأنه "الأداة الموصلة بين اللغويات والنقد الأدبي، وقد فضّل أحدهم تسميته(النقد اللغوي)، وسماه آخرون(علم اللغة الأدبي)، لما يختص به من دور في الربط بين اللغة والأدب"[4]. كما نادى آخرون بتوسيع مهام النحو ليشمل الدراسة النصية وأن ذلك يقدم للدراس التحليلي شيئاً

(١) هناك بحث بعنوان: "*بيان مختصر: اللغويات والأشعار*" كتبه **رومان جاكبسون** Roman Jackobson وأرسله إلى مؤتمر حول(الأسلوب) في جامعة إنديانا الأمريكية في عام ١٩٨٥ ونشر بعد ذلك بعامين، وفي هذا البحث نص على أن من واجب اللغويات أن تتولى البحث في الفنون اللفظية والاستخدامات الأدبية التي ترد في النصوص الأدبية. وقد ازداد نمو هذا الاتجاه في الجمع بين اللغة والأدب، فشجعت المنظمات الحوار بين الأدب واللغة، وتبنت عدداً من البحوث في البراجماتية هذه الأفكار وفق ما أسس له كولين ماك كاب Colin Mac Cabe عام ١٩٨٣ في جامعة ستراتكلايد Strathclyde . وفي هذا الإطار عقد أرباب هذه البحوث مؤتمراً بـعنوان(لغويات الكتابة). كما نادت بذلك الجمعيات الدولية لدلالات الأدب. فضلاً عن أنه ظهرت صحف ودوريات في هذا الميدان، نحو جريدة(دلالات الأدب والأسلوب) و(اللغة والأسلوب) تدعو إلى أهمية الدراسات اللغوية وضرورة توسيع إطارها لتشمل الأدب والنقد الأدبي. ولعل هذا هو ماندعو إليه هنا في توسيع إطار النحو لما يكون له أبلغ الأثر في الوصول إلى فوائد جمة في تحليل الخطابات والنصوص.

(See: *The text beyond, Essays in literary linguistics*,p.4, 11)

(٢) *الأسلوبية وتحليل الخطاب*، ص١٦.

(٣) ينظر: *الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها*، ص١١.

(٤) *International encyclopedia*, second edition, volume 4, p.467.

كثيراً[١]، يقول تون فان دايك: " فلو عرف الكثير عن البنية النحوية للنصوص، الذي يتم فيه التوسع في مفهوم النحو، فإنه يمكن أن تتسع دراسة اللغة والاستعمال اللغوي لتشمل دراسة النصوص أيضاً. ولكنه حتى هذه اللحظة ظل التحليل اللغوي مقتصراً على مستويات ووحدات وأقسام نحوية وقواعد خاصة بنظام اللغة والاستخدام اللغوي. أما السمات غير اللغوية الأخرى للنصوص فقد ظلت خارج مجال علم اللغة"[٢]. وقد سعى أحد علماء اللغة الألمان إلى جعل الدراسة النصية من مهام النحو ورأى أن النحو هو ما "عالج مسائل التماسك النصي للنصوص وترابط الجمل أو المنطوقات في النصوص إلى جانب مسائل أخرى في علم لغة النص"[٣].

ثالثاً: إن التحليل النصي يجب أن ينطلق من فهم العلائق التي تربط عناصر الجملة بعضها ببعض سواء كانت علائق لفظية أو صوتية أو إشارية. وهو منهج قد فطِن إليه الأصوليون قديماً، فقال الشاطبي منبهاً على أهمية دراسة العلاقات الداخلية والخارجية في النص وربط أول الكلام بآخره: "فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره؛ بحسب وما اقتضاه الحال فيه[٤]، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها؛ فإن القضية وإن اشتملت على جمل فبعضها متعلق بالبعض، لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، ...فإن فرق النظر في

---

(١) ينظر: ج. *براون و ج. يول*، *تحليل الخطاب*، ص١٢٦.

(٢) *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ص٢٠. وينظر: *مدخل إلى علم لغة النص*، ص٣٥٤.

(٣) **كارل ديتربونتج**، *مدخل إلى علم اللغة*، ص١٤٣.

(٤) هكذا ورد نصه. ولعل الصواب: "بحسب ما اقتضاه الحال فيه".

أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض"[1]. كما نبه عبدالقاهر إلى أن جوهر النظم ومزيته تنبري من تلاحم التفاعلات المتواصلة المتشابكة بدءاً بدلالات الألفاظ، فدلالات العلاقات النحوية، فدلالات الأغراض والمقامات والأحوال. وقد عبر عن هذه الروابط العلائقية باسم الضم أو التعليق، فقال: " الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف، وأصل عظيم"[2]، وقال أيضاً: "وذلك لأنك لم تأتِ بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعليق"[3]. فيتحقق بهذا النظم بلاغة الصورة المنظومة، يقول علي صبح: "إن انسجام الكلمات هو الذي يؤثر تأثيراً حقيقياً في الصورة الأدبية، فهي تتألف من حسن مواقع الألفاظ في

---

(١) *الموافقات في أصول الشريعة*، ٣/٣٥١.

(٢) *دلائل الإعجاز*، ص٤١٥، وينظر: ص٣٠١.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٣١٦،٤٤. وقد فرّق عبدالقاهر هنا بين دلالة اللفظ الناتجة عن الوضع اللغوي ودلالته الناتجة عن السياق، أو بين دلالة الكلمة حال انفرادها ودلالتها حال تأليفها، أو بين المعنى الأول والمعنى الثاني، وهو يؤكد على أن عنايته لا تكون للمعنى الأول وإنما يهمه المعنى الثاني؛ لأنه يريد الخروج من الدلالة المباشرة إلى الدلالة غير المباشرة، أي المعنى الذي قَصَده المتكلم، فكان النظم عنده هو الذي لايختص بالبحث عن المعاني الأولية وإنما في المعاني الثانوية أو مايسميه(معنى المعنى) وهي التي كان كثيراً ما يرددها في دلائله فيما سماه(معاني النحو) فيما أفرد لها علماء البلاغة علماً خاصاً منفصلاً عن النحو لما له من جليل المزايا، وروائع البلاغات، وسموه(علم المعاني). (ينظر: *دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة*، ص١٩٦،٢٠٨. **علي العماري**،(١٤١٠هـ)، *"المعاني بين القصد والإفراط"*، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي،العدد الرابع، ،ص٢٢٦).

See: **Jaap van Brakel**, *the meanings of meaning*.

النظم ووضع كل جزء في موضعه الملائم من الجملة، ووضع الجمل في مواضعها المناسبة من النظم الذي تنبع منه الصورة قوية واضحة مؤثرة"[1].

وقد ربط محمد بلوحي نجاح تحليل النصوص بإقامتها على فهم العلائق، فقال: " يمكننا مدارسة النصوص الأدبية انطلاقاً من لغتها الحاملة لها، ومدى تفاعل الشكل المتمثل في المفردات والتراكيب في سياق نحوي ما، ناهيك عن تفاعل هذا الشكل بما تولده هذه المفردات والتراكيب والأصوات من دلالات تكتسبها ضمن علاقاتها جنباً إلى جنب لتكون النص في شكله العام"[2].

وقد نهضت اليوم الدراسات التحليلية للنصوص على منهج العلائقية، وصرح بذلك علماء اللغة وعلماء النص على حد سواء، قال جفري ليتش Geoffrey Leech : "إن البحث عن تفسير للظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة يشبه البحث عن منفذ للخروج من حجرةٍ ليس لها نوافذ ولا أبواب. المطلوب منها أن تقنع بتقص ما هو موجود داخل الحجرة؛ أي أن ندرس العلاقات داخل الجملة"[3]. كما نص جليسون Gleason على أهمية النظر في دلالة العلاقات في الجملة، فقال: " إن دراسة جملة مكونة من اثنتى عشرة كلمة مثلاً تشير بدرجة رئيسة إلى ضرورة معرفة العلاقة النحوية لكل كلمة بالأخرى في الإطار التركيبي. فإذا ما استطاع الدارس معرفة الأبعاد الداخلية لعلاقة الكلمات في الجملة على ضوء القوانين اللغوية التي تحكم التركيب الجملي بعامة، فإنه يكون بذلك قد حقق الغاية من دراسة النحو"[4]. وقال

---

(١) **علي صبح**،(١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، *البناء الفني للصورة الأدبية في الشعر*، المكتبة الأزهرية للتراث: القاهرة، ص٦٣،٦٤.

(٢) "*الأسلوب بين التراث البلاغي العربي والأسلوبية الحداثية*"، مجلة التراث العربي، ص١٦.

(٣) **Geoffrey Leech**, *Semantics*, Second edition, penguin books, p.4.

(٤) *An Introduction to descriptive linguistics*, p. 129.

كاتز Katz: " لا تكون الدلالية تجسيداً لمعنى جملة، في لغة أو أخرى، في جوانب اللفظ والشكل والمرجعية فقط ولكن أيضاً في تصور العلاقات التي تنشأ فيما بينها، وهذه العلاقات الدلالية هي التي يحاول البحث اللغوي استكشافها بطريقة منظمة"(١). فيكون فهم العلاقات البنيوية للتراكيب مفتاح باب فهم النص. ويقول فيكتور خراكوفسكي: "يتشكل النظام الأساسي الداخلي لمعنى الجملة من عناصر معنوية، ومن علاقات فيما بينها، ومن معاني أولية. إن المعنى الأولي هو الوظيفة التي يؤديها العنصر المعنوي في علاقته مع عنصر معنوي آخر"(٢). ومن ثم اقتضى التحليل النصي الانسجام العلائقي، يقول أحد الباحثين: "يتحدد المعنى بالعلاقة بين مكونات الجملة، فكلما كانت هذه أكثر انسجاماً من حيث المعنى المعجمي والتماسك النحوي والدلالي كانت نتيجة التحليل الدلالي أقوى وأوضح، وربما كان ذلك من العناصر الرئيسية في تحديد معالم أسلوب المتكلم عند التعبير عمّا في نفسه"(٣). ويرى باحث آخر أن العلائقية في الخطاب تشمل جوانب الحوار الكلامي كله

---

(١) **J.J Katz**, , (1997), *Semantic Theory*, p. 46.

ويذهب آخر إلى أن النص لايؤدي دلالته إلا بفهم العلائق وأنها أساس الاتصال الاجتماعي، فيقول:"يحتوي خطاب المتكلم على عدد مختلف من علامات الاتصال المعرفي؛ أصوات وأبنية ومعاني. وكل واحدة من هذه العلامات يلتحم بعضها ببعض لتكوين النص الذي يُظهر المفاهيم الاجتماعية بين الأفراد الذي يتولى عملية الاتصال الاجتماعي"

Deborah Schiffrin, 2005, Tannen Deborah and Hamilton, Hidi, E. (EDT.), *The handbook of discourse analysis*, Blackwell publishing, p.54.

(٢) **فيكتور خراكوفسكي**،(١٤٠٢هـ،١٩٨٢)، *دراسات في علم النحو العام والنحو العربي*، تر:جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة:سوريا، ص١٣.

(٣) *Linguistics* (An Interdisciplinary Journal of the Language Sciences, 1985, volume 23، b, Book Reviews). P. 1136.

اللفظي والصوتي والشكل الخارجي الذي يصور ملامح الكاتب، فيقول: " جوانب الكلام كلٌّ مترابط فيما بينه، ففي أثناء الحوار نجد أن الكلمات والتنغيمات واللمحات التعبيرية بالوجه أو الإشارة لا تمثل أنشطة منفردة منعزلة عن بعضها، لكنها تمثل جوانب لمسار سلوك كلامي أو حواري متكامل، وأن فصل أي جزء من أجزاء هذا الكل يقود إلى عملية معرفية معقدة جداً"[١].

ولايخفى أن منهج العلائقية الذي نتوخاه في تحليل النصوص لايقف على العلائق التي تكون في الجملة الواحدة إنما يتعداه إلى فهم العلائق بين الجمل في النص فيما يحقق تكامل النص لا تكامل الجملة[٢]؛ أي في إطار نحو النص لا نحو الجملة، فيتعدى حدود الجملة إلى دراسة الجمل وفهم العلائق بين التراكيب في النص الواحد، والربط بين عناصر النص: الفكرة أو المجال الذي يصاغ له النص، ووجهة النص من الكاتب إلى القارئ، وأخيراً النص المكتوب أو المقروء[٣]، وقد بين أحد الباحثين في علم النص أهمية تجاوز حدود الجملة إلى النص في التحليل النصي، فقال: " وكان اللغويون انطلاقاً من إدراكهم المحدودية الواضحة للنماذج الحالية في وصف الجملة قد عبروا عن ضرورة توسيع مجال علم اللغة ليتجاوز علم اللغة النظامي المحصور في الجملة، فيمتد(علم لغة النص) التقليدي إلى(علم لغة النص) أو علم لغة ما

---

(١) **Horst Arndt and Richard Wayne Janney**, 1987, *Inter grammar: Toward an Integrative Model of Verbal, Prosodic and Kinesic Choices in Speech*, Berlin: Mouton de Gruyter, P.235.

(٢) ينظر: *لذة النص*، ص٢٩. *"نظرية النص"*، ص٤٠.

(٣) See: **S. Eggins**, (1994) *An Introduction to Systemic Functional*, London: Pinter, P. 70, 78, 84.

بعد الجملة"[١]. ويقول آخر: "إن الدراسة التقليدية للكلام كانت تقوم على النظر في البناء اللغوي للجملة، فكانت الجملة محور الدراسة لأنه لم يكن ضرورياً النظر إلى شئ أكبر من ذلك. أما الآن وقد نشطت الدراسات اللغوية في إطار تحليل الخطابات جاء البحث في الحوار على أنه وحدة لغوية واجتماعية في آن واحد. فنشطت المناهج التي تبحث في البناء اللغوي للتراكيب مع النظر في التأثيرات الحوارية والأحداث الاجتماعية للحوار وأفعال الكلام وردة الفعل..."[٢]. ونص العلماء على أن منهجية هذا التحول تقتضي النظر إلى العلاقات والروابط بين الجمل، يقول هاريس: "إن اللغة لا ترد في صورة كلمات أو جمل منعزلة، بل في نص مترابط، بدءاً من المنطوق المكون من كلمة واحدة حتى المؤلف المكون من عشرة مجلدات، من الحوار الفردي حتى المناظرة العامة. لذا ينبغي ألا تحلل الجمل إلا في سياق نصوص دائماً، باعتبارها أجزاء من خطاب شامل"[٣]. ويقول أحد الباحثين المحدثين في تحليل النصوص: " إن من أساسيات اتخاذ النص وسيلة للتحليل الخطابي Discourse analysis أن يكون النص قائماً على مقومات النصية في احتوائه على كلمات وجمل ومضامين وعلائق بينها فيما تكون وسائل اتصال بين المتكلم والسامع"[٤]، ويقول آخر: " لا يقوم أي تركيب أو تراكيب جملية في نص واحد إلا وهناك علاقة قائمة بينها، ونحن نؤكد في

---

(١) **ڤولفانج هاينه**، *مدخل إلى علم لغة النص*، ص١٧.

(٢) **Timothy Shopen, Joseph M. Williams**, 1981,*Style and variables in English*, Winthrop publishers, Inc. Cambridge, p.87.

(٣) السابق.

(٤) **Ian Pople**, 1998,*An introduction to text and discourses analysis*, Stanley Thornes publishers LTD, p.35.

تحليلاتنا النصية على العلائق القائمة بين التركيب Form والمعنى meaning"[1]. وذهب كاتز وفودر[2] إلى أن ميدان النحو الدلالي لا يكون في دراسة الجملة إنما دراسة العلاقات بين الجمل ؛ لأن"مجموعة الجمل في النص هي كناية عن مجموعة من الحقول لكلٍّ منها دوره في تشكيل الدلالة الكلية، وهي الحقل البنيوي القاعدي، وحقل الدلائل اللفظية، وحقل المرجعيات الدلالية..."[3]. كما أدخلا في هذه الدائرة الدلالية المعطيات البراجماتية(التداولية) التي تسعى إلى شرح الحوارات على أسس معرفية مختلفة[4].

كما أن منهج العلائقية لايقف عند النص الواحد إنما يتجاوز ذلك إلى مدى أوسع في الربط بين النصوص، وهو معيار مهم قام عليه علم النص فيما سماه علماء النص (التناص Intertexturality)، قالت مارجريت

---

(١) **A. Moravcsik**, (ed), 2006, *An introduction to syntax, fundamentals of syntactic analysis*, Continuum p.151.

(٢) وذلك ضمن مقالة كلاسيكية طرحت لكاتز وفودر في مجلة اللغة(Language) عام ١٩٦٣م، وقد نصا فيها على أنه: كي نفهم الجملة لابد أن نتجاوز حدود المفردة إلى العلاقات النظمية بينها ومن ثم بين الجمل مع بعضها، وقد استعانا لتوضيح العلاقات بالرسوم الشجرية لبنية العبارات. (ينظر: **جودث جرين**،(١٩٩٣م) *علم اللغة النفسي (تشومسكي وعلم النفس)*، ترجمة: مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٨٦).

Rienard Blutner, 2006, *Lexical Semantics and Pragmatics*, Intercultural Pragmatics, Linguistics،communication Jurnal,volume3 ،number 1، Berlin, Editor،in،chief، Istvan Kecskes, Mouton De Gruyter، Issn(Internet)1613،365x.

(٣) **J.J Katz**, (1997), *Semantic Theory*, p.49.

(٤) *Lexical Semantics and Pragmatics*, Intercultural Pragmatics. See: *Patterns of language, structure, variation, change. Key concept in language and linguistics*, p.243. **John I. Saeed**, 1999, *Semantics*, p.17. **Jef Verschueren**, *understanding Pragmatics*, Arnold, , p.1.

ويثرل: "يعد التناص Intertexturality أحد الاتجاهات التي اهتمت بها الدراسات الأدبية في النص ثم قامت بعد ذلك معياراً مهماً في علم النص"(١)، ويقول تراسك Trask: "التناص هو دراسة العلاقات والاتصالات بين النصوص والخطابات...وهو فكرة جديدة في علم اللغة التحليلي"(٢). وقد حدد كلٌّ من بوجراند ودرسلر أهمية هذا المعيار الذي يكمن في تحقيق النصية للخطاب وتتميم عناصره الدلالية، ليصبح الكلام المقروء أو المكتوب نصاً متكاملاً(٣).

رابعاً: تمثل العناصر غير اللغوية، كما كانت العناصر اللغوية هناك، عاملاً هاماً في التحليل النصي، يقول روبرت هنري روبنز: " فإن التحليل الكامل لما تعنيه الكلمة وصيغة الجملة لابن اللغة يجب أن يشتمل على قدر كبير وغير محدود من المعرفة فوق اللغوية، ومن معرفة الكثير من المدركات والمشاعر والأفكار والعواطف والآمال والمخاوف الخاصة ...والتي يمكن الوصول إليها بشكل مباشر من المرء نفسه، ويمكن استنتاجها فقط عند

---

(١) **Margaret Wetherel**, 2001,Stephanie Taylor, Simon J.Yates, *Discourse theory and Practice A reader*, SAGA publication the Open University press p.318.

(٢) *Key concept in language and linguistics*, p.66.

(٣) ينظر: *النص والخطاب والإجراء*، ص١٠٤، *الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن*، ص١٥٤، *علم لغة النص*، ص١٢٨، **أحمد عفيفي**، *نحو النص*، ص٧٥، *الدلالة والنحو*، ص٢١٢، **شحدة فارع، موسى عمايره، جهاد حمدان، محمد العناني**، ٢٠٠٠م، *مقدمة في اللغويات المعاصرة*، دار وائل للنشر، ص١٩٩، *بلاغة الخطاب وعلم النص*، ص٣٤٠، **أحمد عفيفي**، *نحو النص*، ص٨١، **سعيد يقطين**، (٢٠٠٥م)، *من النص إلى النص المترابط مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي*، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، المغرب، ط (١)، ص١٥٦.

الآخرين عن طريق ما يمكن أن يقولوه عنها أو عن طريق سلوكهم العام"[1]. وتتمثل هذه العناصر غير اللغوية في المقام، والمتكلم، والمخاطب، والأفكار والمشاعر التي تتألف بينها. يقول رشيد بلحبيب: "إن كلاً من المقام والمتكلم والمخاطب عناصر غير لغوية وهي تمثل ضغوطاً إنجازية قصوى إن روعيت حَسُن الكلام ونجحت العملية التواصلية وارتقت أعلى القيم البلاغية. ولايمكن للمعنى أن يتضح إلا باستحضار المقام الحي والمتكلم الفطن والمخاطب اليقظ"[2]. ويقول ستيفن أولمان في هذا الصدد: "وقد تسهم كل جوانب اللغة فيما يحدثه الكلام من تأثير عاطفيٍ أو انفعالي، فالنبر والإيقاع والتنغيم واختيار الكلمات واللواحق ونظام ترتيب الكلمات ومواقعها في الجمل والعبارات، هذه الأشياء كلها قد يكون لها نصيب في إحداث هذا التأثير"[3].

وقد قابل هذا الاتجاه صدى واسعاً عند العلماء، وبنيت عليه منهجيات علمية في تحليل الخطاب، فسعى أرباب التداولية Pragmatics [4]،

---

(١) *موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)*، ص٣٤٢.

(٢) **رشيد بلحبيب**، (١٩٩٩م)، *"أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى"*، مجلة اللسان العربي(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مكتب التنسيق)،المغرب: الرباط،العدد ٤٧، ص٢٤٢.

(٣) *دور الكلمة في اللغة*، ص١٠٤.

(٤) بين مسعود صحراوي مهام التداولية في كونها تهتم بالعملية التواصلية الإبلاغية بين المتكلم والمخاطَب،فقال :" التداولية لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة؛ أي باعتبارها كلاماً محدداً صادراً من متكلم محدد وموجهاً إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد". (ينظر: *الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر*، ص١١٧. *بلاغة الخطاب وعلم النص*، ص٢٣، *لاتجاهات الحديثة في علم الأسلوب*، **علي عزت**، تحليل الخطاب، ص٤٧، *الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية*، ص٤٠).

والوظيفية، والأسلوبية إلى الجمع بين المعطيات اللغوية وغير اللغوية في التحليل النصي، مع الاهتمام بالبناء النصي وأغراض قائله ومدركات متلقيه، يقول ستيفن ليفنسن: " فالكثير من التفسيرات اللغوية في الفترة الأخيرة مالت لأن تكون تفسيرات داخلية مستلهمة من النظرية اللغوية وحدها، ولكن هناك نوع ممكن آخر للتفسير مستلهم من خارج إطار النظرية اللغوية، فيمكن تفسير العمليات البنائية القاعدية على أسس المبادئ النفسية العامة، وهذا النمط للتفسير غالباً ما يطلق عليه(الوظيفية). فضلاً عن أننا يمكن أن نعطي تفسيرات وظيفية قوية للظواهر اللغوية من خلال معطيات الدرس التداولي(البراغماتيه)"(١)، ويقول أيضاً: " إن الدراسات السابقة التي تركز على إدراك العلائق بين الدرس الدلالي واللغوي يجب أن تأخذ اليوم منحى جديداً فتدرس العلائق بين الدرس اللغوي والبراجماتي"(٢)؛ لأن "البراغماتية(التداولية) كفيلة بالوقوف على تفسير كل ما يستعصي على نظريات علم الدلالة"(٣)، ولأن دراسة اللغة وتحليل نصوصها عبر التداولية كما ينص جورج يولي George Yule "ينضوي تحتها فائدة جلية فيما تكشف عنه الدراسة التداولية من المعاني التي ينشؤها المتكلمون، وتظهر فرضياتهم، وتفصح عن أغراضهم أو أهدافهم، وتصور أنواع الأفعال أو الأحداث التي يقومون بها أثناء كلامهم"(٤).فكان الشعار الذي نادى به هؤلاء

---

(١) **Stephen C. Levinson**, *Pragmatics*, p.40.

(٢) *Pragmatics*, p.372.

(٣) **Stephen, c. Levinson**, *Pragmatics*, p.37.

(٤) **Yan Huang**, *Pragmatics*, Oxford University Press, p.4.

هو أن دراسة الخطاب تتطلب دمج العناصر الملفوظية للخطاب، التي سموها(لسانيات الملفوظية) التي تكمن في وظائف الدرس الألسني، بالدراسات التي تهتم بالعناصر غير اللغوية وتؤمن بدورها في فهم النص فيما تسمى بالبراغماتية أو التداولية، تلك التي صنَّفها قسم من العلماء اللغويين المحدثين في عداد الدرس الألسني لما تقدمه من منافع للتحليل النصي[1]. فيكتمل لمحلل النص من خلال هذا الاندماج المعرفي في تفسير النص وتحليل معطياته أوجه مدركات الخطاب بين المتكلم والمتلقي أو القارئ؛ لأن النص، كما يعرِّفه أحد علماء النص(ليون سُمفيل)، هو كلٌّ دلالي متحد[2].

ولأهمية هذا المعطى في الكشف عن الدلائل فإننا سنقف على قسم من العناصر غير اللغوية لنتبين دورها في التحليل النصي، وأبرزها:

١. **السياق:** وهو المقام الذي يحيط بالنص، وقد أولته البلاغة العربية اهتماماً جلياً، فأشار العلماء قديماً إلى أهمية المقام في تحديد الدلالة وأنه يتطلب مقالاً مخصوصاً يتلاءم معه، وقالوا عبارتهم الموجزة الشهيرة(لكلِّ مقامٍ مقال) تلك التي نعتها تمام حسان بأنها من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث في فكرتين أحدهما فكرة (المقال) Speech event والثانية فكرة(المقام)Context of situation. وإن النبل فيما وصل إليه القدماء يكمن في الربط بين الفكرتين فكانت عبارتهم الشهيرة السابقة، والعبارة الثانية (لكل كلمة مع صاحبتها مقام)[3]. وقد تحولت مسألة المقام إلى نظرية

---

(١) ينظر: *الملفوظية*، الفصل الأول من كتابه.

(٢) ينظر: **ليون سُمفيل**، "*التناصية*"، تر: محمد خير البقاعي، ص١٠٩.

(٣) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٢٠. ينظر: *النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي*، ص٩٨.

كبرى في الدرس الدلالي سموها نظرية السياق(The notion of context) ونصوا على أن السياق مؤسس أصلاً لتفسير ما يغمض في النص[١]. وقد أخرجه فيرث Firth زعيم مدرسة السياق (Context of Situation) من إطار وظيفته الاجتماعية فجعله جزءاً مهماً في الدرس اللغوي[٢]، وأكد على ضرورة تناول النصوص في كل اللغات المنطوقة من خلال مقاماتها وسياقاتها[٣]، وأشار إلى أن "كل مستويات اللغة الوصفية الصرفي والنحوي...، فضلاً عن السياق، تعد من وسائل الإخبار عن المعاني"[٤]. ونبه على أن مفهوم الكلام لا يتجلى بدونها، فقال: "هناك عدد من العناصر الاجتماعية ذات الصلة بفهم النص وتحليله ومن أهمها السياق الذي ترد فيه الجملة"[٥]. وقد أخذ هايمز Hymes بمنهج فيرث هذا مركزاً على المقام الذي يستعمل فيه النص أو الخطاب[٦]. كما اهتم هاليدي بالسياق وجعله في مصاف الأفكار والكلمات التي تشكل التركيب، فقال: "بدراسة

---

(١) See: **Alessandro Duranti & Charles Goodwin**, 1992,*Rethinking context*, Cambridge university press, p3. **Frank Palmer**, *Semantics*, p.53, 54. **Terence Langendoen**, 1968, *The London School of linguistics*: A study of the linguistics theories of B. Malinowski and J. R. Firth, the M. I. T. press: Cambridge, p.62.

(٢) See: **Frank Palmer**, *Semantics*, p.53, 54. The London School of linguistics: A study of the linguistics theories of B. Malinowski and J. R. Firth, p.62.

(٣) 226.،**J.R. Firth**, (1957), *Papers in Linguistics*, P.182

(٤) **F.R, Palmer**, *Semantics*, p.54.

(٥) See: **John Robert**, 1968,*Selected Papers of J.R. Firth*, Longman, Burnt Mill, Harlow p.24. *Language, context, and text*: Aspects of language in a social semiotic perspective, p. 5.

(٦) **D. Hymes** , (1962), (*The Ethnography of Speaking*) , Gladwin, t. & Sturtevant, W.C.

النظام الدلالي للغة نجد أن هناك ثلاثة عناصر رئيسة يتكون منها، وهي: الأفكار، والكلمات التي تؤدي بعلاقات بعضها ببعض وظائف دلالية في التركيب اللغوي، والسياق اللغوي الذي يعد بمثابة الرابط المنطقي بين الدال ومدلوله"(١). كما بيَّن اللغويون أن السياق له أهميته في تمييز المعاني في التراكيب التي تحتوي على ألفاظ متماثلة يقول أوجدن وريتشارد Ogden & Richard: "هناك حقيقة لغوية يجب أن تؤخذ في الحسبان في اللغات المنطوقة والمكتوبة أن الكلمة في معزل عن سياقها هي شيء لا قيمة له ولا تعبر عن معنى، لذا فإن بعض التراكيب في اللغات الحية تفتقر في الوصول إلى دلالتها إلى معرفة السياق الذي تقال فيه"(٢). ولعل هذا هو ما نادى به فرج Frege في النظرية الدلالية عندما دعا إلى ضرورة معرفة السياق لفهم دلائل الكلمات(٣). ويقول ديفيد كريستال David Crystal: "يعد السياق من أهم العناصر التي تحول الجملة من معنى إلى معنى آخر، وركن مهم لتحديد معاني الألفاظ فيها"(٤). ونص سايمون على أن دراسة معنى نصٍّ ما يجب ألا يتجاوز المحتوى الاجتماعي للمعنى لأن السياق هو الذي يدير العملية الدلالية للنص(٥). وقد أكدت إحدى الدراسات الحديثة على أن

---

(١) **M.A.K. Halliday**, *Function and Context in Linguistic Analysis*, Edited by D.J. Allerton, Edward Carney and David Holdcroft. Cambridge University Press Cambridge, p. 78.

(٢)*The Meaning of Meaning*, p. 307.

(٣)See: *An Introduction to Descriptive Linguistics*, p. 124،125.

(٤)*The Melody of Language*, p. 56.

(٥)See: **Jaap van Brakel**, *the meanings of meaning*, p.3.

وقد علق كاترين هيليز N. Katherine Hayles على كلام سيمون في أهمية السياق، فقال: "كما يشير سيمون، فإن المعنى معتمد على السياق، لأن السّياق يحدّد تداعي المعاني والأفكار=

التفسير الدلالي المعتمد على السياق يفسر كثيراً من الدلالات الإنشائية التي يقصدها المتكلم أو الكاتب[1]. بل عقدت دراسات وأبحاث حول (اعتمادية السياق في تحليل النصوص)[2]. يقول جون روبرت John Rubert تعليقاً على هذا الاتجاه في الدراسات البحثية: "لقد حان الوقت الآن لأن يُنظر إلى تحليل النص في إطارٍ واسع، ميدان التحليل السياقي، وهو عنصر بارز يتكشّف عنه البعد النفسي في تشكيل الكلمات في نسق جملي معين أو تبديله"[3].

وقد اهتمت اليوم النظريات الأدبية، والبراجماتيات، وتحليل الخطاب، واللغويات النفسية، واللغويات الاجتماعية، بالمعنى على أنه مشتق من سياق النص[4]. وأكد علماء تحليل الخطاب هذا المضمون، فقال براون ويول في كتابهما(تحليل الخطاب): " نحن نعتمد دون شك على البنية النظمية وعلى المفردات المستعملة في رسالة لغوية للتوصل إلى فهم معين لها، ولكن من

=الممكنة في شبكة مناسبة الكلام".

(**Katherine N.Hayles**, 1995, "*The embodiment of meaning*", SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April.)

(١) See: *Lexical Semantics and Pragmatics*, Intercultural Pragmatics, Linguistics.

(٢) لقد قامت دراسة بحثية في اعتمادية السياق في تحليل المعنى اللغوي، وقد عقدت في شهر فبراير عام ١٩٩٥م في مدينة براغ وفي مدينة شتوتجارت في يونيو من نفس العام. وأضيفت لها تعليقات وضعها زيمرمان Zimmerman عام ١٩٩٧م، وعام ١٩٩٩م. وينظر:

(**Hans Kamp, and Barbara Partee**, *Context، Dependence in the analysis of linguistic meaning*, ELSEVIER, p.91).

(٣) Selected papers of J.R. Firth, P.18. See: p.14.

(٤) See: **Cyntbia Goldin Bernstein**, 1994, *The text beyond, Essays in literary linguistics*, the university of Alabama press, Tuscaloosa and London, p.2. *Toward a Science of Translating*, p. 84, 85.

الخطأ أن نظن أننا نقتصر على الاعتماد على هذا الاستعمال الظاهري للغة لكي نفهم الرسالة. فبإمكاننا، على سبيل المثال، معرفة إنتاج كاتب لجملة مكتملة الصحة نحوياً نعتمد عليها لاستنتاج معنى مباشر لها، ولكننا لن نزعم أننا فهمنا الجملة وذلك بكل بساطة لأننا نحتاج إلى المزيد من المعلومات"[1]، فكان السياق عند جوفري ليتش وبراون ويول وغيرهم ميداناً واسعاً يشمل المتكلم، والمخاطب، والمشاركين، والموضوع، والمقام، وجنس النص، والحدث والمقصد[2].

٢. **المتكلم أو المنشئ:** ويعد عنصراً آخر مهماً في التحليل النصي، إذ إنه أساس بناء النص ومصدره، وقد اهتمت به البلاغة القديمة، وحددت له ماهية يقوم بها وهي التأثير على المتلقين، فجعلوا بلاغة الخطاب تنهض على النجاح في أداء هذه المهمة، بل عُرِّفت البلاغة بذلك فقيل: البلاغة إبلاغ المتكلم حاجته بحسن إفهام السامع[3]. وعبّر أبو هلال العسكري عن هذا المراد في تعريف البلاغة، فقال: "كل ما تُبلِّغُ به المعنى قلبَ السامع فتمكِّنه في نفسه كتمكُّنِهِ في نفسك مع صورة مقبولة، ومعرض حسن"[4]. وقد بين الجاحظ قديماً مهام المتكلم في تأليف النص، فقال فيما ينقله عن بشر بن المعتمر: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها، وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل

---

(١) ج. **براون** و ج. **يول**، *تحليل الخطاب*، ص٢٦٧.

(٢) ينظر: **محمد خطابي**،(١٩٩١م)، *لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب*، المركز الثقافي العربي: بيروت، ط.(١)، ص٢٩٧.

(٣) ينظر: *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*،١/٩١.

(٤) *كتاب الصناعتين*، ص١٠.

حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسِّم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقَسِّم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[1].

ولئن اهتمت البلاغة بحال المتكلم ونصت عليه فإن الدرس الأسلوبي الحديث قد نشأ في عصرٍ حفل بالدراسات النفسية التي عني فيها علماء النفس المحدثون بالجانب الوجداني من الإنسان أكثر مما عنوا بالجانب العقلي الذي ركزت عليه الدراسات البلاغية القديمة، ومن ثمّ عزز الأسلوبيون الاهتمام بالعوامل الفردية للقائل والعوامل الوجدانية للمتلقي ومدى قبول الرسالة أو رفضها وأمزجته الشخصية كالحدة أو الهدوء، التواضع أو الغرور، الدعابة أو الرزانة[2]. وما يتطلب من المخاطِب مراعاته في هذه الجوانب لتصل رسالته إلى المتلقي فتلقى قبولها عنده ويتحقق الانسجام مع مضامينها. وقد عنى جاكبسون Jakbson بدور المرسِل وأنه يؤدي واحدة من الوظائف الست التي يُبنى عليها الخطاب اللساني. وهذه الوظيفة ذات شقين: الشق الأول، يقوم المرسِل فيه بتركيب الرسالة وتنظيم عناصرها. والشق الثاني يؤدي فيه وظيفة انفعالية أو تعبيرية، تؤثر في اختيار العناصر التي تتألف منها الرسالة[3]، فقال: " إن تحليل الخطاب يقف أولاً على عتبة فهم العلاقة بين المتكلم ومايدور حوله في العالم الخارجي، وعلى هذه

---

(١) **الجاحظ**،(١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م)، *البيان والتبيين*، تحقيق: درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا: بيروت، ٩٢/١. وقال الجاحظ أيضاً: "وقال بعضهم، وهو من أحسن ما اجتبيناه ودوناه، لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يُسابق معناه لفظه ولفظه معناه فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك" (*البيان والتبيين*،٧٨/١).

(٢) ينظر: *دراسات أسلوبية (مدخل إلى علم الأسلوب)*، ص٣٨.

(٣) ينظر: **منذر العياشي**، *الأسلوبية وتحليل الخطاب*، ص١٤٥.

العلاقة يتمثل المضمون الذي يتفاعل معه القارئ أو المستمع"[1]. كما ركز أيضاً عالم الأسلوبية البنيوية ريفاتير على دور المرسِل، فعرّف الأسلوبية بأنها علم يهدف إلى الكشف عن العناصر المميزة التي بها يستطيع المؤلف الباث مراقبة حرية الإدراك لدى القارئ[2]. وجعل المتكلم أحد أهم أقطاب العملية الاتصالية، فاعتنى عناية كبيرة بالمنشئ الذي يشفر encode تجربته الذاتية وبالمخاطب الذي يفك شفرة decode مثل هذا التعبير، فقال: "فإذا كانت غاية الباث في عملية الإبلاغ العادي أن يصل بالمتقبل إلى مجرد تفكيك الرسالة اللغوية لإدراكها، فإن غاية الباث في عملية الإبلاغ الأدبي تتمثل في توجيه المتقبل توجهاً يقوده إلى تفكيك الرسالة اللغوية على وجه معين مخصوص، فيعمد الباث عندئذ إلى شحن تعبيره بخصائص أسلوبية تضمن له هذا الضرب من الرقابة المستمرة على المتقبل في تفكيكه للمضمون اللغوي"[3].

كما اعتنى النقاد المحدثون أيضاً بدور المرسِل عناية بالغة، فقد ربط روجيه فايول، أحد أقطاب النقد الفرنسي، بين الإنسان ووجود نص أصلاً، فقال: " إن أي عمل أدبي يكشف عن حضور إنسان، ... حيث يصوغ الكاتب بعمله إنتاجاً رائعاً"[4].

٣. المتلقي أو القارئ: وهو عنصر آخر مهم في التحليل النصي، له دور يرتبط بالعنصر السابق(المتكلم)؛ إذ إن النص الذي ينتجه المتكلم يحتاج

---

(١) **Adam Jaworski, and Coupland Nikolas**, 2006, (ed.), *The Discourse reader*, second edition, Routledge, p.42.

(٢) ينظر: *الأسلوبية والأسلوب*، ص٤٩، ٨٣. *الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها*، ص١٧.

(٣) *الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها*، ص١٧.

(٤) **روجيه فايول**، *"نحو علم الأدب"*، دراسات في النص والتناصية، ص١٥٧.

لإتمام دورته إلى المتلقي أو القارئ، قال أحد الفلاسفة قديماً: " وليس أمعن في الخطأ مما وقع في ظن البعض أن الكاتب يكتب لنفسه، وكأن مهمة الكاتب أن يخط القرطاس أحاسيسه وانفعالاته...ولكن الحقيقة أن عملية الكتابة تفترض عملية القراءة، وأن الجهد المزدوج الذي يقوم به الكاتب والقارئ هو الذي يعمل على ظهور ذلك الموضوع العيني الخيالي الذي نسميه باسم(العمل الفني)"[١]. وقد اهتم القدماء بالمتلقي اهتماماً واضحاً، فقد أشار سيبويه قديماً إلى أهمية علم المخبَر[٢]، وجعل ابن طباطبا العلوي قبول الفَهِم الثاقب واصطفاءه للشعر الذي يُورَد عليه معياراً من معايير حسن الشعر، وعدم قبوله ونفيه لما يسمع من الشعر معياراً على نقصه[٣]. كما اهتمت البلاغة العربية بالقارئ اهتماماً بارزاً، ودليل ذلك أنها فسرت(علم المعاني) بمقتضاه فقالوا: بأنه معرفة الأحوال التي بها يطابق مقتضى الحال(حال المتلقي)[٤]. وقد عده النقد العربي فاعلاً في توليد المعاني

---

(١) ينظر: *استقبال النص عند العرب*، ص٣٦.

(٢) جعل سيبويه علم المخبَر دليلاً على الحذف، نحو حذف جواب الشرط، فقال: "سألت الخليل عن قوله جل ذكره(حتى إذا جاءوها وفُتِحت أبوابها) أين جوابها؟.. فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر(الجواب) في كلامهم لعلم المُخبَر لأي شيء وضع هذا الكلام". (*الكتاب*،٣/١٠٣).

(٣) ينظر: *عيار الشعر*، ص٢٧.

(٤) لأنه لا يوجد إبداع أدبي بلا متلق، ولأن عملية المطابقة التي قامت عليها البلاغة تعني مطابقة النص لعقلية القارئين أو السامعين. ومثل عناية البلاغة العربية بالمتلقي كانت عناية البلاغة التقليدية الغربية، يقول بيرلمان Ch. Perelman عن اهتمام البلاغة بالمتلقي: "إن ما ينبغي أن يُحتَفظ به من البلاغة التقليدية إنما هو فكرة المستمعين، التي تنبثق مباشرة عن فَهْم طبيعة الخطاب، فكل قولٍ يوجَّه لمستمع. وغالباً ما ننسى أن الشيء ذاته يحدث بالنسبة لكل مكتوب"(**سعيد بحيري**، *علم لغة النص*، ص٢٢. وينظر: *الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية*، ص٢٠٤).

واختراعها، ويوضح هذا المنحى المهم من مناحي النقد ما قام به عبد القاهر الجرجاني حين أسند للمتلقي مهمة جليلة في الاستنتاج والعمل العقلي والتخييلي للوصول إلى مغزى الخطاب، فقال: " حتى تُخرِج من الصَّدَفة الواحدة عِدةً من الدرر، وتجني من الغصن الواحد أنواعاً من الثمر "[١]. وما وعاه عبد القاهر هنا يعد سبقاً في نظرية القراءة والتلقي عند العرب وتقدماً في تصور ما يمكن أن يكون عليه التفاعل بين النص والقارئ، وقد كانت مسألة التلقي من المسائل التي عنى بها النقاد القدماء فأعطوا المتلقي دوراً مهماً في تحليل النصوص وتقييمها، بل ابتكر بعضهم طرقاً للمحافظة على نباهة المتلقي وكسب انتباهه وأدخل ضروباً من الحيل لكسر ملله[٢]. وقد علق محمد المبارك على عناية العرب القدامى بالمتلقي أو القارئ، فقال: " إن النقد العربي وضع المتلقي في منزلة مهمة من منازل الأدب. وقصده بخطابه النقدي قصداً، وحث الشعراء على أن يكون شعرهم متوجهاً إليه، فهو الموئل الذي يقف الأدب عنده وهو الغاية من كل قصد وإنشاد. فالنصوص الأدبية ليست من إنتاج الأديب أو الشاعر فقط بل هي أيضاً من انتاج المتلقي "[٣].

ثم تطور الاهتمام به في الدرس الحديث فأصبح عنصراً مهماً يرتبط به

---

(١) *أسرار البلاغة*، ص٤٣.

(٢) ومن ذلك ما ورد عن الجاحظ في قوله:" وجه التدبير في الكتاب إذا طال، أن يداويَ مؤلفه نشاط القارئ له ويسوقه إلى حظه بالاحتيال له، فمن ذلك أن يخرجه من شئ إلى شئ، ومن باب إلى باب بعد أن لا يخرجه من ذلك الفن، ومن جمهور ذلك العلم"(*البيان والتبيين*،٣/٥٩١). كما نبه ابن طباطبا إلى أهمية دورالمتلقي في كتابه(عيار الشعر)، وقدامة بن جعفر في كتابه(نقد الشعر) وقد فصل القول في هذا محمد المبارك في كتابه: *استقبال النص عند العرب*، ١٩٩٩م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، لبنان، ط.(١) ص١٥٣ ،٢٦٣.

(٣) *استقبال النص عند العرب*، ص٩.

معيارٌ بارزٌ من معايير(علم النص) وهو معيار: القبـول Acceptability[(١)]. وقد ذكر علماء النص أن اتجاه الخطاب يكمن في الأصول الزمنية والجغرافيـة والاجتماعية للمخاطَب(متلقي النص) إلى جانب موقفه الفكري أو العاطفي أو الشعوري[(٢)]. وعبر رولان بارت عن أهمية القـارئ وعمليـة قراءتـه العمـل الانتاجي، وأنه عنصر واعـد تـدعو إليـه نظريـة الـنص، فقـال: "تحمـل نظريـة النص في طياتها الوعد بعنصر أصولي جديد: إنه القراءة، عنصر نـسيه النقـد التقليـدي الـذي اهـتم بـشكل جـوهري إمَّـا بـشخص المؤلـف، وإمـا بأنظمـة صناعة الأثر الفني، ولم يعر النقد التقليدي اهتمامه إلا لماماً بالقـارئ الـذي تقتصر علاقته بالأثر الفـني، كمـا هـو شـائع، علـى الإسـقاط الـساذج... وإن القراءة الحقة، على العكس، هي التي ليس القارئ فيها أقـل أهميـة ممـن يريـد الكتابـة"[(٣)]. وذهـب جـورج يـولي George Yule إلى أن معـاني المـتكلمين تتفسر من خلال مفاهيم المتلقين ومداركهم تجاه ما يسمعونه[(٤)]. ويرى ميشيل أوتـان أن أول طـرق تفسير الـنص تنطلـق مـن عقليـة القـارئ ونفـسيته "الـتي تجعله يقوم بترجمة الـنص ترجمـة حقيقيـة، محـاولاً جـذب الـنص إلى عالمـه،

---

(١) ينظر: *الدرس النحوي النصي*، ص٧٥، *علم لغة النص*، ص١٢٨، *نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي*، ص٧٥، "*من نحو الجملة إلى الترابط النصي*"، ص٣٤٦، *النص والخطاب والإجراء*، ص١٠٤، *النص الشعري ومشكلات التفسير*، ص٤٢،٧٦. **فريد حيدر**،(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، *فصول في علم الدلالة*، مكتبة الآداب: القاهرة، ص١٤١. *مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر*،ص٣١، *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ص٣٦.

(٢) **J.House**,(1996)*Translation Quality Assessment*:A model Revisited. Tübingen: Gunter Narr, p. 66,105,109.

(٣) **رولان بارت**، "نظرية النص"، دراسات في النص والتناصية، ص٤٤،٤٥. ينظر: **رولان بارت**، "*نقد وحقيقة*"، ص١١٥.

(٤) See: **George Yule**, *Pragmatics*, 47.

وإدراجه داخل ايديولوجيته"[١]. وقد اعترض تزيفتان تودوروف Tsvetan Todotov على نظريات الأدب الكلاسيكية التي كانت تغفل أمر القارئ، ونوه بأهمية ما تقوم به الدراسات الحديثة في اللسانيات والسيموطيقيا ونظرية الأدب التي اتخذت لها منهجاً في الدراسة ينصب على مظاهر فعل القراءة وردود أفعال القارئ المتلقي[٢]. وركز أحد المنظرين اللغويين المحدثين، هيربرت سيمون، على عنصر القارئ في تفسير النص، وأيد النظرية التي تهتم بفاعلية القارئ على نظرية فاعلية النص في التفسير، فقال: "لايخفى أن التفسير بناء على فاعلية النص وحدها أراها نظرية غير صحيحة ؛ لأنها تركز فقط على الاستجابة للقراءة وتسقط من حساباتها النواحي السيكولوجية النفسية التي بواسطتها يؤثر النص على القاريء فينتقل من كونه كائناً لغوياً على الصفحات إلى كونه كائناً لغوياً يخترق الفكر فينتقل من الورق إلى العقل. وأرى أن لنظرية القائمة على فاعلية القاريء صحيحة بوضوح، وقد قدم العلم المعرفي ملاحظات مهمة في تحديد هوية القراءات النصية وعناصر تشابهها واختلافها"[٣]. كما جعل مالارميه السامع شريك الكاتب في إنتاج

---

(١) **فيرناند هالين، فرانك شويرفيجن، ميشيل أوتان**، (١٩٩٨م)، *"بحوث في القراءة والتلقي"*، ترجمة: محمد خير البقاعي، مركز الإنماء الحضاري: حلب،ط.(١) ،ص ٨٧.

(٢) ينظر: **ميشيل أوتان**، *سيميائية القراءة*، ص٧١.

(٣) See: **Norman N. Holland**, 1995, *reader, response already is cognitive criticism*، SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April.

وقد أيّد نورمان هولاند Norman N. Holland في هذه المقالة نظرية هيربرت سيمون في أهمية دراسة فاعلية القارئ واستجابته وأنه عامل مهم في الدرس التحليلي، فقال:" فإني سأعيد صياغة الجمل التي كانت تجعل النص هو موضوع الإثارة ليكون القاريء هو موضوعها".

(See: **Norman N Holland**, reader،response already is cognitive criticism.

العمل النصي، فقال: "يجب على السامع أن ينتج النص"[(١)].

وقد توسع الاهتمام بالمتلقي وبعناصر فاعليته مع توسع الدراسات الأسلوبية الحديثة، فبحث عالما الأسلوبية(ريفاتير)و(بالي) في المؤثرات العاطفية والوجدانية التي تقتضي استجابة القارئ أوالمتلقي، وقد عدها بالي شقاً من الأسلوبية، بل أفرد لها قسماً خاصاً سماه أسلوبية التعبير، بناه على أهمية المتلقي في العمل الأدبي ومظاهر تأثيره في النص وتأثره به، فقال: "وبهذا يمكن إدماج القارئ في النظرية الأسلوبية كمتلق يُعتَد بدوره في تحديد التأثير داخل عملية التواصل الأدبي"[(٢)]. وأشار ميشال ريفاتير إلى أن الأدب شكل راق من أشكال الإيصال، وأن النص إذا انتهى انقطع عن مرسله وتبقى بعده علاقة لا تنتهي بين الرسالة والمستقبل[(٣)].

كما أولاه علماء تحليل الخطاب discourses analyses عناية بالغة، فبين بيكر Baker عنايته بالمتلقي وأنه عنصر مهم في العمل الخطابي وأنه يجب أن يعنى به النحو، فقال: "على المحلل، من وجهة نظر دلالية، أن يسبر أغوار الجملة ليدرك معناها مما يكمن في داخلها من معنى، وليس فقط اعتماداً على ما تؤديه معاني الكلمات التي تتكون منها. وأن معرفة خلفية المتكلم في استخدام جمل اللغة وفهم السامع لها له أثر في التحليل الدلالي، وهو أمر يجب أن يتوجه إليه النحو ويعنى به"[(٤)].

---

(١) **رولان بارت**،"من العمل إلى النص"، دراسات في النص والتناصية، ص١٩.

(٢) *استقبال النص عند العرب*، ص٨٧. وينظر: ص٩٠.

(٣) ينظر: *الأسلوبية عند ميشال ريفاتير*، ص٢. *الأسلوبية وتحليل الخطاب*، ص١٥٢، في *الأسلوب والأسلوبية*، ص١٨، ٤٩.

(٤) *Language, Sense and Non sense*, p.68.

كما اعتنت نظرية الأدب اليوم بمفاهيم المستمعين والقراء ونادى قسم من الباحثين[1] بما يسمى القراءات المتعددة للنص[2]. واعتنى النقد الأدبي الحديث أيضاً بالمتلقي والقارئ عناية واضحة، بل غدا الاهتمام بهما محط نظريتين مهمتين في النقد وهما نظرية الاستقبال ونظرية الاستجابة[3]، أو نظرية الاتصال والتأثير، يقول ديكسون Dixon: " إن القراءة هي عملية بناء أو إعادة بناء معنى النص، بل إعادة بناء معاني الكاتب واهتماماته"[4]. ويقول ماجد الجعافرة مظهراً أهمية القارئ في عملية الاتصال: "وللقارئ دور فعّال في عملية إنتاج النص ذاتها، وترى نظرية الاتصال والتأثير لدى(إيرز)أن عملية القراءة تسير في اتجاهين متباينين، من النص إلى القارئ ومن القارئ إلى النص، فبقدر ما يقدم النص للقارئ يضفي القارئ على النص أبعاداً جديدة قد لايكون لها وجود في النص. وعندما تنتهي العملية بإحساس القارئ بالإشباع النفسي والنصي، تتلاقى وجهات النظر بين القارئ والنص. عندئذ تكون عملية القراءة قد أدت دورها لا من حيث إن النص قد استُقبل، بل من حيث إنه قد أثر في القارئ وتأثر به على حدٍّ سواء"[5]. كما نادت النظريات الحديثة لترجمة النصوص من لغاتها الأصلية

(١) من أمثال فوكولت Foucowlt وبارزيس Barthes وديريدا Derida.

(٢) See: **Gillian Brown**, 1995,*speakers, listeners and communication*, Cambridge university press, p.17.

(٣) ينظر: *استقبال النص عند العرب*، ص٢٧.

(٤) *Meaning and form*: Systemic functional interpretations. meaning and choice in language: Studies for Michael Halliday, p.21.

(٥) **ماجد ياسين الجعافرة**،(٢٠٠٣م)، *التناص والتلقي، دراسات في الشعر العباسي*، دار الكندي: الأردن، اربد، ط.(١) ،ص٥٩.

وتحليل مفاهيم الخطابات بأهمية دور المتلقي في تفسير النصوص[1].

وبناء على ما سبق، نجد أن عنصري المتلقي والمتكلم معياران مترابطان وأنهما معاً لا يوجدان إلا حيث يوجد نص، وأن العناصر غير اللغوية لها دورها البارز في التفسير النصي، وأن عمل المحلل النصي يجب أن ينهض على الربط بين العناصر اللغوية وغير اللغوية في التفسير الدلالي؛ لأن بلوغ دلالة النص تكمن في اتحادية العمل الإبداعي، انطلاقاً من أن جوهرية النص تتشكل من ثلاث رؤوس لمثلث واحد، أحدهما قصد المتكلم منشئ النص فيما يرتبط به الوظيفة الخاصة بفكرة النص Ideational، والثاني في وجهة النص وفهم المتلقين لمضامينه وهي وظيفة خاصة فيما يقوم بين الأشخاص Interpersonal، والثالث يكمن في الوظيفة النصية Textual. ويتشكل من هذه العناصر الثلاثة ما يطلق عليه الدلالة الكلامية في النص أو علم دلالة الكلام في النصdiscourse semantics [2]. ويدخل في كل مكون منها مجموعة من العناصر والعوامل والعمليات، يقول رشيد بلحبيب: "إن الشبكة التي تؤسس عملية التخاطب شبكة معقدة، وهي تؤكد أن ظروف المقال غير اللغوية كالمتكلم والسامع تقوم بدور هام في تحديد خصائص الخطاب، ذلك أن جزءاً كبيراً من معاني المفردات والجمل المستعملة يعتمد على الخبرة المشتركة بين المتكلم والمتلقي"[3]. وقد تنبأ بلومفيلد بأهمية تعاضد

---

(١) See: E.A. Nida, (1964a), *toward a science of Translation*, Leiden: ،E.J. Brill. p.85.

(٢) See: *An Introduction to Systemic Functional Linguistics*, P.70, 78, 84. *Translation Quality Assessment: A model Revisited*, p. 66,105,109.

(٣) *"أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى"*، ص٢٤٠.

دور المتكلم والسامع في فهم وتفسير الكلام، ونادى بضرورة إيجاد المنهجية التي تؤهل اعتماد ذلك، فقال: "حقيقة إنه يمكن استخلاص كم كبير من المعرفة التي تكمن في دائرة المحيط الذي تتم فيه العلاقة بين كلام المتكلم واستجابة السامع، تلك التي لم تؤطر في إطار أسس علمية بعد، ولو أمكننا تأسيس المنهجية التي تفسر ذلك لتمكنا من حل كثير من مسائل تفسير العملية الكلامية في الحياة"(١). بل ذكر قسم من علماء اللغة أن الاتصال لا يتكون إلا من التبادل الفكري الواضح بين المتحدث والمتلقي(٢)، وقد بيّن جفري سامبسون أهمية هذين المعيارين في فهم النص وتشكيل بنائه، وأن فهم النص لا يتوقف على العناصر اللغوية وحدها وإنما تمتزج معه المعايير غيراللغوية، فقال: "الحديث عن معاني الكلام المنطوق لا يعني أن نتحدث عما تبديه التعابير المنطوقة عن قوالب، بل عما يعبر عنه المتكلم من مقاصد، وعما تتركه من تأثيرات في عقول السامعين"(٣). ومن ثم فإن المحلل الذي يجمع في تحليله بين العناصر اللغوية وغير اللغوية يكون قد بلغ المعنى، بل وصل إلى معنى المعنى أو ما يسمى(المعنى الثاني) أو (المعاني الثواني)(٤).

تلك كانت أبرز المعايير التي بها يتم الكشف عن دلائل النص ومفاهيم مؤلفيه، وأن منهجية الجمع بين هذه الأسس هي المنهجية التي نرمي إلى

---

(١) (Language, p.74.75)

وقال أيضاً:" إذا كان لدينا تراكمات معرفية عن حالات المتكلمين واستجابات السامعين فإن ذلك سيقودنا للوصول إلى مرحلة متقدمة من العلم الكلي".السابق. p.75

(٢) See: *Speakers, listeners and communication*, p.16.

(٣) *مدارس اللسانيات التسابق والتطور*، ص٦٣.

(٤) ينظر: *الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم*، ص٧٤.

تفعيلها في التحليل الخطابي لنصوص الدراسة في الفقرة القادمة من هذا الفصل إن شاء الله.

الدراسة التحليلية:

نسعى في هذا الموضع دراسة التقديم والتأخير في طائفة من نصوص الرسائل العربية في عصر الاحتجاج، ليتجلى لنا وفق هذه النصوص البناء النظمي لجمل النثر العربي في حال التقديم والتأخير، فتكون له خصائصه التركيبية التي يمكن أن تكون بذرة تمهد لبناء(قواعد النثر) في مقابل (قواعد الشعر)، كما أسلفنا. كما يتجلى لنا الأثر الدلالي الذي يتركه التقديم والتأخير على المنظومة الجملية في التركيب، والقيمة المعنوية لتعاضد المعطيات الأخرى في النص مع التقديم والتأخير، ودورها معاً في إبراز مضامين الكاتب التي يرومها، والأثر الإبلاغي في استجابات المتلقين عند التلقي أو القراءة، ولايخفى أهمية التحليل اللغوي للنصوص في إبراز الدلائل، وقد قال هاليديHalliday : " التحليل اللغوي للنص خطوة ضرورية في تفسير الكيفية التي تتشابك فيها المعاني"[١]. وإليك نصوص مادة التحليل:



(١) **M.A.K.Halliday**, 2002,*On Grammar, Continuum*: London p.246.

النص الأول:

كتب علي بن أبي طالب كتاباً طويلاً إلى محمد بن أبي بكر وأهل مصر، نقتبس قَبَساً من خطابه إليه، قال فيه: "**... واعلموا عباد الله أنكم إذا اتقيتم ربَّكم، وحفِظْتم نبيَّكم في أهل بيته، فقد عبدتموه بأفضلِ ما عُبِدَ، وذكرتموه بأفضلِ ما ذُكِرَ، وشكرتموه بأفضل ما شُكِر، وأخذتم بأفضلِ الصبر، وجاهدتم بأفضل الجهاد، وإن كان غيركم أطولَ صلاةً منكم، وأكثركم صياماً، إذ كنتم أتقى لله، وأنصح لأولياء الله من آل محمد صلى الله عليه وسلم وأخشَعَ، واحذروا عبادَ الله الموتَ ونُزوله، وخذوا له عُدَّتَه، فإنه يدخل بأمر عظيم: خيرٍ لا يكون معه شَرٌ أبداً، أو شرٌّ لا يكون معه خيرٌ أبداً، وليس أحدٌ من الناس يفارق رُوحُه جَسَده حتى يعلم إلى أيِّ المنزلتين يصير: إلى الجنة أم إلى النار؟ أعدوٌّ هو لله أم وليٌّ له؟ فإن كان ولياً فُتحت له أبوابُ الجنة، وشُرِع له طريقها، ونَظَر إلى ما أعدَّ الله عز وجل لأوليائه فيها، وفُرِّغ من كل شُغل، ووضع عنه كل ثقل، وإن كان عدواً لله فُتِحت له أبوابُ النار، وسُهِّل له طريقها، ونظر إلى ما أعدَّ الله فيها لأهلها، واستقبل كل مكروه، وفارق كل سرور، قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۞ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾**[1] "[2].

---

(١) النحل: ٢٨، ٢٩.

(٢) **أحمد زكي صفوت**، *جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة*، المكتبة العلمية: بيروت، لبنان، ١/ ٤٧٠.

يدعو علي بن أبي طالب في هذا المقتبس من الرسالة إلى أمرين: عبادة الله وتقواه، والحذر من نزول الموت وضرورة إعداد العدة له. فكان سياق النص سياق نصح وإرشاد، ومقام توعية وإشعار. فجاءت الألفاظ سهلة مستساغة، وبُنيت التراكيب بعلاقات مترابطة، وروعي في الخطاب مدارك المتلقين المتفاوتة. فلاءم سهولة اللفظ بساطة المعنى، ووافق بساطة المقال براءة المقام.

وقد اعتمد المنشئ لتوعية المتلقين أسلوباً توجيهياً سهلاً يلائم إفهام الطبقات البسيطة من المتلقين ولا تنفر منه الطبقات العليا. وأعني به أسلوب الشرط الذي يقوم بناؤه على جزئين، فما أن يصل المتلقي إلى الجزء الثاني منهما حتى يتحقق له مع سهولة الفهم متعة الوصول إلى كمال الحقيقة وتمام الخبر، وقد ورد أسلوب الشرط في مقام الدعوة إلى تقوى الله والتزام أوامره، في قوله: (واعلموا عباد الله أنكم إذا اتقيتم ربكم، وحفظتم نبيكم في أهل بيته، فقد عبدتموه بأفضل ما عُبِد، وذكرتموه بأفضلِ ما ذُكر، وشكرتموه بأفضل ما شُكِر...). كما ورد أيضاً في مقام التحذير من الموت، ضمن قوله: (فإن كان ولياً فُتحت له أبوابُ الجنة، وشُرِع له طريقها، ... وإن كان عدواً لله فُتِحت له أبوابُ النار، وسُهِّل له طريقها...).

ومن يتأمل أساليب النص التي عبَّر بها الكاتب عن أغراضه يجد أنها قد تناسقت وتعاضدت مع مقام بساطة خطاب المتلقي، فاستخدم الكاتب للتعبير عن مراده أسلوب النفي وأسلوب الاستفهام، وأدخلهما على البسيط من الجمل، الخفيف من التراكيب، فناسبت بساطة التركيب بساطة التعبير عن المراد، فدخلتا على الجملة الاسمية، فوليهما الاسم لا الفعل، ولا

يخفى أن الاسم أبسط من الفعل وأخف منه دلالة ولفظاً، يؤيد تلك الخفة قول سيبويه: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء، لأن الأسماء هي الأُولى، وهي أشدُّ تمكناً، فمن ثَم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدُالله أخونا"(١).

وكان لاستخدام الجمل الاسمية دون الفعلية غرض آخر في هذا المقام، وهو أن الكاتب أراد أن يؤكد ما يدعو إليه فعبَّر عنها بالجملة الاسمية، والتعبير عن المعنى بالجملة الاسمية آكد من التعبير عنها بالفعلية، قال السبكي: " ثم جعلوا الخطاب بنحو: (زيدٌ قائمٌ) خالياً عن التأكيد، وكان ممكن أن يقال: إنه يتضمن التأكيد، لتضمنه الدلالة على الثبوت والاستقرار، ولم يزل ذلك في نفسي إلى أن وقفت على كلام التنوخي فوجدته قال في أقصى القريب: إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية، فإن أكدوا فبالاسمية "(٢).

وقد استخدم الكاتب النفي مع الجملة الاسمية، فقال: (وليس أحدٌ من الناس يُفارقُ رُوحُه جَسَده حتى يعلم إلى أي المنزلتين يصير: إلى الجنة أم إلى

---

(١) *الكتاب*، ١/٢٠،٢١. وقد استشهد الزجاجي بقول البصريين في إثبات خفة الاسم فنقل عن سيبويه حجته في خفة الاسم وثقل الفعل، ثم زاد على ذلك فيما نقله عن بعض البصريين، فقال: "وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذُكر فقد دلّ على مسمى تحته، نحو رجل وفرس، ولا يطول فكر السامع فيه. والفعل إذا ذُكر لم يكن بُدٌّ من الفكر في فاعله، لأنه لا ينفك منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل" (*الإيضاح في علل النحو*، ص ١٠٠).

(٢) *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*، ١/١٢٨.

النار؟). فأدخل أداة النفي(ليس)[1] على الاسم النكرة(أحد) فنفته، وقد

---

(١) ولا نرى أن(ليس) من الأفعال أو أنها من أخوات(كان) كما ذهب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين، اعتماداً على بعض الدلائل التي اتكئوا عليها في القول بالفعلية؛ نحو اتصال الضمائر بها، أو فتح آخرها كفتح آخر الفعل، ولحوق تاء التأنيث الساكنة بها وصلاً ووقفاً. (ينظر:*الكتاب*،١/٤٥، الأصول،١/٨٢، *المقتضب*،٢/٨٧، شرح *المفصل*،٧/١١١، *اللباب في علل البناء والإعراب*، ١/١٦٥، شرح الرضي على الكافية، ٢/١٩٨، *ارتشاف الضرب*،٢/٧٢). بل لا نرى أن هذه الأدلة وحدها كافية لتصنيف(ليس) في عداد الأفعال الناسخة، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن علامات الفعل التي نص عليها النحاة لا تنطبق عليها، نحو التصرف، ودخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، قال الزمخشري: "ومن خصائصه(الفعل) صحة دخول قدْ وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولكُ: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، و لم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت" (*المفصل في علم اللغة*، ص ٢٩٢).

الثاني: أن(ليس) تفتقر إلى أهم عنصرين في الفعل؛ وهما الدلالة على الحدث والزمن.

فنرى أن(ليس) حرف نفي ليس غير، والذي يؤيد كونها حرف نفي لا فعل ما نصَّ عليه ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن شقير من أن(ليس) حرف من حروف المعاني يفيد النفي، فقال المرادي: "وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وابن شقير إلى أنها حرف"(الجنى الداني– ص٤٩٤). فخرج هؤلاء عن إجماع النحاة لما وجدوه في(ليس) من بُعد عن الفعلية وأدلتها،قال العكبري أيضاً: "أما(ليس) فمن البصريين من قال: هي حرف، وأن الضمير اتصل بها لشبهها بالأفعال، كما اتصل الضمير بـــ(ها) على لغة من قال في التثنية(هاءا)، وفي الجمع(هاؤوا). وأبو علي يشير إليه في كتبه كثيراً، ويقوي ذلك أنها لا تدل على زمان، وأنها تنفي كما تنفي(ما)، وأنهم شبهوها بـــ(ما) في إبطال عملها بدخول(إلا) على الخبر في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك بالرفع فيهما". (*اللباب في علل البناء والإعراب*،١/١٦٥). ويظهر جلياً أن هؤلاء النحاة قد تأملوا كثيراً في(ليس)، فقالوا في بادئ الأمر بفعليتها تقليداً لمن سبقهم من النحاة، إلا أنهم –بعد التأمل وطول النظر– قالوا بحرفيتها؛ لأنهم نظروا فيها، فوجدوا أنها لا تحمل أيَّ دلالة على حدث أو زمن، ويؤيد ذلك نص السيوطي، إذ قال: "وقال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية(ليس) تقليداً منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها". (*الأشباه والنظائر*، ٣/٧٣. وقد فصل هذه المسألة علي الشهري في رسالة الماجستير: *الخلاف النحوي في المقتصد*، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام ١٤٢٠هـــ ، ص٥٦ وما بعدها).

كانت غاية الكاتب في التعبير عن المراد بالتنكير هو إفادة معنى العموم، وعندما أدخل على النكرة أداة النفي كان النفي أعمق دلالة وآكد لمقام العموم، فكان النفي نفياً عاماً شاملاً، غايته من هذا التركيب تذكير الناس بالموت، وأنه قادمٌ لكل نفسٍ لا محالة، وأنه مدركٌ الناس كلها، وأنهم متى أدركهم مَلَك الموت ليقبض أرواحهم فإنهم سيعلمون حقّ العلم أيّ منقلبٍ ينقلبون، وأيّ مصيرٍ ينتظرون؛ إلى الجنة مأواهم أم إلى النار مثواهم.

ويتبع الكاتب أسلوب النفي بأسلوب الاستفهام، غايته من ذلك تلوين أنماط التعبير عن الدلائل التي يريد إيصالها إلى المتلقي، فتلتقي بالألوان النفسية التي تتعدد في نفوس المتلقين وأرواحهم، فتختار كل نفس من الأنماط الأسلوبية ما يلتقي مع مزاج النفس وهوى الروح. والتحليل الخطابي يجب أن يقف على هذه الأبعاد النفسية التي ينهض خطاب المخاطِب على مراعاتها ويبلغ مرتبة رفيعة من البلاغة في تحقيقها، بل إن تلمُّس الأبعاد النفسية في التحليل النصي من أحدث مظاهر الدراسات النقدية والأسلوبية التي تتبلور اليوم في الدرس الألسني الحديث، وأنه يجب مراعاتها في تحليل النصوص وتفسيرها[1]، وهي مما تصدى لها عالم النص الألماني تون أ.فان دايك وسماها(سيكلوجيا استيعاب النص)[2]. فقال الكاتب في سياق الاستفهام: (أعدوٌّ هو لله أم وليٌّ له؟) فأدخل أداة الاستفهام على الاسم أيضاً، والاسم أبسط وأخف من الفعل، فامتزج البسيط من الكلم مع

---

(١) ينظر: **روجيه فايول**، (٢٠٠٤م)،"*نحو علم الأدب، اتجاهات النقد المعاصر*"، دراسات في النص والتناصية، نصوص ترجمها: محمد خير البقاعي، مركز الانماء الحضاري.ط.(٢)، ص١٦٥).

(٢) ينظر: **تون أ. فان دايك**، *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ص ٢٥٧.

البسيط من أسلوب التوجيه والإرشاد، ليلتقيان معاً في فكر البسيط من المتلقين، فيكون أدعى لقبول الخطاب وأدنى لحدوث الاستجابة. وقد كان غرض الاستفهام الاستخبار عن الحال؛ حال المرء بعد الموت وعند الحساب، إما أن تكون حالاً يغدو صاحبها من أولياء الله أرباب الجنة أو أنها حال يغدو صاحبها من أعداء الله أصحاب النار. فاقترن الاستفهام عن الحال في التركيب بالتقديم والتأخير في عناصر الجملة، فقدم الكاتب الخبر(عدوٌّ) على المبتدأ(هو)، وهو تقديمٌ يصور الاهتمام بالحال والعناية بها، وإبرازها للمتلقي[(١)]، إذ إنه لو تأخر المتقدم لتأخرت الغاية وانصرفت العناية وغدت العناية موجهة لصاحب الحال لا الحال ذاتها، فتتبدل الغاية ويتغير انسجام المقال مع أجواء المقام، يقول هادي نهر: " من أراد أن يخص شيئاً باهتمام السامع أو القارئ، قدمه وفاجأه به"[(٢)].

كما أن النصح والإرشاد يتطلب ناصحاً فاهماً، ومرشداً ليناً، ومعلّماً مفكراً. فتجلت موجبات الناصح الأمين في أسلوب الكاتب الخليفة علي بن أبي طالب، إذ إنه أدرك أن استلانة الناس بالرفيق من الكلام أجدى نفعاً من الغلظة عليهم وردعهم بالعسير من الكلام. فاستعان لأداء هذه المهمة بأسلوب آخر من نُظُم التقديم والتأخير متجاوزاً الأسلوب الذي عرفه النحاة ورصدوه في أبوابهم إلى التقديم الذي عرفه البلاغيون وعلماء المعاني، وأعني به تقديم الأهم على المهم. فقدم الكاتب في هذا التركيب البليغ الحديث عن الخير على الشر، فصدّر ما يبهج النفس في الحديث عن الجنة

---

(١) See: **F.R. Palmer**, *Semantics*, P.39.

(٢) **هادي نهر**، (٢٠٠٤م)، *التراكيب اللغوية*، دار اليازوري: عمان، الأردن.

على ما يكدِّرها في الحديث عن النار، فسبق الثواب العقاب، فقال: (إلى أيِّ المنزلتين يصير: إلى الجنة أم إلى النار؟). وعندما أراد الكاتب أن يفصّل حَال كلٍّ ممن كان في عداوة الله أو ولايته، ومآل كل منهما عند لقاء حسابه، قدم الولاية على العداوة، والبُشرى على النُّذُر، فقال: (فإن كان ولياً فُتحت له أبواب الجنة، وشُرع له طريقها، ونظر إلى ما أعدَّ الله عز وجل لأوليائه فيها، وفُرِّغ من كل شغل، ووُضع عنه كل ثقل. وإن كان عدواً لله فُتحت له أبواب النار، وسُهِّل له طريقها، ونظر إلى ما أعدَّ الله فيها لأهلها، واستقبل كل مكروه، وفارق كل سرور).

فكان أسلوب النصح الذي تعامل فيه الكاتب مع المتلقين في هذا النص أسلوباً قد استقاه من تعاليم الإسلام السّمحة، متدرّباً فيه على يدي خير البرية رسول الهدى عليه أفضل الصلاة والسلام، وهو أسلوبٌ أجاد الكاتب نظمه وأداءه، فكانت له في رسالته هذه بلاغتين: بلاغة حسن نظم الكلام وملاءمة اللفظ فيه المعنى لبلوغ حد البلاغة التي تقوم على مناسبة المقال المقام، وبلاغة الوصول إلى نفوس المتلقين واستقطاب استجابتها.

النص الثاني :

كتب عِياض بن غَنْم لأهل الرُّها[1] : "**بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتابٌ من عِياض بن غَنْم ومن معه من المسلمين لأهل الرُّها ، إني أمَّنتهم على دمائهم وأموالهم، وذراريِّهم ونسائهم، ومدينتهم وطواحينهم، إذا أدَّوا الحق الذي عليهم، ولنا عليهم أن يُصلحوا جسورنا، ويهدوا ضالَّنا، شهِد الله وملائكته والمسلمون**"[2].

أنشئ هذا الكتاب في مقام المصالحة والمعاهدة التي كانت بين داخِلِي مدينة (الرُّها) من المسلمين وبين أهل(الرُّها) المدخول عليهم. فبُنيت المصالحة على أساس مبادئ الإسلام وتطبيق تعاليمه السمحة التي نهلوها من هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم. فاتخذوا الرزانة والركانة أسلوب تعاملهم، وجعلوا السَّمْت والوقار ميزان احتكامهم، واتصفوا بالرفق والرِّسْل حين الاختلاط بهم. فكانوا ولاة العدل في أداء الواجبات، وأرباب القسط في أخذ الحقوق، وأهل الأدب في مخاطبة القوم أو مراسلتهم، فنُظمت رسائلهم على السماحة والبشاشة، يقدمون دلائل الخير على الشر، وأمارات الترغيب على الترهيب، وسمات النصح على الزجر، وأشراط أداء الواجبات قبل أخذ الحقوق، فوُسمت على هذا الطابع كتبهم ورسائلهم.

---

(١) الرُّها: مدينة في بلاد الشام، تسمى: أذاسا. (ينظر: **ياقوت الحموي**، (١٩٩٦م)، معجم البلدان، دار صادر: بيروت، لبنان،ط.(١)، ١/١٢٧،٢/٤٩٧. **كراتشكوفسكي**، (١٤٠٨هـ،١٩٨٧م)، *تاريخ الأدب الجغرافي العربي*، تر: صلاح الدين هاشم، ط.(٢)، دار الغرب الإسلامي: بيروت، لبنان،ص١٣٨).

(٢) *جمهرة رسائل العرب*، ١/٢٣٣،٢٣٤.

ومن ينظر في نص الرسالة يجد أن فيها تقديماً وتأخيراً، وهو تقديمٌ جاء على نمطين، أحدهما تقديم بين المعاني التي تشتمل عليها الرسالة، والآخر تقديم تركيبي بين عناصر الجملة. ويتجلى التقديم الدلالي فيما أسفر عن سماحة الإسلام والمسلمين، فقدَّم الكاتب حقوق أهل(الرُّها) المدينة المدخول عليها على حقوق المسلمين الداخلين، وفي المقابل قدّم واجبات المسلمين تجاه أهل الرُّها وآخّر واجبات أهل المدينة تجاه المسلمين الداخلين عليهم. وهو تقديم يرمي إلى بثٍّ روح الأمان والطمأنينة في نفوس أهالي الرُّها، وتبديد سمات الخوف والهلع من الداخلين عليهم، وتعميم رسالة الإسلام التي تنطوي على الرأفة والرحمة وحسن التعامل. والتقديم هنا ضربٌ من البيان كان يسميه علماء البيان(الاستدراج)(1)، وهو الذي يقصد فيه المتكلم استمالة المخاطَب بما يؤثر به ويأنس إليه فيكون أدنى إلى تقبل القول وأقرب إلى الاستجابة له. ولا يخفى أن استجابة المتلقي، كما يذكر بلومفيلد، تنبري من التراكمات النفسية والاجتماعية له(2). فضلاً عن أن تفسير النص في إطار تتبع مقاصد المتكلم ومفاهيم القارئ أو السامع يعد إجراءاً تداولياً وفق المنهج التداولي الحديث الذي يسعى إليه الدرس النصي الخطابي(3).

فقدَّم الكاتب ما لأهل الرُّها من حقوق وهو أمن دمائهم وأموالهم، وأبنائهم ونسائهم، وطواحينهم وأغلالهم، وفي المقابل أخّر حقوق المسلمين

---

(1) ينظر: *الأقصى القريب في علم البيان*، ص١٠٣.

(2) See: *Language*, p.23.

(3) ينظر: **محمد خطابي**، *لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب*، ص٢٩٧.

وهو إصلاح الجسور لهم، وهداية ضالهم إلى مداخل طرق البلاد وجَنَبَات أحياء المدينة. كما قدم الأهم عند المتلقي على الأقل أهمية، فقدم أمن الدماء على أمن الأموال، وقدم أمن الذرية، لقصورهم عن حماية أنفسهم، على أمن النساء. ويتجلى فهم دلائل التقديم في هذه التراكيب من خلال فهم العلائق بين التراكيب وربط الجمل بعضها ببعض والقراءة الكاملة للنص. وتعد هذه العلائقية من أبرز المفاهيم التي تركز عليها اليوم الدراسات الوظيفية functionalism [1].

أما التقديم الآخر الذي كان بين عناصر الجملة، فيتمثل في قوله: (ولنا عليهم أنْ يُصلحوا جسورَنا)، فقدّم الخبر شبه الجملة: (لنا)، على المبتدأ: (أنْ يُصلحوا جسورَنا) وهو مصدر مؤول. وتتجلى قيمة التقديم في التركيب بالنظر إلى سياق النص ومقامه، ولا يخفى أن تحديد السياق من أوليات عناصر الفهم الدلالي للنصوص، وقد قال ابن خلدون

(١) See: *A dictionary of Stylistics, Study in language and linguistics*, p.170. *Meaning and form*: Systemic functional interpretations, meaning and choice in language: Studies for Michael Halliday, p.297.
وقد نصّ اندريه مارتيني في الفصل الرابع من كتابه(عناصر اللسانيات العامة) على أن التحليل التركيبي للمتن يقوم على مجموعة علاقات مترابطة، انطلاقاً من مفهوم الوظيفة الاتصالية للغة(ينظر: *تحليل الخطاب من اللسانيات إلى السيميائيات*، ص٧). وهو ما أشار إليه أيضاً العالم اللغوي الألماني فيلي ساندريس في محاولة الربط بين الدرس الأسلوبي والدرس اللساني ضمن إطار تفصيله الاتجاهات الأسلوبية الحديثة، وفيه دعا إلى ضرورة فهم النص من خلال الربط العلائقي بين أول النص وآخره وتجاوز حدود الجملة إلى مستوى النص(ينظر: **فيلي ساندريس**، *نحو نظرية أسلوبية لسانية*، تر: محمود جمعة، شبكة المعلومات الالكترونية، ص٩). وقد أمسى هذا الاتجاه اليوم من اهتمامات علم النص وعلم الأسلوب معاً.(**رولان بارت**، "*نظرية النص*"، ص٤٠).

قديماً: "الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها، ويبقى ما تقتضيه الأحوال ويسمى بساط الحال محتاجاً إلى ما يدل عليه، وكل معنى لابد وأن تكتنفه أحوال تخصه..."(١). وكان السياق هنا عاطفياً(٢)، اختص بوسائل بث الأمان وإدخال الطمأنينة على نفوس أهل الرُّها بتقديم أمان أنفسهم وأموالهم وأولادهم ومصادر رزقهم ومأكلهم، فإن تحقق لهم ذلك كان عليهم دور القيام بواجباتهم. فاقتضى إبلاغ المخاطَب بحق أداء هذا الواجب تغييراً في نظم التركيب وترتيبه، فكان فيه تقديمان: أحدهما تقديم شبه الجملة(لنا) على(عليهم)، فقال: لنا عليهم...ولم يقل: عليهم لنا...، وفي هذا التقديم معنى الاختصاص ودلالة التوكيد على المسارعة بإنجاز الواجبات، ليس

---

(١) *مقدمة ابن خلدون*، ص١٠٧٣. وقد التفت اللغويون المحدثون اليوم إلى أهمية السياق في التفسير النصي فقامت كتبهم على فصول تدعو إلى الاهتمام به، وأنه عنصر مهم في فهم النص وعامل بارز في تمييز المعاني. بل كان السياق مشغلة الباحثين في الحقول المعرفية المختلفة، يقول جاكوب ماي:"مما هو جدير قوله في هذا المقام، أن من الأمور البارزة في نظرية السياق، أن السياق أحد البواعث المهمة في عمل الباحثين في حقول معرفية مختلفة، فهو عنصر مهم عند كل من: علماء النحو، وعلماء الاجتماع، وعلماء الدلالة، وعلماء الدرس البراغماتي(التداولي)، لما له من دور بارز في عملية قشع الغموض عن الكلام"

(**Jacob L. Mey,** *Context and (dis)ambiguity*: a pragmatic View, Journal of pragmatics 35(2003)331،347, p.332. See: **Lynne Young and Brigid Fitzgerald**, *The power of language how discourse influences society*, Equinox, London Oakville, p.216, 217. *Patterns of lexis in text*, Oxford university press, 1991.p.141. **Hewings, Ann& Hweing, Martin,** 2005, *Grammar and context,* Routledge, p.18.)

(٢) وهو أحد الأنواع التي صنّفها K.Ammer للسياقات.(ينظر: **محمد جبل**، (١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، *المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً*، مكتبة الآداب: القاهرة، ط.(١) ص١٥٧. **ستيفن اولمان**، (١٩٩٠م)، *دور الكلمة في اللغة*، تر: كمال بشر،مكتبة الشباب: القاهرة ، ص٦٣).

لأنها حق للمسلمين عند أهل الرُّها فحسب، بل لأن فيه توجيهاً تربوياً مستلهماً مما تدعو إليه تعاليم الإسلام وشرائعه في ضرورة الوفاء بالمعاهدات والمواثيق، مع ما فيه من تدريب النفس على التعامل باللين ومجازاة الحسنة بمثلها.

والتقديم الثاني يكمن في تقديم المسند الخبر(لنا) على المسند إليه المبتدأ(أن يصلحوا)، غايته التأكيد على ضرورة أداء الواجب والالتزام بمواثيق المصالحة. ويزيد معنى التأكيد قوةً تعبير الكاتب عن المعنى بالمصدر المؤول دون اللفظ المفرد، وهو انتقاءٌ تقتضيه الدلالة؛ لأن الكاتب أنشأ رسالته في إطار النصح بإتباع تعاليم المعاهدة بين الفريقين، فكانت ثمّة حقوق وواجبات بينهما، فأراد أن يبين أن ما على المسلمين قد أدوه وأن ما لهم ما زالوا ينتظرون حدوثه، ولمّا كان ذلك لم يحدث بعد جاء التعبير بالمصدر المؤول؛ لأن النحاة نصوا على أن(أنْ) الخفيفة تقع في الجملة مطلوبة أو متوقَّعة لا ثابتة[1]، فإذا جاء بعدها فعل مضارع كان لها معه دلالة خاصة؛ وهو أن المعنى لا يكون واقعاً في الحال إنما يكون لما لم يقع ويتوقع حدوثه في المستقبل، فضلاً عن أن المعنى مع الفعل المضارع يكون أمراً أو نهياً[2]. فجاء التركيب مطابقاً لغرض التأكيد والأمر بالمسارعة بأداء الواجب الذي يقصده منشئ الرسالة، فتعاضد التقديم مع دلائل المعطيات اللفظية التي نُسِج عليها الكلام لتتشكل صورة الموقف الانفعالي الذي يتمخض عنه النص، يقول فندريس في مقام حديثه عن طرق الكشف عن الخبايا الانفعالية للنص وأنها تظهر بواسطة اختيار الكلمات وترتيبها: "والانفعالية في اللغة تعبر عن نفسها على وجه العموم بصورتين: باختيار الكلمات وبالمكان الذي يخصص لها في

---

(١) ينظر: المقتضب، ٤٩/١.

(٢) ينظر: المقتضب، ٦/٢، شرح الكافية، ٤٤١/٤.

الجملة، يعني أن معيني اللغة الانفعالية الأساسيين هما: المفردات، والتنظيم"[١]، ويقول هنري جليسون مبيناً قيمة الاختيار الأسلوبي في إحداث الأثر الذي يقصده المتكلم على السامع: " لابد للمتكلم من اختيار الكلمات والتراكيب التي تتناسب مع موضوع المحادثة، وأن يتفق حديثه مع موقف الحدث ليتم التوافق بين المتكلم والسامع، ويحدث التأثير على المتلقي"[٢]. ويعد الاختيار الأسلوبي أهم موضوع نوقش في المراجع الوظيفية، فكان ثمة اهتمام منذ زمن بعيد بالمبادئ التي تحكم اختيار ترتيب الكلمات فيما يسمى(لغة ترتيب الكلمات الحرة)، وترى مدرسة براغ أن هذا الاختيار يحكم مبادئ (الدينامية الاتصالية)التي يتشارك فيها المتكلم والسامع في المعلومات الفكرية التي تترابط بطريقة معينة لتحقيق الهدف من الخطاب أو الكلام[٣]. فكتبت هذه المدرسة عن التلونات الانفعالية التي تقتضي خصوصية التأليف فيها أسلوبيةً ما في التعبير، ابتداءاً بفاعلية الأصوات والكلمة إلى فاعلية الانتخاب الأسلوبي المؤثر[٤].

وبناء على ما سبق، نرى أن التقديم والتأخير يعد انتقاء أسلوبياً ينتخبه الكاتب للفت النظر وإحداث التأثير لتعجيل استجابة المتلقي، وأن الكشف عن دلائل هذا الإجراء التحويلي يقتضي النظر في معطيات العلائقية في إطار التكامل النصي، إذ إن النص شبكة معقدة من الدلالات الناتجة عن تلاحم شديد بين العلاقات، نحو: الدلالة الوضعية للمفردات، والدلالة النحوية، والدلالة السياقية... تلك التي تمثل مجتمعة تلاحماً شديد التماسك بين

(١) **فندريس**، *اللغة*، ص١٨٦.

(٢) *An introduction to text and discourses analysis*, p.96.

(٣) See: *Language form and language function*, p.56.

(٤) See: *A dictionary of Stylistics*, p. 123,237.

العناصر اللغوية والعناصر غير اللغوية[١]. وقد بين هاليدي ورقية حسن أن التلاحم العلائقي بين تراكيب النص هو الوسيلة الدلالية التي يتحقق من خلالها النص[٢]. بل نص العلوي قبل ذلك بقرون على ضرورة التلاحم بين أجزاء النص وأنها إذا تواءمت كانت كالبناء المحكم أو العقد المسمّط، فقال: " يجب مراعاة أحوال التأليف بين الألفاظ المفردة، والجمل المركبة، حتى تكون أجزاء الكلام متلائمة آخذاً بعضها بأعناق بعض، وعند ذلك يقوى الارتباط، ويصفو جوهر نظام التأليف، ويصير حاله بمنزلة البناء المحكم المرصوص المتلائم الأجزاء، أو كالعقد من الدر فصلت أسماطه بالجواهر واللآلئ، فخلص على أتم تأليف وأرشق نظام"[٣].

---

(١) ينظر: *دراسات لغوية تطبيقية في العلاقات بين البنية والدلالة*، ص٢٢٠.

(٢) **M.A.K. Halliday**, *On Grammar*, p.244.

(٣) *الطراز*، ١٢٠/٢

النص الثالث:

بعث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم عَمْرو بن أُميّةَ الضَّمْرِيِّ إلى النجاشيِّ ملك الحبشة سنة ست، وبعث معه كتاباً، قال فيه: "**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى النجاشي الأصْحَم ملك الحبشة، سِلْمٌ أنتَ، فإني أحمدُ إليك اللَه الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن، وأشهد أن عيسىَ بن مريمَ روح الله، وكلمته ألقاها إلى مريم البتول الطيبة الحصينة، فحملت بعيسى، حملته من روحه ونفخه، كما خلق آدم بيده ونفخه، وإني أدعوك إلى الله وحده لا شريك له، والموالاة على طاعته، وأن تتّبعني وتؤمن بالذي جاءني، فإني رسول الله، وقد بعثت إليك ابن عمي جعفراً ونفراً معه من المسلمين، فإذا جاءك فاقرِهم ودع التجبُّر، وإني أدعوك وجنودك إلى الله عز وجل، وقد بلَّغتُ ونصحتُ، فاقبلوا نصحي، والسلام على من اتّبع الهدى**"[1].

يتجلى في هذا الكتاب المرسل إلى النجاشي ملك الحبشة بلاغة رسول الهدى صلى الله عليه وسلم الذي أوتي جوامع الكلم، ولا أعني بالبلاغة هنا ما اختلط على كثيرين فهمها، والتبس عليهم حدها، فراموها في إطالة المقال وترديد الكلام وتكثيره، وتحبير الألفاظ، وتعظيم الغريب، واستطراف البديع. إنما أعني بها ما كانت في: وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة[2]، و"التماس حسن الموقع، والمعرفة بساعات القول، وقلة الحرف"[3]. وفي تسخير الألفاظ للمعاني، وترتيب الكلام موافقاً لترتيب

---

(١) *جمهرة رسائل العرب*، ١/٤٠، ٤١.

(٢) ينظر: البيان والتبيين، ١/٦٣.

(٣) السابق. وقد حد التنوخي البلاغة، فقال: "والبلاغة تتعلق بالمعنى وهو أن يبلغ المعنى من نفس السامع مبلغه" (*الأقصى القريب في علم البيان*، ص٣٣).

المعاني في النفس، فيلائم المقال المقام، ويبلُغ مراد المتكلم قلب السامع ليلقى قبوله عنده[1].

ووفقاً لهذا الفهم، كانت بلاغة الخطاب هنا في كون اللفظ جاء شاملاً المعنى بأخصر عبارة وأقل تركيب، إذ صدّر رسول الله عليه الصلاة والسلام رسالته بعبارة موجزة تعد فاتحة القبول ووسيلة ترويض نفس المتلقي للإذعان والرضا بمحتوى الكتاب. وهي عبارة: (سِلْمٌ أنت)، والسِّلْمُ في اللغة هو(السَّلام)؛ أي البراءة من الحرب، فلا تعدِّيَ ولا مأثم، ومنها جاءت تحية الإسلام[2]. وقد وافق تصدير الرسالة بهذه العبارة التقديم والتأخير فيها، فقدم رسول الله كلمة(سِلْمٌ) وهي خبر المبتدأ على المبتدأ(أنت)، ليبث في نفس المتلقي، بما تحمله كلمة(سِلْمٌ) من دلالة، الطمأنينة والراحة وانبساط أسارير النفس فتتأهل لقبول ما يُلقى عليها من الخطاب. إذ الأصل في التركيب أن يتقدم المبتدأ الضمير(أنت) على الخبر النكرة(سِلْمٌ)؛ (أنت

---

(١)ولعل هذا هو ما نادت به الدراسات الحديثة فيما نص عليه ريتشارد فسماه: البلاغة الجديدة، التي كانت تتجاوز كون البلاغة وسيلة الخطابة المنمقة التي تهز المستمعين بعباراتها الرنانة وتراكيبها الخفاقة إلى كونها وسيلة إفهام المستمعين رسائل المتكلمين، أو بعبارة أخرى أن البلاغة الجديدة كانت تركز على عملية الفهم بدلاً من عملية الإقناع الخطابي.

(See: **Daniel Fogarty**, "I. A. Richards, *in Essays on the Rhetoric of the Western World* ", Edward P. J. Corbett, James L. Golden, and Goodwin F. Berquist (eds.), Kendall/Hunt, Dubuque, Iowa, 1990, pp.304–320. **Marie Hochmuth Nichols**, 1958, *''I. A. Richards and the 'New Rhetoric,' "*, Quarterly Journal of Speech, Vol. 44, pp. 1–16. **Em Griffin**, 1997, *a First Look at Communication Theory*, Third Edition. Hill McGraw،, Inc. This text،only version of the article appears on the World Wide Web site www.afirstlook.com.).

(٢) ينظر: *لسان العرب*، مادة (سلم)،١٢/٢٨٩.

سِلْمٌ)، ولكن الدلالة اقتضت تغيير التركيب العادي، لأن كل شيء يخالف العادة أكثر تأثيراً من المألوف. وقد عبّر عبدالقاهر عن هذا، فقال: " إذا تغير النظم فلابد حينئذٍ من أن يتغير المعنى"[١]، وقال الدسوقي: "وأن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لائق"[٢].

فكان تقديم كلمة(سِلْمٌ) في التركيب قائماً على غاية دلالية يتبع فيها اللفظ المعنى، قال فندريس: "إن هناك ترتيباً معتاداً مبتذلاً، يطرق الذهن لأول وهلة، وهذا الترتيب يمكن مخالفته، ولكن مجرد المخالفة ينبئ عن غرضٍ ما، ذلك الغرض هو إبراز كلمة من الكلمات لتوجيه التفات السامع إليها"[٣]. وقد نصّ هاليدي Halliday على أن "اختيار المتكلم ترتيباً معيناً للكلمات في إطار جملي يعبر به عن المعنى الذي يكمن في نفسه، على حدٌ سواء، مع اختيار الكلمات التي تعبر في مجملها عن معنى التركيب ذاته"[٤]. فكانت غاية المتكلم في التغيير عن الموقع الأصل لفت انتباه المتلقي، وطمأنة نفسه، وتهدئة روعه، وتسييره لاستقبال كلام المخاطب، وقبول مقتضى خطابه، فكان التقديم والتأخير خير سبيل لبلوغ ذلك، إذ التقديم كما قال الزركشي في برهانه: "هو أحد أساليب البلاغة، ... وله في القلوب أحسن موقع"[٥].

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٢٠٥.

(٢) *حاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني*، ١/٣٩٠.

(٣) *اللغة*، ص ١٨٨.

(4) **D.J. Allerton, Edward Carny, and David Holdcorft,** *Function and Context in Linguistic Analysis*, Cambridge University Press: Cambridge.

(٥) **الزركشي**، (١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م)، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل، القاهرة، ٣/٢٣٣.

ومن بلاغة التأليف في هذه الرسالة، فضلاً عما يجده القارئ من تصدير الخطاب بعبارةٍ لها أثرها ووقعها في نفس المتلقي وهو إسلامه من الأذى وتسليمه، مع ما يجده من تقديم وتأخير في العبارة نفسها كان له غايته عند المنشئ، أننا نجد فيها تقديماً من نوع آخر، وهو تقديم القول بمعتقدات وإيمانيات المخاطَب المتلقي على معتقدات وإيمانيات المخاطِب الكاتب، فقدَّم رسول الهدى وخير الأنام القول في إيمان المخاطَب برسالة نبي الله عيسى بن مريم، وكلمته التي ألقاها إلى مريم البتول الطيبة الحصينة، وما عهده المخاطَب من معتقدات في قصة مريم التي حملت بعيسى من روحه ونفخه عز وجل. فقدمها على الغرض الذي يرمي إليه الكاتب من كتابه إلى النجاشي وهو دعوته إلى الإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه رسول الله الذي تجب له الموالاة والطاعة.

ومن بلاغة التقديم والتأخير في هذه الرسالة أن وسَّط الكاتب بين المقدَّم والمؤخَّر مضموناً يشترك فيه الأول والآخر وهو(الإيمان بالله وحده لا شريك له) وهي القاعدة التي تشترك فيها كل الرسالات النبوية ومؤيدوها من أقوامها.

وقد اعتنت الرسالة بحال المخاطَب[1]، إذ المخاطَب ملك الحبشة التي تقع تحت إمرته ديار الحبشة وأهلها، وهو الذي وقر في قلبه ومعتقداته الإيمان بالله وبنبيه عيسى عليه السلام، فجاء الخطاب مراعياً الجوانب النفسية التي

---

(١) تعد العناية بالمخاطب وبحالته النفسية والاجتماعية ومظاهر التأثير به من المعطيات الأساسية التي ينهض عليها التحليل الخطابي، وهي معيار مهم في الدرس الأسلوبي، وقد فصلنا ذلك في مستهل هذا الفصل.

تتوشى بها نفسية المخاطَب، فصدّر الخطاب بإعطائه عهد السلام والتبرأة من الحرب فقدَّم كلمة(سِلم) على ضمير المخاطَب(أنت) ليرسخ معنى السِّلم ويثبت الأمان. ثم حدَّثه بحديث القريب إلى نفسه، وأبلغ ما يكون الحديث قرباً إلى النفس عندما يلتصق بالإيمان والمعتقدات، فبيّن له معرفته بخبايا نفسه ومعتقداته، ليبدد عن ذهن المخاطَب أيَّ شعورٍ بالغربة أو وحشة خطاب المنشئ المخاطِب، ثم بسط حبل الوصل بينه وبين المخاطَب بأمرٍ يشتركان فيه؛ وهو الإيمان بالله وحده لا شريك له، فيقع الخطاب موقعاً في نفس المتلقي، ويلقى استقبالاً لأغراض مرسله، فيتدرج ليصل إلى غايته، بل الانتماء إلى مراده؛ وهو الإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم والموالاة على طاعته.

كما راعى نص الرسالة السياق أو الموقف الذي ورد فيه، ولا يخفى أهمية السياق في فهم المعنى، وأن الوظيفة البلاغية للنص لا يتم تعيينها إلا بالرجوع إلى السياق ذاك الذي كان محوراً بارزاً في النظريات الوظيفية للغة[1]، وقد بين جون لاينز John Lyons أهميته في إيضاح المعنى، فقال: "إذا اتضح سياق النص اتضح معنى الكلمات"[2]. وقال جون روبرت John Rubert: "إن من الأهمية بمكان أن نبين عدم إمكانية تحليل النص وصفياً اعتماداً على معنى الكلمات بمفردها، إنما يجب أن ينظر إلى تحليل النص في إطار أوسع وذلك بالاعتماد على السياق اللغوي الذي يكشف عن

---

(١) **M.A.K. Halliday**, *On Grammar*, p.227.

(٢) وقال في موضع آخر: "إن معنى الكلمة لا يتضح إلا بتسييقها؛ أي وضعها في سياق".
John Lyons, 1968, *Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge University Press p.412.

البعد النفسي"[١]. وقد اتسعت العناية به في تحليل النصوص وتفسير المعاني فعد إجراءاً تطبيقياً تداولياً مهماً في إطار ما تركز عليه المنهجية البراغماتية التداولية الحديثة. وقد تجلى السياق في هذا النص في نوعين: السياق اللغوي، والسياق الحالي[٢]. أما السياق اللغوي فكان في المقتضيات السياقية التي استدعت التقديم والتأخير اللغوي بين عناصر الجملة. أما السياق الحالي فقد تجلى في موافقة مقال الكلام مقامه حين راعى النص مخاطبة الملك بما يقتضي مخاطبته به وفق مقتضيات خلفيات اجتماعية ودينية.

وبإنعام النظر فيما سبق، نجد أن تأمل النظم الجملي وفق مقتضيات (التقديم والتأخير) لم يكن قائماً على النظر فيما برز في التركيب من تغيير موقعي وفق معطيات مادة النحو فحسب، إنما تجاوز ذلك إلى النظر في غرض التقديم وغايته الدلالية في إطار وظيفة البلاغة، بل تجاوز هذه وتلك إلى البحث في قضايا يختص بها علم الأسلوب وعلم النص، أو بعبارة أخرى يختص بها ما سماه المحدثون(البلاغة الجديدة)[٣]. فاتكأ التحليل على معطيات علم الأسلوب ومنهجيته التي تقتضي الجمع بين المعالجة النحوية والبلاغية القديمة والمعالجة الأسلوبية والتداولية الحديثة التي تستثمر معطيات العلوم في تحليل النص، كما تعنى بمعيار المتلقي عناية فائقة ومدى تأثره

---

(١) *Selected Papers of J.R. Firth*, p. 18.

(٢) وقد جهد علماء اللغة المحدثين في وضع أصناف للسياق، فذهب وليام برانفورد إلى تقسيمه إلى قسمين: السياق اللغوي، وهو الذي يُستقَى من الأجزاء التي تسبق أو تلي فقرة ما أو نص ما وتحدد معناه. والثاني: سياق الموقف، وهو الذي يُستقى من المقام أو المحيط الاجتماعي الذي يحف النص.

(See: *Structure, Style and Communication*, p.16.)

(٣) ينظر: *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ص١٨٣.

بالمقولات الكلامية التي تلقى إليه، بل إنها تجعل نجاح النص بمقدار دخوله إلى قلب المتلقي والتأثير فيه، انطلاقاً من اهتمامها بالمعايير النفسية[١]، يقول جورج مونان في أهمية معيار المتلقي في تقييم النص: "إن الأسلوبية تدرس القيمة العاطفية في إحداث الكلام المنظم، وهو يبرز بذلك الناحية التي يدخل منها الأسلوب في البلاغ، ليس فقط فيما يريد المتكلم إبلاغه وإنما كذلك بالكيفية التي يتأثر بها في تعبيره عمّا يريد قوله، والكيفية التي يحاول بها التأثير في سامعه من خلال ما يريد قوله"[٢]. وقد سبق القدماء من العرب في التنبيه إلى أهمية دور المتلقي في مقبولية النص، فقال الجاحظ، "قال أبو مقبل: إذا لم يكن المستمع أحرص على الاستماع من القائل على القول لم يبلغ القائل في منطقه، وكان النقصان الداخل على قوله بقدر الخلة بالاستماع منه"[٣]. ومن ثم كانت دراسة النص تقتضي منهجية الجمع بين المعطيات، فتؤهل هذه المنهجية التحليل النصي أن يكون مادة نصية أخرى تقتضي من قارئه أن يكون متلقياً في مرتبة تالية لمرتبة متلقي النص، وأنه واقف على أعتاب عمل إبداعي آخر تتداعى فيه الدراسات النقدية كما تكون في النص الإبداعي ذاته، وتتواتر فيه القراءات التي يتحقق بها لذة النص، فيكون للمحلل دور في التأثير على القارئ لا يختلف كثيراً عن عمل منشئ الرسالة أو الخطاب أو القصيدة. وهذا الإطار في التحليل هو ما تسعى إلى تحقيقه نظرية الأدب، يقول رولان بارت: "ومهما تكن المتصورات المنهجية التي تسعى نظرية النص لتحديدها باسم التحليل النصي، فإن المستقبل الحقيقي لتلك النظرية والتألق الذي يُسوِّغ وجودها ليس هو حصيلة

---

(١) **David Crystal**, *Linguistics*, p.246.

(٢) **جورج مونان**، *مفاتيح الألسنية*، تر:الطيب البكوش، منشورات الجديد: تونس، ص١٤٠.

(٣) *البيان والتبيين*،٢/٣٨٥.

هذا التحليل أو ذاك وإنما هو الكتابة نفسها ، وأن يصبح التفسير نفسه نصاً. ذلك على الإجمال ما تطلبه نظرية النص"[1]. لذا كان استشفاف القيمة الفنية أو الأسلوبية للنصوص والعمل على تحليلها وتفسيرها أمراً "في غاية الدقة، ويتطلب حساً لغوياً مدرباً، ولطفاً عالياً في الذوق الأدبي"[2].

---

(١) **رولان بارت**، "*نظرية النص*"، دراسات في النص والتناصية، ص ٤٨.

(٢) **فندريس**، *اللغة*، ص١٨٨.

النص الرابع:

عندما اشتدت شوكة الخوارج الأزارقة بالأهواز، وخشي أهل البصرة أن يجتاحوا مِصْرَهم، هبُّوا لمدافعتهم ونشبت بين الفريقين عدةُ وقعات، فاتفق رأي أمير البصرة الحارث بن عبدالله بن أبي ربيعة ورأي أهل البصرة على أن يكتبوا على لسان عبد الله بن الزبير كتاباً إلى المهلب بن أبي صفرة قالوا فيه:

"بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله بن الزبير إلى المهلب بن أبي صفرة، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فإن الحارث بن عبد الله كتب إليَّ أن الأزارقة المارقة أصابوا جنداً للمسلمين كان عددهم كثيراً، وأشرافهم كثيراً، وذكر أنهم قد أقبلوا نحو البصرة، وقد كنت وجّهتك إلى خراسان، وكتبت لك عليها عهداً، وقد رأيت حيث ذُكر أمر هذه الخوارج أن تكون أنت تلي قتالهم، فقد رجوت أن يكون ميموناً طائرُك، مباركاً على أهل مصرك، والأجر في ذلك أفضل من المسير إلى خراسان، فسر إليهم راشداً، فقاتل عدو الله وعدوك، ودافع عن حقك وحقوق أهل مصرك، فإنه لن يفوتك من سلطاننا خراسان ولا غير خراسان إن شاء الله، والسلام عليك ورحمة الله"[1].

يصور نص الرسالة غلبة الخوارج الأزارقة، واشتداد شوكتهم، وتنكيلهم واعتراضهم الناس وقتل أطفالهم بالأهواز. فارتاع أهل البصرة من أفعالهم فشكوا واليهم آنذاك، فكان القرار قتالهم ومتابعتهم والنيل منهم بردعهم وبتر أوصال جرائمهم.

---

(١) *جمهرة رسائل العرب*، ٢/٩٨.

ولم يكن المهلب بن أبي صفرة أول المبعوثين لقتالهم، إنما سبقته عدة كتائب؛ كانت الأولى، كما تروي الأخبار، بإمرة مسلم بن عنبس، وكانت الثانية بإمرة عثمان بن عبيد الله، وكانت الثالثة بإمرة حارثة بن بدر. فهاجمهم الخوارج الأزارقة وهزموهم وأردوا قِسماً كبيراً منهم قتلى وجرحى[١]. فلما توجهوا إلى البصرة بعد انتصارهم في الأهواز ضج الناس إلى واليهم وصاحوا: بأن العدو قد غلبنا على سوادنا وفيئنا، فلم يبقَ إلا أن يحصرنا في بلدنا حتى نموت هزلاً، فقال لهم: سمُّوا رجلاً. فقال الأحنف بن قيس منهم: ما أرى لها إلا المهلب بن أبي صفرة، فولاه قتالهم[٢].

إن الوقوف على الإطار العام للرسالة يصور المناسبة التي قيلت فيها، فضلاً عن أن الحوار الاجتماعي الذي ظهر فيها كان غاية مقصودة لفهم تجليات الخطاب وتلمُّس معارج أزمات الهزائم المتتالية. ولا يخفى أن فهم السياق أو المقام يعد إرهاصة لفهم مضامين الخطابات أو المقالات، وتعد المناسبةُ التي قيلت فيها الرسالة والجانب الاجتماعي لها عنصرين بارزين من عناصر السياق، فيما يسمى بالسياق الاجتماعي Social Context[٣]. وقد اهتم به اللغويون اهتماماً متزايداً منذ السبعينات لدوره في فهم الجمل والنصوص[٤]، يقول هايمز Hymes: "إن التراكيب اللغوية تتحدد من خلال المعنى، ويتحدد المعنى من خلال المقام أو السياق"[٥].

---

(١) ينظر: السابق.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر: *فصول في علم الدلالة*، ص١٥٥. *مقدمة في اللغويات المعاصرة*، ص١٨١. *مقالات في اللغة والأدب*، ج٢، ص٦٥.

(٤) ينظر: **ج. براون و ج. يول**، *تحليل الخطاب*، ص٩٨، ٩٩.

(٥) Text, context pretext (critical Issues in discourse analysis), p.38.

ولما كان سياق النص يصور اضطراباً انهزامياً في مواجهة الخوارج، جاءت الألفاظ تعكس المعاني المتراكمة في نفس الكاتب التي بدورها تعكس المضامين المضطربة في نفوس أهل البصرة المتأملة للانتصار بعد طول مدة الهزيمة، فكان الكلام اللفظي هو ظل الكلام النفسي مضبوطاً بقوانين اللغة وقواعدها[1]؛ بل حد الكلام عند الأصوليين هو "المعنى القائم بالنفس"[2]. وقد سئل قديماً صُحَار بن عيَّاش عن سر بلاغة قومه، فقال: "شيءٌ تجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا"[3]. ومما يصوّر تلك المعاني المضطربة في النفوس، قوله: (وقد رأيت، حيث ذُكر أمر هذه الخوارج، أن تكون أنت تَلي قِتالِهم)، ففَصَل الكاتب بالجملة الاعتراضية: (حيث ذُكر أمر هذه الخوارج) بين الفعل(رأيت) ومفعوله وهو: المصدر المؤول(أن تكون)، وجعل الجملة المعترضة من تمام الجملة الفعلية، ليربط بين رؤية الوالي وبين

---

(١) يعد وصف العلاقة بين الجانبين النفسي واللفظي مهمة بارزة من مهام علم اللغة الوصفي، الذي يرى أن معيار الجملة يكمن في تحقيق المعنى التام الذي تجيش به النفس. (ينظر: *البنية التحتية بين عبدالقاهر الجرجاني وتشومسكي*، ص٢٩٩).

See: **J.R. Firth**, 1934, *Papers in Linguistics*, p. 190.

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول،ص١١. وبمثله قال الغزالي:" والكلام اسم مشترك قد يطلق على الألفاظ الدالة على ما في النفس، تقول: سمعت كلام فلان وفصاحته. وقد يطلق على مدلول العبارات وهي المعاني التي في النفس"(*المستصفى*، ص٨٠). وقد عبر عبدالقاهر عن هذا، فقال: "فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق"(*دلائل الاعجاز*، ص٤٣).كما قال زيد بن ثابت قديماً: "إن الله جعل اللسان ترجماناً للقلب، وجعل القلب وعاء وراعياً ينقاد له اللسان" (ينظر: *المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقياً*، ص٣٧).

(٣) *البيان والتبيين*،١/٥، ٢٢٠، ٩٦.

التذكير بعلة الأمر الذي يراه، وليمكّن في الذهن ضرامة غلبة الخوارج، ويعزز في النفس صعوبة أمرهم، ويدني إلى الخاطر فداحة شأنهم، فيكون ذلك أدنى إلى الاستجابة، وأقرب إلى تلمس المصيبة التي تحل بالمسلمين، وأسرع إلى إعداد العدة لمواجهة الخوارج والتنكيل بهم.

كما تتجلى هذه الدلائل في الاختيارات الأسلوبية التي توخاها الكاتب في خطابه، فصاغ عباراته بأسلوب توكيدي مستهلاً تراكيبه بـ(قد)، فقال: (قد أقبلوا... قد كنت وجهتك، وقد رأيت، فقد رجوت). ونحاة العربية نصوا على أن(قد) إذا اجتمعت مع الفعل الماضي أفادت التحقيق والتوكيد[1]. فقال ابن مالك: " (قد) حرف تحقيق تدخل على كلٍّ من بناء المضارع والماضي لتقرير معناه، ونفي الشك عنه"[2]. وفي هذا النص قرن الكاتب(قد) التحقيقية بكلمة(رأيت)، التي تفيد هنا الرؤية القلبية التي تكون لتقرير وتأكيد أمر ما بعد طول تفكر وإمعان تدبير، فمنح اقترانها بـ(قد) دلالة القرار المؤكَّد الذي لا رجعة فيه. وقد نسج الكاتب عباراته من خيوط السماحة التعبيرية اقتباساً من آداب الحوار، فعبر عن طلبه بقوله(رأيت) دون(أمرت)، انطلاقاً من حسن الكلام امتثالاً لطابع الخطابات والمكاتبات الإسلامية التي تعهدت بري أسطرها من ينابيع الآداب الإسلامية الحميدة وشرائعه الحكيمة.

ويزيد النص توكيداً أن صدَّر الكاتب طلبه بالمصدر المؤول، فقال: (أنْ

---

(١) ينظر: *الجنى الداني في حروف المعاني*، ص٢٥٥، *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*، ١/١٢٨، *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٩٩، مغني اللبيب، ١/٢٩٧.

(٢) *شرح التسهيل*، ٤/١٠٨.

تكون أنت)، و(أنْ) الناصبة للفعل المضارع، كما نص النحاة، تشبه (أنّ) الناسخة الناصبة للاسم في اللفظ والمعنى، ووجه اتفاقهما في المبنى كونهما مع ما بعدهما يتأولان مصدراً[١]. ووجه اتفاقهما في المعنى أن في كلٍّ منهما دلالة وجوب إحداث أمر أو توكيده. والمصدر مع (أنْ) تركيب يستوجب وقوع أمرٍ، وحدوثه مطلوب في المستقبل[٢]. فضلاً عن أن التركيب (تكون أنت)، فيما نرى، فضلة وزيادة في النص، إذ إن النص يستقيم لو قال: (وقد رأيت أن... تلي قتالهم)، ولكن الزيادة هنا بـ(تكون أنت) أفادت قيمة دلالية، وقد نص العرب قديماً على أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، وقال عبد القاهر: "وهكذا يكون الأمر أبداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان"[٣]. فكانت الزيادة لغاية توكيد الأمر الذي يدعو الكاتب إليه وهو قيام (المهلب بن أبي صفرة) بأمر حماية أهل البصرة ودفع بطش الخوارج الأزارقة عنهم.

ومن دلائل التوكيد الأخرى في النص، تأكيد الضمير المستتر بالضمير البارز في قوله: (أنْ تكون أنت). فجاء الضمير(أنت) مؤكِّداً الضمير المستتر في: (تكون)، غاية الكاتب فيه تأكيد طلبه بضرورة قيام(المهلب)بهذه المهمة دون سواه.

ويزيد دلالة التوكيد في النص، التقديم والتأخير في المنظومة الجملية، في قوله: (فقد رجوتُ أن يكون ميموناً طائرُك)، فقدم خبر كان: (ميموناً) على اسمها: (طائرُك). وللتقديم في هذه العبارة موقعٌ بالغٌ في النفس؛ لأن

---

(١) ينظر: شرح *المفصل*،٧/١٥.

(٢) ينظر: *المقتضب*،٢/٦، شرح *الكافية*،٤/٤٤١.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٤١١.

الكاتب أخرجه على غير الحقيقة، فعبَّر به على طريقة المجاز والاستعارة، ولا يخفى ما للتعبير الأدبي الاستعاري من مضامين تكون أبلغ في حفز النفوس وأدنى إلى سرعة الاستجابة وثبات العزيمة مع تقلب الشدائد وتلوُّن المكاره، لذا كان الشعر المحفِّز من أفواه الشعراء هو مستهل أدوات الجندي المجاهد في كل عصر وزمن، ودواوين العرب شواهد التاريخ على ذلك وأصدق الأدلة فيها.

فعبَّر الكاتب بالطائر عن العمل السريع، فقال: (فقد رجوت أن يكون ميموناً طائرك)؛ أي أن يكون عملك ناجحاً، وجهادك الخوارج منصوراً. ولا يخفى ما لمعنى(الطائر) من دلائل التفاؤل بالبشرى وتعميم الخير[1]، وإذا ما ارتبطت بلفظة (ميموناً) ترسخ التفاؤل وثبتت البشرى؛ لأن الطائر في اللغة: ما تيمّنتَ به أو تشاءمتَ[2]. كما ازداد معنى التفاؤل في التركيب بتصديره بكلمة(رجوت)، والرجاء يرتبط في اللغة بالأمل والمنى، وكلاهما معنيان يدوران في حقل دلالي واحد.

وبناء على ما سبق، يجد القارئ أن النص مشحون بانفعالات انتظار النصر وترقب الهزيمة وتحيُّن الفتك والتنكيل بالأعداء، والإسراع إلى العمل على استتباب الأمن ونشر الطمأنينة في نفوس أهل البصرة وما جاورها. وهي معان قد اتشحت الألفاظ فيها بزيٍّ يجسِّدها، فجاءت العبارات ذات دلائل تحقيقية وتأكيدية ورجائية مع ما قدمه التقديم والتأخير فيها من دلالة.

(١) في لسان العرب: الطائر: العملُ، وطائر الإنسان عمله الذي قُلّده، وقيل رزقه. مادة (طير) ٤/٥١٥.

(٢) *لسان العرب*، مادة (طير)، ٤/٥١١.

وقد كان للدراسة اللغوية دور مهم في إبراز هذه المضامين، كما كان للدراسة المعجمية دور آخر لا يقل عن تلك أهميةً، كما أن معرفة السياق أو المقام عنصر بارز في تشكيل صورة مناسبة الخطاب وتحديد مضمونه في الذهن(١)، فضلاً عن أن رصد تقلبات المشاعر الإنسانية والنفسية التي كانت تختلج أفئدة الناس في ذاك المحيط الاجتماعي المضطرب له دوره في تحديد أغراض التراكيب ودلائلها التي جاءت على الأصل، أو كانت زيادة على الأصل، أو أنها انحرفت عنه بالتقديم أو التأخير. والمتكلم هو المعيار الأساس في إنشاء النص فهو " يمثل من النظرية البلاغية منزلة مرموقة، فهو طرف أساسي في عملية الكلام وعنصر فعال في تحديد خصائص النص...، وهو الذي يعمل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند النحوي إلى مفاهيم، ويعمل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند البلاغي إلى مفاهيم بلاغية معنوية أو مجازية أو بديعية"(٢).

وعلى محاور هذه الاتجاهات جميعاً ينهض التحليل الخطابي الأدبي القائم على الأسس العلمية السليمة. وقد نص جورج مونان على هذه الطريقة التحليلية للخطاب مؤكداً أن التحليل النصي يجب أن يقف على خصائص الأسلوب، إذ إن الأسلوب ظاهرة بشرية شديدة التعقد، وهو الحاصلة اللغوية من التقاء عدة عوامل لغوية وغير لغوية، وأن جميع هذه المعطيات والعلوم يجب أن تتضافر مع الألسنية لتفسير الحدث أو النص(٣). بل

---

(١) See: *Beyond the Sentence introducing discourse analysis*, p.84.

(٢) *"أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى"*، ص٢٤١.

(٣) ينظر: *مفاتيح الألسنية*، ص١٤٢، ١٤٣.

إن التحليل الخطابي يجب أن يتجاوز حدود النص الواحد إلى الربط بين النصوص الأخرى السابقة واللاحقة[١]، ضمن ما تدعو إليه معايير(علم النص) فيما يسمى(التناص) Intertexturality [٢]. ومن النصية في هذا الخطاب الذي نحلل، العلاقة القائمة بين هذه الرسالة والرسائل التي تليها فيما تصور ملامح المعركة ونتائجها، لتعطي تصوراً تاماً أدبياً وتاريخياً للمعركة، فتقوم بدغدغة الوجدان في الشوق إلى معرفة الأحداث والوقائع، والبهجة والسرور لمعرفة النتائج والانتصارات، فتأتي رسالة تالية لهذه الرسالة من المهلب إلى الحارث بن عبد الله تزف له بشرى النصر على الخوارج، وقتلهم ودحض أمرهم، فقال فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد فإننا منذ خرجنا نؤم هذا العدد، في نِعَم من الله متصلةٍ علينا، ونعمةٍ من الله متتابعةٍ عليهم، نُقدم ويُجمحون، ونُحلّ ويرتحلون، إلى أن حَلَلْنا سوق الأهواز، والحمد لله ربّ العالمين، الذي من عنده النصر وهو العزيز الحكيم"[٣]. وقد تلت هذه الرسالة رسالة الحارث بن عبد الله التي ردّ فيها على المهلب فكتب قائلاً: "هنيئاً لك "أخا الأزْدِ" الشرفُ في الدنيا، والذخر في الآخرة إن شاء الله"[٤].

---

(١) See: *Key concept in language and linguistics*, p.79.

(٢) ينظر: **مارك أنجينو**،"التناصية"، ص٩٥. **ليون سُمفيل**،"التناصية"، ص٨٩. *مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر*، ص٣٥،٢٣٨.

(٣) *جمهرة رسائل العرب*،٢/٩٨، ٩٩.

(٤) السابق،٢/٩٩.

النص الخامس:

كتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص، ومن معه من الأجناد، رسالة طويلة في أدب الجهاد وقتال العدو، قال فيها: "**أما بعد: فإني آمرك، ومن معك من الأجناد بتقوى الله على كل حال، فإن تقوى الله أفضلُ العدة على العدو، وأقوى المكيدة في الحرب، وآمرك ومن معك أن تكونوا أشدَّ احتراساً من المعاصي منكم من عدوكم، فإن ذنوب الجيش أخوفُ عليهم من عدوهم، وإنما يُنصر المسلمون بمعصية عدوهم لله، ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوةٌ؛ لأن عددنا ليس كعددهم، ولا عدتنا كعدتهم، فإن استوينا في المعصية، كان لهم الفضلُ علينا في القوة، وإلا نُنْصر عليهم بفضلنا لم نغلبهم بقوتنا، فاعلموا أن عليكم في سيركم حفظة من الله يعلمون ما تفعلون، فاستحيُوا منهم، ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله ...وترفّق بالمسلمين في مسيرهم، ولا تُجشمهم مسيراً يُتعبهم، ولا تقصّر بهم عن منزل يرْفُق بهم، حتى يبلغوا عدوَّهم (والسّفرُ لم يَنْقُص قوَّتهم) فإنهم سائرون إلى عدو مقيمٍ، حامي الأنفُس والكُراع، وأقِم بمن معك في كل جمعة يوماً وليلة، حتى تكون لهم راحةٌ يحيون فيها أنفسَهم، ويُرمُّون أسلحتهم وأمتعتهم... وإذا وطئتَ أرض العدو فأذْكِ العيون بينك وبينهم، ولا يخْفَ عليك أمرهم، وليكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه، فإن الكذوب لا ينفعك خَبَرُه، وإن صَدَقك في بعضه، والغاش عين عليك، وليس عيناً لك، وليكن منك عند دُنُوِّك من أرض العدو أن تكثر الطلائع، وتبثّ السرايا بينك وبينهم، فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم، وتتّبع الطلائع عوراتهم، وتَنَقَّ للطلائع أهل الرأي**

والبأس من أصحابك، وتخيّر لهم سوابق الخيل، فإن لقوا عدواً كان أول ما تلقاهم القوة من رأيك، واجعل أمر السرايا إلى أهل الجهاد، والصبر على الجِلاد، ولا تخُص بها أحداً بهوىً فتضيِّع من رأيك وأمرك أكثر مما حابيت به أهل خاصتك ..."[1].

إن من ينظر في رسالة عمر بن الخطاب هذه إلى سعد بن أبي وقّاص يجد فيها ملامح الخطاب الأدبي الإسلامي، وسمات الدعوة إلى مكارم الأخلاق، وقد تمثّل هنا في حقل آداب المجاهدين، ابتداءً من جهاد النفس أولاً إلى جهاد العدو آخراً. ووفقاً لذلك فقد انقسمت الرسالة إلى ثلاثة أطر؛ استهلها بالدعوة إلى تقوى الله واجتناب نواهيه، وأنها عدة المسلم لملاقاة عدوه، وأقوى مكائد الحرب وأغلبها. وقد بيّن الكاتب فيها أن غلبة المسلمين ليس بعددهم وعدتهم، ولا بجأشهم وقوتهم، ولكن غلبتهم بانتصارهم على أنفسهم ومجاهدة الشهوات في ضمائرهم، ثم بعدد ما يقترفه عدوهم من الذنوب والمعاصي، فذنوب العدو باب هزيمته، ووأد عدده وعدته، وسبيل نصر المسلمين عند مجابهته. فإن قابَلتْ ذنوب العدو ذنوب المسلمين، وتلاقوا في معصية الله، كان النصر حليف عدوهم، لأن النصر إذا لم يكن لغلبة الفضل باجتناب النواهي والمعاصي كان لغلبة القوة بالعدد والعدة.

فكانت معاني الإطار الأول ذات دلائل إرشادية، ومضامين توعوية، ولفتات تنبيهية، فاقتضت من التراكيب ما يلفت النظر ويشخص البصر. فجعل الكاتب أمثل أساليب العربية لتوجيه النظر إلى معانيه، ولفت الانتباه إلى دلائل نفسه هو أسلوب التقديم والتأخير؛ لأن التقديم والتأخير أسلوب يقتضي الخروج عن الترتيب الأصل في اللغة القياسية لغاية دلالية تتجاوز

---

(١) *الجمهرة*، ١/٢١٠، ٢١١.

حدود الإخبار المجرد إلى معانٍ ثانوية أخرى[1] ؛ ولأن "تغيير مواقع الكلمات في الجملة أحد عناصر التغير الدلالي فيها"[2] ، ولأن" ترتيب الكلمات في الجملة من أكثر الأدوات قيمة وعاطفة ، واللغات التي يسمح نظامها بحرية التقديم والتأخير يكون التجول الكلمي في تراكيبها ناجماً عن أغراض دلالية نحو التأكيد أو التأثير الشعوري للمستمع أو القارئ"[3]. وقد جاء في النص تقديم وتأخير في تركيبين متتاليين : أحدهما برز في قوله : (ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوةٌ) فقدم شبه الجملة خبر كان(لنا) ، على اسم كان(قوةٌ). والآخر تجلّى في قوله : (كان لهم الفضلُ علينا في القوة) ، فقدم شبه الجملة خبر كان(لهم) على اسم (كان) : (الفضلُ). ولعل الناظر نظرة سريعة إلى التركيبين يجد أن الكاتب قد تدرج في إسداء نصيحته وإلقاء معانيه على الجيش وقائده ، فتَبِع اللفظ المعنى ، ولحق التدرج في الدلالة التدرج في الصياغة البنيوية للتراكيب ، غاية الكاتب من هذا تعليم المجاهدين المسلمين أساسيات القتال وأخلاقيات الجهاد ، والأخذ بيدهم إلى إتقان دعائم القوة ، وتصور أساليب ملاقاةُ العدو ، ومعرفة طرق استدراجهم إلى مواقع الهزيمة. وأسلوب التدرج في التعبير أسلوب تعليمي نشهده في صفوف التعليم المدرسي ، يعتمده المعلم ليفسر المسألة لتلاميذه ، متدرجاً من اليسير إلى الصعب ، غايته في ذلك الإبلاغ والوصول بهم إلى مرحلة الفهم. وفي هذا النص جعل المتكلم أسلوب التقديم والتأخير أداته في التدرج لإبراز

---

(١) See: **D.C.Freeman** , *Linguistic Approaches to Literature, linguistics and literary style*, p. 6.

(٢) *Grammatical Semantics, Evidence for structure in meaning*, p.25.

(٣) **Stephen Ulmann** , *Semantics*, p.138.

المفاهيم، ووسيلته في نقل المعاني وإيضاحها. فقدم ما تشتاق إليه النفس وترغب به على ما تهابه وتخاف منه، فكان ما تشتاقه تحقق النصر للمسلمين لالتزامهم بتقوى الله في مقابل هزم العدو لتضييعهم حقوق الله في تقواه واتباع أوامره. ثم أخر ما تهابه النفس وهو الهزيمة لهم والنصر للعدو في حال استوائهم معاً في معصية الله مع تفوق العدو عليهم بكثرة عدده.

واقتضى التدرج في المعاني التدرج في انتخاب الألفاظ، فتوالى في النص تركيبان فيهما تقديم وتأخير، إلا أنه جعل صدارة أحدهما على الآخر للذي يكون العنصر المؤخر فيه لفظاً منكراً على التركيب الذي يكون فيه العنصر المؤخر لفظاً معرّفاً، مستخدماً في التركيب الأول كلمة(قوة) بالتنكير، والنكرة في عُرف النحاة أسبق من المعرفة[1] وأشد تمكناً منها[2]، وكانت غايته في استخدامها تعميم معنى القوة وتوسيع إطارها، وأن المسلمين إذا ضاعت منهم القوة التي يستمدونها من طاعة الله ضاعت عنهم عموم القوة لخلوهم أصلاً من القوة التي تكون عن كثرة العدد والعدة. ثم استخدم الكاتب في التركيب الثاني لفظة(القوة) بالتعريف؛ لأن قوة العدو معروفة محددة لا تتجاوز كونها قوة في العدد، فجاء التعبير بالتعريف فيها موافقاً لدلالتها.

كما تدرج الكاتب في أسلوبية التقديم والتأخير عند بناء تراكيبه ونظمها، فقدم التركيب الذي يكون فيه المقدم واجب التقديم على التركيب الذي يكون فيه جائز التقديم والتأخير. فجاء في التركيب الأول: (كان لنا بهم

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ١/٢٢، *شرح المفصل*، ٥/٨٨، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة ٤٣– ١/٣١٥، ومسألة ١٠١،٢/ ٧٠٨، ومسألة ١٠٦، ٢/٧٣٥.

(٢) ينظر: *حاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني لتلخيص المفتاح*، ١/٣٥٠.

قوةٌ) الخبر شبه الجملة مقدماً على المبتدأ النكرة، وقد عبر النحاة بأن التقديم على هذا الأسلوب تقديم واجب[1]. أما التقديم في التركيب الثاني فقد كان المقدم فيه جائز التقديم والتأخير، إذ إن الأصل في قوله: (كان لهم الفضل)، هو: كان الفضل لهم، فقدم الكاتب الخبر هنا للعناية بشأن العدو الذي يكون النصر حليفه إذا ضيَّع المسلمون دعامة قوتهم بتقوى الله، فيكون لهم على المسلمين فضلٌ لكثرة عددهم وعدتهم.

وقد قرن الكاتب أسلوب التقديم والتأخير بأسلوب آخر له غاياته وألوانه الدلالية، وهو أسلوب الزيادة، فاجتمعا معاً في تراكيب النص لتجسيد مضامين الكاتب وأغراضه. إذ إن من ينظر في التركيب الثاني الذي كان فيه تقديم وتأخير، وهو قوله: (كان لهم الفضل علينا في القوة) يجد أن الكاتب قد زاد في الجملة قوله (علينا)، ومراده فيها التخصيص والتحديد؛ أي أن فضلهم لم يكن على إطلاقه إنما كان(علينا). كما زاد فيها قوله(في القوة) وغايته فيها تحديد إطار الفضل وتخصيصه، بأنه لم يكن فضلاً في الطاعة أو في كرم النسب أو غيرها مما يكون فيه الفضل، إنما هو فضل في القوة التي تنجم عن كثرة عددهم على عدد المسلمين خصومهم في المعركة، فرفدت الزيادة التركيب خِصباً وقيمةً اختصت الجملة فيه بزيادة معنى، وقد بيّن عبد القاهر القيمة الدلالية التي تكون للجملة عند زيادة عناصر لغوية فيها، فقال: " إنك ترى البيت قد استحسنه الناس وقضوا لقائله بالفضل فيه

---

(١) ينظر: *شرح التسهيل*، ١/٢٩٠. ولا يعني أن التقديم هنا يخلو من معنى، إنما كان على وجه من الصياغة يقتضي وجهاً من الدلالة، غاية المتكلم من تقديم الخبر(لنا) هو العناية بأمر المسلمين وأحوالهم والنظر في أسباب انتصاراتهم إذا التزموا القوة بتقوى الله واتباع أوامره.

وبأنه الذي غاص على معناه بفكره، وأنه أبو عذره، ثم لا ترى ذلك الحسن وتلك الغرابة كانا إلا لما بناه على الجملة دون نفس الجملة"[1].

كما أن من ينظر في التركيب الأول: (ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوةٌ) يجد أن الكاتب زاد في التركيب عناصر لغوية مختلفة منها؛ لفظة (لولا)، وعنصر النفي (لم)، وعنصر الزمان (تكون).

و(لولا) في هذه الجملة عنصر ابتدائي، يفيد في هذا المقام الوجوب للوجوب[2]، بمعنى أنه إذا كانت هناك معصية من العدو بالذنوب فسيقابله انتصار للمسلمين عند ملاقاة العدو لكثرة فضائلهم بتقوى الله رغم قلة عددهم.

أما (لم) فهي حرف، والحروف تدخل على الجمل لتقلب معانيها، فجاءت هنا لتقلب معنى الجملة من الإثبات إلى النفي، غاية المتكلم من هذا التركيب التنبيه على التزام مصادر القوة بتقوى الله واجتناب معاصيه، وأن أيَّ إفراط بأوامر الله أو تفريط بارتكاب الذنوب والمعاصي، فإنه سيكون وسيلة انتفاء القوة وانقلاب حالها إلى ضعف وهزيمة أبدية. ويعبر عن معنى امتداد الهزيمة استخدام أداة النفي (لم)، فهي حرف نفي تقتضي دلالة الماضي[3]، فإن جاء بعدها ما يدل على الحال قلبته إلى الماضي، فيجتمع في اللفظة التي تليها صيغة الحاضر ودلالة الماضي، فيعطيان معاً دلالة معنى

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٤١٢.

(٢) ينظر: *الجنى الداني*، ص٥٩٨، *رصف المباني*، ص٢٨٦، شرح *المفصل*،٨/١٤٥.

(٣) ينظر: شرح *المفصل*،٨/١١٠، *رصف المباني*، ص٢٨٠، *الجنى الداني*، ص٢٦٦، *الطراز*،٢/١١٠.

يرتبط فيه الماضي بالحاضر مما يدل على أبدية الهزيمة وامتداد زمنها.

أمّا زيادة (تكون) فهي، وإن كان لها وظيفة بنيوية تقتضي نسخ المبتدأ والخبر، برفع الأول ونصب الثاني، إلا أنها لا تعدو، فيما نرى، أن تكون عنصر زمن يدخل الجملة الاسمية ليس غير[1]، فالجملة في أصلها التركيبي، هي: (لنا بهم قوةٌ)، ثم دخل الجملة عنصر زيادة (تكون) لغرض تحديد زمن في الجملة، فقال: تكون لنا بهم قوة، ولا يقصد الكاتب أنه ليس لهم قوة على الإطلاق، إنما أراد أن يحدد زمناً ما، وهو زمن التقائهم بعدوهم وقد

(١) لا نرتضي (كان) من الأفعال، وإنما نرتضي مذهب فريق من علماء العربية القدامى ممن عدها من الأدوات، فقد قال السيوطي:"هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ أو الخبر فتنسخ حكم الابتداء" (*همع الهوامع*، ٦٣/٢). وقال ابن السراج وإن لم يأخذ به تطبيقياً: "فهي أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلاً، ليست تخبر بفعل فعله إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى، وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل" (*الأصول*، ٧٤/١). وقد ارتضى خليل عمايره مذهب الذين ارتضوا حرفيتها، ويرى أن حركة نصب خبرها حركة اقتضاء القياس على ما جاء عن العرب، ولا قيمة لها في الدلالة، واستدل على ذلك بما ورد عن العرب من رفع اسمها وخبرها معاً بعدها. ويرى أنها عنصر يفيد الزمن. (*في نحو اللغة وتراكيبها،ص١٠٢*). كما عدها عبد الرحمن أيوب لفظة لا تعبر إلا عن الزمن لا غير، (*دراسات نقدية في النحو العربي،١٨٢/١*). ويراها تمام حسان من الأدوات المنقولة عن الفعلية فانتفى عنها الحدث لانتقالها عن أصلها وبقي فيها معنى الزمن فتحولت من الفعلية إلى الأدوات المنقولة، بل يرى أن(ليس) لما خلصت لمعنى النفي لم يظهر فيها معنى الزمن.(*القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي*، ص٣٤). ونرى نحن أن الفعل ما دل على حدث وزمن، و(كان) وأخواتها في هذا الباب تدل على زمن وليس فيها حدث، ومن ثم لا نرتضي كونها فعلاً على رأي من رأى ذلك، كما لا نرتضي مذهب من رأى أنها محولة عن الفعلية على حد مذهب تمام حسان، إنما نرتضي كونها أداة تدخل على الجملة الاسمية فتضفي عليها دلالة الزمنية فحسب.

تجردوا من المعاصي، فاشتد عودهم وقويت شوكتهم، فكان لهم شأن في ملاقاتهم وهزيمتهم.

فتعاضدت في هذا التركيب عناصر الزيادة لتحديد الدلالة وتجسيد المراد؛ لأن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، فتعانقت معطيات تحويل الجملة بالزيادة مع معطيات التحويل بالتقديم والتأخير في التركيب، مما يكون له أبلغ الأثر في تقريب الفهم وإزلاف الاستجابة، انطلاقاً من أن المعطيات التحويلية يكون أثرها الدلالي أبلغ في إيصال الرسالة من المعطيات التوليدية في التركيب الأصل[1]، يقول أحد الباحثين في هذا الصدد ضمن مقالة كتبها في: الاختلاف الذي ينجم عن التحويل(Trouble with transformation): "ينجم عن التحولات التركيبية من البنية السطحية إلى البنية العميقة تحول في الدلالة لتخرج الجملة من كينونة دلالية إلى أخرى"[2]. ولا يخفى أن رصد هذه التحولات تقتضي علم النحو فهو السبيل للوصول

(١) ونعني بالمعطيات التحويلية ما يدخل الجملة من عناصر التحويل لغرض تغيير الجملة من معناها التوليدي الأصل إلى معنى آخر، ومن عناصر التحويل: الزيادة، والتقديم والتأخير، والحذف، وتغيير الحركة الإعرابية، والتنغيم.(ينظر: *في نحو اللغة وتراكيبها*. **عبده الراجحي**،١٩٩٧م ، *النحو العربي والدرس الحديث*،دار النهضة العربية: بيروت، ص١٥٤. *الدرس النحوي في القرن العشرين*، **محمد الخولي**،١٩٨١م، *قواعد تحويلية للغة العربية*، دار المريخ: الرياض. **ميشال زكريا**، ١٩٨٦م، *(الألسنية)علم اللغة الحديث*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت. *نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية*. **محمد حماسة عبداللطيف**،١٩٩٠م، *من الأنماط التحويلية في النحو العربي*، مكتبة الخانجي: القاهرة،ط.(١)).

(٢) **Jean Aitchison**,1999, *Teach your self linguistic*,Holder headline, p.209.

إلى هذه الغايات والمقاصد الدلالية ؛ لأن معاني النحو هي المعول عليها في فهم العلاقات النحوية بين الكلم ، وفهم النص والكشف عن مزاياه[1] ؛ ولأن التحليل النحوي يلقى ضوءاً ساطعاً على مكونات النص ألفاظاً كانت أو جملاً ، ولايخفى أن التنوعات الأسلوبية التي ينوع بها الكاتب نصه تقوم على ما يقدمه النحو من معطيات[2] .

ثم انتقل عمر بن الخطاب من الإطار الأول للرسالة إلى الإطار الثاني منها ، معتمداً منهجية التدرج التي سنها في النص ، فما إن فرغ من الحديث عن الاهتمام بأمر النفس وإصلاحها بالتقوى واجتناب المعاصي ، حتى انتقل للحديث عن الاهتمام بأمر المسلمين السائرين إلى لقاء العدو ، فأمر عمر بن

---

(١) ينظر: *القراءة الناقدة في ضوء نظرية النظم*، ص٥٣. *"تفعيل النحو تشكل الدلالة"*، ص٥١٥.

(٢) See:*Language form and language function,* p.58.

وقد عبر عبد القاهر الجرجاني قديماً عن هذا الاتجاه أحسن تعبير، فقال: "فقد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"(*دلائل الأعجاز، ص٢٣*). وقد ركز العلماء اللغويون حديثاً على دوره في تحليل النصوص وتفسير دلائلها، فأشار بلومفيلد إلى أن أيَّ جهد مبذول في تحليل الأدب لا يكون له قيمته إذا لم ينطلق أولاً من النحو، فقال:" إن دارس الكتابة أو الأدب أو... ربما يدرك بعد بذل جهود ضائعة أنه كان من الأفضل له أن يدرس اللغة أو النحو أولاً"(*Language*, p.22)، وقال تيري ايجلتون:" إن النحو هو البنية المحدِّدة للخطاب وغاياته"(*النقد والإيديولوجيا*، ص٩٦).ونص المتأخرون منهم على أن الأدب يمثل استخداماً طبيعياً للغة وأن دراسته تقع بشكل صحيح في داخل أطر اللغويات، وأن الدراسات الحديثة للأدب تكون ناقصة بدون مساهمات اللغويات (*The text beyond*, p.3.).

الخطاب مرسوله سعداً بالترفق بالسائرين من المسلمين في رحيلهم، وأن يجنِّبهم مسيراً يتعبهم، وسفراً ينقص قوتهم، لاسيما وأنهم في لقاء عدو مقيم، وفي مواجهة خصم مرتاح في الصحو والمنام، فأمره أن يجعل لهم في كل أسبوع يوماً وليلة يقيمون فيها فيبددون أنصابهم وأتعابهم، ويحيون فيها أنفسهم، ويلحظون أسلحتهم وأمتعتهم، فيرمُّونها ويصلحونها ويعدون أنفسهم وعدتهم للقاء عدوهم، فاستخدم الكاتب لتجسيد هذا المعنى أسلوب التقديم والتأخير، فقدم خبر كان شبه الجملة(لهم) في قوله: (حتى تكون لهم راحةٌ يحيون فيها أنفسهم) على اسم كان(راحةٌ)، وهو تقديم لا يخلو من مغزى دلالي، وهو العناية بأمر المسلمين والاهتمام بشأنهم، فكان تقديم الخبر(لهم) يدل على أنهم المقدمون في عناية الكاتب والسابقون مكانة في نفسه وخلجات ضميره. وقد ازدادت دلالة العناية وثُبت أمرها عندما عبر الكاتب عن المعنى بصيغة التنكير، فقال: (راحةٌ)، دلالة على أن لهم عموم الراحة ومطلقها[1]، وقد وافق عموم الراحة التي اقتضت التنكير أن وصفها وصفاً يقتضي عمومها، فقال: (يحيون بها أنفسهم) فالراحة التي طلبها عمر بن الخطاب للمسلمين السائرين إلى مجابهة العدو وملاقاته هي الراحة التي تحيي نفوسهم بعد تعب المسير ونصب الهجير. وقد صاغ الكاتب هذا المعنى بالأسلوب المجازي(يحيون)، ليكون أبلغ في النفس وأدنى إلى تحسس ما ينشده عمر بن الخطاب للمسلمين المجاهدين من رأفة ورحمة وتؤدة.

ويزيد دلالة العناية في التركيب أن ورد فيها تقديم وتأخير آخر، ونعني

---

(١) ينظر ما نص عليه النحاة في معنى التنكير:(شرح *المفصل*،٥/٨٨، *دلائل الإعجاز*، ص١٣٦، *شروح التلخيص: حاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني*،١/ ٣٥٠).

به تقديم شبه الجملة (فيها) على المفعول به في: (ويحيون فيها أنفسهم)، فوافقت دلالة التقديم فيها دلالة عمومية(راحة)، فتعاضدتا معاً لإسباغ معنى الإلحاح على إيتاء المسلمين الراحة وطمأنينة البال التي تجعل لهم بها قوةً عند لقاء عدوهم، وغلبةً عند منازلته.

ويرسِّخ معاني الإلحاح والعناية وتأكيد الاهتمام بشأن المسلمين المجاهدين في النص، أمران آخران، أحدهما: يكمن في تصدير الجملة بلفظة(حتى)، وقد جاءت في هذا التركيب لا لتؤدي وظيفة العطف أوأداء معنى انتهاء الغاية أو دلالة الابتدائية، كما جعل لها كثير من نحاة العربية من وظائف نحوية[1]، إنما جاءت هنا لتؤدي دلالة(كي) التعليلية، وغير خاف بأن السياق هو الكفيل بتحديد معناها في هذا المقام، فقد جعل الألسني الفرنسي أندريه مارتينيه السياق هو وسيلة تحديد وظيفة الكلمة إذا تعددت وظائفها اللغوية وذلك في إطار ما سماه(التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد)[2]. ويبدو أنه من البلاغة أن عبر الكاتب هنا عن معنى التعليل بلفظة(حتى)دون(كي)، لأنها أبلغ في أداء معنى التعليل، وأعمق غوراً في

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ١/٩٦، ٣/٢،١٧. ٤/٢٣١، شرح *الفصل*،٨/١٥.

(٢) ينظر: *مبادئ اللسانيات العامة*، ص١٧٧. وقد قامت دراسة حديثة بتتبع أثر التراث النحوي العربي في مسيرة الدراسات الحديثة، وأنه كان بذرة لعدد من النظريات المهمة في الدرس اللغوي المعاصر، كان من بينها المدرسة الوظيفية الفرنسية الحديثة. (ينظر: **سليمان بن علي**، شوال، ذو الحجة ١٤٢٦هـ(نوفمبر، دسيمبر٢٠٠٥م)، *"المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي، مقاربة لسانية في ضوء كتاب(مبادئ اللسانيات العامة) لمارتينيه"*، مجلة الدراسات اللغوية،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد الرابع، ص١٧٥).

التعبير عن المراد، وتكمن بلاغة الاختيار وعمق الانتقاء، فيما نرى، في عدة أسبابٍ منها:

(١) أن(حتى) جاءت أكثر عدة في حروفها من حروف(كي)، وما كان أكثر في عدته كان أعمق في دلالته، لأن الزيادة في المبنى، كما نص العلماء زيادة في المعنى. والتعبير عن المعنى بالأكثر حروفاً ضرب من البيان، قال التنوخي: "ومن البيان أن يستعمل اللفظ الأكثر حروفاً إذا كان فيه معنى الأقل حروفاً لبيان قوة المعنى، فإن الزيادة دلالة على ذلك"(١).

(٢) أن علماء العربية قرنوا(حتى) بـ(كي)، وشبهوا(كي) بـ(اللام) التعليلية، ولا يخفى أن ما شُبِّهت دلالته بما جاء على حرفين أبلغ مما شبهت دلالته بما جاء على حرف واحد(٢).

(٣) أن دلالة التعليل في(حتى) أبلغ منها في(كي)، ودليل ذلك أن(حتى) لا يجامعها حرف تعليلي آخر لتمكُّن معنى التعليل فيها وحدها، بينما يجوز أن يدخل على(كي) حرف تعليلي آخر، فتقول: (لكي)(٣). وما أُدِّي المعنى فيه بلفظ واحد كان أولى وأعمق دلالة مما أُدِّي فيه بلفظين، وقد قال علماء أصول النحو: متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى ممن جعله جملتين(٤).

---

(١) *الأقصى القريب في علم البيان*، ص٨٦.

(٢) ينظر: *رصف المباني*، ص٢١٥، شرح *المفصل*،٨/٤٩، *الجنى الداني*، ص٥٥٤.

(٣) ينظر: شرح *المفصل*،٨/٤٩، *رصف المباني*، ص٢١٥، *الجنى الداني*، ص٢٦٣، *كتاب معاني الحروف*، ص٩٩، *مغني اللبيب*،١/٣٠٨.

(٤) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، مسألة ٣٤،١/٢٦٤.

(٤) أن(حتى) إذا كانت للتعليل لا يليها إلا فعل مستقبلي، وفي هذا ما يشير إلى اختصاص(حتى)، أما(كي) فإنها تستقبل الاسم والفعل معاً ومعناها فيهما واحد وهو التعليل[١]، ولا يخفى أن الحرف المختص يكون أقوى في العمل وأبلغ في الدلالة[٢].

وبناء على ما سبق، نجد أن الكاتب قد اختار من ينابيع اللغة ما يجسد كوامن دلائله، والاختيار أو الانتقاء يبطن خلفه قدرة لغوية قوية، يقول بوتر Potter في كتابه: Our own Language " إن المعرفة قدرة، ولكن القدرة على اختيار الكلمات التي تؤدَّى بها هذه العبارة أقوى وأعظم، سواء كان المراد من هذه الكلمات الإقناع أم الإخبار أم الإثارة"[٣]. كما يعد الاختيار، فيما نص عليه عالم الأسلوب برند شبلنر، إجراءاً أسلوبياً بل وظيفة بارزة من وظائف علم الأسلوب[٤]. فالكاتب حين عبّر بـ(حتى) التعليلية أراد أن يؤكد على سعد بن أبي وقاص الاهتمام براحة المسلمين، في حاضر يومهم ومستقبلهم إلى أن يلقوا العدو في الموقعة وينازلوه في ميدان المعركة، فيكللوا بالفوز والانتصار.

أما الأمر الثاني الذي رسَّخ معاني الاهتمام والعناية بحال المسلمين في

---

(١) ينظر: شرح *المفصل*،٨/٤٩، *رصف المباني*، ص٢١٥، *الجنى الداني*، ص٢٦٣، *كتاب معاني الحروف*، ص٩٩، مغني اللبيب،١/٣٠٨.

(٢) ينظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف*،١/٧٣، ١٦٥، ٣٧٧.

(٣) نقلاً عن: **البدراوي زهران**، *عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني(المفتنُّ في العربية ونحوها)*، ص٢٠٤.

(٤) ينظر: *الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها*، ص٣٠.

See: *Key concept in language and linguistics*, p.297.

النص، أن توالت الأفعال المضارعة في التركيب مع الربط بينها بعنصر الربط والمشاركة(الواو)، فقال: (حتى تكون لهم راحةٌ يحيون فيها أنفسهم، ويرمُّون أسلحتهم وأمتعتهم)، فكان توالي الأفعال في التركيب سبباً في امتلاء المعنى بالحركة والتجدد، وهما معنيان يلتصقان بدلالة الفعل أصلاً، وقد بيّن عبد القاهر دلالة الفعل على التجدد، فقال: "وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء"[1]. فبعثت حركة توالي الأفعال في التركيب بواعث النفس المجاهدة لتحريك مقومات الجهاد في الضمائر، وإحياء النظر إلى عدة الجهاد وتأهيلها للقاء العدو وقطع دابره، وتنشيط حركة المسير إلى مواجهة الخِصم ومجابهته.

وإذا ما تجاوزنا الإطار الثاني إلى الثالث من هذا النص، فنجد أن الكاتب قد بلغ المرحلة الأخيرة من خطابه، وفيها أرشد مبعوثه ومن معه من الأجناد إلى كيفية لقاء العدو ومواجهته، واتقاء شر مكره وخديعته، فدلّه على طريقٍ يقوده إلى فوزٍ بلا هزيمة، ومعرفة بخبايا العدو من غير جهل، فنص على أنه متى وطِئتْ أرجلكم، أيُّها المسلمون المجاهدون، أرض العدو فأرسلوا الطلائع والعيون، واستشفوا الخبايا والظنون، لتستكشفوا الخطط والنوايا، فتدركوا السرائر والخبايا.

وقد كان السياق في هذا الإطار سياق نصح وإرشاد، ومقام إشعال نار الحماس في نفوس المجاهدين، وهو حماس يجب أن يتصف بالحلم والحكمة، ويتسم بالإقدام مع التؤدة. فاصطبغ أسلوب النص بلون السياق، واتشحت تراكيبه برداء الجهاد، ونُسجت ألفاظه بخيوط القتال، فاستوجب مقام النص

(١) *دلائل الاعجاز*، ص١٣٣.

وسياقه أن يحلل المقال أو النص في إطاره، وأن يتجاوز التحليل حدود التحليل المعجمي إلى ميدان أوسع هو ميدان التحليل السياقي، وقد نادت الدراسات الحديثة بهذا اللون من التحليل، يقول فرانك بالمر Palmer: "يرى فيرث Firth أن(سياق الحال) قسماً مهماً من أقسام الدرس اللغوي على حدٍّ سواء مع القواعد التي تمثل الدرس اللغوي"(١)، وقد أكدت إحدى الدراسات الحديثة أن التفسير الدلالي المعتمد على السياق يفسر كثيراً من الدلالات الإنشائية التي يقصدها المتكلم أو الكاتب(٢).

وبإنعام النظر فيما تقدم، نجد أن المقام الذي أحاط بالمرسِل قد اقتضى أسلوباً يصور هذه المعاني، فاستخدم الكاتب أسلوب الأمر والنهي الذي يصطبغ بلون النصح والإرشاد، فقال: لا يخفَى عليك أمر العدو، وليكن عندك من تطمئن إلى نصحه وصدقه، وأكثِر من إرسال الطلائع والعيون، وتنقَّ لها من أصحابك أهل الرأي والبأس، وتخيّر سوابق الخيل لملاقاتهم، وكلّف أمر السرايا إلى أهل الجهاد، وتنحَّى عن الهوى والمحاباة في اختيار قادة السرايا وجنودها، واجمع مكيدتك وقوتك عند لقاء العدو، وتقوّى عند الجهاد وتيقظ في وقت المبات...

كما استخدم الكاتب للتعبير عن معانيه، في إطار هذا السياق، أسلوب التقديم والتأخير، فقال: (وليكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه)، فقدم خبر كان شبه الجملة(عندك) على اسمها الاسم الموصول: (مَنْ تطمئن). وقال أيضاً: (وليكن منك عند دُنّوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع)، فقدم خبر كان شبه الجملة: (منك) على

---

(١) *Semantics*, p.53.

(٢) See: *Lexical Semantics and Pragmatics*.

اسمها المصدر المؤول: (أن تكثر الطلائع). ولم يكن هذا التقديم عبثاً من القول أو تلاعباً بمواقع الألفاظ، إنما ينم التقديم والتأخير في التراكيب عن غاية بالغة الدقة، قال عبدالقاهر: "ذاك لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقاً وترتيباً إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أوجب أن يقدم هذا ويؤخر ذاك. فأما أن يكون مع عدم الموجب نسقاً فمحال؛ لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجب نسقاً لكان ينبغي أن يكون توالي الألفاظ في النطق على أي وجهٍ كان نسقاً"(١). فكان التقديم مسألة تتصل بالدلالة العميقة التي يتوجب إيصالها إلى ذهن المتلقي، "والمتلقي في فلسفة التقديم والتأخير عنصر جوهري يتوقف عليه تكامل المنتَج الإبداعي، ولابد من إثارته إيجاباً وتشويقاً، وتعديلاً في أواصره الفكرية، وإثرائه بالتنوعات المعرفية"(٢). وقد أكدت الدراسات الأسلوبية اليوم أن النص يجب أن ينطلق من استجابة القارئ أو إثارته reader response(٣). فكان نص عمر بن الخطاب موجهاً إلى القارئ المتلقي، غايته أن يبث معاني الحماس في نفوس المجاهدين، ويرسخ الحكمة في أفعالهم وتوجهاتهم، فجاءت الألفاظ تحمل تلك المعاني الانفعالية، والمعاني تنشأ أولاً في النفس، "لأنك ترتب الألفاظ حسب ترتب المعاني في النفس"(٤). فكان انتظام الجمل في النص وفق انتظامها في النفس، والنظم كما حده القدماء نظم: "الكلمات والجمل مترابطة المعاني متناسبة الدلالات على

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٣٦٠.

(٢) *الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية*، ص٢٩٥.

(٣) See: *A dictionary of Stylistics*, p.331, 332.

(٤) *دلائل الإعجاز*، ص٤٠. وقد قال الغزالي(ت٥٠٥) : "فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك.. ومن قرر المعاني أولاً في عقله، ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى" (*المستصفي في علم الأصول*، ص١٨).

حسب ما يقتضيه العقل"[1]. فاقتضى التعبير عن المعاني الإرشادية الحماسية في النص، الانحراف عن التأليف المألوف بأسلوب التقديم والتأخير، قال ابن جني: "فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير"[2]. ولا يخفى ما للخروج عن الأصل من غاية دلالية تتجاوز حدود الإخبار أو التوصيل[3] إلى حدود إثارة القارئ ولفت انتباهه، يقول موسى ربابعة: "ولذلك يتولد عند القارئ إحساس بالدهشة والمفاجأة في اللامنتظر واللامتوقع، وإن هذا الإحساس يأسر القارئ ويشكل لديه لذة وطرافة وغرابة"[4]. لذا كان التقديم والتأخير تأليفاً أسلوبياً يحتاج إلى جرأة وشجاعة، ومن ثَمَّ لم يكن غريباً أن يسمي النقاد والبلاغيون العرب مثل هذا الخروج بشجاعة العربية[5]؛ لأنه أحد المسفرات عن مقاصد المتكلمين في

(١) التعريفات،الشريف الجرجاني،ص٣١٠. وقد طور اللغويون المحدثون هذا المفهوم وبنوا عليه تصوراتهم في دراسة الجمل والتراكيب، فقال ستيفن أولمانStephen Ulman فيما استقاه من عالمي الدلالة(اوجدن وريتشاردز): "فالدورة(وهي عملية التعبير عن المعنى)يجب أن تبدأ عن طريق الفكرة أي عن طريق المحتوى العقلي الذي تستدعيه الكلمة والذي يرتبط بالشيء،...وسوف نعرّف اللفظ حينئذ بأنه الصيغة الخارجية للكلمة"(دور الكلمة في اللغة–ص٧١). ويقول أيضاً:" إن التغيرات الدلالية تعود جذورها إلى فكر المتكلم وبواعثه النفسية".
(**Stephen Ulmann**, *Semantic*s, p.201).

(٢) ينظر: *الخصائص*،١/٣٥.

(٣) والأسلوب الأدبي يقوم تأثيريته على الانزياحات عن الأصل ليحقق معنى يتجاوز الإخبار المجرد، يقول فريمان Freeman في هذا الصدد: "تحقق اللغة الأدبية حداً أقصى من القوة Intensity إلى حدٍّ تزيح معه وظيفة التوصيل–التي هي مهمة اللغة العادية–إلى الوراء، بحكم كون التعبير مراداً أو مستخدماً لذاته وليس من أجل مهمة التوصيل".
Linguistic Approaches to literature, p.6.

(٤) *الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها*، ص٥٦.

(٥) *الخصائص*،٢/٣٦٠.

التعبير عن المراد، و(القصد) قد غدا مفهوماً مهماً في الدراسات الألسنية الحديثة، لأننا "عندما نكتب أو نتكلم ننهل من النظام اللغوي ما يتلاءم مع القصد الذي نرومه، فيكون اختيارنا بالإضافة إلى كونه لسانياً، نفسياً أيضاً؛ لأننا نختار عن وعي معرفي وفق ما يستلهمه شعورنا في حالة الإرسال من جهة، ووفق ما نفترضه من شعور عند المرسَل إليه من جهة أخرى"(١). يقول بوهيمل Bohumil في قيمة الترتيب في إظهار المقاصد: "في كثير من اللغات يُعدّ نظام ترتيب الكلمات في الجمل ثابت الدلالة، ولكنه إن تغير وفقاً لقواعد أنظمة ترتيب الجمل في النحو فإن تلك الدلالة تتغير حتماً"(٢). فكان ترتيب الجملة على وجه مخصوص في تراكيب هذا النص سراً من أسرار السبك والصوغ والنسج والتأليف التي سماها عبد القاهر(النظم) وسلك أسرارها ودقائقها في دلائله.

---

(١) ينظر: *الأسلوبية وتحليل الخطاب*، ص٣٧. وقد أطال هاليدي Halliday الحديث عن العملية الكلامية للمتكلم، فقال: "يعبّر المتكلم عما في نفسه من معنى بكلمات تُظهِر تجربته وإحساسه لما حوله من معان وأشياء، كما أنه يعبر وفقاً للمنهج ذاته عمًّا في داخله من معان وأحاسيس ومشاعر تكون صدى لما هو كامن في الذهن ضارب إلى أعماق النفس، فإذا انتظمت الكلمات في جمل ظهر نوعان من العلاقات بين الكلمات والنظام الجملي، الأولى علاقة منطقية متوارثة تعكس الإحساس بين المتكلم والسامع في فهم المعاني وفق المنطقية التوارثية للمعاني، والثانية تعكس إحساس المتكلم بالطاقة الكامنة لمشاعره في موقف معين، فيبني الكلمات ويرتب الجمل وفق ترتبها الداخلي في ضمير الذات المتكلمة، فيعبر بهذه العلاقة عن انفعالاته وقيمه وأحكامه وتوقعاته وما يتطلبه إحساسه، وهذه العلائق تعبر عن الالتقاء الفكري حول المرجعية اللغوية لدى كل من المتكلم والسامع، أو ما يسميه Hymes علاقة التعبير الاجتماعي"

Function and Context in Linguistic Analysis, p.59،60.

(٢) *Selected Papers in Structural Linguistics*, p.346.

وقد اجتمع مع أسرار التقديم والتأخير الدلالية في تراكيب هذا الإطار أسرار دلالية أخرى أيضاً، وهي الزيادة على التراكيب الأصل، فكانت الزيادة البنيوية تابعة للزيادة الدلالية التي تخرج عن مجرد الإخبار إلى تحميل النص معاني الحماس وإرشادية المجابهة والمواجهة، فقال: (وليكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه)، وقال: " وليكن منك عند دنوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع"، فزيدت في التركيبين المتاليين ألفاظ إيضاحية وتخصيصية بين الخبر المقدم(عندك، منك) والاسم المؤخر(من تطمئن، أن تكثر)، وهي: (من العرب) و(من أهل الأرض)، (عند دنوك)و(من أهل الأرض)، غاية الكاتب منها تحديد دلالة (عندك، منك) وتقييدها وتخصيصها، لتوجيه المتلقي إلى وجوب الحرص في انتقاء الأفراد لأداء المهمات، وأخذ الحيطة عند دخول أرض العدو وما لهذا من أثر في تحقيق النجاح وإعلاء شعار الفوز، فكأن الكاتب قال: إنك يا سعد إن أردت أن تدني منك من تطمئن إليه فليكن هؤلاء من العرب أو من أهل الأرض التي تنزح إليها ممن تثق بصدقه وتطمئن إلى نصحه، فيكونوا عوناً لك على معرفة البلاد وطبائع أهلها، ومنافذ الولوج إلى عقولهم ونفوسهم، فإنك إنْ أمنتهم أمِنتَ نفسك وجيشك على أرضهم.

وبالتأمل فيما سبق، نجد أن النص في مراحله التي مر بها، قد شكّل مضامين الكاتب وأغراضه الذاتية، وقد تعاضد في تشكيلها عدد من المعطيات: بدءاً بالمعطيات اللغوية المعجمية، فيما يعبر عنها بالمعنى التقليدي Lexical، والمعطيات النحوية التركيبية Syntaxs، والمعطيات السياقية Context of Situation، ومعطيات علم الدلالة Semantics، وانتهاءاً

بالمعطيات التداولية Pragmatic التي تحكم العلائق بين المنظور النصي ومستخدمه(١)، وتفسر المعنى لا من خلال النظام اللغوي بل المعنى الذي يقوم السامع أو المتلقي على استنباطه، وليس من خلال السياق وحده بل من ظروف القول شفاهة أو كتابة(٢)، وتعنى بتحليل الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللغوية وسماتها في عمليات الاتصال(٣)، وتتبع النتائج العملية والسلوكية التي تحدثها العبارة في المخاطَب والمستمع(٤)، والإفادة من

---

(١) إن خصوصية الدلالة التي تمنحها التداولية تختلف عن الخصوصية الدلالية التي يمنحها الدرس الدلالي، يقول جازكزولت Jaszczolt في بيان المفارقات بينهما:"معنى الكلمة word meaning، معنى الجملة Sentence meaning، معنى المتكلم Speaker meaning، ثلاث مفاهيم مختلفة، يندرج معنى الكلمة ومعنى الجملة في حقل علم الدلالة(Semantics)، وتندرج مفاهيم المتكلم ومضامينه والمعاني التي تكون بينه وبين السامع في حقل التداولية(Pragmatics). ولئن كان لكلٍّ من علم الدلالة وعلم التداولية ميدان خاص به إلا أنهما حقلان دلاليان غير منفصلين يصبان في نبع واحد وهو الحقل اللغوي Linguistics".

(*Semantics and pragmatics, meaning in language and discourse*, p.1. See: **Yan Huang**, *Pragmatics*, p.10).

(٢) See: **Geoffrey Leech**, *Semantics*, p. 327. See: **George Yule**, *Pragmatics*, Oxford University Press. **Baker**. (1992) *In Other Words: A Course book on Translation*. London and New York: Routlege.p.217, 259. **Eve Sweetser**, *from Etymology to Pragmatics (Metaphorical and Culture Aspects of Semantics Structure*، Cambridge University: Cambridge, p.66. **Danie Wedgwood**, *Shefting the Focous from static structures to the dynamics of interpretation*, ELSEVIE 2005, p.1.

(٣) ينظر: *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ص١١٤، *الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر*، ص١١٦.

.See*: language, meaning and context*, p.174

(٤) ينظر:*علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية*، ص١٥٧.

See: **Anton Benz, Rooij Jäger Gerhard, Robert Van**, (ed), *Game theory and pragmatics, Palgrave Macmillan*, 2006, p.41.

آليات الفهم فيما غدت اليوم ميداناً مهماً يسمى(القراءات المتعددة للمضامين النصية)[1].

وقد نص العلماء على ضرورة تعاضد هذه المعطيات في التحليل النصي، ولعل التحليل الخطابي هنا قد أحاط بتلك المعطيات، فحفل بمضامين الكاتب ومدى تأثيرها على السامعين، سواء كان التأثير بخطاب إخباري مجرد أو بخطاب إنشائي انفعالي تأثيري. كما عنى بالنظر إلى تعبيرية المرسِل، وأسلوبية الاختيار، والانتقاء من ينابيع اللغة التي يشكل الكُتّاب بها نصوصهم فيتمايزون ويتباينون. فضلاً عن إبرازه أهمية التعابير الانحرافية عن الأصل، وآثارها الدلالية على المتلقي وعلى القارئ على حدٍّ سواء[2]، واستجابات المتلقي لهذه المضامين[3]، فكان التحليل قائماً على منهجية الإفادة من المعطيات اللغوية وغير اللغوية، وهي المنهجية التي يحسن أن نتعهد بها دراسة النصوص الأدبية وتحليلها، وأن نتجاوز بها إطار الدراسة التحليلية التقليدية التي لا تتجاوز الوقوف على الأثر التركيبي والدلالي في الجملة الواحدة أو الجملتين دون النص كاملاً، ودون النظر إلى أقطاب النص الثلاثة ومعطيات كلٍّ منهما على حدة، وأعني بها: المخاطِب والمخاطَب والخطاب، فيما تعد دعائم التفكير الأسلوبي، يقول المسدي: "وليس من نظرية في تحديد الأسلوب إلا اعتمدت أصولياً إحدى هذه الركائز أو ثلاثتها

---

(١) **Stephen C. Levinson**, *Pragmatics*, p.35, 38,375. **Yan Huang**, *Pragmatics*.

(٢) See: **P. Chapman** , *Linguistics and Literature*, p. 16.

(٣) See: **John Lyons** , *Semantics*, Cambridge University Press, Volume: 1, p. 107.

متعاضدة متفاعلة"[1]. وهي المقومات التي تنادي بها المعاهد العلمية التي تسعى إلى تدريب الناشئة من المتعلمين على فهم هذه المعطيات، وتطبيق إيجابيات النظريات الحديثة في التحليل النصي والتفسير الخطابي، لتخرج من الإطار الجزئي الذي أطّر النحو إلى إطار أوسع في رحاب النظرة الكلية التي تتجاوز كثيراً من الأمور التي جف بها النحو، يقول علي أبو المكارم: " إن النظرة الجزئية المحدودة في إطار بعض جزئيات الظاهرة المدروسة ركيزة من أهم الركائز التي تبنى عليها الأحكام النحوية الكلية، وأنها لذلك سبب مباشر في كثير مما يشوب الدراسات النحوية من أخطاء في مناهجها الكلية وقضاياها التفصيلية معاً"[2]، فتكون هذه المنهجية في توسيع إطار اللسانيات عند التحليل، عاملاً فعّالاً في تسهيل عملية الفهم، والأخذ بأسباب الحفاظ على الأدب من الفناء أو الموت، يقول جيفري هارتمان في مقام ذكره أسباب الإخفاق في إبداعية دارسي النصوص الأدبية ومحلليها التي تؤدي إلى فناء الأدب وموته: "هناك خطر على الطلبة المجتهدين من كون دراستهم روتينية ومن أنهم يصابون بالعدوى من كل هذه القراءات المفروضة عليهم"[3].

(١) *الأسلوبية والأسلوب*، ص٦١.

(٢) *تقويم الفكر النحوي*، ص٢٠٤.

(٣) *موت الأدب*، ص٨٢.

النص السادس:

كتب معاوية بن أبي سفيان كتاباً إلى علي بن أبي طالب قال فيه: **"من معاوية بن أبي سفيان إلى علي بن أبي طالب: سلام عليك، فإني أحمَد إليك الله الذي لا إله إلا هو، "أما بعد: فإن الله اصطفى محمداً بعلمه، وجَعَلَه الأمين على وَحْيه، والرسولَ إلى خَلْقه، واجْتَبَى له من المسلمين أعواناً أَيَّدَهُ بهم، وكانوا في منازلهم عنده على قدر فضائلهم في الإسلام، فكان أفضلَهم في الإسلام، وأنصحَهم لله ولرسوله، الخليفةُ من بعده، ثم خليفةُ الخليفة، ثم الخليفة الثالث المظلوم عثمان، فكلَّهم حسَدْت، وعلى كلِّهم بَغَيْتَ، عرَفنا ذلك في نظرك الشَّزْر، وقولك الهُجْر، وتنفُّسك الصُّعَداء، وإبطائك عن الخلفاء، وأنت في كل ذلك تُقاد كما يقاد البعير المَخْشوش حتى تبايع وأنت كارهٌ، ولم تكن لأحد منهم أشدَّ حَسَداً منك لابن عمك عثمان، وكان أحقَّهم ألاَّ تفعلَ ذلك به..."**(١).

ويرتبط بهذا النص نص آخر وثيق الصلة به وهو كتاب علي بن أبي طالب الذي ردّ فيه على الرسالة السابقة التي كتبها معاوية بن أبي سفيان، وفيها كتب:

من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى معاوية بن أبي سفيان: **"أما بعد: فإن أخا خَوْلاَن قَدِم عليّ بكتابٍ منك تذكر فيه محمداً صلى الله عليه وآله، وما أنعم الله به عليه من الهُدَى والوَحْي، فالحمد لله الذي صَدَقه الوعدَ، وأيَّده بالنصر، ومكّن له في البلاد، وأظهره على أهل العداوة والشَّنآن من قومه الذين وثبوا عليه، وشنِفوا له، وأظهروا تكذيبه، ونابذوه بالعداوة،**

---

(١) *جمهرة رسائل العرب*، ٣٨٤/١.

وظاهروا على إخراجه وإخراج أصحابه وأهله، وألّبوا عليه العرب، وحزّبوا الأحزاب، وجَهِدوا في أمره كل الجهد، وقلّبوا له الأمور، حتى جاء الحقُّ وظَهَر أمرُ الله وهم كارهون، وكان أشدَّ الناس عليه تأليباً وتحريضاً أُسْرتُه، والأدنى فالأدنى من قومه إلا من عصم الله.

وذكرت أن الله تعالى اجتبى له من المسلمين أعواناً أيّده بهم، فكانوا في منازلهم عنده على قدر فضائلهم في الإسلام، فكان أفضَلَهم (زَعَمْت) في الإسلام، وأنصحهم لله ولرسوله، الخليفةُ وخليفةُ الخليفةِ من بعده، ولعمري إن كان مكانهما في الإسلام لعظيماً، وإن المُصَاب بهما لجُرْح في الإسلام شديد، فيرحمهما الله وجزاهما أحسن ما عمِلا، وذكرتَ أن عثمان كان في الفضل تالياً، فإن يك عثمان مُحْسِناً فسيلقى ربّاً شكوراً يضاعِف له الحسنات، ويجزيه الثواب العظيم، وإن يك مسيئاً فسيلْقى ربّاً غفوراً لا يتعاظَمُه ذنبٌ أن يغفِرَه.

ولعمري إني لأرجو إذا أعطى اللهُ الناسَ على قدر فضائهم في الإسلام، ونصيحتهم لله ولرسوله، أنْ يكون سهمنا في ذلك -أهل البيت- أوفر نصيب، إنّ محمداً صلى الله عليه وآله لمّا دعا إلى الإيمان بالله والتوحيد له، كنا أهل البيت أول من آمن به وصدّقه فيما جاء، فبتنا أحوالاً كاملة محرّمة تامة، وما يعبدُ اللهَ في ربعٍ ساكنٌ من العرب غيرُنا. فأراد قومنا قتل نبينا، واجتياح أصلنا، وهَمّوا بنا الهموم، وفعلوا بنا الأفاعيل... وكتبوا بينهم كتاباً: لا يؤاكلونا ولا يُشاربونا ولا يناكحونا ولا يبايعونا ... فعزم الله لنا على منعه، والذب عن حوزته، والرمي من وراء حرمته...

ثم أمر الله تعالى رسوله بالهجرة، وأذِن له بعد ذلك في قتال المشركين، فكان إذا احمرَّ الباس، وأحجم الناس ودُعِيتَ نَزَالِ، أقام أهل بيته

فاستقدموا، فوقى بهم أصحابه حدّ الأسنة والسيوف ... فما سمعت بأحدٍ ولا رأيته هو أنصح في طاعة الله ورسوله، ولا أصبر على اللأواء، والسراء والضراء، وحين البأس، ... من هؤلاء الذين سميت لك، وفي المهاجرين خير كثير يُعرف، جزاهم الله خيراً بأحسن أعمالهم.

فيا عجباً للدهر! إذ صرتُ يُقرن بي من لم يَسْع بَقَدمي، ولم تكن له كسابقتي التي لا يُدْلي أحد بمثلها، إلا أن يدَّعي مدّع ما لا أعرفه، ولا أظن الله يعرفه، والحمد لله على كل حال.

وذكرتَ حسدي الخلفاء وإبطائي عنهم وبغيي عليهم، فأما البغي فمعاذَ الله أن يكون، وأما الإبطاء عنهم والكراهية لأمرهم فلست أعتذر إلى الناس من ذلك، إن الله تعالى ذكره لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله، قالت قريش: منا أميرٌ، وقالت الأنصار: منا أميرٌ، فقالت قريش: منا محمدٌ، فنحن أحقُّ بالأمر، فعرفَتْ ذلك الأنصارُ، فسلّمت لهم الولاية والسلطان، فإذا استحقوها بمحمد صلى الله عليه وآله دون الأنصار، فإن أولى الناس بمحمد أحقُّ به منهم، وإلا فإن الأنصارَ أعظمُ العربِ فيها نصيباً، فلا أدري: أصحابي سَلِمُوا من أن يكون حقي أخذوا، أو الأنصارَ ظلموا؛ بل عرفت أن حقي هو المأخوذ، وقد تركته لهم، تجاوز الله عنهم.

... وقد كان أبوك أبو سفيان أتاني حين قُبض رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: أنت أحقُّ بمقام محمد، وأولى الناس بهذا الأمر، وأنا زعيم لك بذلك على من خالف، ابسُطْ يدك أُبايعك، فلم أفعل، وأنت تعلم أن أباك قد قال ذلك وأراده، حتى كنتُ أنا الذي أبيتُ عليه، مخالفة الفُرقة بين أهل الإسلام. لقُرب عهد الناس بالكفر، فأبوك كان أعرفَ بحقي منك، فإن

تعرف من حقّي ما كان أبوك يعرف تُصب رُشدك، وإلا فنستعين الله عليك، والسلام لأهله"[1].

تلمِح هذه الرسالة إلى قصة سطّرتها كتب التاريخ وتناقلتها الروايات، عن الخلاف الذي كان بين معاوية بن أبي سفيان وعلي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين رضي الله عنهما، يدور فلكها حول مقتل ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان، وتولّي علي بن أبي طالب الخلافة بعده، وما ألّبت هذه الخلافة من الضغائن والفتن التي شبّت في نفس معاوية وذويه لنصرتهم عثمان بن عفان رضي الله عنه وإلقاء سبَّابة الاتهام على علي بن أبي طالب في مقتل عثمان رضي الله عنهما.

فكان سياق النص سياقاً اتهامياً ومقاماً عدائياً، فتشكل الأسلوب على مقتضاه، وقد نص اللغويون على أن الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها في النظم، وأن التراكيب لا يتضح مفهومها إلا بتضافر دلالتها مع دلالة سياق الحال، "وأن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل السابقة واللاحقة فحسب بل والقطعة كلها والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل كل ما يتصل بالكلمة من ظروف ومناسبات"[2]. فبنى المقام مقالاً مشحوناً بالمعاني الانفعالية، وجاء الأسلوب على مقتضى التعبير عن تلك الانفعالات، ويبدو واضحاً أن أكثر الأساليب تأثيراً وتعبيراً عن المشاعر هو الانحراف بها عن أصلها وتجاوز درجة الصفر والانزياح عن مألوف التأليف، فامتلأ النص بالتقديم والتأخير، إذ تغيرت المراتب اللفظية

---

(١) *جمهرة رسائل العرب*، ٣٨٥/١، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠.

(٢) *دور الكلمة في اللغة*، ص٦٢.

وتحولت مواقع الوظائف اللغوية في التراكيب. وتنظيم الكلمات وترتيبها قائم على ما في ذهن المتكلم من معانٍ وأغراضٍ يرومها، يقول بيكرBaker "إن اللغة وسيلة تزويد العقل البشري بمجموعة من التراكيب، وإن اختيار تركيب منها على الآخر إنما يكون وفق الدلالة التي يصبو إليها والغاية التي ترومها نفسه"(١).

ومن صور التقديم والتأخير في النص، قوله: (فكان أفضلَهم في الإسلام وأنصحهم لله ولرسوله، الخليفةُ من بعده)، فقدم خبر (كان): (أفضلَهم)، على اسمها: (الخليفةُ). وقد جاء الخبر المقدم هنا معرفاً بالإضافة، إذ أضيف إليه الضمير (هم)، ويرجع الضمير في هذا التركيب إلى المسلمين، بل إلى أفاضل المسلمين. ثم زاد المقدَّم المفضّل تخصيصاً وإطراءاً فقال(أفضلهم في الإسلام)، وأعقب الإطراء إطراءاً آخر، فقال: (وأنصحهم لله ولرسوله). وغرض الكاتب من هذا التقديم مع الزيادة والتخصيص التشويق لمعرفة أفضل أفاضل المسلمين في الإسلام وأنصحهم لله ورسوله، فجاء المؤخَّر الذي اشتاقت النفس لمعرفته فقال: (الخليفة من بعده).

ولم يكن يخفى على الكاتب والمتلقي على حدٍّ سواء أن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أفضل الناس بعده، ولا أن الخليفة الثاني أفضل المسلمين بعد خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أن الخليفة الثالث أفضل المسلمين بعد خليفة خليفة رسول الله عليه أفضل الصلاة والتسليم،

(١)*Language Sense and Nonsense*, p.310. See: **James R. Hurford**, and **Heasley Brendan**, 1983, *Semantics: a course book*, Cambridge: university press, p.233, 277.

ولكن الكاتب أراد أن يبلّغ المتلقي أمراً تُبنَى عليه مفاهيم الرسالة، وهو أن عثمان الخليفة الثالث أسبق من علي الخليفة الرابع رضي الله عنهما، وأنه أقرب إلى النهل من ماعون فضل القربى إلى خلافة رسول البرية محمد صلى الله عليه وسلم.

ويترسخ التعبير عن المعاني الانفعالية قدماً كلما تقدمنا في قراءة الرسالة، فتصادفنا صورٌ أخرى للتقديم والتأخير، منها ماورد في قوله: (فكلَّهم حَسَدتَ)، فيقدم المفعول به(كلَّهم) على فعله (حَسَدت)، غايته من ذلك استهجان علي بن أبي طالب بتضخيم سيئِّ أعماله وقبيح صفاته التي منها حسد الخلفاء والحقد عليهم. ومنها ما ورد في قوله: (على كلّهم بَغَيتَ)، فقدم متعلق الفعل وهو الجار والمجرور(على كلّهم) على فعله (بغيتَ)، وترتبط دلالة التقديم هنا بدلالة التقديم في التركيب السابق، وهو استهجان عليٍّ واحتقار أفعاله وصفاته. ولتأكيد هذا الاستهجان أخذ يعدد الكاتب صفات المخاطَب التي لم تقف عند حد الحسد والبغي وإنما استطال في استهجانه وتحقيره، فجعل نظره نظر المحتقرِ الشَّزْر، وقوله قول البذيُ الهُجْر. كما وصفه بالتراخي عن الواجب، وقطيعة الرحم، والنفاق، وتقبيح محاسن عثمان بتأليب الناس عليه، وإشهار السيف في حرم رسول الله، وإيواء قتلة عثمان، واتخاذهم بطانة وعضداً وأنصاراً...

وقد ردّ علي بن أبي طالب دعاوى معاوية عليه، فأنشأ رسالته هذه التي اقتضى فهمها استحضار الرسالة الأصل التي استدعت الرد، واقتضى التحليل الخطابي الجمع بين النصين في مقام واحد، ويدعى هذا الاستحضار(التناص)[1]، ومن مظاهر هذا المسرب في النصوص أن يتضمن

---

(١) ينظر: **مارك أنجينو**، " *التناصية* "، ص٩٥. **ليون سُمفيل**، " *التناصية*"، ،ص٨٩. **محمد تحريشي**، *أدوات النص (دراسة)*، اتحاد الكتاب العرب، شبكة المعلومات الالكترونية، ص٥٨.

النص اللاحق ملامح اقتباسية من النص السابق له، فيما يسمى في التراث العربي(الاقتباس، أو التضمين)، غاية الكاتب منه توثيق دلالة ما يريد أن يوصله إلى المتلقي، وترسيخ معنى في نفس القارئ للتأثير فيه والوصول إلى مرحلة الإبلاغ عن القصد(١). فانطوى في جنبات نص الرد انفعالات النص الأصل المُرسَل، وتوهجات ردة الفعل تجاهه، وتراكمات دلائل الغضب في ضمير كاتب خطاب الرد، فاستوجب عمل المحلل الخطابي أن يقف أولاً على معاني الرسالة الأولى، في إطار ما يسمى في الدرس التداولي المعاصر باسم(متضمنات القول)(٢)، وأن يقف ثانياً عند منطقة الفعل وردة الفعل، فيما يسمى (مفهوم الفعل الكلامي Speech act)(٣) في إطار البحث عن

---

(١) ينظر: *التناص والتلقي، دراسات في الشعر العباسي*، ص١٥، *مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر*، ص٢١.

(٢) ينظر: *الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر*، ص ١٢٨.

(٣) وقد اعتنى الأسلوبيون بنظرية الفعل الكلامي Speech act ، فعرَّفه تراسك، فقال:"تهتم نظرية الفعل الكلامي بالكلام ذاته وبالمعنى الذي يحويه الكلام وبالآثار الانفعالية الناجمة عن عملية الكلام وبردة فعل السامع تجاه الكلام"

(*Key concept in language and linguistics*, p.285. See: **John I. Saeed**, *Semantics*, p.227, 228.See: *meaning and grammar, An introduction to semantics*, p170)

وقد وضع عالم الأسلوب الفرنسي ميشيل ريفاتير منهجاً يدرس فيه ردود فعل القارئ أمام الأعمال، ومهَّد لوضع ما يسمى(لسانيات آثار الرسالة). ونص على أن:" الظاهرة الأدبية ليست هي النص فقط، ولكنها القارئ أيضاً، بالإضافة إلى مجموع ردود فعله إزاء النص". (ينظر: " **روجيه فايول**، *نحو علم الأدب، اتجاهات النقد المعاصر*"، دراسات في النص والتناصية، ص١٦٠. *في الأسلوب والأسلوبية*، ص٤٩، *الأسلوبية وتحليل الخطاب*، ص١٥٢).

وقد علق عبد السلام المسدي على موقف ريفاتير هذا، فقال:"ويفضي هذا التقرير بريفاتير إلى اعتبار أن البحث الموضوعي يقتضي ألا ينطلق المحلل من النص مباشرة، وإنما ينطلق من=

الغايات التأثيرية التي تشكل ردود فعل المتلقي، ويعد هذا الجانب من الدراسة أبرز مهام التداولية(١).

فكتب عليٌّ كتابه هذا وأفرغ فيه الأغراض التي تدور في نفسه وضميره، تتجاذب تراكيبه أسلوب القوة حيناً واللين والرقة حيناً آخر، وتتعاور فيه الجمل بين الإخبار تارة والإنشاء تارة أخرى، وبين الطلب فينة والاستخبار فينة أخرى. كما اقتضت المعاني التي في نفس عليٍّ أن ينسج التراكيب على نظمها التوليدي الأصل، أو أن يحوِّل فيها ويبدل تراتيبها بالتقديم والتأخير. وكل هذه التنوعات الأسلوبية كانت نابعة عن التنوعات الدلالية التي في نفس الكاتب المرسِل، أو بعبارة تشومسكي نابعة عن البُنى العميقة التي تتولد عنها التراكيب(٢)، أو تتحول وفق أسس قاعدية تتجاذبها

=الأحكام التي يبديها القارئ حوله"(*الأسلوبية والأسلوب*، ص٧٠). وتعد ردود فعل القارئ هي الوظيفة التي بنى عليها بلومفيلد نظريته السلوكية التي قامت على تفسير اللغة وفق استجابة السامع، فعرّف الظاهرة اللغوية بكونها سلسلة من المنبهات تتلوها استجابات (Language,p.74). وقد عبر عن ذلك أوجدن وريتشارد في كتابهما(معنى المعنى)، فقالا:"إن المعنى الذي يتشكل في مجموعة من الكلمات في نظام معين وفق سياق معين، يتجدد معناه كونه ردة فعل في إطار إثارة ما"

(See: *The Meaning of Meaning*, p. 325. See: **Jordan B. Peterson**, (in press). *The meaning of meaning*. In Wong, P. Selected Proceedings on Searching for Meaning in the New Millennium.INPM Press،p.13).

(١) See: *Grammatical Semantics*, p.77, 125. *Meaning in language an introduction to semantics and pragmatics*, p.356, 357. **k.M. Jaszczolt,** *Semantics and pragmatics*, p.309. **Karl Bühler**, (1990), *Theory of language, the representational function of language*, translated by: Goodwin, Donald Fraser, John benjamins publishing company, p.57, 89. **Jef Verschueren**, *understanding Pragmatics*, p.22.

(٢) See: **Nirmalangshu Mukherji**, **Bibudhendra Narayan Patnaik**, Agnihorti Rama kant, Noam Chomsky, *The architecture of Language*, Oxford university press, 2004, p.61. *Sociolinguistics patterns*, p.186.

معــايير لغويــة تفــسر مفهــوم القــدرة اللغويــة (Competence) ومعــايير سيكلوجية نفسية تفسِّر مفهوم الأداء (Performance)[1]. وتعد مراعاتهما معــاً، اللغويــة والنفسية، مقومــاً أساسـياً في الدراسـة التحليليـة الـتي تتجـاوز حـدود الدراسـة التقليديـة الـتي تقتـصر علـى البنيـة اللغويـة للـنص إلى ربـط التراكيـب بمقاماتهـا ومناسـباتها الـتي قيلـت فيهـا، والنظـر في نفـسية المـتكلم والمتلقي[2].

وقد استهل علي بن أبي طالب كتابه بالتذكير بأن المكاره والاعتداءات لا يختص حدوثها لفرد دون الآخر، فتكون لعثمان دون علي أو أبو بكر أو عمر، بل تعرّض لها خير البرية رسول الله محمد صلى الله عليه وآله، فقد تعرض لسوءات تكذيب قومه له، ونبذهم له بالعداوة، ومظاهرته بإخراجه وأهله وأصحابه، فألّبوا عليه العرب، وحزّبوا عليه الأحزاب، وقلّبوا له الأمور، فكانوا حقاً أعداءه وألدَّ الكارهين له. ثم يباغت الكاتبُ القارئَ بخبرٍ لا يتوقعه ولا ينتظره، فتوخى للتعبير عن غير المألوف أسلوباً غير مألوف، فقدّم في التركيب وأخّر، غايته مفاجأة القارئ بما لا يتوقعه، وهو أن من يُعادي رسول الله ويترصد الدائرة عليه هو عدوٌّ له، والعدو أبعد الناس عن المرء، إلا أنّ الكاتب يفاجئنا بكينونة هذا العدو، فيقول: (وكان أشدَّ الناس

---

(١) ينظر: **نوم تشومسكي**، *المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها*، ص١٤٥. **جون ليونز**، *نظرية تشومسكي اللغوية*، ص٧٧.

See:*Shifting the Focus from static structures to the dynamics of interpretation*, p.112.

(٢) لقد عنى علم الأسلوب بالمعيار النفسي للمتكلم والمخاطب، فكان" درساً لسانياً ونفسياً واجتماعياً؛ فهو لساني لأن اللغة أداة بيانه، وهو نفسي لأن الأثر غاية حدوثه، وهو اجتماعي لأن الآخر ضرورة وجوده". (ينظر: *الأسلوبية وتحليل الخطاب*، ص٣٥. *علم اللغة النفسي، تشومسكي وعلم النفس*، ص١٢١).

عليه تأليباً وتحريضاً أُسْرتُه، والأدنى فالأدنى من قومه إلا من عَصم الله)، فقدم خبر(كان): (أشدَّ الناس)، وهو هنا خبر معرفة جاء على صيغة(أفعل) التفضيلية، بمعنى أنه هو الشديد على رسول الله صلى الله عليه وآله الذي لا يُباري شدته أحد ولا يضاهي عداوته بشر. وبينما ينتظر القارئ ذكر المرء الذي أُسندت إليه صفة الشدة على رسول الله، يباغته بأمر لم يتوقعه، منتخباً له مسنداً إليه على غير ما يألف ويعرف، فقال: (أسرته، والأدنى فالأدنى من قومه)، معلناً بحكمة الكاتب البليغ أن العداوة أمرٌ بشِع شديد على النفس، وأن أشد ما يكون أمره، وأبغض ما يُمقت طائره عندما يكون مصدر العداوة من أسرة المرء وأقاربه بل الأدنى فالأدنى منهم إلا من عصم الله.

فانطلق الكاتب من هذه الحكمة التي باغت القارئ بها فجعلها أداته للرد على دعاوى معاوية بن أبي سفيان، مفسراً مسألة القرابة التي توخّاها معاوية في تحديد إطار الفضيلة تفسيراً مخالفاً، فالقرابة كما يراها عليٌّ ليست هي المحصورة في النسب وحده، ولا القرابة بتولي زمام أمور المسلمين والخلافة عليهم بعد رسول البرية صلى الله عليه وسلم وحدها، ولكن القرابة قرابة النسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قرابة مساندته وقت الضيق، ونصرته إبان الشدة، وتأمينه في مواقع الخوف، وتسريته في مقام الهموم والغموم، فهما قرابة الروح والدم معاً، فعبَّر الكاتب عليٌّ بن أبي طالب عن حدود هذه القرابة، فقال: (كنا أهل البيت أولَ من آمن به وصدّقه فيما جاء، فبتنا أحوالاً كاملة محرّمة تامة، وما يعبدُ الله في ربعٍ ساكنٌ من العرب غيرُنا) وفي هذا التعبير يتضح جانبي القرابة التي أرادها علي بن أبي طالب، وهي: (قرابة النسب)، وتتجلى في المنطقة التي فصلت بين

اسم(كان) وخبرها(أول من آمن به)، وهي: (أهل البيت)، غرضه من الفصل تخصيص وتحديد إطار القرابة الأولى التي يحتلها الكاتب علي بن أبي طالب عند رسول الهدى عليه أفضل الصلاة والتسليم.

وتتجلى القرابة الثانية في منطقة التقديم والتأخير في قوله: (وما يعبد اللهَ في ربْعٍ ساكنٌ من العرب غيرُنا)، فقدم المفعول به(الله) وأخر الفاعل(ساكنٌ غيرنا)، غايته من ذلك اختصاص الكاتب وأهله بعبادة الله تعالى، ونصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويزيد المعنى قوة وتأكيداً استخدامه صيغة التنكير، فقال: (في ربعٍ)؛ أي أنه لم يكن هناك منزلٌ على إطلاقه يعبد الله وينصر رسوله غيرنا، وغايته من ذلك المبالغة في اختصاص عليٍّ وذويه بالقرابة الروحية لرسول الهدى عليه أفضل الصلاة والسلام.

ويسهب الكاتب في وصف القرابة الثانية وتحديد إطارها، فيطنب في إحصاء السمات التي حققها الكاتب وذويه، فهم الذين ناصروه في السراء والضراء، وذبوا عن حوزته، ورموا من وراء حرمته، وقاموا بأسيافهم دونه في ساعات الخوف بالليل والنهار، وكانوا أهل بيته الذين هاجروا معه، فقُتل من قُتل منهم في سبيل حماية ظهره ونصرة دعوته. فكانوا، على قرابة الدم والروح، أحقّ بالخلافة عنه، وأولى بتولّي زمام المسلمين بعده. وقد أكد الكاتب هذه الأحقية بعدد من المعطيات الدلالية واللغوية؛ فأكد المعنى بالنفي، وقال: (فما سمعت بأحدٍ ولا رأيته...)، فجاء بعد أداة النفي الفعل مباشرة، ليؤكد الكاتب نفي الفعل وإنكاره أصلاً، وقد قال عبدالقاهر: "واعلم أنك إذا قلت: ما فعلت. كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول"[1]. والأفعال التي ينفيها الكاتب هنا أفعالاً حسية، (فما سمعت..

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٩٦.

ولا رأيت)، ليكون أدنى للتنبيه وأدعى للتصديق ؛ لأن المرء يصدق ما يسمع ويؤمن بما يرى، فإن نفيتها كنت كمن يؤكد الأمر بمؤكدين، أحدهما: أن السماع والرؤية حسية مشاهدة، والمحسوس دليل على موجود مؤكداً دلالياً، والآخر: أن النفي يأتي بعد الإثبات منزلة، ويحمل الثاني معنى أزيد من الأول، كما أن التوكيد يكون لمعنى زائد عن معنى الإخبار المجرد، ويحمل الثاني معنى أوسع من الأول، فكان النفي ثانياً كما أن التوكيد ثانياً، فوقعت المشابهة بينهما فحمل النفي في التركيب معنى التأكيد للعلة التي التقيا فيها.

كما أكد ذلك بالتقديم والتأخير، وفي النص عدد من مواضع تغيير الدلائل بتغيير الترتيب. وقد قُرن التقديم والتأخير بأسلوب التعجب ليكون أعلق في النفس وأعمق في الدلالة، فقال: (فيا عجباً للدهر! إذا صرتُ يقرن بي من لم يَسْع بَقَدمي، ولم تكن له كسابقتي)، وقوله(فيا عجباً) أسلوب من أساليب التعجب التي سُمعت عن العرب[1]، يرمي المعبّر منها إظهار انفعال نفسه المستغربة حيال أمرٍ ينكره ويستبعد حدوثه، فإن حدث كان أمراً خُلْفاً وحدثاً عُجْباً[2]. وقد جاء التقديم في النص من بابين مختلفين من أبواب النحو، أحدهما تقديم المفعول به، والآخر التقديم في باب كان الناسخة. أما تقديم المفعول به فقد ورد في موضعين من مواضع تقديم المفعول به،

---

(١) ينظر: *شرح التصريح*، ٨٦/٢، *همع الهوامع*، ٥٥/٥، *حاشية الصبان*، ١٧/٣.

(٢) قال ابن يعيش في تعريف التعجب: "اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهشة والحيرة، مثال ذلك أنّا لو رأينا طائراً يطير لم نتعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه؛ لأنه خرج عن العادة وخفي سبب الطيران". (*شرح المفصل*، ١٤٢/٧).

أحدهما تقديم في سياق الخبر، والآخر تقديم في سياق الاستخبار. فقال في سياق الخبر(فعرفت ذلك الأنصارُ)؛ أي عرف الأنصارُ أحقيةَ ولاية أهل البيت، فقدم المفعول به(ذلك) على الفاعل(الأنصارُ)، غرضه من التقديم توجيه القارئ إلى الغرض الذي يسعى الكاتب إلى تبليغه، وهو العناية بشأن آل البيت ولفت النظر إلى قرابتهم من الرسول صلى الله عليه وسلم، قرابة في النسب والدم والنصرة والعون. والتقديم في الجملة يبطن عناية بالمقدَّم وسبيلاً للفت الانتباه، والمتكلم كما ينص هاليدي Halliday "يختار كلماته، ويبني عبارته، ويحدد مواقع ألفاظه وتراتيبها، وفقاً لأهميتها في نفسه، وموقعها في باطنه"[١]. ويقول أحد الباحثين الدلاليين المحدثين: "يحتل مركز العناية(focus) مكاناً مقدماً في التركيب ليكون أداة للفت انتباه القارئ"[٢]. ويقول فرانك بالمر: "ويمكن جذب انتباه المتلقي إلى مراد المتكلم بتغيير ترتيب التركيب Word Order عن صورته الأصل"[٣]. ويقول ستيفن بنكر: " إن ترتيب الجملة على نسق معين في منظومة ما تكون وفق مقتضيات ما يود ذهن المتكلم التعبير عنه"[٤].

وقد تدرج الكاتب في نظم معانيه الانفعالية تدرجاً منطلقاً من تدرج

---

(١)*Function and Context in Linguistic Analysis*, p. 60.

(٢) *Information structure, the syntax, discourse interface*, p.44.

See: *A dictionary of Stylistics*, p.155, 156. **Robert Van Valin, d. Lapolla, J. Randy**, 1997,*Syntax, structure, meaning and function*, Cambridge university press, p.206.

(٣)*Semantics*, P.39.

(٤)**Steven Pinker**, 1999, *words and rules, the ingredients of language*, Phoenix press, p.24.

المعاني في نفسه وإحساسه، فانتقل من الإخبار بأحقيته في الولاية بعد رسول الهدى صلى الله عليه وسلم بأسلوب الإخبار المجرد إلى تأكيد أحقيته بها بأسلوب التأكيد بالتقديم والتأخير، ومن أدائه في سياق الخبر إلى نظمه في سياق الاستخبار، ومن تقديم معمولات الفعل بعضها على بعض إلى تقديم المعمول على العامل، فكان في النص تدرج تركيبي نابع عن التدرج الانفعالي، واللغة هي وسيلة الاتصال بين الأفراد[١]، وأداة تؤدي وظيفة التعبير عن الفكر الانساني[٢]، ووسيلة تصوير المعاني الانفعالية[٣]. تقول كاتي وولس Katie Wales: "الانفعالات عبارة عن صفة تستخدم في المعاني الأدبية أو النقد الأدبي للكشف عن دواعي النفس...ومرجع هذه المعاني الانفعالية أو التأثيرية إلى خصوصية استخدام الكلمات في خصوصية تركيبية يتوخاها المتكلم للتأثير على السامعين"[٤]. فنظم الكاتب معانيه الانفعالية في خصوصية أسلوبية، فقدم وأخر، وأخبر واستخبر. فقال في

---

(١) ينظر: *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ص٣٦١. **جعفر دك الباب**،"*نظرة جديدة في تأريخ نشأة اللسان العربي*"، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب،دمشق العددان: ١١، جمادى الآخر ١٤٠٣ نيسان "أبريل" السنة الثالثة و ١٢ رمضان ١٤٠٣ تموز "يوليو"١٩٨٣م.

(٢) See: **Ogden and Richards**, *The Meaning of Meaning*, p. 297. **Jspersan**, 1924, *the Philosophy of Grammar*, London,. *Sociolinguistics patterns,* p.187. *The handbook of Pragmatics*, p.396.

(٣) وقد حدد علماء التحليل الخطابي وظيفة اللغة في إطارين: الوظيفة التعاملية التي تضمن التعبير عن المضامين، والوظيفة التفاعلية التي تكفل التعبير عن العلاقات الاجتماعية والمواقف الشخصية. (ينظر: **ج. براون و ج. يول**، تحليل الخطاب، ص١).

(٤) *A dictionary of Stylistics, Study in language and linguistics*, p.123.

سياق الاستخبار: (فلا أدري: أصحابي سَلِموا من أن يكونوا حقّي أخذوا، أو الأنصارَ ظلموا؟)، فقدم الفاعل(أصحابي) على فعله(سلموا) الذي اشتمل على ضمير يعود على الفاعل المتقدم محتلاً موقع التوكيد، غاية المرسل من تقديم الفاعل ثم ذكره مكرراً بضميره بعد الفعل هو استنكاره على من يأخذون حقاً ليس لهم، تقول مارثا كولن Martha Kolln: "إن تغيير تراتيب الكلمات في الجملة عن مواقعها، نحو تقديم الفاعل على فعله، يرمي إلى لفت انتباه السامع أو القارئ أو تأكيد أمرٍ ما يود إيصاله"(١)، وهو غرض يتسق اتساقاً تاماً مع مغزى التعجب الإنكاري الذي تأوه الكاتب في التعبير فيه عن تعجبه من الدهر ومن يعيش فيه، كما بينا في الفقرة السابقة. ولاستيفاء غرض الاستنكار قدم الكاتب موضع الاستنكار في التراكيب اللاحقة، فقدم المفعول به(حقي) على فعله(أخذوا)، كما قدم المفعول به(الأنصار) على فعله(ظلموا)، فكانت لأغراضٍ استنكاريه تعجبية يستنكر فيها الكاتب على من يأخذون حق غيرهم وهم يعلمون أنه ليس لهم.

ويجد قارئ النص تحويلات تركيبية أخرى، ففي قوله: (فأبوك كان أعرفَ بحقّي منك)، تقدم اسم كان(أبوك) على(كان)، ولئن كان المذهب التعليمي لا يرى في هذا التركيب تقديماً، وأن(أبوك) مبتدأ وجملة(كان) خبر المبتدأ، وفي(كان) اسم مضمر يعود إلى المبتدأ، فإن المذهب الدلالي الوظيفي الذي نسعى إلى تطبيق معطياته يتعامل مع التركيب على أن فيه تقديماً وتأخيراً، وأن التركيب الأصل هو: (كان أبوك أعرفَ بحقي). ولّما كان(أبوك)، أبو سفيان، هو بؤرة الجملة وموضع الاهتمام قدم الكاتب

---

(١) **Martha Kolln**, 2007, *Rhetorical grammar, grammatical choices, Rhetorical Effects*, person Education, Fifth Edition, p.221.

موضع العناية ؛ لأن موضع الاهتمام في التركيب يكون بؤرة الجملة فيها[١].

والتقديم والتأخير من خصائص العربية التي تتوسع بها للتعبير عن المعاني المختلفة[٢]، فقد كان أبو سفيان يُقر بأحقية علي بن أبي طالب في الخلافة، إذ قال: (أنت أحق بمقام محمد، وأولى الناس بهذا الأمر، وأنا زعيم لك بذلك على مَنْ خالف، ابسُطْ يدكَ أبايعك)، وفي قوله هذا إقرار بأن علياً هو أولى الناس بالإمامة والخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأراد الكاتب بهذا التقديم أن يبيّن أحقيته بولاية المسلمين، لذا استنكر على معاوية إغفاله حقه وتجاهله، فقال: فإن كنتَ يا معاوية تنكر أحقيتي في الخلافة، وتثبت للناس سلبي مقام عثمان ومكانه، فإن الخلافة حق لي بأحقية قرابتي لرسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام، وقد أقرّ أبوك لي بها، وعرف حقي فيها، وبايعني على ذلك، فإن تعرف من حقي ما كان أبوك يعرف تصب رُشدك، وإلا فنستعين الله عليك.

يتضح مما سبق أن الدراسة النصية للرسالة هنا قد نهضت على إضاءة الجوانب الدلالية المختلفة للعمل الفني، فانطلقت من فهم المقام الذي قيل فيه المقال، فحدد السياق الإطار العام للدلالة، وشكّل لون الخطاب وطابعه. كما كان لوقوف التحليل على الدراسة الوظيفية النحوية دور بارز في الكشف عن الإمكانات المتعددة التي يطرحها النص، والمعاني المختلفة التي يحملها الخطاب، فكان لكل توجيه نحوي في التركيب جانب من جوانب إثراء الدلالة النصيّة، ومن هنا كانت أهمية تعانق النحو مع النصوص

---

(١) See: *Key concept in language and linguistics*, p.95.

(٢) See: **M. Odeh Al Shorafat**, *Case Assignment in Arabic and the GB Case Theory*, p. 23.

مجلة التواصل اللساني، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٩١م.

الأدبية، وضرورة أن ينطلق المحلل بأدواته التحليلية من جُعبة الدرس اللغوي النحوي، فيسَخِّر معطياته الوظيفية لفهم دلائل التراكيب والعلائق النظمية بين عناصرها، ويتلمّس أثر تلك الدلائل في الكشف عن المعاني الانفعالية في نفس الكاتب، فيتجاوز التحليل النصي حدود الدرس النحوي لذاته إلى استغلال أدواته في إبراز المعاني[1]، وأن يتجاوز النحو التعليمي الذي انتهى إليه عند متأخري النحاة إلى النحو الدلالي الذي يتمثل في منطقة اتحاد النحو بالبلاغة، وإندماج معطيات الدرس البنيوي بالدلالي، فيقف على أبواب النحو وقفة دلالية، ويتوجه إلى فهم أساليب اللغة(التقديم والتأخير، الزيادة، الحذف ...) فهماً يجمع بين التركيب والدلالة، وقد نادى دارسو اللغة المحدثون بضرورة تجاوز الحدود الضيقة للدرس النحوي التي ضيّق بها النحاة حدود النحو، وضرورة إعادة تشكيل الدرس اللغوي تشكيلاً يجمع بين التركيب والدلالة، أو بعبارة أخرى بين النحو والبلاغة، يقول إبراهيم مصطفى: "فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العربية. فطرق الإثبات، والنفي، والتأكيد، والتوقيت، والتقديم، والتأخير، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس، إلا ما كان منها ماساً بالإعراب، أو متصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية، وتقدير

---

(١) See: **p. Guiraud**, **"Rhetoric and Stylistics** ,1974," Current trends in Linguistics: Vol 12, Linguistics and Adjacent Arts and Sciences, ed. Thomas Sobeok. The Hague Mouton P.943،944. See: "*Linguistic Approaches to Literature", Linguistics and Literary Style*, p.4.

أساليبها"[1]. فكان النحو أداة مهمة في تحليل النص ؛ لأن النص لا يتنصص إلا بفتل جديلته مع البنية النحوية والمفردات، وهذه الجديلة هي التي تخلق سياقاً لغوياً خاصاً بالنص نفسه[2]. وقد نص هاليدي Halliday على أن الدلائل النصية تنهض على معطيات دلائل النحو ومعانيه، فقال: "يتكون النظام الدلالي من وظائف نصية، ووظائف فكرية، ووظائف تكمن في نقل المعاني بين الأشخاص. ويعد النحو هو الميدان الذي تلتقي فيه هذه الوظائف الثلاثة وتترابط، فينتقي النحو المعاني من هذه الوظائف ويسخِّرها لتشكيل جمله وتراكيبه المفيدة التي تمثّل الوحدة النحوية ذات المغزى الدلالي"[3]. وقد أكد علماء النص والنقاد في الدراسات الحديثة منهجية الجمع بين النحو والمعاني، فقال أستاذ اللسانيات الفين كيرنان: "من المفترض أن النحو والبلاغة يعملان بنفس الاتجاه فيدعم الواحد منهما الآخر"[4]، وأن العمل بهذه المنهجية من أهم صروح ارتفاع الأدب وشموخ شأنه ؛ لأن الأدب قائم على تمثيل اللغة بكل شحناتها العاطفية، وهو تمثيلٌ يتطلب امتزاج حدود النحو بحدود البلاغة بحدود الأسلوب بحدود فقه اللغة بحدود المعطيات النفسية للمتكلم والمشاعر الذاتية التي ينتظرها القارئ[5]، وبحدود البيئة التي تقتضي تكامل الفكرة وتمامها عند المرسِل، سواء كان تكاملها تكاملاً موجزاً مقتضباً في جملة أو جملتين، أو كان مطنباً مطولاً في نص أو نصين أو أكثر.

(١) *إحياء النحو*، ص٢، ٣.

(٢) ينظر: *اللغة وبناء الشعر*، ص ٩. *تفعيل النحو تشكل الدلالة*، ص٥١٥.

(٣) *An introduction to Functional Grammar*, p. 17.

(٤) موت *الأدب*، ص١٨٤.

(٥) ينظر: موت *الأدب*، ص١٨٥ وما بعدها.

وقد قام التحليل الخطابي هنا بتقصي التكامل النصي للفكرة، مما اقتضى النظر في نصين متتاليين، يكمن أحدهما في رسالة المرسِل إلى المتلقي والثاني في استجابة المتلقي لرسالة المرسِل وما تمخّض عنها من دلائل الرد والاستنكار. وتعدُّ منهجية التكامل النصي في الدرس التطبيقي أبرز مناهج الدراسة الأسلوبية الحديثة في إحداث الإفهام النصي الذي يتكئ على معيار التكامل من خلال مزج العلوم وتضافر مناهجها، وأن يتجاوزها إلى إمكانات أخرى تضع نصب عينها مستويات القراء وأحوالهم النفسية والاجتماعية، وتعدد القراءات للنص الواحد، ودرجات الفهم والاستيعاب، وإمكانات التأليف، وتجاذب قطبي النص: المبدع والمتلقي، وأن كل ذلك من أجل تحقيق الهدف النفعي والوظيفي للغة المتجسد في ثنائية(التعبير، والتأثير)[1]، أو ربما لتحقيق ما يسمى متعة النص و لذته[2].

---

(١) ينظر: *الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية*، ص١٣٢. *علم لغة النص*، ص٢٣. *مفاتيح الألسنية*، ص١٤٣، **عبدالسلام المسدي**، (١٩٨١م)، *التفكير اللساني في الحضارة العربية*، الدار العربية للكتاب:ليبيا،تونس، ص٣٤٥. وقد كانت وظيفة اللغة الإبلاغية هاجس كثير من الباحثين فتناولوها في أبحاثهم، يقول تراسك Trask في كتابه *(Language:The Basics)*:"اللغة وسيلة التعبير عن المعاني وتوصيلها إلى الناس، وأن القدرة على التعبير عن المعاني جانب لا يمكن إغفاله كوظيفة للغة" (**ر.ل. تراسك**، *أساسات اللغة*، ص٥٣). وقال أحد علماء اللغة الألمان: "اللغة أداة يمكن للبشر من خلالها أن يخبر بعضهم بعضاً شيئاً ما"(ينظر: **كارل ديتربونتج**، *مدخل إلى علم اللغة*، ص٤٩). ويقول آخر:" إن اللغة هي أشهر وسائل الاتصال، بل هي الوسيلة التأثيرية في عملية الاتصال"(*Game theory and pragmatics, p.59*). وهي الوظيفة التي أقام عليها جعفر دك الباب بحثه في نشأة الألسن، فيما يراه بحثاً يقتضي التلازم في الوجود بين اللغة والتفكير ووظيفة الاتصال.(ينظر: *مفاتيح الألسنية*، ص٣٧. **جَعفر دك الباب**، *"أصالةُ اللِّسان العَربيّ"*، مجلة التراث العربي:اتحاد الكتاب العرب:دمشق، العدد العاشر،ربيع الثاني١٤٠٣هــ، يناير١٩٨٣م، السنة الثالثة).

(٢) ينظر: **رولان بارت**، *لذة النص*، تر: منذر العياشي،الأعمال الكاملة ١، ص٥٩.

وقد عبر عن ذلك الناقد والشاعر الكبير ت. اس اليوت في كتابه(مقالات مختارة)، فقال: "من المؤكد حقاً أن التفسير لا يعد تفسيراً مشروعاً إلا إذا لم يكن تفسيراً على الإطلاق، ولكن مجرد وضع يد القارئ على حقائق كان سيفتقدها دون ذلك"[١].

(١)**T.S, Eliot**, 1963,*Selected Essays*, London, Faber and Faber, p.32.

النص السابع:

من رسائل العصر الجاهلي ما كتبه النعمان بن خَمِيصةَ البارقيّ إلى أكثم بن صيفي، وقد رُوِي أن أكثم وصَّى بها بنيه حين جمعهم[1]، والرسالة تحوي عدداً من النصائح والحِكَم، ومما جاء فيها قوله: **"كونوا جميعاً فإن الجمعَ غالبٌ، تثبّتوا ولا تُسارعوا فإن أحزمَ الفريقين الركينُ. رُبَّ عجلةٍ تَهَبُ رَيْثاً ... لا تفرَّقوا في القبائل، فإن الغريبَ بكل مكانٍ مظلومٌ. عاقِدوا الثروةَ[2]، وإيّاكم والوشائظَ، فإن مع القلةِ الذِّلّةَ..."[3]**

يظهر في هذا المقتبس من الرسالة أسلوب الإرشاد والنصح الذي يتسم بروح الحكمة التي تنجم عن أبٍ ناصحٍ أبناءه وذويه. وسياق النصيحة اقتضى مقالاً ناصحاً، فجاءت الرسالة منظومةً بألوان مختلفة من الأساليب، فكان أسلوب الأمر، والنهي، والتحذير، والتأكيد. فقال الكاتب آمراً: (كونوا جميعاً)، وقال: (تثبَّتوا ولا تُسارعوا)، وقال: (عاقِدوا الثروة). غاية الكاتب من أسلوب الأمر أن يؤسس أبناءه على التزام الجماعة، ومحالفة الكثرة، ففيهما قوةٌ وغلبة، وبهما نصرةٌ وأَنَفة.

وقال الكاتب ناهياً: (لا تسارعوا)، وقال: (لا تفرَّقوا). غايته أن يوصل أبناءه إلى طريقٍ يستمدون به قوتهم التي بها يكون نصرهم، ومنه يستلهمون عزتهم، وعليه يحاربون عدوهم.

وقال الكاتب محذّراً: (إياكم والوشائظَ)؛ والوشائظ هم حشوٌ من الناس ليس لهم أصل، وقيل هم السَّفِلةُ والخسيس والتابع من الناس[4].

---

(١) *جمهرة رسائل العرب*، ١/٢٧.

(٢) أي: حالفوا كثرة العدد. ينظر: *لسان العرب* (ثرا)، ١٤/١١٠.

(٣) *جمهرة رسائل العرب*، ١/٢٨.

(٤) يقال: هم وشيظة في قومهم: أي حشوٌ فيهم. *لسان العرب* (وشظ)، ٧/٤٦٦.

فحذّر الكاتب أبناءه من اتباعهم ؛ لأن الخسيس لا يقول إلا سافلاً ، ولا يفعل إلا ساقطاً ، فإن أمّوا القوم أخزوه ، وإن اتّبعهم مسترشِد ضيَّعوه ، وإن استشارهم حائرٌ ضلَّلوه.

وقد أكد الكاتب المعاني التي أراد أن يرشد بها بنيه ، آمراً ليلتزموا ، وناهياً لينزجروا ، ومحذِّراً ليجتنبوا. فأخذ من سبائك اللغة ما يبرز الدلائل ويؤكد المضامين ، فأدخل على التراكيب المجردة للإخبار عنصراً من عناصر التوكيد ، وهي (إنّ) ، فقال : (فإن الجمعَ غالبٌ) ، وقال : (فإن أحزمَ الفريقين الركينُ) ، وقال : (فإن مع القلةِ الذلةَ). و(إنّ) في اللغة أداة توكيد[1] تدخل الجملة الإخبارية المكونة من المبتدأ والخبر فتنقل الجملة ، في حدود المستوى الدلالي ، من جملة خبرية من الضرب الأول إلى جملة خبرية تُلقى على سمع من هو على درجة من التردد في تقبل الخبر فتؤكده[2]. فتختلف دلالة التركيب باختلاف الدلالة التي تضفيها(إنَّ) عليه ، ويؤيد ذلك قول أبي العباس المبرد في القصة المشهورة التي ردَّ بها على الكندي المتفلسف عندما قال له إني لأجد في كلام العرب حشواً ، يقولون : عبدُالله قائمٌ ، ثم يقولون : إنّ عبدَاللهِ قائمٌ ، ثم يقولون : إنّ عبدَالله لقائمٌ. فأجابه المبرد بأن المعاني تختلف باختلاف الألفاظ ، فقولهم : عبدُالله قائم ، إخبار عن قيامه ، وقولهم : إنّ عبدَ الله قائمٌ ، جواب عن سؤال سائل. وقولهم : إنّ عبدَ الله لقائمٌ ، جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني[3].

---

(١) ينظر : *شرح التسهيل*، ٢/٥، مغني *اللبيب*، ١/٧٠، *همع الهوامع*، ٢/١٤٨.

(٢) ينظر : *في التحليل اللغوي*، ص٢٧.

(٣) ينظر : *دلائل الإعجاز*، ص٢٤٢.

فأكَّد الكاتب على بنيه ضرورة التزام الجماعة ؛ لأن الجمع غالبٌ، والقِلّة ذِلّةٌ وهزيمة ، كما نبههم إلى ضرورة التثّبت والتمهل ، والتزام السكينة والوقار ، وأكَّد عليهم أن أحزم الفريقين المتقابلين حين اللقاء هو الركين[1] الرزين ، الشديد الوقور. فتصدَّرت(إنَّ) التركيب لمنح الجملة دلالة التوكيد ، وقد نصَّ الزجاج على أن(إنّ) بمنزلة رفيعة في التوكيد ، وهي عنده آلة من آلات القَسَم[2] ، والقَسَم أرفع درجات التوكيد عند علماء العربية ، كما أسلفنا[3].

وقد ازداد التوكيد رسوخاً أن قدم الكاتب وأخر في التركيب المؤكد بـ(إنَّ) ، فقدم في قوله : (فإن مع القِلَّة الذِّلَةَ)خبر(إنّ) (مع القلة) على اسمها المعرفة (الذِّلَةَ) ، والتقديم والتأخير "من العناصر الرئيسة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحليل التراكيب ، بل إن الوصول إلى دلائل التركيب من غير اعتبارٍ لترتيب الكلمات هو نقصٌ في الدرس التحليلي للخطاب"[4] ،

---

(١) الركين: الشديد، الرزين، الوقور. *اللسان* مادة (ركن)،١٨٦/١٣.

(٢) ينظر: **الزجاج**، *معاني القرآن وإعرابه،* ٤٠/١، *المقتضب*،١٠٧/٤، **دلائل الإعجاز**، ص٢٥٠.

(٣) نص التنوخي على أن القسم أعلى درجات التوكيد، فقال:" ومن البيان التوكيد...ويكون التوكيد في الخبر بإن وباللام، وفي الأمر النهي بالنون...ومن شأنهم أن يخبروا بالفعل الماضي عما وقع إذا لم يقصدوا التوكيد، وإذا قصدوه أخبروا عنه بالجملة الاسمية المؤكدة بإن كقولهم: قام زيدٌ، وإن زيداً قائمٌ. وإن احتاج إلى زيادة توكيد قيل: إن زيداً لقائمٌ. وقد تؤكد الجملة الفعلية بقوله(لقد) وإذا احتيج إلى أكثر من ذلك أتى بالقسم".(*الأقصى القريب في علم البيان*، ص٩٩. ينظر: *الكتاب*،١٠٤/٣، *المقتضب*،٣٣٧/٢، شرح *المفصّل*،٩٠/٩، *همع الهوامع*، ٢٤١/٤، ٢٤٢. *في التحليل اللغوي*، ص٢٤٧).

(٤) **H.A. Gleason**, *An Introduction to Descriptive Linguistics*, p. 155.

فتعاضدت دلالة التقديم والتأخير في هذا التركيب مع دلالة التوكيد في(إنَّ)، فغدا التركيب مؤكَّداً بمؤكدين ؛ أحدهما بأداة التأكيد(إنَّ)، والثاني بالدلالة التي تنجم عن التقديم والتأخير في الجملة، فكان التأكيد بمؤكدين أبلغ في التعبير من التأكيد بمؤكد واحد، أو بعبارة أخرى كان في زيادة عنصر في التركيب وتحويل ترتيب التركيب عن أصله معنى يتجاوز كونه لمجرد الإخبار، قال عبد القاهر: " وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشئ إلا كان الغرض الخاص من الكلام والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه"(١)، فكان هذا النمط التحويلي أبلغ في أداء المعنى، وأنجع في استبطان كوامن النص، وأعمق في تصوير خبايا الكاتب ودوافعه التي يسعى فيها إلى إظهار أهمية التزام الجماعة ؛ لأن الجماعة مصدر قوة القوم ونخوته، ومنبع خوف العدو ومهابته، وفي المقابل فإن القلة فقر العزة وغنى الذلة، وبها يسهل المكر والخديعة، وإليها تصل الغلَبة والهزيمة.

يتجلى مما سبق، أن النحو كان أداة التحليل الدلالي للخطاب، وبدراسة أسسه وقواعده يمكن الوصول إلى مضامين كل تركيب في النص ودلائله، والكشف عن أغراض المرسِل وانفعالاته، والعلم بأنها أغراض تجاوزت الإخبار المجرد بتجاوز حدود التأليف التوليدي المجرد، فكانت الزيادة في التركيب تابعة لمعنى زائد في النفس، وكان تغيير ترتيب عناصر التركيب الأصل نابعاً عن تغيرها في وجدان الكاتب وضميره، فجاء تأكيد اللفظ في الخارج تابعاً لتأكيده في الداخل، فظهرت براعة النص وبلاغة كاتبه

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص٢١٧.

بملاءمة اللفظ المعنى، وقد قال المبرد قديماً عن البلاغة حين سُئل عنها: "إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم"[١]، فتجلت ملامح الدلالة في التفسير النصي بالكشف عن معطيات النحو، وقد أكد علماء تحليل الخطاب أن تحليل النص الأدبي يجب أن ينطلق من المقومات اللغوية في إطار النحو[٢]. وذهب أحد الباحثين اللغويين إلى أن "النحو يؤدي دوراً وظيفياً مهماً في تحديد المعاني الوظيفية في التراكيب التي تتجاوز حدود الدلالة التي تقدمها المعطيات المعجمية"[٣]. وقال آخر: "هناك اختلاف واضح بين المعنى الدلالي المعجمي للكلمة ومعناها ذاتها في منظور علم التراكيب Syntax؛ إذ إن الكلمة في العلم الأول تحمل معنى محدداً لا يتغير مهما اختلف موقعها في الجملة، ولكن هذا المعنى يختلف في إطار العلم الآخر(علم التراكيب) باختلاف موقعها في التركيب أو ترتيبها ضمن عناصر الجملة"[٤].

فالنحو، كما ينص خليل عمايره، هو أداة الشاعر والمحلل والقارئ والمتذوق التي بها يستطيعون تحديد التجانس والتوافق، أو التنافر وعدم الاتساق في السلسلة الكلامية التي يكون فيها التعبير عن التجربة الشعرية أو الكتابية بصفة عامة[٥]، ويقول مصطفى ناصف في هذا الصدد: " فالنحو

---

(١) **المبرد**، *البلاغة*، ص٨١.

(٢) See: *Standard Language and poetic Language*, p.44. See: *Linguistics Approaches Literature*, p.3.

(٣) *Linguistics*, An Interdisciplinary Journal of the Language Sciences, 1985, volume 23, b، Book reviews, p.994.

(٤) **Jane Grimshaw** , 2005, *word and structure*, CSLI publication, p.78.

(٥) ينظر: **خليل عمايره**، " في تحليل لغة الشعر "، ص٣٤.

ليس موضوعاً يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأياً واحداً. النحو مشغلة الفنانين والشعراء. والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع "[1]. وقد صرح الشعراء المحدثون بذلك ونصوا على أن النحو هو وسيلة الشاعر في نسج قصائده، وردوا على ما نادى به النقاد المعاصرون بتحريض الشعراء على كسر نظام اللغة وتحطيم قوانينها، فقال أحمد عبد المعطي حجازي، أحد شعراء مصر في العصر الحديث: "والتحريض على تحطيم اللغة لا يضجِّر لغة الشعر، بل يبرز الجهل بأبسط قواعد النحو والإملاء، والنتيجة دورة جديدة من دورات الانحطاط تراجَع فيها الشعر وهزل وساخت قدماه في رمال التقليد الجديد المتحركة ومستنقعاته الموحلة"[2].

---

(١) *اللغة بين البلاغة والأسلوبية*، ص٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) نقلاً عن: *الجملة في الشعر العربي*، ص١٥.

النص الثامن:

كتب علي بن أبي طالب إلى ابن عباس رسالة قال فيها:

"أما بعد: فإني كنت أشركتُك في أمانتي، وجعلتك شِعارِي وبِطَانتي، ولم يكن من أهل بيتي رجل أوثق منك في نفسي، لموَاساتي ومُوَازَرتي، وأداءِ الأمانة إليَّ، فلما رأيتَ الزمان علي ابن عمك قد كَلِبَ، والعدوّ قد حَرِبَ، وأمانةَ الناس قد خَزِيَت، وهذه الأمة قد فَنكَت وشَغَرَتْ، قَلَبْتَ لابن عمك ظَهْرَ المجن، ففارقته مع المفارقين، وخَذَلته أسوأ خِذْلان، وخُنْته مع من خان، فلا ابنَ عمّك آسَيْتَ، ولا الأمانةَ إليه أدَّيت، وكأنك لم تكن اللهَ تريد بجهادك، وكأنك لم تكن على بيِّنةٍ من ربك، وكأنك إنما كنت تَكيد هذه الأمة عن دنياهم، وتَنْوِي غِرَّتهم عن فَيْئهم، فلمَّا أمكَنَتْك الشِّدَّةُ في خيانة الأمة، أسْرَعْتَ الكَرَّة، وعاجَلْت الوَثْبة، فاختطفْتَ ما قدَرت عليه من أموالهم المَصُونَةِ لأرَامِلِهم وأيتامهم، اختطاف الذئب الأزَلِّ دامِيةَ المِعْزَى الكَسِيرةِ، فحملْتَه إلى الحِجاز، رَحِيبَ الصَّدرِ بحَمْله، غير متأثّم من أخذه، فكأنك –لا أبَا لِغَيرك– حَدَرْتَ إلى أهلك تُراثَك من أبيك وأمِّك، فسبحان اللهِ! أمَا تُؤْمِن بالمَعاد؟ أوَ ما تخافُ نِقاشَ الحِساب؟

أيها المعدودُ – كان عندنا من أولِي الألباب، كيف تُسيغ شَراباً وطعاماً؟ وأنت تعلمُ أنك تأكلُ حراماً، وتشرب حراماً، وتبتاع الإماءَ، وتنكِحُ النِّسَاء، من مال اليتامى، والمساكين، والمؤمنين والمجاهدين الذين أفاءَ الله عليهم هذه الأموالَ، وأحْرَزَ بهم هذه البلادَ.

فاتَّق الله واردُدْ إلى هؤلاء القوم أموالهم، فإنك إن لم تفعل، ثم أمْكَنَني الله منك، لأعْذِرَن إلى الله فيك، ولأَضْرِبَنّك بسيفي الذي ما ضربتُ

به أحداً إلا دخل النار، ووالله لو أن الحَسَنَ والحسين فعلا مثل الذي فعلت، ما كانت لهما عندي هَوَادَةٌ، ولا ظَفِرا مني بإرادة، حتى آخُذَ الحقَّ منهما، وأُزِيلَ الباطل عن مَظْلَمَتِهما، وإني أُقْسِمُ بالله ربي وربك ربِّ العزة ما يَسُرُّني أن ما أخذت من أموالهم حلال لي أدَعُه ميراثاً لعَقِبي، فما بالُ اغتباطِك به تأكله حراماً؟.

فَضَحِّ رُوَيْدًا، فكأنك قد بلغتَ المَدَى، ودُفِنتَ تحت الثَّرَى، وعُرِضَت عليك أعمالك بالمحلِّ الذي ينادى فيه المغترُّ بالحَسْرَة، ويتمنى المضيِّعُ التوبةَ، والظالِمُ الرَّجْعة، ولات حِينَ مناصٍ، والسلام"(١).

يهيمن على نص الرسالة مشاعر وجدانية منفعلة باعثها مقام المسئولية تجاه أموال المسلمين والحفاظ على حقوقهم، ويشعلها ضمير الدين الذي يتمركز في النفس الإنسانية الطاهرة التي تخاف تضييع أمر الله، وتلتزم أداء واجباتها تجاهه وتجاه من ترعاه من خلقه. فيأتي اطمئنان النفس باطمئنان أدائها، ويحصل الانفعال والاضطراب متى ضُيّعت أو سُلبت أونُهبت.

وقد تألّفت الرسالة بناء على المشاعر الثانية التي تثور لتضييع الحقوق وسلب الأموال وأكل الحرام وخيانة الأمة، فتشكلت تراكيب النص انطلاقاً من انفعالات المقام، وفُتلت جمل الخطاب من جدايل السياق وأغراضه، ولا يخفى أن فهم المعاني الخطابية يجب أن ينطلق، كما دعا فيرث Firth، من دراسة الأوضاع اللغوية المتمثلة في السياق Context of Situation(٢)، يقول أوجدن وريتشارد: "إن التعابير التي يطلقها الإنسان

(١) *جمهرة رسائل العرب*، ١/٥١٧، ٥١٨.

(٢) See: **J.R.Firth**, (1957), *Papers in Linguistics*. **Geoffrey Leech**, *Semantic*, p. 61. **H. R,Robins**, *A Short History of Linguistics*, Longman, London and New York, 1990, p.349.

في حالات الإفصاح عادة تكون قصيرة وذات مضمون بعيد، ولا يمكن فهمها إلا على ضوء المناسبة التي قيلت فيها، فإن لم ينظر المحلل إليها بالمزج بينها وبين المناسبة التي تقال فيها أو على ضوء الموروث الثقافي لها فإن تحليله سيقتصر على فهم معاني الكلمات وليس التراكيب"[١]. ويريان أيضاً أن "السياق مفتاح الدلالة، وأنه ركنٌ مهم في تلون دلائل الكلمات ومعاني العبارات"[٢]. ويرى نايدا أن "القيمة الدلالية والشعورية للكلمات وظلال معانيها تتبلور وفق معطيات السياق، فهو ذو أهمية في مجال الاتصال وعنصر بارز في شرح المعاني الاستعارية والمصطلحات الثقافية"[٣]. فنُظمت الألفاظ وفقاً للمعاني التي تجلت في مقام الخطاب، وبُنيت التراكيب تلبية للأحاسيس والمشاعر والانفعالات، فقدَّم الكاتب وأخّر، ونفى المرسِلُ واستفهم، وتعجب المبدع وأقسم في جملٍ مختلفة، وتراكيبٍ متنوعة. وقد كان التنوع اقتضاء لدواعي المناسبة Angemessenheit، وتتميم كفاية الفهم Effizien، وإيصال المعاني، وتحقيق التأثير على القارئ Effektivitat [٤]، ولا تكتمل هذه السبل إلا بتحقق تمام سبك بناء النص وفق نظم المعاني في وجدان الكاتب.

أراد الكاتب من خطابه هذا لوم ابن عباس وتقريعه، وكشف نيته وتأنيبه، وأنه كان عضداً مسانداً وقت قوة عليٍّ وصلابة أمره، وأنه أمسى ناكصاً مفارقاً وقت فورة ملاقاة العدو وغَلَبة شأنه، فغدا خائناً مع مَنْ خان،

---

(١) **C.K. Ogden, & J.A. Richards**, *the Meaning of Meaning*, p.310.

(٢) **Griffin Em**, 1997, *a First Look at Communication Theory*, Third Edition Mc Graw،Hill, Inc. This text،only version of the article appears on the World Wide Web site www.afirstlook.com.

(٣) *Toward a Science of Translation*, p. 107.

(٤) ينظر: *مدخل إلى علم لغة النص*، ص٢٧١.

وخاذلاً أسوأ خِذْلان، ومفارقاً يخطو خُطى الهجران.

فتوجه الكاتب إلى محادثته وكأنه أمامه واقفاً، وبين عينيه ماثلاً، وفي مقامه حاضراً، فقال له: (فلا ابن عمك آسَيْتَ، ولا الأمانةَ إليه أديتَ، وكأنك لم تكن اللهَ تريدُ بجهادك). فقدم المفعول به(ابن عمك، الأمانةَ، اللهَ) على الفعل والفاعل معاً: (آسيتَ، أدّيتَ، تريد)، في مقام النفي والإثبات معاً. وكان غرض المرسِل العناية والاهتمام بشأن المقدَّم، وهي عناية بالغة الحد؛ لأن الكاتب لم يكتفِ بتقديم المفعول به المُعتنى به على الفاعل فحسب وإنما قدمه على الفعل والفاعل معاً، وقد نص ابن جني قديماً على أن التقديم في مثل هذه الحالة يدل على رسوخ قَدَم العناية، وبلوغ أقصى درجات الاهتمام، فقال: "إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيدٌ عمراً، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ، فإذا ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه، فقالوا: عمراً ضرب زيدٌ"[1]. وقد نص سيبويه قبله على أن تقديم المفعول به يكون للعناية والاهتمام، وأنه كلام عربي جيد، فقال: "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى"[2]. وقال عبد القاهر: " وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيبٌ في شئ حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة إن لم يُقدم فيه ما قُدم ولم يؤخر ما أُخر وبدئ بالذي ثُنّيَ به أو ثني بالذي ثلث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة"[3]. وقد بين نيوميرا

(١) *المحتسب*، ١/٦٥.

(٢) *الكتاب*، ١/٣٤.

(٣) *دلائل الإعجاز*، ص٢٧٨.

أن "تحديد الركن الأهم بالجملة يكون بتصديره التركيب، Newmeyer ويعد تصديره من أهم عوامل اللغة في الإفهام والتأثير"[١]. ولا يخفى أن تقديم المفعول به ينطوي على دلائل كثيرة امتازت بها العربية في جملها التي تتسم بحرية النظم والترتيب عن غيرها من جمل اللغات الأخرى التي تقوم على نظامٍ ثابتٍ محكوم بالترتيب[٢]، يقول أحد الباحثين اللغويين في التنظيم التركيبي في الجمل: " في اللغات التي تمتلك خاصية حرية التقديم والتأخير يقوم ترتيب الكلمات في التركيب بناء على العنصر الأهم في الجملة ليكون موضع القصد والتركيز"[٣]. علاوة على أن المفعول به يحتل مكانة عالية في المنظور الوظيفي للجملة(Functional Sentence Perspective) وقد جعله أرباب مدرسة(براغ) عنصراً عالي الأهمية في التركيب الجملي[٤].

ولم يكن التقديم والتأخير في النص محصوراً على التقديم الذي يكون بين عناصر الجملة، وإنما شمل النص تقديماً من نوعٍ آخر نص عليه علماء البلاغة، كتقديم الأكثر على الأقل، أو تقديم السبب على المسبب، أو تقديم الأقرب على الأبعد، أو الأسهل على الأصعب ...وغيرها[٥]؛ إذ إن

---

(١)Language Form and language function, p.57.

(٢)See: *Case Assignment in Arabic and the GB case Theory*, p.23.

(٣)**Maggie Tallerman** , 2005, *Understanding Syntax*, second edition, Holder Arnold, p.158.

(٤) ينظر: *مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين*، ص٣٠٤.
See: **Frederick J. Newmeyer**, 2001, *The Prague school and North American functionalist approaches to syntax*, J. Linguistics 37(2001), 101،126. Cambridge university press, p.104.

(٥) ينظر: *المثل السائر*، ٤٣/٢. وقد غدا دراسة هذا اللون من الترتيب، الذي يكون فيما بين المعاني، موضع عناية ودراسة كثير من الباحثين الأسلوبيين المحدثين، فقد نص لابوف Labov في إطار حديثه عن الاختلافات الأسلوبية في الحوار أن "الأساليب تترتب في الكلام وفق تراتيب الأهم فالأهم في موضوع الكلام"

Lesley Milroy, and Matthew Gordon, 2003, *Sociolinguistics*: Method and interpretation, Blackwell publishing, p.200.

الكاتب رتَّب جمل النص ترتيباً يتوخى منه التدرج في بث معاني استنكاره على المخاطب لتضييعه الواجبات وتفليته الأمانات، فقد ضيع المرسَل إليه أداء الحقوق اليسير منها والعسير، فاستهل الكاتب جملته بذكر أسهل الواجبات متدرجاً منها إلى الأكثر صعوبة، فكان أهونها هو القيام بمهمة مواساة ابن عمه ومشاركته في مهامه، ثم يليها أداء الأمانة التي تكون بينه وبين ابن عمه وبينه وبين الناس جميعاً، ثم يليها الأصعب وهو الجهاد في سبيل مرضاة الخالق عز وجل، وترقب اتباع تعاليمه في الأعمال والنوايا، وأنه لما ضيع أسهلها كان حريٌ به ألا يصل إلى المرحلة التي لايصلها إلا من كان على درجة رفيعة من قوة الإيمان، فكانت التراكيب على التوالي، هي: (فلا ابن عمك آسيتَ، ولا الأمانةَ إليه أديت، وكأنك لم تكن اللهَ تريدُ بجهادك).

ومن يتأمل التراكيب السابقة التي تقدم فيها المفعول على فعله يجد أن الكاتب صاغها بأسلوب النفي، بل النفي المكرر[1]، والنفي معنى زائد على معنى الإيجاب، فكان الأسلوب الزائد أبلغ وأعمق دلالة من الأسلوب المجرد من الزيادة؛ فترسخ بالتكرار المعنى توكيداً، وتوثقت بالتقديم الدلالة ثبوتاً، فاتضحت بهما معاً دلالة صَغار أمر المخاطَب وخزايا أفعاله، وسوءة نواياه، وبلوغه تجاه المتكلم المُرسِل مبلغاً حاداً وإهمالاً شديداً.

وقد ازدان التقديم والتأخير في التراكيب السابقة بتسجيع الكاتب أطراف تراكيبه، فأضفت على الجمل زينة وحسناً، وأحاطت التراكيب لفتة وجمالاً، فقال: (فلا ابن عمك آسيتَ، ولا الأمانة إليه أديتَ).

وانتقل كاتب النص من تأكيد أهمية أداء الأمانة ومساندة ولي الأمر، إلى مقام الدهشة والتعجب من تفريط المرء أداء واجباته تجاه خالقه عز

---

(١) نص جمهور النحاة على أن (لا) النافية إذا دخلت على الاسم المعرفة وجب تكرارها. ينظر: مغني *اللبيب*، ١/٤٠٢، *الجنى الداني*، ص٢٩٩.

وجل، وإفراطه بحقوق عباده بسلب ما بين أيديهم، ونهب أموالهم، والتنعم بأملاكهم. فيكون جلوسه على الكرسي انتهاكاً، ومأكله ومشربه حراماً، وأمارته المسلمين خيانة وخِذلاناً. فألبس الكاتب ألفاظ النص وجمله لباساً يمثّل هذه المعاني التي تبطن داخلها دلائل التعجب والدهشةَ، ومعاني التوبيخ والإنكار، فقال متعجباً محذراً: (فسبحان الله! أما تؤمن بالمعاد؟ أوما تخاف نِقاش الحساب؟)، فتأتي الهمزة هنا لتمنح التركيب معني السخرية والاستصغار في إطار الاستغراب والدهشة، ثم يعقبها(ما)التي نص النحاة على أنها بعد ألف الاستفهام وصلاً[1]، ثم يعقبها(الواو)في التركيب الثاني: (أوما تخاف نقاش الحساب)، لتعطف أسلوب إنكارٍ على أسلوب إنكار آخر فيتحقق منهما معاً معنى التعجب والإنكار[2]؛ التعجب من حال المتلقي الذي أمسى عليه عقب تحميله الأمانة وإهمالها، وإنكار سوءات أفعاله تجاه المسلمين بسلب حقوقهم وأملاكهم.

وقد اقتضى تجسيد انفعالات الكاتب تجاه المتلقي ومشاعره الساخرة

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ٥١/١ (طبعة بولاق)، *المقتضب*، ٢٩٢/٣.

(٢) ينظر: *المقتضب*،٣٠٧/٣. ونرى أن الهمزة هنا للاستنكار وليست هي في الأصل استفهام ثم تحولت عنها إلى الاستنكار، كما يرى ذلك قسم من النحاة الذين يعتدون بالشكل، كما بينا في فصل سابق. وقد فطن قديماً إلى هذه الفروق قسم من العلماء القدماء الذي كانوا يتمعنون في المعاني ويجعلونها أسسهم في التفريق بين المباني المتشابهة في بنائها اللفظي، فقال المبرد في تعليقه على الهمزة في قوله تعالى:﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾(المائدة: ١١٦):"إنما هي توبيخ وليس باستفهام"(*الكامل*، ص ١٩٠). وأرى أن أدوات المعاني بحاجة إلى دراسة واعدة لا تعتمد على المنصوص من القواعد النحوية فحسب وإنما تجمع معها حظاً وافراً من الكشف عن الدلائل التي تؤديها هذه الأدوات، وأرى أن السياق يحتل مركز الصدارة في التمييز بين الأدوات المتشابهة في بنائها الشكلي؛ لتقيلنا هذه الدراسة طوارق القول بالأصل المفترض، أو وسم الأداة بمصطلح لا تحتمل دلالتها الاتشاح به.

حيال أفعاله وسيئ أعماله التنويع في التراكيب، فتنقّل بين أساليب اللغة ومعطيات العربية يأخذ من كل نمطٍ منها طرفاً، ليحدث التوافق بين التراكيب اللغوية وملابسات الخطاب، ولا يخفى أن رصد الفروق اللغوية التي تنشأ وفق المقامات المتباينة من الأمور التي أخذت تركز عليها اليوم الوظيفية التداولية، يقول مسعود صحراوي: " فالتراكيب لا تستعمل في نمط مقامي واحد، بل في أنماط مقامية متباينة؛ استجابة لمقتضيات الحال، فالتباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب، ولهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعاً للأنماط المقامية التي تنجز فيها"[(١)]. وقد نصت الدراسات العربية القديمة على هذه الوظيفة التداولية في التعبير اللغوي، وظهر ذلك جلياً بما نص عليه السكاكي في مفتاحه شارحاً المقتضيات الدلالية والنفسية في الأنماط المقامية المختلفة التي تجعل الكلام بليغاً، فقال:"ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بسبب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال..."[(٢)]، وقال بشر بن المعتمر قديماً: " والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال"[(٣)]، فاستلزمت ملابسات هذا الخطاب أساليب مختلفة تجسدها، فاستخدم الكاتب هنا أسلوب النداء، فناداه نداء الساخر المتهكم، الساخط النادب، فقال له: (أيُّها المعدود–كان عندنا من

---

(١) *المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي*، ص٢٠. وينظر: **أحمد المتوكل**، (١٩٨٦م)، *دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي*، دار الثقافة: الدار البيضاء، المغرب، ط.(١).

(٢) *مفتاح العلوم*، ص١٦٨،١٦٩.

(٣) البيان والتبيين، ٩١/١.

أولي الألباب،)، معلناً سقوط شأنه وانتهاء أمره، وزوال كونه من ذوي الألباب المعدودين من أهل الحكمة والقرار ممن يتكئ عليهم الخليفة فيستخلفهم على البلاد والأمصار.

وانتقل الكاتب إلى أسلوب آخر من أساليب اللغة وفنون العربية، فحدَّث المتلقي بأسلوب الاستفهام المنقطع عن الاستخبار، فقال له: (كيف تسيغ طعاماً وشراباً، وأنت تعلم أنك تأكل حراماً، وتشرب حراماً...). فالمتكلم هنا لا يسأل عن حالٍ تتطلب الإجابة؛ لأن المتلقي على حالٍ يعرفها القاصي من الناس والداني، والقوي منهم والضعيف، فكان للهمزة في هذا المقام مسرب آخر ليس الاستفهام، وهو أداء معنى التهكم والسخرية المحاطة بدلائل الدهشة والتعجب؛ أي التهكم من حال ابن عباس الذي حُمِّل أمانة الناس والبلاد، ورُفِعت على عاتقه مسئولية أمنهم وأمانهم، شرابهم وغذائهم، فضيَّع الأمانة، وترك الوصاية، فاستساغت نفسه شرب الحرام وأكله، وقبل ضميره بيع الإماء وشرائه، واستباح وجدانه استغلال أموال اليتامى والمساكين والمؤمنين والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم بهذه الأموال، وأحرز بهم هذه البلاد.

وقد بلغ استهجان الكاتب لابن عباس حدّه الأعلى حين أعلن أن ابن عباس قد فعل كل ذلك وهو يعلم فساد الأمر الذي يأتيه، وسوء العمل الذي يفعله، غير عابئ بسوء المنقلب الذي يترصده. ويظهر هذا المعنى جلياً في عبارة المتكلم وقوله: (وأنت تعلم أنك تأكل حراماً...)، فقدم فيها الفاعل(أنت)على فعله(تعلم) لغاية يقتضيها مراد المتكلم في الإبلاغ، قال عبدالقاهر: "فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره

ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيدٌ قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل"(١)، فتحول التركيب عن أصل بنائه تبعاً لتغير المعنى في النفس(٢)، "وتنظيم الكلمات في الجملة ذو صلة بما في ذهن المتكلم من معان يريد التعبير عنها"(٣)، تقول مارثا كولن Martha Kolln: "إن الكاتب ينظم تراكيبه وفق المعاني التي يريد إيصالها، فإن غيَّر في تراتيب الجملة عن موضعها الأصل فإن ذلك يكون لغاية لفت انتباه السامع أو القارئ"(٤). وغاية المتكلم من تقديم الفاعل هنا هو لفت الانتباه لمساوئ أفعال ابن عباس، وتأكيد فظاعة الجرم الذي عنه لا يُقلع، وبشاعة النفس التي منها لا يشبع.

ويطلق الكاتب عنان النفس لنفث زفرات الغيظ وآهات الاستهجان، فتلتحم المعاني مع أصلب أساليب الردع في اللغة وأمتن أدواتها، فاستخدم هنا أسلوب الأمر والردع في سياق القَسَم والنفي، وهو مسربٌ قد وصل إليه بعد أن نبَّه المتلقي أولاً ثم سخر منه ثانياً ثم ردعه فأمر ثالثاً ورابعاً. فالكاتب أمر المتلقي بتقوى الله في أموال الناس ورد أماناتهم، فقال له: (فاتقِ الله وارْدُدْ إلى هؤلاء القوم أموالهم)، وتوعّده إن هو ضيّع أمر الله في الأمانة ليقعدن له بالمرصاد فيضربنه بالسيف، وقد أكد وعده وتوعده، فصدّر

---

(١) *دلائل الإعجاز*، ص ٩٩.

(٢) See: **David Bohm**, *Proprioception of Thought, Seminars*, in Ojai, California, December 1،3, 1989:P.O. Box 1452, Ojai, CA 93023. Copyright © 1990 by David Bohm. pp. 51،53(exploration into the meaning of the word "meaning).

(٣) **Bohumil Trnka** , *Selected papers in structural linguistics*, p.345.

(٤) *Rhetorical grammar, grammatical choices*, p. 222.

التركيب بأداة التوكيد (إنّ) المقترنة بأسلوب الشرط، فقال: (فإنك إن لم تفعل... لأضربنك بسيفي الذي ما ضربت به أحداً إلا دخل النار)، وأعقب تأكيده هذا بتأكيد آخر، بل بأبلغ أساليب التوكيد وأمضاها قوة، وهو أسلوب القَسَم، فكان في عبارتين متتاليتين، فقال في العبارة الأولى: (والله لو أنَّ الحسنَ والحسين فعلا...) وقال في الثانية: (وأني أقسم بالله ربي وربك ربِّ العزة ما يسرني أن ما أخذت من أموالهم حلال...)، فأقسم بأنه سينال ممن ينهب حقوق الناس ويسلبها، وأنه سيكون لهم بالمرصاد، وأنه سيرُدَّ ما أخذوه ولو بعد حين، ولو كان من هؤلاء ابناه الحسن والحسين.

فتداعت في النص معاني الردع والزجر، وتواترت أساليب اللغة لتجسيدها وتأكيد مضامينها. كما ازداد تعبيره عن معانيه الساخرة الساخطة بانتخاب خيارات أسلوبية أخرى، فاختار الكاتب هنا أسلوب النفي الذي يحمل دلالة الردع والزجر، فقال: (وما كانت لهما عندي هوادة، ولا ظفِرا مني بإرادة). فكان في أسلوب النفي دلالة ردع ابن عباس عن أفعاله، بل كان في النفي المكرر في عبارتين متتاليتين زيادة معنى في الزجر، ومتانة دلالة على المنع. فضلاً عما يؤديه التقديم والتأخير في التركيب من تعميق الدلالة وتجسيد الانفعال، فأسفر تقديم خبر كان(لهما) على اسمها(هوادةٌ)، في سياق النفي، عن دقة في التعبير عن الردع، وتأكيد لمعنى الزجر.

وبإنعام النظر فيما سبق، نجد أن الكاتب قد لوَّن أساليبه وأنماط جمله، فتنقَّل بين صور النهي والردع والزجر ليتمكن من نقل معانيه، فيصل إلى أنجع الأساليب تأثيراً على المتلقي، وأبلغ الأنماط زجراً لمن أضاع حقوق الله وحقوق عباده. ومن ثم كان على المحلل أن يتتبع مواقع التأثير في المنظومة

النصية، ورصد العوامل اللغوية والسياقية والدلالية التي تظهر في النص فتحدث عملية التأثير على المتلقي، ولا يخفى أن مراعاة التأثير على المتلقي معيار مهم في التحليل النصي والنقدي الذي يتحرى به المحلل بلاغة الخطاب بمقدار بلوغه التأثير على المتلقي ومدى استجابته للنص، وقد بنى النقاد الفرنسيون علاقة نفعية بين النص والقارئ، يقول الناقد الفرنسي جيرار جينيت(١٩٨٢م): "وإنني أرى من وجهة نظر أكثر اجتماعية، وبانفتاح أكثر اتفاقاً، أن العلاقة بين النص وقارئه ربما كانت تنمي إلى براغماتية(نفعية) واعية ومنظمة"[١]. ويؤكد عبدالسلام المسدي هذا بقوله: "لا نص بلا قارئ، ولا خطاب بلا سامع، وحتميٌ أن نقر أن الملفوظ يظل موجوداً بالقوة سواءٌ أفرزته الذات المنشئة له أم دفنته في بواطن اللاملفوظ، ولا يخرجه إلى حيز الفعل إلا متلقيه، وهذا التلقي هو بمثابة انقداح شرارة الوجود للنص ولماهية الأسلوب"[٢]. ويقول رشيد بلحبيب في بيان أهمية معيار المتلقي واستجابته في تقييم بلاغة الخطاب: "يعتبر المخاطَب(المستمع/ المتلقي) قطباً من أقطاب العملية التواصلية، فمراعاته ومراعاة مقامه وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها وفق ترتيب معين، كما أن عدم اعتبار المخاطَب قد يؤدي إلى خلق حالة فيه معاكسة تماماً لما كان المتكلم يروم فيه"[٣]. وعليه، فإن تلمس مواطن التأثير في النص تقتضي رصد التموج الأسلوبي المبني على تواتر التداعي الانفعالي في نفس المنشئ الكاتب، وأن ينطلق المحلل من

---

(١) **جيرار جينيت**، "*طروس، الأدب على الأدب*"، دراسات في النص والتناصية، ص١٣٦.

(٢) *الأسلوبية والأسلوب*، ص ٨٧.

(٣) "*أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى*"، ص٢٤١.

حقيقة بارزة وهي أن العمل النصي قائم على وحدة متشابكة تجعل من المستحيل للمحلل الأسلوبي للنص أن يقف في دائرة اهتمامه على الحدود التي يرسمها النحوي، أو الإطار الذي يهتم به البلاغي وحده، بل إن دائرة التحليل الأسلوبي تتسع لما هو وراء ذلك من مكونات النص، ففي الوقت الذي تكون الجملة هي الوحدة القصوى في التحليل اللساني، يكون النص بأكمله أساساً للتحليل الأسلوبي[١]. لذا كان الوصول إلى مضامين النص ومفهوم منشئ الخطاب تتطلب من المحلل أن ينطلق من تكاتف وحدة النص وفق ترابط التراكيب النحوية وعلاقاتها بالمكونات الأخرى للنص، أو حسبما عبر جون لاينز John Lyons "إن الدلالة الخطابية تقتضي ربط العلاقات الرأسية للتركيب Paradigmatic بالعلاقات الأفقية Syntagmatic، ومقدار امتزاج هذه العلاقات بين الوحدات اللغوية مع بعضها في نظام اللغة، والعلاقات الأخرى التي تحكم التراكيب"[٢]؛ لأن الوحدة الأساسية للغة المستخدمة ليست هي الكلمة أو الجملة بل هي(النص)[٣]، فضلاً عن أن كلمة (النص) في مصدرها اللاتيني Texts تعني النسيج المتشابك من خيوط عديدة تكوِّن حدوده[٤]. وقد نص جورج مونان في(مفاتيح الألسنية) على أن الدراسة الأسلوبية لنصٍ ما يجب أن تنطلق من تضافر الأنسجة اللغوية الشكلية والأنسجة النفسية واللاشعورية

---

(١) ينظر: *دراسات في نظرية النحو العربي*، ص٢٨٠.

(٢) **John Lyons**, *Semantics*, v.1, p. 268.

(٣) **M.A.K. Halliday**, *On Grammar*, p.191.

(٤) ينظر: **سعيد بن الهاني**، (٢٠٠٥م)، "*مفهوم النص: مساراته وإبدالاته*"، كتابات معاصرة، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، شباط/ آذار، ص٤٤.

والتاريخية والاجتماعية، وخيوط الوظيفة الإنشائية التي تبحث في أسباب ترك بعض البلاغات تأثيراً في القارئ أو المتلقي دون الأخرى[1]. ومن ثم كانت مهمة المحلل الأسلوبي مهمة عسيرة تتطلب دراسة النص وفق تشابك عناصر العمل التعبيري الذي يربط الإطار البنيوي بالإطار التداولي "الذي يهتم بالحدث الكلامي، وبالمخاطب أو السامع، وبالمتكلم"[2]؛ ليتمكن وفق دمج هذه المحاور من الأخذ بيد القارئ إلى فهم النص، وتلمس تراكم الانفعالات الوجدانية للمنشئ الأديب.

---

(١) ينظر: *مفاتيح الألسنية*، ص١٤٣.

(٢) **Geoffrey Leech** , *Semantics*, p. 327. See: **George Yule**, *Pragmatics*.

النص التاسع:

كتب عليٌ بن أبي طالب كتاباً إلى معاوية قال فيه: " **وكيف أنت صانعٌ إذا تكشَّفت عنك جلابيبُ ما أنت فيه من دنيا: قد تبهّجَتْ بزينتها، وخَدَعَتْ بلذّتها، دعَتْكَ فأجَبْتَها، وقادتك فاتّبَعْتَها، وأمرتْك فَاطَعْتَها، إنه يوشك أن يَقِفَك واقِفٌ على ما لا ينجيك منه مِجَنٌّ، فاقْعَسْ عن هذا الأمر، وخُذْ أهُبَّة الحساب، وشمِّر لما قد نَزَل بك، ولا تمكِّن الغُواةَ من سَمْعك، وإلا تَفْعَلْ أُعْلِمكَ ما أغْفَلت من نفسك، فإنك مُترف قد أخذ الشيطانُ منك مأخذه، وبلغ فيك أمله، وجرى منك مجرى الروح والدم...**

وقد دعوتَ إلى الحربِ، فَدَعِ الناس جانباً واخرج إليّ، وأعْفِ الفريقين من القتال، لتعلم أيُّنا المَرينُ على قلبه، والمغطّى على بصره؟ فأنا أبو حَسن قاتلُ جدّك وخالك وأخيك شَدْخاً يوم بدر، وذلك السيفُ معي، وبذلك القلب ألقى عدوي، ما استبدلتُ ديناً، ولا استحدثتُ نبياً، وإني لعلى المنهاج الذي تركتموه طائعين، ودخلتم فيه مكرهين..."(١).

تكشف رسالة علي بن أبي طالب حال كلٌ من المُرسِل والمرسَل إليه، وأن لكلٍ منهما حالاً تخالف حال الأخرى، ومنهاجاً يناقض سبيل الآخر. فاستهلّ الكاتب رسالته بذكر حال المرسَل إليه؛ نفسه وخلقه، دينه ودنياه، سريرته وعلانيته، رعايته وولايته، حربه وسلمه، ثورته لعثمان وركوده، فجاءت تراكيب النص وجمله تجسِّد معاني الكيفية وتبرز دلائل الحالية، فصدَّر الكاتب رسالته بالسؤال عن الحال، فأدخل على الجملة الاسمية التي استهلّ بها رسالته، وهي: (أنت صانعٌ)، أداة السؤال عن الحال (كيف)،

---

(١) *جمهرة رسائل العرب*، ١/٣٧٨، ٣٧٩.

فقال: (وكيف أنت صانعٌ إذا تكشَّفتْ عنك جلابيبُ ما أنت فيه من دنيا). ولا يقصد الكاتب هنا سؤال المرسَل إليه عن حاله مع الدنيا التي تبهَّجت بزينتها وخدعَتْ بلذتها؛ لأنه على علمٍ بحاله في هذه الدنيا، ودليل علمه قوله: (دَعَتْك فأجبتها، وقادتك فاتَّبعتها، وأمرتك فأطعتها)، فالعلم بالشئ لا يقتضي سؤالاً؛ إذ الاستفهام يكون واقعاً إذا جهل السائل الخبر[1]. فأراد الكاتب في هذا المقام تقرير حال المخاطب وأنه على حالٍ قد استمالته الدنيا بمباهجها فمال إليها، وأغوته بأهوائها فاتَّبعها، ودعته إلى لذاتها فأجابها. تمكّن الغواة من مسمعه، وسلك الميل إلى نفسه مسربه، وأخذ الشيطان منه مأخذه، فبلغ فيه أمله.

وقد لوَّن الكاتب أساليبه التي عبر بها عن وقوع معاوية في غياهب ملذات الدنيا، فاستهلها بأسلوب التقرير، الذي جاء على صورة الاستفهام، ليؤدي دلالة الإقرار بحال المخاطَب المنغمسة في متع الدنيا. ثم وشّى التراكيب بإسلوب ما اصطلح عليه علماء العربية باسم التوسعة؛ وأعني به تركيب شبه الجملة، وتخويلها موقعاً تتقدم فيه على بعض أجزاء الجملة، ويتجلى ذلك في قوله: (فإنك مُترف قد أخذ الشيطان **منك** مأخذه، وبَلَغ **فيك** أمله، وجرى **منك** مجرى الروح والدم)، فقدم شبه الجملة على معمولات الفعل المنصوبات به، إذ قدم(منك) على المفعول به(مأخذه) معمول الفعل(أخَذ)، وقدم شبه الجملة في التركيب الثاني(فيك)على المفعول به(أمَلَه)، كما قدم شبه الجملة(منك)في التركيب الثالث على معمول

---

(١) ينظر: *الكتاب*، ١/٩٩، شرح *المفصل*، شرح *المفصل*،٨/١٥٠، شرح *الكافية*،٤/٤٤٦، مغني *اللبيب*،١/٢٠.

الفعل، المفعول المطلق، (مجرى الروح والدم). ولا يخفى ما تمتاز به شبه الجملة من التوسع في الاستعمال اللغوي، وأن العرب قد اتسعت فيها، وأجازت فيها ما منعته لغيرها فجاز تقديمها في مواضع لا تجوز لغيرها[1]، مما يعني أنها تتمتع في اللغة بمرونة تتيح للمتكلم الحرية في استخدامها وفق ما يقتضيه الحال، وأنها أداة بارزة في الكشف عن بواطن النفس وانفعالات الوجدان. وقد استطاع الكاتب أن يطوِّع اتساع إمكاناتها لتبليغ معانيه والكشف عن أغراض كلامه، سواء كانت أغراضاً دلالية أو صوتية؛ فمن حيث الأغراض الدلالية فثمة غرضين دلاليين لتقديم شبه الجملة على المفاعيل في الجمل الثلاث على التوالي، أحدهما التشويق إلى معرفة المفعول المتأخر، والآخر منهما يكمن في دلالة الاختصاص التي تتجلى في كاف الضمير المقترن بحروف الجر؛ أي أنك أيها المخاطب تختص بتمكن هذه الصفات فيك دون غيرك. والاختصاص غرضٌ دلاليٌّ يرافق التعبير عن المشاعر الوجدانية ويصاحب المعاني الأخرى التي تقتضي الانفعال؛ كالاستنكار أو الاستغراب. فكان أسلوب التقديم والتأخير في هذه التراكيب وسيلة الكاتب في الإفصاح عن مشاعر مقت أفعال المرسَل إليه، وتوتره من حال اندماجه في ملذات الدنيا، وبلوغ سلطان الشيطان عليه، وتمكنه منه، وجريه فيه مجرى الروح والدم.

أما من حيث الغرض الصوتي؛ فإن تقديم شبه الجملة في الجمل الثلاث على التوالي منح الجملة انسجاماً صوتياً، وتلاؤماً تركيبياً عما لو كانت على

---

(١) ينظر: *شرح المفصل*، ١/١٠٣، *شرح التسهيل*، ٢/١٢، **ابن عصفور**، *شرح الجمل*، ١/٤٣٩.

ترتيبها الأصل، فكان للانسجام الصوتي أثره أيضاً في استكمال الأغراض الدلالية؛ لأن الانسجام الصوتي في الجملة النثرية يقابل مراعاته في الأبيات الشعرية، ولا يخفى أن موسيقى الجملة تؤتي تأثيراً، وتظهر انفعالاً، لا تقدمه جملة عادية في ترتيب مألوف ونظم معهود، يقول جليسون: Gleason" إن نظم الكلمات وطريقة انسجامها الصوتي الموسيقي له دوره في تشكيل الدلالة وتنويع دلائل المتكلم"(١)

ويقابل الكاتب حال المرسَل إليه بحال المرسِل، فيرسم له لوحة تخالف ملامح الصورة السابقة، غايته إيضاح الحالتين وتجلية حدودهما؛ لأن الشيء في اللغة لا يتضح إلا بضده، فأظهر الكاتب في هذه الفقرة من النص حال المرسِل بصورة الحكيم الشجاع المِقدام، الذي يقابل العدو بنفسه لا برساله، فقال في مقام الشعور بالفخر: (وقد دعوتَ إلى الحرب، فدعِ الناس جانباً واخرج إليّ، واعف الفريقين من القتال). فنظم تراكيبه على مقتضى أغراض الفخر، ونوَّعها وفق مقامات الإعزاز. وقال أيضاً: (فأنا أبو حسن قاتل جدِّك وخالك وأخيك شَدْخاً يوم بدر)، فكان تصدير التركيب بضمير المتكلم(أنا)، والذي نرتضي تسميته في هذا المقام بضمير الفخر، خير مايبرز معنى الإعزاز بالنفس، والفخر بالعمل، والمناحبة بالرأي والحكمة.

وأسهب الكاتب في وصف حال المرسِل وكمال صفاته، فعلَّق بين معاني الفخر وربط بين دلائل صلابة الشأن، ونشوة الشجاعة، وحكمة السِّلم، وتدبير الحرب، ثم نظمها في مباني تصور معانيها وتبرز تجلياتها. فبني ونظم، وقدَّم وأخر في المنظومة التركيبية وفق مقتضيات أسباب الدلالة

(١) *An Introduction to Descriptive Linguistics*, P.178.

ودواعي المضمون الوجداني في الفكر والنفس، فقال: (وبذلك القلب ألقى العدو)، فتقدم في هذا التركيب معمول الفعل شبه الجملة: (بذلك القلب)، وهو في محل الحالية، على فعله(ألقى)، غرض الكاتب منه تأكيد معنى البسالة التي يتقلدها، وإثبات مضمون الشجاعة التي يتَّسِم بها، فبرهن على أنّ مَنْ كان قلبه بهذه الحالة من الشجاعة عند مقابلة العدو فإنه امرؤٌ باسل شجاع يستحق التبجيل والتعظيم، فقابلت صورة التقديم هنا في مقام الفخر بشجاعة المُرسِل صورة التقديم هناك في مقام تقليل وتصغير شأن المرسَل إليه وحال حياته التي كان فيها تابعاً لمغريات الدنيا، خادماً لأغراض الشيطان وآماله.

وانتقل الكاتب، في مقام الاستمرار في ذكر حال الكاتب المُرسِل وطباعه، من أسلوب الإثبات إلى أسلوب النفي، ليؤكد في كلا الأسلوبين دعائم قوة المرسِل، وعلامات بسالته وحكمته، فقال في سياق النفي: (ما استبدلتُ دنياً، ولا استحدثت نبياً)، فأدخل عنصري النفي(ما، لا) على الجملتين الفعليتين في تركيبها وترتيبها الأصل، فكان النظم الأصل في هذا المقام أقوى دلالة، وأكثر ملاءمة لما يقتضيه المقام من مقاصد؛ إذ إن الكاتب أراد أن يبيّن ثبات مسيرة المرسِل، وأصالة منهجه، واستمراريته في درب سبقه إليه رسول البرية محمد صلى الله عليه وسلم، فكان أداء هذا المعنى يتطلب نفي الحدث كله، فتقدم عنصر النفي على الفعلين: (استبدلت، استحدثت)، ليقطع دابر الشك من أن يكون هناك خُلف للسنة أو استبدال للدين. كما أكد الكاتب معناه بأسلوب التوكيد اللغوي الذي نظم به التركيب الذي يليه، فقال: (وإني لعلى المنهج الذي تركتموه طائعين، ودخلتم فيه

مكرهين)، فنفى أولاً عن ذهن المتلقي أي شك من أن يكون المرسِل قد استبدل ديناً أو استحدث نبيّاً، ثم أكد ثانياً ما نفاه بأسلوب التوكيد الذي تصدرت الجملة فيه أداة التوكيد (إنّ).

كما أخَّر الكاتب، في التركيب المؤكد السابق، الحال(طائعين، مكرهين) على عامله، فقال: (الذي تركتموه طائعين، ودخلتم فيه مُكرهين)، فجاء به على الترتيب والتركيب الأصل، غاية الكاتب من ذلك لفت انتباه القارئ إلى موضوع الحدث وهو ترك المنهاج القويم، فكان المنهاج هو الذي يشغل بال الكاتب لا أحوال المتلقين في تضييعهم السنة والمنهاج السديد، ولو قدم الكاتب الحال في التركيبين، فقال: (الذي طائعين تركتموه، مكرهين دخلتم فيه) لاختلفت الأغراض وانتقض المقصود، وكان النظر إلى ما لا يرتضي الكاتب النظر إليه أو يقصد الالتفات نحوه. قال العتابي: "الألفاظ أجساد، والمعاني أرواح، وإنما تراها بعيون القلوب، فإذا قدمت منها مؤخّراً، أو أخّرت منها مقدماً أفْسدت الصورة وغيَّرت المعنى"(١)، وقال الدسوقي في حاشيته: " وترتيب اللفظ هنا على ما في الخارج ترتيب له على ما في الذهن؛ لأن ما في الخارج مدلول ما في الذهن"(٢).

ومن يتدبر حال النقيضين؛ حال المرسَل إليه الخطاب وحال المرسِل، يجد أن الكاتب قد دبّر الخطة وتدبّر، ورام الحكمة فبلَغ، ورسم الغرض فوصل؛ إذ إن المرسَل إليه(معاوية) أراد تأليب الناس على عليّ بن أبي طالب والثأر لعثمان رضي الله عنهم، وأراد المرسِل(علي بن أبي طالب) أن

---

(١) *كتاب الصناعتين*، ص١٦١.

(٢) *حاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني*، ١/٣٩٠.

ينفي التهمة عنه ويجمع الناس حوله لتصديقه، فخطّط الكاتب أن يترك موضوع الخلاف بينهما، وهو الثأر لعثمان ومحاولة تبرئة نفسه من التهمة، إلى لفت النظر إلى حال كلٍّ من المتناقضين، ليجعل الناس تُشخص البصر في الحالين كليهما، وتمعن النظر في تدبر أمرهما، فتنتهي إلى أمرٍ تنتقي فيه اتباع أحدهما. ومما لا شك فيه أن جِبلّة البشرية تجتمع على حب الدين وكره مغريات الدنيا، والإقبال على موجبات الفخر، والإدبار عن موجبات الخزي والمذلة، والاستقامة على النهج المشروع، وترك مستحدثات الأمور. فكان له ما رام ووقع في نفوسهم ما دبّر، فأقبلوا على من يتمسك بها وفرّوا ممن يتركها، ولجئوا إلى تصديق الطائع فيها، ومالوا عن تصديق الكاره لها. فقابل إقبالهم على من يقبلون أحواله وصفاته إقبالاً على تصديق أقواله وأفعاله، وقابل نفورهم ممن ينفرون من أحواله وصفاته تكذيباً لأقواله وأفعاله، وبذا بلغ المرسِل غايته بآلة الحكمة وأداة الرشاد.

وبناء على ما سبق، نجد أن التقديم والتأخير مسألة من مسائل اللغة التي ينطوي بين جنباتها عدد من المعاني والأغراض، وأن فهمها يتطلب فهم الظواهر الأخرى المحيطة بها؛ لأن" اللغة نظام(دلالي) يقوم بإنشاء المعاني، و(الدلالة) مصطلح لا يقف على تفسير معاني الألفاظ فحسب بل إنه نظام كامل يشمل كل ما تدل عليه لغة من اللغات بما فيها المعاني النحوية الوظيفيّة للتراكيب التي تقتضي المنهج الوظيفي للإحاطة بالنص إحاطة كاملة"[1]. ومن هنا كثّفت الدراسات الحديثة جهدها في المناداة بضرورة تحليل الجمل والنصوص وفق ازدواجية المنحى البنيوي والدلالي، وأن يتجاوز

---

(١) *An Introduction to Functional Grammar*, 1994, p. 17, 38.

التحليل إطار النحو التعليمي إلى مايسمى نحو الدلالة الذي يكشف عن المسألة اللغوية في إطار تركيبها البنيوي وأغراض ما يعرض لبنائها من تحريف، وسعت إلى أن يكون النحو درساً يشمل النظر في التركيب والدلالة(بما فيها دواعي تأليف الكاتب، وصدى ذلك في عملية استجابة المتلقي)، فقال عدد من الباحثين: "إن تحليل الخطاب يتطلب على حدٍّ سواء النظر في عناصر النص التركيبية وعناصره التأليفية التي تضم المرسِل والمتلقي"(١)، وقال آخرون: "يجب لدراسة وتحليل نصٍّ ما أن يُنظر إلى النص من الداخل ومن الخارج، ويتألف العالم الداخلي للنص من تراكيب ومعاني، ويتشكل الخارج من المقام الذي يرد فيه"(٢)، ولابد في الدرس النصي من التوازن بين هذين المظهرين(٣). وقد غدا هذا الاتجاه في الربط بين الشكل والدلالة منهجاً قائماً على أسس علمية سمي بالمنهج الوظيفي

---

(١) **Meyer Stefan Titscher**, **Wodak Ruth Michael**, and **Vetter Eva**, 2000,*Methods of text and discourse analysis*, SAGE publications, p.57.

(٢) *Beyond the Sentence introducing discourse analysis,* p.84.

(٣) ولعل هذا هو ما دعت إليه الدراسات الأسلوبية، فضلاً عن الدراسات النقدية الحديثة، فقد ذهب أحد أقطاب النقد الحديث(نورثوب)إلى وجود مظهرين من مظاهر الدراسة النصية؛ أحدهما يكمن في بنية النص، والآخر في حدوده الخارجيه، وفيها يكون البحث في المرسل وفي المتلقي والسياق والظواهر الثقافية المحيطة بالنص.(ينظر: **صلاح فضل**، *إنتاج الدلالة الأدبية*، ص٥).

See: **John Dupré and Regenia Gagnier**, *Not in our brains*, SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April 1995.

التداولي[1].

---

(١) لقد سعى أبرز أعلام المنهج الوظيفي التداولي في السبعينات، جورج ليك أوف ورونالد لانجاكر، إلى الاعتراف بنموذجٍ للنحو يرفض فكرة وجود حدود بين بنية الجملة ودلالات الألفاظ، وقد عرَّف أرباب المدرسة الوظيفية النحو بأنه الاتجاه الذي يقوم على وثاقة الروابط بين الخصائص الشكلية للنحو ووظائفها الدلالية والعملية بدرجة تكفي لمنع أي انقسام منهجي أو تحليلي في الشكل. ويقوم أيضاً على إكساب الخصائص الشكلية للنحو الفاعلية من خلال وظائف تحملها اللغة، وبشكل خاص وظيفتها المتعلقة بنقل وتوصيل المعنى خلال عملية الاتصال. (See*: Language form and language function*, p. 18, 44)

وهو منحى قد عرفه القدماء لاسيما عبدالقاهر الجرجاني الذي اهتم بربط النحو بعلم المعاني مع الاهتمام بمقتضيات التوافق بين الخطابات والمقامات ومراعاة أحوال المتكلمين. كما ظهرت أيضاً بعض مفاهيم التخاطب النصي هذه عند الأصوليين من العرب، وقد قدم محمد يونس دراسة مفصلة أظهر فيها الأصول والأطر النظرية التي عمل فيها علماء الأصول وفق هذا الإطار، فكان للأسس النظرية المتينة التي وضعوها صدى أثار اهتمام العلماء المعاصرين في جميع أنحاء العالم لاسيما في أوربا. كما أنه نجح بمستوى يثير الإعجاب في البرهنة على عمق تفكير الأصوليين وتماسك منطقهم، وكيف أن مفاهيمهم قريبة من مفاهيم البراغماتية الحديثة على حد اعتراف اللسانيين المحدثين أنفسهم عند تعليقهم على ما أثاره محمد يونس في كتابه عن الأصوليين من أفكار.

See: **Yunis Ali, Mohamed Mohamed**, (2000), *Medieval Islamic Pragmatics: Sunni Legal Theorists' Models of Textual Communication* (London: Curzon Press, Routledge), P. 284.

(وقد علق على كتابه هذا عدد من الباحثين، ينظر:

Dr Adrian Gully The Editor of the British Society for Middle Eastern Studies Journal Department of Arabic and Islamic Studies University of Exeter.And Michael G. Carter, Oslo University Department of East European and Oriental Studies Islamic Law and Society (2002). See: http://www.iemed.org/activitats/2001/ccislambibliografia.htm.

كما ربط مسعود صحراوي الوظيفية العربية بمنهج النظرية الوظيفية التداولية، وقد عبّر عن هذا الربط فقال: "تتفق إذن، الوظيفية العربية القديمة مع الوظيفية الغربية المعاصرة في مبدأ هام، مفاده أنه لا يمكن وصف اللغات الطبيعية ولا رصد خصائصها دون ربطها بوظيفتها الاتصالية، ويترتب عليه أن لا يصح علمياً إقصاء (المتكلم) ولا (الكلام) ولا (السياق) كما تفعل البنيوية حديثاً. والقول بغير هذا خطأ علمي، وقد بدا أثره الوخيم واضحاً في كثير من الأبحاث النحوية العربية قديماً لاسيما عند بعض المتأخرين من النحاة، وفي النظريات اللسانية غير التداولية حديثاً. وتلك هي الثغرة التي تعمل اللسانيات الوظيفية،التداولية على سدها" (*المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي*، ص٤٣،٤٤. وقد قام أحمد المتوكل بتطبيق منهج الوظيفية الحديثة على الدرس النحوي العربي القديم، ينظر: **أحمد المتوكل**، *دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي*).

وعليه، فإن التحليل الخطابي الذي أظهر مكنونات النص هنا قد وقف على الدلائل العامة التي تألفت في نسيج البنية اللغوية، ونظر فيما تجسد في النص من عمليات الاختيار في إجراءات الكاتب وانتقاءاته، والانحرافات عن التأليف الأصل، واللغة الانفعالية، والوظيفة التبليغية للخطاب، والمنبهات والاستجابات، وغير ذلك من العناصر الأسلوبية التي تشَكّل منها النص، فاستطاع الكاتب في رسالته هذه أن يبلّغ مضامينه، فأبان وأفصح، ودلّ القارئ وبلّغ، والبلاغة هي: " كل من بلّغك حاجته، وأفهمك معناه"[1].



كانت تلك نصوص مختارة من نثر الرسائل العربية في عصر الاحتجاج، اتُّخذت نماذج لتحليل نمط التقديم والتأخير في الأبواب النحوية، وقد طُبِّق عليها قسم من حالات التقديم والتأخير التي أجازها نحاة العربية مما ورد نظائرها في النثر، وقد أعطت هذه النماذج تصوراً عما يلائم النثر من قواعد في التقديم والتأخير. وقد اقتضى تحليل نماذج الدراسة عملاً يندمج فيه معطيات النظم في باب النحو، ومعطيات الدلالة في باب البلاغة، ومعطيات الاختيار التركيبي في باب الأسلوب. كما اقتضى أن يكون ميدانه ميدان منطقة الوسط الذي تتحد فيه هذه الأبواب اتحاداً وظيفياً، فتتشابك تشابكاً تتلاشى فيه أطر الحدود كتشابكها غير الواعي في نفس وذهن الكاتب الأديب أثناء تجربته الأدبية في نسج الخطاب[2].

(١) *العقد الفريد*، ١٢٦/٢.

(٢) ينظر: "*في تحليل لغة الشعر*"، ص٣٢.

كما اقتضى عمل المحلل الإفادة من معطيات الدرس الحديث الذي يهتم بدراسة النص القائم على تجاوز حدود الجملة إلى النص، وحدود الدرس التركيبي وحده إلى دمجه بالدلالة، وميدان النظر في العناصر اللغوية إلى غير اللغوية، فوجه التحليل النصي لنصوص الدراسة النظر إلى أهمية المعطيات اللغوية المعجمية والنحوية مع أهمية المعطيات غير اللغوية التي تتمثل في السياق ودوره البارز في تحديد مفهوم النص، ودوافع المتكلم في إنشاء النص، ومفاهيم القارئ وردود أفعاله تجاه النص، فكان فهم النص يقتضي النظر إلى المسألة في باب النحو وباب البلاغة وباب علم الأسلوب وباب علم النص وباب آخر جديد في أطروحة الدرس التحليلي وهو ما يسمى بالتداولية الذي يعنى بعلم لغة النصوص وأفعال الكلام وعلم اللغة الاجتماعي عموماً[(١)]، فضلاً عن الإفادة من معطيات العلوم الأخرى التي تهتم بسيكلوجية المتكلم أو المخاطب، نحو: علم النفس، وعلم الاجتماع، والإفادة من علم التاريخ الذي يفسر الحدث التاريخي الذي تتناوله الرسالة النثرية، فيكون عاملاً مهماً في فهم النص وإدراك غايات الأنظومة التركيبية التي تعين على تفسير أغراض التقديم والتأخير أو الزيادة أو الحذف أو التعريف أو التنكير...، وغير ذلك. كما عملت الدراسة النصية التطبيقية على استغلال منطقة تداخل معطيات المناهج اللسانية في تحليل النص؛ فأفادت من مؤهلات المنهج التركيبي التعليمي في تفسير الظواهر النحوية، وأفادت من المنهج الدلالي لتفسير أغراض الرسالة ودلائل المرسِل، ومن معطيات

---

(١) See: **R.H. Robins** , *A Short History of Linguistics.*

وينظر ترجمة الكتاب: موجز *تاريخ علم اللغة (في الغرب)*، ص٣٦٢.

المنهج الوظيفي الذي يركز على وظيفية اللغة في عملية الإبلاغ، وأن الوصول إلى إبلاغية النص ومن ثَم بلاغته تقتضي الربط بين الدرس التركيبي والدلالي، وهو المنهج الذي نسعى إليه في الدعوة إلى المزاوجة بين النحو وعلم المعاني، وهو منهج قد ألمح إليه القدماء وقالوا به، ثم طورته آليات الدرسات الحديثة وتعهدت بتنشأته، ولعل ما قال به أحد القدماء، في سياق تعريف البلاغة، وأنها مادة تقتضي الجمع بين التركيب والدلالة، والمزاوجة بين المعطيات اللغوية وغير اللغوية، خير ما يصور ذلك ويكشف عن أسبقية علمائنا في الاستدلال على المنهج الوظيفي الحديث، إذ قال: "البلاغة الفهم والإفهام، وكشف المعاني بالكلام، ومعرفة الإعراب، والاتساع في اللفظ، والسداد في النظم، والمعرفة بالقصد، والبيان في الأداء، وصواب الإشارة، وإيضاح الدلالة، والمعرفة بالقول، والاكتفاء بالاختصار عن الإكثار، وإمضاء العزم على حكومة الاختيار، وكل هذه الأبواب محتاج بعضها إلى بعض كحاجة بعض أعضاء البدن إلى بعض لا غنى لفضيلة أحدها عن الآخر"(١).

وما من شك في أن استغلال هذه المعطيات مجتمعة في تأمل صور التقديم والتأخير وأغراضه ودوافعه التي بُني عليها الخطاب النصي ينتهي بنا إلى القول بأن هذه الألوان الأسلوبية في التعبير إنما تنهض على أسس نفسية ودوافع كامنة عند المنشئ، وكلما تعمقنا عند تحليل الخطابات في الكشف عن أسرارها وأغراضها ازداد إحساسنا بها، وشمخ تأثرنا بها، وارتقت علاقتنا بالعربية وأسرارها في إمكانات تأليف الخطاب وعملية الإبلاغ.

---

(١) *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده*، ١/٢١٦.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، نجد أن الكتاب قد أسفر عن مجموعة من النتائج أجملها فيما يأتي:

أولاً: أظهرت الدراسة طابع النحو العربي في مؤلفاته الأولى حين كان يمزج بين التركيب والدلالة، وأن النحاة الأوائل كانوا إذا تناولوا مسائل النحو تكلموا في النحو والمعاني والأصوات، فكانت مزيجاً من علوم اللغة في مؤلَّف واحد. وقد كان هذا نتيجة لتلاحم العلوم اللغوية في فجر تاريخ المؤلفات الأولى، فغدا الامتزاج العلمي والتداخل المعرفي هو سمة القرون الخمس الأولى، ونجم عن هذا التلاحم بين العلوم تناظر فكري بين العلماء في المنهج والمصطلح، فتداخلت العلوم فيما بينها، وأفاد كلٌّ منها من الآخر، فاختلط النحو باللغة، والمعاني بالبيان، وامتزج الدرس التركيبي مع الدلالي، فدامت مؤلفات القدامى تحمل شعار الاتصال بين العلوم التي لم تنفصل إلا في المؤلفات المتأخرة حين وُضِع لكل علمٍ منها حدوده، وامتاز بمنهجه، واستقل بأبوابه وفصوله.

وقد نبهت الباحثة إلى ضرورة استغلال معطيات منهج النحو في مؤلفاته الأولى وأن تأخذ منه بطرف قصد الوصول إلى منطقة امتزاج النحو بالدلالة، أو بعبارة أخرى دمج علم النحو بعلم المعاني، وإعادة ما سُلب من النحو إليه، وهو البحث في المعاني الوظيفية للتركيب، والكشف عن أسراره ولطائفه التي تولّى علم المعاني بعد ذلك مهمة القيام بها، وأن يُنظر إلى علم المعاني على أنه من صلب النحو، وأنه قمة الدراسة النحوية وفلسفتها. وبناء على ذلك فإن فهم وظيفة النحو يقتضي النظر في جانبين، أحدهما الجانب

التعليمي ؛ وهو الذي يتمثل في نحو الصنعة الذي يرصد القواعد التي تقيم اللسان العربي، وتقيل عثرة اللحن، الذي اتكأ على نظرية العامل في تسويغ الحركات الإعرابية التي تظهر على بعض الكلمات دلالة على علاقة نحوية معينة، ولا يخفى أن هذه العلامة لا تمثل إلا جانباً واحداً من جوانب كثيرة تعمل على وضوح المعنى النحوي، ومن هنا يبرز ضرورة النظر في الجانب الآخر؛ وهو نحو المعنى، ذلك الذي يمثل النظام النحوي جملة بما فيه من علاقات وقرائن مختلفة تكشف عن العلاقات الكامنة في الجملة للوصول إلى الغاية التي تكمن فيها ؛ لأن اللغة لها غايتها ولها أساليبها في الوصول إلى تلك الغاية، وغايتها وضوح الفكرة بين المبدع والمتلقي أو المتكلم والسامع، ووسيلتها ترابط الوحدات اللغوية في نسق التراكيب الجملية. وفي ضوء ذلك تنادي الباحثة بضرورة الربط بين الجانبين ؛ لأن الفصل بين نحو الصنعة ونحو المعنى قد كان سبباً في تقطيع أوصال علم العربية، بحيث أغفل جانبٌ مهمٌ في النحو وهو جانب الدلالة، ففصل عن النحو، وبات علماً مستقلاً هو(علم المعاني). وعليه، فإن نحو المعنى الذي تطالب الباحثة ببعثه هو العلم الذي يقف على موضوعات النحو وأبوابه جامعاً بين التركيب والدلالة، ودامجاً معطيات علم النحو بعلم المعاني، وهو النحو الذي طبقه سيبويه وأوائل النحاة في عصور التأليف الأولى.

ثانياً: أظهرت الدراسة دور النحاة واللغويين في صنع البلاغة العربية، وأنهم أصحاب الفضل الأول في نشأتها، إذ تعد مؤلفاتهم ينبوعاً خصباً نهلت منه البلاغة العربية لتنطلق منها فتؤلف مادتها وتبني تاريخها في الدرس العربي. وقد تبيّن أن التماس البدايات الأولى للدرس البلاغي يجب أن ينطلق

من كتب النحو أولاً ؛ لأن هذه البدايات كانت مجرد نظرات متناثرة في مصادر النحو، فأتيح للعلماء من بعد أن يصوغوا تلك النظرات العابرة قواعد بلاغية ذات صبغة علمية.

كما بينت الدراسة مدى اهتمام البلاغيين بعلم النحو، حيث يرونه أداة البلاغي والأديب، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل من ينطق باللسان العربي ليأمن معرة اللحن والخطأ، وأنه لايتم إتقان علم البلاغة من غير النظر فيه، بل إن دلائل الإعجاز بناه صاحبه أصلاً على معاني النحو، مؤكداً أن دراسة المعاني يجب أن تنطلق من النحو، وأن الحاجة إلى علم النحو ماسة وضرورية. وما سطّره البلاغيون في مستهل مؤلفاتهم البلاغية عن أهمية النحو في إقامة الكلام يعد خير شاهد على عنايتهم بالنحو.

كما أظهرت الدراسة أن مسألة(النظم) التي تبلورت في علم المعاني، وغدت نظرية كبرى عند عبدالقاهر الجرجاني، ترجع إلى أصول نحوية، وأن مهدها الأول كان نحوياً، وأنه كان مفهوماً شائعاً قبل عبدالقاهر وخاصة على ألسنة نحاة العربية.

ثالثاً: لقد اختلفت مسميات العلم الذي يجمع بين النحو وعلم المعاني، فسماه بعضهم علم التراكيب، وأطلق عليه آخرون: علم بناء الجملة، وذهب غيرهم إلى تسميته علم البلاغة الحديث، وقد ارتضينا تسميته: نحو المعنى.

رابعاً: بيَّنت الدراسة أن النحاة قد وقفوا على الجملة ودرسوها دراسة ظهر فيها آثار طريقتهم، فسجلوا ملاحظات وتعليقات أفصحت عن مناهجهم ومذاهبهم الفكرية في الدرس النحوي، إلا أن عنايتهم بالجملة

كانت تنطلق من عنايتهم بالمفردات التي تتألف منها، وحركاتها الإعرابية، وأوضاعها من حيث كونها عاملة أو معمولة، وما يطرأ عليها من أضرب نحوية، وهي دراسة تتناول المفردات من حيث خصوصيتها لا من حيث علاقاتها بأخواتها في الجملة، ولا من حيث هي دراسة للجملة في النص الذي ترد فيه. ولا غرو في ذلك إذ كانت أبواب النحو قائمة أساساً على أنها أبواب مفردات لا أبواب جمل، انطلاقاً من اعتمادهم على المباني في التقعيد النحوي الذي ارتكز على نظرية العامل، وتسويغ الحركات الإعرابية على ضوئها، فجاء تقسيمهم الجملة إلى اسمية أو فعلية بناء على المفردات، حيث إن النحاة راعوا في تقسيمها أمرين: نوع الكلمة المتصدِّرة، ودورها في الإسناد، وهما بلا خلاف يتعلقان بالمفردة.

وقد أقام النحاة الجملة على أساس الإسناد، ونظروا إلى الجملة في ضوء توفر عناصر الإسناد فيها: المسند، والمسند إليه، وعلاقة الإسناد، فأقاموها على أساس بنيوي شكلي يرتكز على الإسناد، أفادت الجملة فيه معنى أو لم تفد. وإن ظهر لدى فريق منهم فهم واعٍ للإسناد يقتضي كونه رابطة علائقية تحقق التضام بين عناصر التركيب الجملي فإنهم عند التطبيق عزلوه عن هذا الفهم وجعلوه يدور في حلقة شكلية بنيوية، انطلاقاً من أن الجملة العربية لا تقوم إلا على مسند ومسند إليه، فأخذ النحاة ينظرون إلى الجملة بناء على توفر عناصر الإسناد فيها، أو أنهم يتأولونه أو يقدرونه فيما إذا حذف عنصر منه أو إنه كان في موقعٍ يخالف ما تواضع عليه النحاة من مواقع يكون فيها المسند أو المسند إليه.

خامساً: توصلت هذه الدراسة إلى أن علماء المعاني درسوا الجملة

دراسةً قائمة على أساسٍ من المعنى، فنظروا إلى الإسناد على أنه معنى نحوي يربط أركان الجملة لأداء معنى واحد، وجعلوا(المسند)، الذي يكمن فيه معنى الخبر، أهم ركن فيها، وقرروا فعلية الجملة أو اسميتها بالاستناد إلى الفرق المعنوي الوثيق بين المسند الاسم والمسند الفعل، وذلك الفرق يأتي من دلالة المسند الاسم على الثبوت ودلالة المسند الفعل على الحدث والحدوث. فخالفوا النحاة الذين استندوا على نظرية العامل في تحديد نوع الجملة بالنظر إلى ركن واحد فيها وهو الركن المتصدِّر. كما أنهم بنوا تصورهم للجملة على أساس(النظم) الذي يرتكز على فهم العلائق بين عناصر الجملة، فكان للتقديم أو التأخير قيمته الدلالية، والحذف أو الذكر له قيمته أيضاً من غير محاولاتٍ لتقدير المحذوف الذي بحث عنه النحاة على ضوء نظرية العامل؛ لأن نظرية النظم لا تحمِّل النص ما لا يحتمل بالتقدير أو التأويل؛ إذ إنها نظرية تنهض من أسسٍ دلالية مؤداها أن كل تغيير في تركيب الجملة له أثره في الدلالة.

سادساً: تناولت الدراسة مذاهب النحاة في التقديم والتأخير، ورصدت الأبواب النحوية التي نص النحاة فيها حالات جواز التقديم والتأخير، وهي آراء يرتكز جلها على النظر في المبنى، فتناولها النحاة في إطار النحو التركيبي البنيوي، أو بعبارة أخرى من منظور النحو التعليمي، الذي يبحث في مقتضيات التركيب من حيث صحة نظمه وموافقته قواعد العربية وسننها، وحالات قبول التركيب وفق ما تقتضيه نظرية النحو العربي الأولى وهي نظرية (العامل)، وأن إعطاء حكم للمعمول يجب أن يصدر من عامله في التركيب الجملي، فاحتكموا إلى معيارية النحو في النظر إلى قوانين تركيب

المباني وأسس ترتيبها دون النظر في معاني الترتيب إلا قليلاً، ويظهر هذا القليل متناثراً في كتب النحو ولاسيما ما نص عليه أوائل النحاة كسيبويه والمبرد، أو ما نص عليه ابن هشام في المغني، فأظهرت تلك المتناثرات الجانب الدلالي في النحو العربي، وأن النحاة قد اعتمدوا على عناصر دلالية في الحكم على قسمٍ من التراكيب، فاتكأوا على السياق، أوالقرائن المعنوية الأخرى، أو على عنصر فهم المخاطب للمعنى، في إطار اهتمام قسم من النحاة بالمعنى في دراسة الجمل، والبحث في الفروق الدلالية الناجمة عن اختلاف التركيب بالتقديم والتأخير، أو التعريف والتنكير... وغير ذلك، وهو منهج قد تفرّغ له علماء المعاني فيما بعد.

سابعاً: رصدت الدراسة آراء علماء المعاني في مسائل التقديم والتأخير، واتضح أن دراستهم لها كانت دراسة دلالية تهتم بأغراض التقديم والتأخير الدلالية، وقد اختلفت الأغراض باختلاف حالات التقديم، فمن أغراض التقديم التي نصوا عليها: الاختصاص، تقوية الحكم، الاهتمام بالمقدم، العناية به، التأكيد، الإنكار، الاستعظام، التشويق، المدح، الفخر، المبالغة، التنبيه، التعريض، التناسب والفاصلة، مراعاة المشاكلة لرؤوس الآي في التسجيع وغير ذلك مما ورد في المبحث الثاني من الفصل الثالث من الكتاب.

ثامناً: عرضت الدراسة مواطن الاختلاف بين النحاة وعلماء المعاني في تناول مسألة تقديم الفاعل على فعله. وبينت أن مذهب النحاة البصريين في الاسم المقدم على الفعل أنه مبتدأ لا فاعل بناءً على نظرية العامل التي تمنع تقديم المعمول على عامله، وانطلاقاً مما وضعوه من أصول في تصنيف

الجملة بناء على صدر الجملة، وأن الجملة الاسمية هي التي تبتديء باسم، وهو احتكام للشكل دون المعنى خلافاً للمذهب الكوفي الذي يحتكم إلى المعنى وينص على أن المقدم هو الفاعل. وقد بنى علماء المعاني رأيهم في هذه المسألة على ما نص عليه المذهب الكوفي؛ لأن منهجهم قائم على أساس النظر في المعنى اعتماداً على أن نوع الجملة يحدده المسند سواء صُدِّرت الجملة فيه باسم أو فعل، واستناداً إلى مفهوم التعليق الذي يتكئ على نظرية النظم.

تاسعاً: دعت هذه الدراسة إلى ضرورة التلازم بين التنظير والتطبيق، وشددت على أهمية التطبيق وأنه الجانب الذي يكتمل به وجه الدراسة، وتظهر فيه جوانب المسألة.

عاشراً: نادت هذه الدراسة بالتنحي عن الأمثلة المكرورة عند التطبيق لتجاوز مرحلة التجريد التي نجمت عن دراسة الأمثلة المكررة من الشواهد، ودعت إلى التجديد في دراسة الشواهد لتوسيع إطار الأغراض التي تنجم عن المنظومات في الأساليب العربية المختلفة.

الحادي عشر: أُقيمت مادة التطبيق على نصوص نثرية من فن الرسائل العربية، فيما يمكن أن تمهد لتأسيس مادة يمكن أن تكون إرهاصة لإقامة ما يسمى نحو النثر في إطار ما دعت إليه الباحثة من النظر في المفارقة الظاهرة بين الشعر والنثر وأن لكلٍّ منهما هوية تخالف الأخرى بناء على اختلاف خصائص كلٍّ منهما، وأنه يجب أن يقام لكل منهما نحو خاص، فيوضع نحو خاص للشعر يُستقى من خصائص الشعر ومن المادة التي وضعها العلماء فيما سموه بالضرائر الشعرية، ويوضع نحوٌ للكلام المنثور يُستقى من مادة النثر: الحديث الشريف، والخطب، والرسائل، والمأثور من الكلام. وإن

هذا التصنيف له أثر بارز في محاولة تيسير تعلم العربية وتعليمها في المراحل التعليمية المختلفة، وذلك بالاستغناء عن كثير من القواعد التي تضمنتها كتب النحو العربي، وتجنب محاولات التأويل أو التقدير والقول بوجوب الحذف وما تؤديه من صعوبات ظاهرة.

الثاني عشر: إن تحليل النصوص وفهم أغراض ودلائل التقديم والتأخير يقتضي الخروج من إطار الجملة إلى إطار النص الواحد أو النصين المتتاليين إذا اقتضت الدلالة النظر فيهما مترابطين. كما يقتضي الوقوف على قسم من العناصر التي يكون لها أثرها في إظهار معاني النص وتشكيل الدلائل، نحو:

- **السياق** ويعد عنصراً مهماً في تحديد مفهوم الجملة بل النص كاملاً، وهو ركن بارز في التحليل اللغوي، وأنه موضوع يحتاج إلى أقلام الباحثين للكشف عن حاجة الدرس اللغوي إليه عند الدراسة أو التحليل.
- **العلائق التركيبية** بين الجمل في النص وفق مقتضيات نظرية النظم ودورها الدلالي في فهم مسألة التقديم والتأخير وأغراضها الدلالية.
- **تضافر معطيات الدرس اللغوي القديم والحديث،** وذلك بالإفادة من معطيات الدرس النحوي والبلاغي والأسلوبي والنصي والتداولي للكشف عن معاني النص ومقاصد المتكلم الدلالية والأغراض المعنوية التي يرمي إليها في تحويل التراكيب بالتقديم والتأخير عن شكلها التوليدي الأصل.
- **النظر في معطيات العلوم غير اللغوية**، نحو: علم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وعلم الأصول، والفلسفة، والتربية، والدراسات

الأدبية وغيرها مما يسهم في فك عزلة الدراسات اللسانية بالتفاعل مع حقول العلوم الإنسانية، لتحقق استكشافات جديدة في مجال (تحليل الخطاب)، وتسمح بإبراز قضايا كثيرة تتعلق بالإشكالية اللسانية، فضلاً عما تقدمه من فائدة جلية في تصوير انفعالات النص، وأغراض المتكلم، واستجابات المتلقين للنص، وتأثيره الانفعالي.

الثالث عشر: إن التحليل النصي وفق الإفادة من دمج المعطيات اللغوية وغير اللغوية قد فسَّر مسألة التقديم والتأخير، وبيَّن أغراضها الدلالية على وجهٍ لايمكن الوصول إليه بالاستعانة على ما قدمه النحو وحده أو على ماقدمته البلاغة وحدها، ومن هنا كانت فائدة دمج معطيات العلمين معاً، والإفادة من معطيات أطروحات الدراسات الأسلوبية والنصية الحديثة.

الرابع عشر: إن النحو العربي ما زالت فيه مسائل عديدة تحتاج إلى الكشف عن هويتها، ولا يزال في حاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات المتأنية الركينة التي تخوض في أغوار أبوابه وقضاياه لمعالجتها معالجة عميقة وفق منهجية دمج المعطيات البنيوية والدلالية في كيان واحد في إطار ما يسمى: نحو المعنى.

الفهارس الفنية

١. فهرس الآيات القرآنية
٢. فهرس الحديث الشريف
٣. فهرس الأشعار
٤. فهرس الأراجيز
٥. فهرس الأمثال
٦. قائمة المصادر والمراجع العربية
٧. قائمة المراجع الأجنبية
٨. فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢	٤٥٣	٣	٤٥٣
٤	٤٥٣	٥	٣٠٠، ٤٤٩، ٤٥١

سورة البقرة

١	٣٣٧	٢	٣٣٥، ٣٣٧
١٦	٤٠	٣٦	٣٣٥
٤٤	٤١٩	٥٧	٣٠٠
٩٤	٤٠٧	٩٥	٤٠٧
١٦٧	٤١٤	١٧١	٣٤
٢٤٦	١٠٧	٢٥١	المقدمة
٢٥٤	٣٩٧	٢٧٦	٤١٢

سورة آل عمران

٢٠	٤٢٠، ٤٢١	٧٥	٣٩٤
٧٨	٣٧٨	١٦٥	٤١٩
١٨٢	٣٩٤		

سورة النساء

٩٦	٣٢٢	١٥٧*[١]	٢٧
١٧١	٢٦، ١٠٩		

سورة المائدة

٦١	٣٧٩	١١٦	٤٢٣، ٦١٧*

سورة الأنعام

١٤	٤٥٢	٤٠	٤٢٠
٥٧	٤٠٠	٩٥	٤١٩
١٠٠	٤٥٠	١٠٣	٤٠٦
١١٦	٤٠١	١٤٣	٤٣٢

سورة الأعراف

١٢	١٠٧	٥٤	٤٠
١٤٣	٤٠٦	١٧٧	٣٢٢
١٨٨	٤٠١	١٩٤	٤٠١

سورة التوبة

٦	٣٦٢، ٣٦٤	١٠١	٣٧٧

سورة يونس

٢	٣٢٢	٢٤	٢١١

---

(١) تشير هذه العلامة * عند بعض الآيات إلى أن هذه الآية قد وردت في الحاشية.

٣٤	٤١٩	٥١	٤١٩
٥٩	٤٢٣، ٤٣٢	٩٩	٤٣٣

سورة هود

٨	٣٢٥، ٣٢٦	١٨	١٠٦
٨٧	٤٢٠، ٤٢١	٨٨	٣٣٦، ٤٠١
٩١	٤١٣	٩٢	٤١٣

سورة يوسف

٣٠	٣٦٦	٨٢	٣١

سورة إبراهيم

٦	٣٩	١٢	١٠٧

سورة الحِجر

٣٢	١٠٧

سورة النحل

٢٠	٣٧٩	٢٨	٥٤٠
٢٩	٥٤٠	٨١	٣٨
١٢٣	٤٦١		

سورة الإسراء

٢	المقدمة	٤٠	٤٢٠، ٤٣١

سورة الكهف

٥	٤٠٠	٤٤	٤٥٩

سورة مريم

٤	٤٠٣	٤٠	٣٣٦
٤٦	٣١٢		

سورة طه

٦٧	٤٥٣	١٠٣	٤٠١

سورة الأنبياء

٣٩	٤٠٩	٤٠	٤٠٩
٦٢	٤٢٠، ٤٢١، ٤٣٠	٦٣	٤٠٣
٩٧	٣١٢		

سورة الحج

٦٣	٤٢٢

سورة المؤمنون

٥٩	٤١٠

سورة الفرقان

٤٥	٤٢٠، ٤٢١	٥٤	٣٢٢
٦٨	٣٩	٦٩	٣٩

سورة العنكبوت

٥٦	٣٠٠

سورة الروم

١	٣٦٦	٩	٤١٩

٤٧	٣٢٢

سورة لقمان

١٨	٤١٢

سورة الأحزاب

٣٢	٣٩٤

سورة سبأ

٦	٨٩	٨	٢٢٠
٢٨	٤٦٠	٣٣	٤٣، ٢٠٨

سورة فاطر

٣	٤١٩

سورة يس

٣٧	٤٥٤	٣٨	٤٥٤
٣٩	٤٥٤	٥٣	٤٠١

سورة الصافات

٤٧	٣١١، ٣٣٧	٨٦	٤٢٠، ٤٢١
٩٥	٤٢٠	١٤٩	٤٢٠
١٥٣	٤٣١	١٥٤	٤٣١

سورة ص

٨	٤٠٤

سورة الزمر

٦٤	٤٥٢	٦٦	٤٥٢
٦٧	٤٥٨*		

سورة غافر

٦٢	٤١٩

سورة الشورى

٥٣	٣٣٥

سورة الزخرف

١٩	٤٢٠، ٤٢١	٣٢	٤٣٣
٤٠	٤٣٣، ٤٣٤		

سورة محمد

٢١	٤٠

سورة الحجرات

١٢	٤٢٠، ٤٢١

سورة ق

١٥	٤٢٠، ٤٢١

سورة الطور

١٥	٤٢٠

سورة القمر

٧	٤٥٦

سورة الواقعة

٣٤	١٧٣

سورة الحديد

٨	١٠٧	١٦	٤٢١

سورة المجادلة

٢	٤٠٠	٨	١٤٤

سورة الحشر

٢	٣١٢

سورة الصف

١٠	٣٩	١١	٣٩

سورة الجمعة

٦	٤٠٧	٧	٤٠٧

سورة المنافقون

٦	٤٢٠

سورة التغابن

١	٣٣٦

سورة التحريم

١	٤٢٠

سورة الملك

٢٠	٤٠٠

سورة القلم

١٠	٤١٣

سورة الحاقة

٣١	٣٠٠، ٤٥٣

سورة القيامة

١٢	٣٣٦	١٣	٣٣٦
٢٢	٣٣٦	٢٣	٣٣٦
٢٤	٣٣٦	٢٥	٣٣٦
٢٩	٣٣٦	٣٠	٣٣٦
٣١	٣٩٨		

سورة الإنسان

١	٤٠٣

سورة المرسلات

١٦	٤٢٢	٣٥	١٤٧

سورة التكوير

٢٦	٤١٩

سورة الانشقاق

١	٣٦٢

سورة الطارق

٤	٤٠١	٨	١٠٨

٩	١٠٨		

سورة الغاشية

٢٥	٣٣٦، ٣٤٦	٢٦	٣٣٦، ٣٤٦

سورة الليل

١	٢٧٤

سورة الضحى

٦	٤١، ٤٢٢	٧	٤١
٨	٤١	٩، ١٠	٣٠٠، ٤٥٤

سورة الشرح

١	٢٨٢، ٤١٩

سورة الزلزلة

٢	٢١١

سورة قريش

١	١٥٢

سورة الإخلاص

٣	٤٠٣	٤	٣٣٣، ٤٠٣

فهرس الحديث الشريف

الحديث	الصفحة
"إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، علم ينتفع به، وصدقة جارية، وولد صالح يدعو له"	المقدمة
"مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوج له"	٣١٧
"يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم، وهو أعلم بكم، فيقول: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون"	٣٦٩

فهرس الأشعار

أول البيت	القافية	الصفحة
	باب الهمزة	
	فصل الهمزة المكسورة	
إنما	الرجاءِ	١٦٤
طلبوا	بقاءِ	٣٩٩
غافلاً	إباءِ	٤٦١
	باب الباء	
	فصل الباء المفتوحة	
وواردةٍ	أصهبا	٤٦٩
رددت	تحلبا	٤٦٩
	فصل الباء المضمومة	
وما مثله	يقاربه	٩٣
وأغناهما	واجبُ	٣١٦
طربتُ	يلعبُ	٤٢٠
لئن	لحبيبُ	٤٦١
أتهجر	تطيبُ	٤٦٩

فمالي	مشعبُ	٤٧٣

فصل الباء المكسورة

ليس	الرِّقابِ*(١)	٢٧
ولا	الكتائبِ	٣٥
فظل	متغيبِ	٣٥٦

باب الجيم

فصل الجيم المكسورة

كأن	الفراريجِ	٣٤٥

باب الحاء

فصل الحاء المكسورة

فتى	قماحِ	٣٠٩
ألستم	راحِ	٤٢٢

باب الدال

فصل الدال المفتوحة

قنافذ	عودا	٣٣٠

---

(١) تشير هذه العلامة* عند بعض الأبيات إلى أن ورودها في البحث كان في الحاشية.

فصل الدال المضمومة

ورجٍّ	يزيدُ	٣٢٩

فصل الدال المكسورة

بنونا	الأباعدِ	٣٠٩، ٣١٦
ولابد	قاصدِ	٣٥٦
وغيري	الأيادي	٣٨٤
تسليت	عندي	٤٦١

باب الذال

فصل الذال المكسورة

لكل	لذيذِ	٣٣٤

باب الراء

فصل الراء الساكنة

نحن	ينتقرْ	٣٨٠
في	قُدِرْ	

فصل الراء المفتوحة

أنفساً	جهارا	٤٦٩

فصل الراء المضمومة

ثلاثةٌ	القمرُ	٣١٣
ترتع	إدبارُ	٥٣
أغر	نارُ	٣٣٥
رأيه	المغرورُ	٤٤٧
الناس	وزرُ	٤٧٣
كل	بورُ	٤٧٥

فصل الراء المكسورة

له	الدهرِ	٣٣٤
لولا	بالجارِ	٤٠٣
رهط	حُذارِ	٤٥٨
ولست	يسرِ	٤٦٩

باب السين

السين المضمومة

لها	هاجسُ	٣٣٤
خلا	شوسُ	٤٧٢، ٤٧٣
إلى	حسيسُ	٤٧٣

باب العين

فصل العين الساكنة

مُزْبِـــــداً	رتعْ	٤٥٧

فصل العين المضمومة

وخيلٍ	وجيعُ*	٢٧
عند	تنفعُ	٣٣٤
وليس	شفيعُ	٣٣٥
غيري	شجعوا	٣٨٤

باب القاف

فصل القاف المكسورة

فمتى	الساقي	٣٥٦

باب الكاف

فصل الكاف المفتوحة

خلا	عيالكا	٤٧٢

باب اللام

فصل اللام المفتوحة

إن	فيخذلا	٤٠٢
ضيّعت	اشتعلا	٤٦٩

اللام المضمومة

إذا	جدالُ	المقدمة
مشغوفةً	سبيلُ	٤٦١
هي	مبذولُ	٣٣١
فلا	بلابُلُهْ	٣٤٦

فصل اللام المكسورة

أيقتلني	أغوالِ	٤٣٣
فإن	حبالِ	٤٦٠

باب الميم

فصل الميم المفتوحة

فأصبحت	قلما	٩٣
هما	كلاهما	٣٨٠
إذا	مذمما	٤٦٩

الميم المضمومة

سلام	السلامُ	٣٣٥
صددت	يدومُ	٣٥٦

الميم المكسورة

يقول	بدائمِ	١٠٨

أفي	يرمِ	٢٩٩
فلمَّا	مندمِ	٣٩٩*
فسقى	همي	٤٦٠

باب النون

فصل النون المفتوحة

فقد	أجنَّ	١٢٠

فصل النون المضمومة

وكالنار	دخانُ	٣١٣
فأصبحوا	المساكينُ	٣١١
ما كل	السفنُ	٤١١

فصل النون المكسورة

كلا	الظنونِ	٣٠٩
إن هو	المجانينِ	٤٠٢
بدا	ببنانِ	٤١٩
فوالله	بثمانِ	٤١٩

باب الهاء

فصل الهاء الساكنة

ولم	مشبهْ	٣٨٢

مثلك	غربهْ	٣٨٣

فصل الهاء المفتوحة

قبيلة	وافيها	٣١٦

باب الياء

فصل الياء المفتوحة

وما حملت	هجائيا	١٦٢

فهرس الأراجيز:

	الصفحة
د	
حديدا	٢١٦، ٣٥٦
ر	
الدار	٣٢
ل	
عن فُلِ	٣٥
ي	
إنْسِيُّ	٤٧٢، ٤٧٣

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
(أَتُعْلِمَني بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُه)	٣٧٧
(شتّى يؤُوب الحَلَبَةُ)	٤٥٦
(شرٌّ أهر ذا ناب)	٣٨٢
" في بيته يُوتى الحَكَمُ "	٣٠٨

المصادر والمراجع العربية:

الآمدي، (٢٠٠٥م،١٤٢٦هـ)، *الإحكام في أصول الأحكام*، دار الكتب العلمية: بيروت، ط.(٥).

ابن أبي الربيع،(١٤٠٧هـ،١٩٨٦م)، *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، تحقيق: عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي:بيروت، لبنان،ط.(١).

ابن أبي ربيعة، عمر،(د ت)، *ديوانه*، دار القلم: بيروت، لبنان.

ابن الأثير،(١٤١٦هـ،١٩٩٥م)، *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، صيدا.

ابن بابشاذ، طاهر أحمد،(١٩٧٦م،١٩٧٧م)، شرح *المقدمة المحسبة*، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت ط.(١).

ابن جعفر، قدامة، (١٣٠٢هـ)، *نقد الشعر* مطبعة الجوائب: القسطنطينية، ط.(١).

ابن جني، أبو الفتح، (١٩٥٢)، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجا، دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح، (١٣٨٦هـ)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم نجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: القاهرة.

ابن الحاجب، (١٤٠٩هـ،١٩٨٩م)، *الأمالي*، دراسة وتحقيق: فخر قداره، دار الجبيل: بيروت، دار عمار: عمان، الأردن.

ابن حزم، محمد، *الإحكام في أصول الأحكام*، تحقيق: محمود عثمان، دار الحديث:القاهرة.

ابن مالك، بدر الدين، (د ت)، *المصباح في المعاني والبيان والبديع*، تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب.

ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي، (١٩٥٩)، *التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية*، تحقيق: إحسان عباس، بيروت.

ابن خلدون (د ت)، *المقدمة*، دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان، مكتبة المدرسة: بيروت.

ابن رشيق، (٢٠٠٤)، *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت.

ابن طباطبا، محمد بن أحمد العلوي،(١٩٥٦ م)، *عيار الشعر*، تحقيق وتعليق:طه الحاجري ومحمد زغلول سلام، المكتبة التجارية.

ابن العبد، طرفة، (د ت)، *ديوانه*، دار الفكر للجميع: بيروت.

ابن عصفور، (د ت)، شرح *جمل الزجاجي*، تحقيق: صاحب أبو جناح، الفيصلية: مكة المكرمة.

ابن عقيل، بهاء الدين،(د ت)، *شرح ابن عقيل على الألفية*، دار القلم:بيروت، لبنان، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

ابن عقيل، بهاء الدين،(١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م)، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر: دمشق.

ابن فارس، أحمد، (د ت)، *الصاحبي*، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، *أدب الكاتب*، تحقيق: محمد طعمة الحلبي، دار المعرفة: بيروت، لبنان، ط.(١).

ابن قتيبة،(١٩٧٣)، *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث.

ابن قتيبة،(١٤١٤هـ،١٩٩٤م)، *الشعر والشعراء*، دار إحياء العلوم: بيروت، ط.(٥).

ابن مالك، جمال الدين محمد،(١٤١٠هـ،١٩٩٠م)، شرح *التسهيل*،: تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر: القاهرة،ط.(١).

ابن منظور،(١٤١٠هـ،١٩٩٠م)، *لسان العرب*، المكتبة التجارية، الشامية: مكة المكرمة، ط.(١).

ابن الناظم، (د ت)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل: بيروت.

ابن هشام، (د ت)، شرح *شذور الذهب*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

ابن يعيش،(د ت)، شرح *المفصل*، عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبي: القاهرة.

أبو جناح، صاحب جعفر، (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، *"التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي"*، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب(١)، المجلد الثامن.

أبو جناح، صاحب، (١٤١٩هـ،١٩٩٨م)، *دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها*، دار الفكر للطباعة والنشر:عمّان، الأردن، ط.(١).

أبو عبيدة، (د ت)، *مجاز القرآن*، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط.(٢)،مكتبة الخانجي، دار الفكر بالقاهرة.

أبو غزالة، إلهام -حمد، علي خليل،(١٩٩٩م)، *مدخل إلى علم لغة النص- تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر*، ط.(٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو المكارم، علي، (د ت)، *تقويم الفكر النحوي*، دار الثقافة: بيروت، لبنان.

أبو موسى، محمد محمد،(١٤١٨هـ،١٩٩٨م)، *مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني*، مكتبة وهبة، ط٠(١).

أبو موسى، محمد محمد،(١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، *"المنهج الغائب في تراث عبد القاهر الجرجاني"*، ضمن دراسات إسلامية وعربية، مقالات مهداة إلى العلامة الأستاذ فضل حسن عباس، إشراف: جمال أبو حسان، دار الرازي: الأردن، عمّان.

أبو موسى، محمد محمد،(١٩٩٦)، *دلالات التراكيب، دراسة بلاغية،* الطبعة الثانية.

أبو موسى، محمد محمد،(١٤١٦هـ،١٩٩٦م)، *خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني*، مكتبة وهبة: القاهرة، ط.(٤).

الأرموي الهندي، صفي الدين محمد، (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م)، *نهاية الوصول في دراية الأصول*، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف، سعد بن سالم السويح، مكتبة نزار الباز: المملكة العربة السعودية، ط.(٢).

الأزهري، خالد،(د ت)، شرح *التصريح على التوضيح*، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة.

الاستراباذي، الرضي،(١٤٠٢هـ،١٩٨٢م)، شرح *شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

الاستراباذي، الرضي،(د ت)، شرح *الرضي على الكافية*، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.

استيتيه، سمير، (رجب١٤٢٢هـ) *"روافد البلاغة، بحث في أصول التفكير البلاغي"*، جذور(التراث)، العدد٦.

الأسعد، عبد الكريم محمد، (١٤٠٥هـ،١٩٨٥م)، *أحاديث في تاريخ البلاغة وفي بعض قضاياها*، دار العلوم: الرياض.

الأسمندي، محمد بن عبد الحميد، (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م)، *بذل النظر في الأصول*، تحقيق: محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث: القاهرة، ط.(١).

الأشبيلي، ابن خروف،(١٤١٩هـ)، شرح *جمل الزجاجي*، تحقيق: سلوى عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط.(١).

الأشموني، (د ت)، شرح *الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، فيصل عيسى البابي الحلبي.

الأصفهاني، أبو الفرج، (١٩٥٥، ١٩٥٧م)، *الأغاني*، دار مكتبة الحياة، دار الفكر: بيروت، ط.(٢).

الأعشى،(١٩٨٣م)، *ديوانه*، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، ط (٧)،مؤسسة الرسالة: بيروت.

امرئ القيس،(١٤٢٦هـ،٢٠٠٦م)، *ديوانه*، شرح: محمد الاسكندراني، نهاد رزق، دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان.

أمين، أحمد، *النقد الأدبي*، (١٩٨٣)، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، ط.(٥).

الأنباري، أبو البركات، (د ت)، *أسرار العربية*، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

الأنباري، أبو البركات، (١٩٦١)، *الإنصاف في مسائل الخلاف*،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى: مصر، ط.(٤)، دار الباز للنشر والتوزيع: مكة المكرمة.

الأنباري، أبو البركات، (١٩٨٨م)، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

الأندلسي، أبو حيان، (١٤١٣هـ،١٩٩٣م)، *البحر المحيط*، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط.(١).

الأندلسي، أبو حيان، (١٤٠٤هـ،١٩٨٤م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط.(١).

الأندلسي، أبو حيان، (د ت)، *البحر المحيط*، دار الفكر: بيروت، لبنان

الأنصاري، أحمد مكي، (١٤٠٥هـ)، *نظرية النحو القرآني*، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط.(١).

الأنصاري، ابن هشام،(١٤١١هـ،١٩٩١م)، مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجيل: بيروت،ط.(١).

الأنصاري، ابن هشام،(١٣٨٣هـ،١٩٦٣م)، شرح *قطر الندى وبل الصدى*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة: مصر.

أنيس، إبراهيم، (١٩٧٨م)، *من أسرار اللغة*، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، ط(٦).

أوكان، عمر، *"مقدمة في البلاغة العربية القديمة"*، مركز الأبحاث، شبكة المعلومات الالكترونية.

أولمان، ستيفن، (١٩٩٠)، *دور الكلمة في اللغة*، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب: القاهرة.

إيجلتون، تيري،(٢٠٠٥م)، *النقد والإيديولوجيا*، ترجمة: فخري صالح، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

أيوب، عبد الرحمن،(١٩٧٥م)، *دراسات نقدية في النحو العربي*، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

بارت، رولان، (١٩٩٤م)، *نقد وحقيقة*، تر:منذر عياشي، الأعمال الكاملة٣، مركز الإنماء الحضاري، ط.(١).

بارت، رولان، (٢٠٠٢م)، *لذة النص*، تر: منذر العياشي، الأعمال الكاملة ١، ط.(٢).

بالمر، فرانك، (١٩٩٧م)، *مدخل إلى علم الدلالة*، ترجمة: خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع:الكويت، ط.(١).

البحراني، كمال الدين ميْثم،(١٩٨٧م، ١٤٠٧هـ)، *مقدمة شرح نهج البلاغة*، تحقيق: عبد القادر حسين، دار الشروق:القاهرة، ط.(١).

بحيري، سعيد حسن، (١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، *دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة*، مكتبة الآداب: القاهرة، ط.(١).

بحيري، سعيد حسن،(١٤٢٤هـ،٢٠٠٤م)، *علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات*، مؤسسة المختار: القاهرة،ط.(١).

البخاري،(٢٠٠٨م،١٤٢٩هـ)، *صحيح البخاري*، مراجعة: علي قب، هشام البخاري، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت.

بدري، كمال إبراهيم،(د ت)، *الزمن في النحو العربي*، دار أمية للنشر والتوزيع: الرياض، ط(١).

براجشتراسر، (١٤١٧هـ، ١٩٩٧م)، *التطور النحوي للغة العربية*، تصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط.(٣).

براون، ج. و ج. يول،(١٤١٨هـ،١٩٧٩م)، *تحليل الخطاب*، تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود: الرياض.

البغدادي،عبد القادر،(١٤١٦هـ،١٩٩٦م)، *خزانة الأدب*، ،تحقيق: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي:القاهرة، ط.(٣).

بشر، كمال، (د ت)، *صفحات من كتاب اللغة*، دار غريب: القاهرة.

بشر، كمال، (١٩٨٠م)، *علم اللغة العام(الأصوات)*، دار المعارف: مصر، ط.(٧).

البقاعي، محمد خير،(٢٠٠٤م)، *دراسات في النص والتناصية*، تر: مركز الإنماء الحضاري.ط.(٢).

البكري، طارق، (١٤٢٦/٤/٨هـ)، *"الأسلوبية عند ميشال ريفاتير"*، مركز الأبحاث: أبحاث أدبية، القراءات: ١٥٩، شبكة المعلومات الالكترونية.

بلحبيب، رشيد أحمد، (١٩٩٩م)، *" أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى"*، مجلة اللسان العربي:المغرب: الرباط، العدد ٤٧.

بلحبيب، رشيد، (١٩٩٩)، *"دلالة الأطر الأسلوبية وصلتها بتقديم مكونات الجملة"*، شبكة المعلومات الالكترونية: المجلة العربية للثقافة: "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٣٧ سبتمبر.

بلحبيب، رشيد،(جماد الآخرة١٤٢١هـ/ سبتمبر٢٠٠٠م) *"النحو والبلاغة مقاربة في الاتصال والانفصال"*، جذور"التراث"، النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد الرابع المجلد الثاني.

بلوحي، محمد، (أيلول ٢٠٠٤م، رجب ١٤٢٥هـ)، *"الأسلوب بين التراث البلاغي العربي والأسلوبية الحداثية"*، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد ٩٥،السنة الرابعة والعشرون، شبكة المعلومات الإلكترونية.

بوقره، نعمان، (١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م)، *"لسانيات النص بين التنظير الغربي والإجراء العربي قراءة تأصيلية نقدية"*، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، المجلد٩، العدد٣،رجب، رمضان (يوليه، سبتمبر).

البياتي، سناء حميد،(٢٠٠٣م)، *قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم*، دار وائل للنشر: عمان، الأردن،ط.(١).

تحريشي، محمد،(٢٠٠٤م)، *النقد والإعجاز*، منشورات اتحاد الكتاب العرب: دمشق.

تحريشي، محمد، (٢٠٠٤م)، *أدوات النص(دراسة)*، اتحاد الكتاب العرب: دمشق، شبكة المعلومات الالكترونية mailto:aru@net.sy

تراسك، ر.ل.، (٢٠٠٢م)، *أساسيات اللغة*، ترجمة: رانيا إبراهيم يوسف، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، العدد ٣٨١، ط.(١).

تشومسكي، نوم، (١٩٩٣م)، *المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها*، ترجمة وتعليق: محمد فتيح، دار الفكر العربي: القاهرة.

التنوخي، (١٣٢٧هـ)، *الأقصى القريب في علم البيان*، ط.(١)، مكتبة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه: مصر.

التوحيدي، أبو حيان،(١٩٩٢م)، *المقابسات*، تحقيق: حسن السندوبي، دار الكتاب الإسلامي، ط.(٢).

التوحيدي، أبو حيان، *الإمتاع والمؤانسة*، (د ت)، تصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت، لبنان.

الثعالبي،(د ت)، *فقه اللغة وسر العربية*، مطبعة الاستقامة: القاهرة.

ثعلب، (د ت)، *مجالس ثعلب*، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط.(٥).

الجاحظ، أبو عمرو عثمان، (١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م)، *البيان والتبيين*، تحقيق: درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا: بيروت.

الجاحظ، أبو عمرو عثمان،(١٣٥٦هـ)، *الحيوان*، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة.

جاد الكريم، عبدالله أحمد،(١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م)، *الدرس النحوي في القرن العشرين*، مكتبة الآداب: القاهرة، ط.(١).

جبل، محمد حسن، (١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، *المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً*، مكتبة الآداب: القاهرة،ط.(١).

الجرجاني، أبو الحسن، (١٩٦٦م)، *الوساطة بين المتنبي وخصومة*، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم،وعلي محمد البجاوي،دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الجرجاني، الشريف أبو الحسن، (١٤١٦هـ،١٩٩٦م)، *التعريفات*، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، عالم الكب: بيروت. ط.(١).

الجرجاني، عبد القاهر، (د ت)، *أسرار البلاغة*، تعليق: محمود محمد شاكر، دار المدني: جدة.

الجرجاني، عبدالقاهر،(د ت)، *دلائل الإعجاز*، دار المعرفة: بيروت، لبنان.

الجرجاني، عبدالقاهر،(١٩٨٢م)، *المقتصد في شرح الإيضاح*، ت:كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر.

الجرجاني، عبد القاهر محمد، (١٣٩٢هـ،١٩٧٢م)، *الجمل*، تحقيق علي حيدر، دمشق.

الجرجاني، محمد بن علي، (د ت)، *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، تحقيق: عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر: القاهرة.

جرير،(١٣٨٤هـ،١٩٦٤م)، *ديوانه*، دار صادر: بيروت، لبنان.

جرين، جودث (١٩٩٣م)، *علم اللغة النفسي، تشومسكي وعلم النفس*، ترجمة مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة.

الجعافرة، ماجد ياسين (٢٠٠٣م)، *التناص والتلقي، دراسات في الشعر العباسي*، دار الكندي: الأردن، إربد، ط.(١).

الجهاد، عبد الله، (رجب١٤٢٢هـ، سبتمبر ٢٠٠١م)، "*النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني*"، جذور(التراث)،النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد السادس.

الجواري، أحمد عبد الستار، (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م) *نحو المعاني*، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

الجوزية، ابن قيم (١٩٩٤م)، بدائع الفوائد، دمشق: دار الخير.

الجويني، مصطفى الصاوي، (١٩٧٥م)، *البلاغة والنقد بين التاريخ والفن*، الهيئة المصرية العامة للكتاب: فرع الإسكندرية.

حاطوم، أحمد،(د ت)، *اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي*، دار الفكر اللبناني.

حسان، تمام (١٤٠١هـ، ١٩٨١م)، *الأصول*، دار الثقافة: الرباط، المغرب، ط.(١).

حسان، تمام (١٣،١٩ديسمبر١٩٧٨م)، "*إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً*"، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، سلسلة اللسانيات(مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية،المطبعة الثقافية:تونس).

حسان، تمام، *"القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي"*، مجلة اللسان العربي، الرباط: المغرب، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول.

حسان، تمام، (د ت)، *اللغة بين المعيارية والوصفية*، دار الثقافة: الدار البيضاء.

حسان، تمام،(١٩٨٥م)، *اللغة العربية معناها ومبناها*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.(٣).

حسان، تمام(١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م) ، *مناهج البحث في اللغة*، دار الثقافة: الدار البيضاء.

حسان، تمام (١٤١٣هـ،١٩٩٣م)، *البيان في روائع القرآن*، عالم الكتب:القاهرة، ط.(١).

حسان، تمام،(١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م) ، *الخلاصة النحوية* عالم الكتب، ط.١.

حسان، تمام،(١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م)، *مقالات في اللغة والأدب*، ج٢، عالم الكتب:القاهرة، ط.(١).

الحسن، شاهر،(١٤٢٢هـ،٢٠٠١م)، *علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ط.(١).

حسنين، صلاح الدين، (٢٠٠٥)، *الدلالة والنحو*، مكتبة الآداب: القاهرة، ط.(١).

حسين، عبد القادر، (١٩٩٨م)، *أثر النحاة في الدرس البلاغي*، دار غريب: القاهرة.

الحلبي، السمين (١٤١٦هـ،١٩٩٥م)، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، إعداد: جمال طلبة، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

حماد، أحمد عبدالرحمن،(١٤٠٧هـ،١٩٨٦م)، *علم الدلالة في الكتب العربية*، دار القلم: دبي، ط.(١).

الحمامي، منية، (١٩٩٠م)، "التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة"، التواصل اللساني، المغرب: فاس، المجلد الثاني، العدد الثاني.

حمدان، ابتسام، (١٩٩٢م)، *الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني(دراسة دلالية تطبيقية معنوية)*، دار طلاس: دمشق، ط.(١).

الحمصي، محمد طاهر، (١٩٨٩م)، *الجملة بين النحو والمعاني*، رسالة دكتوراه بإشراف: مازن المبارك، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

حمودة، عبد العزيز، *المرايا المحدَّبة من البنيوية إلى التسكيك*، سلسلة عالم المعرفة:الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، رقم: ٢٣٢.

الحموز،عبد الفتاح، (١٤١٨هـ،١٩٩٧م)، *الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر*، دار عمار: الأردن، ط.(١).

الحموي، ياقوت، (١٩٩٦م)، معجم *البلدان*، دار صادر: بيروت، لبنان، ط.(١).

حميدة، مصطفى،(١٩٩٧م)، *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*، مكتبة لبنان:الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط.(١).

حيدر، فريد،(١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، *فصول في علم الدلالة*، مكتبة الآداب: القاهرة.

الخالدي، كريم حسين ناصح، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، *نظرية المعنى في الدراسات النحوية*، ،دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ط.(١).

خراكوفسكي، فيكتور،(١٤٠٢هـ،١٩٨٢)، *دراسات علم النحو العام والنحو العربي*، تر:جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة:سوريا.

خضر، محمد أحمد، (د ت)، *علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم*، مكتبة الأنجلو المصرية.

خطابي، محمد، (١٩٩١م)، *لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب*، المركز الثقافي العربي: بيروت، ط.(١).

الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن سنان، (١٩٨٢م،١٤٠٢هـ)، *سر الفصاحة*، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط.(١).

خفاجي، محمد عبد المنعم، (د ت)، *نحو بلاغة جديدة*، عبدالعزيز شرف، مكتبة غريب: القاهرة .

خليل، حلمي،(١٩٨٨م)، *العربية وعلم اللغة البنيوي(دراسة في الفكر اللغوي الحديث)*، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

الخولي، محمد علي،(١٩٨١م)، *قواعد تحويلية للغة العربية*، دار المريخ: الرياض.

دايك، تون أ. فان، (٢٠٠٥م)، *علم النص مدخل متداخل الاختصاصات*، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط.(٢) دار القاهرة: القاهرة.

دبه، الطيب، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، *" في المسار التطوري للنحو العربي، قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى"*، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع الآخر، جماد الآخرة، مايو، يوليه.

الدجني، فتحي عبد الفتاح، (١٤٠٨هـ،١٩٨٧م)، *الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً*، مكتبة الفلاح: الكويت، ط.(٢).

دراز، طنطاوي محمد، (د ت)، *في أصول اللغة*، مكتبة نهضة الشرق: القاهرة.

درين، محمد بن عمار،(١٤٢٨هـ)، *" الصبغة الشعرية" للنحو العربي بين الحقيقة والادعاء*، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، المجلد التاسع، العدد الثاني، ربيع الآخر، جمادى الآخرة.

دك الباب، جعفر، (١٩٨٢)، *"الخصائص البُنيوية للفعل والاسم في العربية"*، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب:دمشق، العدد الثامن، السنة الثانية، تموز "يوليو".

دك الباب، جَعفر، (١٤٠٣هـ،١٩٨٣م)، *"أصالةُ اللّسان العَربيّ"*، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد العاشر، ربيع الثاني، كانون الثاني "يناير"، السنة الثالثة.

دك الباب، جعفر، " *نظرة جديدة في تأريخ نشأة اللسان العربي"*، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العددان: (١١)جمادى الآخر ١٤٠٣ نيسان "أبريل" السنة الثالثة، (١٢) رمضان ١٤٠٣ تموز "يوليو"١٩٨٣م.

الدلابيح، محمد فضل ثلجي، (١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، *دليل القاعدة النحوية عند سيبويه*، دار الكتاب الثقافي: إربد، الأردن.

الدمشقي، أبو الخير محمد، (د ت)، *النشر في القراءات العشر*، ابن الجزري، دار الكتاب العربي.

دي بوجراند، روبرت، (١٤١٨هـ،١٩٩٨م)، *النص والخطاب والإجراء*، ترجمة: تمام حسان،عالم الكتب: القاهرة، ط.(١).

ديتربونتج، كارل،(١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م)، *مدخل إلى علم اللغة*، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار: القاهرة، ط.(١).

دي سوسير، فردينان، (١٩٨٥م)، *دروس في الألسنية العامة*، تعريب: صالح الفرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب.

الذبياني، النابغة، (١٤٢٧هـ،٢٠٠٧م)، *ديوانه*، شرح حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان.

الراجحي، عبده، (١٩٧٩م)، *النحو العربي والدرس الحديث*، دار النهضة العربية: بيروت.

الرازي، فخر الدين، (١٣٥٤هـ،١٩٣٥م)، *التفسير الكبير*، المطبعة البهية المصرية ،ط.(١).

الرازي، فخر الدين، (١٩٨٥م)، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين: بيروت، لبنان،ط.(١).

راضي، عبد الحكيم، (٢٠٠٣م)، *نظرية اللغة في النقد العربي*، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

ربابعة، موسى سامح، (٢٠٠٣م)، *الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها*، دار الكندي: الأردن، إربد.

الربيعي، حامد، (١٤١٧هـ)، *القراءة الناقدة في ضوء نظرية النظم*، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

الرماني، أبو الحسن، (١٤٠٧هـ،١٩٨٦م)، *معاني الحروف*، تح:عبد الفتاح شلبي،مكتبة الطالب الجامعي:مكة المكرمة،ط.(٢).

روبتز، ر.هـ.، (رجب١٤١٨هـ،نوفمبر١٩٩٧م)، موجز *تاريخ علم اللغة(في الغرب)*، ترجمة: أحمد عوض،سلسلة عالم المعرفة٢٢٧: المجلس الوطني للثقافة والفنون:الكويت.

الزبيدي، سعيد جاسم،(١٩٩٨م)، *قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد*، دار أسامة: عمّان، الأردن،ط.(١).

الزجاجي، أبو القاسم، (د ت)، *كتاب اللامات*، تحقيق:مازن المبارك، دار صادر: بيروت.

الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل شلبي، المكتبة العصرية، لبنان، ١٩٧٣م.

الزجاجي، أبو القاسم، (د ت)، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس: بيروت، ط.(١).

الزجاجي، أبو القاسم، (١٤١٧هـ،١٩٩٦م)، *الجمل في النحو*، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة: بيروت،لبنان، ط.(٥).

الزجاجي،(١٩٨٢م،١٤٠٢هـ)، *حروف المعاني والصفات*، ت: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر:الرياض.

الزجاجي، (١٩٦٢م)، *مجالس العلماء*، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت.

الزركشي،(١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م)، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.

الزعبَلاوي، صَلاح الدين، (١٤١١هـ،١٩٩١م)، *"الجملة الفِعلية والجملة الاسمية"*، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد ٤٢،٤٣، السنة١١، كانون الثاني ونيسان "يناير وابريل"،رجب وشوال.

زكريا، ميشال، (١٩٨٦م)، *(الألسنية)علم اللغة الحديث*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، (١٣٧٩هـ، ١٩٧٧م)، *الكشاف عن حقائق التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، دار الفكر، ط.(١).

الزمخشري، أبو القاسم، (١٤١٠هـ،١٩٩٠م)، *المفصل في علم اللغة*، تعليق: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم: بيروت،ط.(١).

زهران، البدراوي، (١٩٨٧م)، *عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني"المفتن في العربية ونحوها*"، دار المعارف: القاهرة،ط.(٤).

الساقي، فاضل مصطفى، (١٩٧٧)، *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*، مكتبة الخانجي: القاهرة.

سامبسون، جفري، (١٤١٧هـ)، *مدارس اللسانيات التسابق والتطور*، تر: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع.

السامرائي، إبراهيم، (ذو القعدة ١٤٠٤هـ، أغسطس ١٩٨٤م)، "*هل من نحو جديد*"، المجلة العربية للدراسات اللغوية،المجلد الثالث،العدد الأول.

السامرائي، إبراهيم، (١٤٢٢هـ)، *أشتات في الأدب واللغة*، دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة، ط. (١).

السامرائي، فاضل صالح، (١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م)، *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*، دار الفكر: عمان، الأردن، ط.(١).

السامرائي، فاضل صالح، (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، *الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري*، دار عمار: الأردن، ط.(١).

ساندريس، فيلي، "*نحو نظرية أسلوبية لسانية*"،–ترجمة: محمود جمعة، شبكة المعلومات الالكترونية.

السبكي،(١٤٢٣هـ،٢٠٠٣م)، *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت،ط.(١).

السبكي، بهاء الدين، ابن يعقوب المغربي، *شروح التلخيص: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني*، ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح،(د ت)، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، وحاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني لتلخيص المفتاح، دار الإرشاد الإسلامي: بيروت.

السجستاني، أبو داوود، (د ت)، *سنن أبي داوود*، مراجعة وضبط وتحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة: القاهرة.

السراج، أبو بكر (١٤٠٨هـ،١٩٨٨م)، الأصول في النحو، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة:بيروت، ط.(٣).

سعيد، عبد الوارث مبروك،(١٤٠٦هـ،١٩٨٥م)، *في إصلاح النحو العربي(دراسة نقدية)*، دار القلم: الكويت،ط.(١).

السكاكي، أبو يعقوب يوسف (د ت)، *مفتاح العلوم*، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

السهيلي، (٢٠٠٢م)، *أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه*، تحقيق: محمد إبراهيم البنا،المكتبة الأزهرية للتراث: القاهرة.

سيبويه،(١٤٠٨هـ،١٩٨٨م)، *الكتاب*، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط.(٣).

سيبويه،(١٣١٦هـ)، *الكتاب*، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق.

السيرافي، أبو سعيد (١٤٠٥هـ،١٩٨٥م)، *أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم من بعض*، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام: القاهرة، ط.(١).

السيرافي، أبو سعيد،(١٤٢١هـ، ٢٠٠١م)، *شرح كتاب سيبويه*، مراجعة: رمضان عبد التواب، محمود علي مكي، مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة، ط.(١).

سيرفوني، جان(١٩٨٨م)، *الملفوظية*، تر:الدكتور قاسم المقداد،منشورات اتحاد الكتاب العرب:دمشق.

السيوطي، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م) *الأشباه والنظائر*، مراجعة: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي: بيروت، ط.(٣).

السيوطي، جلال الدين(د ت)، *بغية الوعاة*، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

السيوطي، (د ت)، شرح *شواهد المغني*، تصحيح: محمد الشنقيطي،منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: لبنان.

السيوطي، *المزهر في علوم اللغة*، (د ت)، شرح وتصحيح: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل، علي محمد البجاوي، ط.(٣)، مكتبة دار التراث: القاهرة ،ط.(٣).

السيوطي، (١٤١٣هـ ١٩٩٢م)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة: بيروت.

الشاطبي، *الموافقات في أصول الشريعة*، (د ت)، تحقيق: عبد الله درّاز، المكتبة التوفيقية: القاهرة.

الشافعي، يسرية محمد إبراهيم حسن (١٤١٦هـ،١٩٩٥م)، *أنموذج الزمخشري، شرح ودراسة*.

شاهين، في عبد الصبور،(١٤٠٥هـ،١٩٨٥م)، *التطور اللغوي*، مؤسسة الرسالة،ط.(٢).

شعبان، حامد محمد أمين، (١٩٧٩م)، *أسرار النظام اللغوي عند مصطفى صادق الرافعي*، عالم الكتب : القاهرة.

شعيرات، محمد (١٩٩٢م)، *مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي*، مجلة التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر.

الشنتمري، الأعلم (١٤١٥هـ،١٩٩٤م)، *تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب*، تحقيق: زهير سلطان،مؤسسة الرسالة: بيروت، ط.(٣).

الشهرستاني، محمد(د ت)، *نهاية الإقدام في علوم الكلام*، بغداد.

الشهري، علي،(١٤٢٠هـ)، *الخلاف النحوي في المقتصد*، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الشوكاني، محمد بن علي، *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول*، (دت)، دار المعرفة: بيروت، لبنان.

الصالح، خلود، (١٤٢٥هـ)، *أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبة دلالية*، معهد البحوث العلمية وإحياء التاث الإسلامي، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

الصالح، خلود (١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م)، *"جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب*، جذور(التراث)،العدد ١٤، مج ٧، رجب.

الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، (د ت)، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، فيصل عيسى البابي الحلبي.

صبح، علي علي (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، *البناء الفني للصورة الأدبية في الشعر*، المكتبة الأزهرية للتراث: القاهرة.

صحراوي، مسعود، ١٤٢٤هـ(ابريل، يونيه ٢٠٠٣م)، " *المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي*"، مجلة الدراسات اللغوية: الرياض، المجلد الخامس، العدد الأول، محرم، ربيع الأول.

صحراوي، مسعود (١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، *"الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر*"، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض،المجلد السابع، العدد الثالث،رجب، رمضان، أغسطس، أكتوبر.

الصعيدي، عبد المتعال ، *النحو الجديد*، (د ت)، دار الفكر العربي: القاهرة.

صفوت، أحمد زكي (١٩٣٧)، *جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة*، المكتبة العلمية: بيروت، لبنان.

الصيمري،(١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م)، *التبصرة والتذكرة*، تحقيق: فتحي علي الدين، جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي وتحقيق التراث،مكة المكرمة، ط.(١).

ضيف، **شوقي** (١٩٩٠)، *البلاغة تطور وتاريخ*، دار المعارف: القاهرة، ط.(٨).

عبادة، محمد إبراهيم(١٩٨٣)، *الجملة العربية دراسة لغوية نحوية* منشأة المعارف:الإسكندرية.

عباس، فضل حسن (٢٠٠٤م)، *البلاغة فنونها وأفنانها*، *علم المعاني*، دار الفرقان: عمان، الأردن.

عبد البديع، أشرف، (٢٠٠٣)، *الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم* دار فرحة للنشر والتوزيع: القاهرة .

عبد البديع، لطفي،(١٤٠٦هـ،١٩٨٦م)، *فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث*،ط.(٢)، دار البلاد:جدة، المملكة العربية السعودية،كتاب النادي الأدبي الثقافي.

عبد التواب، رمضان،(١٤٠٨هـ،١٩٨٧م)، *فصول في فقه العربية*، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط.(٣).

عبد الجليل، عبد القادر (١٤٢٢هـ،٢٠٠٢م)، *الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية*، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ط.(١).

عبد الجليل، محمد بدري (٢٠٠٣م)، *تصور المقام في البلاغة العربية*، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

عبدالرحمن، ممدوح،(١٩٩٩م)، *من أصول التحويل في نحو العربية*، ،دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

عبد الغفار، السيد أحمد (١٤٠١هـ،١٨٨١م)، *التصور اللغوي عند الأصوليين*، عكاظ للنشر: الإسكندرية، ط.(١).

عبد اللطيف، محمد حماسة،(١٤٠٢هـ،١٩٨٢م)، *في بناء الجملة العربية*، دار القلم: الكويت، ط.(١).

عبداللطيف، محمد حماسة، (١٩٨٣)، *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*، دار الفكر العربي: مصر.

عبداللطيف، محمد حماسة،(١٩٩٠م) *من الأنماط التحويلية في النحو العربي*، مكتبة الخانجي: القاهرة،ط.(١).

عبداللطيف، محمد حماسة،(١٤١٦هـ،١٩٩٦م)، *لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية*، دار الشروق: القاهرة،ط.(١).

عبداللطيف، محمد حماسة، (٢٠٠١)، *ظواهر نحوية في الشعر الحر(دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور)*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.

عبداللطيف، محمد حماسة، (٢٠٠١م)، *اللغة وبناء الشعر*، دار غريب: القاهرة.

عبداللطيف، محمد حماسة(١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، *النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي*، مطبعة المدينة:القاهرة، ط.(١).

عبداللطيف، محمد حماسة (١٤١٠هـ،١٩٩٠م)، *الجملة في الشعر العربي*، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط.(١).

عبد المطلب، محمد،(١٩٩٠م)، *قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني*، مكتبة الخانجي:القاهرة.

عبدالواحد اللغوي، *مراتب النحويين*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: صيدا بيروت.

العبيدي، عادل هادي حمّاي (٢٠٠٤)، *التوسع في كتاب سيبويه*، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة.

عتيق، عبد العزيز، (د ت)، *في تاريخ البلاغة العربية*، دار النهضة لعربية: بيروت، لبنان.

عتيق، عبد العزيز (١٤٠٥هـــ،١٩٨٥م)، *علم المعاني*، دار النهضة العربية: بيروت.

عرار، مهدي أسعد (٢٠٠٢م)، *جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة العربية*، دار وائل للنشر: عمان، الأردن،ط.(١).

عزت، علي (١٩٩٦م)، *الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب*، شركة أبو الهول للنشر: القاهرة.

عزوز، أحمد، "*نشأة الدراسة الدلالية العربية وتطورها*"، مجلة التراث العربي، مجلة اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد٨١ ، ٨٢،شبكة المعلومات الإلكترونية.

العسكري، أبو هلال (١٤٠٨هـــ،١٩٨٨م)، *جمهرة الأمثال*، تحقيق: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية:بيروت، لبنان،ط.(١).

العسكري، أبو هلال (د ت)، *كتاب الصناعتين*، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت.

العشيري، محمد (٢٠٠١م،١٤٢١هـ)، *"تفعيل النحو تشكل الدلالة"*، جذور(التراث)، العدد الخامس، ذو الحجة، مارس.

عفيفي، أحمد(٢٠٠١م)، *نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي*، مكتبة زهراء الشرق: القاهرة، ط.(١).

العقاد، عباس محمود، (د ت)، *اللغة الشاعرة*، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

العكبري، أبو البقاء،(١٤١٦هـ،١٩٩٥م)، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر: بيروت، لبنان، دار الفكر: دمشق، سورية،ط.(١).

علي، محمد سالم سعد الله الشيخ (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م)، *"الكشوفات الجمالية عند الجرجاني"*، مجلة جذور(التراث)، مج٦،ج١١، شوال، ديسمبر.

العلوي، يحي بن حمزة،(١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م)، *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية: بيروت، صيدا،ط.(١).

العماري، علي،(١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، *قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية*، مكتبة وهبة: القاهرة، ط.(١).

عمايرة، خليل،(١٩٨٢م)، *"رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر"*، المجلة العربية للعلوم الإنسانية،العدد الثامن–المجلد الثاني.

عمايره، خليل(١٩٨٢م)، *"وقفة مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع"*، مجلة أقلام،وزارة الثقافة: العراق.

عمايره، خليل (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، *في نحو اللغة وتراكيبها*، عالم المعرفة للنشر والتوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية، ط(١).

عمايره، خليل، (١٩٨٥)، *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي*، دار ثروت للنشر والتوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية.

عمايره، خليل،(١٤٠٧هـ،١٩٨٧م)، *في التحليل اللغوي*، مكتبة المنار: الأردن، الزرقاء،ط.(١).

عمايره، خليل (١٤٠٩هـ،١٩٨٩م)، *آراء في الضمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث"*، دار البشير:عمّان، ط.(١).

عمايره، خليل،(١٤١٥هـ،١٩٩٤م)، "في تحليل لغة الشعر"، التواصل اللساني، المجلد السادس، العدد١، ٢.

عمايره، خليل-خلود الصالح،(١٩٩٨م)، *"القبائل الست والتقعيد النحوي"*، اللسان العربي،الرباط، المغرب، العدد ٤٥.

عمايره، خليل،(١٤٢١هـ،٢٠٠٠م)، *"دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي"*، مجلة جذور(التراث)،العدد الرابع المجلد الثاني، جماد الآخرة، سبتمبر.

عمايره، خليل (٢٠٠٤م)، *"البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي"*، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي،-دار وائل للنشر والتوزيع: عمان: الأردن.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م)، *بحوث في الاستشراق واللغة*، دار البشير: عمان، الأردن، ط. (١).
عمايره، خليل،(ذو القعدة ١٤٠٥هـ، أغسطس ١٩٨٥م) " *النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي*"، المجلة العربية للدراسات اللغوية،المجلد الرابع،العدد الأول.
عمايره، خليل(١٩٩٧م)، *"من نحو الجملة إلى الترابط النصي"*، مجلة كلية الآداب،جامعة صنعاء: الجمهورية اليمنية، عدد ٢٤.
عمايره،خليل،(١٩٩٨م) " *وقفة مع صلوات في هيكل الحب للشابي*"، دراسات يمنية: مركز الدراسات والبحوث اليمني: صنعاء.
عمايرة، خليل،(٢٠٠٤م)، *المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي*، وائل للنشر والتوزيع:عمان،ط.(١).
العماري، علي محمد حسن، (١٤١٠هـ)، *"المعاني بين القصد والإفراط"*، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي: جامعة أم القرى: مكة المكرمة، العدد الرابع.
علي، سليمان،(١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م)، "المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي، مقاربة لسانية في ضوء كتاب(مبادئ اللسانيات العامة لمارتينيه)، مجلة الدراسات اللغوية: الرياض، المجلد السابع،العدد الرابع،شوال، ذو الحجة (نوفمبر، ديسمبر).
عمر، أحمد مختار (١٩٨٨م)، *البحث اللغوي عن العرب*، عالم الكتب: القاهرة، ط.(٦).

عمر، أحمد مختار، (١٩٩٢م)، *علم الدلالة*، عالم الكتب: القاهرة، ط.(٣).

عناني، محمد(٢٠٠٣م)، *نظرية الترجمة الحديثة مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة*، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.

عياد، شكري محمد،(١٩٩٣م)، *دراسات أسلوبية (مدخل إلى علم الأسلوب)*، أصدقاء الكتاب: القاهرة.

العياشي، منذر (٢٠٠٢م)، الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري،ط.(١).

عيد، محمد،(١٤١٠هـ، ١٩٨٩م)، *قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية*، عالم الكتب: القاهرة.

عيد، محمد، (١٩٨٨م)، *الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث*، عالم الكتب: القاهرة.

الغزالي، أبو حامد محمد،(١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، *شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسائل التعليل*، وضع الحواشي: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية: بيروت، ط.(١).

الغزالي، أبو حامد(١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م)، *المستصفى في علم الأصول*، تصحيح: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

الفارابي، أبو نصر، (١٩٩٠م)، *الحروف*، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق:بيروت، ط.(٢).

الفارسي، أبو علي، (د ت)، *المسائل المشكلة (البغداديات)*، تحقيق: صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني: بغداد.

الفارسي، أبو علي (١٤١٠هـ،١٩٩٠م)، *التعليقة على كتاب سيبويه*، تحقيق: عوض بن حمد القوزي،مطبعة الأمانة:القاهرة، ط.(١).

فارع، موسى عمايره، جهاد حمدان، محمد العناني،(٢٠٠٠م)، *مقدمة في اللغويات المعاصرة*، شحدة دار وائل للنشر.

فاضل، صلاح (١٩٩٦م)، *بلاغة الخطاب وعلم النص*، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان:القاهرة.

الفراء، *معاني القرآن*، (د ت)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور: بيروت، لبنان.

فضل، صلاح (٢٠٠٢)، إنتاج الدلالة الأدبية، مركز الحضارة العربية: القاهرة.

فلفل، محمد عبده،(١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م)، "*معالم التفكير في إعراب الجملة ودواعيه عند سيبويه*"، مجلة الدراسات اللغوية: الرياض، المجد الثامن،العدد الأول، محرم، ربيع الأول، فبراير، ابريل.

الفيفي،عبد الله (١٤٢١هـ،٢٠٠٠م)" *الإشارة، البنية، الأثر، قراءة في "دلائل الإعجاز" في ضوء النقد الحديث*"، جذور(التراث)، النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد٤ المجلد٢، جمادى الآخرة، سبتمبر.

فندريس، (د ت)، *اللغة*، تعريب:عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص،مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

فيهڤڤر، ڤولفانج هاينه مان ديتر،(٢٠٠٤م)، *مدخل إلى علم لغة النص*، تر: سعيد حسن بحيري،مكتبة زهراء الشرق: القاهرة.

فيّود، بسيوني عبد الفتاح،(١٤١٩هـ،١٩٩٨م)، *علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني*، مؤسسة المختار: القاهرة، دار المعالم الثقافية: الإحساء، المملكة العربية السعودية.

القرطبي، أبو عبد الله (١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م)، *الجامع لأحكام القرآن*، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، ط.(٢).

القزاز القيرواني، أبو عبد الله محمد بن جعفر،(١٩٧١م)، *كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة*، تحقيق وتقديم: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر.

القزويني، جلال الدين (١٤٢٢هـ،٢٠٠٢م)، *تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع*، تقديم: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت، ط.(١).

القزويني، الخطيب (١٤١٤هـ،١٩٩٣م)، *الإيضاح في علوم البلاغة*، تعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل: بيروت، ط.(٣).

كثير عزة، (١٩٧١م)، *ديوانه*، شرح: إحسان عباس: بيروت.

كراتشكوفسكي،(١٤٠٨هـ،١٩٨٧م)، *تاريخ الأدب الجغرافي العربي*، ترجمة: صلاح الدين هاشم، ط.(٢)، دار الغرب الإسلامي: بيروت، لبنان.

كرنان، الفين (٢٠٠٠م)، *موت الأدب*، ترجمة: بدر الدين حب الله الديب، المشروع القومي للترجمة.

الكفوي،أبو البقاء،(١٤١٣هـ، ١٩٩٢م)، *الكليات*، إعداد وفهرسة: عدنان درويش، محمد المصري،دار الكتاب الإسلامي: القاهرة،ط.(٢).

لاشين، عبد الفتاح ،(١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م)، *المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم*، دار الفكر العربي: القاهرة.

ليونز، جون(١٩٩٥م)، *نظرية تشومسكي اللغوية*، تر: حلمي خليل،دار المعرفة الجامعية.

اللويمي، محمد بن سعيد،(١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م)، *في الأسلوب والأسلوبية*، ط.(١)الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

مارتينيه، أندريه(١٩٨٤، ١٩٨٥م)، *مبادئ اللسانيات العامة*، تر: أحمد الحمو،المطبعة الجديدة، دمشق.

المبرد،(١٤٢٥هـ،٢٠٠٥م)، *الكامل في اللغة والأدب*، تحقيق:يحي مراد،مؤسسة المختار: القاهرة.

المتنبي، (١٤١٨هـ،١٩٩٧م)، ديوانه، ضبط: كمال طالب، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط.(١).

المتوكل، أحمد،(١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، *دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي*، دار الثقافة: الدار البيضاء، المغرب، ط.(١).

الميداني(١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م)، *مجمع الأمثال*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية:صيدا، بيروت.

ماريوباي، (١٩٨٣م)، *أسس علم اللغة*، ترجمة:أحمد مختار عمر، عالم الكتب:القاهرة، ط.(٢).

المبارك، محمد (١٩٩٩م)، *استقبال النص عند العرب*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، لبنان، ط.(١).

المبرد، *المقتضب*، (د ت)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب: بيروت.

المبرد،(١٤٠٥هـ،١٩٨٥م)، *البلاغة*، تحقيق: رمضان عبدالتواب، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط.(٢).

المخزومي، مهدي (١٩٨٥م)، *في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث*، ط.(٣).

المخزومي، مهدي (١٤٠٦هـ،١٩٨٦م)، *في النحو العربي نقد وتوجي*، ەدار الرائد العربي: بيروت، لبنان، ط.(٢).

المخزومي، مهدي،(١٤٠٦هـ،١٩٨٦م)، *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، دار الرائد العربي: بيروت، لبنان، ط.(٣).

المرادي، الحسن بن القاسم،(د ت)، *توضيح المقاصد والمسالك*، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط.(٢)، مكتبة الكليات الأزهرية في الأزهر.

المرادي، الحسن بن القاسم (١٩٩٣هـ،١٩٧٣م)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل،دار الآفاق الجديدة: بيروت، لبنان، ط.(١)، ط.(٢) ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

المراغي، أحمد مصطفى (د ت)، *تاريخ علوم البلاغة العربية*، ، ط.(١)، مصطفى البابي الحلبي.

المراغي، أحمد مصطفى،(١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م)، *علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع*، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت.

المرزباني،(١٩٦٥م)، *الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء*، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر.

المسدي، عبد السلام (١٩٨٢م)، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ط.(٢).

المسدي، عبد السلام (١٩٨١م)، *التفكير اللساني في الحضارة العربية*، الدار العربية للكتاب: ليبيا، تونس.

المصري، عبد الفتاح، (حزيران "يونيو١٩٨١م)، *طريقة جاكبسون في دراسة النصّ* الشعري، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب: دمشق، العدد ١٢٢. ".

مصطفى، إبراهيم (١٩٣٧،١٤١٣هـ)، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي: القاهرة، ط.(١) (٢).

مصلوح، سعد (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م)، *الأسلوب دراسة لغوية إحصائية*، عالم الكتب: القاهرة، ط.(٣).

مطلوب، أحمد (١٩٨٠م)، *أساليب بلاغية*، وكالة المطبوعات: الكويت، ط.(١).

الملخ، حسن خميس سعيد، (٢٠٠٠م)، *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*، دار الشروق: عمّان، الأردن، ط.(١).

الملخ، حسن خميس(٢٠٠١م)، *نظرية الأصل والفرع في النحو العربي*، دار الشروق: عمّان، الأردن.

الملخ، حسن خميس (٢٠٠٢م)، *التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير*، دار الشروق: عمان، الأردن، ط.(١).

المهيري، عبد القادر(١٩٩٣م)، *نظرات في التراث اللغوي والعربي*،—دار الغرب الإسلامي:بيروت، لبنان،ط.(١).

موسى، عطا محمد(٢٠٠٢م) *مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين*، دار الإسراء: عمان، الأردن،ط.(١).

موسى، عاطف فضل محمد (٢٠٠٠م)، *بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب في ضوء علم اللغة الحديث*، رسالة دكتوراة بإشراف: إسماعيل عمايره، الجامعة الأردنية: الأردن.

مونان، جورج،(١٩٨١م)، *مفاتيح الألسنية*، ترجمة: الطيب البكوش، منشورات الجديد:تونس.

ناصف، مصطفى (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م)، "اللغة بين البلاغة والأسلوبية"، النادي الأدبي الثقافي بجدة، جمادى الآخرة.

ناصف ،علي النجدي، (د ت)، *سيبويه إمام النحاة*، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.

نصر، عاطف جودة (١٩٩٦م)، *النص الشعري ومشكلات التفسير*، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.

نهر، هادي (٢٠٠٤م)، *التراكيب اللغوية*، دار اليازوري: عمان، الأردن.

نورالدين، عصام، (١٩٩٢م)، *علم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا)*، دار الفكر اللبناني: بيروت ط.(١).

هارون، عبد السلام، (١٩٨٥م)، *الأساليب الإنشائية في النحو العربي*، ط.(٢).

الهاشمي، أحمد، جواهر *البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

هالين،فيرناند–فرانك شويرفيجن–ميشيل أوتان،(١٩٩٨م) *"بحوث في القراءة والتلقي"*، ترجمة: محمد خير البقاعي، مركز الإنماء الحضاري: حلب، ط.(١) .

الهاني، سعيد(٢٠٠٥م)، *"مفهوم النص: مساراته وإبدالاته"*، كتابات معاصرة، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، شباط/ آذار.

الهروي النحوي، أبو الحسن، (د ت)، *كتاب اللامات*، تحقيق: يحيى البلداوي، مكتبة الفلاح: الكويت.

هلال، محمد غنيمي ،(د ت)، *النقد الأدبي الحديث*، دار نهضة مصر: الفجالة،القاهرة.

همام،محمد،(جمادى الأولى،جمادى الآخره،١٤٢٢هـ،اغسطس سبتمبر ٢٠٠١م)،*"النظم بن سيبويه والجرجاني"*، المنهل، العدد ٥٧٥.

الواسطي، محمد (١٤٢٢هـ،٢٠٠١م)، *ملامح أسلوبية في دلائل الإعجاز*، جذور(التراث)،العدد٦، رجب سبتمبر،النادي الأدبي الثقافي بجدة.

الوعر، مازن(١٩٨٧م)، *نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية*،–دار طلاس: دمشق،ط.(١).

الوعر، مازن،(٢٠٠١م) *"نظرية تحليل الخطاب ودورها في حقل المناهج وأصول التدريس"*، مجلة علوم التربية: المغرب، المجلد الثالث،العدد الحادي والعشرون،اكتوبر.

ويس، أحمد محمد (١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م)، "*جماليات التقديم والتأخير في الدرس البلاغي*"، جذور (التراث)، العدد التاسع،ربيع الآخر،June، النادي الأدبي الثقافي: جدة.

ياسين أبو الهيجاء، (٢٠٠٤م)، *أثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد، المبرد نموذجاً*، عالم الكتب الحديث: إربد، عمّان، ط.(١).

ياقوت، أحمد سليمان (١٩٨٩م)، *الكتاب بين المعيارية والوصفية*، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية، ط.(١).

ياقوت، أحمد سليمان (١٩٩٤م)، *أبحاث في اللغة*، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

ياقوت، أحمد سليمان،(٢٠٠٠م)، *دراسات في اللغة والنحو*، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية.

ياكوبسون، رومان (٢٠٠٢م)، *الاتجاهات الأساسية في علم اللغة*، ترجمة: علي حاكم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، ط.(١).

يقطين، سعيد (٢٠٠٥م)، *من النص إلى النص المترابط مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي*،المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، المغرب، ط.(١).

يوسف، أحمد (١٠/١١/٢٠٠٢م) "*تحليل الخطاب من اللسانيات إلى السيمائيات*"، المنتدى العربي الموحد، واحة الأدب والشعر والثقافة، ديوان العرب الموحد، شبكة المعلومات الإلكترونية mailto:aru@net.sy

المراجع الأجنبية:

Aitchison, Jean, 1999,*Teach your self linguistics*, Holder headline.

Ali, Yunis, Mohamed Mohamed, (2000), *Medieval Islamic Pragmatics: Sunni Legal Theorists' Models of Textual Communication* (London: Curzon Press،Routledge

Allerton, D.J., Carny, Edward and Holdcorft, David, *Function and Context in Linguistic Analysis*, Cambridge University Press: Cambridge·

Al-Shorafat, M. Odeh, *Case Assignment in Arabic and the GB Case Theory*، مجلة التواصل اللساني–المجلد الثالث–العدد الثاني– ١٩٩١م

Arndt, Horst and Janney, Richard Wayne, , 1987, *Inter grammar: Toward an Integrative Model of Verbal, Prosodic and Kinesic Choices in Speech,* Berlin: Mouton de Gruyter·.

Baker, (1992) *In Other Words: A Course book on Translation,* London and New York: Routlege.

Baker, G.P.. & Hacker, P.M.S, 1984, *Language Sense and Nonsense*, Great Britain by T.J. press LTD, Pad Stow.

Beardsley, Monrof C., 1969, *Style and Good Style, Contemporary Essay on Style*, edited by Geln A. Love and Michael Payne, Copyright by Scott, Foreeman and Company, U.S.A.

Belleti, Adrian, Rizzi, Luigi (ed), *Noam Chomsky*, 2002, *On natural and language*, Cambridge university press.

Benz, Anton, Jäger Gerhard, Rooij, Van, Robert (ed) , 2006, *Game theory and pragmatics,* Palgrave Macmillan.

Bernstein, Goldin, Cyntbia (ed) , 1994, *the text beyond, Essays in literary linguistics*, the university of Alabama press, Tuscaloosa and London.

Berry, Margaret. Butler Christopher. Fawcett, Robin. Huang, Guowen. 1996, *Meaning and form: Systemic functional interpretations‹ meaning and choice in language: Studies for Michael Halliday,* Albex publishing corporation Norwood, New Jersey.

Bier wisch, Manfred, 1970, *"Poetics and Linguistics", Linguistics and Literary Style*, edited by Donald C. Freeman, Copyright by Holt. Rinehart and Winslon, Inc.

Blommaert, Jan, 2005, Discourse, *Key topic in sociolinguistics*, Cambridge university press.

Bloomfield, Leonard, *Language*, George Allen & Unwin LTD, Museum Street.

Blutner, Rienard, Berlin, 2006, *Lexical Semantics and Pragmatics, Intercultural Pragmatics*, Linguistics‹communication Journal, volume 3‹nomber1.

Bohm, David, 1990, *Proprioception of Thought, Seminars*, in Ojai, California, December 1‹3, 1989:P.O. Box 1452, Ojai, CA 93023. Copyright by David Bohm, (*exploration into the meaning of the word "meaning*).

Brakel, Jaap van, 1995, *the meanings of meaning* SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April.

Branford, William, with: Aldridge, Maurice V. Dace, Roy, Keating, Paul and Isadore, Pinchuck, , 1980, *Structure, Style and Communication, An English language manual,* Cape Town: Oxford University Press.

Brown, Gillian, 1995, *speakers, listeners and communication*, Cambridge university press.

Bühler, Karl, (1990), *Theory of language, the representational function of language,* translated by: Goodwin, Donald Fraser, John benjamins publishing company.

Bulter, Christover S., Doval‹ Suárez, Susana M.(ed), ,2003, *The Dynamics of language use, functional and*

contrastive perspectives, John Benjamins publishing company: Amsterdam, philadelphia,

Burling, Robbins, 1992, *Patterns of language, structure, variation, change*‹academic press Ink.

Carnochan, Bliss, 1995, *a view from another culture*, SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April.

Cassell, Catherine, Symon, Gillian, 2004, *Essential guide to qualitative methods in organizational research*, Sage publications.

Chaierchia, Gennaro and McConnell‹Gient, Sally, 1990, meaning and grammar, An introduction to semantics, the MIT press, Cambridge, Massachusetts London, England,

Chapman, R., 1974, *Linguistics and Literature*, an introduction to literary stylistics, Arnold, Edward (publishers) Ltd,25 Hillstreet, London WIX811,.

Chomsky N., 2006, *Deep structure, Surface structure and Semantics Interpretation, Studies in general and oriental linguistics*, Tokyo, TEC.

Chomsky, Noam, *language and mind*, third edition, Cambridge university press.

Chomsky, N., 1975, *Selected reading,* , New York.

Cruse, Alan, 2004, *Meaning in language an introduction to semantics and pragmatics*, Textbooks linguistics, Oxford, Second edition,.

Crystal, David, 1990, *Linguistics,* Penguin books,.

Daniel Fogarty, 1990, *''I. A. Richards," in Essays on the Rhetoric of the Western World*, Edward P. J. Corbett, James L. Golden, and Goodwin F. Berquist (eds.), Kendall/Hunt, Dubuque, Iowa.

De Saussure, Ferdinand, *Writing in general linguistics*, Oxford university press.

Dupré, John and Gagnier, Regenia, 1995, *not in our brains*, SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the GapUpdated 8 April.
Duranti, Alessandro & Goodwin, Charles, 1992, *Rithinking context*, Cambridge university press.
Eggins, S. (1994) *An Introduction to Systemic Functional Linguistics,* London: Pinter.
Eliot, T.S, 1963, *Selected Essays*, London, Faber and Faber.
Em Griffin, *a First Look at Communication Theory,* Third Edition 1997, McGraw‹Hill, Inc. This text‹only version of the article appears on the World Wide Web site www.afirstlook.com.
Erteschik, Nomi, Shir, , 2007, *Information structure, the syntax, discourse interface*, Oxford university press
Falk, Yehuda N., *Lexical‹ functional grammar, an introduction to parallel constraint‹ based syntax*, CSLI publications.
Firth, J.R. (1957), *Papers in Linguistics*, Oxford University Press.
Fogarty, Daniel, , 1990, *''I. A. Richards," in Essays on the Rhetoric of the Western World*, Edward P. J. Corbett, James L. Golden, and Goodwin F. Berquist (eds.), Kendall/Hunt, Dubuque, Iowa.
Frawley, William j. (ed), 2003, *International encyclopedia*, second edition, volume 4, Oxford University press.
Freeman, D.C., *Linguistic Approaches to Literature*, linguistics and literary style.
Friedrich, Ungerer and Hans, Schmid, JÖrg, 1996, *an Introduction to Cognitive Linguistics*, Longman.
Gleason, Henry, 1969, *an Introduction to descriptive linguistics,* Allen‹New York,.
Griffin,Em, 1997, *a First Look at Communication Theory,* Third Edition McGraw‹Hill, Inc. This text‹only

version of the article appears on the World Wide Web site www.afirstlook.com.

Grimshaw, Jane, , 2005*word and structure*, CSLI publication.

Guiraud, p., 1974, *"Rhetoric and Stylistics" Current trends in Linguistics*: Vol. 12, Linguistics and Adjacent Arts and Sciences, ed. Thomas Sobeok. The Hague Mouton.

Gully, Adrian, 1995, *Grammar and Semantics In medieval Arabic (A study of Ibn‹Hisham, s (Mughni I‹Labib)*, Curzon press LTD.

Gumperz, John J., Hymes, Dell (ed), 1972, *Direction in Sociolinguistics, The ethnography of communication*, Holt, Rinehart and Winston Inc.

Hall Christopher J. , 2005 ، *An Introduction to Language and Linguistics, Breaking the language spell*، London: Continuum.

Halliday, M.A.K., (1994, 2nd edition), *An Introduction to Functional Grammar*, London, Melbourne and Auckland: Arnold

Halliday, M.A.K., *Function and Context in Linguistic Analysis*, Edited by D.J. Allerton, Edward Carney and David Holdcroft. Cambridge University Press Cambridge.

Halliday, M.A.K. and Hassan Ruqaiyah, *Language, context, and text: Aspects of language in a social semiotic perspective*, Oxford University Press, 1989.

Halliday, M.A.K. 2002, On Grammar, Continuum: London.

Hayles, Katherine N., 1995, The embodiment of meaning, SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April.

Hewings, Ann and Hweing, Martin, 2005, *Grammar and context*, Routledge.

Hoey, Michael, 1991, *Patterns of lexis in text*, Oxford university press.

Holland, Norman N., 1995, *reader‹response already is cognitive criticism*, SEHR, volume 4, issue 1: Bridging the Gap Updated 8 April.

Horn, Laurence R. and Ward, Gregory (ed), 2004, *the handbook of Pragmatics*, Blackwell publishing Ltd.

House, J. (1996) *Translation Quality Assessment: A model Revisited. Tübingen*: Gunter Narr.

Huang, Yan, 2007, *Pragmatics*, Oxford university press.

Hurford, James R. and Heasley Brendan, 1983, *Semantics: a coursebook, Cambridge*: university press.

Hymes, D., (1962) (*The Ethonography of Speaking*) in (eds.) Gladwin, t. & Sturtevant, W.C.

Jan, Mukarovesky, *Standard Language and Poetic Language" Linguistics and Literary Style.*

Jaszczolt, k.M. , 2002, *Semantics and pragmatics, meaning in language and discourse*, Longman.

Jaworski, Adam and Coupland Nikolas (ed.), , 2006, *the Discourse reader,* second edition, Routledge.

Jspersan, 1924, *the Philosophy of Grammar*, London.

Kamp, Hans and Partee, Barbara, *Context‹ Dependence in the analysis of linguistic meaning*, ELSEVIER.

Katz, J.J, (1997) ‹ *Semantic Theory*, N.Y: Harper& Row.

Kolln, Martha, 2007, *Rhetorical grammar, grammatical choices, Rhetorical Effects*, person Education, Fifth Edition.

Labov, William, *Sociolinguistics patterns*, Oxford: Basil Blackwell, 1972.

Langendoen, Terence, *The London School of linguistics: A study of the linguistics theories of B. Malinowski and J. R. Firth*, the M. I. T. press, Cambridge1968.

Leech, Geoffrey, *Semantics*, Second edition`n, penguin books.

Levinson, Stephen C., *Pragmatics*, Cambridge: Cambridge University Press.

Lehrer, Adrienne & Eve, Kitty (ed.) (1992), *Frames, fields and contrast*. New essays in semantics and lexical organization, Hillsdale: Laweence Erlbaum.

Linguistics, An Interdisciplinary Journal of the Language Sciences, 1985, volume 23, b،Book reviews.

Lyons, John, 1970, *Chomsky,* Third Edition, Fontana press.

Lyons, John, 1968, *Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge University Press.

Lyons, John,1981, *language, meaning and context*, Fontana Pperbacks.

Lyons, John, *Semantics,* Cambridge University Press.

Marie Hochmuth Nichols, 1958, *''I. A. Richards and the 'New Rhetoric,'* "Quarterly Journal of Speech, Vol. 44.

Mey, Jacob L., *Context and (dis)ambiguity:* a pragmatic View, Journal of pragmatics 35(2003)331،347.

Milroy, Lesley and Gordon, Matthew, 2003, *Sociolinguistics*: Method and interpretation, Blackwell publishing.

Mohammad, Mohammad, A. , 1999, *Word order, Agreement and pronominalization in standard and Palestinian Arabic*, Amsterdam, Philadelphia: John Benjamins publishing company.

Mohanan, Tara & Wee, Lionel (ed.), , 1999 *Grammatical Semantics, evidence for structure in meaning*, CSLI publisher.

Moravcsik, A. (ed.), 2006, *an introduction to syntax, fundamentals of syntactic analysis*, Continuum.

Mukherji, Nirmalangshu. Patnaik, Bibudhendra Narayan. Agnihorti Rama kant, 2004, *Noam Chomsky, The architecture of Language*, Oxford university press.

Newmeyer, Fredrick, J. *Language form and language function*, A Bradford Book, The MIT press, Cambridge.

Newmeyer, Frederick J., 2001,The *Prague school and North American functionalist approaches to syntax*, J. Linguistics 37(2001), 101،126. Cambridge University press.

Nichols, Marie Hochmuth, 1958, *''I. A. Richards and the 'New Rhetoric,'* "Quarterly Journal of Speech, Vol. 44.

Nida, E.A. (1964a), *toward a science of Translation,* Leiden:E.J. Brill.

Ogden, C.K and Richards, J.A., (1923), *the Meaning of Meaning*, London, Routledge & Kegan Paul Ltd.

Palmer, Frank, (1976، 1981), *Semantics*, Second Edition, Cambridge: University Press.

Palmer, Frank ,(edited), *Selected Papers of J.R. Firth*, 1952 .59, Longmans Burnt Mill, Harlow 1968.

Pavlenko, Aneta, *emotions and multilingualism*, Cambridge university press, p.35.

Peterson, Jordan B., (in press). *The meaning of meaning,* In Wong, P. Selected Proceedings on Searching for Meaning in the New Millennium. INPM Press،13

Pinker, Steven, (1999), *words and rules, the ingredients of language*, Phoenix press.

Pople, Ian, 1998, *An introduction to text and discourses analysis*, Stanley Thornes publishers LTD.

Robert, Ian J. , 2005, *Principles and parameters in a VSO language*, Oxford University press.

Robins, H. R, 1990, *A Short History of Linguistics*, Longman, London and New York.

Rubert, John, 1968, *Selected Papers of J.R. Firth*, Longman: Burnt Mill, Harlow.

Russell, Shirley, 2001, *grammar structure and style*, Oxford.

Saeed, I. John, 2005, *Semantics*, Second edition, Blackwell publishing.

Schiffrin, Deborah, Tannen Deborah and Hamilton, Hidi, E. (EDT.), *the handbook of discourse analysis*, Blackwell publishing 2005.

Seven, Dahlgren, Olof, 1998, *Word order in Arabic*, Acta universitatis Gothoburgensis.

Shopen, Timothy. Williams, Joseph M. , 1981, *Style and variables in English*, Winthrop publishers, Inc. Cambridge, Massachusetts.

Sweetser, Eve, *from Etymology to Pragmatics (Metaphorical and Culture Aspects of Semantics Structure*, Cambridge University: Cambridge.

Tallerman, Maggie, 2005, *Understanding Syntax*, second edition, Holder Arnold.

Thornbury, Scott, 2005, *Beyond the Sentence introducing discourse analysis*, Macmillan.

Titscher, Stefan, Meyer, Michael, Wodak Ruth and Vetter Eva, 2000, *Methods of text and discourse analysis*, SAGE publications.

Thornbury, Scott, (2005), Beyond the Sentence introducing discourse analysis, Macmillan..

Trask, R.L., 1999, *Key concept in language and linguistics*, Routledge: London.

Trnka, Bohumil, 1982, *Selected Papers in Structural Linguistics*, Moton Puplishers: Berlin, New York.

Ulmann, Stephen, 1977, *Semantics, An introduction to the science of meaning*, Oxford Basil: Black well.

Urmson J.O. (ed), 1962 ,*How to do things with words*, Oxford university press,.

Van Valin, Robert, d., Lapolla, Randy, J. , 1997,*Syntax, structure, meaning and function,* Cambridge university press

Verschueren, Jef, 1999, understanding Pragmatics, Arnold.

Wales, Katie, 1990,*A dictionary of Stylistics, Study in language and linguistics*, Longman group LTD, 2nd edition

Waugh, Linda R., and Schooneveld, Van C.H, (ed.)1980, *The melody of language*, University park press, Blatimore .

Wedgwood, Danie, 2005, *Shifting the Focus from static structures to the dynamics of interpretation*, ELSEVIE.

Wetherel, Margaret, Taylor, Stephanie, Yates, Simon J., 2001, *Discourse theory and Practice A reader*, SAGA publication the Open University press.

Widdowson, H.G, 2004, *Text, context pretext (critical Issues in discourse analysis),* Blackwell publishing.

Yule, George, *Pragmatics*, Oxford University Press.

Young, Lynne and Fitzgerald, Brigid, *The power of language, How discourse influences society*, Equinox, London Oakville.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-١٢
الفصل الأول: علم المعاني بين النحو والبلاغة	١٥
تمهيد الفصل	١٦
المبحث الأول: أثر الدرس اللغوي والنحوي في نشأة البلاغة العربية	٢٣
المبحث الثاني: أوجه الالتقاء بين النحو وعلم المعاني	٦١
المبحث الثالث: النظم بين النحو والبلاغة	٧٢
المبحث الرابع: الملامح الدلالية في مؤلفات النحاة واللغويين الأوائل.	٩٩
الفصل الثاني: الجملة عند النحاة والبلاغيين	١٤١
المبحث الأول : الجملة عند النحاة العرب	١٤٣
• تمهيد	١٤٣
• بناء الجملة وأقسامها	١٦٠
المبحث الثاني: الجملة عند البلاغيين	١٩١
المبحث الثالث: الجملة عند المحدثين	٢٣٧
الفصل الثالث: التقديم والتأخير عند النحاة والبلاغيين	٢٩٣
تمهيد الفصل	٢٩٥

المبحث الأول: التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية في الجملة الخبرية المثبتة	٣٠٧
أولاً: تقديم الخبـــــــر:	٣٠٧
١- تقديم خبر المبتدأ	٣٠٧
٢- تقديم خبر الناسخ	٣٢١
• (كان) وأخواتهـــا	٣٢١
• إن وأخواتها: (أنّ، لعل، ليت، لكن، كأنّ)	٣٤٣
ثانياً: تقديم المسند إليه على المسند الفعلي: (تقديم الفاعل)	٣٥٣
التقديم والتأخير في العناصر الإسنادية في حال النفي والإستفهام	٣٨٩
١، النفي	٣٨٩
٢، الاستفهام	٤١٦
التقديم والتأخير في العناصر غير الإسنادية	٤٤١
• تقديم المفعول به	٤٤١
• تقديم الحال	٤٥٥
• تقديم التمييز	٤٦٤
• تقديم المستثنى	٤٧١
الفصل الرابع: أثر التقديم والتأخير في النص دراسة تطبيقية	٤٨٧
تمهيد الفصل	٤٨٩
الدراسة التحليلية	٥٣٩
الخاتمة	٦٤٥

الفهارس الفنية	٦٥٥
• فهارس الآيات القرآنية	٦٥٦
• فهرس الحديث الشريف	٦٦٥
• فهارس الأشعار	٦٦٦
• فهرس الأراجيز	٦٧٤
• فهاس الأمثال	٦٧٥
المراجع: العربية	٦٧٦
الأجنبية	٧١٦
فهرس الموضوعات	٧٢٦